من مخطوطات غسّان تويني

١٩٨٢

عام الاجتياح

■

لبنان والقدس والجولان في مجلس الأمن

القرار ٥٠٨ والقرار ٥٢٠

حقّقهُ وقدّمَ لَه

فارس ساسين



المراسَلات الدبلوماسيّة والوثائق والنصوص

١٩٨٢

عام الاجتياح

من مخطوطات
غسّان تويني

١٩٨٢
عام الاجتياح

لبنان والقدس والجولان
في مجلس الأمن
القرار ٥٠٨ والقرار ٥٢٠

حقّقهُ وقدّمَ له
فارس ساسين





الطبعة الأولى، ايلول ١٩٩٨

ص ب ٢٢٦–١١ ، بيروت لبنان
فاكس ٩٦١–١–٧٣٨١٥٩

ISBN 2-84289-082-5

المقدّمة

تكمّل «دار النهار للنشر» الطريق الذي بدأت بشقه منذ عامين، فتنشر مجموعة جديدة من «المراسلات الدبلوماسية» المختزنة في مكتبة «بيت الشاعر» في راس كفرا، وهي مراسلات تُبودلت بين بعثة لبنان لدى الامم المتحدة (ورئيسها، يومذاك، السفير المعيّن من خارج الملاك غسّان تويني) ووزارة الخارجية اللبنانية (وعلى رأسها، حينذاك، الوزير فؤاد بطرس). تناول الجزء الاول[1] بداية مهمة تويني والعامين ١٩٧٧ و ١٩٧٨ اللذين شهدا الاجتياح الاسرائيلي للجنوب اللبناني المعروف بـ«عملية الليطاني» (آذار–مارس ١٩٧٨) وصدور قرار مجلس الامن ٤٢٥ (١٩/٣/١٩٧٨) وبداية تنفيذه، ثم تلكؤ اسرائيل (انطلاقاً من الشهر السادس) في الانسحاب الى الحدود الدولية واقامتها ما عُرِف ويُعرف بـ«الشريط الحدودي». ومما ثمة مصلحة في تكراره، في مقدمة هذا الجزء، ان المراسلات المنشورة في الجزء الاول اظهرت كيف ان الجو الدولي كان وكأنه يهيّأ لارسال قوات من الامم المتحدة الى الجنوب قبل الاجتياح بنصف سنة، فضلاً عن اظهارها بوضوح كيف ان المساعي اللبنانية لتنفيذ القرار ظلت دؤوبة في وجه الجميع (وكما يحلو لسفيرنا التأكيد في بعض نصوصه: «اكرر: الجميع»)، دولياً وعربياً وداخلياً. ولم يثنِ من عزيمة لبنان الرسمي لا اتفاقيات كامب دايفيد (ايلول–سبتمبر ١٩٧٨)، ولا الاتفاقيات اللبنانية الفلسطينية التي تذرّع بها الكثيرون، ولا حروب «الداخل» المتجددة («حرب الاشرفية»، ايلول–تشرين الاول ١٩٧٨)، ولا اخيراً العجز عن تحقيق التحرير الكامل للاراضي اللبنانية.

ولما كانت أعراف نشر الوثائق الدبلوماسية لا تفرض الانقياد للتسلسل التاريخي، ولا اتّباعه بصورة عمياء والزامية، اخترنا تقديم نشر مراسلات العام ١٩٨٢ –القطب الآخر من مهمة تويني في نيويورك، والعام الاخير من ولاية الرئيس سركيس– على مراسلات الاعوام

---

(١) من محفوظات غسان تويني. المراسلات الدبلوماسية – الجزء الاول: ١٩٧٧–١٩٧٨ **القرار ٤٢٥. المقدّمات، الخلفيات، الوقائع، الابعاد**، حققه وقدّم له فارس ساسين، دار النهار للنشر، بيروت، ١٩٩٦.

الممتدة بين ١٩٧٨ و١٩٨٢ لاسباب عدة تتضح من المقدمة هذه، آملين الا يتأخر صدور المراسلات الباقية (١٩٧٩ و١٩٨٠ و ١٩٨١) في اجزاء متلاحقة وفي اطار المخطط المرسوم في مقدمة الجزء الاول.

* * *

يكثر الكلام هذه الايام عن تطبيق القرار ٤٢٥ دون قيد او شرط، فيما يتأكد ان الانسحاب الاسرائيلي من لبنان بات مرتبطاً ارتباطاً وثيقاً بالانسحاب الاسرائيلي من الجولان، وان هذا الارتباط يشكل، على الارجح، جوهر ما يسمى « وحدة المسارين » السوري واللبناني. ونجد في مسار احداث ١٩٨٢ ما يُنبىء بما يحصل اليوم: فعام اجتياح اسرائيل للبنان واحتلالها بيروت وتعدّيها العاصمة الى الشمال بدأ بضمّها الجولان **ومحاولة تشريع** هذا الضم. لكن السياسة اللبنانية في تلك الحقبة لم تحد عن هدف وضعته نصب عينيها وهو النفاذ بالمسألة اللبنانية واخراجها من مياه قضية الشرق الاوسط الآسنة، والجهر بان السلام في لبنان لا يمكنه ان ينتظر سلام المنطقة بأسرها، او تهدد حروب لبنان الناجمة عن الوجود الاسرائيلي المنطقة بالاستمرار في حال عدم استقرار دائم يمنع كل سلام.

الحرب الأخيرة

لا يجد العام ١٩٨٢، على أهميته القصوى، مكانة في الذاكرة العربية شبيهة بما للاعوام المصيرية الاخرى من أثر: ١٩٤٨، ١٩٥٦، ١٩٦٧، ١٩٧٣ ... ويعود ذلك ربما الى تنوّع احداث ذلك العام، والى غنى معانيها. الاعوام الاخرى واضحة المعالم: اعوام نكبات او اعوام انتصارات (ولو نسبية، لمزيد من الدقة في العبارة). اما العام ١٩٨٢، فيطرح تساؤلات لا رغبة ربما، في نهاية هذا القرن، في طرحها والوصول الى عِبَرها.

« عام الاجتياح » – كما يُسمى، وبئس التسمية! – هو اولاً وقبل كل شيء عام المآسي والدمار والخراب، عام تجويع بيروت وحرمانها حتى المياه، عام منع ابسط المساعدات الطبية والانسانية عن المدنيين، عام دخول اسرائيل للمرة الاولى عاصمة عربية ورعايتها لمجازر فظيعة في المخيمات الفلسطينية، عام انتهاك غلاة الصهاينة لاشكال القوانين الدولية والمدنية كلها. لكنه، في المقابل، عام ولادة حرب شعبية ارغمت الاسرائيليين على الخروج السريع من بيروت، ثم من مناطق واسعة من لبنان، وساهمت في دك خرافة « جيش الدفاع » (تساهال) الذي لا يُقهر. واوجدت ١٩٨٢ معارضة شعبية واسعة داخل الكيان الصهيوني لسياسة التوسع المستمر والعدوان الدائم والعداء الاعمى للعرب. وهكذا انقلب السحر على الساحر واكتشفت اسرائيل، المستفيدة من انقسامات العرب وتشرذمهم، والمحققة التفوق العسكري الاستراتيجي عليهم كافة– بفضل تحالفها الوثيق مع الولايات المتحدة الاميركية– اكتشفت حدود غطرستها وسلطانها، فكانت حرب اسرائيل في لبنان عام ١٩٨٢ آخر الحروب الاسرائيلية على العرب: الحرب التي لم تحقق اياً من اهدافها المبيّتة والمعلنة رغم شراستها وحجم الوسائل المستخدمة. لم تنهِ الحرب القضية الفلسطينية، ولا

حتى منظمة التحرير، رغم اخراجها من بيروت والجنوب. لم تخرج الجيش السوري من لبنان، بل هيّأت على العكس لترسخه. ولم تأتِ بنظام لبناني موالٍ لها او اداة طيّعة بين ايديها، رغم قيام رئاسة انتُخبت في ظل الاحتلال، وزالت قبل ان يزول.

والحق يقال ان اتفاقيات كامب دايفيد، التي رعتها وشاركت فيها الولايات المتحدة على عهد الرئيس كارتر، والتي اعادت الى مصر اراضيها المحتلة عام ١٩٦٧، لم تقد الى السلام الاقليمي، بل على العكس نجم عنها تصعيد عسكري وسياسي، وذلك نتيجة لتكريسها منطق المفاوضات الثنائية من جهة، ولسياسات حكومة بيغن التوسعية والمتطرفة، من جهة أخرى. هكذا يتبيّن الخط العام للحقبة التي تغطيها « المراسلات الدبلوماسية » التي ننشرها: ضم اسرائيل للجولان (كانون الاول–ديسمبر ١٩٨١) قبل اتمام الانسحاب من سيناء؛ محاولة فرض « ادارة مدنية » في الضفة الغربية وقطاع غزة وحل المجالس البلدية (المنتخبة عام ١٩٧٦) الرافضة للتعاون مع الحاكم المدني المعيّن مناحيم ميلسون او مجرد لقائه (آذار (مارس) – نيسان (ابريل)؛ خرق وقف اطلاق النار الاسرائيلي–الفلسطيني المدعو اليه في قرار مجلس الامن الرقم ٤٩٠ (٢١ / ٧ / ١٩٨١) والمقرّ باتفاق رعاه المبعوث الاميركي فيليب حبيب (٢٤ / ٧ / ١٩٨١) وذلك عبر قصف جوي عنيف للدامور ومناطق لبنانية اخرى (٢١ / ٤ / ١٩٨٢)؛ اعلان الحكومة الاسرائيلية قرارها بناء مستعمرات جديدة في الضفة الغربية (٢٦ / ٤) غداة استعادة مصر القسم الاخير من سيناء وفقاً لبنود معاهدة السلام (٢٥ / ٤) وترافق هذا الاعلان مع تصريحات متشددة لبيغن[١] يعلن فيها ان اسرائيل « لا تستطيع » اعادة الجولان و »اليهودية والسامرة » (الضفة الغربية) وغزة « خصوصاً انها لا تستطيع ان تراقب الوضع كما هي الحال الآن بالنسبة الى سيناء اذ ان هناك اكثر من ١٥٠ كيلومتراً من الاراضي الصحراوية المنزوعة السلاح » و « انها تريد السلام مع سوريا على اساس ان القانون الاسرائيلي سيبقى مطبّقاً في الجولان »؛ واخيراً لا آخراً، اجتياح اسرائيل للبنان (٥ / ٦ / ١٩٨٢) واخفاء حجم العملية وهولها تحت اسم « سلام الجليل » وهدف أُعلن انه محدود هو الاكتفاء بابعاد الفلسطينيين ٤٠ كيلومتراً الى الشمال. والجدير بالذكر ان مسألة حصول الغزو وتوقيته (قبل الجلاء عن سيناء ام بعده؟) ظل شهوراً طويلة موضوع تكهنات صحافية وسياسية[٢].

لا بد اخيراً من الاشارة الى الاطارين الدولي والعربي لعام الاجتياح. الرئيس ريغان في السنة الثانية من ولايته الاولى[٣] يقرر مواجهة الشيوعية والتفوق الاستراتيجي عليها، ويدشن نتيجة ذلك عصر الاستهتار الاميركي بالامم المتحدة المتفيّئة يومها ظلال تحالف الكتلة الاشتراكية مع العالم الثالث: من هنا تفضيله للقوات المتعددة الجنسيات (كما في

(١) **النهار**، ٢٦ / ٤ / ١٩٨٢، نقلا عن شبكة NBC الاميركية للتلفزيون عبر مراسل الصحيفة في واشنطن.

(٢) كتب غسان تويني في « النيويورك تايمس »، بتاريخ ٢٦ / ٣ / ١٩٨٢: « انه لشعور غريب ان يكون المرء سفيراً لبلد يخبرك الجميع عنه كل يوم انه قيد الاجتياح منذ الامس ». وانهى المقال بالقول ان اسرائيل سجنت نفسها داخل خيار مأساوي: « المستحيل او الانتحار »، اي الخيار بين روما مستحيلة وماسادا انتحارية.

(٣) انتخب رونالد ريغان رئيساً للولايات المتحدة للمرة الاولى في ٤ / ١١ / ١٩٨٠، خلفاً للرئيس جيمي كارتر (١٩٧٦–١٩٨٠)، وتسلم مهامه الرئاسية في ٢٠ / ١ / ١٩٨١.

سيناء اثر كامب دايفيد) على القوات الدولية في لبنان. الاتحاد السوفياتي، في آخر اعوام حكم بريجنيف الطويل والرتيب (١٩٦٤–١٩٨٢)، يعجز عن مواجهة التحديات الاميركية الجديدة، دون نيّة الخروج من اجواء الحرب الباردة، فيبدو نتيجة ذلك مترهّلاً مثل قادته، ومتفرجاً – دون خطط بديلة – على بداية تفكك الكتلة الاشتراكية (احداث بولونيا) والتمدد الاميركي في العالم[١]. فرنسوا ميتران، المنتخب حديثاً رئيساً للجمهورية الفرنسية، والمعروف بصداقته التقليدية لاسرائيل، ينتهج ، بعد زيارته للقدس[٢] سياسة تقارب مع العرب ومع تطلعات الشعب الفلسطيني. اما بريطانيا مارغريت تاتشر –التي استعادت خلال شهر ايار (مايو) جزر فوكلاند من « الاحتلال » الارجنتيني لها، معيدة بذلك بعضاً من ألق الامبراطورية البريطانية القديم– فتأرجح موقفها، في الشرق الاوسط، بين الموقفين الاميركي والاوروبي[٣]. ولا بد ان نذكر ختاماً، ان صديقاً جديداً للبنان، حلّ، منذ مطلع العام، محلّ كورت فالدهايم في الامانة العامة للامم المتحدة، هو الاميركي– اللاتيني كزافييه بيريز دوكويلار[٤]. والامين العام الجديد، الى المامه بجوانب القضية اللبنانية كلها، يرى امكان تحقيق نجاح للامم المتحدة في لبنان لأنه مقتنع بان قضيته اسهل للمعالجة من قضايا مستعصية اخرى مثل قبرص والحرب الايرانية– العراقية ومسألة ناميبيا[٥].

على صعيد منطقة الشرق الاوسط، ادى التحول المرحلي لمصلحة ايران في حرب الخليج الاولى (اي الحرب العراقية–الايرانية) الى مزيد من الدعم العربي للعراق، وذلك لتمكينه من الصمود. زاد هذا الدعم عزلة سوريا، المتحالفة مع ايران، فكان العام ١٩٨٢ من اسوأ سني تاريخها المعاصر: ضمّ اسرائيل للجولان وعجز مجلس الامن عن اتخاذ قرار ادانة صريح في المسألة؛ انتفاضة حماه الاصولية في الداخل (شباط–فبراير) وقمعها على نحوٍ لا سابق له؛ مهاجمة اسرائيل للجيش السوري في لبنان وتكبيده خسائر فادحة واضطراره الى الانسحاب من مناطق عدة(مع نجاح هذا الجيش في ايقاف التمدد الاسرائيلي في عين زحلتا وصوفر)؛ فقدان المبادرة في انتخابات الرئاسة اللبنانية؛ اخيراً قبول لبنان وسوريا بخروج الجيش السوري من بيروت وفقاً لاتفاقية وضعها المبعوث الاميركي فيليب حبيب

(١) راجع ملخص خطاب اندريه غروميكو، وزير الخارجية السوفياتي، في اطار مناقشة نزع السلاح في الامم المتحدة (البرقية الصادرة رقم ٢٦١، تاريخ ١٥ /٦)، الصفحة ١٧٢.

(٢) انتخب ميتران رئيسا للجمهورية في ١٠ /٥ /١٩٨١، وزار اسرائيل في آذار (مارس) ١٩٨٢. حول اجواء زيارة ميتران للقدس، راجع برقية سفير لبنان في باريس، الدكتور بطرس ديب، المنشورة هنا في الصفحات ٨٧–٨٩ (البرقية الواردة ٢٣٧، تاريخ ٢٩ /٣ /١٩٨٢).

(٣) حول السياسة البريطانية تجاه جنوب لبنان، من ايام صدور القرار ٤٢٥ حتى الاجتياح، راجع تقرير بعثة نيويورك في البرقية الصادرة رقم ٢٥١، تاريخ ١٠ /٦ /١٩٨٢، الصفحات ١٥٨ – ١٦٠.

(٤) يبين موقف بيريز دوكويلار من لبنان من كل برقيات السفير تويني عن الاجتماعات به (راجع مثلا الصفحات ١٩، ٢٢، ٢٣ ...) ونجد هذا الموقف ملخصاً « من دون دبلوماسية » في: غسان تويني: **رسائل الى الرئيس الياس سركيس، ١٩٧٨–١٩٨٢**، دار النهار للنشر، بيروت ١٩٩٥ ص– ١٧٥.

(٥) راجع البرقية الصادرة ١١٥، تاريخ ١٢ /٣، الصفحة ٧٢.

(وتضمنت، الى ذلك، تعاون الجيش السوري في نقل بعض المسلحين الفلسطينيين باتجاه الحدود السورية) . . . اما منظمة التحرير الفلسطينية، المستهدف الاول لغزوة بيغن وشارون، فلا ريب انها نجحت، الى حد ما، كالعادة، في تحويل الهزيمة العسكرية الى انتصار سياسي. أخيراً، ما كادت مصر ما بعد السادات تستعيد أراضيها المحتلة حتى انتقلت الى المبادرة الدبلوماسية الدولية وحتى العربية، ساعية الى التنسيق مع الأفرقاء كافة في سبيل القضيتين اللبنانية والفلسطينية.

الموقف اللبناني

في مواجهة البربرية والدمار، وامام خطر فقدان ما تبقى من قراره الذاتي، بل امام خطر زوال الجمهورية الواحدة المستقلة بقضّها وقضيضها، ما كان جوهر موقف لبنان الرسمي وكيف انعكس في مراسلات بيروت–نيويورك، ذهاباً واياباً؟ الخط العام للسياسة اللبنانية، او اقله للدبلوماسية اللبنانية، ابّان عهد الرئيس سركيس (١٩٧٦–١٩٨٢)، كان دائماً محاولة فصل معالجة القضية اللبنانية عن المفاوضات في قضية الشرق الاوسط، دون الخروج عن الخط العربي العام، باعتبار ان قضية الشرق الاوسط كانت تجري المفاوضات بشأنها انطلاقاً من القرارين ٢٤٢ و٣٣٨، بينما القضية اللبنانية كانت خارج « ملف » مجلس الامن الى ان خصها هذا الأخير بالقرار ٤٢٥ . هذا فضلاً عن التعقيد اللامتناهي لقضية المنطقة وعدم وجود حل لها في الافق المنظور، الامر الذي كان يجعل الدول العربية تترك لبنان وحده في الساحة الحربية مكتفية في اعقد الظروف بالانتقال من موقف المتفرج الى الدعاء له بالخير ووعده بالمساعدة الدبلوماسية وبعض المساعدات الاخرى التي لم تتحقق يوماً. وكان لبنان الرسمي – خصوصاً بعد تسلحه بالقرار ٤٢٥ الذي يؤكد تمايز الوضع القانوني لارضه المحتلة عن الاوضاع القانونية لسائر الاراضي العربية المحتلة– شديد القلق من خطر استمرار النزاع لا على بنية الدولة وحسب، بل على وحدة البلد الداخلية، بل الوطنية، نتيجة دقتها وتوازناتها. وقد عبّر الوزير بطرس عن ذلك خير تعبيرفي خطبته امام الجمعية العامة للامم المتحدة في ٣ /١٠ /١٩٧٧ : « ان اللبنانيين(...) لا يسعهم ابداً التسليم بالمنطق القائل ان حل ازمة الجنوب او سواها يتوقف على حل ازمة الشرق الاوسط(...) هذا مع العلم ان لبنان لا يستطيع ان يتحمل بمفرده اعباء التردد والتخاذل في حل ازمة الشرق الاوسط بحيث تصبح ارضنا الساحة الوحيدة للصراع في المنطقة فندفع بذلك ثمن ما يرتكبه غيرنا من اخطاء »[١]. وما قيل قبل الاجتياح الاول («عملية الليطاني ») اكتسب بعداً جديداً بعد الاجتياح الثاني («سلام الجليل » ١٩٨٢)، اذ قال الوزير، في تعليمات صريحة الى بعثة لبنان، إثر الاجتياح: « اننا حذرون من اية مناورة يمكن ان يقوم بها البعض تؤدي الى بقائنا في الدوامة التي اوصلتنا الى ما نحن فيه اليوم، ولا بد ان نكون حذرين جداً (...) كي لا

(١) المراسلات الدبلوماسية، الجزء الاول ١٩٧٧–١٩٧٨، **القرار ٤٢٥** ... (المصدر المذكور سابقا)، الصفحة ٣٨٧ .

نعـود (...) الى وضع يُعطِّل معـه دور قـوات الامن الدوليـة، ويعـرّض لبنان للتـفكك نهائياً »[١].

وما يميّز عام الاجتياح الاسرائيلي عن الاعوام السابقة، في هذا المضمار، هو حرب لبنان الدبلوماسية لفرض نفسه مسؤولا وحيداً عن ارضه، والناطق الوحيد باسم شعبها وعنه، من جهة، واعتماده -اي لبنان- اسلوب « المصارحة » والافصاح عن مبادىء سياسته الخارجية بما هو دولة عربية مستقلة ذات سيادة تامة على ارضها، من جهة أخرى.

صـحـيـح ان مـأسـاة العـام ١٩٨٢ لـم تـكـن مـأسـاة الشـعـب اللبناني وحـده، وان الفلسطينيين، الموجودين على الارض اللبنانية نتيجة تأسيس الكيان الصهيوني ونهجه العام، ومؤسساتهم المدنية والعسكرية، كانوا من ضحايا العدوان، لا بل في طليعتهم، انما لم يكن في امكان الدولة اللبنانية، بما هي دولة ذات سيادة، التخلي عن مسؤولياتها وصلاحياتها في هذا المضمار. وعلى سبيل المثال، لما نقل مندوب منظمة التحرير الى مسؤولي المنظمة الدولية طلب السيد ياسر عرفات حضور الجنرال كالاهان الى بيروت[٢]، تصدى السفير تويني للمسألة، وابلغ مسؤول الامانة العامة: « انني احتج باسم الحكومة اللبنانية على اية مراجعة من هذا النوع وارجو عدم التجاوب لان هذا الأمر يتعلق بالسيادة اللبنانية اياً كانت الاجتهادات القانونية حول موقفنا في اطار وقف اطلاق النار ». فالمبدأ العام هو: « كل بحث يتعلق بالاراضي اللبناني هو من صلاحيات الحكومة اللبنانية وحدها ». والمعركة واحدة من بيروت (»ما يهمنا في هذه المرحلة هو تأمين وقف اطلاق النار، وحصر موضوع الأخذ والرد بالنسبة الى الانسحاب الاسرائيلي بالسلطة اللبنانية دون سواها وإبقاء المبادرة بيدنا »[٣] الى نيويورك (»اصبح واضحا لدى المجموعة العربية ومجموعة عدم الانحياز ان أي تحرك يتعلق بالشأن اللبناني هو رهن بارادة الحكومة اللبنانية »[٤]. وفي رسالته الموجهة الى رئيس مجلس الامن (317/1b/88 بتاريخ ١٣/٦/١٩٨٢)، كتب ممثل لبنان الدائم:

In this context we wish to emphasize the well- established principle that all matters related to Lebanon's territory, to its territorial integrity and sovereignty, and more generally all questions involving Lebanon in any manner or form, should be dealt with, solely, with the Government of Lebanon and its representatives[5].

ويؤكدالوزير بطرس، في برقية في منتهى الوضوح، ارسلها في مناسبة البحث الذي انطلق آنذاك، كلام السفير تويني فيقول: « نرى بأن لنا وحدنا الحق في طلب تنفيذ

(١) برقية واردة رقم ٣٨٦، تاريخ ١٢/٦، الصفحة ١٦٤.
(٢) برقية صادرة رقم ٢٥٩، تاريخ ١٢/٦، الصفحتان ١٦٧ – ١٦٨.
(٣) برقية واردة رقم ٣٨٦، تاريخ ١٢/٦، الصفحة ١٦٤.
(٤) اصبح الامر « واضحاً » بعد تدخل مندوب لبنان وتحديده الموقف اللبناني « بوضوح وصراحة ». برقية صادرة رقم ٢٧٤، تاريخ ٢٢/٦، الصفحتان ١٨٥ – ١٨٦.
(٥) راجع نص المذكرة في الصفحتين ٤٠٣ – ٤٠٤.

القرارين ٥٠٨ و ٥٠٩ ولنا اختيار الوقت والظرف المناسبين لذلك، والطريقة ايضاً، اذا اردنا ان نراجع الجمعية العامة »[١].

وما يبرّر نهج « المصارحة »، المعتمد من الدبلوماسية اللبنانية في العام المشؤوم، هو هول الكارثة التي طالما نبّه اليها المسؤولون اللبنانيون، وتقاعس الدول العربية عن الوفاء بتعهداتها تجاه لبنان وشعبه (والفلسطينيين)، هذه التعهدات المقرّة في مواثيق موقّعة، منها معاهدة الدفاع المشترك، فضلاً عن المساعدات الاقتصادية التي كانت القمم تؤكد تقريرها، ولا من ينفذ، واخيراً غياب افق عربي للخروج من المأزق والاحتلال. كان وزير الخارجية قد ابدى تبرّمه من الاوضاع في مطلع العام وقبل الاجتياح بشهور: « نشاطركم الرأي بأنه في مطلق الاحوال لا بد ان نتمسك بمطالبنا لدى مجلس الامن اياً تكن المواقف والنتائج وليعلن جميع المعنيين مواقفهم لان ذلك افضل من بقاء الامور تجري خلف الستار »[٢]. اما مندوب لبنان لدى الامم المتحدة فرأى، في خضم الاحداث: « ربما كان المطلوب ابتكار زاوية جديدة للتضامن [العربي] تنطلق من المصارحة »[٣].

وقوام المصارحة مبدآن:

١ – « التمييز بين القضية الفلسطينية والقضية اللبنانية بصورة لا تعطل التضامن »[٤].

٢– « اعادة السيادة اللبنانية على جميع الاراضي اللبنانية بصورة شاملة ومطلقة. »[٥].

هذان المبدآن لا يعيدان النظر بانتماء لبنان العربي، بل على العكس من ذلك يؤكدانه ويسعيان الى اقامة تضامن عربي من نوع جديد قائم على الاقراربالكيانات المستقلة، وبالظروف الخاصة بكل كيان، وبالوقائع الاقليمية المرّة التي لا يجدي فتيلاً التهرب من الاقرار بها. ولن يفوتنا طبعاً القول انهما لا يمثلان وجهة نظر هذا او ذاك من الافرقاء اللبنانيين المتحاربين، انما يسعيان الى تمثيل وجهة نظر حكومة لبنانية نابعة من الوفاق الوطني او ساعية اليه[٦]، اما حدود المصارحة[٧] فهي ربما في « مشورة » السفير تويني « الشخصية »: « اذا سمحتم لي بمشورة شخصية، فإن رأيي عدم تخيير العرب بيننا وبين الفلسطينيين، وعدم تخيير اميركا بيننا وبين العرب- والا كنا الخاسرين ولو كنّا على حق »[٨].

***

(١) البرقية الواردة رقم ٤١٠، تاريخ ٢٢/٦، الصفحة ١٨٤.
(٢) برقية واردة رقم ١٠٩، تاريخ ٤/٢، الصفحة ٢٧.
(٣) برقية صادرة رقم ٣٢٩، تاريخ ٢٦/٧، الصفحة ٢٤٠.
(٤) برقية صادرة رقم ٢٨٩، تاريخ ٢٦/٦، الصفحة ٢٠١.
(٥) برقية واردة [بدون رقم]، تاريخ ٢١/٦، الصفحة ١٨٤.
(٦) لا ريب ان التركيز على الوفاق الوطني هو في صلب فكرة تلاوة السفير تويني لبيان الرئيس شفيق الوزان في مجلس الامن (٢/٨/١٩٨٢).
(٧) نجد جو المصارحة اللبناني في ورقتي العمل اللبنانية المقدمتين الى مؤتمري وزراء الخارجية العرب في تونس (٢٦– ٢٧/٧/١٩٨٢)، والمحمدية (المغرب) (٢/٩/١٩٨٢). راجع الصفحتين ٤٢٦ و٤٣١.
(٨) برقية صادرة رقم ٣٢٩، تاريخ ٢٦/٧/١٩٨٢. الصفحة ٢٤٠.

لا نسعى في هذه المقدمة الى الحلول محل البرقيات المجموعة في الكتاب– والامر صعب اصلاً نظراً لثراء هذه البرقيات وتشعباتها الكثيرة. ولا نسعى الى تلخيصها، انما لا بد من الاشارة الى معضلتين كبيرتين واجهتهما السياسة اللبنانية في عام الاجتياح، تاركين للقارىء حرية الحكم في المسألتين (الاولى منهما على وجه الخصوص)، بعد مرور ما يقارب العقدين على الاحداث الدامية والمريرة.

المعضلة الاولى: هل كان على لبنان، في مواجهة الاجتياح الاسرائيلي، اعتماد حل دولي محوره مجلس الامن واداته قوات دولية جديدة، ام ان الخيار الوحيد المتاح يومئذ كان اعتماد الوساطة الاميركية ورسولها فيليب حبيب؟ لا ريب ان لبنان حصّن نفسه منذ ساعات الاجتياح الاولى بقرارين دوليين: القرار ٥٠٨ (٥/٦/١٩٨٢) الداعي الى «الوقف الفوري وفي آن واحد لكل النشاطات العسكرية داخل لبنان وعبر الحدود اللبنانية – الاسرائيلية»، وقد جرى اتخاذ هذا القرار بينما الاجتياح «في الطريق» فكان بدعة في الدبلوماسية، وقد قيل عن القرار انه كان «**قرار احترازي**» (pre- emptive) ... ثم جرى اتخاذ القرار ٥٠٩ (٦/٦/١٩٨٢) عند دخول اسرائيل الى لبنان، وهو: »يطلب من اسرائيل سحب كل قواتها العسكرية فوراً ومن دون شروط الى حدود لبنان المعترف بها دولياً» دون ان يرتبط هذا الانسحاب بمفاعيل اجرائية، ولو انه يستعيد في مقدمته القرار ٤٢٥. ولا ريب ان تجربة اليونيفيل في مواجهة الاجتياح الاسرائيلي، وعدم اقدامها على اي عمل، ولو رمزياً، في التصدي للاحتلال ومنعه[1]، لم تكن تجربة مشجعة. ولعل فشل اليونيفل، هو ما جعل الكفة تميل نحو خيار الوساطة الاميركية. ولم تكن الخيبة فالخيار، رغم الادعاءات المعاكسة، قراراً لبنانياً فحسب، بل كان القرار ايضاً فلسطينياً كما يؤكد ذلك العديد من البرقيات. ولا ريب انه كان في الخيارين اللبناني والفلسطيني قدر كبير من الواقعية نظراً لقدرة الولايات المتحدة وحدها على الضغط على اسرائيل، فكيف يرفض لبنان والفلسطينيون عرضها الملحاح بالتدخل؟ وكانت سفيرة اميركا جين كيركباتريك قد عبّرت سابقاً عن المبدأ العام بقولها ان طريق «الحرص على حدود لبنان واستقلاله(...) ليس عبر قرارات مجلس الامن التي قد تضرّ اكثر مما تنفع»[2]. ثم جاء الموفد فيليب حبيب، ليؤكّد ان «مجلس الامن ليس هو الذي يستطيع حل المشكلة القائمة بل الاتصالات الثنائية والجماعية الجارية خارجه والنشاط الدبلوماسي»[3]. يبقى ان مندوب لبنان الدائم اقنع حكومته بضرورة استقدام مراقبين دوليين الى بيروت لمراقبة وقف اطلاق النار، ليبقي هكذا على «المظلة» الدولية، تجري المفاوضات الثنائية في ظلها وتحت رقابتها، او على الاقل بوحي، ولو غير مباشر، من مبادىء المنظمة والتزاماتها في القانون الدولي التي تدور مناقشات مجلس الامن غير المنقطعة انطلاقاً منها وفي ظلها. وقد تمكن المسؤولون

(١) راجع تصريح الامين العام عن احداث لبنان (SC/4427 تاريخ ٨/٦)، الصفحتين ٣٥٢ – ٣٥٣. الجنود الهولنديون حاولوا وحدهم التصدي للتقدم الاسرائيلي.

(٢) برقية صادرة رقم ٨١، تاريخ ١٩/٢، الصفحة ٥٠.

(٣) برقية واردة رقم ٢٩٨، تاريخ ١٦/٦، الصفحة ١٧٤.

اللبنانيون في بيروت ونيويورك، بعد جهود كبيرة، من إحداث شيء من التغيير في الموقف الاميركي في هذا الصدد[1]، فأقرّ المندوب الاميركي في نهاية مهمة تويني «ان مجلس الامن اداة تأثير مهمة في المفاوضات (وهي اول مرة يعترف بذلك)»[2].

المعضلة الثانية: كيف يمكن اقرار وقف اطلاق نار يوقف الاجتياح، ويحفظ الارواح والممتلكات، ويضع حداً لآلام السكان ومعاناتهم، دون ان يلغي وقف اطلاق النار الجديد هذا اتفاقية الهدنة الموقعة بين لبنان واسرائيل عام ١٩٤٩ والذي ما زال لبنان يعتبرها سارية المفعول والصيغة القانونية الوحيدة المنظِّمة لعلاقته باسرائيل؟ طُرحت المسألة مرة اولى عند اعتبار مندوب اسرائيل الدائم لدى الامم المتحدة ان اتفاقية وقف اطلاق النار المقرّة في تموز (يوليو) ١٩٨١ باشراف فيليب حبيب هي بين حكومتي لبنان واسرائيل، مما استدعى جواباً لبنانياً يؤكد «أن لبنان قد أخذ علماً بوقف اطلاق النار في حينه وهو يرحب به من حيث أنه يساعد على تنفيذ القرار ٤٢٥، كما انه خطوة تساعد على التقيّد باحكام اتفاقية الهدنة، الا [ان لبنان] ليس طرفاً في وقف اطلاق النار هذا...»[3] ومع بداية الاجتياح واصدار مجلس الامن القرار ٥٠٩، وجّه المندوب الدائم للبنان لدى الامم المتحدة رسالة الى الامين العام بتاريخ ٧/٦/١٩٨٢ يؤكد له فيها خرق اسرائيل لاتفاقية الهدنة من جانب واحد، وعدم مشاركة لبنان في الاعمال الحربية[4]:

Upon instructions from my Government, I have the honor to communicate to you Lebanon's position with respect to Security Council Resolution 509 of June 6, 1982.

As we stated during the debate, we consider that Isreal has violated the General Armistice Agreement of 1949. While we continue to reiterate our adherence to this Agreement, Israel has continued its aggressive acts against Lebanon, against Lebanese territory, Lebanese cities and villages, and Lebanese civilians.

Despite the present Israeli aggression, Lebanon has not become a party to the hostilities that have ensued.

وهكذا استطاع لبنان التشبث باتفاقية الهدنة، واعتبارها المرجع الوحيد الصالح في القانون الدولي لتدبير «علاقاته» باسرائيل، اي للدخول معها في ما صار يُعرف بـ»الترتيبات الامنية» التي تريدها اسرائيل، على العكس، وليدة مفاوضات ثنائية جديدة،

(١) راجع البرقيتين الصادرتين ٣٢١ (١٥/٧) و٣٢٣ (١٩/٧) والبرقيتين الواردتين ٤٩٧ (١٦/٧) و٥٠٣ (١٩/٧).

(٢) برقية صادرة رقم ٣٦٠، تاريخ ١٣/٨ الصفحة ٢٦٧.

(٣) حول هذه المسألة راجع البرقية الصادرة رقم ١٩١ (تاريخ ١١/٥) والبرقية الصادرة رقم ١٩٦، (تاريخ ١٢/٥)، والبرقية الصادرة رقم ٢٠٠ (تاريخ ١٣/٥)، والبرقية الواردة رقم ٣٣٠ (تاريخ ١٧/٥)، والبرقية الصادرة رقم ٢٢٦ (تاريخ ٢/٦) والمذكرات الثلاث المرتبطة بها.

(٤) راجع نص المذكرة في الصفحتين ٤٠٢ – ٤٠٣.

ولو بموجب القرار ٤٢٥، الذي لا يفسح، في التفسير الدولي، اي مجال لشروط ترعى الانسحاب الاسرائيلي.

التنسيق

في خدمة دبلوماسية لبنانية ناشطة تسعى الى تحرير الارض، والحفاظ على الشعب والانتماء، واستعادة السيادة والقرار من الاطراف المعطِّلة كافة، كان التنسيق بين وزارة الخارجية في بيروت وبعثة لبنان في نيويورك، كما يبين من نصوص ١٩٨٢ المنشورة هنا، تاماً او شبه تام. لا نقول ذلك مقارنة بالمراسلات المنشورة سابقاً (برقيات ١٩٧٧ و١٩٧٨) – التي كانت فيها أجوبة بيروت على برقيات نيويورك متباعدة، لا بل نادرة – وحسب، بل نقوله ايضاً وخاصة انطلاقاً من التماسك الداخلي لمجموع المراسلات التي بين دفتي «**عام الاجتياح**» هذا. الاسئلة والاستيضاحات وطلب المعلومات وتحديد المواقف في مسائل اساسية واخرى اقل اهمية كثيرة جداً. رغم ذلك، ما من سؤال الا ولقي جواباً مناسباً وسريعاً. ولم يمنع انقطاع اتصالات الخارج، في ايام الاجتياح الاولى، مع القصر الجمهوري ورئاسة الحكومة ووزارة الخارجية، التواصل بين المسؤولين، فكانت البرقيات تُرسل اما بواسطة وسائل وزارة الدفاع اللاسلكية وإما بواسطة خطوط تلكس «النهار» و«الاوريان– لو جور» التي تحمل، بعد ذلك، الاجوبة[1]. وليس الكم مقياس التناسق الاهم، بل هو اولاً وأخيراً محتوى الخطاب:

«ننتظر تعليماتكم...»، «نرجو افادتنا...»، «هل تعتقدون...»

«اننا نحيطكم علماً بما تقدّم، لعلكم تستطيعون...»، «المعلومات التي تضمنتها برقيتكم تتقاطع مع المعلومات المتوافرة لدينا...»، «نوافق...»، «نوافق على الموقف الذي اخذتموه...»، «نرى ان المسلك الافضل في الظرف الحاضر هو ان نعتمد الفقرة٤ من البند (جـ) من برقيتكم...»[2]، «نرى ضرورة اعتماد الطريقة التي اشرتم اليها...»[3] وكم وكم من الموافقات في هذه او تلك من البرقيات[4].

ليس المهم في التوافق الحاصل حلول الصفاء بين مسؤولَين سبق لهما الانتماء الى تشكيلتين سياسيتين متنافرتين، بل المهم فيه تجسيده وحدة المسعى اللبناني لتحقيق الاهداف في اداء كبير تقوم خشبات مسارحه في عواصم عديدة: بيروت، واشنطن، نيويورك، موسكو، باريس، القاهرة، دمشق... ولا يعني التوافق انتفاء الدور الذاتي المناط بكل مسؤول، او اختفاء شخصيته في الدور الرسمي المحدد له. الوزير بطرس يحدد المواقف المطلوب منه اتخاذها في المسائل الحاسمة، ويتدخل في نص مذكرة صاغها السفير

(١) راجع على سبيل المثال، البرقية الصادرة [الهاتفية]، تاريخ ٦/١٣، الصفحات ١٦٨ – ١٧٠.
(٢) برقية واردة ٢٧٣، تاريخ ٤/٢٢، الصفحة ١١١.
(٣) برقية واردة ٣٢٦، تاريخ ٥/١٣، الصفحة ١٣٢.
(٤) مثلاً: برقية واردة ٤١٤، تاريخ ٦/٢٤، الصفحتان ١٨٩ –١٩٠. وبرقية واردة ٤١٥، تاريخ ٦/٢٤، الصفحة ١٩١.

تويني فيطلب اضافة مقطع اليها[1]، ويدخل في تفاصيل مشروع خطاب يمثل وجهة النظر اللبنانية فيبدي ملاحظات عديدة عليه[2]، ويضع مجموعة من التعديلات على مشروع القرار الفرنسي المصري[3]... السفير تويني بدوره ينجح في اقناع وزيره بمواقف عدة. فما دافع عنه السفير في مجلس الامن ولاقى معارضة اميركية، إبان المداولات التي سبقت القرار ٥٠١، يدخل في صلب التوجيه المرسل من الوزير الى سفارة لبنان في واشنطن[4]. كذلك الامر في موضوع قدوم مراقبين دوليين الى بيروت، الذي سبق لنا الحديث عنه.

ويبدي غسان تويني في العديد من المسائل رأياً مخالفاً للموقف اللبناني الرسمي. فهو مع دور اكبر لمجلس الامن الدولي في ايجاد الحلول:

> «**ثانياً:** عدم جواز التعامل مع الدول الصديقة في مجلس الامن وكأنها– أي كأن حكوماتها وممثليها– وكأن مجلس الامن ذاته آلة «بصم» نلجأ اليها عند تفاقم الازمة
>
> او بعد حلّها، من غير إبقائها في الصورة ومتحرّكة. وهو أمر يسيء الى البقية الباقية من هيبة مجلس الامن وعلاقتنا به، ونحن لا نقدر على الاستغناء عنه.
>
> «**ثالثاً:** لا نطلب من مجلس الامن حلاً، ولا نستعجلكم في اللجوء اليه، إنما نقترح ان نكون مهيّئين لإيجاد إطار في المجلس يقع ضمنه– لا أكثر ولا أقلّ– الحلّ الميداني، وحتى لا تداهمنا الاحداث ونضطر للارتجال.»[5]

وهو مع مشروع قرار يصدر عن مجلس الامن ويعلن بيروت «مدينة حصينة وغير محاربة» و«يوجد **شبكة امان**» نرتد اليها في ما اذا فشلت مفاوضات حبيب»[6]. وهو مع مشاركة ممثل للبنان في الوفد العربي الذي جال على العواصم الكبرى، مضيفاً الى رأيه العبارات الآتية: «ليس الآن مجال مناظرة ولا اختلاف في وجهات النظر ولو من ضمن المنطلق الواحد. غير اننا بكل احترام لا نرى رأيكم في الفقرة الاولى من البرقية المذكورة... وعلى كل حال، انتم اصحاب السلطة، والامر ليس بيدنا ولا مطلوباً منا، وحسبنا ان نسجل رأينا ولكم التصرف»[7].

اما قمة استقلالية تويني، ففي تعقيبه على محضر «اجتماع عمل» عُقد بين قيادة القوات الدولية وقيادة الجيش اللبناني في ١٨/٣/١٩٨٢ وهدف مبدئياً الى وضع خطة

(١) برقية واردة ٣٣٠، تاريخ ٥/١٧، الصفحتان ١٣٥ – ١٣٦.
(٢) برقية واردة ١٥٠، تاريخ ٢/٢٣، الصفحة ٥٥. وفي البرقية الصادرة ٨٦، تاريخ ٢/٢٣، يقول السفير تويني عن البيان الذي القاه: «ادخلنا عليه معظم التعديلات التي اقترحتم».
(٣) برقية واردة ٤٦٠، تاريخ ٧/٥. ويذكر السفير تويني في البرقية الصادرة ٣٠٢ (تاريخ ٧/٦) انه سلم الى رئيس مجلس الامن التعديلات التي «كنا قد وضعناها في شكل ورقة عمل بالانكليزية مترجمة عن برقيتكم».
(٤) راجع البرقية الصادرة ٨١، تاريخ ٢/١٩، والبرقية الواردة ١٤٧، تاريخ ٢/٢٠ في الصفحات ٤٩ – ٥٢.
(٥) برقية صادرة رقم ٢٩٣، تارخ ٨٢/٦/٢٨، الصفحة ٢٠٣.
(٦) برقية صادرة رقم ٣٤١، تاريخ ٨/٢، الصفحتان ٢٥٠ –٢٥١ يكتب السفير في خاتمة برقيته: «أرجو بالحاح ان تنعموا النظر في الموضوع ولو كان سبق لكم واستبعدتموه بتأثير «الزائر الكريم» [فيليب حبيب] وان تتخذوا القرار بمعزل عنه لأن ميله الطبيعي، كما أعرف، سيكون سلبياً من حيث المبدأ لانه سلبي، كما ثبت لكم، تجاه كل ما ليست له سيطرة عليه مباشرة».
(٧) البرقية الصادرة رقم ٣١٢، تاريخ ٧/١٢، الصفحة ٢٢٢ نجد رد الوزير بطرس على هذا الموقف في برقية واردة [هاتفية]، تاريخ ٧/١٢ وفي برقية واردة رقم ٤٨١، تاريخ ٧/١٣

مشتركة لتنفيذ القرار ٥٠١ وعبره القرار ٤٢٥. ويستحق هذا التعقيب الاستشهاد به كاملاً[١]:

«ليس لي تعليق على المحضر المرسل اليّ واشكركم على إرساله. وتأخرت بالتعليق ريثما أعلم من هنا نتائج الاجتماع كما جرى إبلاغه الى المراجع المختصة.

«اسمحوا لي ان اعبّر عن أسفي لأن يكون «اجتماع العمل» هذا قد انتهى الى لا شيء. وكان أشبه بتجاذب أطراف حديث اجتماعي بدون التركيز على الموضوع وهو الخطة المشتركة ومطالبنا من زيادة القوات.

«إذا كان لي أن أقترح شيئاً، فمعاودة البحث من جديد بعد رسم خطّة للبحث وتعيين أهداف ومطالب واضحة... هذا إذا كانت لنا أهداف ومطالب واضحة».

* * *

التنسيق المستمر بين رأس هرم الدبلوماسية اللبنانية، الموجود في بيروت، وأحد ابرز وجوهها، العامل في نيويورك، خلال هذه الحقبة من عهد الرئيس سركيس، يظهر لنا ايضاً من نصوص كبار الدبلوماسيين اللبنانيين الناشطين يومها في الخارج التي وصلت الى بعثة نيويورك، في ما وصل، عبر البرقيات الواردة: الدكتور بطرس ديب (سفير لبنان في باريس)، السفير خليل عيتاني (سفير لبنان في واشنطن)، الدكتور عادل اسماعيل (ممثل لبنان في اجتماع مكتب التنسيق لدول عدم الانحياز في قبرص)... وما نقرأه هنا من ادبيات هؤلاء السفراء[٢] يثير الحماسة الى قراءة المزيد منها، ويبرز الدور الفاعل للدبلوماسية اللبنانية في هذا العام رغم اهوال الحرب وصعوبة الاتصالات وانعزال السفارات في الخارج عن الوطن الام فترة غير وجيزة. كذلك لا بد من التنويه بدور الدبلوماسيين العاملين في بعثة نيويورك تحت اشراف السفير تويني والمساهمين، الى هذا المدى او ذاك، في صياغة عدد لا بأس به من البرقيات والمذكرات سواء في حضور السفير ام في غيابه: السفير فخري صاغية، المستشار سليم تدمري، السكرتير عفيف ايوب.

استحالة السكون

ليس غسان تويني، الناشر الانيق، ممن لا يجاروا **مالارميه** في ما ذهب اليه: «كل ما في العالم موجود للوصول الى كتاب»[٣]. والمراسلات المختارة هنا، والتي ضُمّت اليها وثائق ونصوص، اصبحت كتاباً له اوجه متعددة. فهو وثيقة مهمة من وثائق الحروب العربية

(١) نص المحضر في البرقية الواردة ٢٣١، تاريخ ٢٦/٣، الصفحات ٨٥–٨٧. نص التعقيب في البرقية الصادرة ١٣٦، تاريخ ٣٠/٣، الصفحة ٨٩.

(٢) نجد في المراسلات ثلاث برقيات للدكتور بطرس ديب (برقية واردة رقم ٢٣٧، تاريخ ٢٩/٣، برقية واردة رقم ٢٥٨، تاريخ ١٣/٤، برقية واردة رقم ٢٦١، تاريخ ١٥/٤) وبرقية للسفير خليل عيتاني (برقية واردة بدون رقم، تاريخ ١١/٥) وبرقية للدكتور عادل اسماعيل (برقية واردة رقم ٥١١، تاريخ ٢٣/٧، وهي منشورة في النصوص والوثائق).

(٣) «Tout, au monde, existe pour aboutir à un livre» في Stéphane Mallarmé: Oeuvres complète. La Pléiade. Gallimard, p. 378.

الاسرائيلية والحرب اللبنانية تصلح للاستخدام[١]، مع وثائق اخرى، لتصوير احداث الحقبة المتناولة وتوضيح بعض ما غاب عن الصورة. وهو صفحة من صفحات دبلوماسية بلاد الارز، في مواجهة سياسات الدول، مليئة بالعبر، وتصلح كتاب تربية لكل دبلوماسي ناشىء. وهو دليل إناسي (ethnographique) يسجل بأمانة «شعائر» المجتمع الدولي المتعايش في القصر الزجاجي على ضفاف الهدسون: ما يجري فيه داخل الكواليس، وما يجري فيه في الساحة العامة، اي الجلسة العلنية، وأطلق عليه احد المندوبين اسم الاستعراض «Show»[٢]. وهو مجموعة من الروايات تُقرأ بشغف اكيد عن الحرب في نيويورك وعن الحرب منها:

الجولان، القدس، الاراضي المحتلة؛ التجديد للقوات الدولية وزيادة عديدها «لتنفيذ القرار ٤٢٥»؛ اعتداء نيسان، اجتياح حزيران، القرارات التي اقرّت (ولكل منها قصته الخاصة)[٣]؛ مشاريع القرارات التي فشلت في تجاوز حدود النقض؛ الحصار؛ مهمة حبيب واتفاقيته؛ انتخاب بشير الجميل ومقتله، المجزرة... الروايات هذه تجدُ واحداً من خيوط وحدتها في الراوية نفسه، وافضل السبل لبلوغ خطاه هو ربما من خاتمة المطاف.

تشير البرقية الاخيرة[٤] الى زيارة قام بها تويني، في آخر ايام مهمته (وبعد ان كان قدّم استقالته وتبلّغ قبولها)، ترافقه سفيرة اميركا جين كيركباتريك، الى الامين العام للامم المتحدة لإعلامه بطلب لبنان اعادة تشكيل القوات المتعددة الجنسيات التي سبق لها ان عملت فيه، وادى خروجها منه الى دخول اسرائيل بيروت الغربية والمجازر المعروفة. وفي هذه الزيارة تجسيد فاضح لشعور تويني بفشل نظرته: السفير من خارج الملاك يترك نيويورك والدبلوماسية بعد سنوات اربع على اقرار القرار ٤٢٥ (١٩٧٨) دون بلوغ الاهداف ومع فقدان الوسائل. كان الهدف قبل القرار ٤٢٥ منع احتلال الاراضي اللبنانية، واصبح بعده خروج اسرائيل من لبنان حتى الحدود الدولية. وكانت الوسيلة لبلوغ هذا الهدف قراراً «**دولياً**» لا يصدر عن الامم المتحدة فحسب، بل يكون تجسيداً لوفاق بين الدول العظمى، وعلى الأخص الولايات المتحدة الاميركية والاتحاد السوفياتي، لأن القرار الاحادي الجانب يبني السلام اللبناني على رمال متحركة. وها هي المهمة تنتهي واسرائيل في بيروت، والوسيلة المتصورة لإخراجها، بعد فشل تصدي «القوات الدولية» للاجتياح الاسرائيلي، اميركية وحسب، ولو تلونت ظاهراً بالالوان الفرنسية والايطالية والإنكليزية.

(١) النقاد الذين عابوا على الجزء الاول من المراسلات المنشورة (١٩٧٧– ١٩٧٨) غياب نص لغسان تويني يلخص رؤيته للقرار ٤٢٥، لم يفهموا البعد الاساسي لمشروع نشر الوثائق الدبلوماسية: اعطاء البحاثة مادة اولية للعمل عليها، لا مادة جاهزة للاستخدام الآني لا تتطلب سوى سحب بعض الاستشهادات منها.

(٢) الصفحة ١١.

(٣) لا بد هنا من الاقرار بقدرة السفير تويني على تصويرٍ الجو العام لتقديم قرار واستخلاص دلالات التصويت عليه في سطور قليلة، وكأنه في صياغة النص الدبلوماسي يستعين دوماً بأدبيات الصحافي. راجع، على سبيل المثال، البرقية الصادرة ٣٥٩، تاريخ ١٢/٨ [القرار ٥١٨] والبرقية الصادرة ٣٩٦، تاريخ ١٧/٩ [القرار ٥٢٠].

(٤) البرقية الصادرة رقم ٣٩٨، تاريخ ٢٠/٩ .

وكأننا هنا في نهاية احد افلام جون هيوستون[1] الذي تذهب جهود ابطاله سدى، ويكون مصيرهم الفشل.

يمكن طبعاً نفي الفشل، او التقليل من حجمه، اما بتحميله لقوى تتعدى امكانيات فرد لا بل جماعات بكاملها (وهذا صحيح على الارجح!)، واما بالتذكير ان السفير اللبناني الذي طالما طالب وحلم بقرار يصدر عن مجلس الامن ويجمع المطالب اللبنانية كلها، ساهم مع غيره[2]، وبعد حزم امتعته، في صياغة القرار ٥٢٠ الشامل لكل المطالب اللبنانية آنذاك، بما فيها انسحاب جميع القوات غير اللبنانية، من لبنان. لكننا نفضل امساك طرف الخيط هذا (مأساة المغادرة بعد مرارة متابعة معركة بيروت من بعيد، واليأس من عدم القدرة على تغيير الامور) لمقاربة غسان تويني ونهجه.

لا تصف افلام هيوستون الفشل بقدر ما تتغنى بالعمل والجهد، وتدافع عن مناقبية المبادرة. ومحاربة الطواحين هي، على الارجح، القدر الداخلي والخارجي لكل ارادة قوية، جادة في السعي، مكابرة ومثابرة.

استحالة السكون، وانتفاء الزمن القادر بمروره على تكريس الاوضاع في ما آلت اليه: هذا ما يأتي به تويني، كما يظهر على «مسرح» المراسلات في نهاية الشهر الاول من العام ١٩٨٢. القضية اللبنانية وتنفيذ القرار ٤٢٥ وخروج اسرائيل، كأنها كلها في يومها الاول، وكأن الصعاب التي حالت دون الهدف غير موجودة او ممكنة التذليل. مبادرة تويني الدائمة[3] مشدودة الى مرمى (القضية اللبنانية)، وجاذب الغاية هذه، الى مغزاها الوطني، امكانية بلوغها حين تبذل الجهود اللازمة. لذا يتغير اسلوب تويني بين برقيتين: واحدة تتناول مسألة مجانبة، وأخرى تتحفز للعمل او هي العمل ذاته. البرقية الثانية تشحذ الهمة وتستنفر القلب والعقل والحواس.

وغياب الزمن الفائت لا يعني ابداً غياب المستقبل، بل العكس تماماً. فسفيرنا، كما يظهر من البرقيات، دائم التحسب للاستحقاقات المقبلة، دائم التحضير المسبق لها «قبل ان يدهمنا الوقت». اسلوبه، كما يحلو له تحديد اسلوب غيره، هو «الاسلوب العلمي– العمليpragmatique»[4] الذي يمكننا تعريفه كما يأتي: تحديد اهداف واضحة وغير متناقضة وممكنة التحقيق، واستخدام الوسائل القادرة على بلوغ الغاية بما في ذلك استنهاض القدرات الظاهرة والكامنة كلها. من هنا قسوة تويني في تعقيبه على «اجتماع

(١) صاحب The Maltese Falcon (١٩٤١)، The African Queen (١٩٥٢)، (١٩٥٩)، وعشرات الافلام الاخرى. The Unforgiven (١٩٥٦)، Moby Dick.

(٢) «المشروع قدّم الى المجلس كمشروع أردني رغم مشاركة الفرقاء الاساسيين في الصياغة». راجع نص البرقية الصادرة ٣٩٦، تاريخ ١٧/٩، الصفحة ٢٩٤.

(٣) ليست المبادرة عنصراً ذاتياً وحسب، بل هي ايضاً ضرورة موضوعية. والعديد من البرقيات الصادرة يقول بالحرف الواحد: «إن لم نبادر نحن، بادر غيرنا».

(٤) برقية صادرة رقم ٧٣، تاريخ ١٢/٢، الصفحة ٤٥.

عمل» القيادتين في بيروت، الذي اوردنا نصه كاملاً. ومن هنا ايضاً تمايز الاسلوب اللبناني عن الكثير من الاساليب العربية التي اتت على ذكرها البرقيات والتي تتصف اما بتعيين اهداف مستحيلة البلوغ، وإما بتحديد اهداف متناقضة (المطالبة بطرد اسرائيل من الامم المتحدة، ودعوتها الى السلام في آن معاً[1]. من هنا تحديد الهدف على انه «الوصول الى **«نتائج عملية»** وليس «تسجيل نقاط» (Score points)[2]، والقاعدة على انها «تقضي بالتحرك وفق الحاجة الميدانية اولاً، لا الحاجة الدبلوماسية في الامم المتحدة»[3].

استحالة سكون تويني (أو شبق التغيير، أو مشيئة القدرة) تجد في الهدف المعلن والمنهج المرسوم ما يؤطّرها. لكن ما يوازن هذه المبادرة المستمرة هو ارادة مندوب لبنان لدى الامم المتحدة التقيّد بالخط العام لسياسة دولته. فالسفير النشيط يُعلم بنشاطه، ويكثر من برقياته، وهو فيها دائم السؤال، يطلب موافقة سلطات بيروت على أدق تفاصيل مذكراته ومواقفه، ويطلب من رؤسائه املاء الموقف وهم في احلك الظروف، كأن خبرته في المسائل وحجم معلوماته[4] واستيعابه للخط العام لسياسة لبنان الخارجية لا تجديه فتيلاً. ونراه، بعد الحصول على موافقة شفهية، يطلب هذه الموافقة خطية[5] رغم انتهاء الموضوع، لاحترامه الارشيف الكتابي وتقديره اياه. والنزعة الداخلية هذه للجم فيض المبادرة بالسلطة المختارة الملزمة، اي بالقانون، تكتمل في عناية السفير «البرغماتي» بقدسية الكلمة في النصوص المكتوبة (قرارات ومذكرات)، وفي ارادة تكريس الهيئة الدولية العليا –اي الامم المتحدة– للحل اللبناني.

يبقى ان الدبلوماسية، مثلها مثل الطب الذي ينطلق من عوارض مختلفة ليشخص مرضا، ومثل الاستراتيجية العسكرية التي تغامر دائماً باستنباط ما ينويه العدو انطلاقا من معلومات مجتزأة، ليست عالم العقل[6]، بل هي «لعبة الرموز والاشارات»[7]: «لم اناقش السفير [السوفياتي] موقفه مع انه أوضح لي ان كلمة «نلاقي صعوبة» تعني في قاموسه الدبلوماسي الاستحالة، اي الفيتو»[8]؛ «زارنا مساء اليوم السفير الاميركي المناوب وأبلغنا جواباً هو «نعم» بمثابة «لا»...»[9] ففك الرموز والتأويل هما في رأس قائمة مهمات الدبلوماسي، في تعامله مع النصوص[10] كما في علاقاته مع دبلوماسيي الدول الاخرى.

(١) برقية صادرة رقم ٧٣، تاريخ ١٢/٢، الصفحة ٤٥.

(٢) «سأل السفير السوري المندوب الفلسطيني: كيف تؤيدون في قرار واحد طرد اسرائيل من الامم المتحدة ودعوتها الى السلام؟». برقية رقم ١٦٥، تاريخ ٢١/٤ الصفحة ١١٠.

(٣) هذه العبارات للسفير السوفياتي (برقية صادرة رقم ٣٤٩، تاريخ ٥/٨، الصفحة ٢٥٩ تلتقي والنهج اللبناني.

(٤) برقية صادرة رقم ٢٥٢، تاريخ ١١/٦. الصفحة ١٦٢.

(٥) برقية واردة رقم ٣٨٦، تاريخ ١٢/٦: «ويبدو ان عندكم اكثر مما عندنا من معلومات».

(٦) برقية صادرة رقم ٣٤٥، تاريخ ٣/٨ وبرقية واردة رقم ٥٤٥، تاريخ ٦/٨.

(٧) حول سقوط «اللوغوس» في الميادين الثلاثة هذه، والفرق بين اللوغوس وعالم الاشارات راجع: Gilles Deleuze: *Proust et les signes*, PUF, 3e édition, 1971, pp. 115 et suivantes.

(٨) برقية صادرة رقم ٨٨، تاريخ ٢٤/٢، الصفحة ٥٨.

(٩) برقية صادرة رقم ٢٤٥، تاريخ ٩/٦، الصفحة ١٥٤.

(١٠) برقية صادرة رقم ٣٢٢، تاريخ ١٦/٧، الصفحة ٢٣١.

ويقترن العمل بالتفسير، في هذا الميدان، ليجد في غسان تويني سيداً من اسياد اللعبة: ينجح في التأثير على سفيرة اميركا التي اتهمته في احد الايام بالخضوع للضغط السوفياتي، يتجنب الانقسام بين الدول الساعية الى مساعدة لبنان، يبتكر صيغاً للتوفيق بين الاميركيين والسوفيات، يسحب القضية اللبنانية من ميدان الحرب الباردة، يمد خطوطاً بين باريس وواشنطن...

ثمة وجهان من وجوه مهمة تويني في نيويورك لم نتطرق اليهما: الخطابة ونحيل في موضوعها الى مقدمة الرئيس شارل حلو لمجموعة خطب تويني في الامم المتحدة: «اتركوا شعبي يعيش»،[1] مع الاشارة الى ان سفير لبنان واجه كلاماً لمندوب اسرائيل الدائم في الامم المتحدة لا يقل شراسة عن افعال حكومة اسرائيل وجيشها في لبنان. ثم الكتابة، نكتفي بتأكيد فاعليتها وقدرتها على التعبير المبسّط والعاري من الزخرف.

فارس ساسين

(١) دار النهار للنشر، بيروت، ١٩٨٤.

من البرقيات الى الكتاب:
تذكير ببعض المبادىء

١. تضم مكتبة غسان تويني في راس كفرا صوراً عن البرقيات الاصلية التي تبادلتها بيروت ونيويورك والتي يفترض ان تكون محفوظة في قصر بسترس ومندوبية نيويورك. ونُظِّمت مراسلات العام ١٩٨٢ في سبعة مجلدات كبار:

يضم المجلدان الاولان البرقيات «**الواردة**» من بيروت:

١- من ٤/١ الى ٣٠/٦.

٢- من ٢/٧ الى ٢١/٩.

تضم المجلدات الخمس الاخرى البرقيات «**الصادرة**» من البعثة في نيويورك:

٣- من ١/١ الى ٢٦/٢ (البرقيات المرقمة من ١ الى ٩٣).

٤- من ١/٣ الى ٢٨/٥ (البرقيات المرقمة من ٩٤ الى ٢١٦).

٥- من ١/٦ الى ٣٠/٦ (البرقيات المرقمة من ٢١٧ الى ٢٩٤).

٦- من ١/٧ الى ٣٠/٧ (البرقيات المرقمة من ٢٩٥ الى ٣٣٧).

٧- من ١/٨ الى ٢٠/٩ (البرقيات المرقمة من ٣٣٨ الى ٣٩٩).

والجدير بالذكر ان ارقام البرقيات الواردة تحمل تسلسل ارقام وزارة الخارجية الى جميع السفارات اللبنانية في العالم، مما يفسر تباعد ارقام البرقيات «الواردة» المنشورة هنا بعضها عن بعض.

٢- البرقيات المتعلقة «بالقضية اللبنانية» منشورة هنا كاملة دون اختيار او انتقاص او اعادة صياغة، ومع تحسينات لغوية طفيفة لا تستأهل الذكر لا كماً ولا نوعاً. كذلك نشرنا البرقيات المتعلقة بالجولان والاراضي الفلسطينية المحتلة كلها وبالكامل. لم نهمل سوى البرقيات المالية والادارية وتلك المرتبطة بتأييد مرشح لوظيفة دولية، او بتأييد عضوية بلد لهيئة من هيئات الامم المتحدة، او بتمويل مؤسسة دولية، او بانتقالها من بلد الى آخر. كذلك اهملنا بعض البرقيات المتعلقة بمسائل سياسية لا تمت الى الموضوع الاساسي بصلة (موقف ايران من انعقاد مؤتمر عدم الانحياز في بغداد...)

٣- اخترنا فصل «النصوص والوثائق» عن البرقيات وبوّبناها في عشرة ابواب يسهل الرجوع اليها.

٤- برقيات السفير تويني، كبرقيات السفراء اللبنانيين كلها، موقعة وفق النسق الآتي:

١– "Permiliban" او « البعثة » : برقية ادارية محضة (او في غياب المندوب الدائم) .
٢– « تويني » : برقية الى الادارة في مستوى الامين العام .
٣– « غسان تويني » : برقية الى وزير الخارجية ومن يرى الوزير فائدة في اطلاعه .
٤– « غسان جبران تويني » : برقية سرّية الى وزير الخارجية ورئيسي الجمهورية والحكومة .
٥– الحقنا بالكتاب سجلاً باحداث العام ١٩٨٢ وفهرس اعلام .

١٩٨٢

البرقيّات الصادرة والواردة

من ٤ كانون الثاني (يناير) الى ٥ شباط (فبراير)

توطئة الاحتلال المنتظر؟

"

ضم اسرائيل للجولان
من مجلس الأمن إلى الجمعية العامّة

"

مؤتمر الوزراء العرب في نيويورك

■ برقيّة صادرة رقم ١، تاريخ ١٩٨٢/١/٤

١ . بناء على طلب عاجل من مندوب سوريا[١]، عقدت المجموعة العربية جلسة لها صباح اليوم (برئاسة سفير الكويت، ثم تلاه بالرئاسة لهذا الشهر سفير اليمن الديمقراطية). وكان البند الأساسي في جدول الأعمال هو التالي: «رفض إسرائيل الالتزام بقرار مجلس الأمن رقم ٤٩٧، تاريخ ١٧ / ١٢ / ٨١، بشأن إلغاء قرارها المتعلق بضم الجولان العربية السورية إلى إسرائيل»[٢].

٢ . عرض مندوب سوريا الوضع على ضوء عدم امتثال إسرائيل لقرار مجلس الأمن رقم ٤٩٧، وعلى ضوء تقريري الأمين العامّ حول تنفيذ قراري مجلس الأمن والجمعيّة العامّة، والذي يتبيّن منهما رفض إسرائيل الامتثال لهما، مشيراً إلى أن الاحتلال الإسرائيلي للجولان وإجراءات الضمّ يشكّلان عدواناً وفق مفهوم قرار الجمعيّة العامّة للأمم المتّحدة رقم ٣٣١٤، تاريخ ١٤ / ١٢ / ١٩٧٤، الذي عرّف العدوان. واستطرد المندوب السوري قائلاً إن حكومته ستطالب بتطبيق الموادّ ٣٥ و٣٩ و٤١ من شرعة الأمم المتّحدة.

٣ . حدّد المندوب السوري ماهيّة مشروع القرار الذي يقترحه، وأورد العناصر التالية:

أ) إن عمل إسرائيل هو عدوان بمفهوم القرارات الدولية.

ب) إن نتائج هذا العمل الذي يهدّد السلم والأمن الدوليين يستوجب فرض العقوبات المنصوص عنها في المادّة ٤١ من شرعة الأمم المتّحدة، وهي: حظر السلاح، والمقاطعة التجارية والاقتصادية والتقنية، وقطع العلاقات الدبلوماسية والقنصلية.

ج) إنشاء جهاز للرقابة على تطبيق هذه التدابير مكوّن من أعضاء مجلس الأمن (تطبيق المادّة ٢٩ من الشرعة).

د) الطلب إلى الأمين العامّ تقديم تقرير حول التنفيذ.

•

---

(١) السفير ضياء الفتال.

(٢) اتخذ الكنيست الاسرائيلي، نزولاً عند طلب حكومة بيغن، وقبل اتمام انسحاب الدولة العبرية من سيناء، قراراً باخضاع منطقة الجولان السورية، المحتلة منذ العام ١٩٦٧، الى القانون الاسرائيلي، في ١٤ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٨١. طلبت سوريا اجتماع مجلس الأمن، واتخذ هذا الاخير قراراً بالاجماع (القرار ٤٩٧) يطلب فيه الى اسرائيل العودة عن قرار ضم الجولان خلال خمسة عشر يوماً يعود بعدها المجلس الى الاجتماع في ٥ كانون الثاني (يناير) ١٩٨٢ يتخذ الاجراءات المناسبة.

٤) أفاد المندوب السوري أنه عقد اجتماعاً مع الأمين العامّ الجديد[١] وأطلعه على الموقف السوري، وقد أفاد أن الأمين العامّ تفهّم هذا الموقف .

٥ . شُكّلت لجنة برئاسة رئيس المجموعة وعضوية كل من سوريا والعراق (بوصفه رئيساً للمؤتمر الإسلامي)، والأردن (بوصفه المندوب العربي في مجلس الأمن)، ومندوب الجامعة العربية، لمتابعة الموضوع في مجلس الأمن وصياغة مشروع القرار . وقد تقدّمت سوريا بورقة عمل، أدخلت عليها هذه اللجنة بعض التعديلات .

٦ . كرّر المندوب السوري أكثر من مرّة أن حكومته تصرّ على فرض العقوبات ولو لجأت الولايات المتحدة الأميركية إلى استعمال حقّ الفيتو، مؤكّداً على خطورة العمل الإسرائيلي الذي سيعقبه، على حدّ قوله، ضمّ الضفّة الغربية وغزة بعد استكمال الانسحاب الإسرائيلي من سيناء في أواخر نيسان القادم .

٧ . اشترك في المناقشة مندوبو فلسطين[٣] والأردن[٤] والسودان وعُمان والمغرب واليمن الديمقراطية وليبيا، فأيّدوا وجهة النظر السورية . كما تكلّم مندوب الجامعة فأفاد بأن الأمانة العامّة للجامعة العربية أبلغته بأن المعلومات التي لديها تؤكّد أن الولايات المتّحدة لن تصوّت الى جانب العقوبات، كما أن الدول الغربية الأخرى، وإن تميّز موقفها عن الولايات المتّحدة، إلاّ أنها ترى صعوبة كبرى في مماشاة الطلب السوري والعربي .

٨ . اجتمع مندوب سوريا بعد الظهر برئيس مجلس الأمن (وهو سفير الاتّحاد السوفياتي لهذا الشهر)[٢] ووضعه في أجواء المطالب السورية، وسيباشر الرئيس إجراء مشاورات فرديّة مع أعضاء المجلس فوراً تمهيداً لدعوة المجلس للانعقاد .

٩ . طالب المندوب السوري بمشاركة الدول العربية بمناقشات مجلس الأمن، والتركيز على طلب العقوبات، كما أوصت المجموعة العربية بدعوة كل من المؤتمر الإسلامي ومجموعة عدم الانحياز لمناقشة الوضع ومساندة سوريا والدول العربية في مجلس الأمن .

١٠ . من المتوقّع أن تستمرّ المشاورات غداً وعلى ضوئها سيقوم رئيس مجلس الأمن بتحديد جلسة علنية لمجلس الأمن .

١١ . من ناحية أخرى، علمنا أن البعثة الاميركية ستفاوض على إدخال فقرة كبديل من الفقرة المتعلّقة بالعقوبات، وتنصّ على ما يلي : Requires Member States to refrain from giving legal effect to Israeli action.

وعلمنا أيضاً أن هناك طرحاً أميركياً يقول بأن يُترك لكل دولة من الدول الأعضاء في الأمم المتّحدة أن تتّخذ التدابير (measures) التي تراها مناسبة، واستطرادا فإن التداول بهذه الفكرة

(١) استلم الامين العام للام المتحدة كرافيه بيريز دي كويلار، المنتخب في ١٥ / ١١ / ١٩٨١ خلفاً للدكتور كورت فالدهايم، مهامه الجديدة في مطلع العام ١٩٨٢ .

(٢) يترأس مجلس الأمن دورياً، ولمدة شهر كامل من شهور السنة، مندوب كل من الدول الخمس عشرة الاعضاء فيه . والدول الأعضاء في مجلس الأمن للعام ١٩٨٢ هي، الى الدول الخمس الدائمة العضوية : غويانا، إيرلندا، اليابان، الاردن، باناما، بولونيا، اسبانيا، توغو، أوغندا، زائير .

(٣) زهدي الطرزي .

(٤) السفير حازم نسيبه .

يكون بمثابة حلّ وسط لما يطالب به السوريون، وأقصى ما تستطيع الولايات المتّحدة القبول به . أوساط البعثة الأميركية لا تؤكّد ولا تنفي تأييد الولايات المتّحدة لهذا النصّ، والتفسير هو أنها تحاول امتصاص ردّة الفعل المتوقّعة في ما إذا صوّتت ضد القرار، وما قد يستغلّه أخصامها لدى الدول العربية لتحويل النقمة على ضم الجولان الى الولايات المتّحدة، ووصفها بأنها هي المسؤولة عن تصرّفات إسرائيل في هذا المجال . وكذلك يطرحون فكرة الإشارة إلى القرارين ٢٤٢ و٣٣٨ بالاستناد الى كتاب مندوب إسرائيل الذي يعرب عن استعدادها للمفاوضات بشأن الجولان .

البعثة

برقيّة صادرة رقم ٤، تاريخ ١٩٨٢/١/٥

١ . التأم مجلس الأمن قبل ظهر اليوم في اجتماع مشاورات إجرائي، تقرّر بنتيجته دعوة المجلس الى جلسة رسمية تعقد بعد ظهر غد الاربعاء .

٢ . تمّ اجتماع بين السفيرة كيركباتريك والسفير الفتّال (سوريا) لبحث الموضوع، أكّدت فيه مندوبة الولايات المتّحدة أنه لا يمكن أن توافق الولايات المتّحدة على قرار العقوبات، ولكنها لم تتقدّم باقتراح أيّة صيغة للخروج من المأزق الذي سيحصل عند التصويت على قرار سوريا بضرورة فرض العقوبات .

٣ . عقدت مجموعة عدم الانحياز اجتماعاً بعد ظهر اليوم لإصدار بيان حول قضيّة الجولان، وقد عرض على المندوبين مشروع بيان سبق أن أعدّ من قبل رئاسة عدم الانحياز (كوبا) ومندوب سوريا .

يشدّد البيان على تأييد سوريا في مجلس الأمن، ويدعو إلى تطبيق المادّة ٤١ من شرعة الأمم المتّحدة الخاصّة بالعقوبات .

تكلّم عدد من المندوبين، وقد راوح تأييدهم بين التشدّد والمرونة وفقاً لاتّجاهات الدول التي يمثّلها هؤلاء المندوبون، وأقرّ البيان في ما بعد بالإجماع، وتمّ الاتّفاق على توزيعه كوثيقة رسميّة للأمم المتّحدة .

البعثة

برقيّة صادرة رقم ٥، تاريخ ١٩٨٢/١/٦

عقد مجلس الأمن جلسة رسمية بعد ظهر اليوم للنظر في قضية الجولان برئاسة مندوب الاتّحاد السوفياتي . وقد تعاقب على الكلام كل من مندوبي سوريا، الأردن (العضو العربي في مجلس الأمن)، الكويت، السنغال ولاوس .

ألقى السفير السوري خطاباً عنيفاً ضد إسرائيل والولايات المتّحدة، دعا بنتيجته الى فرض العقوبات السياسية والعسكرية والاقتصادية . وأضاف بأنه في حال عدم توصّل المجلس إلى قرار بهذا الشأن فإن سوريا تحتفظ لنفسها بحقّ اللجوء إلى المادّة ٥١ من الميثاق التي تنصّ على حقّ الدفاع عن النفس إفرادياً او بالاشتراك مع الآخرين .

ردّ المندوب الإسرائيلي بأن اللوم يقع على سوريا لأنها ترفض الاعتراف بإسرائيل وترفض التوصّل إلى تسوية بين البلدين بطريقة سلمية، وكرّر دعوته مرّة أخرى الى المندوب السوري لتتجاوب حكومته فتفاوض إسرائيل لحلّ الخلافات بين البلدين.

من المقرّر أن تستمرّ المناقشة بعد ظهر غد، على أن تستمرّ الاتّصالات للتوصّل إلى صيغة قرار يعرض على المجلس في ما بعد.

صاغيّة

■ برقيّة صادرة رقم ٩، تاريخ ١٩٨٢/١/٨

١. استأنف مجلس الأمن جلساته بعد ظهر اليوم، وتحدّث فيها مندوبو اليمن الشمالي، منظّمة التحرير الفلسطينية، الجزائر، الهند، يوغوسلافيا، باكستان، ليبيا، أوكرانيا، وكان أبرزهم سفير الجزائر السيد محمد برجاوي.

٢. تقوم كل من فرنسا واليابان بمحاولات للتوصّل إلى مشروع قرار يستبعد فكرة العقوبات.

الاقتراح الفرنسي ينصبّ على إدخال فقرة تحيي القرار ٢٤٢، وبالتالي تؤدّي إلى التفاوض بين سوريا وإسرائيل. السوريون يرفضون الفكرة ويقولون إنها صيغة جديدة لاتّفاقيات كامب ديفيد، وهم متضايقون من الموقف الفرنسي.

الاقتراح الياباني يهدف إلى اختصار العقوبات واقتصارها على حظر السلاح فقط.

٢. الموقف حالياً هو كما يلي:

سوريا ما زالت تتمسّك بمشروعها بقوّة، ويبدو أنه لا يحظى إلاّ بتأييد ثمانية أعضاء، من بينهم إسبانيا، أمّا الولايات المتّحدة وفرنسا وبريطانيا، فهي ترفض العقوبات وستصوّت ضد المشروع في ما لو طرح على التصويت. باناما وزائير (وهما ينتميان لكتلة عدم الانحياز)، بالاضافة الى ايرلندا واليابان، ستمتنع عن التصويت.

من المتوقّع أن تستمرّ المناقشة طوال الأسبوع المقبل إذ إن لائحة المتحدّثين وصلت إلى حوالى الأربعين. وتستهدف سوريا من هذا التطويل إتاحة الفرصة لمؤيديها للضغط على باناما وزائير لتغيير موقفهما، وكذلك على الدول الغربية الأخرى المعارضة.

البعثة

■ برقيّة صادرة رقم ١١، تاريخ ١٩٨٢/١/١١

١. استأنف ظهر اليوم مجلس الأمن جلساته العلنية، وتحدّث أمامه أكثر من عشرة مندوبين ينتمون إلى الدول العربية والعالم الثالث، بالإضافة إلى المانيا الديمقراطية واليونان.

أبرز المتحدّثين كان مندوب اليونان[1]، الذي عبّر عن نهج حكومته الجديد تجاه تأييدها

(١) في ١٨ تشرين الاول (اوكتوبر) ١٩٨١، انتصر اليسار في الانتخابات اليونانية، وشكل بعدها اندرياس باباندريو، رئيس حزب «البازوك»، الحكومة الجديدة.

للقضايا العربية، ودان ضمّ الجولان واستفزازات إسرائيل ضدّ العرب. لم يشر صراحة إلى موضوع العقوبات.

٢. على صعيد مشروع القرار، لا تزال المواقف كما هي. مندوب سوريا أكّد اليوم أمام المجموعة العربية تمسّك حكومته بموضوع فرض العقوبات، وناشد دول المجموعة العربية الضغط على كل من زائير وباناما لتغيير موقفهما، أو على الأقلّ الحصول على تأييد باناما لرفع عدد المؤيّدين في المجلس إلى تسعة أصوات.

موقف زائير متشدّد ومتطابق تماماً مع الموقف الأوروبي الغربي وخاصّة فرنسا.

أمّا موقف باناما، فهو ينطلق، على حدّ قول مندوبها، من مصلحة وطنية تتعارض مع قطع العلاقات الدبلوماسية والتجارية مع إسرائيل.

المناقشة ستستمرّ في المجلس غداً، والموقف يراوح مكانه.

البعثة

■ برقيّة صادرة رقم ١٤، تاريخ ١٩٨٢/١/١٣

قضية الجولان

١. حصل بعد ظهر اليوم تطوّر هامّ على صعيد مشروع القرار السوري، إذ استطاع سفير اسبانيا التوفيق بين موقفي كل من باناما وسوريا، واستجابة للمسعى الإسباني، وافقت سوريا على إدخال التعديلات التالية:

أ) اقتصار العقوبات الإجبارية على حظر توريد السلاح لإسرائيل، وتعليق المساعدات الاقتصادية والمالية والتقنية، واستثني موضوع التجارة مع إسرائيل ولم يعد من ضمن العقوبات.

ب) جعل موضوع قطع العلاقات الدبلوماسية والقنصلية مع إسرائيل في إطار العقوبات الاختيارية التي يعود لكل دولة البتّ بها طوعاً.

٢. أدّى موقف باناما الجديد إلى إحراج زائير بشكل كبير، مما اضطرّها في النهاية إلى الانضمام إلى لائحة المؤيّدين للمشروع المعدّل.

وبالفعل، ارتفع عدد المؤيدين إلى عشرة أصوات، وبهذا تكون الأغلبية العددية قد تأمّنت، وبقي أن مشروع القرار الذي قدّم رسمياً الآن سيواجه فقط الفيتو الأميركي البريطاني، وربما الفرنسي (ايرلندا واليابان ما زالتا عند موقفهما، وهو الامتناع).

٣. يتكهّن العديد من الدبلوماسيين هنا بأن فرنسا سترى نفسها محرجة بعد أن تغيّر موقف زائير وباناما، وقد يؤدّي ذلك إلى امتناعها عن التصويت. ولدى استيضاح أحد أعضاء الوفد الفرنسي عن موقفهم بعد التطوّرات، قال إن موقف فرنسا حالياً ما زال كما هو، ولم يحدّد بالضبط ما هو هذا الموقف، واستطرد قائلاً إنهم بانتظار تعليمات باريس.

أمّا الولايات المتّحدة فهي، بالطبع، غير مرتاحة للتطوّرات، وستجد نفسها أمام الخيار الصعب، وهو استعمال الفيتو، وقد عوّلت كثيراً مع الدول الغربية الأخرى على سقوط مشروع القرار بعدم حصوله على الأغلبية المطلوبة وهي تسعة أصوات.

٤ . وكان قد تكلّم أمس واليوم أكثر من أحد عشر مندوباً، من بينهم عضوان من مجلس الأمن، هما اسبانيا وأوغندا، وسيعود المجلس إلى الانعقاد غداً في الساعة الثالثة والنصف بعد الظهر.

البعثة

■ برقيّة صادرة رقم ١٥، تاريخ ١٩٨٢/١/١٤

١ . استؤنفت الجلسات العلنية لمجلس الأمن بعد ظهر اليوم، وقد تولّى مندوب الأردن في مستهلّ الجلسة تقديم مشروع القرار رسمياً، مفنّداً فقراته العاملة وأسبابه الموجبة، داعياً المجلس لإقرار المشروع كما ورد (أودعناكم في حينه مشروع القرار والتعديلات التي ادخلت عليه).

ثم توالى على الكلام ثلاثة أعضاء في مجلس الأمن، هم مندوبو كل من بولونيا وتوغو والصين، الذين دانوا العمل الإسرائيلي وأعلنوا تأييدهم الصريح لفرض العقوبات على إسرائيل.

كما تكلّم أيضاً مندوب بوروندي، وأخيراً مندوب الإمارات العربية المتّحدة.

أبرز المتكلّمين كان مندوب الإمارات الذي وجّه انتقاداً مباشراً الى الولايات المتّحدة وبريطانيا وفرنسا، واتّهمهم بالوقوف بوجه مشروع القرار المطروح لإجهاض العقوبات على إسرائيل، وذكّرهم بمواقف سابقة كانت فيها الولايات المتّحدة وبريطانيا وفرنسا تسعى من خلالها لفرض العقوبات في قضايا أخرى لا تقلّ أهمّية عن ضمّ الجولان (قضية الرهائن في إيران وأفغانستان وغيرها).

٢ . وبعد انتهاء كلمة مندوب الإمارات، بدأ الفصل الثاني من جلسة المجلس بسفير إسرائيل، مستعملاً حقّ الرد، فجال بلهجة ساخرة في قضايا بولونيا، والخلافات العربية (السورية - العراقية والسورية - الأردنية) وشكّك في مصداقية مندوبي الدول العربية، والبلدان الاشتراكية وكوبا وفيتنام، مما حدا برئيس المجلس إلى مقاطعته مرّتين للالتزام بجدول الأعمال.

وبعد كلمة السفير الإسرائيلي، جرت مقارعة كلامية اشترك فيها مندوبو الأردن، وسوريا وبولونيا، ومندوب الجامعة العربية، وكوبا وإسرائيل، وأخيراً مندوبة الولايات المتّحدة.

تركّزت تدخّلات المندوبين العرب على محاولة مندوب إسرائيل تحويل الانتباه الى قضايا أخرى، كبولونيا والخلافات العربية، للتأثير على الرأي العامّ الدولي، وأكّدوا على وحدة الموقف العربي إزاء الاحتلال، رغم الخلافات الداخلية باعتبارها « مظهر حيوية » في بلدان في طور النمو.

إلاّ أن المناقشة تفرّعت وتجاوزت الموضوع المطروح، لتعيد إلى الأذهان اتّفاقية سايكس - بيكو، ودور الولايات المتّحدة و« الدول الاستعمارية » في تجزئة العالم العربي لخدمة مصالحها الذاتية.

وقد تعمّد المندوب الإسرائيلي استفزاز مندوبي الأردن وسوريا بصورة خاصة، ودعاهما الى الحوار والتفاوض على أساس القرارين ٢٤٢ و٣٣٨.

٣ . تدخّل السفير السوري ثلاث مرّات في المناقشة وكان قاسياً جداً بحقّ الولايات

المتّحدة، واتّهمها بمحاولة السيطرة على البلاد العربية استراتيجياً واستغلال ثرواتها النفطية وتدريب الإسرائيليين في حرب فيتنام (مع فرقة القبّعات الخضراء، ومن بينهم دايان وربما مندوب إسرائيل على حدّ قوله)، وأعاد إلى الأذهان أن قضية الشرق الأوسط لم تبدأ بالقرارين ٢٤٢ و٣٣٨ بل هي حالة عدوان مستمرّ منذ عام ١٩٤٨، على الحقوق الفلسطينية (حقّ تقرير المصير، والعودة،(والتعويض)، وتوجّه إلى مندوب إسرائيل قائلاً: « أنتم لن تجدوا بعد اليوم عربياً يقبل التفاوض معكم ».

هنا، تدخّلت مندوبة الولايات المتّحدة في المناقشة، بجملة قصيرة و« بنرفزة »، قائلة: « أشكر مندوب سوريا على إيضاحاته ».

فعاد المندوب السوري الى الكلام، وطلب إلى مندوبة الولايات المتّحدة بعصبية « أن تفصح عما تريد قوله، لأنني لم أفهم ماذا تقصد »، وقال: « إنني أنتظر جوابك »، مختتماً تدخّله بالقول: « لقد استمتعت جداً اليوم بهذا العرض (show) الرائع ».

وانتهت الجلسة بكلمة من مندوب كوبا ردّ فيها على مندوب إسرائيل.

٤ . على صعيد مشروع القرار، لا تزال المواقف كما شرحناها أمس، ولم يحدث أي تطوّر جديد، ولعلّ مناقشة اليوم أفرزت المواقف تماماً، ولا تزال الولايات المتّحدة وفرنسا وبريطانيا تلتزم السلبية، إذ لم تبادر إلى إجراء أي اتّصال، كما أنها لم تتحدّث بعد أمام المجلس.

من المنتظر أن يصوّت المجلس غداً على مشروع القرار إذا لم تحدث تطوّرات جديدة، ويحوز على عشرة أصوات، مقابل فيتو ثنائي أو ربما مثلّث، وامتناع إيرلندا واليابان.

٥ . ما هي الخطوات المقبلة؟ هذا السؤال مطروح بين الوفود، إلاّ أن الجواب يبدو واضحاً، وهو دعوة الجمعية العامّة للأمم المتّحدة إلى عقد جلسة استثنائية طارئة تحت شعار « متّحدون من أجل السلام ». إذ إن مشروع القرار المطروح سيحوز على الأغلبية (تسعة أصوات) وسيهزم بالفيتو فقط، وذلك يخوّل الجمعية العامّة الانعقاد في جلسة طارئة، كما حدث سابقاً بالنسبة لقضية كوريا (عام ١٩٥٠) وأفغانستان (عام ١٩٨٠)، وفلسطين (عام ١٩٨٠ أيضاً، وغيرها)... وهذا إذا اقترن طلب عقد الجلسة بموافقة من غالبية الدول الأعضاء.

البعثة

■ برقيّة صادرة رقم ١٧، تاريخ ١٩٨٢/١/١٥

برقيّاتنا ٥، ٧، ٩، ١١ مكرّر، ١٤، ١٥، ١٦.

١ . تأجّلت جلسة مجلس الأمن التي كان مقرّراً عقدها بعد ظهر اليوم إثر تراجع باناما وربما زائير عن تعهّدها بتأييد المشروع السوري الذي قدّمه، بالنيابة، الأردن في مجلس الأمن. فقد كان من المقرّر أن يصوّت على المشروع أمس إلاّ أن مندوبة الولايات المتّحدة طلبت مهلة للتصويت ورجت التأجيل للتصويت على القرار المذكور، مما أتاح الفرصة أمام ذوي الشأن « لمراجعة » رئيس جمهورية باناما الذي أعطى مندوبه تعليمات صريحة جازمة بضرورة الامتناع عن التصويت لدى عرض المشروع على المجلس. وقيل إن مكالمة الرئيس البانامي تمّت في ساعة متأخّرة من ليل أمس.

٢ . عقدت المجموعة العربية اجتماعاً ظهر اليوم لتدارس الموقف وتقييم الوضع على ضوء المعطيات المستجدّة. وبعد بحث مستفيض، تقرّر تأجيل جلسات مجلس الأمن إلى أجل يحدّده رئيس المجلس بعد إجراء مشاورات مع المعنيين.

٣ . على ضوئه يكون إحصاء الأصوات في المجلس مع المشروع ثمانية، في حين يعارضه أو يمتنع سبعة آخرون. ومعنى ذلك أن الفيتو هنا لن يكون سبباً لإحالة الموضوع على الجمعية العامّة وفق القرار ٣٧٧، أي «Uniting for Peace»، الذي ينصّ على أنه في حالات تهدّد الأمن والسلام الدوليين، ونظراً للحاجة إلى اتّخاذ اجراء ما عجز مجلس الأمن عن التوصّل الى قرار بشأنه بسبب الفيتو، يستطيع المجلس أن يطلب من الجمعية العامّة اتّخاذ الإجراءات المناسبة للمحافظة على السلام والأمن الدوليين.

يبقى أمام العرب، عامّة، وسوريا، خاصة، اللّجوء الى الجمعية العامّة لطلب دورة استثنائية خاصة، وهذا يحتاج الى أكثرية الأصوات في الجمعية ويستغرق وقتاً طويلاً، ولن يكون بإمكان الجمعية أن توصي باتّخاذ إجراءات بفرض عقوبات لأن ذلك لا يتوافق مع مضمون القرار ٣٧٧.

وفي كلتا الحالتين، إن القرارات الصادرة عن الجمعية العامّة تكون ملزمة فقط للدول التي توافق عليها لأن قراراتها هي بمثابة توصيات. والفرق بين الحالتين أنه، في الأولى، يحقّ للجمعية اتّخاذ الإجراءات، والعكس هو في الحالة الثانية.

٤ . تقرّر في نهاية الاجتماع متابعة الجهود والمساعي مع الدول بغية تأمين الأصوات التسعة ونقل الانطباع الذي تكوّن لدى الوفود العربية إلى الحكومات في العواصم بضرورة القيام بمساعٍ من جهتها، وكذلك طرح إمكانية اجتماع وزراء الدفاع أيضاً لرسم استراتيجية موحّدة لمواجهة الموقف.

٥ . ورد في العرض الذي قدّمه المندوب السوري أنه ربما كان من الأجدى أن يعاقب كل من يشجّع اسرائيل، وبصورة خاصّة الولايات المتّحدة، مشيراً في عرضه إلى المساعدات العربية لدول العالم الثالث، وكذلك الى الثروات الطبيعية كوسيلة من وسائل «الضغط المصدق» (crédible) للتأثير على الدول المعنية واستمالتها الى الجهة العربية.

صاغية

■ برقيّة صادرة رقم ٢٣، تاريخ ١٩٨٢/١/١٩

برقيّتنا ١٧

تم التوصّل إلى اتّفاق على مسوّدة القرار الذي من المقرّر أن يطرح غداً على مجلس الأمن بشأن قضية الجولان. فقد عدّلت الفقرة الأخيرة من الديباجة وأصبحت على النحو التالي:

Acting in accordance with the relevant provisions of chapter 7 of the Charter of the United Nations،

أي سقطت الإشارة إلى المادّتين ٣٩ و ٤١ من الميثاق، كما عدّلت الفقرة العاملة الثالثة فأصبحت كما يلي:

(١) القرار ٣٧٧ للجمعية العامة (١٩٥٠).

Decides that all Member states should consider applying effective and concrete measures in order to nullify Israeli annexation of Syrian Golan Heights, and to refrain from according any aid and assistance in all fields, in order to deter Israel from its policies and practices of annexation.

تمّ الاتّفاق على التعديلين في اجتماع الدول الأعضاء في مجموعة عدم الانحياز داخل مجلس الأمن، وإنه بذلك يتوقّع أن يحصل القرار على تسعة أو عشرة أصوات. كما علمنا أيضاً أن الفرنسيين قد يمتنعون لدى التصويت على القرار.

صاغية

■ برقيّة صادرة رقم ٢٤، تاريخ ١٩٨٢/١٢/١٩

برقيّتنا ٣٨٥ تاريخ ١٩٨١/١٢/٢٤

من المتوقّع أن تعقد الجمعية العامّة دورة استثنائية خاصّة لدرس موضوع الجولان، وقد نبّهتنا الأمانة العامّة إلى ضرورة تسديد الحدّ الأدنى من المبالغ المتوجّبة على لبنان لموازنة الأمم المتحدة وقدره ١٣٠٧٠٤ دولارات.

وإلاّ ستوزّع وثيقة رسمية بالدول المتخلّفة عن الدفع وقد يحرمنا ذلك من حقّ التصويت.

نرجو إبراق المبلغ فوراً.

Permiliban

■ برقيّة صادرة رقم ٢٧، تاريخ ١٩٨٢/١/٢٠

قضية الجولان

١ . هُزم مشروع القرار الخاصّ بالجولان بالفيتو الأميركي الوحيد، إذ صوّت إلى جانبه تسعة أعضاء في مجلس الأمن، هم: الاتّحاد السوفياتي، بولونيا، إسبانيا، زائير، أوغندا، توغو، الأردن، غويانا، الصين، بينما امتنع عن التصويت مندوبو خمس دول أعضاء، هم: بريطانيا، فرنسا، إيرلندا، اليابان، وأخيراً باناما التي استجابت للضغط الأميركي - الإسرائيلي رغم المحاولات المتكرّرة للحصول على تأييدها.

٢ . انتهت الجلسة بكلمة عنيفة من مندوب سوريا، وجّه فيها انتقاداً لاذعاً للولايات المتّحدة لوقوفها ضد مشروع القرار، واتّهمها بممارسة الضغط والابتزاز، ودعم العدوان الإسرائيلي على سيادة سوريا ووحدة أراضيها.

٣ . تقدّم أخيراً مندوب الأردن من رئيس المجلس بطلب إبقاء جلسات مجلس الأمن مفتوحة، وتعيين جلسة أخرى بناء على استشارات لاحقة. الهدف من هذا الطلب هو الحصول على قرار إجرائي من مجلس الأمن لدعوة الجمعية العامّة للأمم المتّحدة إلى جلسة استثنائية طارئة للنظر في قضية الجولان، وفقاً لما شرحناه في برقيّات سابقة.

البعثة

■ برقيّة صادرة رقم ٣٢، تاريخ ١٩٨٢/١/٢٢

أولاً: أجرى اليوم مندوبو مجلس الأمن الأعضاء في حركة عدم الانحياز، مشاورات

للتفاهم حول قرار إجرائي لطرحه على مجلس الامن، تدعى بموجبه الجمعية العامّة للأمم المتّحدة الى دورة طارئة للنظر في قضية الجولان.

طرح السفير السوري مشروع قرار بهذا الشأن، وهو ينصّ على ما يلي:

DRAFT RESOLUTION[1]

The Security Council,
Having considered the item on the agenda of its 2329th meeting, as contained in document S/Agenda /2329/ Rev. 1. ,
Taking into account that the lack of unanimity of its permanent members at the 2329th meeting of the Security Council has prevented it from exercising its primary responsibility for the maintenance of international peace and security,
Decides to call an emergency special session of the General Assembly to examine the question contained in document S/Agenda /2329/ Rev. 1.

نلفت النظر الى أن مشروع القرار لا يشير صراحة الى القرار ٣٧٧ المتعلّق بمبدأ «الاتّحاد من أجل السلام» (Uniting for Peace)، وذلك تجنّباً لاعتراض الاتّحاد السوفياتي وبولونيا، إذ إن هذا القرار وضع أثناء معالجة القضية الكورية في بداية الخمسينات نتيجة المعارضة السوفياتية في مجلس الأمن.

مشروع القرار يتطلب تسعة أصوات فقط لإقراره لصفته الإجرائية.

ثانياً: كان السفير السوري قد عرض صباح اليوم أمام المجموعة العربية سيناريو التحرّك السوري وطلب مساندة المجموعة العربية له، وهو كما يلي:

أ) دعوة مجلس الأمن للانعقاد في ٢٧ الجاري لاتّخاذ قرار إجرائي لعقد الدورة الطارئة.

ب) بعد ذلك تدعى الجمعية العامّة لبدء أعمال الدورة الطارئة في ٢٨ الجاري.

ج) أشار السفير السوري إلى أن حكومته تجري اتّصالات عاجلة عبر الجامعة العربية، ورئاسة عدم الانحياز (كوبا) للتحضير للدورة، ولتأمين اشتراك وزراء خارجية الدول العربية والصديقة، وأن مجلس الجامعة سيعقد خلال نهاية الأسبوع اجتماعاً له على مستوى الوزراء لهذه الغاية.

د) حدّد السفير السوري عناصر القرار المطلوب اتّخاذه في الدورة الطارئة، فقال إنه سيستوحى من القرارات التالية:

١. مشروع القرار السوري الأصيل الذي قدّم لمجلس الأمن ثم استبعد.

٢. مشروع القرار المعدّل الذي طرح فعلاً على المجلس ونال تسعة أصوات وسقط بالڤيتو الأميركي.

٣. مشروع القرار الذي تقدّمت به الولايات المتّحدة لمعالجة قضية الرهائن الأميركيين في إيران والذي نصّ على عقوبات بحقّ إيران (لم يطرح للتصويت).

(١) اقر مشروع القرار هذا كما هو، بعد ان قام بتقديمه الأردن، وأصبح القرار ٤٩٩ لمجلس الأمن.

٤. قرار الجمعية العامّة المتّخذ في الدورة ٣٦ رقم ١٧٢/٣٦ الخاص بناميبيا والذي أوصى بتطبيق سلسلة عقوبات على جنوب افريقيا.

وتجدر الإشارة الى أن مجموعة عربية مصغّرة مؤلّفة من رئيس المجموعة العربية (اليمن الديموقراطية) والعراق وسوريا والأردن ومندوب الجامعة العربية ستعدّ مشروع القرار على الأسس التي ذكرها السفير السوري لعرضه على الدورة الطارئة.

ثالثاً: الأمور ما زالت مرهونة حتى الآن بتبنّي دول عدم الانحياز الأعضاء في مجلس الأمن لمشروع القرار الإجرائي، وتبذل جهود كبيرة لإقناع زائير وباناما وغيرها للتصويت الى جانبه.

هناك شكوك حول مشاركة وزراء خارجية دول عدم الانحياز، ومندوبو هذه الدول ينتظرون مقرّرات مجلس الجامعة العربية ومستوى المشاركة العربية.

البعثة

• برقيّة واردة رقم ٧٨، تاريخ ١٩٨٢/١/٢٥

برقيّتكم ٣٢

نرجو إبراقنا، بأسرع ما يمكن، عن موعد انعقاد مجلس الأمن للنظر في قضية الجولان والموعد المحتمل لانعقاد الجمعية العامة من أجل ذلك.

فؤاد بطرس

■ برقيّة صادرة رقم ٣٣، تاريخ ١٩٨٢/١/٢٥

برقيّتكم ٧٨

١. إثر الاتّصالات التي أجراها اليوم مندوب الأردن مع رئيس مجلس الأمن، تقرّر أن يعقد مجلس الأمن جلسة رسمية مغلقة يوم الأربعاء في ٢٧ الجاري، يقدّم خلالها مندوب الأردن مشروع القرار الإجرائي الخاص بدعوة الجمعية العامّة لعقد دورة طارئة لمناقشة قضية الجولان.

وفي يوم الخميس ٢٨ الجاري (أي بعد انقضاء ٢٤ ساعة على تقديم المشروع) سيدعى المجلس الى عقد جلسة علنية للتصويت على مشروع القرار. وفي حال الموافقة عليه كما هو منتظر، يتوقّع أن تبدأ الدورة الطارئة أعمالها يوم الجمعة في ٢٩ الجاري.

٢. جرت اليوم مفاوضات في إطار مندوبي عدم الانحياز الأعضاء في مجلس الأمن، حول مضمون مشروع القرار الإجرائي، ومن المنتظر أن يتمّ الاتفّاق غداً على صيغة نهائية للمشروع المذكور.

٣. أبلغنا الوفد السوري أن وزير الخارجية السيد خدّام سيحضر الى نيويورك في ٢٨ الجاري للمشاركة في الدورة الطارئة، كما ينتظر وصول السيد القدّومي عن منظّمة التحرير، ووزير الصحّة الكويتي لهذه الغاية. أمّا الأردن، فيتمثّل بسفيره لدى الأمم المتّحدة.

بالنسبة لحضور الوزراء العرب الآخرين، لم تتوافر الآن معلومات لدى مندوبيهم هنا عن إمكانية حضورهم.

تدمري

■ برقيّة صادرة رقم ٣٤، تاريخ ١٩٨٢/١/٢٥

هام

برقيّتانا ٣٨٥ تاريخ ١٩٨١/١٢/٢٤، و٢٤ تاريخ ١٩٨٢/١/١٩

عادت الأمانة العامّة للأمم المتّحدة وذكّرتنا اليوم بأنه إذا لم نسدّد الحدّ الأدنى من المبالغ المتوجّبة علينا لموازنة الأمانة العامّة للأمم المتّحدة والبالغ ١٣٠٧٠٤ دولارات أميركية، سيتمّ إخطار الجمعية العامّة التي ستعقد خلال نهاية الأسبوع دورة طارئة للنظر في قضية الجولان بتأخّرنا عن الدفع، وفقاً للمادّة ١٩ من شرعة الأمم المتّحدة، وقد يؤدّي ذلك إلى حرماننا من حقّ التصويت.

نرجو تسديد المبلغ المطلوب برقيّاً.

البعثة

■ برقيّة صادرة رقم ٣٦، تاريخ ١٩٨٢/١/٢٧

برقيّتنا ٣٣

١. التأم مجلس الأمن صباح اليوم في جلسة مشاورات رسمية (مغلقة) قدّم خلالها سفير الأردن (المندوب العربي في مجلس الأمن) مشروع القرار الإجرائي الذي يدعو الجمعية العامّة لعقد دورة طارئة للنظر في قضية الجولان.

بعد مناقشة قصيرة وهادئة، تقرّر دعوة مجلس الأمن لعقد جلسة رسمية علنية غداً الخميس في الساعة الحادية عشرة قبل الظهر للتصويت على مشروع القرار.

٢. المعلومات التي توافرت لدينا تشير إلى أن مشروع القرار سينال أكثر من عشرة أصوات، إذ إنه، بالإضافة إلى أصوات دول مجموعة عدم الانحياز الأعضاء في المجلس، بما فيها زائير وباناما، وصوتي الاتحاد السوفياتي وبولونيا، من المتوقّع أن تصوّت كل من إيرلندا واليابان الى جانب المشروع.

بريطانيا وفرنسا ستمتنعان عن التصويت، أما الولايات المتّحدة فستعارض.

٣. تقوم سكرتارية الأمم المتّحدة باتّخاذ الترتيبات الإدارية على أساس أن الدورة الطارئة ستبدأ في الساعة الثالثة والنصف من بعد ظهر الجمعة القادم وهو الموعد المتوقّع.

٤. من المنتظر وصول الأمين العامّ لجامعة الدول العربية غداً الخميس، ولم تزل المعلومات غير متوافرة لدى غالبية الوفود العربية هنا حول مستوى المشاركة في الدورة (عدا الكويت وسوريا والأردن، كما أبلغناكم سابقاً).

٥. لم تطرح سوريا حتى الآن أيّة ورقة عمل، بل اكتفت بأفكار عامّة تدور حول العقوبات في إطار الفصل السابع من شرعة الأمم المتّحدة.

الأميركيون، والغربيون بصورة عامة، يعلنون مسبقاً معارضتهم لأي قرار من شأنه التوصية بفرض العقوبات على إسرائيل ويشكّكون في نتائج الدورة الطارئة وينصحون بالعودة إلى القرارين ٢٤٢ و٣٣٨ في ظلّ الإجماع الدولي المتمثّل في القرار ٤٩٧ الذي أدان ضمّ الجولان، واعتبر العمل الإسرائيلي باطلاً وغير شرعي.

الاعتقاد السائد، أن الدورة الطارئة ستكون بمثابة «تظاهرة سياسية ودعائية» لإدانة العمل الإسرائيلي ولإعادة تأكيد الموقف الدولي ودعوة اختيارية لتوقيع عقوبات على إسرائيل.

تدمري

■ برقيّة صادرة رقم ٣٨، تاريخ ١٩٨٢/١/٢٨

أصدر مجلس الأمن ظهر اليوم القرار رقم ٤٩٩ بإحالة قضية الجولان إلى جمعية عامّة استثنائية تعقد خلال ٢٤ ساعة وكانت المفاجأة أنه لم يقترع أحد ضد القرار، انما اكتفت أميركا وبريطانيا بالامتناع ووافق سائر الأعضاء، بمن فيهم فرنسا.

الخطب كانت قصيرة:

الأردني: قدم القرار بصورة تقليدية.

الإسرائيلي: ناقش في صوابية عقد دورة استثنائية بينما الدورة العادية للجمعية العامة لا تزال مفتوحة. واعتبر المناقشة عملية إلهاء عن مكامن الخطر الحقيقي على السلام الدولي (كالحالة في بولونيا)[١] ومحاولة استغلال من جانب الإتّحاد السوفياتي ومن معه.

والجدير بالذكر أنه أفاد من كون الجنرال الأميركي دوزييه[٢] قد أطلق اليوم ليوجّه تهنئة إلى أميركا وإيطاليا باسم اسرائيل والشعب اليهودي الذي كان دائماً هدفاً للإرهاب الدولي.

الأميركي: ردّ تحيّة إسرائيل بمثلها فأشاد بصمود إسرائيل المثالي الدائم في وجه الإرهاب. فسّر امتناعه بالقول إن مناقشة ثالثة في الجمعية العامّة تؤدّي إلى تضاؤل حظوظ المفاوضة الحقيقية للسلام على أساس القرارين ٢٤٢ و٣٣٨ فتصبح الأمم المتّحدة وسيلة تصعيد النزاعات بدل أن تكون وسيلة معالجتها وضبطها.

البريطاني: أكّد أن امتناعه ليس تراجعاً عن موقفه حول بطلان التدابير الإسرائيلية إنما لقلّة ثقته بقدرة الجمعية على الوصول إلى حلّ. لذلك كان يفضّل الاستمرار في محاولة الوصول إلى قرار عملي في مجلس الأمن وحكومته مستعدّة للاستمرار في المحاولة.

الفرنسي: لا يجب أن يعني تصويته الى جانب القرار بأنه تأييد لأية عقوبات يمكن أن تقرّر في الجمعية إنما تأييد للمسلك الإجرائي الذي يجب أن ينتهي بالموضوع الى الجمعية العامّة.

---

(١) شهد العامان ١٩٨١ و١٩٨٢ احداثا مهمة في بولونيا محوراها، ولا ريب، صمود نقابة «التضامن» برئاسة ليش فاليسا، ومواجهة الجنرال جاروزلسكي للحركة المطلبية باعلان «حالة الحرب» و«المجلس العسكري للخلاص الوطني» (١٣/١٢/١٩٨١).

(٢) تمكنت فرقة من البوليس الايطالي من اطلاق سراح الجنرال الاميركي جايمس لي دوزييه Dozier، القائد العام المساعد لهيئة اركان الحلف الاطلسي، الذي سبق ان احتجزته منظمة «الالوية الحمراء»، في ٢٨/١/١٩٨٢ في مدينة بادوا.

الخلاصة :

المواقف الأميركية والبريطانية والفرنسية تدلّ على أن ثمة محاولة جديّة من الغرب لتخفيف حدّة التوتّر وإيجاد أطر جديدة للمفاوضة والتطويق وربما السعي إلى قرار معتدل.

لا توجد بعد خطّة عربية للسير في المناقشة ولم يوضع بعد مشروع نهائي للقرار الذي سيطرح في الجمعية العامّة.

البعثة السورية تنتظر وصول الوزير خدّام اليوم لتعرض عليه المسوّدة والمجموعة العربية تنتظر وصول الأمين العامّ السيد الشاذلي القليبي غداً لتعقد اجتماعاً على مستوى الوزراء (وقد وصل منهم السعودي والكويتي).

التنسيق بين بعثتي سوريا والأردن (عضو مجلس الأمن) ممتاز. المندوب الفلسطيني (فاروق القدّومي) الذي وصل اليوم، سجّل اسمه في طليعة الخطباء وسيلقي كلمة طويلة ويبدو شديد الرغبة في العودة بسرعة.

تنعقد الجمعية العمومية ظهر غد الجمعة في جلسة إجرائية قصيرة وتبدأ المناقشة في جلسة بعد الظهر بخطبة المندوب السوري ثم الإسرائيلي ثم الفلسطيني.

يتوقّع أن تستمرّ المناقشة الى منتصف الأسبوع المقبل على الأقلّ.

غسان جبران تويني

■ برقيّة صادرة رقم ٤٠، تاريخ ١٩٨٢/١/٢٨

سدّدنا اليوم مبلغ ١٣٠٧٠٤ دولارات أميركية وهو المبلغ الأدنى المستحقّ على لبنان للأمم المتّحدة حتى يتسنّى لنا الاشتراك والتصويت في الجمعية العامّة. وقد استلفنا ٧٥ ألف دولار من القنصلية بعد استحصالها على موافقتكم تفادياً للفضيحة، إذ إن الأمانة العامّة كانت ستوزّع بياناً وفقاً للمادّة ١٩ من الشرعة تقول فيه إننا لم نسدّد اشتراكاتنا وتدعو الجمعية للنظر في الموضوع.

نلفت النظر إلى أن المبلغ لم يستحقّ فجأة حتى يتأخّر تحويله الينا من الإدارة المالية في الخارجية بهذا الشكل رغم برقيّاتنا العديدة ومخابراتنا. نسجّل ذلك على أمل أن تتّخذ الوزارة التدابير التي تراها مناسبة للتقيّد بأصول أولية تحمينا من إحراج نحن بغنى عنه في هذه الظروف ولأسباب تافهة.

غسان تويني

■ برقيّة صادرة رقم ٤٢، تاريخ ١٩٨٢/١/٢٨

سرّي للغاية

أولاً: منذ وصولي وجدت جميع المعنيين في قضية الجنوب في حالة قلق شديد أكثر مما كنا نتوقّع على ضوء المعلومات المتوافرة لدينا في بيروت والتي تعرف عنها المراجع العسكرية الكثير، والأنظار مركّزة هنا على مناقشة مجلس الأمن في منتصف شباط، ولفت انتباهي

وجود موري درايبر[١] في نيويورك للاجتماع إلى أوركهارت[٢] قبل سفر هذا الأخير، فأمّنت البعثة الأميركية اتّصالاً بينها وبين درايبر الذي زارني بعد اجتماعه بأوركهارت واستنتجت من حديثه التالي :

١. أميركا متخوّفة جداً من تحرّكات جنوبي الحدود اللبنانية، ومتخوّفة أكثر من النوايا وهذا ما حدا بالرئيس ريغان إلى التحدّث عن لبنان وعن تجديد مهمّة فيليب حبيب مساء الأربعاء.

٢. الجنرال هيغ مارس ضغطاً شديداً حيث كان أمس، ولكنه مع ذلك غير مطمئن كليّاً ولكنه يستمرّ في محاولة الحصول على الحدّ الأقصى من الضمانات (وفهمكم كفاية).

٣. تتذرّع اسرائيل بترقية أنواع الأسلحة في لبنان على نحو تقول إنه يشكّل خطراً.

٤. إذا حصل شيء ما فالحجم مجهول ولكم حرّية الخيال.

٥. يجب أن نفعل كلّنا كل شيء ممكن للحؤول دون فشل مناقشات مجلس الأمن في منتصف شباط أو نشوء ما يزيد من الأخطار، هذا اذا لم تكن الأخطار قد داهمتنا قبل ذلك.

ثانياً: زيارة الأمين العامّ. في الساعة الرابعة بعد الظهر زرت الأمين العامّ الجديد فوجدت رجلاً واسع الإطّلاع، دقيق المعرفة بقضايانا، وقد هيّأ نفسه للبحث وخاض في الموضوع من غير أن يميّع أسئلته وأقواله في شكليات دبلوماسية.

كان أوركهارت حاضراً فشكرت الأمين العامّ على مبادرته في إرسال أوركهارت للاستقصاء والبحث وتقديم تقرير الى مجلس الأمن ــ وهو التعريف الذي أعطاه أوركهارت لزيارته. واستطردت للإعراب نيابة عن رئيس الجمهورية والحكومة عن رغبتنا في أن يزور الأمين العامّ شخصياً لبنان عندما يرى ذلك مناسباً، تاركين له حرّية التقدير تبعاً لتطوّر الوضع في الجنوب وفي منطقة الشرق الأوسط، فقبل الدعوة مبدئياً وقال إن الزيارة كانت في نيّته ولكنه آثر في سبيل العجلة إيفاد أوركهارت الآن والانتظار بضعة أشهر.

يتذكّر الأمين العامّ جيداً حديثه مع فخامة الرئيس في الطائف[٣] عندما كان في صحبة فالدهايم، وقد أعرب عن عواطف حميمة تجاه لبنان واللبنانيين.

خلاصة البحث، الذي استؤنف في ما بعد مع أوركهارت على حدة، هي التالية :

١. يجب إنجاح جلسة مجلس الأمن مهما كلّف الأمر وعدم تعريض القوات، نظراً للمخاطر التي يبدو أن الأمانة العامّة على علم بها.

٢. سيقترح الأمين العامّ زيادة عدد القوات الدولية وسيجري مشاورات تمهيدية لذلك، يبدأها غداً في حديث خلال مقابلاته مع أمين عامّ الجامعة العربية ووزير الخارجية السوري وسواهما، ثم مع أعضاء مجلس الأمن المعنيين.

٣. هنالك تغيّرات في الوضع قد تجعل بعض الذين عارضوا زيادة القوات أكثر قابلية الآن.

٤. «البرنامج المشترك للتنفيذ» الذي قدّمناه في ١٤ تموز الماضي هو موضوع درس دقيق وسينطلق منه أوركهارت في أحاديثه مع السلطات اللبنانية وسواها من المعنيين بالموضوع،

(١) موري درايبر، مساعد وزير الخارجية الاميركية لشؤون الشرق الاوسط.

(٢) بريان اوركهارت، امين عام الامم المتحدة المساعد للشؤون السياسية الخاصة (١٩٧٤ - ١٩٨٦). بريطاني.

(٣) إبّان القمة الاسلامية في كانون الثاني (يناير) ١٩٨١.

ويعلّق أوركهارت، كالأمين العامّ، أهميّة بالغة على انتشار الجيش اللبناني وقد أكثر من الأسئلة حول طاقة الجيش على الانتشار (طلب إليّ اوركهارت صراحة في ما بعد أن أنقل إلى الرئيس الوزّان رغبته في بحث هذا الموضوع بالذات معه وسألني عن استعداد الرئيس الوزّان للبحث في الموضوع مع فرقاء آخرين).

الأمين العامّ وأوركهارت على اقتناع كلّي، رغم التردّد الأميركي (الذي لمسه أوركهارت من درايبر)، بضرورة تحقيق تقدّم محسوس في منطقة الشريط الحدودي، وسيبحث أوركهارت الموضوع في القدس مع الإسرائيليين بشدّة ويتوقّع أن يؤيّده الفرقاء الدوليون المعنيون (واشنطن وباريس، الخ...)

ثالثاً: هناك تأكيدات فلسطينية مطمئنة حول التمسّك بوقف إطلاق النار[1] والحرص عليه ويمكن البناء على هذا الحرص للوصول إلى نتائج مؤاتية لإنجاح مهمّة القوّات.

خاتمة:

يحضر الأمين العامّ الليلة أول عشاء يقام على شرفه ويصادف أن الدعوة موجّهة من المجموعة العربية وستكون مناسبة يبحث فيها مع الوزراء والسفراء. كذلك يستقبل الأمين العامّ بعض رؤساء الوفود العربية القادمين من المنطقة وأوّلهم، بالطبع، الوزير السوري.

أرى أن يزوره كذلك الوزير أبو خاطر[2]، فنرجو تزويدنا بما ترون مناسباً إثارته من المواضيع.

غسان جبران تويني

برقيّة واردة رقم ١٠١، تاريخ ١٩٨٢/١/٢٩

برقيّتكم رقم ٤٢ تاريخ ١٩٨٢/١/٢٩

أخذنا علماً بمضمونها ونحن على اطّلاع على الحالة والمخاطر ونسعى إلى تداركها.

يرجى أن يركّز البحث مع الأمين العامّ على أمرين:

١. ضرورة صدور قرار إيجابي عن مجلس الأمن في شباط بالنسبة لجنوب لبنان، وأضعف الإيمان زيادة عدد القوّات ووضع خطّة انتشار موضع التنفيذ.

٢. تبادل الآراء والمعلومات بشأن الحالة الراهنة في المنطقة وتطوّراتها الممكنة.

فؤاد بطرس

برقيّة صادرة رقم ٤٣، تاريخ ١٩٨٢/١/٢٩

١. عقدت المجموعة العربية ظهر اليوم اجتماعاً برئاسة سفير اليمن الديموقراطية وباشتراك الوزراء لمناقشة مشروع القرار.

---

(١) توصلت اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية، برعاية فيليب حبيب ووساطته، ومن دون مفاوضات مباشرة، الى اتفاق لوقف اطلاق النار في تموز (يوليو) ١٩٨١. وكان قرار مجلس الامن ٤٩٠ (في ١٩٨١/٧/٢١) قد دعا الى «وقف فوري لكافة الهجمات المسحلة»، قبل اعادة التأكيد على «الالتزام بسيادة وسلامة اراضي واستقلال لبنان».

(٢) ترأس جوزف ابو خاطر، وزير الدولة في حكومة شفيق الوزان المشكلة في ١٩٨٠/١٠/٢٥، الوفد اللبناني الى الدورة الطارئة للجمعية العامة المخصصة لبحث قضية الجولان، والقى فيها كلمة لبنان. راجع كلمته في جوزف ابو خاطر: **لبنان والعرب، من مؤتمر الطائف الى قمة فاس**، بيروت، ١٩٨٤ ص ١٥٧-١٥٩.

طرح وزير الخارجية السوري فكرة إلغاء القرار الذي ينصّ على قبول عضوية إسرائيل في الأمم المتّحدة (رقم ٢٧٢، عام ١٩٤٩) وقال إنه لا يطلب الإصرار على الفكرة إنما وضعها في التداول حتى إذا لاقت قبولاً سياسياً، جرت صياغتها والترويج لها، وإذا كانت الأكثرية مضمونة يجري الاقتراع، وإلاّ فلا حاجة لإعطاء اسرائيل مجالاً للانتصار في إسقاط الاقتراح.

٢. كان الإتجّاه نحو عدم ملاءمة الموضوع لأسباب إجرائية وسواها باعتبار أن الفكرة السورية معناها طرد إسرائيل أو فصلها أو تعليق عضويتها بموجب المادّتين ٥ و٦ من الميثاق، وهذا الأمر يقتضي إجراءات معيّنة من مجلس الأمن غير متوافر لها المجال.

ارتؤي في النهاية تضمين مقدّمة مشروع القرار الأسباب الموجبة للطرد من غير أن تأتي فقرة عملانية بهذا الصدد. وكان صاحب الاقتراح وزير الصحّة الكويتي.

٣. السيد فاروق القدّومي، مندوب فلسطين، كان ميّالاً إلى الاعتدال في صياغة القرار حتى تتوافر له أكثرية واسعة جداً واقترح (وقُبل اقتراحه) أن تجري الصياغة عبر لجنة عدم الانحياز إنما على أساس ورقة عمل عربية فيها الحدّ الأقصى والحدّ الأدنى.

٤. طرح البعض موضوع اتّخاذ تدابير بحقّ الدول التي تساند إسرائيل، فقال الوزير السوري إن مجال بحث هذا الأمر ليس هنا في نيويورك إنما على مستوى وزراء الخارجية لدى اجتماعهم في تونس. وقال إن سوريا تضع الآن ورقة عمل سيجري توزيعها بعد أيام على العواصم حتى لا يفاجأ بها وزراء الخارجية.

٥. مشروع القرار الذي يؤمل أن تنتهي صياغته مساء الجمعة ويعرض على المجموعة العربية ليلاً، سيكون مبنياً على المشروع الأصلي الذي طرح على مجلس الأمن إنما مع بعض التعزيز، نظراً لعدم الحاجة بأخذ خطر الفيتو بعين الاعتبار.

٦. سنودعكم النصّ إذا انتهت صياغته النهائية الليلة.

تويني

برقيّة صادرة رقم ٤٤، تاريخ ١٩٨٢/١/٢٩

١. عقدت المجموعة (العربية) اجتماعها مساء بعد رفع جلسة الجمعية العامّة، ونظرت أولاً بورقة العمل المرفقة[1] وقرّرت اعتبارها مشروعاً أوّلياً يعرض صباح الاثنين على دول عدم الانحياز على أن تعود المجموعة للانعقاد ظهر الثلثاء للمناقشة في التفاصيل على ضوء الملاحظات المتجمّعة لديها وردود فعل العواصم.

٢. تلاحظون خلوّ المشروع من الفقرة رقم ١١، وهي الفقرة الباقية «مكتومة» والمتعلّقة بتعليق عضوية إسرائيل والأرجح أنها لن تطرح.

٣. علّق الوزير أبو خاطر على مشروع القرار عند تلاوته بالكلمة التالية:

---

(١) انظر الصفحات ٣٧٧ – ٣٧٩.

«تعود بي الذاكرة في التقائنا اليوم إلى سنين خلت كنّا نجتمع خلالها في القاهرة في جامعة الدول العربية ونتّخذ القرار تلو القرار في موضوع القضية الفلسطينية وتظلّ القرارات في غالب الأحايين حبراً على ورق إلاّ ما تتضمّن من قضايا جدّ بسيطة، خاصّة اقتصادية. وإنني، بإخلاص كلّي وبما أعرف من ماضي لبنان رغم محنته الحاضرة في نصرة هذه القضية وكل قضية عربية تطرأ، أرجو أن ننظر إلى الموقف الحاضر نظرة الحزم والتبصّر معاً، فلا نتّخذ من القرارات إلاّ ما نراه قابلاً للتنفيذ بصورة أكيدة. وأخشى كثيراً، إذا ما بقينا في موقف متصلّب في وجه الدول الكبرى، أن لا يرافق قراراتنا النجاح فتأتي هكذا فوزاً جديداً لإسرائيل».

نتنظر توجيهاتكم.

تويني

● برقيّة واردة رقم ١٠٥، تاريخ ١٩٨٢/٢/١

برقيّتكم رقم ٤٢

لا بدّ أن يتناول الحديث بين الوزير أبو خاطر والأمين العامّ موضوع جنوبي لبنان والوسائل الكفيلة بتنفيذ القرار ٤٢٥ وملحقاته، لا سيما بالنظر لقرب موعد اجتماع مجلس الأمن لبحث مذكرة لبنان بتاريخ ١٤ / ١٢ / ١٩٨١ وما تضمّنته من مطالب.

فؤاد بطرس

■ برقيّة صادرة رقم ٤٦، تاريخ ١٩٨٢/٢/١

١. استقبل الأمين العامّ ده كويلار في العاشرة والنصف صباح اليوم الوزير أبو خاطر وكنت برفقته، وحضر المقابلة رئيس ديوان الأمين العامّ، السفير التونسي السابق السيد محمد السعفي، وقد دامت المقابلة زهاء نصف ساعة وكانت ودّية للغاية ودار الحديث باللغة الفرنسية.

٢. أول موضوع تناوله الحديث هو ما كان وفق برقيّتكم رقم ١٠٥، فكرّرنا موقفنا وكرّر الأمين العامّ كذلك تحليله الوضع. إلاّ أن العنصر الجديد كان إبلاغه إيّانا أن ردود الفعل الأولية التي تلقّاها من السوريين والفلسطينيين حول زيادة العدد تبدو «إيجابية» وإنه، بالتالي، أكثر اطمئناناً (rassuré). وقال الأمين العامّ إن السوريين والفلسطينيين أدركوا ربما في الإطار الحالي وعلى ضوء التطوّرات أن الزيادة هي في مصلحتهم ولذلك يجب أن نسترسل في ايضاح الموضوع من هذه الزاوية، وختم هذه النقطة بالقول إن الطريق بات سالكاً الآن للبحث مع السوفيات، وهو يتوقّع، إذا كان الموقف السوري ـ الفلسطيني نهائياً، أن يوافق السوفيات كذلك.

٣. أثار الأمين العامّ بلباقة وتحفّظ نقطة أخرى بهذا الإطار بصيغة التمنّي وهي توسيع رقعة انتشار القوّات من زاوية تمكينها من تنفيذ مهمّتها كاملة وقال إن هذا الأمر يقتضي مفاوضات مع واشنطن مباشرة ولكنها تبدو صعبة. وافترض أنه يقصد بتوسيع رقعة الانتشار الامتداد الى الشريط الحدودي، وليس ما يعرف عادة بتوسيع رقعة الانتشار شمالاً.

ولم يشأ الأمين العامّ أن يسترسل بهذا البحث بالذات، وقال إننا سنتناول ذلك في لقاءات لاحقة.

٤. دار الحديث حول الجولان والجمعية العامّة فأعرب الوزير أبو خاطر عن موقف لبنان ونظرته وكرّر عصارة ما جاء في خطابه أمام الجمعية وانتقد الموقف الإسرائيلي وأكّد تضامننا مع سوريا. وخلص بهذا الجزء من الحديث إلى القول إنّ حرباً جديدة ستؤثّر، بالطبع، على لبنان تأثيراً جوهرياً في حياته وفي مصالحه وفي سلامته، ولكن الأخطر أن مثل هذه الحرب قد تتوسّع وتجرّ العالم كلّه الى المواجهة.

٥. من هذا الإطار بالذات تحدّث الوزير أبو خاطر عمّا يمكن أن يقوله لبنان في الدفاع عن القضية العربية وقال إن شرط ذلك، بالطبع، هو أن يفسح للبنان في مجال العيش والنموّ حتى يستعيد كامل عافيته ورسالته العربية، وكان ذلك مناسبة لإعطاء الأمين العامّ صورة عن الوضع في لبنان بشكل عامّ، فشدّد الوزير أبو خاطر على النقاط التالية:

أ) خلافاً للصورة التي أعطيت من أميركا وأوروبا، لا حرب طائفية في لبنان، إنما وقع لبنان ضحية حروب أجنبية وصراعات عربية على أرضه لأنه كان البلد العربي الأضعف، وبالتالي ساحة الصراع والمجابهات الأهون.

ب) لا يحتاج لبنان إلى مساعدات اقتصادية لإعادة بناء كيانه لأن اللبنانيين قادرون على إعادة تعمير لبنان بأيديهم وقد أثبتوا تعلّقهم بأرضهم واستقلالهم كما أثبتوا قدرتهم على إعادة البناء وعلى الحياة.

ج) لا ينوي لبنان فكّ ارتباطاته العربية «Nous tenons à maintenir nos liens intacts et nous travaillons pour la cause arabe avec dévouement et conviction».

إنما جلّ ما يطلبه لبنان هو أن: «qu'on nous laisse vivre» وهذا يعني سلامة الأراضي اللبنانية كاملة غير منقوصة وتحرّك النظام اللبناني بمعزل عن المؤثّرات والضغوط الخارجية والعربية.

٦. ردّ الأمين العامّ الذي استمع باهتمام شديد أنه يعرف هذه الحقائق عن لبنان واللبنانيين ويعرف بنوع أخصّ أن ما يعانيه لبنان ليس وليد حرب أهلية أو طائفية وقد سمع ذلك من لبنانيين كثيرين عندما كان في قبرص مدة سنتين وكان اللبنانيون يمرّون من هناك، هذا فضلاً عن معرفته بالقضية عبر وجوده في الأمانة العامّة. ونوّه بنوع خاصّ بإمكانيات اللبنانيين الاقتصادية والتعميرية وحاجاتهم ومقدرتهم على إعادة بناء وطنهم وتصميمهم على ذلك. وختم الأمين العامّ حديثه بتأكيد استعداده الكلّي والمطلق لمساعدتنا والتعاون معنا في كل ما نطلبه، مميّزاً بين دور الأمانة العامّة، من جهة، ومواقف وقرارات مجلس الأمن والجمعية العامّة، من جهة أخرى، إنما مؤكّداً انه سيكون إلى جانبنا في مجلس الأمن والجمعية العامّة عند الحاجة.

٧. شكره الوزير أبو خاطر وشكرته وكرّرت له أملنا بأن يزور لبنان، كما نوّهنا بأن رسالته الخطّية التي ضمنها مثل التأكيدات التي قالها لنا (كتابنا بتاريخ ٢١ / ١ / ٨٢) قد فهمنا أبعادها ونشكره عليها.

غسان جبران تويني

■ برقيّة صادرة رقم ٤٧، تاريخ ١٩٨٢/٢/١

قضية الجنوب

اجتمعت ظهر اليوم إلى السفير الفرنسي الجديد[1] بناء على طلبه وحصر حديثنا في موضوع مجلس الأمن فأكّد لي أن الموقف الفرنسي لم يتغيّر. وحيال التعمّق بالبحث، تبيّن أن تأييدهم لزيادة القوّات ولمشاركتهم في الزيادة «لا تزال مشروطة بالجو الإجماعي العربي» (contexte d'unanimité). قلت للسفير إن ثمّة تصريحاً للوزير شيسون يفهم منه أن فرنسا مع الزيادة وتنتظر طلباً من لبنان، فأنا ألفت نظره إلى أننا قدّمنا الطلب في ١٤ ديسمبر. أجاب أن نصّ تصريح الوزير ليس بين يديه ولكنه يستبعد أن يكون الموقف بهذه البساطة. أطلعته على الموقف بصورة عامّة واتّفقنا على البقاء على اتّصال مستمرّ.

ملاحظة: التصريح المشار اليه نشر في Le Monde يوم الجمعة.

غسان جبران تويني

■ برقيّة صادرة رقم ٤٨، تاريخ ١٩٨٢/٢/١

١. عقدت المجموعة العربية صباح اليوم جلسة على مستوى الوزراء بناء على طلب وزير الدولة السعودي، وكيل وزارة الخارجية (عبد العزيز الثنيان)، حضرها الوزراء خدّام، الثنيان، الوزير الجزائري، الوزير القطري والوزير أبو خاطر.

٢. لم يسجّل الاجتماع أي تقدّم أو تبديل في المواقف وبدا وكأن الدعوة من السعودي إنما كانت للإدلاء وبصورة رسمية حتى لا نقول احتفالية بموقفهم الذي لخّصه السعودي كما يلي: أكد على أهمّية القضية المطروحة وقال إنه يريد أن يفهم بالتشاور مع زملائه المدى الذي يجب أن نصل إليه في مشروع القرار على ضوء المواقف المعروفة للدول، ودعا الى استعمال «البصيرة»، وأكّد دعم الموقف السوري حيال الجولان.

٣. جرت مناقشة قصيرة لم يشترك فيها لبنان ركّزت حول تعليق العضوية (إسرائيل) بدا منها أكثر وضوحاً أن سوريا رغم إثارتها الموضوع لن تصرّ على تضمينه مشروع القرار إذا لم تجد تجاوباً لدى دول عدم الانحياز، إلاّ أن خدّام أصرّ على أن يكون القرار في مستوى الاقتراح الأصلي لدى مجلس الأمن.

غسان جبران تويني

■ برقيّة صادرة رقم ٤٩ تاريخ ١٩٨٢/٢/١

سرّي للغاية

الموضوع: قضية الجنوب

١. على هامش الأبحاث الدائرة حول الجولان، استفدت من وجود الأمين العامّ الشاذلي

(١) السيد لوك دولابار دو نانتويل. M. Luc de la Barre de Nanteuil

القليبي لأطرح معه قضية الجنوب وما نلاقيه من صعاب بشأن الموقف في مجلس الأمن. وقد جرت أحاديث جانبية مع الوفدين السوري والفلسطيني كذلك، انتهت إلى عقد اجتماع موسّع (في دار البعثة اللبنانية على غداء) ظهر السبت حضره الشاذلي القليبي والوزير أبو خاطر والوزير خدّام وسفيره هنا، وفاروق القدومي ومحمد صدقي الدجاني ومندوب الجامعة كلوفيس مقصود. وظلّت الأبحاث عامّة، إلاّ أنها أدّت إلى خلق أجواء اتّفقنا بنتيجتها على ضرورة اتّخاذ موقف موحّد ومدروس يجري تحديده في جلسة لاحقة.

٢. ظهر اليوم الإثنين، دعاني الشاذلي القليبي إلى اجتماع (في جناحه في الفندق) مع خدّام والقدومي والدجاني وحدنا، ودام الاجتماع ساعتين ونصف ساعة، ولم تخلُ المناقشات من الصخب وكان موضوعها الجنوب والخطر الإسرائيلي ومجلس الأمن.

٣. تناولنا بالتفصيل مطالب لبنان من مجلس الأمن (بموجب المذكّرة المقدّمة إلى الأمين العام في ١٤ ديسمبر ١٩٨١) كما جنحت المناقشات إلى قرارات فاس والاستراتيجية العربية المطلوبة. وبمساعدة الشاذلي جرى تبديد بعض الملابسات وتأكيد بعض الحقائق بصورة وديّة وكان موقفي أن لا تراجع عن المطالب اللبنانية مهما كانت للنتائج أبعادها. كان الموقف السوري بمثابة الوساطة مع الفلسطينيين يرافقها ميل إلى إعطائنا حقاً في موقفنا. وصارحت الفريقين بمحاذير عدم إقرار مجلس الأمن لمطالبنا على كل الصعد، داخلياً وعربياً ودولياً.

٤. لا مجال في هذه البرقية للدخول في التفاصيل التي يمكنكم تقديرها لأنها لا تختلف عن الحجج المعروفة، وقد انتهى الأمر إلى اتّفاق على الأمور التالية في وسعكم البناء عليها مع الزائر[1]:

ـ أولاً: دمشق لا تمانع وستستعمل نفوذها مع المنظّمة.

ـ ثانياً: القدّومي تسلّم نسخة من المذكرة إلى الأمين العامّ للأمم المتّحدة وقال إنه إذا كان لا مانع «عسكري» لدى جماعتهم، فهو سياسياً مقتنع، شرط أن ترافق مطالبتنا بزيادة القوّات مطالبة ملحّة وسعي حثيث للوصول إلى إلغاء منطقة الشريط الحدودي. وهو سيجري اتّصالاً مع مراجعة في بيروت.

ـ ثالثاً: طالب القدومي بأن تخابر السلطات اللبنانية «الحركة الوطنية» لإزالة بعض الالتباس.

ـ رابعاً: يقترح الشاذلي أن يبحث الأمر نهائياً، على ضوء ورقة العمل اللبنانية حول الاستراتيجية العربية، في اجتماع جانبي محدود على هامش مجلس وزراء الخارجية في تونس في ١٢ شباط. غير أنني تحفّظت قائلاً إن مجلس الأمن ينعقد في ١٥ شباط ويجب أن يكون لدينا موقف نهائي قبل ذلك، فقال إن مسألة زيادة القوّات يمكن فصلها والموافقة عليها قبل الموافقة على الاستراتيجية بكاملها.

(١) فيليب حبيب، مندوب الرئيس ريغان الخاص الى الشرق الاوسط. ويشار اليه ايضاً في «المراسلات» بعبارتي «الوسيط» و«الموند».

٥ . اقترح أن تؤخذ هذه الأبحاث بعين الاعتبار في تحرّككم، وربما اقتضى الأمر اتّصالاً مع المنظّمة على أعلى المستويات قبل اجتماع أوركهارت بعرفات .

٦ . استطراداً، اقترح مباشرة الاتّصالات مع الدول الأعضاء في مجلس الأمن، ولا سيما السوفيات، لوضعهم في الصورة كما ترون .

غسان جبران تويني

● برقيّة واردة رقم ١٠٦، تاريخ ١٩٨٢/٢/٢

برقيّتكم ٤٤

نرجو إفادتنا عن أجواء الوفود العربية الأخرى، لا سيما السعودية، الجزائر، تونس، العراق، الأردن .

فؤاد بطرس

■ برقيّة صادرة رقم ٥١، تاريخ ١٩٨٢/٢/٣

عاجل

١ . أقرّت المجموعة العربية بالإجماع صباح اليوم مشروع القرار الخاصّ بالجولان، وسيقدّم رسمياً صباح الغد . وقد تبنّت مجموعة الدول العربية المشروع، إلاّ أن مندوبي المغرب وتونس والصومال، على رغم موافقتهم على المشروع، طلبوا إمهالهم حتى الغد للتوقيع عليه وقالوا إن الأمر شكلي فقط .

وقد كلّف رئيس المجموعة سفير الأردن، بالإضافة الى سوريا والعراق ومكتب الجامعة، مهمّة الاتّصال بمندوبي الدول الأخرى بشأن التعديلات الممكنة على أن لا يمسّ الجوهر .

٢ . وقد سبق لمجموعة الاتّصال التابعة لحركة عدم الانحياز (ومن بينها الهند ويوغوسلافيا وسري لانكا) أن أقرّت مشروع القرار واستبعدت الاقتراح السوري القاضي بتعليق عضوية إسرائيل، ووافقت على النصّ الحالي للفقرة ١١ وذلك نظراً لمعارضة العديد من دول عدم الانحياز، بما فيها الهند ويوغوسلافيا .

والفقرة ١١ الحالية هي بمثابة إعلان من الجمعية العامة يقول بأن إسرائيل هي دولة غير محبة للسلام ولا تقوم بالوفاء بالتزامها نحو شرعة الأمم المتّحدة ولا بتعهّدها بموجب القرار ٢٧٣ الذي قبلت بموجبه عضواً في الأمم المتّحدة، وتعتبر هذه الفقرة تمهيداً للعمل على تعليق عضوية إسرائيل في المستقبل .

٣ . عادت المجموعة العربية إلى الاجتماع مساء حتى ساعة متأخّرة، واستعرضت حصيلة الاتّصالات، فتبين أن دولاً عديدة، أفريقية وأميركية لاتينية، ترى صعوبة في تأييد القرار لاحتوائه على شجب بالاسم للولايات المتّحدة الأميركية (الفقرتان ٧ و٨)، هذا بالإضافة الى نصّ الفقرة ١١ . فارتأت المجموعة، ووافقت سوريا، على أن يعدّل نص الفقرتين ٧ و٨ بحيث تحذف الإشارة بالاسم الى الولايات المتّحدة .

٤ . لفتنا النظر نحن ورئيس المجموعة إلى أن نصّ الفقرة ١٥ ، وخاصّة عبارة "United Nations bodies" من شأنها أن تشمل القوات الدولية في لبنان وغير لبنان وتعيق حركة الأمانة العامّة

واتّصالاتها مع كل الأطراف بالنسبة لتنفيذ مهمّة هذه القوّات وعملها باعتبارها هيئة تابعة للأمم المتّحدة، فوافقت المجموعة (وسوريا) على حذف عبارة UN bodies من الفقرة ١٥ .

٥ . بعد إجراء هذه التعديلات، طلب إلى الدول العربية الأعضاء، كل حسب وضعه وعلاقاته، الاتّصال بالدول الأخرى لإقناعها بتبنّي مشروع القرار .

٦ . المواقف إزاء القرار هي كما يلي :

أ) الولايات المتّحدة متشدّدة جداً في موقفها من القرار، وخاصّة الموادّ ٧ و٨ و١١ و١٢، وتستعمل كل وسائل الضغط والتأثير على الدول الأعضاء وتركّز على الرفض المطلق للفقرة ١١، وقد تطرح هذه الفقرة بصورة منفردة على التصويت وتعيد إلى أذهان الأعضاء قرار مجلس الشيوخ الأميركي الذي اتّخذ إثر صدور بيان عدم الانحياز في ٢٨ أيلول ١٩٨١، وستجري السفارات الأميركية اتّصالات مع العواصم بهذا الشأن .

ب) الدول الأوروبية الغربية قد تمتنع عن التصويت على القرار في النهاية، خاصّة بعد إدخال التعديلات على المادتين ٧ و٨، إلاّ أنها تعلن الآن معارضتها للمشروع وتحذّر من سلبياته، وخاصّة الفقرة ١١ . اليابان ستمتنع في كل الأحوال، كما قال لنا مندوبها .

ج) راوحت التكهّنات بخصوص عدد الأصوات التي قد يحصل عليها مشروع القرار بين ٧٦ صوتاً و١٠٣ أصوات، وقد تشجّع التعديلات التي أدخلت على القرار بعض الدول المتردّدة على التصويت الى جانبه، هذا مع العلم أن التفسير القانوني الذي أعطي للدورة لا يستوجب صدور قرارها بأغلبية الثلثين، بل بالأغلبية العادية وفي كل الأحوال فقرارها هو عبارة عن توصية لا أكثر ولا أقلّ .

نلفت النظر إلى أن إمكانية إدخال تعديلات جديدة ما زالت واردة وغير مستبعدة رغم إصرار البعض .

البعثة

● برقيّة واردة رقم ١٠٩، تاريخ ١٩٨٢/٢/٤

برقيّتكم ٤٩

نعرف الأجواء لأن الموضوع أثير في زيارتنا الأخيرة لدمشق ولم نحصل على وعد قاطع سوى أنهم سيتدارسون الموضوع مع المنظّمة ويرون إلى أي حدّ يستطيعون أن يصلوا .

رئيس الحكومة سيتّصل بأبو عمار فور عودته من السفر ومن الأفضل معرفة موقف العرب النهائي قبل أن نتّصل بالسوفيات .

نشاطركم الرأي بأنه في مطلق الأحوال لا بدّ لنا أن نتمسّك بمطالبنا لدى مجلس الأمن أياً تكن المواقف والنتائج وليعلن جميع المعنيين مواقفهم لأن ذلك أفضل من بقاء الأمور تجري خلف الستار .

سيزورني أوركهارت بعد ظهر اليوم ويطلعني على نتائج اتّصالاته في دمشق ومع المقاومة، وسأضعكم بالصورة نهار غد .

فؤاد بطرس

■ برقيّة صادرة رقم ٥٣، تاريخ ١٩٨٢/٢/٥

استأنف السفير الإسرائيلي رسائله إلى الأمين العام فجرى اليوم توزيع وثيقة رسمية من وثائق الجمعية العامّة ومجلس الأمن معاً، يتحدّث فيها عن تسلّل ستّة فلسطينيين الى وادي بيت سيحان، جنوبي طبريا.

الجدير بالذكر أن الرسالة تصف المتسلّلين بأنهم من منظّمة فتح وأنهم جاؤوا عبر سوريا وأن الخبر أكّدته منظّمة التحرير في دمشق في ٣١/١/٨٢.

جدير بالذكر كذلك أن الرسالة تقول إن المتسلّلين جرى تدريبهم من قبل ضبّاط في الجيش السوري في مخيم تابع لمنظّمة التحرير قرب صور في جنوب لبنان، في حين كان قد قيل سابقاً في الأنباء الصادرة من إسرائيل إن التدريب تمّ في الدامور.

تقارن الرسالة هذا التسلّل بعملية فدائية تمّت في ١١/٨/١٩٨١، إلاّ أن الرسالة لا تحتوي على العبارة التقليدية التي تسبق العمليات الإسرائيلية، «واجب الحكومة الإسرائيلية في اتّخاذ التدابير اللازمة لحماية رعاياها».

النصّ في الحقيبة.

تويني

■ برقيّة صادرة رقم ٥٤، تاريخ ١٩٨٢/٢/٥

أطلعني الأمين العامّ أمس بصورة خاصّة أن سفير إسرائيل[١] اتّصل به تلفونياً مساء وحدّثه بصورة لا تخلو من الحدة قائلاً إنه في حال اقتراع الجمعية العامّة على المادّة ١٥ في مشروع قرار الجولان، فإن نتائج خطيرة ستترتّب على ذلك وإن اسرائيل تحذّر من هذا الأمر.

أجابه الأمين العامّ بمنتهى التهذيب قائلاً إنه لفت النظر الى بعض جوانب الاقتراح الأولي ولكن الأمانة العامة لا علاقة لها في تسيير تصويت الجمعية العامّة. إنها في مطلق الأحوال لن تأخذ موقفاً أو تقدّم تفسيراً لأي نصّ قبل أن يصبح قراراً نهائياً.

يبدو أن السفير الاسرائيلي يلوّح بعدم التعامل في حال صدور القرار ورغم تعديله (برقيّتنا ٥١)، مع القوّات الدولية ومؤسّسات أخرى كالتي تعمل في الضّفة الغربية، وجدير بالذكر أن سفير اسرائيل قد عقد مؤتمراً صحافياً في غاية العنف أكّد فيه مضمون موقفه مع الأمين العامّ من غير أن يشير إلى حديثه معه.

تجدر الإشارة إلى أن السفير الإسرائيلي للمرّة الأولى بلغ في كلامه حدّ القول «إن الكلاب تنبح والقافلة تسير»، واستشهد بهذا القول بالعربية، وقد ردّ مندوب الجامعة السفير مقصود على المؤتمر الصحافي الإسرائيلي صباح اليوم بلهجة لا تقلّ عنفاً.

في هذا الإطار خصّصت «نيويورك تايمز» خبراً طويلاً للتدخّل الأميركي السافر وغير

(١) السيد يهوده بلوم.

المألوف ضد مشروع القرار وأكّدت الصحيفة أن دبلوماسيين أميركيين يهوّلون على دول عدم الانحياز، ولا سيما الصغرى منها، بقطع المساعدات في حال التصويت «لأن الكونغرس يراقب هذا التصويت ولن نفهم أن أيّة التزامات إقليمية تفرض مسلكاً معادياً لسياسة الولايات المتّحدة».

نلفت النظر أن أحداً من البعثة الأميركية لم يطلب منا نحن رسمياً عدم تأييد المشروع، إنما دارت أحاديث عامّة حول خطورة الوضع كانت أقرب إلى تبادل الآراء وربما لم يحصل أي اتّصال رسمي لوجودي في واشنطن، ودارت هذه الأحاديث عندما كان ذكر الولايات المتّحدة وارداً في القرار وتوقّفت بعد ذلك.

تويني

■ برقيّة صادرة رقم ٥٥، تاريخ ١٩٨٢/٢/٥

سرّي للغاية

قضية الجنوب

اجتمعت إلى رئيس الوفد السعودي الشيخ عبدالعزيز الثنيان وأطلعته بصورة عامّة على ما دار مع الإخوان والجيران المعنيين بجلسة مجلس الأمن العتيدة ورجوته نقل الصورة إلى الرياض، كما رجوته، استطراداً من المخابرات الدائرة في بيروت، أن تنظر الحكومة السعودية في ما يمكنها القيام به حتى يظلّ الاجماع العربي قائماً حول الموقف اللبناني ومطالبنا لتأمين تنفيذ القرار ٤٢٥.

أقترح، إذا وافقتم، إطلاع السفارة السعودية في بيروت للتنسيق.

غسان جبران تويني

■ برقيّة صادرة رقم ٥٦، تاريخ ١٩٨٢/٢/٥

سرّي جداً

قضية الجنوب

١. التقيت السفير السوفياتي صباح اليوم، فقال لي إنه بات من الضروري أن نجتمع لبحث موضوع مجلس الأمن، وكان ملحّاً. من لهجته خلال تبادل بعض الملاحظات غير الرسمية، فهمت أن ثمّة تعديلاً في الموقف. وكنت أتوقّع ذلك من بعض «المؤشّرات» الفلسطينية. سنجتمع في مطلع الأسبوع، فأعتقد أن المباحثة معهم في بيروت باتت ملحّة، إلاّ إذا آثرتم ترك الموضوع برمّته للبحث في إطار مجلس الأمن، لسبب ما.

٢. التقيت السفير البريطاني بعد الظهر، بصورة غير رسمية، وهو الآن يرئس مجلس الأمن. فقلت له إنني انتظر انتهاء الجمعية العمومية لأزوره رسمياً وأبحث معه موضوع الجلسة والسيناريو. توافقنا على الاتّصال الإثنين لتحديد موعد الزيارة ثم موعد المشاورات والموعد التقريبي للجلسة. هل من توجيهات؟

غسان جبران تويني

■ برقيّة صادرة رقم ٥٧، تاريخ ١٩٨٢/٢/٥

سرّي جداً

قضية الجنوب

١ . إثر انتهاء الجمعية العمومية مساءً، التقيت الوزير عبدالحليم خدّام وكان في طريقه الى الفندق ثم المطار، فقال لي إن موضوع الجنوب ستجري تسويته فوراً . ونقل إليّ حديثاً دار بينه وبين السفير السوفياتي هنا، اتّفقا خلاله على «إقناع» المنظّمة بعدم معارضة مطلب زيادة القوات الدولية، على أن يجري تقديم الموضوع بصورة جديدة مقبولة ـ ولعله يقصد إنقاذ بعض المظاهر .

٢ . في وسعي، من هذا الحديث ومن بوادر أخرى لا مجال لذكرها هنا، التأكيد أن زيادة القوات أصبحت تحصيل حاصل .

٣ . غير أنّي لا أرى أن نكتفي بالموضوع وأوافق كلّياً ما جاء في برقيّتكم ١١٤ حول الإصرار على جميع المطالب اللبنانية . وأنتظر أوركهارت للاتّفاق معه على سيناريو . كما أرجو طرح الموضوع مع «الإخوان والجيران» قبل اجتماع تونس حتى لا يدهمنا موعد انعقاد مجلس الأمن .

غسان جبران تويني

■ برقيّة صادرة رقم ٥٨، تاريخ ١٩٨٢/٢/٥

الجمعية العمومية

أولاً: النتائج

. . . وكل جمعية عمومية وأنتم بخير!

الاقتراع، كما قرأتم، كان أفضل ممّا حسبت المجموعة العربية صباح اليوم، ولكن أقلّ بكثير مما يستحقّ موضوع الجولان، بل وأقلّ مما كانت تناله القرارات العربية في الجمعيات السابقة: ٨٦ مع، ٢١ ضد، و٣٤ ممتنع .

إنما يظلّ الأمر انتصاراً، نظراً للمواجهة وما اتّسمت به من طابع كاد يبلغ العنف، رغم أن بعض السفراء العرب والأصدقاء يصرّون على الوصف «Victoire à la Pyrrhus» نظراً لعدم توقّع نتائج إيجابية .

أهمّ ما اتّسمت به المناقشات الختامية، بل المناقشات كلّها، كان الموقف «الغاضب» غير المألوف الذي اتّخذته مندوبة الولايات المتّحدة[1]، وقد ذكّرنا جو الجمعية اليوم بالتصويت على قرار التقسيم عام ١٩٤٧ ربما لأن شبح إخراج إسرائيل كان مهيمناً .

ويتساءل المندوبون إذا كان موقف أميركا هو أول الغيث في إضعاف و«بهدلة» المنظّمة الدولية، لأنها لم تعد تخدم السياسة الأميركية (وفي هذه الحال، يتلقّى لبنان الكثير من

(١) السفيرة جين كيركباتريك .

النتائج السلبية) أم أن الأمر تسديد حسابات لإسرائيل من أجل احتوائها في سبيل سيناء، او مجرّد التحبّب اليها لأسباب انتخابية .

الأمر الراهن هو الإصرار الأميركي المتزايد على أن طريق السلام هي من المفاوضات الثنائية وليس بقرارات من الأمم المتّحدة . وهذا أمر له أبعاد تعرفونها ولا تخفاكم نتائجها .

السوفيات، من جهتهم، ظلّوا اليوم في «مقاعد النظارة» يجنون النتائج بدون كثير ثمن .

أما الأوروبيون، فكانوا الخاسرين مع العرب لأنهم وقعوا ضحية إحراج لم يتمكّن أحد من تفاديه .

وانفرط الكثير من عقد «عدم الانحياز» .

ثانياً: الموقف العربي

١ . قبل اختتام الدورة الطارئة، ألقى الوزير خدّام كلمة اعتبر بموجبها أن وقوف الأغلبية الى جانب القرار وتبنّيه كان عملاً عظيماً تحقّق اليوم، مشيراً الى النقاط التالية:

أ) تأكّد عزم الأكثرية على الإتحاد من أجل السلام .

ب) تأكّد عزمها على رفض جميع السياسات والأعمال التي تنتهك حقوق الشعوب وسيادتها، كما تأكّدت قدرتها على ردع مثل هذه الأعمال .

ج) هزيمة وسائل الهيمنة والتسلّط والابتزاز، وانتصار حرّية الشعوب وحقّها في السيادة .

وفي ختام كلمته، شكر الممتنعين عن التصويت لرفضهم الوقوف الى جانب العدوان، كما أشاد بالأمم المتّحدة كمنظّمة عالمية لمساندتها حقّ الشعوب في استعادة أراضيها .

تجدر الإشارة إلى أن كلمة الوزير خدّام راوحت بين الاعتدال والتهويل ولم تصل إلى حدّ الهجوم والمجابهة . واتّهامه للولايات المتّحدة وانتقاده لها كان غير مباشر .

٢ . نشير إلى أن مصر امتنعت عن التصويت، وهذا متوقّع، إلاّ أنه يسبّب لها إحراجاً عربياً وانتقاداً تحاول استبعاده في مسيرتها الجديدة .

٣ . ظهر اليوم، كانت المجموعة العربية قد دعيت لوضع خطّة لمواجهة إمكانية التصويت على بعض الفقرات من القرار بصورة منفردة، من جهة، وإمكانية إثارة قضية الأغلبية المطلوبة للقرار، هل الثلثين أم الأغلبية البسيطة، من جهة أخرى . إلاّ أنّ الأمور سارت بصورة عادية فسقط الاقتراح الذي تقدّمت به بعض الدول الغربية (بينها فرنسا) للتصويت على الفقرات منفردة بأغلبية ٧٦ صوتاً، ولم يثر بعد ذلك أحد موضوع الثلثين .

تويني

(١) حول مغزى «الاتحاد من أجل السلام» راجع البرقية الصادرة ١٧، البند ٣، الصفحة ١٢ .

من ٥ شباط (فبراير) الى ١٩ آذار (مارس)

مخاوف من الاحتلال... والتهيئة له

"

القرار ٥٠١ وعقبات تنفيذه

"

خطة انتشار القوات الدولية:
تحديد الصلاحيات والعدد المطلوب

• برقيّة واردة رقم ١١٤، تاريخ ١٩٨٢/٢/٥

عطفاً على برقيّتنا رقم ١٠٩ تاريخ ٤/٢/١٩٨٢

بنتيجة اتّصالات السيد أوركهارت، يبدو أن موضوع انتشار الجيش يصطدم بصعوبات أساسية بالرغم مما يقال هنا وهناك. فنرجو أخذ العلم بذلك لمعلوماتكم الخاصة دون الإفصاح عنها، وفي مطلق الأحوال إن هذا الموضوع سيكون في عداد المواضيع التي ستبحثها اللجنة الاستراتيجية العربية في ١٥ الجاري. أمّا موضوع زيادة العدد فربما كان متيسّراً.

أفهمت السيد أوركهارت أننا في مطلق الأحوال سنصرّ على جميع مطالبنا لدى مجلس الأمن ونطلب من الدول أن تصوّت عند الاقتضاء على كل مطلب على حدة.

سيتّصل بكم السيد أوركهارت بعد إنجاز جولته ويضعكم بالأجواء ويفيدكم عن نتائج اتّصالاته التي يكون قد أجراها بعد اجتماعه بنا.

فؤاد بطرس

• برقيّة واردة رقم ١١٦، تاريخ ١٩٨٢/٢/٦

برقيّاتكم ٥٥ و٥٦ و٥٧

١. اجتمع رئيس الحكومة[١] مع رئيس منظّمة التحرير وأثار معه موضوعي زيادة عدد القوّات وانتشار الجيش ولم يصل معه إلى نتيجة حاسمة بشأن أي من الموضوعين، وسيستمرّ الاتّصال خلال اليومين المقبلين.

رأيي الخاصّ أنهم سيوافقون بالنتيجة على زيادة العدد وأنهم لن يوافقوا، لا هم ولا الجيران، على دخول الجيش النبطية وصور متذرّعين بحجج عديدة. وفي مطلق الأحوال سنوافيكم بما يجدّ.

٢. السفير السعودي غائب ولست أعتقد بأن الاتّصال بالقائم بالأعمال مفيد، وسوف

(١) الرئيس شفيق الوزّان.

تتبلور المواقف في اجتماع الهيئة المصغّرة للاستراتيجية في ١٥ الجاري، وقد فهمت من السيد أوركهارت أن مجلس الأمن لن يجتمع قبل ١٨ أو ١٩ الجاري.

٣. طلبت إلى الأمين العام أن يستدعي القائم بالأعمال السوفياتي بغياب السفير وأن يباحثه في الموضوع، وسأكون في باريس اعتبار[illegible] غد حتى صباح الجمعة حيث أتوجّه إلى تونس.

فؤاد بطرس

■ برقيّة صادرة رقم ٦٢، تاريخ ١٩٨٢/٢/٨

١. زرت بعد ظهر اليوم رئيس مجلس الأمن السفير البريطاني[١] رسمياً للبحث في كيفية السير في قضية الجنوب تنفيذاً للفقرة العاشرة من القرار ٤٨٨. دامت المقابلة ساعة كاملة استعرضنا فيها الموضوع من كل جوانبه القانونية والسياسية مع النظر في الاحتمالات وانعكاساتها الميدانية كافة، بالإضافة إلى حساب ما يمكن وما لا يمكن.

٢. يرى الرئيس أن ينطلق المجلس من التقرير الذي يفترض أن الأمين العامّ سيقدّمه نتيجة رحلة أوركهارت والمشاورات التي يكون قد أجراها.

٣. سألني الرئيس ماذا ننتظر من المجلس بالضبط وما هي النتائج التي نتوقّع حصولها، فقلت إننا سنتمسّك بمطالبنا كاملة، كما أن بعض الدلائل تشير إلى أن مسألة زيادة القوّات قد أصبحت ممكنة. وبنتيجة مناقشة طويلة وغير رسمية بالموضوع تبيّن لي أن الرئيس يتوقّع أن تكون زيادة القوات أسهل منالاً من السابق ولكن سائر الأمور متوقّفة على التطوّرات السياسية الحاصلة في المنطقة والتي لا تزال غير واضحة المعالم نتيجة المناقشات في الجمعية العامّة الأسبوع الماضي. وسيقوم رئيس المجلس بمشاورات غير رسمية لتحديد موعد انعقاد المجلس، إنما يأمل عبر هذه المشاورات أن يستطلع وجهات النظر ويطلب الى السفراء المعنيين استطلاع ما لدى عواصمهم.

٤. لا يتوقّع الرئيس جلسة سريعة. وهو يفضّل أن نأخذ كامل وقتنا وبشيء من التؤدة ما دمنا لسنا ملتزمين بموعد للتجديد، وإذ ذاك يمكننا أن نبحث على الصعيدين، صعيد القرار الرسمي من مجلس الأمن، وصعيد المفاوضات والمشاورات الجانبية، لتبيّن ما يمكن تنفيذه وما يمكن توقّعه.

تويني

● برقيّة واردة رقم ١١٩، تاريخ ١٩٨٢/٢/٨

استقبل الأمين العام صباح اليوم القائم بالأعمال السوفياتي في بيروت وباحثه بموضوع انعقاد مجلس الأمن لمناقشة مضمون الطلب اللبناني.

من مجرى الحديث تبيّن:

(١) رئيس مجلس الأمن لشهر شباط (فبراير) ١٩٨٢، السير انطوني بارسونز.

١. أن لا معارضة مبدئية من الإتّحاد السوفياتي لزيادة عدد القوّات الدولية ورفعها من ستة آلاف إلى سبعة آلاف عنصر.

٢. أن عملية توسيع رقعة انتشار القوات الدولية في كل الاتّجاهات تبدو أصعب وأن المقاومة الفلسطينية والقوات «المشتركة» تخشى أن تؤدّي زيادة العدد والقبول بمبدأ توسيع رقعة الانتشار إلى دخول القوات الدولية في المستقبل إلى مناطق تحت سيطرتها حتى شمال الليطاني.

٣. برأيه أن هجوماً إسرائيلياً على الجنوب يبدو أمراً مستبعداً.

٤. وعد القائم بالأعمال السوفياتي أن ينقل وجهة النظر اللبنانية إلى حكومته وكذلك طلب الحكومة اللبنانية من حكومة الإتّحاد السوفياتي تأييد المسعى اللبناني في مجلس الأمن.

الخارجية

ملاحظة: يصل السفير السوفياتي الى بيروت عائداً من موسكو بعد ظهر اليوم.

■ برقيّة صادرة رقم ٦٤، تاريخ ١٩٨٢/٢/٩

زيارة الأمين العامّ للبنان

١. كان الناطق الصحافي بلسان الأمانة العامّة قد أعلن أمس (كما نشرت الصحف) أن بيريز ده كويلار قَبِل مبدئياً دعوة لزيارة إسرائيل. وقد جاء هذا الإعلان غريب التوقيت نظراً للقرار الذي اتّخذته الجمعية العامّة بشأن الجولان. ونتيجة ضجّة قامت هنا في بعض الأوساط المعنية، اتّصل بنا مكتب الأمين العامّ، كما نفترض أنه اتّصل بسوانا من السفراء العرب، قائلاً في شرح الأمر إن بيغن وشامير وجّها الدعوة إلى أوركهارت عند زيارته لهما ثم أعلنت الحكومة الإسرائيلية نبأ الدعوة في الصحافة الإسرائيلية والعالمية من طرفها وبدون استشارة نيويورك. لذلك بات من المحرج، عندما سئل الناطق، التحدّث سلبياً عن الدعوة. وقال لنا مكتب الأمين العامّ إن هذا القبول المبدئي للدعوة لا يعني النيّة في تلبيتها.

٢. في وقت لاحق اليوم اتّصل بي شخصياً الأمين العام المساعد محمد السعفي (سفير تونس سابقاً) بوصفه رئيس ديوان الأمين العام، وسألني إذا كان لدينا مانع في إعلان نبأ تلقّي الأمين العامّ دعوة من لبنان، وهي الدعوة التي كنت نقلتها له لدى وصولي (البرقيّة رقم ٤٢). وأردف قائلاً إنه يوجّه السؤال ذاته إلى السفير السوري لأن الوزير خدّام كان كذلك قد وجّه دعوة إلى الأمين العامّ لدى زيارته الاسبوع الماضي.

أجبت أن لا مانع لدينا بالطبع، شرط ألاّ يجيء ذلك وكأنه «تابع» للدعوة الإسرائيلية أو مرتبط بها أو للردّ عليها. قال السعفي إن الناطق، إذا وافقنا، سيجيب ردّاً على سؤال من صحافي أن لبنان وسوريا كانا قد وجّها في وقت سابق، وقبل الدعوة الإسرائيلية، دعوتين مستقلّتين للأمين العامّ، وأنه قبل مبدئياً في حينه.

٣. في المؤتمر الصحافي اليومي، سئل الناطق مرّة أخرى عن زيارة إسرائيل، فأجاب أن لدى الأمين العامّ لائحة بعدد كبير من الدعوات، ولكنه لم يعلنها لأنه يعود للحكومات المعنية أمر الإعلان. ولما سئل لماذا إذاً أعلن عن دعوة إسرائيل، فأجاب «لأن الحكومة

الإسرائيلية أعلنت النبأ». وسئل الناطق إذا كان صحيحاً أن لدى الأمين العامّ دعوة من لبنان وأخرى من سوريا، ولماذا لم يعلن عنها، فقال إنه لم يكن على علم بالدعوة لأن الأمين العامّ تلقّاها مباشرة والحكومتان المعنيّتان لم تعلنا عن ذلك.

تويني

■ برقيّة صادرة رقم ٦٦، تاريخ ١٩٨٢/٢/٩

١. زرت السفير السوفياتي[1] بعد ظهر اليوم وكان، كالعادة، محاطاً بمعاونيه. فلمسنا من اللحظة الأولى تبدّلاً في الجو واللقاء ومقاربة الموضوع، كذلك من اللحظة الأولى بدا واضحاً أنهم ليسوا على استعداد للإلتزام بأي شيء، إذ قالوا إنهم ينتظرون تعليمات لم ترد بعد.

٢. كان الحديث جولة أفق دامت أكثر من ساعة في جو ودّي للغاية من غير أي تبدّل في مواقفنا نحن، إذ كنا في غاية الصراحة وتحدّثنا من منطلقات الحرص المشترك وكذلك العداء المشترك لإسرائيل. وأكثر السوفيات من الأسئلة، خصوصاً لجهة التفاصيل، مع حرص شديد على عدم الخوض في مسائل يعتبرونها داخلية، كالأحداث الأخيرة بين بعض الفئات في الجنوب، رغم استفسارهم عنها بدقّة. كذلك قالوا إن لا شأن لهم في انتشار الجيش خارج منطقة العمليات لأن ذلك مسألة تعني لبنان وحده ولا تعني مجلس الأمن، وبالتالي لا تعنيهم. ولكنهم مع ذلك استفسروا بدقّة.

٣. تساءل السفير السوفياتي عمّا دار بيننا وبين الفلسطينيين والسوريين بلباقة العارف ولم يكتمنا أنه تحدث مع الوزير خدّام ولا أنه طلب من الوزير خدّام، تكراراً، توافقاً في المواقف العربية «حتى يسهل على أصدقائنا تأييدنا». أجبته أن الأحاديث تناولت كل جوانب المواضيع التي تهمّنا ثلاثياً وأن ثمّة تفاهماً على وجوب الإتّفاق ولكن التفاصيل النهائية ستقرّر بين العواصم وتتكرّس في اجتماع تونس.

٤. استفسر طويلاً عن اجتماع تونس والاجتماعات العربية الأخرى وعن المتغيّرات في الوضع في المنطقة، وبدا في النهاية ميّالاً لانتظار الخامس عشر من شباط قبل اتّخاذ موقف نهائي. قلت له إننا ربما لم نكن بحاجة لذلك هنا، فقال إن الذين يصدرون التعليمات في موسكو وسواها قد ينتظرون اجتماع الثاني عشر واجتماع الخامس عشر، فلم أرَ موجباً لإحراجه بجواب عند هذا الحدّ. كذلك قلت له إنني تبلّغت من بيروت حديث القائم بالأعمال السوفياتي مع الأمين العام [كسروان] لبكي الذي كانت قراءتنا له مشجّعة.

٥. استفسر عن المواقف الأميركية فقلت له إنني لم أبحث بعد مع البعثة الأميركية رسمياً في الموقف ولكننا معاً تبادلنا تكهّنات واستبعد هو كلّياً إمكانية اللجوء إلى الفصل السابع، أي تحويل القوات إلى قوات فرض سلام، كما بدا متردّداً في توقّع قبول الدول المساهمة بتطوير جدّي للمهمّة الدفاعية بحيث تصبح «ردعية» جدّياً.

(١) أوليغ الكسندروفتش ترويانوفسكي، مندوب الاتحاد السوفياتي لدى الامم المتحدة (١٩٧٧-١٩٨٦).

٦. اكتفينا بجولة الأفق هذه واتّفقنا على البقاء على اتّصال مستمرّ مع إشارة من جانبه إلى أنه لا يتوقّع جديداً من موسكو في القريب المباشر وظلّ الجو ودّياً للغاية.

غسان جبران تويني

● برقيّة واردة رقم ١٢٠، تاريخ ١٩٨٢/٢/١٠

بعد سلسلة اجتماعات مع المعنيين تبلّغ رئيس الحكومة منهم أنهم موافقون على زيادة العدد، على أن تسدّ الثغرة[1]، وأن تتواجد القوّات الدولية جنوب النهر، ووافقوا على قيام نقطة مراقبة دولية في الشقيف.

أما انتشار الجيش، فالموقف للحركة الوطنية، وهذا معنى تدركونه، كما شكّلوا لجنة للاتّصال بالجيران للتشاور معهم، خصوصاً بصدد النقطة الأولى. لكم أن تتصرّفوا على ضوء هذه المعلومات وما وفّرته اتّصالاتكم للاستمرار.

الخارجية

■ برقيّة صادرة رقم ٦٧، تاريخ ١٩٨٢/٢/١٠

مجلس الأمن:

١. قابلت أوركهارت فور عودته صباح اليوم الى مكتبه وبحثنا بصورة عامة وسريعة في نتائج رحلته وفي التهيئة لمجلس الأمن، وهو ميّال لأن تنعقد الجلسة في ١٩ الجاري وأن يأخذ المجلس وقته، كما اقترح الرئيس سفير بريطانيا، حتى نرى ما يمكن تحقيقه. يعتبر أوركهارت أن زيادة العدد باتت «تحصيلاً حاصلاً» إلاّ إذا وقع ما ليس في الحسبان. ويعتبر أوركهارت أن اشتراك فرقة مظلّيين فرنسيين في الزيادة، إذا تمّ ذلك، ستبدّل الوضع تبديلاً جذرياً.

٢. عندما أبلغتُ أوركهارت مضمون برقيّتكم رقم ١٢٠ لجهة زيادة العدد، قال إن ياسر عرفات كان قد أبلغه الموافقة عند زيارته. ويبدو أن حديثاً دار بينهما حول الموضوع الآخر على انفراد فتذرّع عرفات بسواه وقال إنه هو لا يعارض (جدير بالذكر أن ممثّل المنظّمة هنا لم يتبلّغ موقف عرفات بعد).

٣. أبلغت أوركهارت أننا سنتقدّم بمطالبنا كاملةً من جديد ونصرّ عليها، فقال إنه يستبعد الموافقة على جميع المطالب ويرى الصعوبة التي ستنشأ من الجانب الأميركي وكلانا سيجتمع إلى سفير أميركا على حدة صباح غد.

٤. كذلك، قال لي أوركهارت إنه صارحكم بالضغوط التي تواجه فكرة تحويل القوّات الى قوّات رادعة وهو لا يزال على رأيه ولكننا سنستمرّ في البحث.

(١) الثغرة هي المنطقة التي تشكل فراغاً أمنياً وعسكرياً بين مناطق تمركز القوات الدولية وبينها وبين الشريط الحدودي المحتل. وفي البرقية الواردة رقم ٢٣١، تاريخ ١٩٨٢/٣/٢٦ كلام عن وجود ثلاث ثغرات: في منطقة مرجعيون وعن طريق البحر وفي منطقة شبعا. راجع الصفحة ٨٦.

٥ . قابل أوركهارت الأمين العام بعد ذلك وباشر بإعداد تقرير الأمين العام لمجلس الأمن، وسنلتقي مجدّداً للبحث في التقرير وتبادل المعلومات عن المشاورات غير الرسمية التي بدأت الآن بين أعضاء المجلس.

٦ . هل ترون أن نتقدّم برسالة جديدة إلى مجلس الأمن نؤكّد فيها مطالبنا واقتراحنا أم نكتفي بتأكيدها في خطاب نبحث فيه وضع الجنوب برمّته؟ وما هو شعوركم تجاه التقدّم بمشروع قرار مستقلّ، أي تطبيق الفصل السابع، مع علمنا بأن هذا الاقتراح سيصطدم بأكثر من ڤيتو؟ وأي تأثير تفترضون لمثل هذا المشروع وللتصويت السلبي؟

بالنسبة إلى القرار أو القرارات التالية التي نتوقّع قبولها، كقرار زيادة القوات وتأكيد ضرورة الانسحاب، الخ...

نرى أن يبحث الأمر مليّاً في بيروت وربما كذلك مع باريس باعتبارها الدولة الأولى بين الدول المساهمة في القوات.

ننتظر توجيهاتكم والتعليمات بأسرع وقت، كما نرجو إيداعنا طيّها أية مستجدّات على صعيد المباحثات العربية في بيروت وتونس.

٧ . ثمّة فائدة من عقد مجلس الأمن في ١٩ الجاري بدلاً من ١٥ في انتظار نتائج اجتماع اللجنة المنبثقة من الجامعة العربية.

غسان تويني

■ برقيّة صادرة رقم ٦٩، تاريخ ١٩٨٢/٢/١١

مجلس الأمن: الموقف الأميركي

١ . قابلت اليوم سفيرة الولايات المتّحدة للبحث في قضية الجنوب والمطالب اللبنانية، ودامت المقابلة أكثر من ساعة، اتّسمت، رغم الاختلاف في وجهات النظر، بطابع ودّي شديد هو نقيض مقابلتنا عند طرح الموضوع في ديسمبر الماضي (مراجعة برقيّتنا رقم ٣٦٢، تاريخ ٩ / ١٢ / ٨١، الفقرة ثالثاً، للمقارنة).

٢ . تحاشيت دخول الحديث من التعليق على قرار الجمعية العمومية الأخير و«المواجهة» الأميركية العربية وحرصت على وضع البحث في إطاره الأضيق، أي ما نتوقّع الحصول عليه في مجلس الأمن وكيف نسير بالمناقشة، وأبلغتها على الفور نجاحنا في الحصول على موافقة عامّة على زيادة عدد القوّات الدولية. فلم تعلّق على الموضوع بأكثر من تحبيذ سطحي (مع العلم بأنهم لا يعارضون الزيادة في ما إذا تأكد تأييد الفرقاء الآخرين لها)، سرعان ما ألحقته بالتحفّظ حول إمكانية تغيير ملحوظ في الوضع الراهن، نظراً للظروف الحاضرة، رغم توسّعي في بسط خطّتنا ومطالبنا وما نتوقّعه ما نصرّ عليه لجهة التنفيذ الكلّي والحرفي للقرار ٤٢٥.

٣ . كان موقف كيركباتريك المبدئي الذي كرّرته مراراً خلال الحديث أنه «لا يمكننا أن نتوقّع شيئاً جدّياً وعملياً في إطار مجلس الأمن والأمم المتّحدة» وأن السبيل الواقعي الذي يجب سلوكه هو المحادثات الثنائية كتلك التي يقوم بها فيليب حبيب، وألمحت أكثر من مرّة

إلى ضرورة البحث معه مباشرةً لأنه أعرف منها هي بالموضوع في دقائقه. أجبتها أنه، من حيث التصرّف، لا مانع لدينا طبعاً في البحث مع حبيب وأنني أرى ــ إذا رأت هي ذلك ــ إشراكه عبر بعثتها أو هامشياً. إنما، من حيث المبدأ، ألفت نظرها بإلحاح إلى أن مجلس الأمن هو الإطار الصالح والقوّات الدولية هي الأداة التنفيذية الوحيدة المتوافرة، بدليل أن وقف إطلاق النار بموجب قرار مجلس الأمن (٤٩٠) تولّى حبيب مفاوضة الفرقاء، مباشرة ومداورةً، لإحقاقه، كما تتولّى القوّات الدولية تنفيذ وقف إطلاق النار ومراقبته.

٤ . برز التصلّب الأميركي بأبعاده التي تتجاوز الوضع اللبناني عندما قالت كيركباتريك بصورة جازمة إنها، في مطلق الأحوال، لا تعتقد أنه في وسعنا الحصول الآن على أي تقدّم في منطقة الشريط الحدودي، لأن إسرائيل تطلب «مقابلاً» لذلك، وليس في وسع أحد إعطاؤها هذا «المقابل». فطالت المناقشة حول هذا الموضوع (من الشرعية الدولية، إلى إلزامية قرار مجلس الأمن، إلى الضرورات العملية بمبادلة الخطوات في سبيل ضمان استمرار وقف إطلاق النار، الى اتفاقية الهدنة، الخ...) ولكن بدون جدوى، وظلّ الموضوع عالقاً تحاشياً للصدام، فتوافقنا على العودة إلى البحث في مفاوضات تنفيذ هامشية على أن يؤكّد مجلس الأمن موقفه وقراره. إذ ذاك تساءلت: لماذا اتّخاذ قرار جديد؟ ثم ذهبت في التساؤل عما إذا كان ثمّة إصرار مقابل من جانبنا على استعادة أراضي أخرى في لبنان لا سلطة لنا عليها... وتساءلت أخيراً: أين صارت أعمال لجنة المتابعة المنبثقة من قرارات بيت الدين؟! وأعتقد أن تساؤلاتها، في هذا الإطار، لم تكن بريئة، بالطبع، ولكنه لم يكن في نيّتها دعوتنا إلى أي تصرّف معيّن. ولدى توسّع البحث، حرصت السفيرة على التأكيد أن حكومتها تؤيّد وحدة لبنان وسيادته المطلقة على كامل أراضيه وأنها لن تفرّط ولن تشارك في التفريط بأي جزء من أرض لبنان أو تقبل المساومة عليه. والحكومة الأميركية تعرف، بالطبع، أن لبنان يدفع دائماً ثمن نزاعات تتجاوز كيانه ومصالحه، وهي حريصة على المساهمة في الحؤول دون ذلك في حدود الممكن. فقلت لها، إقفالاً لهذا الجزء من البحث، إن على حكومتها، إذاً، إعطاء الدليل العملي بمساعدتنا على استعادة «الشريط الحدودي» حتى يسهل على الحكومة اللبنانية تأمين انتشار الجيش، وإذذاك تُختبر مصداقية كل الفرقاء.

٥ . وفي هذا الإطار، كانت السفيرة قد اغتنمت مناسبة كلمة عن الجولان لتسجّل رسمياً أسفها لأن يكون لبنان شارك في «تبنّي» قرار الجولان في الجمعية العامّة، الأمر الذي استطردت لتقول إنه يخفّف من «مصداقيتنا لا تجاه وزارة الخارجية، إنما الحكومة الأميركية كمؤسسة، والرأي العام الأميركي»، فأجبتها بما تتوقّعون.

٦ . عدت بالبحث إلى المخاطر المباشرة في الجنوب وأحاديث الخطط التي تتناولها الصحافة هنا، وتساءلت أمامها مداورة، وعلى سبيل «تجربتها»، عمّا إذا لم يكن يفكّر البعض بترك الوضع ينفجر انفجاراً كبيراً حتى يصبح التدخّل بعد الانفجار مدخلاً لحلول جذرية نهائية، فقالت إن هذا المسلك ليس وارداً وهو غريب عن منهجية الإدارة الأميركية (الحاضرة)، فضلاً عن أنه مجازفة لا يمكن حساب نتائجها ولا التحسّب لها، لذلك

ستستمرّ واشنطن تبذل المستحيل للحؤول دون أي انفجار كالذي أشير اليه. إذذاك بيّنت لها أهميّة تحقيق تقدّم ملحوظ ولو متواضعاً حتى لا يختلّ ميزان وقف إطلاق النار، وهو أقلّ الإيمان.

٧. في النهاية، توافقنا على استئناف البحث بعد أن تكون قد نقلت وجهة نظرنا إلى واشنطن وطلبت مشورة الذين يتابعون الوضع في جنوب لبنان، مع ميلها إلى المطالبة بأن تكون جلسات مجلس الأمن هادئة، ورجائها ألاّ نلحّ في طرح مطالبنا غير المتّفق عليها في صيغة مشروع قرار حتى لا تحدث مواجهة، بل أن نكتفي بما يتّفق المجلس عليه نتيجة المفاوضات والمشاورات. فوعدتها بأن أبحث الأمر معها من جديد قبل اتّخاذ أي قرار، وذلك بعد إكمال مشاوراتي مع سائر أعضاء مجلس الأمن المعنيين، وأعرف من بيروت الاتّجاهات النهائية في ضوء المحادثات العربية.

غسان تويني

■ برقيّة صادرة رقم ٧٠، تاريخ ١٩٨٢/٢/١١

سرّي للغاية

مجلس الأمن: موقف الرئيس

١. دعاني رئيس مجلس الأمن بعد ظهر اليوم لمقابلته ودام الاجتماع أكثر من ساعة استعرضنا خلالها مختلف الاحتمالات «إن لجهة السيناريو أو لجهة القرارات». أبلغني في مطلع الحديث أنه أنهى مشاوراته غير الرسمية مع الأعضاء الدائمين وانّها كانت ايجابية لجهة زيادة العدد، رغم التحفّظ السوفياتي في انتظار التعليمات النهائية من موسكو.

٢. أبلغني كذلك أن تقرير الأمين العامّ سيكون جاهزاً يوم الثلثاء في ١٦ الجاري وأنه سيكون قصيراً نسبياً وسيتضمّن عرضاً للموقف الميداني والسياسي واستعراضاً لمباحثات أوركهارت، ثم تأكيد الاهتمام والتمسّك بأهداف القرار ٤٢٥ وضرورة تمكّن القوّات الدولية من القيام بمهمّتها مع اقتراح رسمي بزيادة العدد. وفور تسلّمه النسخة الأصلية من التقرير، وقبل توزيعه، سيباشر الرئيس مشاوراته الرسمية (أي أن مجلس الأمن يصبح إذذاك في حالة انعقاد) على أن يتقرّر بنتيجة ذلك موعد جلسة المناقشة وتجري المفاوضة في صيغة القرار الذي يأمل الرئيس أن يكون إجماعياً.

٣. طرح الرئيس بصورة غير رسمية وعلى سبيل الأستمزاج فكرة إقرار الزيادة بدون قرار قائلاً إن ثمّة اجتهاداً يقول بأن بياناً رسمياً من المجلس يُقر بالتوافق ويتلوه الرئيس يغني عن القرار.

في هذه الحالة يكون السيناريو كما يلي: مفاوضات لصياغة البيان حتى إذا ما أصبح جاهزا دعي المجلس لجلسة علنية يتلو فيها الأمين العامّ تقريره ثم يتلو الرئيس البيان قائلاً إنه يمثّل رأي اجماع المجلس بعد المشاورات، ثم تفتتح المناقشة فندلي فيها بخطاب نتقبّل فيه البيان ولكننا نكرّر جميع مطالبنا التي تذهب أبعد من الزيادة.

وتستخدم المشاورات الرسمية غير العلنية كإطار للمفاوضات على المطالب اللبنانية

برمّتها بغية نيل الحدّ الأقصى منها، ثم تستخدم الجلسة العلنية لافساح المجال أمام الأعضاء لتأكيد وجهة نظر بلادهم واحداً واحداً والتزامهم القرار ٤٢٥ وضرورة تنفيذه.

٤. تحفّظت حيال هذا الاقتراح وقلت إنني سأنقله إلى بيروت وسألت الرئيس رأيه الشخصي كرئيس لمجلس الأمن وكسفير بريطانيا باحتمال طرح مشروع قرار يتضمّن كل مطالبنا ويجري الاقتراع عليه ويجابه بالڤيتو المرتقب، وبعد ذلك يجري طرح قرار مستقلّ بالزيادة أو يجري التصديق على الزيادة وفق بيان من المجلس. فردّ على الفور وبصراحة كلّية أن أي ڤيتو على أية قضية تتعلّق بالقوات الدولية سيكون له تأثير سلبي ضخم ومؤذٍ من الناحية السياسية (Most damaging)، خصوصاً لدى الدول المساهمة في القوات، وستكون أولى نتائجه إضعاف هذه القوّات ومصداقيتها على نحو لا يعوّض عن زيادة العدد في ما بعد. واستطرد قائلاً: إننا تمكّنا حتى الآن في مجلس الأمن من الحفاظ على إجماع حول لبنان والقوّات الدولية، فلا مصلحة للبنان ولا لمجلس الأمن في التفريط بهذا الاجماع. وطلب إلي أن أنقل وجهة نظره هذه الى الحكومة اللبنانية بإلحاح.

٥. تباحثنا في صيغة أخرى وهي التالية: يفتتح مجلس الأمن مناقشاته يوم الأربعاء ١٧ الجاري بعد تسلّم التقرير فوراً ويستمع إلى التقرير وإلى خطبة لبنان التي تتضمّن تأكيد المطالب كاملة ثم ترفع الجلسة وتجرى مشاورات تتخلّلها المفاوضات ويعود المجلس إلى الانعقاد عندما يتمّ الاتّفاق على صيغة لقرار اجماعي أو لبيان وفق الاجتهاد الذي تبنّاه المجلس، وبعد ذلك تلقى الخطب الأخرى ويبقى من حقّنا أن نقول إن المجلس اتّفق على حدّ أدنى من مطالبنا نصوّره بالحجم الذي يوافقنا، وإننا سنستمرّ في المطالبة بسائر الأمور التي لم يتقبّلها المجلس.

٦. لم يكتمنا الرئيس أن مشاوراته غير الرسمية تدلّ كلّها على أن المجلس لن يوافق على تحويل القوّات إلى قوات فرض سلام لأن ذلك يستوجب اللجوء إلى الفصل السابع من الشرعة (وبالتحديد المادّة ٤٢)، فضلاً عن أن الدول المساهمة ليست ميّالة إلى القبول بذلك وثمّة من أعلن معارضته صراحة، إلاّ أن المجال لا يزال متاحاً لتأكيد الصلاحيات المتوافرة في القرار ٤٢٦ على نحو يعزّز مصداقيتها العسكرية، وهو أمر ستؤكّده زيادة العدد وكذلك زيادة عدد قوّات الجيش اللبناني من ضمن القوّات الدولية.

٧. نطرح عليكم هذه الاحتمالات ومجال الاجتهاد لا يزال فسيحاً ونرجو، تأكيداً لبرقيّتنا ١٢٢، إيداعنا تعليماتكم وتوجيهاتكم في أقرب وقت.

غسان تويني

■ برقيّة صادرة رقم ٧١، تاريخ ١٩٨٢/٢/١٢

مجلس الأمن: الموقف العربي

١. زرت سفير الأردن، بصفته الممثّل العربي في مجلس الأمن (كذلك رئيس المجموعة العربية) واجتمعنا وقتاً طويلاً أجرينا خلاله استعراضاً للوضع واتّفقنا على خطوط التحرّك ومختلف البدائل. وسنزور رئيس مجلس الأمن معاً صباح الثلثاء قبيل بدء المشاورات

الرسمية. كذلك سنجتمع معاً الى مجموعة عدم الانحياز، والتي يفترض أن توافق على مشروع القرار قبل أن يطرحه رسمياً المندوب الأردني.

٢. تفاهمت مع سفير الجامعة (الدكتور كلوفيس مقصود) على أن تكون المشاركة العربية في مناقشات مجلس الأمن محصورة به وبسفير الأردن، إلاّ إذا طرأ ما يدعو إلى غير ذلك أو تقرّرت خطّة أخرى في تونس. واتّفقنا على تكييف وجهة النظر العربية وفقاً لما نحصل عليه في مشروع القرار على ضوء مشاورات الصياغة.

غسان تويني

■ برقيّة صادرة رقم ٧٢، تاريخ ١٩٨٢/٢/١٢

سرّي للغاية

مجلس الأمن: الموقف الأميركي

١. حضر إلى نيويورك موري درايبر واجتمع إلى الأمانة العامّة وإلى أعضاء البعثة الأميركية وربما سواهم.

دار حديث بيننا حول الموقف في مجلس الأمن تأكّد لي من خلاله أن واشنطن غير راغبة في إظهار حماستها، أو ربما هي غير متحمّسة لزيادة عدد القوّات. ولما أحرجت درايبر بالأسئلة قال إنهم كانوا دائماً يؤيّدون الزيادة، فلا مبرّر إذاً لمعارضتها الآن أو التحفّظ بشأنها.

٢. عند البحث بسائر جوانب القرار المنتظر، قال درايبر إنهم سيؤيّدون أي تعبير نراه أو نتّفق عليه مع سائر الأعضاء حول الالتزام بتنفيذ القرار ٤٢٥ تنفيذاً كاملاً. غير أنه ينبهنا إلى أن «اسرائيل الآن في غاية الاضطراب والقلق» (كذا) وبالتالي «يجب تحاشي أي قرار من شأنه أن يستفزّها لتقوم بعمل عدواني ما» (كذا). أجبته بما تفترضون ثم أكّدت له أننا لا نبحث عن استفزاز ولا عن فيتو أميركي، إذا كان هذا ما يلوّح به، ولكننا لا نقبل استمرار الوضع أو أي شيء يسوقنا إلى التغاضي عنه.

٣. لما بحثنا في التنفيذ وضرورة المباشرة ببرنامج الانتشار، لا سيما في الناقورة وصور (الجيش اللبناني)، قال إن ذلك ليس من اختصاص القرار، بل يتمّ الاتفاق عليه بين لبنان والأمانة العامّة. وأكّد، لدى سؤاله، استعدادهم للمساهمة العملية تدريجياً.

٤. قال درايبر في ختام حديثه إن زيادة الألف جندي (وهم خصوصاً من المظلّيين الفرنسيين المعروفة قواعد تصرّفهم) هي بحدّ ذاتها انتصار كبير لوجهة النظر اللبنانية، خصوصاً أن منطقة انتشارهم هي بداية الانتشار في منطقة الشريط. لذلك يجب ألاّ يحدث في مجلس الأمن أيّ شيء يقلّل من أهميّة هذا الانتشار. وهو يرجو أن تأتي الخطبة اللبنانية تظهيراً لهذا الواقع، ولواقع تضامن مجلس الأمن مع لبنان.

٥. موقف نروج: لفت نظري أن القائم بأعمال النروج اتّصل بي قبل حديث درايبر بقليل ليسألني عن الوضع وبالتحديد عن الزيادة (التي رحّب بالتأييد السوفياتي لها) وليؤكّد ضرورة الحصول على المساندة الأميركية للقرار وعدم وضع أي شيء يؤدّي إلى مواجهة مع واشنطن لأن التأييد الأميركي للقوات الدولية عنصر أساسي في نظر الدول المساهمة بالقوّات.

غسان تويني

■ برقيّة صادرة رقم ٧٣، تاريخ ١٩٨٢/٢/١٢

سرّي للغاية

مجلس الأمن: الموقف الفرنسي

١. دعوت السفير الفرنسي الجديد إلى غداء على انفراد للتعارف والبحث، وقد لفت نظري أسلوبه العلمي ـ العملي (pragmatique) الدقيق في تقييم الأمور والنفاذ، عبر «لعبة النصوص» التي تغرق بها الأمم المتّحدة، الى الحقائق السياسية الميدانية التي يحبّ وضعها في إطارها العالمي.

٢. من هذه الزاوية، توقّف السفير طويلاً عند سبب تبدّل الموقف السوفياتي وتساءل إذا كان «الإجماع العربي» مبرّراً كافياً، أم يكون السبب الحقيقي متّصلاً بالأوضاع الإقليمية وبالتطوّرات في بولونيا.

القرار السابق (١٩ ديسمبر) كان قريباً جداً من الأحداث البولونية[1]، وربما لم يكن إذذاك قيام إسرائيل بعمل عسكري في لبنان مسألة سلبية النتائج أو غير مرغوب فيها... بينما من الضروري الآن، بالنسبة للاتّحاد السوفياتي، «حماية الوضع العربي» بعد أحداث الجولان وسواها، كما لم يعد من الضروري صرف النظر عن أحداث بولونيا... كل ذلك قيل، بالطبع، في صيغة تساؤلات ومحاطاً بأقصى التحفّظ وعلى أنه محض افتراض شخصي.

انقل لكم ذلك لاعتقادي بأنه يلقي ضوءاً جديداً يهمكم.

٣. أكّد لي السفير ما تمّ التفاهم عليه بين الوزيرين شيسون وبطرس وجرى جلاء الشوائب التي نشأت من حديثنا السابق (البرقية رقم ٤٧) واتّفقنا على تنسيق المواقف. وليس لدى البعثة الفرنسية، ربما لأن السفير جديد، أي رأي بعد أو تفضيل بشأن «السيناريو» أو الصياغة، باستثناء الموقف العامّ الذي تعرفونه حول ضرورة تأكيد الالتزام بأهداف القرار ٤٢٥ وتحرّك القوّات الدولية صوب التنفيذ.

٤. درس السفير المذكرة اللبنانية (١٤ ديسمبر) وسيبحث مع رئيس مجلس الأمن والدول المساهمة في القوات ومعنا، بالطبع، في صياغة القرار الملائم.

غسان تويني

• برقيّة واردة رقم ١٢٥، تاريخ ١٩٨٢/٢/١٢

يصل الى نيويورك يوم الأحد الموافق ١٤ الجاري وفد نيابي برئاسة الدكتور أمين الحافظ وعضوية النائبين أنور الصباح وشفيق بدر وذلك على طائرة «إير فرانس» رقم ١ الرحلة ١٥٦٦ التي تصل الساعة الخامسة عشرة.

يرجى تأمين الاستقبال وإحاطتهم بالاهتمام اللازم، وتقديم كل مساعدة لتسهيل مهمّتهم.

الخارجية

(١) اعلان الجنرال جاروزلسكي «حالة الحرب» في ما يشبه الانقلاب العسكري داخل النظام الشيوعي.

■ برقيّة صادرة رقم ٧٤، تاريخ ١٩٨٢/٢/١٦

١ . في ما يلي نصّ تقرير الأمين العام الذي يجري توزيعه غداً كوثيقة رسمية وقد تأخّر صدوره مما سيعيق تحرك مجلس الأمن[١] .

تويني

■ برقيّة صادرة رقم ٧٥، تاريخ ١٩٨٢/٢/١٦

سرّي للغاية: الوفد البرلماني

١ . وصل الوفد البرلماني وفق ما أعلمناكم تلفونياً وكنت على اتّصال دائم به منذ وصوله تأميناً للانسجام في العمل وحتى لا يصوّر أحد وجوده وكأنه ينمّ عن نزاع داخل المؤسّسات الدستورية أو تجاوز لمصداقية التمثيل الرسمي في الأمم المتّحدة. وكنت قد تلقّيت برقية من رئيس المجلس مباشرة بالإضافة إلى برقيتكم رقم ١٢٥ تعلمني بأن مجلس النواب هو الذي ألّف الوفد وأن مهمّته متابعة أعمال الأمم المتّحدة بشأن جنوب لبنان، مطالباً بتسهيل مهمته.

٢ . أبلغني الرئيس أمين الحافظ أن الوفد مكلّف بتقديم مذكرة الى الأمين العامّ للأمم المتّحدة وطلب توزيعها. وقد وضع الوفد هذه المفكّرة بالفعل ليل الاثنين. وأخذ موافقة رئيس المجلس عليها تلفونياً. وجرى بحث ومناقشة بشأنها معنا وكانت ملاحظتي الوحيدة عليها أن بعض تعابيرها ليست مطابقة للمفاهيم القانونية التي نتعامل بها هنا مطابقة دقيقة، خصوصاً لجهة «طبيعة القوّات». فالنوّاب قالوا لي إنهم لا يطلبون تطبيق الفصل السابع وتحويل القوات إلى قوّات فرض سلام، إنما يكتفون بممارسة القوّات للصلاحيات المنصوص عنها في القرار ٤٢٦ ممارسة كاملة تبلغ حدود الردع. إلاّ أن نصّ المذكّرة يبقى حيال هذه النقطة على شيء من الإبهام.

٣ . بصورة عامة ورغم ذلك، لا أرى في المذكرة[٢] ما يضعف موقفنا بل على العكس، فإن تقديمها يساعد كثيراً. إنما المسألة الحسّاسة التي لا تخفاكم هي ملاءمة أو عدم ملاءمة تقديم مثل هذه المذكرة وطلب توزيعها من غير أن تكون مرفقة برسالة رسمية من البعثة اللبنانية. وقد سبق لهذه البعثة أن أحالت على الأمين العام وطلبت توزيع قرارات ومذكرات من مجلس النواب بما فيها قرار من لجنة الشؤون الخارجية ولجنة الدفاع حول القوّات الدولية. هذا فضلاً عن خطب ورسائل السلطة التنفيذية. يضاف إلى ذلك أن سلوكنا حيال المذكرة ستكون له ولا ريب مضاعفات داخلية لسنا في وضع تقديرها.

أقترح، إذا رأيتم ذلك مناسباً، أن تحيل البعثة اللبنانية المذكّرة بموجب رسالة رسمية إلى الأمين العامّ وتطلب توزيعها، على أن يأتي في كتاب الإحالة توضيح يشير إلى أن المذكّرة

(١) أنظر الصفحتين ٣٤٧ – ٣٤٨.
(٢) راجع نص المذكرة في الصفحتين ٣٨٩ – ٣٩٠.

صادرة عن وفد نيابي وأنها تسجّل وجهة النظر التي أعرب عنها الوفد في مقابلته للأمين العامّ. ويمكن إذذاك نشر الخبر في لبنان بشقيه: المذكرة وإحالتها رسمياً.

٤ . على صعيد آخر، رافقت الوفد البرلماني في زيارة إلى السفير الأردني بوصفه رئيس المجموعة العربية لهذا الشهر وعضو مجلس الأمن وكان اللقاء إيجابياً وممتازاً. كذلك طلبت موعداً للوفد من الأمين العامّ وربما رافقته في هذه الزيارة. إلاّ أنني آثرت عدم مرافقة الوفد في زيارته لرئيس مجلس الأمن (بعد أن أخذت لهم الموعد) ولا في زيارته لأوركهارت بعد ظهر اليوم، وذلك حرصاً مني على أن يتحدّث الوفد بحرّية ويستمع بحرّية.

٥ . سأؤمّن للوفد المواعيد الأخرى التي يطلبها والانسجام معهم كلياً.

غسان تويني

■ برقيّة صادرة رقم ٧٦، تاريخ ١٩٨٢/٢/١٦

١ . باشر رئيس مجلس الأمن صباح اليوم استشاراته الرسمية بعد تسلّمه النصّ الرسمي (ولو لم يوزّع بعد) لتقرير الأمين العامّ. استقبلني في مطلع الاستشارات وكنت برفقة سفير الأردن، فاستعرضنا القضية من جوانبها الشكلية والجوهرية.

٢ . موقف الرئيس لم يتغيّر (برقيّتنا رقم ٧٠) ولكن الرئيس بات ميّالاً الى توقّع صعوبات سوفياتية في الاكتفاء ببيان، لذلك لم ألحّ في المطالبة بقرار بدل البيان، كما أشرتم في محادثتنا التلفونية مساء الإثنين.

٣ . في السيناريو: نظراً للظروف السياسية «المشدودة» التي تعرفون والمناظرات القائمة بين إسرائيل وأميركا ومضاعفاتها في الأمم المتّحدة وأخطارها ميدانياً في لبنان والمنطقة، كان الاتّجاه السائد (في الاجتماع الثلاثي) أنه من الافضل أخذ الأمور بروية وعدم المجازفة بجلسة مناقشة سريعة قد يستغلّها المندوب الإسرائيلي لشحن الأجواء على نحو غير ملائم لنا، وقد تترتّب عليه نتائج سلبية لجهة المطالب اللبنانية. لذلك سيطيل الرئيس مشاوراته الثنائية وقد استقبل بعد ظهر اليوم سفراء الدول الكبرى كلاًّ على انفراد وربما استقبلهم ثانية بعد إكمال جولة أولى مع سائر الأعضاء.

٤ . اشار الرئيس عليّ ووافق السفير الأردني بعدم الاستعجال في القاء بيان في جلسة مناقشة قبل المضيّ في صياغة مشروع القرار، وقال إنه قد يكون مناسباً أن يقدّم لبنان مذكرة إلى رئيس مجلس الأمن يكرّر فيها مطالبه، فوافقت على مبدأ المذكّرة ووافقت على عدم الاستعجال إنما لم أبتّ معه نهائياً بمبدأ التكلّم قبل طرح القرار أو بعده في انتظار توجيهاتكم النهائية وفق حديثنا التلفوني. وأرى أن المذكّرة قد تفي بالغرض المطلوب من تسجيل الموقف اللبناني في كلّيته.

٥ . بالإضافة الى ذلك، طلبت من الرئيس أن يعتمد مشروع القرار الذي كان قد اقترحه لبنان في منتصف كانون الأول كنقطة انطلاق في صياغة القرار الجديد. وسنرى كيف تتطوّر الأمور.

٦ . في الجوهر: المواقف لا تزال على حالها انما مع تزايد التحفّظ عند جميع الفرقاء نظراً

للظروف، والاتّحاد السوفياتي وأميركا لا يزال كل منهما ينتظر الآخر قبل كشف أوراقه وإعلان موافقته حتى على ما هو موافق عليه او معارضته لما نعرف أنه سيعارض.

ننتظر تعليماتكم.

غسان تويني

● برقيّة واردة رقم ١٤٢، تاريخ ١٩٨٢/٢/١٧

برقيّتاكم رقم ٧٥ و ٧٦

١. بالنسبة للبرقية ٧٥ لا بدّ من الملاحظة أن الوفد النيابي الذي يزور نيويورك انبثق عن قرار لكتلة نيابية لها أهميتها طبعاً وليس عن قرار من المجلس ولا عن قرار من لجنة. ولكننا إذا ما درجنا على تقديم مذكّرة تصدر عن غير هيئة المجلس أو لجنة، نخشى أن نواجه مستقبلاً مطالب مماثلة من أحزاب او تكتّلات نيابية قد تنطوي على ما يحرج الحكومة او يتنافى مع سياساتها. لذلك نفضّل أن لا تتدخّلوا في معاملة تقديم الوفد مذكرة إلى الأمين العامّ على أن تؤمنوا لهم الاتّصالات اللازمة وأن تتصرّفوا من هذه الناحية بلباقتكم المعهودة. وفي هذه المناسبة نلفت النظر إلى أن المقطع في المذكرة الذي يتناول القرار ٤٩٠ مصوغ بشكل يفهم منه أن هذا القرار يصطدم مع القرار ٤٢٥، ويؤدّي الى تجميده، بينما الحقيقة هي أن قرار وقف العمليات العسكرية يجب ان يساعد على تنفيذ القرار ٤٢٥، فيمكنكم، بصورة شخصية، أن تلفتوا نظر الوفد إلى هذا الأمر لعلّهم يدخلون تعديلاً على هذا المقطع كأن يقولون، مثلاً، أنه ينبغي أن لا يؤدّي القرار ٤٩٠ الى تجميد الوضع وتعطيل مفعول القرار ٤٢٥ بل ينبغي أن يكون القرار ٤٩٠ منطلقاً إضافياً لتنفيذ القرار ٤٢٥.

٢. بالنسبة للبرقية ٧٦: إن الوضع القائم في البلد وتجاربنا السابقة، كل ذلك يجعلنا نطلب أن تتكلّموا قبل طرح القرار، ولا بأس أن تقدّموا مذكّرة إذا شئتم على ان تتكلّموا في مطلق الأحوال كي لا يفسح في المجال أمام المزايدات الرخيصة.

أمّا بالنسبة لأخذ الأمور برويّة، وعدم المجازفة بجلسة مناقشة سريعة، فإننا نترك لكم تقدير الظروف على الأرض حيثما أنتم، وأن توافقوا على التريّث المعقول، إلاّ انّه لا بدّ بالنتيجة من أن تقترن أعمال المجلس بقرار يصدر عنه، وبالتالي عدم القبول ببيان على أن تبذلوا جهدكم ونبذل جهدنا ليكون القرار لمصلحتنا.

فؤاد بطرس

■ برقية صادرة رقم ٧٩، تاريخ ١٩٨٢/٢/١٨

في ما يلي نصّ المذكّرة(١) التي وجّهناها الى رئيس مجلس الأمن مساء ١٦ / ٢ / ٨٢ حول موضوع مهمة القوات الدولية في الجنوب اللبناني.

البعثة

(١) أنظر الصفحتين ٣٩١ – ٣٩٢.

● برقيتان واردتان من رئيس مجلس النواب، تاريخ ١٩٨٢/٢/١٩

Monsieur Ghassan Tuéni

Je vous informe que la délégation de parlementaires libanais formée des députés MM. Amine Hafez, ancien Premier ministre, Anouar Sabbah et Chafic Badre, représente l'Assemblée nationale stop. Elle est par conséquent habilitée à prendre toutes initiatives susceptibles de servir la cause de notre pays stop. Croyez à mes meilleurs sentiments

Kamel El-Assad
Président de l'Assemblée nationale libanaise

Monsieur Ghassan Tuéni

L'Assemblée nationale libanaise a formé une délégation pour suivre les travaux des Nations-Unies pour ce qui concerne le Liban-Sud. stop. Elle est composée du président Amin El-Hafez, de l'ancien ministre et deputé Anouar El-Sabbah et du député Chafic Badr stop. Ayez l'obligeance de leur faciliter leur mission. stop. Meilleurs sentiments.

Kamel El-Assad
Président de l'Assemblée nationale libanaise

■ برقية صادرة رقم ٨١، تاريخ ١٩٨٢/٢/١٩

١. وجّه رئيس مجلس الأمن دعوة الى جلسة مشاورات رسمية يوم الثلثاء ظهراً (وليس يوم الأثنين كما كان ينوي وفق ما أطلعت معالي الوزير تلفونياً). يأمل رئيس مجلس الأمن أن يتمكّن هكذا من القيام بمحاولات جدّية وحثيثة تنتهي مساء الإثنين للوصول الى مشروع قرار اجماعي.

٢. في الصباح الباكر اتّصل بي رئيس مجلس الأمن ودعاني الى اجتماع خاصّ في البعثة البريطانية وليس في مكتبه في مجلس الأمن وأطلعني على آخر ما توصّل اليه مع السفيرة الأميركية قائلاً إنه يترك لي تقدير الموقف على ضوء ذلك.

٣. كنت قد علمت من مصادر موثوق بها أن الموقف الاميركي خلال مداولات مع الوفود الغربية بما فيها البريطاني، كان متصلّباً للغاية، وهو يقول بأن أي قرار يتضمّن العناصر التي نطلبها بالصيغة المطلوبة من شأنه أن يوجد أزمة بدل أن يحلّ أزمة وقد تستفيد منه إسرائيل لتفشّل مساعي فيليب حبيب التي ستكون أجدى من قرارات مجلس الأمن غير القابلة للتنفيذ (كذا).

٤. عند الظهر دعاني رئيس مجلس الأمن برفقة السفير الاردني لاجتماع رسمي سلّمنا خلاله مسوّدة أولية لمشروع قرار(١) قلنا له إنه غير مقبول لأنه يقتصر على زيادة القوّات بدون ربطها بالتنفيذ الكامل للقرار ٤٢٥ وليس فيه ذكر البتّة لصلاحية القوّات ولا لاتّفاقية الهدنة، واتّفقت في نهاية الاجتماع على عقد اجتماع آخر بعد الظهر مع السفيرة الأميركية وأعضاء بعثتها للبحث في الموضوع.

(١) راجع الصفحة ٣٣٣.

٥ . في الساعة الثالثة عقد الاجتماع الرباعي واتّفقنا على اعتباره غير رسمي، إنما للمشاورة، وأدلت السفيرة الأميركية بوجهة نظرها فإذا بها لا تختلف عما ذكر في الفقرة ٣ أعلاه، وقالت إن هذا هو موقف الحكومة الأميركية على أعلى المستويات، ثم عقّبت بحديث طويل عن تحليلها للوضع الراهن لا حاجة لتكراره بكليّته إنما أسجّل منه أمرين:

أ) إن الحكومة الأميركية حريصة كل الحرص على حدود لبنان واستقلاله ولا هدف لها من مساعيها إلاّ الوصول الى ذلك. ولكن الطريق ليس عبر قرارات مجلس الأمن التي قد تضرّ اكثر مما تنفع.

ب) إن الوضع في لبنان يشبه وضع البلقان قبل الحرب العالمية الأولى وإنها تقول هذا القول بكل مسؤولية والمخاطر هي إيّاها وبحجم أكبر، فيقتضي أخذ ذلك بعين الاعتبار.

٦ . دارت مناقشة طويلة حول الموضوع أكّدت خلالها موقفنا الذي تعرفون وأوجزه بالنقاط التالية على سبيل التنسيق والانسجام في حال استنسابكم بتكرار وجهة النظر هذه مع المراجع المعنية في واشنطن (لأن السفيرة طالبتنا بأن نراجع واشنطن في الأمر):

أ) إن قراراً قوياً من مجلس الأمن يعزّز مهمة فيليب حبيب ولا يضعفها، وفيليب حبيب فاوض للوصول الى وقف إطلاق النار بموجب قرار من مجلس الأمن أعطى لمساعيه شرعية دولية.

ب) أي قرار لا يؤكّد صراحة كل عناصر القرارات السابقة ولا سيما منها القراران ٤٢٥ و٤٢٦ يعتبر تراجعاً غير مقبول. واستطراداً، كل قرار لا يؤكّد ضرورة الانتشار الكامل حتى الحدود الدولية يعتبر تكريساً للأمر الواقع.

ج) إننا نصرّ على وجود فقرة تنصّ على خطى عملية في إطار اتّفاقية الهدنة حتى لا يرسخ الانطباع بأن الحدود المعترف بها دولياً قد "انتقلت" شمالاً إلى حدود منطقة العمليات وهو أمر يكتسب أهميّة وخطورة بالغة على ضوء ما يكتب وما يشاع عن النوايا الإسرائيلية المعروفة.

٧ . بدا لي أن السفيرة الأميركية تبدّل موقفها بعض الشيء، فطلبت من السفير البريطاني اقتراح تعديلات يمكن أن تُقبل من واشنطن وتفي بالغاية من مطالبنا ولا تثير أزمة، ثم انسحبت من الاجتماع وتركت معاونيها لتدوين المقترحات كما كرّرت وجوب الاتّصال بواشنطن وبفيليب حبيب بالذات.

٨ . بنتيجة المناقشات في القسم الثاني من الاجتماع، توصّلنا إلى مقترحات اولية قالت البعثة الأميركية إنها ستحيلها على واشنطن إنما بكثير من التشكيك في إمكانية قبولها. وتحفّظت أنا والأردني من جانبنا حول إمكانية قبولها كنصّ نهائي.

٩ . نلفت النظر إلى أننا لا ننوي تغيير السيناريو (مشاورات رسمية الثلثاء، ثم جلسة مناقشة علنية بعد ظهر الثلثاء، بينما تستمرّ المفاوضات) إلاّ إذا طرأ جديد يبدّل المعادلات، ونتوقّع أن يثير الجانب السوفياتي، مدعوماً بالجانب الفلسطيني، صعوبات تعرفونها طالباً إدراج نصّ فيه الموقف المعروف تجاه إسرائيل وإدانة لعدم الانسحاب بما لن يكون مقبولاً من الأميركيين.

١٠ . الشعور العامّ هنا يتأثّر بجو الأزمة والتهديدات وثمّة تخوّف جدّي على مصير القوّات، وقد طالبنا أكثر من سفير عربي بأن نتبصّر ملياً في التأثير المحتمل لأي ڤيتو اميركي على مصير القوّات.

١١ . إذا تعقّدت صياغة قرار اجماعي قد نضطرّ إلى الرجوع إلى فكرة التصويت فقرة فقرة، وربما اقترحنا على رئيس مجلس الأمن إصدار قرار وبيان بحيث يجري التمييز بين أهمّية بعض الأمور وأهمّية بعض الأمور الأخرى، لكن هذه الفكرة ستلاقي حتماً صعوبات كثيرة، لأن صياغة البيان لا تقلّ صعوبة عن صياغة القرار. ننتظر موقفكم باقصى السرعة.

غسان جبران تويني

• برقيّة واردة رقم ١٤٧ ، تاريخ ١٩٨٢/٢/٢٠

لمعلوماتكم:

في ما يلي ما أبرقناه اليوم الى سفيرنا في واشنطن:

[برقية] رقم ١٤٦، (١٩٨٢/٢/٢٠)

اولاً: نرجو الاتصال باسرع ما يمكن بوزارة الخارجية، بشأن موضوع المشاورات الجارية في مجلس الأمن بالنسبة لجنوبي لبنان ولفت النظر:

١ . إلى ضرورة وأهميّة صدور قرار عن المجلس المذكور على صعيد مصداقية الامم المتّحدة في لبنان، والمنطقة، ومراعاة الرأي العامّ اللبناني الذي بدأ يشكّ في جدوى مجلس الأمن، وفي موقف الحكومة الأميركية من لبنان.

٢ . إلى أن لبنان لا يستطيع إلاّ أن يتمسّك بالمطالب التي تضمنتها مذكرته وإن مجرّد زيادة عدد القوّات لا يفي بالغاية.

٣ . إلى الاعتبارات التالية:

أ) إن قراراً قوياً في مجلس الأمن يعزّز مهمّة فيليب حبيب ولا يضعفها، وفيليب حبيب فاوض للوصول إلى وقف إطلاق النار بموجب قرار عن مجلس الأمن يعطي لمساعيه شرعية دولية.

ب) أي قرار لا يؤكّد صراحة كل عناصر القرارات السابقة، لا سيما منها القراران ٤٢٥ و٤٢٦، يعتبر تراجعاً غير مقبول. واستطراداً، كل قرار لا يؤكّد ضرورة الانتشار الكامل حتى الحدود الدولية يعتبر تكريساً للأمر الواقع.

ج) إننا نصرّ على وجود فقرة تنصّ على خطى عملية في إطار اتّفاقية الهدنة، حتى لا يترسّخ الانطباع بأن الحدود المعترف بها دولياً قد انتقلت شمالاً إلى حدود منطقة العمليات، وهذا أمر يكتسب أهميّة وخطورة بالغة، على ضوء ما يكتب وما يشاع عن النوايا الإسرائيلية المعروفة.

د) لا بدّ من التعرض في القرار إلى ضرورة وضع خطة مبرمجة لانتشار الجيش اللبناني، يُعهد الى الأمانة العامّة للأمم المتّحدة الاتّفاق من أجلها مع حكومة لبنان بعد استمزاج آراء الفرقاء المعنيين.

ثانياً: يرجى استمرار التنسيق مع بعثتنا في نيويورك وإبراق نتيجة مساعيكم علماً باننا قد أبلغناها نصّ هذه البرقية.

فؤاد بطرس، الخارجية

برقيّة صادرة رقم ٨٢، تاريخ ١٩٨٢/٢/٢٢

١. دخلت المشاورات غير الرسمية مرحلة الصياغة العملية بعد أن وافقت أميركا على بعض التعديلات المقترحة يوم الجمعة ولا تزال تعارض تعديلات أخرى: وهذا ما أبلغته السفيرة كيركباتريك إلى رئيس مجلس الأمن الذي نقله الينا وتباحثنا فيه في اجتماع مشترك مع السفير الأردني.

٢. تقترح أميركا ما يلي:

أولاً: تعديل الفقرة العاملة الاولى بزيادة تعبير "In due course"، أي «في الوقت الملائم» بعد الإشارة إلى الانتشار في المنطقة الحدودية، وذلك حتى لا يعني القرار انتشاراً فورياً ومسلّحاً انطلاقاً من زيادة ألف جندي.

ثانياً: إلغاء الفقرة العاملة الثالثة المتعلّقة باتّفاقية الهدنة الغاءً كلّياً.

٣. قلنا لرئيس مجلس الأمن إنه لا يمكن بأي صورة من الصور أن نتنازل عن الفقرة المتعلّقة باتّفاقية الهدنة، بل على العكس نفكّر بتعزيزها. وشرحنا له الأسباب. أمّا بشأن الفقرة الأولى، فقد جرى تبادل وجهات نظر طويلة انتهت بإدخال بعض التعديلات منها كلمة "Immediate"، أي فوراً، عند الزيادة لموازنة التعبير الاميركي، فتصبح الفقرة اذا وافقتم عليها كما يلي:

1. Decides to approve the immediate increase in the strengh of the United Nations Interim Force in Lebanon recommended by the Secretary-General (Document S/14869, para. 6), from approximately 6000 to approximately 7000 troops to reinforce present operations as well as to make further deployment possible in due course, in a manner that conforms with Resolution 425 (1978).

٤. قلنا لرئيس المجلس كذلك إننا نتوقّع أن يطلب السوفيات إدخال فقرة حول دعوة إسرائيل إلى الانسحاب. ولما كانت الحجّة الأميركية أنه لا توجد حالياً قوّات إسرائيلية بالمعنى الرسمي داخل الشريط الحدودي، ولا ذكر تقرير الأمين العامّ وجود مثل هذه القوّات، ولما كان تحرّك القوّات الإسرائيلية دائماً عبر الحدود، فالحلّ المناسب قد يكون بإضافة فقرة حول تأكيد الانسحاب على الفقرة الثالثة كما يلي:

Add to para 3 "... to confirm the withdrawal of Israel, in accordance with Resolutions 425 and 426 (1978), and restore the authority of UNTSO on the internationally recognized boundaries".

وقلنا للسفير البريطاني إن في وسعه هو اقتراح هذه الفقرة عندما يواجهه السفير السوفياتي بمطالبه.

٥. يتوقّع السفير البريطاني أن يطلب السوفيات، كالعادة، وضع فقرة بإدانة إسرائيل ولكن رئيس المجلس سيردّ قائلاً ان ليس في تقرير الأمين العامّ عن الشهرين الماضيين ما يدعو للإدانة لأن وقف إطلاق النار مطبّق ولو كان هشّاً.

٦. نلفت النظر إلى أنه لا توجد أية فقرة حول القرار ٤٩٠ ولم نطلب نحن أية فقرة نظراً للاعتبارات اللبنانية التي تعرفون.

٧. قال لنا السفير البريطاني صراحة إن زميلته الأميركية أبلغته أن فيليب حبيب سيؤجّل سفره إلى المنطقة ريثما ينتهي مجلس الأمن وسيذهب متسلّحاً بالقرار، فإذا نحن أحرجنا أميركا إلى حدّ ممارسة الڤيتو، أو كان القرار غير منسجم مع الموقف الأميركي أو فيه إضعاف له، عمد فيليب حبيب إلى إلغاء رحلته لأن لا جدوى من ذهابه للمفاوضة والاصطدام بتيّارات معادية في لبنان أو في إسرائيل أو في الدول العربية المعنية، ويبدو أن واشنطن سلّمت بنظريتنا قائلة بأن القرار سيكون ورقة ضغط في يد فيليب حبيب، إنما تريد واشنطن التخفيف من «وطأة» الورقة.

٨. لدى سؤالنا رئيس المجلس عن امكانية الاقتراع فقرة فقرة أجاب بأنه لن يطرح كرئيس أي مشروع قرار لا يلاقي الإجماع، وفي ما اذا أصررنا على فقرات غير مقبولة من الأميركيين فإنه يرى إذذاك أن تقدّم المشروع دول عدم الانحياز. إلا أنه ينصحنا بعدم سلوك هذا السبيل لأن الڤيتو الأميركي على أية فقرة من القرار، خصوصاً على فقرة تتعلّق بانسحاب إسرائيل، ستكون له كل المفاعيل السلبية التي نعرف، بالإضافة إلى أنه سيظهر أميركا وكأنها لا توافق على انسحاب إسرائيل وهذا ليس تمثيلاً حقيقياً لموقفها.

٩. أبلغنا رئيس مجلس الأمن أن السفير السوفياتي قال له رسمياً إنه تلقّى تعليمات من حكومته بالموافقة على زيادة الألف جندي، إنما موقفه النهائي من القرار سيكون مشروطاً بسائر العناصر التي يتضمّنها القرار وقد وصفها بالعناصر «الموازنة» (for balance).

ننتظر تعليماتكم فوراً لأن المشاورات الرسمية تبدأ ظهر غد الثلثاء ولا يزال السيناريو كما اعلمناكم في برقيتنا ٨١.

غسان جبران تويني

برقيّة صادرة رقم ٨٣، تاريخ ١٩٨٢/٢/٢٢

الموقف السوفياتي

١. دعاني السفير السوفياتي إلى اجتماع حضره كذلك السفير الأردني أبلغنا خلاله انه مدعو لاجتماع مع رئيس مجلس الأمن مخصص للبحث في مشروع القرار[١] وقال إنه سيعرض على الرئيس العناصر والأفكار التي ترى البعثة السوفياتية وجوب تضمينها المشروع، ثم سلّمنا ورقة بهذه العناصر قائلاً إنها غير رسمية، بالطبع، وقابلة للمناقشة. وتجدر الإشارة إلى أنها المرّة الأولى التي يتبّع فيها السوفيات هذا الأسلوب.

(١) راجع الصفحة ٣٣٤.

٢ . تتضمّن الورقة الموافقة على الزيادة وهو ما كان أبلغه السفير السوفياتي إلى رئيس مجلس الأمن وإلينا تلفونياً منذ الصباح . إلاّ أن السفير حرص في حديثه (وكان يحيط به كبار معاونيه لتأكيد صفة الاجتماع الرسمية) على إبلاغنا أن الزيادة يجب أن تكون مرتبطة بسائر العناصر الواجب توافرها في القرار، وبتشخيص واقعي لأسباب الأزمة في الجنوب والوضع العامّ . وهي، كما قال، أمور تضمّنتها ورقة العمل السوفياتية وكان تقرير الأمين العام كذلك قد أشار اليها .

٣ . أوضح السفير السوفياتي أنه، كالعادة، سيمتنع ولكن امتناعه بمثابة التأييد الضمني لأنه يعود لأسباب مبدئية معروفة .

٤ . بدا لي السفير السوفياتي شديد الاعتدال ومنفتحاً للمفاوضة إلاّ أنه سيصرّ، كما توقّعنا ونتوقّع، على فقرة تتناول الانسحاب الإسرائيلي وربما العمليات العسكرية بصورة عامّة .

٥ . لاحظنا أن الورقة السوفياتية لا تتضمّن أية إشارة إلى لجنة الهدنة ولا إلى صلاحية القوّات وفعاليتها، وقلنا ذلك للسوفيات فرحّبوا بإدخال فقرة عن الهدنة والتزموا الصمت حول الصلاحيات .

الموقف الفرنسي:

١ . اتّصل بي السفير الفرنسي وسألني موقف لبنان بشأن مسوّدة المشروع البريطاني فوضعته في أجواء المناقشات والمفاوضات ورجوته تأييدنا في التشديد على الفقرة المتعلقة بالهدنة وكذلك المطالبة بتضمين القرار عبارة معقولة عن الانسحاب الاسرائيلي . وعد بأن يفعل ذلك تلقائياً كما وعد بالسعي لتقوية الارتباط بين الزيادة والانتشار .

الموقف العربي:

دعا السفير الأردني لجنة التنسيق المنبثقة من المجموعة العربية (الأردن، سوريا، فلسطين، لبنان) إلى اجتماع صباح غد في مكتبه للنظر في المشروع . نتوقّع أن يكون الموقفان السوري والفلسطيني في الاتّجاه ذاته الذي كان فيه الموقف السوفياتي . أنوي، بناء على طلب رئيس مجلس الأمن، اقتراح إبقاء المناقشة محصورة بحيث لا يتكلّم المندوبان السوري والفلسطيني إلاّ إذا تعرّض لهما المندوب الإسرائيلي أو دخل المجلس في مرحلة مواجهة بعد اليأس من الإجماع .

غسان تويني

■ برقيّة صادرة رقم ٨٤، تاريخ ١٩٨٢/٢/٢٢

في ما يلي النصّ الأوّلي لمشروع البيان(١) الذي أعددته لإلقائه بعد ظهر غد الثلاثاء في افتتاح المناقشة . يؤكد النصّ تمسكنا بمطالبنا كاملة ويفسح المجال للتعليق في ختام المناقشة على أي مشروع قرار يتّخذ ولا يتجاوب مع مطالبنا كاملة . نرجو إبداء الملاحظات،

(١) راجع الصفحات ٤٣٣ - ٤٣٥ .

خصوصاً بشأن الفقرات التي تتناول الوضع الحاضر والتهديدات الإسرائيلية وأخبار المشاريع مما تجاوزنا فيه إطار مشروع القرار والمطالب لاسباب لا تخفاكم .

تويني

● برقيّة واردة رقم ١٥٠، تاريخ ١٩٨٢/٢/٢٣

برقيّاتكم ٨٢ و٨٣ و٨٤ وحديثنا الهاتفي ليل امس

أولاً: أخذنا علماً بالمواقف في مرحلتها الأخيرة ونعتقد أنه يمكنكم تحسين المشروع الذي وافقت عليه أميركا بشكل يؤمن الحدّ الأدنى، مع تفهّمنا لفائدة تحاشي الڤيتو من هذه الجهة أو من تلك، نظراً لما يمكن أن يكون له من انعكاسات على الأرض، إلاّ أنه لا بدّ من أن تتمسّكوا بمطالبكم، وأن تعلّقوا على القرار الذي سوف يصدر بأنكم لن تتنازلوا عن المطالب، باعتبار أنها كفيلة بمعالجة الموقف معالجة صحيحة، وأنكم ستعيدون الكرة في المستقبل .

ثانياً: أمّا مشروع خطابكم فإننا نوافق على الروح التي أملته، وعلى نصّه بصورة إجمالية . ولكن بالنسبة للفقرات التي تتجاوز مشروع المطالب وإطار القرار نرى أنه يمكنكم الإبقاء على الفقرة التي تبتدئ: "In the face of Israeli threat" وتنتهي بكلمة "Destruction" دون تعديل .

ونرى أن تدخلوا بعض التعديلات على الفقرتين التاليتين :

أ) بالنسبة للفقرة اللاحقة للفقرة أعلاه، نرى من الأفضل أن تتوقّفوا عند عبارة "In South-Lebanon would continue" بحيث تحذفون الجملة التي تبتدئ بكلمة "Spell bound" حتى "Law of Nations" (١) .

ب) أما الفقرة التي تبتدئ بعبارة "For Lebanon cannot be allowed" فإننا نرى ان تربطوا بين هذه العبارة وبين عبارة "..To drift as the one major casualty of a war ch" وان تستغنوا عما بين هاتين العبارتين(٢) .

ثالثاً: إن الغاية مما تقدّم هي ألاّ نتكلّم، وكأن الاعتداء الإسرائيلي المحكى عنه قد وقع، من جهة، ومن جهة ثانية عدم اقفال المجال أمام تصوّرات أوسع، لا سيما لدى البعض لما هو حاصل في الجنوب .

رابعاً: في ما يتعلّق بالصياغة النهائية لمشروع القرار، فإننا نترك لكم تقدير الظروف والحصول على أفضل نصّ ممكن، لا سيما بالنسبة لانسحاب اسرائيل، وطريقة تنفيذ القوات الدولية مهامها واستكمال انتشارها، وانتشار الجيش، واتفاقية الهدنة وبرمجة الخطّة، على أن تكرّروا ايضاح موقفكم الرسمي، كما سبق، بعد صدور القرار .

فؤاد بطرس

(١) راجع الصفحة ٤٣٤ .
(٢) راجع الصفحة ٤٣٥ .

■ برقية صادرة رقم ٨٦، تاريخ ١٩٨٢/٢/٢٣

١. انتهت الجولة الأولى اليوم، بافتتاح المناقشة العملية والاستماع إلى بيان لبنان (الذي أدخلنا عليه معظم التعديلات التي اقترحتم). وقد ألقى كذلك السفير الاردني كلمة طويلة استوجبت ردّاً من المندوب الإسرائيلي كان محصوراً في نقطة واحدة: «إن مأساة لبنان سببها كونه لم يعرف كيف يعامل الفلسطينيين كما عاملهم الملك حسين عام ١٩٧٠». وقد لوحظ أن السفير الإسرائيلي لم يطلب هذه المرّة الاشتراك في المناقشة، إي الجلوس على طاولة مجلس الأمن باستمرار، ولا كان قد طلب الكلام عند افتتاح المناقشة ولا تعرّض للبيان اللبناني إطلاقاً، وقد مارس السفير مقصود حقّ الرد على مندوب إسرائيل واستطرد من هذه الزاوية لتأكيد قرارات الجامعة بتأييد لبنان.

٢. على صعيد المفاوضة حول مشروع القرار، سجّلنا ما ورد في برقيّتكم ١٥٠ وتصرّفنا على ضوئها وكنت قد اجتمعت مساء أمس خلال زيارتي الخاصّة إلى واشنطن إلى السفير عيتاني والسيدين فيليب حبيب وموري درايبر وتناقشنا في الموقف الأميركي مطولاً وقلت لهما صراحة إن المشروع بالصيغة الحالية غير مقبول منّا – بالتالي لن يكون مقبولاً من أكثرية أعضاء مجلس الأمن. لمعلوماتكم الخاصّة – لعل السفير الأميركي في بيروت أثار ذلك معكم – لم أكن قد وافقت على المشروع وتراجعت عن موافقتي تحت ضغط سوفياتي كما ظنّت وقالت السفيرة كيركباتريك، إنما كنت وافقت وقد أساء معاونوها تفسير موقفي على اعتبار المقترحات البريطانية مرحلة أولى في المناقشة ندخل عليها في ما بعد فقرة إضافية عن الانسحاب الإسرائيلي عندما نتّفق على هذه الفقرة مع سائر أعضاء مجلس الأمن. وأوضحت للرئيس البريطاني الذي أكد ذلك في ما بعد للسفيرة كيركباتريك انني استعملت التعبير المتعارف عليه "ad referendum"، اي أن كلامي كلّه خاضع لمراجعة حكومتي ولن يصبح ملزماً إلاّ بعد موافقتي، وكل ذلك قد وضح لكم في برقيّتنا امس. وقد انجلى الموقف الآن كلّياً وعادت المياه إلى مجاري الصداقة، ويبدو أن كل ما في الأمر هو ما قلناه لكم عند بدء المفاوضات انه مناظرة أميركية - سوفياتية وصراع على النفوذ في مجلس الأمن يصيب، بالطبع، لبنان ككل شيء آخر.

٣. من هذه الزاوية لا تزال الأمور عالقة مع السوفيات. فحيال إصرارهم وإصرارنا على تضمين مشروع القرار فقرة صريحة عن الانسحاب الإسرائيلي[1] وكذلك ربط صريح وغير مؤجّل بالتنفيذ الكامل للقرار ٤٢٥ توصّلنا إلى صيغة نهائية لم يعلن السوفيات قبولهم لها بعد رغم قبول الأميركان بها. والصيغة هذه تورد القرار ٤٢٥ بنصّه الكامل كالفقرة العاملة الأولى من القرار الجديد مع تعبير "Reaffirms"، أي أن مجلس الأمن يعيد تأكيد القرار ٤٢٥ كلّياً قطعاً لكل التباس وهذا عمل يقدم عليه مجلس الأمن للمرة الأولى في قرار بعد أن أقدم عليه في آذار ١٩٨١، إنما في بيان، والمقصود بذلك جعل الإدارة الأميركية الجديدة تقترع مع القرار وتعتبر نفسها ملزمة به. ثم إن إيراد القرار هكذا يعتبر بمثابة "injunction" لأن فيه دعوة صريحة إلى وجوب الانسحاب الكامل فوراً وبدون إبطاء.

---

(١) راجع الصفحة ٣٣٥: مقتطف من مشروع ثالث للقرار ٥٠١.

٤. كذلك يتضمّن المشروع الجديد إعادة صياغة الفقرة العاملة الأولى السابقة (التي تصبح الفقرة الثانية) على نحو يزيل منها عبارة "in due course" (في الوقت الملائم) وقد تمّ ذلك بمساعدة وضغط من السفير الفرنسي الذي أبلغ الرئيس والسفيرة الأميركية أنه في حال صدور القرار في صيغته السابقة تمتنع فرنسا عن إرسال القوّات التي وعدت بها وتعيد النظر في مشاركتها في القوّات.

٥. ننتظر الآن الموقف السوفياتي وقد أبلغته أنا والسفير الأردني أن ما حصلنا عليه هو أقصى ما يمكن الحصول عليه من الجانب الأميركي وأن دول عدم الانحياز تفضّل قراراً بهذه الصيغة على «ڤيتو أميركي». وكنت أوضحت للسفير السوفياتي خلال النهار كل مساعيّ وأعطيته خطّياً عدة صيغ توفيقية، اقترحتها مباشرة أو عبر أعضاء آخرين في مجلس الأمن ولم تنل الموافقة.

٦. تقييمي الشخصي: إن القرار بصيغته الحاضرة انتصار لوجهة النظر اللبنانية ويمكننا تقديمه هكذا بدون أية مركّبات أو عقد، وألح في ألاّ يقال عنه إنه افضل الممكن لأنه يتضمّن في الواقع كل مطالبنا باستثناء تحويل القوّات إلى قوّات رادعة مع العلم بأنني قلت في البيان إن القوة الحالية يمكنها أن تكون «رادعة بالممارسة وبدون تعديل للصلاحيات». إمّا لجهة أمر اسرائيل بالانسحاب، فهذا تحقّق عبر تأكيد القرار ٤٢٥ بنصّه، وكذلك أفضل تضمين القرار تكراراً لتوضيح الصلاحيات العسكرية بصورة إيجابية وتضمين فقرة عن خطة الانتشار، فضلاً عن أنه أخيراً وهو هذا الأهمّ ربط الزيادة بهدف معين هو الانتشار الكامل غير المشروط.

رغم ذلك سألقي، وفق توجيهكم التلفوني والبرقي في نهاية الجلسة، كلمة اطالب فيها بالمزيد، ولكنه لا يمكننا من غير إزعاج مجلس الأمن التبرّؤ من القرار او اظهار مجلس الأمن وكأنه مقصّر تجاهنا وغير متجاوب.

غسان تويني

■ برقية صادرة رقم ٨٧، تاريخ ١٩٨٢/٢/٢٣

١. حضر الوفد البرلماني جلسة مجلس الأمن وكان جالساً مع الدبلوماسيين غير الأعضاء. ولما علمت بأن السفير الأردني ضمّن خطابه إشارة إلى وجودهم في الأمم المتّحدة وإلى كونهم، في المواقف التي اتّخذوها، أظهروا وحدة الرأي اللبناني والتضامن حول القضية المعروضة، رأيت كذلك من المناسب تضمين البيان اللبناني كلمة في هذا الاتّجاه. وقد كان لهذه الكلمة وقع ايجابي في المجلس.

٢. قضية رسالة النوّاب إلى الأمين العامّ بدأت تشكّل إحراجاً، خصوصاً بعد صدور بيان من الرئيس الأسعد، نقلته الوكالات هنا، يقول بأن الوفد يمثّل مجلس النوّاب وليس تكتّلاً برلمانياً. وأرى بكل اخلاص أنه من المفيد جداً أن نحيل مذكرة الوفد بموجب رسالة من البعثة حتى نفيد من تأييد الوفد، من جهة، وتعزيز موقفنا، ثم، من الجهة الاخرى، نقطع الطريق على ظهور السلطة التشريعية وكأنها في موقف آخر تعطي نفسها حقّ مخابرة الأمم

المتّحدة بدون المرور بواسطة الدبلوماسية الرسمية والبعثة المعتمدة هنا. وفي اعتقادي ان هذا الموقف يقطع الطريق على الكثير من الإشكالات الممكنة محلّياً في لبنان ولا يشكّل سابقة إلاّ عندما يقدم مجلس النوّاب على خطوة مماثلة. فضلاً عن أن إحالة المذكرة رسمياً تكون برهاناً على أننا لم نأنف وجود وفد لمراقبة مجلس الأمن بل على العكس، تعاملنا معه حتى لا نقول استوعبناه. اعتذر عن الإلحاح وأترك لكم التقدير.

غسان تويني

● برقية واردة رقم ١٥١، تاريخ ١٩٨٢/٢/٢٤

برقيتاكم ٨٦ و ٨٧

١ . أخذنا علماً بالبرقية الأولى ونوافق على المسلك الذي سلكتموه، وتحليلكم للأمور.

٢ . بشأن ما ورد في البرقيّة الثانية، نوافق على أن تحيلوا المذكرة باعتبار أن الوفد البرلماني قد ألّفه رئيس السلطة الاشتراعية بصفته هذه.

فؤاد بطرس

■ برقيّة صادرة رقم ٨٨، تاريخ ١٩٨٢/٢/٢٤

١ .إذا لم يحدث ما لم يكن بالحسبان فإن مجلس الأمن سيجتمع في الساعة الرابعة ليوافق بالإجماع (مع امتناع السوفياتي والبولوني) على قرار أشبه ما يكون بلوحة collage، لأنه سيتضمن نصّ القرار ٤٢٥ مرتين.

وذلك لأن «لعبة الرموز والإشارات»، كما وصفها بعض أعضاء المجلس بين السوفيات والأميركان، انتهت باعطاء انتصار مزدوج:

أولاً: الأميركان نالوا موافقة السوفيات على تضمين المشروع القرار ٤٢٥ بنصه الكامل وإبقاء الفقرة العاملة المتعلّقة بزيادة العدد، كما وافقوا عليها (برقيتنا ٨٦).

ثانياً: السوفيات نالوا إدخال فقرة عاملة جديدة تؤكّد القرار ٤٩٨ وكانوا قد اقترحوا ذلك منذ الصباح كشرط لموافقتهم وظلّ الأميركيون يرفضون ذلك حتى المساء.

ثالثاً: نال السوفيات كذلك إدخال فقرة جديدة عاملة تختلف بعض الشيء عن النصّ الذي اقترحوه وكونها تتضمّن معنى قريباً وهي تنصّ على ما يلي:

Decides to remain seized of the question and invites the S.G. to report to the Council on the situation as a whole within two months.

٢ . تمّ هذا الاتّفاق في جلسة مشاورات رسمية مفاجئة دعا اليها رئيس مجلس الأمن الساعة الخامسة ودامت حتى السابعة بعد أن ألغيت جلسة المناقشة التي كانت مقرّرة بعد ظهر اليوم. وكان سبق ذلك اتّصالات مكثّفة ومشاورات ثنائية منذ الصباح بدأت بزيارة قمت بها للسفير السوفياتي لأرجوه الموافقة على المشروع كما وافق عليه الأميركان وسائر أعضاء المجلس تسهيلاً لمهمّتنا مع تأكيد تأييدي للاقتراحات التي كان ينوي تقديمها في ما إذا تمكّن من نيل موافقة إجماعية عليها بدون تأجيل.

٣ . على أثر اجتماعي بالسفير السوفياتي زار السفير السوفياتي رئيس مجلس الأمن

وطرح عليه التعديلات، وأساسها عدم الاستشهاد بالقرار ٤٢٥ بنصّه الكامل والاكتفاء بإبراز فقرة منه وفق ما كنّا قد اقترحنا نحن سابقاً.

على أثر ذلك، عرض الرئيس البريطاني على الجانب الاميركي التعديلات المقترحة فرفض هذا الأخير إعادة فتح البحث إلاّ أن بعض الوفود الأوروبية والسفير الأردني أصرّوا على بذل محاولة أخيرة للاتّفاق فتمّ ذلك.

وجدير بالذكر أنه لو لم يتمّ هذا الاتفاق لكان المجلس اقترع الى جانب المشروع كما وافق عليه الأميركان إنما كمشروع مطروح من فريق وليس كمشروع إجماعي من الرئاسة.

٤ . التقييم: إن المشروع بصيغته النهائية أفضل لنا من المشروع قبل التعديل السوفياتي لأنه يشدّد على تأكيد المبادئ الأساسية المرتبطة عضوياً بالزيادة، أي الانسحاب الكامل والانتشار حتى الحدود الدولية، فضلاً عن أن صدور القرار عن موافقة أميركية سوفياتية يعطي زيادة القوّات، والقوّات بحدّ ذاتها فعالية، خصوصاً بعد أن شاع كل الذي شاع عن حدوث انقسام في مجلس الأمن، ثم عودة الاتفاق النادر هذه الأيام والذي تعذّر تحقيقه في مرّات سابقة تناول قضايا اخرى، ونرجو أن يشار إعلامياً إلى أن الوفاق الدولي تمّ مرّة أخرى حول موضوع لبناني دون سواه.

غسان جبران تويني

■ برقية صادرة رقم ٨٩، تاريخ ١٩٨٢/٢/٢٥

مجلس الأمن: الساعة الآن الثامنة والنصف مساء بتوقيت نيويورك وقد انتهى مجلس الأمن منذ ربع ساعة إثر جلسة تحوّلت بصورة غير مرتقبة إلى جلسة عاصفة وكادت أن تتحوّل إلى جلسة أكثر صخباً لو لم نمارس ضبط النفس ونطلب إلى بعض اصدقائنا ممارسة ذلك كذلك.

والأسوأ من الجلسة كان ما حصل خلال النهار والمساء واستمرّ حتى الساعة الخامسة والنصف، فظلّ مصير القرار معلّقاً إلى أن انتهت المشاورات الرسمية بالفرج. وسنوجز ذلك في ما بعد. المهمّ صدر القرار ٥٠١ وقد تبلّغتموه من الأمم المتّحدة رسمياً وبرقياً. سنبرق نصّه غداً تكراراً للتأكيد.

التعديل الوحيد الذي أدخل على القرار وقد حسّنه بالنسبة الينا هو إلغاء الفقرة (السوفياتية) التي تؤكّد القرار ٤٩٨ واستبدالها بفقرة في المقدمة تقول إن المجلس يعمل بموجب القرار ٤٩٨ "Acting in accordance with its resolution 498 (1981), and in particular paragraph 10 of that resolution in which it decided to review the situation as a whole".

أمّا الفقرة المتعلّقة بتقرير الأمين العامّ بعد شهرين فقد بقيت.

١ . أهمّ ما تخلّل الجلسة التي بدأت قبيل الساعة السادسة هو خطاب السفير الإيرلندي الذي حلّل وضع القوّات ومصاعبها واستخلص ما يجب أن يفعله مجلس الأمن بما يتوافق مع وجهة نظرنا، إنما بتحفظ حيال قضية إعطاء القوّات مهمّة الردع. تكلم كذلك:

أ) السفير السوفياتي الذي حرص على تكرار تأييد لبنان ومطالبه أكثر من مرّة وبنوع أخصّ لجهة ضرورة انسحاب إسرائيل التي هاجمها بعنف.

ب) السفير الفرنسي الذي أعلن تأييده لما طالبنا به في مجلس الأمن، كما طالب بأن تدرس بدقّة من جانب الأمين العامّ وقائد القوّات مسألة ممارسة القوّات الدولية حقّ الدفاع عن النفس بالقوّة، وقال السفير الفرنسي كذلك إن بلاده مستعدّة للمساهمة في زيادة القوّات «إذا طلب منها ذلك الأمين العامّ في إطار إعادة انتشار القوّات». وتضمّن الخطاب، بالطبع، كل التأكيدات التقليدية بالتزام فرنسا بمساعدة لبنان، وتأييدها للحكومة اللبنانية مدنياً وعسكرياً.

ج) السفيرة الأميركية التي كانت في غاية «الانشراح»، خصوصاً تجاه المندوب السوفياتي، والتي أكّدت التزام بلادها بالقرار ٤٢٥ ثم بمساعدة لبنان بكل الوسائل في إطار الأمم المتّحدة، وثنائياً في إطار المساعي الإقليمية، وهي إشارة مليئة بالمغازي التي لا تخفاكم.

٢. ألقى مندوب إسرائيل خطبته التي كانت في غاية الخطورة، ليس لأنها تركّزت على مهاجمة الفلسطينيين والسوريين وتحميلهم مسؤولية الوضع اللبناني وحسب، وهذا ما ألفنا سماعه، بل لأنه ركّز بصورة مدروسة وملحاحة على أن لبنان فقد استقلاله وفقدت سلطاته حرّية اتّخاذ أي قرار. وقد استطرد من هذه النقطة طويلاً بما لا يخلو من الاستهزاء والتشهير. ثم عاود الكرّة بعد أن أجابه المندوبان السوري والفلسطيني وعاود الكرّة ثالثة بعد أن اجبته أنا. أجوبة المندوبين السوري والفلسطيني تناولت الحجج والتأكيدات التقليدية ولكنها شردت بالموضوع الى تناول الحقوق الفلسطينية، من جهة، والجولان، من الجهة الأخرى.

أمّا جوابي، فقد حاولت جعله حاسماً ومعتدلاً في آن معاً، فقلت إن المندوب الإسرائيلي يحاول إيقاعنا في شرك والخروج بنا عن الموضوع وتغطية عدم انسحاب اسرائيل من لبنان، كما يحاول منع المجلس من اتّخاذ قرار ومن الانصراف إلى الموضوع الجدّي الذي دعي للنظر فيه. وعن استقلال لبنان قلت إن ثمّة لبنانيين يموتون دفاعاً عن هذا الاستقلال، فلسنا بحاجة الى دروس من أحد، وأما ما يحدث بيننا وبين الفلسطينيين وسائر إخواننا العرب فموضوع يعنينا ونحن قادرون على معالجته وليس هو موضوع هذه الجلسة.

٣. التحفّظات اللبنانية:

كان لا بدّ من شكر مجلس الأمن وأعضائه فخصصت بالشكر إيرلندا وفرنسا وأميركا، وتوجّهت بكلمة خاصّة إلى الاتّحاد السوفياتي لم تخلُ من المداعبة في ضوء ما حصل في النهار. وشكرت السفير السوفياتي على مساهمته في القرار ونوّهت بجهود أميركا الثنائية. ولما لم يكن الجو مؤاتياً لإلقاء تحفّظ رسمي بالشكل الذي اتفقنا عليه نظراً للصعوبات التي واجهها كل من الأعضاء والجهود المضنية التي بذلوها، فقد قلت ما حرفيته: «إن كل قرار يتخذه مجلس الأمن يشكل تقدّماً بالنسبة للقرارات السابقة وإننا نعتبر هذا القرار كخطوة مهمّة جداً نحو التنفيذ الكامل للقرار ٤٢٥ وقيام القوات الدولية بمهمتها كاملة غير

منقوصة. وفي هذا الاتّجاه نعتبر إعادة الاقتراع على القرار ٤٢٥ بنصّه الكامل مؤشّراً يدلّ على تصميم المجلس على إعادة السلام الى جنوب لبنان - كل جنوب لبنان - حتى حدوده المعترف بها دولياً، وإعادة السيادة اللبنانية دون سواها على المنطقة بكاملها. ومع أن هذا القرار لم يجيء صورة كاملة للمطالب التي تقدمنا بها في هذا المجلس وفي مذكرتنا إلى الأمين العامّ، إلاّ أننا ندعو الى تنفيذه بعزم تؤكّده تساؤلات السفير الإيرلندي عما كانت تكون عليه الحال لو لم توجد القوات الدولية. فالمطلوب اذاً الآن هو السهر على تنفيذ قوي على ضوء ملاحظاتنا وسائر الملاحظات التي أبديت خلال هذه المناقشة».

٤. المشاورات:

أ) نؤكد ما قلناه هاتفياً أن الاتفاق الذي كان قد تمّ مساء أمس (برقيّتنا ٨٨) (بشهادة رئيس مجلس الأمن تكراراً صباح اليوم، وبدليل سفر فيليب حبيب ليلاً الى أوروبا) أعلنت السفيرة عدم تقيّدها به في مخابرة دارت بينها وبين رئيس مجلس الأمن، ثم زيارة قامت بها للسفير الأردني ومكالمة هاتفية معنا شخصياً. تفسيرها أنها لم توافق أمس وأن لا موجب لإدخال تعديلات سوفياتية على نصّ كان قد لاقى موافقة أكثرية الأعضاء.

ب) اشترك في المساعي مع الحكومة الأميركية السفير البريطاني في واشنطن، بما له من مداخل على مستويات عالية، وكذلك تحرّكت الحكومة الفرنسية. وقد نسّقتُ مع السفير عيتاني طوال النهار كما تعلمون.

ج) دعا الرئيس المجلس إلى جلسة مشاورات استثنائية قبل جلسة المناقشة التي أخّر موعدها ثم دعاني للاجتماع به قبل ذلك ليطلعني على كل المساعي والاتّصالات ويؤكّد لي أن الموقف لا يزال معقداً للغاية وربما كانت هناك أسباب أعمق من الظاهر. على أثر ذلك اتّصلت بي السفيرة الأميركية ودعتني للاجتماع في قاعة محاذية لمجلس الأمن بدون أحد من معاونيها فدار نقاش ودّي للغاية رغم الجوّ المشدود، شرحت فيه موقفها فأكّدتُ لها أننا نطلب قراراً اليوم مهما كلّف الأمر وأن موافقة الإتّحاد السوفياتي ضرورية ليس فقط لأسباب تتعلّق بالاقتراع في مجلس الأمن، إنما للذيول التي يمكن أن تترتّب محلّياً في لبنان وبالذات في الجنوب على كل معارضة من جانبه للقوّات الدولية وتعزيزها، ولو لم تبلغ هذه المعارضة حدّ الڤيتو. شعرت في ختام الحديث أنها كانت تحت تأثير مداخلة اسرائيلية لا أعرف بعد أبعادها حصلت معها ليلاً (ليل الاربعاء - الخميس بعد المشاورات). وشعرت كذلك أن كلامنا معاً لم يبدّل موقفها من الإتّحاد السوفياتي، بالطبع، ولكنه فتح أفقاً لمراجعة الموقف. فوعدتني أنها ستتصل بواشنطن من جديد وستحاول الخروج بصيغة لا تنقص من قوّة القرار ولا تخرج الاتّحاد السوفياتي من دائرة الموافقة رغم اعتراضها على إشراكهم في الصياغة وإعطائهم حقّاً باقتراح تعديلات.

د) دامت المشاورات أكثر من ساعتين وكانت الجلسة المقفلة عاصفة، تخلّلتها مناظرة حادّة وطويلة بين السوفيات والأميركان حول أصول الحفاظ على السلام ودور هذه الدولة وتلك في المساهمة في القوّات، الخ... وانتهت الجلسة بالتعديل الذي تعلمون وهو ليس

بحجم المناقشة إطلاقاً، مما يدلّ على أن الموضوع كان يجري على مستويين، واحدهما ظاهر والآخر باطن وعلمكم كفاية.

هـ) أحرجت السفيرة الأميركية السفير الأردني أكثر من مرّة خلال المشاورات، إلاّ ان سفراء بريطانيا وايرلندا وفرنسا وإسبانيا أحرجوها كذلك كل على طريقته وكان الاقتراح الفصل تعديلاً من السفير الإيرلندي مدعوماً بالسفير الإسباني، وكنت على اتصال دائم معهم من قاعة مجاورة.

٥ . التقييم:

بشهادة النوّاب الذين حضروا الجلسة والسفراء العرب، كان اليوم يوم نصر للبنان نظراً للأزمة التي رافقت استصدار القرار والصعوبات الضخمة وغير المتوقّعة التي واجهته. فيستحسن بالتالي عدم التقليل من الزخم، كما يستحسن التشديد على العقبات وعلى الصراعات الدولية التي اتّخذ اطرافها من المسألة اللبنانية ومن مشروع القرار ساحة لهم. والمفارقة التي يجب عدم إغفالها هي أن مجلس الأمن خرج من الاختلافات التي مزّقته أقوى ممّا كان، وخرجت القوات الدولية كذلك أقوى مما كانت، نظراً لتغلّب القرار على كل ما اعترضه. ولم يكن العناد اللبناني والإصرار على استصدار القرار اليوم بالذات أقلّ العناصر التي رجّحت كفة النزاع، خصوصاً مع المهتمّين بإجراء محاولات لمعالجة الوضع في المنطقة على نحو يحتاج الى مظلّة من الشرعية الدولية الوفاقية (نكرّر الوفاقية). لا نسقط من الحساب ردّة فعل إسرائيلية من الصعب التكهن عن الشكل الذي ستتّخذه، والأرجح انها لن تكون عسكرية.

٦ . التنفيذ:

سأقابل بعد ظهر الجمعة الأمين العامّ للبحث في التدابير التنفيذية، فأرجو إعطائي توجيهاتكم، خصوصاً وأن مهلة الشهرين توجب علينا القيام بأعمال بارزة وسريعة في الحقول التي تعرفون.

غسان تويني

■ برقية صادرة رقم ٩٠، تاريخ ١٩٨٢/٢/٢٦

في ما يلي النصّ الحرفي للقرار ٥٠١ الصادر عن مجلس الامن بتاريخ ٢٥ / ٢ / ١٩٨٢ باللغة الإنكليزية[١].

■ برقية صادرة رقم ٩٢، تاريخ ١٩٨٢/٢/٢٦

نلفت النظر الى أهمّية الزيارة التي يقوم بها للبنان ابتداء من ٩ آذار سفير كندا في الامم المتحدة السيد Gérard Pelletier في إطار جولة لتفقّد القوّات الكندية في الشرق الأوسط العاملة في إطار عمليات حفظ السلام.

(١) انظر القرار ٥٠١ بنصيه الانكليزي والعربي في الصفحات ٢٩٩ – ٣٠٣.

السفير الكندي وزير خارجية سابق ونائب سابق ورئيس تحرير أكبر الصحف الكندية سابقاً وهو قريب من الرئيس Trudeau ويتمتّع هنا، رغم حداثة عهده في الأمم المتّحدة، بنفوذ ملموس بين السفراء والغربيين منهم بنوع أخصّ.

نقترح أن يستقبله وزير الخارجية ورئيس الحكومة.

تويني

■ برقية صادرة رقم ٩٣، تاريخ ١٩٨٢/٢/٢٦

الموضوع: تنفيذ القرار ٥٠١

١ . استقبلني الأمين العامّ مساء اليوم بحضور أوركهارت ودايال واشترك في الاجتماع السفير صاغية. دام الاجتماع زهاء ساعة وكان بمثابة جلسة عمل (نصوص وخرائط وجداول) مخصّصة لبحث كيفية تنفيذ القرار ٥٠١ والبرنامج المشترك.

٢ . زيادة القوات: سيكتب الأمين العامّ إلى رئيس مجلس الأمن صباح الإثنين عن الموضوع وفق الأصول. والقوّات ستتألّف من وحدة فرنسية متكاملة (bataillon) من المظلّيين، وإضافات متفاوتة الأهميّة على القوى الغانية والإيرلندية والفيجية والنيبالية، وربما بعض العناصر الهندسية واللوجستية (نرجو إبلاغ وزارة الدفاع بطلب من الأمانة العامّة).

٣ . بحثنا التحفّظ الذي ورد في الخطاب السوفياتي حول الموضوع، فقال الأمين العامّ إنه تقليدي، وقال أوركهارت إن السفير السوفياتي ألمح له في حديث عابر إلى أنه يفضّل عدم الإكثار من القوّات التابعة للحلف الأطلسي والمشتركة في قوّات سيناء.

٤ . لفت نظرنا ونظر الأمين العام الملاحظة الواردة في الخطاب الفرنسي والتي تربط المساهمة بإعادة الانتشار، وكان الرأي السائد أن معناها رغبة الفرنسيين في إقفال الثغرة، ورهن مشاركتهم بالأمر وكذلك بمباشرة الانتشار في المنطقة الحدودية.

٥ . الانتشار (الثغرة وصور ومرجعيون، الخ ...)

جرى الإتّفاق على أن سدّ الثغرة هو العمل الدراماتيكي الوحيد الذي سيطلق القرار الجديد في اتّجاه تنفيذي جدّي. وتوقّع أوركهارت أن يعارض الإسرائيليون الأمر وأن يطلبوا بإصرار بديلاً ملموساً، كالانتشار في صور او سحب المدفعية من هناك. وقال أوركهارت: «لا يخفاكم ولا يخفانا أن سدّ الثغرة، وهو عملية عسكرية في غاية الصعوبة، معناها عملياً أخذ مرجعيون نظراً للوضع الطوبوغرافي، بما في ذلك الطرقات». فلم نجب بشيء، فقال: «نرجو أن يحاط الموضوع بتكتّم شديد حتى لا يتصلّب الإسرائيليون». أمّا عن البديل، فقلنا إن تعزيز وجود الجيش اللبناني رمزياً في ثكنة صور لا يزال وارداً، ولكنه قد يرتبط في نظر بيروت بسيطرة القوّات الدولية على المنطقة المحيطة بالناقورة وعلى الطريق الدولي «الناقورة - صور». فأجاب أوركهارت أن البحث بالناقورة بدأ ويتقدّم ولو ببطء. تحدّثت إذ ذاك عن الطرقات التي تمتدّ في المنطقة الحدودية من الشرق إلى الغرب، فقال إنها موضوع بحث كذلك. واتّفقنا على وضع خطّة اجمالية بالموضوع صباح الإثنين والعمل على أساسها.

٦. المفاوضات للتنفيذ:

اتّفقنا على الخطوات التالية:

أ) أن تثير بيروت الأمر مع فيليب حبيب للضغط على الإسرائيليين وجعل الموضوع في رأس جدول أعماله مع بيغن وشارون.

ب) سيضع الأمين العامّ رسالة إلى بيغن يسلّمها إلى السفير الإسرائيلي فوراً، ولكن بدون ضجة.

ج) سيطلب الجنرال كالاهان موعداً من الجنرال إيتان لمباحثته بالموضوع، بعد أن تكون رسالة الأمين العامّ قد أرسلت «لتعزيز يده».

٧. اتّفقنا كذلك على أن يستدعي الأمين العامّ صباح الإثنين السفير الفرنسي ويضعه في الصورة ويطلب اليه رسمياً أن يتدخّل الرئيس ميتران في الأمر ويطلبه بإصرار من بيغن خلال زيارته لإسرائيل التي لا بدّ أنه سيبحث خلالها قضية لبنان.

٨. طلب إليّ الأمين العامّ أن أرجو السلطات اللبنانية التقدّم بطلب مماثل من باريس، بالإضافة إلى إثارة الموضوع بإلحاح مع فيليب حبيب. فأرجو أخذ الطلب بعين الاعتبار.

٩. انتشار الجيش اللبناني: طرح الأمين العام مسألة انتشار الجيش اللبناني في النبطية وشمالي منطقة العمليات وفي صور. فروى أوركهارت حديثه في الموضوع مع ياسر عرفات بناء على طلب من العماد خوري خلال زيارته، وكانا في خلوة. تفهّم الأمين العامّ رغبتنا في التروّي بشأن النبطية ريثما يتمّ إقفال «الثغرة» والتقدّم في المنطقة الحدودية، وقلت له بصراحة أن لا مجال لانتشار الجيش اللبناني خارج منطقة العمليات بالقوّة التي تتمنّى الحكومة قبل انتهاء وضع الاستراتيجية العربية موضع التنفيذ والحصول على «مقابل» في المنطقة الحدودية. في انتظار ذلك، سألته عن رأيه في انضمام فرقة جديدة من الجيش اللبناني إلى القوّات الدولية عند زيادة العدد فوراً، فرحّب بالموضوع، ووجدنا معاً أنه سيكون إذ ذاك من الممكن، خلال إقفال الثغرة، أن تفيض الفرقة اللبنانية شمالاً (أكرّر: شمالاً) فتنشأ تدريجياً منطقة للجيش اللبناني متّصلة بكوكبا ومتّصلة عضوياً بالقوّات الدولية ومنطقتها، كل ذلك بدون كثير ضجّة إنما بتصميم هادئ وسريع التنفيذ.

١٠. البرنامج المشترك: الأمين العامّ متنبّه إلى أن مجلس الأمن ينتظر منه تقريراً خلال شهرين وربما اجتمع للمناقشة، لذلك ينتظر من لبنان كما من الأمانة العامّة تحرّكاً سريعاً ومدروساً في إطار البرنامج المشترك، إنما بدون إعلان أننا نتحرّك في هذا الإطار حتى لا تصوّب إلى «الخطّة» السهام التي استهدفتها سابقاً.

١١. أرجو أخذ ملاحظات وزارة الدفاع على هذه الأمور وإبلاغي إيّاها بالصورة المناسبة قبل اجتماعي الإثنين مع أوركهارت لوضع برنامج العمل.

كذلك أرجو إبلاغي ما يتعلّق بالأمم المتحدة من مباحثات فيليب حبيب حتى أكون على بيّنة وأتصرّف على نور.

غسان جبران تويني

● برقيّة واردة رقم ١٥٦، تاريخ ١٩٨٢/٣/١

برقيّتكم ٩٣

مشاغل «الزائر» بالنسبة للمخاطر المحتملة تطغى على أي شيء آخر في الوقت الحاضر، وقد أكّد هو ومرافقه أنهما لعبا دوراً رئيسياً في تليين موقف البعثة الأميركية والقبول بالنصّ الذي صوّتوا عليه.

أمّا المسلك الذي يستحسن سلوكه بالنسبة للتنفيذ والانتشار، ففي رأي الزائرين أن افضل وسيلة هي أن يعهد الأمين العامّ، في مرحلة أولى، إلى قائد القوّات كالاهان القيام بالإتصالات المحلّية وفي ضوء الإمكانات، تقديم تصوّره.

أما بالنسبة لرأي الجيش اللبناني لمضمون برقيّتكم أعلاه، فإننا ننتظر معلومات من القيادة، وسنبرقها لكم فور تلقّيها.

فؤاد بطرس

■ برقيّة صادرة رقم ٩٥، تاريخ ١٩٨٢/٣/١

برقيّتكم ١٥٦ وبرقيّتنا ٩٣

١. أجرت الامانة العامّة طوال اليوم مشاورات مع الأعضاء البارزين في مجلس الأمن ومع ممثّلي الدول المساهمة في القوّات وأعدّت مشروع الرسالة إلى مجلس الأمن، وهي تنصّ على تعزيز بعض الفرق المشتركة حالياً في القوّات، وإشراك bataillon فرنسي (زهاء ٦٢٠ جندياً من المظلّيّين)، غير أن الرسالة لم ترسل بعد، وقد ترسل غداً إذا ذُلّلت كل العقبات. وإذ ذاك يجري رئيس مجلس الأمن مشاورات سريعة (الرئيس أميركا) ويبعث بجواب إلى الأمين العامّ بدون حاجة الى قرار أو «توافق» (Consensus).

٢. وافق السفير السوفياتي على اشتراك الفرقة الفرنسية.

٣. نشأت صعوبة مع السفير الفرنسي، لم أعلم بكل تفاصيلها ولكن يبدو أنها قابلة للتذليل. خلاصة ما رشح إليّ أن السفير الفرنسي يشترط أن تتضمّن الرسالة إلى مجلس الأمن، أو الرسالة إلى الحكومة الفرنسية، نصّاً صريحاً بالشروط التي أعلن عنها في خطابه أمام مجلس الأمن (برقيّتنا ٨٩ الفقرة ٢ (ب)). ويبدو أن الأمانة العامّة غير موافقة على هذه الصيغة، إنما تقترح الاكتفاء بأن ترسل باريس فريق عمل عسكري يقوم بالاستطلاع الميداني ويبحث مع الجنرال كالاهان في الأمر، من غير أن يعيق ذلك القرار المبدئي وإرسال الكتاب إلى مجلس الأمن. طلب السفير الفرنسي الرجوع إلى حكومته قائلاً إنه يشكّ أن تقبل وزارة الدفاع بذلك. الأمانة العامّة مع ذلك متفائلة بوصول جواب غداً.

٤. نقترح، إذا رأيتم ذلك مناسباً، مراجعة باريس حتى لا يأتي الجواب سلبياً بأي شكل ومهما كلّف الأمر لأن عدم اشتراك الفرنسيين، بعد الذي أعلن في مجلس الأمن، سيكون له أسوأ الأثر. مع التأكيد بأن الشرط الفرنسي (كيفية الانتشار وإقفال الثغرة) يلائمنا تماماً وكلّياً، ووجود فرقة فرنسية سيكون له أثر سياسي، بقدر الأثر العسكري وأكثر، مع مختلف الفرقاء.

٥ . قابلت أوركهارت مساء اليوم ونقلت اليه رأي زائركم بشأن مباشرة كالاهان الاتّصالات فأصيب بشيء من خيبة الأمل لأنه لا ينتظر نتيجة من العسكريين وبنفوذ الأمانة العامّة وحدها. ولما افصحت له عن السبب الوارد في برقيّتكم، بدا كثير التشكيك بأن ثمّة خطراً حقيقياً قائلاً إن الأمر تهويل إسرائيلي كالمعتاد لا يجب الوقوع في شركه.

٦ . رأيي الشخصي أن ما كان يمكن أن يكون مجرّد تهويل للمساومة قد يصبح حقيقياً بعد الموقف المصري نظراً لما علمت عن ردود فعل بيغن ومضمون رسالة حسني مبارك الى هيغ وريغان، أي يبدو أن موضوعنا كان الجزء الأساسي من الرسالة لأسباب عربية طبعاً وفلسطينية وليست كلّها لبنانية.

٧ . المرجو إبقاؤنا في صورة التطوّرات عندكم.

غسان جبران تويني

• برقيّة واردة رقم ١٥٩، تاريخ ١٩٨٢/٣/١

برقيّتكم ٩٥

أولاً: سنراجع باريس، بواسطة سفيرنا هناك، ونفيدكم عن الموضوع.

ثانياً: في ما يلي تعليق قيادة الجيش على برقيتكم ٩٣:

١ . في ما يتعلّق بانضمام فرقة جديدة من الجيش اللبناني إلى الفرقة الدولية عند تعزيز العدد فوراً، ترى القيادة أن العدد الحالي المنتشر في بقعة عمل القوّات الدولية هو كاف لتنفيذ المهمّة الحالية. إن انضمام فرقة جديدة من الجيش اللبناني قد ينشأ له موجب عندما تحرز القوّات الدولية مع تعزيزاتها الجديدة التقدّم المطلوب بسدّ الثغرة والانتشار حتى الحدود الدولية، أي حتى تحدّد مهمّة تستوجب زيادة هذه الفرقة.

٢ . في ما يتعلّق بالبرنامج المشترك، ترى القيادة أن تنفيذ الشقّ العسكري من البرنامج لا يزال مرهونا بمدى التقدّم في المحادثات مع الأطراف المتواجدة في النبطية وصور من قبل السلطة السياسية.

ثالثاً: سنوافيكم بالمعلومات التي تردنا بالنسبة الى المواضيع أعلاه لكي تبقوا في الصورة.

فؤاد بطرس

■ برقيّة صادرة رقم ٩٨، تاريخ ١٩٨٢/٣/٢

تنفيذ القرار ٥٠١

أولاً: بحثت الأمور بين كالاهان والفرنسيين على الوجه التالي:

١ . سيرسل الفرنسيون bataillon تامّ الشكل، أي أنه سيتضمن مظلّيين وجنوداً من أسلحة أخرى مدرّعات ومشاة وذلك وفق «مواصفات للمهمة» يجري الاتفاق عليها مع الجنرال كالاهان على ضوء خطة الانتشار والمواقع وطبيعة الميدان ونوعية الأسلحة والمعدّات التي ستحتاج اليها الفرقة في تنفيذ مهمّتها. وهكذا لن تكون الفرقة «مأخوذة» كشيء جاهز بدون مراعاة الظروف الميدانية الخاصّة.

٢ . كان همّ الفرنسيين ألاّ يقعوا في مثل الإشكالات على الحوادث التي وقعوا فيها عام ١٩٧٨ واضطرّوا على أثرها لسحب جنودهم. يبدو أن إحدى النقاط التي أثيرت هي صرامة وصول التعليمات حول التصرّف في حال مواجهة الفرقة الفرنسية بحالات تستوجب استعمال القوّة في الدفاع عن النفس وفق الترتيب الوارد في القرار ٤٢٦.

٣ . لن يتضمّن كتاب الأمين العامّ أي توضيح لاستخدام القوّة الفرنسية التي كانت موضع بحث، إنما سيجري التوضيح في تبادل مذكّرات عسكرية بين وزارة الدفاع الفرنسية والأمانة العامّة، ثم في تبادل مذكّرات عسكرية بين وزارة الدفاع الفرنسية والجنرال كالاهان. وقد بدأت الاتّصالات المباشرة منذ ليل الإثنين والثلثاء وهي مستمرّة.

ثانياً: نرى الموقف مناسباً جداً لمباحثة كالاهان، ربما بالاشتراك مع وزارة الدفاع اللبنانية، بصراحة كلّية والإصرار على التفسير اللبناني للقرار ٤٢٦ الذي يلتقي مع الشروط الفرنسية ويعيد كذلك إلى سطح البحث المذكّرة التي كانت أعدّت عند انتقال مؤتمر «دبلن» إثر حوادث نيسان ٨٠، كذلك التشديد مع كالاهان على كل المستويات حول ضرورة الانتشار في الثغرة تمهيداً للانطلاق إلى المنطقة الحدودية.

ثالثاً: إحدى النقاط التي ساعدت في الاتّفاق مع الفرنسيين موافقة الوسيطين على تعزيز مركز المراقبة في الشقيف (قصر بوفور) وربما رفع علم الأمم المتّحدة هناك، الأمر الذي يحقّق هدفين: حماية القصر ووقف المدفعية. ولا يفوتكم أن هذه النقطة كانت من المواضيع الرئيسية التي بحثها المعنيون في تنفيذ القرار ٤٩٠ وهي تسهّل كثيراً خطّة الانتشار وتسحب حجّة الإسرائيليين في إبقاء مواقع ضمن المنطقة الحدودية في مواجهة الشقيف.

ملاحظة: نرجو إبلاغ هذه المعلومات إلى وزارة الدفاع في أقصى السرعة لأن كالاهان سيتّصل بهم لتنسيق الخطط.

غسان تويني

■ برقيّة صادرة رقم ١٠٦، تاريخ ١٩٨٢/٣/٩

القوّات الجديدة

١ . لم ترسل رئاسة مجلس الأمن[1] بعد جوابها على مذكرة الأمين العامّ، لأن النصّ الذي جرى اقتراحه (وهو تقليدي) على الأعضاء، طلب السفير السوفياتي تعديله بإدخال العبارة التالية (والتي تمثل وجهة النظر التي أبلغناها إلى معالي الوزير تلفونياً):

"The Representative of the Soviet Union has emphasized the importance of abiding by the accepted principle of equitable geographical representation in selecting UNIFIL contingents."

٢ . يبدو أن سفيرة أميركا كانت قد وافقت على العبارة، ونقلت ذلك إلى اعضاء مجلس الأمن. إلاّ أن بعثتي بريطانيا وإيرلندا اعترضتا واقترحتا التعديل التالي: استبدال عبارة

(١) ترأس مجلس الامن عن شهر اذار (مارس) مندوبة الولايات المتحدة الاميركية، جين كيركباترك.

"Abiding by" بعبارة "Bearing in mind" وذلك كي لا يشكّل قبول النظرية السوفياتية التزاماً دائماً بالتوزيع الجغرافي وتطبيق المبدأ في ما بعد على قوّات حفظ سلام أخرى.

٣. تستمر المشاورات حول تذليل هذه العقبة التي يصفها الجميع بأنها «فنّية» ولا تشكّل عثرة جوهرية.

٤. لم تقرّر سفيرة أميركا بعد كيفية معالجة الاختلاف الشكلي وهل تعقد جلسة مشاورات رسمية أم تستمر في الاتّصالات الثنائية، ولكن هذا الأمر لا يؤخّر الإجراءات العملية التي تتّخذها الأمانة العامّة.

تويني

● برقيّة واردة رقم ١٨١، تاريخ ١٩٨٢/٣/١١

لمعلوماتكم الخاصّة برقيّتكم ٩٥ الفقرة ٤

أبرقنا إلى سفيرنا في باريس بالموضوع فأجاب بما يلي:

«قابلت السيد بواديفيه وبحثت معه الأمر فأفاد:

أ) فرنسا مستعدّة للاشتراك بحدود ستمائة عنصر في قوّات الطوارئ الدولية الإضافية التي تقرّر إرسالها، ومجموعها ألف جندي.

ب) لم تضع فرنسا شروطاً ما لاشتراكها هذا.

ج) ترى فرنسا طبيعياً بأن تهتمّ بأبنائها حيثما كانوا. وعندما ترسلهم في مهمّة كتلك، طبيعي أن تعنى بتوفير ما يمكنها من الضمانات، وأن تجري بهذا الشأن ما ينبغي من اتصالات، وتبادل وجهات نظر. هذه الاتصالات ستجريها مع قائد القوّات الجنرال كالاهان، على أن يرجع الى الأمين العام للأمم المتحدة عند الاقتضاء. وهذه الاتّصالات، وما يفترض أن يرافقها من تبادل وجهات نظر لا تعني وضع شروط مسبقة.

د) زيادة القوات وسدّ الثغرة: شبّه السيد بواديفيه مهمة الطوارئ، بالنسبة الى هذه النقطة، بعملية رتي نسيج فيه ثقب، فقال: في هذه العملية تمتدّ الخطوط تدريجياً من الأطراف نحو الوسط، فيضيق الثقب إلى أن ينتهي إلى الزوال.»

فؤاد بطرس

■ برقيّة صادرة رقم ١١١، تاريخ ١٩٨٢/٣/١٢

تنفيذ القرار ٥٠١

نودعكم في ما يلي نصّ الرسالتين المتبادلتين بين امين عام الأمم المتحدة ورئيسة مجلس الأمن (الأميركية) ويبدو أنه تعذّر التوفيق بين وجهتي النظر السوفياتية والبريطانية، فوردت وجهتا النظر في الرسالة، مع العلم بأن الاقتراح البريطاني هدفه الحلول محلّ الاقتراح السوفياتي[١].

تويني

(١) راجع نص الرسالتين، في الصفحتين ٣٩٢ و٣٩٣.

■ برقيّة صادرة رقم ١١٢، تاريخ ١٩٨٢/٣/١٢

طلب الينا سفير كوبا بوصفه رئيس مجموعة عدم الانحياز إعداد الفقرة المتعلّقة بلبنان والتي سيتضمّنها مشروع القرار الذي سيصدر عن مكتب التنسيق الذي سينعقد في الكويت، فاقترحنا عليه الفقرة التالية[١] بتحفّظ وهي تنطلق مما كان قد تضمّنه بيان ٢٨ أيلول إنما على ضوء المستجدّات.

نرجو إيداعنا ملاحظاتكم بسرعة أو تهيئة المندوب الذي سيحضر في الكويت لاقتراح نصّ آخر، علماً بأننا لسنا عضواً في المكتب، وإن كان مباحاً حضور إجتماعه لجميع أعضاء الحركة.

تويني

■ برقيّة صادرة رقم ١١٣، تاريخ ١٩٨٢/٣/١٢

تتناقل وكالات الأنباء أنباء إسرائيلية وتصريحات منسوبة لسعد حدّاد حول وجود مركز مراقبة سوري في قلعة الشقيف. نخشى أن تكون هذه التصريحات تمهيداً لمضاعفات تزيد الأمر تعقيداً.

نرجو إفادتنا عن حقيقة الأمر لنكون على بيّنة ونتمكّن من الإجابة على أية أسئلة قد تطرح علينا.

تويني

■ برقيّة صادرة رقم ١١٤، تاريخ ١٩٨٢/٣/١٢

تنفيذ القرار ٥٠١

١. زرت ظهر اليوم السفيرة كيركباتريك لأشكرها على إيداعها الرسالة إلى الأمين العامّ (برقيّتنا ١١١) وأبحث معها في التنفيذ بوصفها رئيس مجلس الأمن ولأستأنف كذلك أحاديث دارت بيننا على العشاء قبل يومين. كان الجو ودّياً وإيجابياً للغاية، (وقد أهديتها كتاب السفير أبو صوان Le Livre & le Liban لإطلاق الحديث من موضوع يثير اهتمامها وترتاح اليه).

توصّلنا إلى النتائج التالية:

٢. **تفسير القرار:** قالت إنها اضطرّت لوضع التحفّظ السوفياتي حول التوزيع الجغرافي وإضافة الشرح البريطاني للخروج مما كان سيصبح مأزقاً لو استمرّت المشاورات للوصول إلى موقف موحّد. لا تعرف لماذا أصرّ السوفيات على العبارة المعلومة ولكنها نقلت إليّ ما قاله لها السفير ترويانوفسكي: «ثمانون بالمئة من الزيادة على القوّات تنتسب إلى الحلف الاطلسي» (كان السفير السوفياتي قال لي إن أربعين بالمئة من المجموع أصبح حلف أطلسي، كما نقلت إليكم ذلك تلفونياً). لدى سؤالي إياها عن احتمال وجود رغبة سوفياتية باشتراك أوروبا الشرقية في القوّات، أجابت أنها لا تعرف ولكن الموضوع يجب أن

(١) راجع الصفحتين ٤٣٥ - ٤٣٦.

يكون موضوع تنبّه واستقصاء على ضوء الوضع في جنوب لبنان وتركيب سائر قوّات السلام، ولا سيما القوّة المنتظر تأليفها في ناميبيا. أنهت كلامها في الموضوع بالقول إنها لا تتوقّع صعوبات بشأن تأليف القوّة في لبنان على كل حال.

٣. **مهمّة فيليب حبيب:** ليس لديها بعد تفاصيل تتجاوز القول بتدعيم وقف اطلاق النار. كرّرت لها اهتمامنا بالذهاب إلى أبعد، أي إلى تنفيذ القرار ٤٢٥ كاملاً عملاً بالقرار ٥٠١. قالت إنها مهتمّة بدعوة فيليب حبيب إلى نيويورك إمّا في طريق رجوعه (وهو لم يكن قد وصل أميركا بعد) أو فور وصوله الى واشنطن وذلك للاجتماع إلى الأمين العامّ كويلار مطوّلاً والاجتماع إلى الفرقاء، فشدّدت على ضرورة الزيارة (التي كنت اتّفقت على مبدئها مع حبيب في واشنطن قبل سفره) وضرورة رسم خطة عمليّة والتنسيق بين ما يقوم به وما ننتظره من الأمين العامّ، مشدّداً على أن قرارات عدّة من مجلس الأمن تضمّنت دعوة الدول القادرة على بذل جهودها لمساعدة الأمين العامّ في تنفيذ القرار. فالمبعوث الأميركي ينفذ إذاً مطلب مجلس الأمن. اغتنمت المناسبة لتكرار التشديد على ضرورة وجود نتائج ملموسة يقدم بها الأمين العامّ تقريراً إلى مجلس الأمن خلال شهرين وفقاً للقرار ٥٠١، لافتاً نظرها إلى أن الفقرة التي تنصّ على ذلك اقترحها السوفيات، فيجب إذاً توقع تمسّكهم بالموضوع ودعوة مجلس الأمن في حينه والسؤال عن النتائج والمحاسبة بشأنها. فأثار ذلك اهتمامها، وأملت على مساعدها فوراً برقية بالموضوع إلى واشنطن تتضمن الإلحاح بمجيء فيليب حبيب، الخ...

٤. **تنفيذ القرار ٥٠١:** قلت لها إنني سأسعى لمقابلة الأمين العامّ في أقرب وقت لأبحث معه خطّة التنفيذ وأضعها في الصورة، فرحّبت وشجّعت. إلاّ أنها كرّرت ما كانت قالته لي سابقاً إن الاسرائيليين لا يزالون مستائين جداً من القرار ٥٠١ ويعارضونه، فقلت لها إن ذلك يجب ألاّ يعيق التنفيذ وألاّ ينتقص من التزام واشنطن بالقرار. مع ذلك، ألفت نظركم إلى الموضوع وإلى ابعاده المحتملة وإلى كون المعارضة الإسرائيلية تفسّر مواقف عديدة سابقة أثارت حيرتنا في حينه وربما استحسنتم الإفادة من إعلان هذه المعارضة إنما بصورة تحمي مصدر المعلومات.

٥. **مؤتمر عدم الانحياز:** نظراً لما كانت عليه الأجواء وتحاشياً لتأزّم مقبل وزرعاً لبذور تعاون ممكن، لفتّ نظر السفيرة إلى قرب موعد اجتماع دول عدم الانحياز في الكويت ثم في بغداد و«تجاذبنا أطراف الحديث» فأعربت عن مخاوفها من جوء المجموعة إلى إثارة موضوع أميركا الوسطى. فنصحتها بألاّ تترك الأحداث تدهمها كما في المرّة الماضية، ونبّهتها إلى أن البيان قيد الإعداد وقد وضعنا نحن صيغة الفقرة التي تعني لبنان وما علينا الآن إلاّ القيام باتّصالات مسبقة مع أصدقاء أميركا الكثيرين ونحن على استعداد للمساعدة في إطار سياستنا وإمكانياتنا.

وانتهى البحث في جو تفاهم.

غسان جبران تويني

■ برقيّة صادرة رقم ١١٥، تاريخ ١٩٨٢/٣/١٢

تنفيذ القرار ٥٠١

مقابلة الأمين العام

١. فور تسلّم الأمانة العامّة رسالة رئيس مجلس الأمن، ولما كنت قد علمت بأن الجنرال هيغ سيزور الأمم المتّحدة الإثنين لإجراء مباحثات هامّة وعاجلة، طلبت موعداً فاستقبلني الأمين العامّ مساءً في حضور أوركهارت وأكّد لي أن هيغ سيزوره بعد ظهر الإثنين وأنه ينوي طرح موضوع لبنان معه والبحث في ضرورة وكيفية تنفيذ القرار ٤٢٥ انطلاقاً من القرار ٥٠١ ومن جهود فيليب حبيب.

٢. أبلغني الأمين العامّ أنه طلب من السفيرة كيركباتريك دعوة فيليب حبيب إلى نيويورك (وكنا قد نسّقنا في الموضوع بواسطة السفير محمد السعفي، رئيس غرفة كويلار). وقال إنه ليست لديه معلومات حول ما فعله حبيب حتى الآن. تناول أوركهارت الحديث وقال إن ما يتردّد عن لسان حبيب حول التأكيدات الإسرائيلية بعدم الهجوم إلاّ إذا قام الفلسطينيون بعمل ما ليس جديداً، وإنه هو (أي أوركهارت) كان قد نال مثل هذه التأكيدات عند زيارته المنطقة، لذلك يخشى، اذا لم يكن في الأمر أكثر مما قيل، أن نكون جميعنا، بما في ذلك واشنطن، وقعنا فريسة عملية تضليل وتهويل إسرائيلية جديدة تبدأ بالتهديد ثم ترجع عنه تفادياً لإعطاء أية تنازلات أخرى، فتجهض هكذا المبادرة الأميركية التي كان يمكن توظيفها بصورة أكثر انتاجية.

٣. قال أوركهارت إنه، مع ذلك، يجب انتظار حبيب لمعرفة حقيقة ما جرى، وإن الأمم المتّحدة على كل حال باشرت اتّصالاتها في القدس مع الجنرال ايتان وسواه لتنفيذ القرار ٤٢٥، ولكن المساهمة الأميركية، وبالذات مساهمة فيليب حبيب ضرورة لا بدّ منها.

٤. انتقلنا إلى الجوانب الأخرى في القرار ٥٠١، فأبلغني الأمين العامّ أن الطلب إلى فرنسا بالاشتراك قد أرسل رسمياً فور تلقّيه رسالة مجلس الأمن والجواب مبدئياً إيجابي. ستزور الناقورة يوم الثلثاء بعثة عسكرية فرنسية للتفاهم مع الجنرال كالاهان وتقديم تقرير سريع إلى وزارة الدفاع في باريس. أمّا سائر الدول المساهمة فقد جرت الاتّصالات معها، ولا صعوبة لديها والمبدأ هو ما أبلغناكم إيّاه في البرقيّات السابقة. وسنودعكم لائحة تفصيلية بالقوّات المطلوبة فور انتهاء الأمانة العامّة من «دوزنة» الفرق.

٥. طرحت سائر جوانب القرار ٥٠١ وما لم ينفّذ من القرارات السابقة، وبحثنا في خطة الانتشار التي تبيّن أنه بات من الضروري أن تعيد بيروت تقييمها ووضعها مبرمجة نظراً لضرورة الوصول إلى نتائج ولو أوّلية في مهلة الشهرين التي يحدّدها القرار. والكثير من جوانب الموضوع متوقّف على إقفال الثغرة وما سيتّفق عليه الفرنسيون مع الجنرال كالاهان. أمّا وصول القوّات، فسيتمّ خلال ثلاثة او أربعة أسابيع، تدريجياً، ويتوقّع أوركهارت أن ينتهي في أوائل نيسان، على ضوء خطّة التوزيع العسكرية. وطلب أن نبقي الأمر سرّاً.

٦. تناول البحث موضوع اتّفاقية الهدنة، فأعرب أوركهارت عن تشكيكه وأعربت عن إصرارنا، فقال الأمين العام إنه طلب إلى الجنرال إرسكين في القدس القيام بمسعى جديد وينتظر جواباً قريباً.

٧. طرحت أخيراً موضوع تعيين ممثّل للأمين العامّ يتولّى الاتّصالات الميدانية (الفكرة الواردة في خطّة الانتشار)، فقال الأمين العامّ إنه موافق مبدئياً ويبحث عن أشخاص وإنه سيعود إلى محادثتي في الأمر في الأسبوع المقبل، وكذلك يطلعني على نتائج اجتماعه بالجنرال هيغ.

٨. يذهب أوركهارت اليوم في إجازة وقد بدا لي كثير الإعياء، مما كان يؤثّر على معنوياته وعزمه وأعصابه منذ فترة وستدوم إجازته عشرة أيام. ولكن الأمين العامّ قال لي إنه سيظلّ على اتّصال معه. غير أني كنت قد باشرت (منذ مجيء كويلار وتعيينه السفير السعفي رئيساً للغرفة) إقامة جسور خاصّة أخرى بدأت تؤتي ثمارها، وأبرزها اقتناع الأمين العامّ بأنه من الممكن الانطلاق من جديد في جنوب لبنان وتحقيق نتائج، وإن هذا الأمر أهون من قبرص أو إيران أو ناميبيا، وهي سائر الاختيارات المتوافرة أمام كويلار إذا كان يريد تسجيل إنجاز دراماتيكي يكرّس بواسطته مركزه.

غسان جبران تويني

■ برقيّة صادرة رقم ١١٦، تاريخ ١٩٨٢/٣/١٢

سرّي جداً

علمنا بصورة خاصّة جداً ان اجتماعاً سيعقد في باريس يوم الأربعاء بين وزارتي الخارجية والدفاع على مستوى الوزراء ومسؤولي القيادات والإدارات المعنية. الاجتماع سيكون حاسماً.

دعي لحضور الاجتماع ممثّل من البعثة الفرنسية في الأمم المتّحدة، فزار الأمانة العامّة قبل توجّهه إلى باريس وأخذ المعلومات والخرائط كما زارنا بصورة شخصية (أكرّر: شخصية) وطلب وجهة نظرنا ومعلوماتنا وتبادلنا معه الآراء. وهو يعرف المنطقة والقضية ويتكلّم اللغة العربية.

نرجو إبلاغ السفارة في باريس لمتابعة الموضوع وقد «ابتكرنا» مبرّراً ليتّصل المندوب الفرنسي بالسفير ديب (طلباً للخريطة).

غسان جبران تويني

■ برقية صادرة رقم ١١٧، تاريخ ١٩٨٢/٣/١٥

برقيّتكم ٤٤

أولاً: اجتمع الأمين العامّ دي كويلار بعد ظهر اليوم الى الجنرال هيغ كما كان متوقّعاً (برقيّتنا ١١٥) وعلمنا في ما بعد أن الأمين العامّ طرح موضوع لبنان قائلاً للجنرال هيغ إن الأمم المتّحدة مهتّمة بالقيام بدورها في حفظ السلام هناك. واستطرد أن عملية زيادة القوّات الدولية ستكتمل بعد أيام فتصبح UNIFIL في موقع يمكّنها من تحمل مسؤولياتها بصورة أكثر إيجابية، وسأل الأمين العام الجنرال هيغ عما حقّقه السفير فيليب حبيب في مهمته.

ثانياً: أجاب هيغ أن النتائج التي حصل عليها حبيب قد أصبحت علنية وليس لديه كثير يضيفه على ما هو معلوم. المهم أن وقف إطلاق النار قائم ومدعم. ثم قال: "Israel is

upset with me and Jeane Kirkpatrick for borrowing the language that we have used recently vis-à-vis this question..."

قال هيغ كذلك إنه الآن أكثر اطمئناناً رغم ذلك مما كان عليه قبل أن يذهب فيليب حبيب إلى المنطقة وإن احتمالات الهجوم الإسرائيلي هي اليوم أقلّ مما كانت عليه منذ أسابيع قليلة عندما كانت هذه الاحتمالات «عالية جداً» «Very high». لعل أهمّ ما قاله هيغ هو التالي حرفياً:

«١. المملكة السعودية باتت الآن أكثر تجاوباً بسبب التواطؤ (Collusion) بين ليبيا وإيران وهو تواطؤ تؤكّد وجوده مصادرنا الخاصّة.

«٢. أحاديثي مع شيسون وزير خارجية فرنسا عن الشرق الأوسط تناولت لبنان بنوع خاص وقد كانت أبحاثنا «Very constructive». وإن دور فرنسا في لبنان الآن بنّاء جداً بسبب تراثها هناك (Its long history).

«٣. إن زيارة ميتران لإسرائيل تمثّل ذروة في النجاح لا سابقة لها (Unprecedent Feat) فقد خاطب ميتران الإسرائيليين كما لم يكن من الممكن لنا نحن أن نخاطبهم وقد تقبّلوا منه ذلك.

«٤. إن اسرائيل لا تشعر بعد زيارة ميتران بالعزلة التي كانت تشعر بها قبلها، ولذلك فهي أقلّ خطراً على لبنان وسواه مما كانت عليه قبل الزيارة.

«٥. أشعر باطمئنان إلى أن بيغن سينسحب من سيناء ويلتزم بتعهّده، وهذا أمر مهمّ جداً بالنسبة للبنان».

ثالثاً: مما يلفت النظر أن هيغ خلال حديثه مع الأمين العامّ قال له إن فيليب حبيب لمس في أحاديثه مع الفرقاء اللبنانيين ارتفاعاً في مستوى التأييد الداخلي للسلطات اللبنانية (Level of support internally) وقد وصف ذلك بأنه أمر مشجّع للغاية وعنصر جديد.

رابعاً: سألنا مصادرنا في الأمانة العامّة عن تقييمهم وتقييم هيغ لقرار مجلس الوزراء الإسرائيلي الأخير وحديثهم عن مهمّة حبيب فقيل لنا إن اسرائيل تتصرّف دائماً هكذا قبل وصول فيليب حبيب إلى المنطقة وبعد مغادرته لها لتبقي التهديد قائماً أياً كانت النتائج.

غسان جبران تويني

● برقية واردة رقم ١٩٤، تاريخ ١٩٨٢/٣/١٥

أولاً: برقيّتكم ١١٢: نوافق على النصّ المقترح بشأن مجموعة عدم الانحياز ونفيدكم أن لبنان لن يتمثّل في اجتماع الكويت.

ثانياً: برقيّتكم ١١٣. إن الأنباء بشأن قلعة الشقيف عارية من الصحّة تماماً، ولم يحصل أي تغيير على الأرض حسب ما أفادتنا المراجع العسكرية.

ثالثاً: برقيّتكم ١١٥. سنبلغ قادة الجيش مضمونها بالنسبة لخطّة الانتشار. أما موضوع الثغرة فهو رهن بما سيتّفق عليه الفرنسيون مع كالاهان، هذا مع لفت النظر إلى أن موقفنا أصبح معروفاً من هذا الموضوع.

أما فكرة تعيين ممثل للأمين العامّ فنرى أن فيها فائدة.

رابعاً: برقيّتكم ١١٦. أودعنا نصّها إلى سفيرنا في باريس، وطلبنا إليه أن يقوم بالاتّصالات والنشاطات اللازمة، بشكل لا ينبئ عن مصدر الخبر.

فؤاد بطرس

■ برقية صادرة رقم ١١٨، تاريخ ١٩٨٢/٣/١٦

يحضر فيليب حبيب الى نيويورك وفق ما أبلغناكم (برقيّتنا رقم ١١٥) وربما اجتمعنا اليه وإلى موري درايبر.

هل من توجيهات حول ما يجب بحثه معه أو من معلومات يستحسن أن نعرفها قبل الاجتماع اليه؟

ثم هل ثمّة ما تريدوننا إبلاغه إلى الأمين العامّ كويلار قبل اجتماعه بحبيب؟

تويني

■ برقية صادرة رقم ١٢٠، تاريخ ١٩٨٢/٣/١٧

١ .أبلغتنا البعثة الأميركية اليوم أن فيليب حبيب لن يحضر غداً (الخميس) إلى نيويورك، كما كان مقرّراً نظراً لتبدّل موعده مع الرئيس ريغان. وقالوا إنه ربما أقلع عن الحضور كليّاً، «لأسباب صحّية» فيُكتفى بحضور موري درايبر الأسبوع المقبل.

٢ . من قراءة المعلومات التي توافرت لدى السفير عيتاني، يتراءى لي أن وراء عدم حضور حبيب رغبة في عدم إعطاء تحرّك الأمم المتّحدة صفة الاستعجال، ربما لعدم الاطمئنان إلى وجود استعداد لدى إسرائيل يؤمِّل بالتراجع أو بالسماح للقوّات الدولية بالانتشار.

٣ . يعزّز هذا الاعتقاد ما بلغنا (إلحاقاً ببرقيّتنا رقم ١١٧) من أن الجنرال هيغ قال للأمين العامّ كويلار بضرورة اعتماد «الروية» في التحرّك، عندما حادثه في قيام القوّات الدولية بتنفيذ القرار ٥٠١.

٤ . الأمين العامّ يبدو أنه لم يتّعظ من كلام هيغ ولا من تأجيل زيارة حبيب بدليل أنه (على ما قال لنا شخصياً) تحدّث عن الموضوع مع رئيس حكومة إيرلندا، خلال زيارته لنيويورك أمس، وطالبه بإثارة الموضوع مع الرئيس ريغان عندما يزوره في واشنطن (اليوم أو غداً)، وأن يكون الحديث من زاوية تمثّل إيرلندا في القوّات الدولية والدور الذي تلعبه والتضحيات التي تحمّلت.

٥ . على ضوء ذلك، وعلى ضوء ما يدور عندكم، ولا سيما أبحاث اللجنة الخارجية، كيف ترون التحرّك في اتّجاه برمجة خطّة الانتشار بصورة عملية؟ كذلك، ما هي تقديراتكم للإمكانيات وهل من معلومات عسكرية عن الجدول الزمني الفرنسي؟ وما هي المساهمة اللبنانية الممكنة، عسكرياً ومدنياً؟

٦ . أخيراً، يستحسن، حيال ما يقوله الجنرال كالاهان عن إعداده للخطط، والأبحاث التي قيل لنا إنه يجريها في لبنان، أن توضحوا لنا تصوّر القيادة العسكرية اللبنانية وما إذا كان يجب أن ننتظر ورود شيء عن اتّفاق القيادة مع كالاهان قبل دفع عجلة التحرّك مع الأمانة العامّة، فلا تظلّ المبادرة ضائعة بين بيروت ونيويورك وواشنطن.

غسان تويني

■ برقية صادرة رقم ١٢٢، تاريخ ١٩٨٢/٣/١٩

تمويل قوّات الأمم المتّحدة في الجنوب اللبناني:

١ . أقرّت الجمعية العامة مشروع القرار الخاصّ بتوفير التمويل لقوة الأمم المتّحدة الإضافية (١٠٠٠ جندي) التي ستنضمّ إلى الـ ٦٠٠٠ جندي الموجودين في الجنوب اللبناني منذ عام ١٩٧٨. صوّتت إلى جانب مشروع القرار تسعون دولة في حين صوّتت ضدّه دول المجموعة الاشتراكية وسوريا (١٢ دولة) وقد لوحظ أن اليمن الديموقراطية امتنعت عن التصويت كما تغيّب العراق عن حضور الاجتماع.

٢ . تجدر الإشارة الى أن قيمة التكاليف الإضافية لغاية ١٨ / ٦ / ٨٢ تبلغ حوالى عشرة ملايين دولار، أي أن تكاليف القوّة الدولية الإجمالية حتى نفس التاريخ سوف تكون حوالى ٨٥ مليون دولار.

وفي حال التجديد للقوّة الدولية لمدة ستّة أشهر أخرى أي حتى ١٨ / ١٢ / ٨٢، فإن التكاليف الشهرية سوف تتجاوز الإثني عشر مليوناً، أي انها سوف تكون في حدود الـ ٩٠ مليون دولار.

البعثة

■ برقية صادرة رقم ١٢٣، تاريخ ١٩٨٢/٣/١٩

١ . أنجز مكتب التنسيق لدول عدم الانحياز مشروع البيان الذي سيعرض على الاجتماع الوزاري المقرّر عقده في الكويت في نيسان القادم. وقد تضمّن البيان الفقرة عن لبنان التي اقترحناها برمّتها.

٢ . قامت بعض الضجّة في أوساط بعثات الدول المعتدلة حول اللهجة المتطرّفة التي يتحدّث بها مشروع البيان عن أميركا وبنوع أخصّ عن القوّة المتعدّدة الجنسيات في سيناء وعن الفكرة الجديدة التي أثيرت هذه المرة وهي وجود قوات حلف الأطلسي في المنطقة. وقال لنا سفير الكويت ولعدد من السفراء العرب في إحدى الحلقات غير الرسمية إن حكومته ستحرج في هذا البيان كحكومة مضيفة ولكنها عازمة عندما يجتمع الوزراء على عدم المشاركة في الصياغة، وبالتالي ستكون عاجزة عن إدخال تعديلات على البيان. كذلك كان يشكو سفير الأردن من أن النصّ لم يستشر به جميع الأعضاء بل صاغته الرئاسة الكويتية بالاتّفاق مع عدد محدود بينهم مندوب فلسطين.

٣ . تنبّهت البعثة الأميركية إلى الموضوع وهي تتساءل ماذا بوسعها أن تفعل حتى لا تواجه مرّة أخرى كما ووجهت في أيلول ١٩٨١ ببيان عنيف تضطرّ لاتّخاذ موقف عنيف ضدّه، خصوصاً وأنهم كانوا يتوقّعون أن يكون ردّ مفوّضهم السابق قد فعل فعله وأدّى إلى شيء من الاعتدال لدى الدول غير المنحازة المتعاملة مع أميركا، والذي يثير المصادر الأميركية ليس الكلام الموجّه ضد أميركا بقدر ما هو إغفال المواضيع التي تمسّ السوفيات بحيث يصبح البيان غير متوازن ومنحازاً.

٤ . باحثنا البعثة الأميركية بالموضوع فقلنا لهم إننا لسنا أعضاء في مكتب التنسيق وإننا حرصنا على صياغة الفقرة المتعلّقة بلبنان والتأكّد من أنها لن تتبدّل، ومع ذلك فنحن على استعداد لاستمرار البحث بالموضوع بصورة عامّة ضمن حدودنا المحدودة مع العلم بأن وزير الخارجية اللبنانية لن يكون في الكويت.

٥ . نتوقّع عاجلاً أو آجلاً أن يثار الموضوع معكم في بيروت على نحو ما جرى في الماضي وقد تجدون من المناسب أخذ المبادرة وطرح الموضوع من الزاوية التي تعرفون استباقاً للمراجعة والمعاتبة.

غسان تويني

من ١٠ آذار (مارس) الى ٢٨ نيسان (ابريل)

مصير الأراضي الفلسطينية المحتلّة والاعتداء على المسجد الأقصى

"

مأساة القرار ٥٠١ بين نيويورك والجنوب

■ برقية صادرة رقم ١٢٤، تاريخ ١٩٨٢/٣/١٩

١ . وجّه مندوب الأردن إلى رئيس مجلس الأمن رسالة حول ما يجري في الضفّة الغربية بناءً على طلب منظّمة التحرير، وكانت حوادث الضفّة موضع بحث طوال النهار بين السفراء العرب على ضوء ما نشر وما شاع حول المخطّطات الإسرائيلية، وقويت كثيراً على ضوء ذلك النظرية القائلة بأن إسرائيل ربما عمدت إلى ضمّ الضفّة الغربية أو تحويل الحكم فيها إلى حكم مدني وتطبيق القوانين الإسرائيلية، الأمر الذي سيولد الأزمة التي تفترضون والتي امتدّت مضاعفاتها إلى جنوب لبنان.

٢ . طلب مندوب فلسطين من الأمين العامّ البحث مع سفيرة أميركا في الأمر، تمهيداً لدعوة مجلس الأمن الى اجراء مشاورات والاستمرار فيها كتمهيد لانعقاد مجلس الامن عند الحاجة او كتهويل إذا كان ينفع التهويل.

٣ . قال لي الأمين العامّ إنه باحث سفيرة أميركا في الأمر اليوم وأعرب لها عن قلقه ليس فقط من أحداث الضفة الغربية، بل من مضاعفاتها ومن الجوّ العامّ واستمرار الكلام عن هجوم على الجنوب اللبناني رغم التطمينات النسبية التي أعطاها فيليب حبيب والضمانات المشروطة التي حصل عليها. وطلب إليَّ الأمين العامّ أن نظلّ على اتّصال خلال عطلة الأسبوع وقد ألغت سفيرة أميركا رحلة كانت ستقوم بها خارج نيويورك لتبقى في «دوام في رئاسة مجلس الأمن»، خصوصاً وانها بدأت مشاورات حول قضية نيكاراغوا.

٤ . التقيت بالسفيرة كيركباتريك في الجمعية العامّة فأبلغتني تقريراً سرّياً من فيليب حبيب مع تقييم للوضع وأن هذا التقرير يدعو إلى الاطمئنان الكلّي واتّفقنا على الاجتماع بعد الإثنين للمناقشة في الأمر وتبادل الآراء.

٥ . يزور السفير الأردني السفيرة كيركباتريك بوصفها رئيسة مجلس الأمن صباح الإثنين لبحث الوضع في الضفّة الغربية والتهديدات الإسرائيلية بصورة عامّة، وقد جرى تحديد الموعد بعلم الإثنين لإعطاء الجميع مهلة في عطلة الأسبوع لمراقبة التطوّرات. فإذا تدهور الوضع جرى تقريب الموعد خلال عطلة الأسبوع. ومما يلفت النظر اهتمام الصحافة الأميركية بتصريح عنيف للملك حسين[١] لا بدّ أن يكون تصرّف السفير الأردني مستوحى منه.

---

(١) تصريح لصحيفة «نيويورك تايمس»: «المنطقة على حافة الحرب بسبب الخلافات العربية وسياسة اسرائيل» والسياسة الخارجية الاميركية «تآكلت الى درجة ان واشنطن تحولت ساعي بريد». (١٩٨٢/٣/١٩).

٦ . علمنا من البعثة السوفياتية أنهم شديدو الاهتمام بالرسالة الأردنية الفلسطينية ويرون ضرورة مباشرة مجلس الأمن بإجراء مشاورات حول الموضوع دونما إبطاء وكانوا يتوقّعون أن تبدأ المشاورات اليوم.

٧ . نرجو توجيهنا في ما إذا كنتم تجدون من الملائم لمصلحتنا التشجيع على عقد مجلس الأمن على ضوء المعطيات التي لديكم والاحتمالات التي تتحسّبون لها ومضاعفاتها اللبنانية.

غسان تويني

● برقية واردة رقم ٢١٢، تاريخ ١٩٨٢/٣/٢٢

برقيّاتكم الأخيرة، لا سيما ذات الأرقام ١١٧ـ١٢٠ـ١٢٤

١ . لا بدّ من وضعكم في أجواء المحادثات والمداولات التي تتناول الجنوب، من قريب أو بعيد، لذلك نبلغكم في ما يلي البرقيّة التي وردتنا من بعثتنا في تونس بشأن المفاوضات الدائرة داخل الهيئة المصغّرة للاستراتيجية لتربطوا بين جوانب سائر الأطراف، وأننا نعمل مع الأمين العامّ لجامعة الدول العربية على تذليل هذه العقبة.

أمّا البرقيّة فهي:

«(١) اجتمعنا بعد ظهر اليوم مع الوفد الفلسطيني بكامل أعضائه لمدة ساعتين. ويمكن الاستنتاج، بنتيجة المناقشات، موقفهم السلبي من مجمل الوثيقة اللبنانية في الحقل السياسي، ورفضهم التامّ البندين ٥ و٦، وتفسيرهم لقرارات مجلس الأمن باتّجاه انسحاب إسرائيل فقط.

«(٢) سنقدم الاثنين مشروع قرارنا حسب مضمون برقيّتكم ٢٠٨، تاريخ ٢٠/٣/٨٢، وسنتمسّك بمضمونه.

«(٣) علمنا من الوفد الفلسطيني أنه سيقدّم للجنة نهار الاثنين ورقة عمل في الموضوع.

«(٤) اتّصالاتنا برئيس الوفد السعودي مستمرّة وبجوّ إيجابي».

٢ . في زيارة قام بها سفير فرنسا لنا، نهار الجمعة الماضي، قال بصورة سرّية إن وزارة الدفاع تتباطأ بعض الشيء قبل الإعلان رسمياً عن إرسال كتيبة إلى الجنوب لأنها ليست متحمّسة لهذا الأمر، ولو لم تكن وزارة الخارجية التزمت به مسبقاً لما لبّت الحكومة الفرنسية طلب الأمين العامّ للأمم المتّحدة. وقد أضاف السفير أنه يأمل بأن ينتهي الأمر بقرار إيجابي في الأسبوع الحالي، لكنه ألمح إلى أن العدد سوف يكون دون العدد المتوقّع. وأضاف أنه لا يعتقد بأن الكتيبة الفرنسية ستتولّى سدّ الثغرة المعروفة.

٣ . السفير الأميركي ليس أكثر وضوحاً بالنسبة لهذا الموضوع، وقد جاءنا في هذا الصدد من السفير عيتاني إثر مقابلته لموري درايبر ما يأتي:

«وأضاف درايبر أنه سيتوجه خلال الأسبوع القادم إلى نيويورك، للاجتماع بالأمين العامّ للأمم المتّحدة ومعاونيه المهتمّين بالشرق الأوسط، وخاصّة بقضية جنوب لبنان. وكرّر ما سبق أن ذكره السفير حبيب أن الولايات المتّحدة تؤيد كافّة الترتيبات والتدابير التي يتّخذها الجنرال كالاهان، بالاتّفاق والتنسيق مع جميع الفرقاء المعنيين، لتنفيذ قرار مجلس الأمن

رقم ٥٠١، بما في ذلك سد الثغرة القائمة بين منطقة الشريط الحدودي، ومنطقة تواجد القوّات الدولية».

٤ . أمّا الجنرال كالاهان فقد اجتمع مع قيادة الجيش وفهمت من العماد خوري أن الاجتماع لم يسفر عن شيء ملموس وإنني بانتظار المحضر.

٥ . أبلغت برقيّتكم رقم ١٢٠ إلى قيادة الجيش وطلبت اليها أن تزوّدني بتصوّراتها وسأبلغكم إياها فور ورودها.

٦ . بالنسبة لبرقيّتكم ١٢٤، نرى أن تعالجوا الموضوع محليّاً في ضوء مواقف الأطراف العربية وأن تجاروا التيّار الراجح لأنه لا تفضيل لدينا بين حلّ وحلّ.

٧ . في ضوء هذه المعطيات نرجو إفادتنا عن التطوّرات وعن تصوّرات الأمانة العامّة وتوجيهاتها لقائد قوات الأمن الدولية.

فؤاد بطرس

■ برقية صادرة رقم ١٢٨، تاريخ ١٩٨٢/٣/٢٣

١ . بحثت المجموعة العربية في اجتماعين لها أمس صباحاً واليوم مساء، الأحداث الجارية في الضفة الغربية وغزّة برئاسة سفير الأردن، كرئيس للمجموعة العربية هذا الشهر.

تركّز البحث حول ضرورة الإسراع في دعوة مجلس الأمن لاتّخاذ قرار يضع حدّاً للتدهور الحاصل.

وبالفعل قدم مساء أمس سفير الأردن طلباً خطّياً لرئيس مجلس الأمن طالباً عقد جلسة عاجلة لمناقشة الوضع الناشئ.

٢ . ساد الاجتماع جو من التوتّر، إذ إن الاتّجاه الغالب كان يهدف الى تقديم مشروع قرار بسيط أوّلي على غرار القرار ٤٩٧ (الخاصّ بالجولان) ويرمي إلى إبطال شرعية التدابير والقرارات الإسرائيلية ويعتبرها باطلة وملغاة، دون الدخول في تفاصيل النزاع العربي - الاسرائيلي وذلك لضمان الإجماع في مجلس الأمن، على أن يكون هذا القرار، كمرحلة أولى، يطلب فيه من إسرائيل العودة عن إجراءاتها خلال فترة معيّنة، على أن يعود المجلس إلى الانعقاد مرّة أخرى في حال رفضها الاستجابة لمضمون القرار.

الاتّجاه الثاني، تزعّمته سوريا وحدها وبشدّة، والذي يرى ضرورة التقدّم بمشروع قرار قوي يثير قضايا الاحتلال، سواء في الضفة الغربية وغزة والجولان على قدم المساواة، ويدعو إلى إدانة الولايات المتّحدة لمساندتها إسرائيل.

٣ . أدّى التنافر في المواقف بين مندوب المنظّمة ووفود أخرى عربية (الأردن والإمارات) وبين المندوب السوري، من جهة اخرى، الى حصول مناقشات اتّسمت بالحدّة، وبدا أن التنسيق كان غير متوافر، إذ إن المنظّمة أصرّت على استغلال حادث حلّ بلدية البيرة كحدث سياسي طارئ، للحصول على إجماع من مجلس الأمن حول عدم شرعيته، ثم العودة إلى المجلس في مرحلة لاحقة لإثارة القضايا الأخرى.

٤ . في النهاية، رجحت كفة الاتّجاه الأول، وتمّ التوصّل الى تسوية تجلّت في إعداد مشروع قرار معتدل، أشير فيه إلى التدابير الإسرائيلية في الجولان على قدم المساواة مع أحداث الضّفة الغربية، ولكن دون الخوض في تفاصيل معروفة حول النزاع العربي - الاسرائيلي كما تريد سوريا بغية تمرير القرار في مجلس الأمن بأغلبية كبيرة وضمان حياد الولايات المتّحدة على الأقل، كمرحلة أولى.

٥ . من المنتظر أن يعقد المجلس جلسته الأولى غداً الساعة الثالثة والنصف، (إذ إن الجلسة الخاصّة بنيكاراغوا قد تأجّلت إلى الخميس)، وتعمل المجموعة العربية على إجراء التصويت بسرعة على مشروع القرار والحؤول دون إطالة المناقشة في الوقت الحاضر.

٦ . مشروع القرار بصيغته الحالية، ولو اتّسم بالاعتدال، يتضمّن نقاطاً قد تثير اعتراض بعض الدول الغربية (خاصّة الولايات المتّحدة) وبعض دول عدم الانحياز ونتوقّع أن تدخل عليه تعديلات.

البعثة

● برقية واردة رقم ٢٢١، تاريخ ١٩٨٢/٣/٢٣

وردتنا المعلومات السرّية التالية:

١ . **تمركز العناصر الفرنسية الجديدة**

إثر قرار مجلس الأمن الدولي رقم ٥٠١، بزيادة عديد قوات الطوارئ الدولية في جنوب لبنان ١٠٠٠ (ألف) عنصر، وضعت عمليات قيادة الطوارئ الدولية الخطّة التالية لتوزيع هذه العناصر:

ـ تستلم الوحدة النيجيرية بقعة عمل الوحدة السنغالية من جهة جيب صور.

ـ تستلم الوحدة الفرنسية الجديدة بقعة عمل الوحدة النيجيرية.

ـ تسلّم الوحدة السنغالية بقعة عمل صغيرة (محشورة) بين الوحدتين الفرنسية والنيجيرية من جهة نهر الليطاني.

٢ . **إنشاء فرق مراقبة جديدة**

٢ . ١ ـ فريق فوكس تروت:

تقرّر إنشاء هذا الفريق إثر حوادث جويا ودير قانون النهر وحناويه في أواسط شهر شباط ١٩٨٢، ومركزه في بلدة معركة (داخل بقعة عمل الوحدة السنغالية حالياً) ويتألّف من الضبّاط التالية أسماؤهم:

Maj. Agostini, Pancrace (France)
Maj. Lecoz, Yves (France)
Maj. Nash, Gordon (United States)

٢ . ٢ ـ فريق دولي في قلعة الشقيف:

قرّرت قيادة القوات الدولية إنشاء مركز جديد لفريق تابع للمراقبين الدوليين في قلعة الشقيف، وبالتحديد ٤٠٠ متر شمالي القلعة، ولقد اشترطت المقاومة الفلسطينية لقبول

هذا الفريق بأن لا يكون فيه ضبّاط أميركيون، وهو سيتألّف من ٤ (أربعة) ضبّاط، بينهم إثنان دائمان، ودائماً يتبدّلان دورياً. ولقد عيّن في هذا الفريق حالياً:

Capt. Dwis Pelasre, Thierry (Belgium)
Capt. Sicre, Jean-Jacques (France)

طلبت قيادة القوّات الدولية من قيادة الجيش اللبناني ناقلة جند قديمة (M59) لاستعمالها في مركزها الجديد في قلعة الشقيف كملجأ ضد القصف.

٢ . ٣ ـ فريق إكس راي (Team X-Ray):

يتمركز هذا الفريق في الناقورة، وهو مسؤول عن الشريط الحدودي ولقد تمّ استبدال ضابط من هذا الفريق، وهو Maj. Kafura (U.S)، بضابط آخر هو Maj. Kennedy (U.S) وكان ضابط عمليات فريق المراقبين الدوليين. أما Maj. Kafura (U.S) فقد نقل الى دمشق وعيّن في مركز مسؤول عن الإخلاء (Evacuation). في هذا الفريق يشترك ضابط فرنسي Capt Moriet».

٣ . منطقة شمالي مرجعيون ـ جسر الخردلي:

لم ترد أية إشارة في خطط القوّات الدولية في المرحلة الحالية عن الانتشار في منطقة شمالي مرجعيون ـ جسر الخردلي ـ قلعة الشقيف بهدف سد البقعة المعروفة بـ «الثغرة»، وسبب ذلك أن الأفضلية هي لتدعيم القوّات الدولية وليس لمزيد من الانتشار.

فؤاد بطرس

● برقية واردة رقم ٢٢٥، تاريخ ١٩٨٢/٣/٢٤

أولاً: يبدو أن ممثّل البعثة الفرنسية في الأمم المتّحدة الذي زار باريس بشأن القوّات الدولية استطاع تحريك الموضوع، وقد عقد اجتماعات مع الضبّاط في هيئة الأركان وموظّفي الخارجية الفرنسية، ونتيجة المباحثات فهمنا من سفارتنا في باريس أنه:

١ . قال إن مهمة القوّة الجديدة ستكون توسيع رقعة انتشار القوّات الدولية، خاصّة نحو الشريط الحدودي، ومن جانب الوادي الذي تتواجه عبره المقاومة الفلسطينية وقوّات حداد، مع احتمال توسيع الرقعة لتشمل مرجعيون. من ضمن المهمّة أيضاً تعزيز القيادة في الناقورة. وللقوة مهمّة رادعة أيضاً وقدرة قتالية.

٢ . فهم من «بلوم» مندوب إسرائيل الدائم لدى الأمم المتّحدة أن إسرائيل لم تمانع إذا انسحب الفلسطينيون من «المثلّث» الحدودي مقابل ذلك، وان على قوّات الأمم المتّحدة التفاوض. كما فهمنا أن الضبّاط طلبوا معرفة التفاصيل وتحديد المهمّة تحديداً دقيقاً.

ثانياً: بُحثت مهمتان:

ـ مهمّة «حد ادنى»

ـ ومهمّة «حد اقصى».

ثالثاً: اقترح الضبّاط أن تكون الكتيبة من اللفيف الاجنبي (Légion étrangère) فعارض السياسيون واستقرّ الرأي على أن تكون كتيبة مظليّين مختارين.

رابعاً: أفاد ممثل البعثة المشار اليه اعلاه ان الأوامر السياسية تقضي بأن تصل القوة بكاملها قبل ٢٤ / ٤ / ١٩٨٢ وهي أوامر من رئاسة الجمهورية الفرنسية.

خامساً: يبدو من حديث الشخص المذكور أن السياسيين ألحّوا على ضرورة تنفيذ المهمّة في أسرع وقت وأن «العسكريين» يريدون معرفة الاحتمالات كافة.

سادساً: تقرّر إيفاد بعثة للبنان للاطّلاع على المنطقة عن كثب، والاجتماع بقائد القوّات الجنرال كالاهان لاستجلاء استعداداته.

سابعاً: بعد هذه الزيارة سيتقرّر ما إذا كانت المهمّة ستكون «مهمّة حدّ أدنى» أم «مهمّة حدّ أقصى».

فؤاد بطرس

● برقية واردة رقم ٢٢٨، تاريخ ١٩٨٢/٣/٢٥

زارنا سفير كوبا وطلب الينا التجاوب مع المساعي التي تقوم بها المكسيك لايجاد حل لأزمة نيكاراغوا والسلفادور، تحاشياً لاصطدامات عسكرية.

نرجو أن تأخذوا علماً بذلك، وان تفيدونا عمّا اذا كان الظرف يفرض ان نتخذ مواقف معيّنة في مرحلة ما وضمن أي اطار.

فؤاد بطرس

■ برقيّة صادرة رقم ١٢٩، تاريخ ١٩٨٢/٣/٢٥

برقيّتكم ٢٢٨

مجلس الأمن يتابع الموضوع والمسؤول النيكاراغوي الموجود هنا قال في اجتماع دول عدم الانحياز أمس ما يستفاد منه في آن معاً استمرار الشكوى على أميركا وفتح أبواب المفاوضة. كذلك، علمتم ولا ريب بمفاوضات دائرة مباشرة بين واشنطن وكوبا، فضلاً عن المساعي المكسيكية التي أشرتم إليها.

موقفنا هنا هو الالتصاق بمجموعة عدم الانحياز من غير أية مظاهرة نظراً للحساسيات المعلومة ولاسيما ما نشر هنا عن العلاقة بين بعض ثوّار السلفادور ومنظّمة التحرير الفلسطينية والزيارة التي قام بها أحد زعماء الثوّار اليساريين لبيروت ونشرت له فيها صور. نرى الاستمرار في هذا الموقف إلاّ إذا تطوّر الموضوع وطلب منّا أحد الفرقاء موقفاً أكثر ظهوراً.

سنبلغ سفير المكسيك تأييدنا لمساعيهم (التي يرحّب بها الجميع) إنما بدون ضوضاء إعلامية.

غسان جبران تويني

■ برقيّة صادرة رقم ١٣٢، تاريخ ١٩٨٢/٣/٢٥

على أثر جلسة مجلس الأمن أمس حول الضفّة الغربية، استؤنفت اليوم المشاورات لصياغة مشروع قرار ضمن المجموعة العربية وبين بعض السفراء العرب وسائر أعضاء مجلس الأمن.

لاحظنا شيئاً من البلبلة في الإطار العربي بين رغبة في الاعتدال (الأردن وفلسطين) ورغبة في التشدّد، وكذلك ثمّة تيّاران واحد يوافق على حصر الموضوع في الضفة الغربية وآخر يصرّ على إدخال موضوع الجولان (سوريا). مشروع القرار بصيغته الحالية يبدو غير مقبول ومؤكّد الفشل في ما إذا جرى تقديمه.

دول عدم الانحياز موافقة مبدئياً على ما يتّفق عليه العرب إنما لا تبرز ضمن مجموعتها أية نزعة قيادية بعد. المجموعة الأوروبية متحفّظة تكتفي بالاستماع إلى أميركا. فقد ابلغت الأردن بصورة أولية أنها غير موافقة على المشروع الحالي ومستعدّة للبحث فقط في مشروع قرار محصور بالضفة الغربية ولا يصاغ كقرار تمهيدي يعيّن موعداً لاحقاً لاستئناف مجلس الأمن أبحاثه على غرار ما حصل في موضوع الجولان، وكذلك تصرّ أميركا على الإشارة الى القرارين ٢٤٢ و٣٣٨ (والأردن كان قابلاً بالموضوع ثم عدل). نعتقد أن الموقف الأميركي سيتبدّل تدريجياً إذا برز مفاوض عربي يبلور الموقف. حتى الآن نتحاشى البروز أو القيام بأي دور لأسباب عديدة تدركونها.

غسان جبران تويني

● برقيّة واردة رقم ٢٣١، تاريخ ١٩٨٢/٣/٢٦

«بتاريخ ١٨ آذار الجاري الساعة التاسعة صباحاً عقد اجتماع عمل في مكتب العماد خوري قائد الجيش حضره كل من:

عن الجانب الدولي:

ـ الجنرال كالاهان، قائد القوّات الدولية،

ـ السيد ايمي، من هيئة أركان المراقبين الدوليين في القدس،

ـ الكولونيل مايور، رئيس لجنة الهدنة المشتركة،

ـ السيد ديميلو، المستشار السياسي للجنرال كالاهان.

عن الجانب اللبناني:

ـ العماد خوري قائد الجيش،

ـ اللواء الركن طربيه، رئيس اركان الجيش للعمليات،

ـ المقدم الخادم، من مديرية المخابرات،

ـ الملازم الأول كمال، من مديرية المخابرات.

تناول الاجتماع ما يلي:

١. القرار ٥٠١؛ زيادة عديد القوات الدولية ١٠٠٠ عنصر

الجانب الدولي: كيف تتصوّرون تطوّر الأمور حالياً بعد صدور القرار ٥٠١ وقبل متابعة درسها من قبل فريق العمل؟

لقد تابعنا عملية تحضير هذا القرار في نيويورك، فغانا ستساهم بحوالى ٢٢٠ عنصراً وايرلندا بحوالى ٧٠ عنصراً، كذلك فيجي ستساهم بعدد صغير، أما فرنسا، الدولة الأساسية في مساهمتها في الألف عنصر، فلم تضع شروطاً مسبقة ولم يأت جوابهم النهائي بعد. أما وضعنا الحالي داخل بقعة عملنا، فلا يوجد عناصر كافية لدينا للقيام

بالمهمّة المكلّفين بها من دوريات وتفتيش وخدمات اجتماعية وغيرها، والقوات الدولية والجيش اللبناني يعملون ٢٤ ساعة دون راحة، ونحتاج الى عناصر أخرى. علينا إعادة النظر في انتداب (Mandate) القوات الدولية.

الجانب اللبناني: أنتم اقرب منا على الأرض وتشعرون بحرارة المواقف، فنحن لا نعلم ما هو محتمل ولا ما هو مستحيل. لقد علمنا موقف كل من الولايات المتّحدة والإتّحاد السوفياتي خلال مناقشات مجلس الأمن للقرار ٥٠١، ولقد تبيّن لنا وجود تحفظ فرنسي عن هذا القرار.

علينا الانتظار قليلاً، وبقعة عمل قوات الطوارئ الدولية هي ١٥٠٠ كلم٢ تقريباً وزيادة ألف عنصر جديد تحتّم علينا إعادة تنظيم هذه القوّات لإيجاد المكان الملائم لها، وهل سترسل فرنسا كتيبتها (...) دون شروط؟ كذلك اذا أردتم زيادة ٢٢٠ عنصراً غانياً فهل ستضعونهم في بقعة عملهم أم ستعملون على سدّ الثغرة (Gap)؟

٢. الثغرة:

الجانب الدولي: ربما سنعمل على سدّ الثغرة ولكننا نريد أن نتواجد في كامل الجنوب وليس فقط في الثغرة. لا أقدر أن أقوم حالياً بمهمّتي، بالعناصر التي عندي، علينا أن نكون حاضرين لانتشار أوسع نحو الأمام. كذلك لا نحبّ كلمة ثغرة، فعلينا أيضاً الانتشار في الشريط الحدودي والقيام بخطوات متزايدة في هذا الاتّجاه. عام ١٩٧٨ كان للقوّات الدولية ١٩ مركزاً داخل الشريط الحدودي وإننا نتعرّض حالياً لضغوطات كثيرة لإعادة انتشار قواتنا (Re-deployment) وسدّ الثغرة.

الجانب اللبناني: لقد تحدّث الرئيس الأسعد عن هذه الثغرة مؤخّراً وأنتم تعرفون الوضع جيداً بحكم وجودكم هناك، والثغرة هي من مسؤوليتكم، فإذا اخترقت القوّات الإسرائيلية بقعة عملكم فستكونون في موقف حرج جداً. ونعلم أنه لا يمكن استعمال هذه الثغرة إلاّ لإطلاق بعض القذائف والطلقات، ولكن لا يمكن الانطلاق منها في عملية كبيرة.

ردّت معلومات عن وجود ٣ ثغرات: في منطقة مرجعيون عند جسر الخردلي، في الجهة الغربية عن طريق البحر، وفي منطقة شبعا نحو العرقوب، وربما الثلج ما زال موجوداً بهذه المنطقة حيث الوحدة النروجية.

نعتقد أن قيام اسرائيل بعمليات من الخردلي وشبعا حتى الزهراني ليس إلاّ تخيلات، وليس من الزهراني أو من صور سيتوتر الوضع ولكن سيكون هناك عامل خارجي لتوتيره. إن الوضع الحالي خطر. لا يريد الإسرائيليون القيام بعملية محدودة ضد الفلسطينيين الذين يكبرون أكثر فأكثر، ومنذ يومين تبدّل الموقف السوري الفلسطيني، ولقد أرسل عرفات ابو صالح بدلاً من أبو أياد الى دمشق، وأبو صالح شيوعي كما تعرفون.

الجانب الدولي: إذا نظرنا جيداً إلى الوضع، نظنّ أن البحر هو الطريق الأفضل للوصول إلى صور، وليست هناك ثغرة كبيرة للقيام بعملية مهمّة ولكن بعمليات محدودة. ولا يمكن مقارنة الوضع الحالي بما كان عليه قبل عملية الليطاني، فعند حدود هذه العملية كان يوجد (٥) مراكز مراقبة دولية فقط في جنوب لبنان وينتظر العديد من الأشخاص حدوث

عملية اسرائيلية، ولكن اسرائيل تملك القوّة لذلك والتحضير لها بسرعة وبعد انسحابها من سيناء جمعت قواتها في مناطق أخرى منها شمال إسرائيل.

نظنّ من الناحية العامة (over all) والأفكار الرئيسية (guide ideas) أنه يجب العمل على تقوية انتداب قوات الطوارئ وليس فقط اعادة انتشارها (Re-deployment)، أو بالأحرى القيام ببعض التعديلات (Re-adjustments) في بقع عمل الوحدات الغانية والنيجيرية والسنغالية. فربما الفرنسيون يأخذون مكان النيجيريين حتى الطيّبة، وهؤلاء مكان السنغاليين. أما القرار الفرنسي في ما يختصّ بإرسال قوّات جديدة إلى لبنان، فلم يصدر بعد وسترسل فرنسا فريق عمل لدراسة الوضع على الأرض بغية اتّخاذ قرارها. ولقد سمعت أن فرنسا قد ترسل عناصر من الفرقة الأجنبية وهذا سيكون اختباراً لي (ضحك).

٣. العناصر المسلحة داخل بقعة العمل الدولية؛ مركز مراقبة في الشقيف؛ الاستراتيجية العربية:

الجانب اللبناني: هل جرت زيادة في العناصر المسلحة داخل بقعة عملكم؟

الجانب الدولي: ليست زيادة هامّة، إن كان في العديد أو في التسليح. ولكن حركة أمل تزيد من وجودها ونفوذها في المنطقة، حتى أننا نلاحظ انخفاضاً في النشاطات ونعمل حالياً لضبط الوضع ومسكه بصورة كافية. نأمل في تركيز مركز مراقبة جديد في قلعة الشقيف في أواخر شهر آذار الجاري وسيكون عناصره من فريق صور (Team-Tyre).

سمعنا اليوم في الإذاعة عن وفد لبناني ذهب إلى تونس لمناقشة الاستراتيجية العربية في جنوب لبنان، فهل هذا تحضير لخطة عربية مشتركة؟

الجانب اللبناني: إنها باختصار خطّة لمواجهة أي اعتداء على جنوب لبنان، والورقة التي قدّمها لبنان قد تمّ درسها منذ فترة شهر تقريباً.

كيف الوضع في مستشفى تبنين؟

الجانب الدولي: انه يعمل جيداً لكن جرت مؤخراً فضيحة إثر دخول سبع جنود إيرلنديين إلى المستشفى بعد أن أساؤوا استعمال دواء للتنظيف. لقد أعلنت وسائل الإعلام أنها عملية اختبار لغازات تستعمل في الحرب الكيميائية. إن الصحافة قد ضخّمت هذه القصة، لأنه منذ فترة أفادت الوحدة الهولندية أن القوات الاسرائيلية قد استعملت غازات مسيلة للدموع في الشريط الحدودي.»

فؤاد بطرس

● برقيّة واردة رقم ٢٣٧، تاريخ ١٩٨٢/٣/٢٩

لمعلوماتكم، من سفارتنا في باريس[١] البرقية التالية:

«قبل ظهر أمس الجمعة استقبل وزير العلاقات الخارجية السيد كلود شيسون وفداً من السفراء بناء على طلبهم.

موضوع المقابلة:

(١) على رأسها السفير بطرس ديب.

زيارة رئيس الجمهورية الفرنسية السيد ميتران لاسرائيل[١] وما رافقها من خطب وتصريحات وتحرّكات.

كان السفراء قد اجتمعوا إثر الزيارة وتناقشوا في الموضوع اعلاه، وارتأى بعضهم تقديم مذكّرة خطيّة، وعارضها بعضهم الآخر. أخيراً ألّفوا لجنة، أعضاؤها هم أعضاء الوفد المذكورون في ما تقدّم. وطال النقاش في اللجنة وكادت أن توقف اجتماعاتها. أكثر أعضائها تصلّباً وتأكيداً على سلبية زيارة الرئيس ميتران كان سفير سوريا، ومن أسباب ذلك عدم تطرّق الرئيس الفرنسي البتة لقضية الجولان في خطابه أمام الكنيست.

وبعد أخذ وردّ مثقلين، انبثقت لجنة ثنائية من سفيري السعودية ولبنان لإعداد مشروع رؤوس أقلام يكون أساساً للمباحثات الشفهية التي تقرّر إجراؤها مع وزير العلاقات الخارجية. في الحقيبة المقبلة نرسل صورة عن رؤوس الأقلام، كما أقرّها السفراء في اجتماع عام عقدوه الإثنين الماضي ٢٢ الجاري، ونرسل أيضاً صورة عن محضر لقائنا بالوزير شيسون.

ما دار في المقابلة يمكن إيجازه في ما يلي:

أولاً: من الجانب العربي أخذوا على الرئيس:

١. توقيت الزيارة في حين تواصل فيه إسرائيل عدوانها على غير جبهة وصعيد ولا تزال قضية الجولان عالقة أمام مجلس الأمن.

٢. حديث ميتران أمام الكنيست عن استعادة إسرائيل حقّها في أراضيها كافة يقول بحق تاريخي لها، ضارباً عرض الحائط بوجود العرب التاريخي في فلسطين.

٣. عدم التطرّق إلى ذكر الجولان بينما فرنسا تؤكّد استنكارها لقرار الضمّ وكانت اشتركت في قرار الإدانة الصادر عن مجلس الأمن.

٤. الاكتفاء عند ذكر الفلسطينيين بالإشارة إلى سكّان الضفّة الغربية وقطاع غزّة دون سائر الفلسطينيين وهم الغالبية.

٥. قول الرئيس في كلام عن المفاوضات المرتقبة بين العرب وإسرائيل إنه يمكن بحث كل شيء كأنه يفتح المجال للرجوع عن القرار ٢٤٢، وهذا ما ستستغله إسرائيل لإعادة النظر في الحدود.

٦. حديثه عن الدولة الفلسطينية: يرجئ إنشاءها الى مستقبل غير محدّد فيقترب بذلك إلى نظرة بيغن.

٧. زيارة القدس كعاصمة لإسرائيل والاكتفاء بتلميح عابر الى مشكلة القدس بالذات.

٨. إطراء الشعب الاسرائيلي بينما العرب يتوقّعون توجيه اللوم للإسرائيليين والتوقّف عند آلامهم هم وآلام الفلسطينيين، سواء المقيم منهم والمشرّد.

٩. إعلان فرنسا عن استعدادها للتعاون مع إسرائيل في إنتاج الطاقة الذرّية.

١٠. الحرص على علاقات جيّدة مع كل من العرب وإسرائيل في آن معاً يضعف الموقف الفرنسي.

ثانياً: أهم ما جاء في جواب الوزير:

١. ان فرنسا أمينة لصداقاتها، حريصة على إبقاء علاقاتها ودّية مع العرب.

(١) حصلت الزيارة بين الثالث والخامس من آذار (مارس) ١٩٨٢.

٢. إذا وجدت إسرائيل نفسها في عزلة، قد تلجأ إلى تدابير خطيرة. وبفضل حكمة السياسة التي اتّبعها الرئيس ميتران استطاعت فرنسا قول أشياء كثيرة لإسرائيل.

٣. الحديث عن حقوق إسرائيل في أرضها لم يكن القصد به التنكّر لحقوق العرب.

٤. تأسف فرنسا لنسيانها قضية الجولان أمام الكنيست.

٥. إن ما قاله الرئيس الفرنسي، سواء أمام الكنيست أو في مؤتمره الصحافي، له دلالة عميقة لصالح العرب وقد فهم بيغن ذلك فكانت ردّة فعله العنيفة.

٦. فرنسا تؤيّد كل مسعى يؤدّي إلى السلم وإلى احترام الحدود القانونية للدول.

من هنا قرار الاشتراك في القوّات الدولية في سيناء. ومن هنا ايضاً مساندتها قرار توسيع قوّات الطوارئ الدولية في لبنان، دفاعاً عن حدود لبنان.

وهنا أعربت له عن شكر لبنان لفرنسا ومواقفها المؤيّدة له.»

فؤاد بطرس

■ برقيّة صادرة رقم ١٣٦، تاريخ ١٩٨٢/٣/٣٠

سرّي للغاية

برقيّتكم ٢٣١

ليس لي تعليق على المحضر المرسل إلي وأشكركم على إرساله. وتأخّرت بالتعليق ريثما أعلم من هنا نتائج الاجتماع كما جرى إبلاغه إلى المراجع المختصة.

اسمحوا لي أن أعبّر عن أسفي لأن يكون «اجتماع العمل» هذا قد انتهى إلى لا شيء. وكان أشبه بتجاذب أطراف حديث اجتماعي بدون التركيز على الموضوع وهو الخطة المشتركة ومطالبنا من زيادة القوات.

إذا كان لي أن اقترح شيئاً، فمعاودة البحث من جديد بعد رسم خطّة للبحث وتعيين أهداف ومطالب واضحة... هذا إذا كانت لنا أهداف ومطالب واضحة.

غسان تويني

■ برقيّة صادرة رقم ١٣٧، تاريخ ١٩٨٢/٣/٣١

سرّي للغاية

القوّات الدولية الاضافية

أبلغ الفرنسيون اليوم الأمانة العامّة «الصيغة المبسّطة» ــ على ما علمنا ــ لشروطهم وهي تقضي بأن يعيّن القائد الفرنسي للفرقة العتيدة نائباً للقائد العامّ بدل نائب القائد العامّ الحالي (وهو هولندي) وأن يتأمّن انسحاب قوّات سعد حدّاد من مواقع احتلّتها (متجاوزة خطوط منطقة العمليات) في ضواحي «الطيّبة»، وذلك قبل وصول الكتيبة الفرنسية.

الأمانة العامّة تعالج موضوع القيادة الذي لن يكون سهلاً على ما يبدو.

أمّا موضوع سعد حدّاد، فسيطلب إلى فرنسا إجراء اتّصالات الى جانب الاتّصالات التقليدية. يبقى سدّ «الثغرة». والموقف بشأنه تعرفونه، وهو غير ما ورد في محضر اجتماع كالاهان ــ خوري.

غسان تويني

حاشية: الانطباعات التي عادت بها البعثة العسكرية التي زارت القوّات الدولية غاية في الخطورة ولا يسعنا إرسالها. فالمرجو التأكّد من توافرها لديكم من مصادر اخرى.

■ برقيّة واردة رقم ٢٤٢، تاريخ ١٩٨٢/٤/١

زار القائم بالأعمال البريطاني الأمين العامّ لهذه الوزارة، وطلب اليه أن تساعدوا على الوصول إلى consensus بشأن مشروع القرار المتعلّق بالأرض المحتلّة.

نحيطكم علماً بهذا المسعى الذي جاء في الوقت الذي كان مجلس وزراء الخارجية العرب في تونس يتّخذ مقرّراته، وهي تنصّ على ما يلي:

١. يوجّه المجلس تحيّة تقدير وإعجاب للصامدين في سائر الأراضي الفلسطينية والسورية المحتلّة.

٢. متابعة مناقشة القضية في الأمم المتّحدة في مختلف مؤسّساتها على أن تتبنّى المجموعة العربية قراراً يتضمّن العناصر التالية:

أ) إدانة الإجراءات الإسرائيلية باعتبارها تتعارض مع ميثاق الأمم المتّحدة وقراراتها.

ب) مطالبة إسرائيل بالعودة عن إجراءاتها القمعية في الأراضي الفلسطينية والسورية المحتلّة، ورفع حالة الحصار، وإلغاء قرار حلّ بلدية البيرة، وقرار إقالة رئيسي بلديتي نابلس ورام الله.

ج) تطبيق الفصل السابع من الميثاق على إسرائيل بسبب مخالفتها للميثاق ولقرارات الأمم المتّحدة، واتّفاقيات جنيف المتعلّقة بمعاملة السكّان المدنيين في الأراضي تحت الاحتلال.

د) التأكيد على المجموعة العربية في الأمم المتّحدة بضرورة الالتزام بقرار مؤتمر القمّة العربي الحادي عشر القاضي باعتبار قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ لا يتّفق مع الحقوق العربية ولا يشكّل أساساً صالحاً لحلّ أزمة الشرق الأوسط، وخاصّة قضية فلسطين (تحفّظ وفد الأردن عن هذه الفقرة). وفي حال دعوة الجمعية العامّة لدورة طارئة واستثنائية يشارك جميع وزراء الخارجية العرب بأعمال الدورة.

هـ) تكثيف الجهود العربية المشتركة في المؤسّسات والمحافل الدولية كافة لكشف ممارسات إسرائيل القمعية والعدوانية وإجبارها على الانصياع للإرادة الدولية، وتنفيذ قرارات الأمم المتّحدة، والتوقّف عن خططها الرامية إلى تهويد الأرض، وتفريغ السكّان، وإقامة المستوطنات، والتوسّع على حساب الأرض والحقوق العربية.

و) تكثيف أجهزة الإعلام لجهودها على الصعيد الدولي لكشف ممارسات إسرائيل وإجراءاتها التعسّفية وخرقها لحقوق الإنسان في الأراضي العربية المحتلّة.

٣. تقوم الدول العربية بتقديم كل وسائل الدعم المادّي والسياسي والإعلامي والمعنوي الفوري لتعزيز الصمود في الأراضي الفلسطينية والسورية المحتلّة.

٤. الطلب من حكومات الدول العربية التي يوجد بها تجمّعات فلسطينية، أن تعمل،

بالتنسيق مع منظّمة التحرير الفلسطينية، لتوفير الظروف المناسبة التي تمكّن المنظمة من تعبئة الفلسطينيين بكل الوسائل، بما في ذلك تطبيق قانون خدمة العلم (تحفّظ وفدا لبنان والأردن عن هذا البند وأرجأ الوفد السعودي إبداء الرأي إلى حين الرجوع الى حكومته).

٥. تمكين منظّمة التحرير الفلسطينية من العمل في فلسطين المحتلّة وتقديم كل التسهيلات لها من أجل رفع وتيرة الكفاح المسلّح في الاراضي المحتلّة (تحفّظ وفد لبنان عن هذا البند).

٦. يؤكّد المجلس استمرار الأمة العربية في مقاومتها لاتفاقيّتي كامب ديفيد وللمعاهدة المصرية ـ الاسرائيلية التي عزلت مصر وقيّدت سيادتها، كما يؤكّد تطلّع الأمّة العربية لعودة مصر بعد أن تتحرّر من اتفاقيّتي كامب ديفيد والمعاهدة المصرية ـ الإسرائيلية.

٧. يدين المجلس سياسة الحكومة الأميركية التي تمكّن إسرائيل من خلال الدعم والمساندة العسكرية والاقتصادية والسياسية وتحت مظلّة التحالف الاستراتيجي من الاستمرار في العدوان والاحتلال، مما يهدّد الوجود القومي للأمّة العربية ويؤكّد أن استمرار الولايات المتّحدة في هذه السياسة يتعارض مع مصالح ومستقبل الأمّة العربية.

٨. ممارسة الضغط على الدول التي تساند إسرائيل وتقدّم لها المساعدات المختلفة.

٩. العمل من أجل إقامة تضامن عربي فعّال من أجل مواجهة الصهيونية والإمبريالية وتحرير الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلّة.

الخارجية

■ برقيّة صادرة رقم ١٤٠، تاريخ ١٩٨٢/٤/١

برقيّتكم ٢٤٢

١. كان السفير البريطاني قد أثار معنا الموضوع ذاته، خصوصاً وأن حكومته أعادته إلى نيويورك من الإجازة التي كان يقضيها خصيصاً لمعالجة الموضوع. وهو يلعب الآن الدور الرئيسي في محاولات التوفيق بين المندوبين الغربيين والمجموعة العربية.

٢. كانت المجموعة العربية هنا تلقّت بواسطة الجامعة نصّ القرارات فور صدورها (مع التحفّظين اللبناني والأردني) وحيال إبلاغ تونس أن صدور قرار من مجلس الأمن على نحو ما قرّر الوزراء مستحيل، قيل لنا إن ما تقرّر في تونس هو المرتجى، ولكن الحرّية متروكة للسفراء للوصول إلى أفضل ما يمكن، وتحاشي «الفيتو» ما أمكن.

إلاّ أن الصعوبات لا تزال قائمة بسبب تمسّك البعض بالإشارة الى «الجولان» في مشروع القرار، بينما يتمسّك فريق آخر بضرورة ذكر القرار ٢٤٢.

٣. قامت مساع بعد ظهر اليوم انتهت بتنازل السفير الأردني عن ذكر «٢٤٢»، بناءً على تعليمات جديدة من عمان، شرط أن تُستعمل نصوص القرار المذكور في المشروع العتيد وألاّ يكون في المشروع ما يلغي أو يعطّل القرار المتّخذ عام ١٩٦٧، باعتباره حجر الزاوية في السياسة الغربية تجاه الشرق الأوسط.

٤. لا ينتظر تبلور الموقف نهائياً قبل عطلة الأسبوع، والخطّة المعتمدة، بعد أن انتقلت

رئاسة مجلس الأمن من أميركا إلى زائير، هي إطالة المناقشات ريثما يتمّ الإتّفاق على مشروع قرار، وبرز رأي اليوم يدعو إلى عدم طرح أي قرار تحاشياً للڤيتو ومطالبة رئيس مجلس الأمن بإحالة الموضوع مباشرة على الجمعية العامّة الاستثنائية التي لا تزال دورتها مفتوحة، قابلة للاستئناف (لهذا الشهر). وفي هذه الحال يجري بحث وضعي الجولان والضفّة الغربية معاً.

٥ . رئاسة المجموعة العربية انتقلت إلى السفير السوري، فإذا استمرّ جو المزايدة الذي ساد حتى الآن، تعقّدت الأمور لأن المندوب الفلسطيني يجد بعض الصعوبات في اتّخاذ موقف حاسم رغم ميله الظاهر للاعتدال.

٦ . موقفنا لا يزال كما قلنا في برقيتنا السابقة ومكالمتنا الهاتفية مع معالي الوزير، إلاّ أننا قد نتدخّل للمساعدة في بلورة الوفاق إذا طُلب الينا ذلك صراحة حتى لا نقع فريسة المزايدات.

غسان تويني

■ برقيّة صادرة رقم ١٤٣، تاريخ ١٩٨٢/٤/٢

اجتماع المجموعة العربية للتشاور في مشروع القرار الخاصّ بالوضع في الأراضي المحتلّة.

١ . دعيت المجموعة العربية إلى الاجتماع قبل ظهر اليوم للتباحث بشأن الشكوى في مجلس الأمن. ترأس الجلسة السفير السوري الذي أعرب عن استيائه من التسرّع بتقديم مشروع قرار ضعيف باسم المجموعة العربية دون الرجوع إليها وأخذ موافقتها. وبعد أخذ وردّ، اقترح المندوب السوري أن يؤجل التصويت على القرار ريثما يجتمع وزراء الخارجية في الكويت في إطار مكتب التنسيق لمجموعة عدم الانحياز والحصول على تعليمات الوزراء بهذا الشأن. إلاّ أن أكثر الأعضاء رأوا أن يجري التصويت على مشروع القرار الذي قدّمه الأردن قبل أن يحصل ضغط أميركي على بعض الوفود فتغيّر تصويتها. إزاء الاتّجاه السائد بعرض المشروع على التصويت، سحب المندوب السوري اقتراحه بالتأجيل وأعرب عن تضامنه مع المجموعة العربية وأوضح أن التحفّظ الذي كان لدى وفده إنما كان بسبب ضعف القرار وليس اعتراضاً على التكتيك والمفاوضة على أساسه والتوصّل إلى طرحه في مجلس الأمن.

(في بداية الاجتماع حصل سوء تفاهم (غير سياسي) بين مندوب المنظّمة والسفير السوري، انسحب على أثره مندوب المنظمة ثم عاد الى الاجتماع بعد تدخّل سفير اليمن).

٢ . في نهاية اجتماع المجموعة العربية عرض الرئيس ملخّصاً لأهمّ التوصيات والأفكار التي تعرّضت المجموعة لها فذكر ما يلي:

أ) الاستمرار في التضامن العربي.

ب) الموقف الأميركي ما زال غير معروف.

ج) طلب طرح مشروع القرار على التصويت فوراً.

د) وضع استراتيجية عربية في مجلس الأمن والجمعية العامّة الاستثنائية بعد درس تقرير الأمين العامّ.

هـ) التوصية بأن يضع الوزراء العرب الذين يحضرون اجتماعات مكتب التنسيق لدول عدم الانحياز في الكويت، الاستراتيجية العربية المتوجّب العمل بها في مجلس الأمن ولدى استئناف اجتماعات الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية.

٣ . على هذا، سينتظر أن تطوى القضية اليوم بقرار ليس قوياً كفاية ليستحقّ الڤيتو الأميركي الذي لا بدّ منه، ولا هو معتدل بقدر كاف للحصول على توافق في مجلس الأمن. ولعلّه من الطريف أن نراقب الآن نتائج اختبار جديد جاء سهواً وعن غير قصد هو اختبار ڤيتو أميركي منفرد على قرار ضعيف وكان من الممكن، كما أبدت دول عدّة، لو توافر مقدار أكبر من الانسجام والتنسيق بين المجموعة العربيّة، الوصول إلى نتيجة أفضل وإقامة اتّصالات أكثر جدوى مع بعض الدول الغربية وهو ما شكا منه مندوبوها.

البعثة

■ برقيّة صادرة رقم ١٤٤، تاريخ ١٩٨٢/٤/٢

مجلس الأمن: الوضع في الاراضي المحتلّة

١ . صوّت مجلس الأمن على مشروع القرار الخاصّ بالوضع في الأراضي المحتلّة الذي قدّمه الأردن. ساندت القرار ثلاث عشرة دولة وصوّتت ضده الولايات المتّحدة (ڤيتو) وامتنعت زائير عن التصويت.

٢ . في تفسيره للتصويت ضد مشروع القرار أبدى مندوب الولايات المتّحدة أسفه لعدم وجود إشارة إلى القرارين ٢٤٢ و٣٣٨ وكذلك عدم ذكر الضحايا والاشتباكات التي حصلت. واعتبر أن مشروع القرار لا يساعد عملية السلام في الشرق الأوسط ولذلك فقد صوّتت الولايات المتّحدة ضدّه.

٣ . تحدّث مندوبو المملكة المتّحدة، فرنسا، إيرلندا، اليابان، إسبانيا، بولندا، زائير[1]، الأردن، سوريا، منظّمة التحرير. وفي حين أعلن المندوب الفرنسي أن بلاده لا تقبل فرض أنظمة وقوانين على الشعب الفلسطيني في الاراضي المحتلة من جهة واحدة (unilateral)، دعا المندوب الياباني إسرائيل إلى تنفيذ القرارين ٢٤٢ و٣٣٨ والسماح للشعب الفلسطيني بممارسة حقوقه المشروعة. واعتبر مندوبا إيرلندا وإسبانيا الأعمال الاسرائيلية غير مقبولة. اما مندوبو بولندا والأردن وسوريا والمنظّمة، فقد هاجموا موقف إسرائيل وأعمالها في الضفّة الغربية والجولان، ولم يوفّر المندوبان السوري والفلسطيني استعمال أشدّ العبارات ضدّ موقف الولايات المتّحدة. المندوب الزائيري أبرز في كلمته، رغم امتناعه عن التصويت، أن بلاده تدعم القضية الفلسطينية والحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني.

٤ . في ما يلي نص مشروع القرار[2].

---

(١) مندوب زائير، السفير كالندا (Kalanda)، هو رئيس مجلس الأمن لشهر نيسان (ابريل).

(٢) راجع الصفحة ٣٣٥.

برقيّة واردة رقم ٢٩٣، تاريخ ١٩٨٢/٤/١٠

العاشرة وعشرون دقيقة صباحاً

عطفاً على حديثنا الهاتفي صباح اليوم وفي ضوء المعلومات التي تعرفون وخطر الاعتداء الإسرائيلي وحجمه المتوقّع[١]، نرجو أن تتّصلوا بالأمين العامّ للأمم المتّحدة، ورئيس مجلس الأمن، وتتدارسوا معهما أفضل السبل، إذا كان من المناسب ومن المفيد أن يتقدّم لبنان من رئيس مجلس الأمن بمذكّرة يشير فيها إلى قلقه ومخاوفه، بهذا الصدد، ويطلب فيها إليه إجراء الاتّصالات والمشاورات التي يمكن أن تحول دون وقوع الاعتداء علماً بأن فخامة الرئيس استدعى ظهر اليوم سفيري الإتّحاد السوفياتي والولايات المتّحدة، واجتمع بكليهما بحضور رئيس الحكومة ووزير الخارجيّة.

فؤاد بطرس

برقيّة صادرة رقم ١٥٥، تاريخ ١٩٨٢/٤/١٢

برقيّتكم ٢٩٣

في ما يلي نصّ الرسالة التي سلّمناها ظهر السبت إلى رئيس مجلس الأمن فوزّعها فوراً على أعضاء المجلس ثم صدرت كوثيقة رسمية تحت الرقم: S/ 14962[٢].

تويني

برقيّة صادرة رقم ١٥٦، تاريخ ١٩٨٢/٤/١٢

برقيّتكم ٢٩٣

عطفاً على مكالماتنا الهاتفية، في ما يلي تسجيل لما حدث خلال عطلة الأسبوع وما علمناه صباح اليوم:

أولاً: أبلغنا أوركهارت صباح اليوم أن الأمين العامّ يصل مساء اليوم عائداً من جنيف بعد أن قطع إجازته لسببين: جزر فوكلاند والوضع في الشرق الاوسط. وكان الأمين العامّ قد اتّصل مراراً بالجنرال هيغ في لندن وبونس إيرس وطلب اليه التدخّل السريع للحؤول دون الهجوم الإسرائيلي الذي كان متوقّعاً على جنوب لبنان. واستند بيريز دي كويلار في مسعاه إلى تدخّلنا معه يوم الجمعة ثم يوم السبت بواسطة أوركهارت ومكتبه الخاصّ في نيويورك. كما استند الى رسالتنا الى رئيس مجلس الأمن (البرقية ١٥٥).

ثانياً: كذلك اتّصل الأمين العامّ مباشرة وبواسطة أوركهارت بالسلطات الإسرائيلية في

(١) الحديث عن عمل عسكري اسرائيلي واسع في لبنان تنامى بعد اغتيال السكرتير الثاني في السفارة الاسرائيلية في باريس ياكوف بارسيمنتوف في ١٩٨٢/٤/٣.

(٢) راجع الصفحة ٣٩٣.

الاتّجاه ذاته وكلّف ممثليه في القدس كما كلّف الجنرال كالاهان القيام بالمساعي اللازمة. وعلمنا أن ذلك كان بالتنسيق مع واشنطن وسفيرها في تلّ أبيب.

ثالثاً: تقييم أوركهارت صباح اليوم أن الخطر لا يزال قائماً ما دام لم يحدث أي تحرك ميداني عسكري. ويتساءل اوركهارت كيف يمكن أن تطوي إسرائيل الصفحة كلّياً بعد أن تكلّفت جهوداً وكذلك أموالاً باهظة في تحريك قوّاتها واستنفارها واستدعاء الاحتياط، الخ... ولكنه لا يسقط من حسابه أنه ربما كان في الأمر عملية بسيكولوجية كبرى للضغط والتهويل أو صرف النظر عن أمور أخرى. وفي هذه الحال سيظلّ الخطر قائماً ويستمرّ التهويل مع إبقاء الخيار العسكري الإسرائيلي متوافراً للّجوء اليه عند الحاجة، أو إذا حصل ردّ فعل فلسطيني. وأقصى ما كان يخشاه المراقبون هنا هو أن يؤدّي التصعيد في الحشد إلى حالة من التوتّر تتسبّب هي نفسها بحادث غير محتسب يشكل شرارة حرب.

رابعاً: علمنا من السيد موري دريبر صباح اليوم أنه مسافر مساء مع ستوسل (نائب وزير الخارجية) إلى القدس وقال لنا إنه لا يعتبر أن الخطر زال تماماً كما لا يعتبر أن مهمّة ستوسل ستكون سهلة وربما توجّه الجنرال هيغ شخصياً الى المنطقة فجأة. وبديهي أن ثمّة ارتباطاً بين ما يحدث على الحدود اللبنانية والصعوبات الناشئة في طريق الانسحاب من سيناء. ويزيد الأمر تعقيداً، في نظري واشنطن والأمم المتّحدة، ما يحدث الآن في القدس لأن الوضع النفسي والسياسي في إسرائيل على أسوأ ما يمكن.

خامساً: القلق هذا هو استمرار للقلق الذي كان يسود دوائر الأمم المتّحدة السياسية والعسكرية منذ مساء الأربعاء على وجه التحديد. وهو ما حدا بأوركهارت إلى الاستفسار من واشنطن رسمياً مساء الأربعاء (٧ نيسان) ثم إثارة الموضوع بالتفصيل صباح الخميس في ٨ نيسان مع موري درايبر عندما حضر إلى نيويورك للبحث في تطبيق القرار ٥٠١ وإعطاء الأمانة العامّة المعلومات التي كانت تنتظرها عن رحلة فيليب حبيب الأخيرة (وهو الأمر الذي كان مفروضاً بفيليب حبيب القيام به فور عودته. إلاّ أنه أرجأ ذلك في حينه لأسباب صحية). وظهر الخميس اجتمعنا بالسيد موري درايبر في الإطار ذاته، فلما استطلعناه عن الوضع على الحدود وأخبرناه بما علمنا من الأمم المتّحدة حول الحشود التي تشكّل خطراً لا على تنفيذ القرار ٥٠١ وحسب، بل على سلامة لبنان، صارحنا بقلق حكومته وأكّد لنا أن واشنطن تلقّت ليل الأربعاء وصباح الخميس المعلومات العسكرية التي نقلناها اليكم في حينه فوراً (تلفونيا) بمعرفة السيد درايبر.

سادساً: يتراءى لنا أن نشر الخبر في وسائل الإعلام الأميركية بطبل وزمر منذ مساء الخميس، مع إسناد الأنباء إلى مصادر رسمية، كان أمراً متعمداً وتشاركنا في هذا التحليل مراجع مطّلعة في الأمم المتّحدة وبعض الأوساط العربية. وإذا صحّت هذه النظرية يكون القصد تحريك الرأي العامّ وإثارة ردّ فعل احترازي لمنع قيام إسرائيل بأي عمل. ولا تزال بعض المراجع تعتبر أن العمل العسكري كان مقرّراً إما مساء الجمعة أو ليل الاحد / الاثنين، مع ترجيح التاريخ الثاني.

سابعاً: نلفت النظر إلى أن التصريح الذي صدر في إسرائيل مساء الأحد لم يجزم بعدم كون العملية العسكرية واردة. فالقول إن مجلس الوزراء الاسرائيلي لم يتّخذ قراراً لا يعني

أنهم صرفوا النظر عن اتّخاذ القرار، ولا يعني على وجه التحديد اتّخاذ قرار بعدم القيام بعملية. والذي رشح الينا هو أن بيغن تعهّد بإطلاع السفير الأميركي مسبقاً على أية خطوات سيتّخذها في المستقبل. ننقل ذلك بكل تحفظ.

ثامناً: كنّا على اتصال مستمرّ منذ مساء الخميس مع عدد من السفراء العرب وبعض أعضاء مجلس الأمن وتبلورت نتيجة هذه الاتّصالات فكرة دعوة مجلس الأمن إلى جلسة «احترازية» (preemptive) وتقديم مشروع قرار بسيط حول الحشود الإسرائيلية يتضمّن تحذيراً من خطر الحرب وربما تضمّن كذلك دعوة عاجلة إلى عقد اجتماع فوري للجنة الهدنة وذلك بغية إدخال الأمم المتّحدة كفريق ميداني في الموضوع. نصحنا رئيس مجلس الأمن بتوجيه رسالة إليه حتى ولو لم نكن مصمّمين على الدعوة إلى جلسة عاجلة. وكانت حجّة الرئيس أن الرسالة تشكّل بحدّ ذاتها خطوة سياسية ورادعاً لا يستهان به، فضلاً عن أنها تضطر أعضاء مجلس الأمن ورئيسه إلى التحرّك وتلزم الأمين العام القيام بمسعى رسمي. وهذا ما حدا بنا إلى اقتراح التحرّك في هذا الاتّجاه في مخابرتنا التلفونية يوم الجمعة.

تاسعاً: نلفت النظر إلى أن هذه الأحداث شكّلت إلهاء لجميع المعنيين عن اتّخاذ التدابير الآيلة إلى تنفيذ القرار ٥٠١ والتي يفترض بالأمين العامّ تقديم تقرير عنها قبل ٢٥ نيسان (الفقرة ٦ من القرار ٥٠١). والمصلحة اللبنانية تقضي الآن بعدم الاسترسال في هذا الاتّجاه وباستعادة المبادرة وتحريك تدابير التنفيذ، بل واستعجالها، وبنوع أخصّ استعجال حضور القوّات الفرنسية واتّخاذها مواقعها، متجاوزة بعض الشروط، لأن أي عمل إسرائيلي سيكون صعباً بل مستحيلاً في وجه الانتشار الجديد، وبنوع أخصّ إذا كان هذا الانتشار قيد الحدوث في هذا الظرف بالذات. هذا، فضلاً عن أن الانتشار الفرنسي قد يساعد على حسم بعض النزاعات الفرعية القابلة لأن تشكّل ذريعة عسكرية، كقضية الطيّبة وبرعشيت وكفرشوبا وسواها من النقاط الواقعة في الثغرة او المتّصلة بها.

ننتظر توجيهاتكم مع تكرار لفت النظر إلى مضمون برقيتنا ١٣٦، الفقرة الأخيرة.

غسان جبران تويني

■ برقيّة صادرة رقم ١٥٧، تاريخ ١٩٨٢/٤/١٢

١. وجّه السفير السوري بوصفه رئيس المجموعة العربية لهذا الشهر دعوة لعقد اجتماع عاجل لبحث القضايا الطارئة في المنطقة وانحصر البحث في قضية القدس نظراً للتصعيد الذي كانت ترد أنباؤه ولم يجرِ أي بحث في الوضع على الحدود اللبنانية.

٢. تقرر خلال الاجتماع العمل في إطار المجموعة الإسلامية (المؤتمر الإسلامي) وتكليفها بتقديم شكوى عاجلة إلى مجلس الأمن ودعوته لعقد دورة طارئة فوراً للنظر في حادث المسجد الأقصى في القدس[١]. وفيما الاجتماع منعقد، أُبلغ الحاضرون أن ملك

(١) قام المدعو آلان هاري جودمان، وهو اسرائيلي من اصل اميركي، في ١١ نيسان (ابريل)، باطلاق النار على مصلّين في المسجد الاقصى، فقتل عربيين وجرح ٢٢ آخرين. هذا وارتكبت الجريمة والمجرم في زي جندي اسرائيلي.

المغرب، بوصفه رئيس لجنة القدس، طلب إلى سفيره تقديم شكوى عاجلة بدعوة مجلس الأمن للانعقاد فوراً. تقرّر على الأثر ألاّ يكتفى بالشكوى المغربية، بل تتبعها شكوى أخرى باسم جميع أعضاء المؤتمر الاسلامي.

٣. في الرابعة بعد الظهر، عقدت المجموعة الإسلامية (أعضاء المؤتمر الإسلامي)، جلسة ناقشت خلالها الوضع الناشئ عن الاعتداء على الحرم الشريف في القدس، وتقرّر بالإجماع ما يلي:

١. تقديم شكوى عاجلة، بالإضافة الى الشكوى المغربية، لرئيس مجلس الامن، تطلب انعقاد المجلس بصورة فورية للنظر في الحادث، واعتباره اعتداءً من شأنه تهديد السلم والأمن الدوليين. وقد وقّع جميع أعضاء المؤتمر الاسلامي دون استثناء على الشكوى المذكورة.

٢. تكليف فريق عمل مكوّن من العراق (رئيس الدورة الحالية للمؤتمر الإسلامي) وباكستان والأردن وأوغندا والمغرب ومنظّمة التحرير لإعداد مشروع قرار.

٣. الطلب إلى رئيس المجلس البدء في المشاورات غداً على أن تنعقد الجلسة العلنية يوم الأربعاء في ١٤ نيسان الجاري لتتوافق مع النداء الذي وجّهه ملك السعودية إلى رؤساء الدول الإسلامية بإيقاف العمل في الدول الإسلامية في هذا اليوم استنكاراً للاعتداء وتضامناً مع الشعب الفلسطيني.

٤. اتّسم الاجتماعان (العربي والإسلامي) بالانضباط والتضامن الكلّي وكان أكثر الوفود حماسة لدعوة مجلس الأمن واستنكاراً للاعتداء هي وفود الباكستان وتركيا وبنغلادش بالإضافة إلى بعض الوفود العربية. وقد ساد الاعتدال، ولم يتطرّق أي وفد على الإطلاق، بما فيهم الوفود العربية، خلال الاجتماع الإسلامي إلى ذكر الولايات المتّحدة الأميركية.

تويني

● برقيّة واردة رقم ٢٥٨، تاريخ ١٩٨٢/٤/١٣

برقيّتكم ١٥٦

نشاطركم الرأي بالنسبة لتقويم الموضوع والاحتمالات الممكنة.

أمّا في ما يتعلّق بموضوع تنفيذ القرار ٥٠١، فإننا لن نهمله، ولكن يبدو أن لدى الفرنسيين بعض الصعوبات، لا سيما لدى وزارة الدفاع، تحول دون المشاركة الفورية، وقد تحدّثت مع سفيرهم نهار أول أمس بهذا الصدد.

وتنويراً لكم، أودعكم أدناه نصّ برقية من سفيرنا في باريس تتناول هذا الموضوع، ولعلّ الأخطار القائمة حالياً لا تساعد على اتّخاذ الفرنسيين قراراً بالعجلة المطلوبة.

أمّا بالنسبة لبرقيّتكم ١٣٦. فقد أودعناها قيادة الجيش في حينه، وطلبنا اليهم الاهتمام بالموضوع، وسيعقدون اجتماعاً بعد ظهر اليوم مع الجنرال كالاهان.

أمّا برقية باريس فهي[١]:

(١) صاحب البرقية هو الدكتور بطرس ديب، سفير لبنان في فرنسا.

«ظهر أمس الجمعة اجتمعت في منزلي على غداء مع السيد لوين مدير دائرة المنظّمات الدولية في وزارة العلاقات الخارجية الفرنسية.

تطرقنا مرّة أخرى إلى موضوع إسهام فرنسا في زيادة قوات الطوارئ الدولية فلمست لديه بادئ الأمر تحفّظاً لم يُبده المرّة الماضية. وقال، وكأنه يذكّرنا بالأمر، إن ممثلهم في الأمم المتّحدة صرّح منذ حوالى الشهر بأن اشتراك فرنسا في الدفعة الجديدة مشروط بانتشار قوات الطوارئ بشكل يسمح بسدّ الثغرة المواجهة لمرجعيون والشقيف.

قلت له: لم افهم منك المرة الماضية ذلك، فهل من جديد؟

اجاب: ليس الأمر بالجديد.

قلت: هل شرط سدّ الثغرة المواجهة لمرجعيون ملزم لكم بحيث لن تشتركوا ما لم يستجب له؟

هنا تردّد وبدا جوابه بأنه يميل إلى الاعتقاد أن الفرنسيين متمسّكون بهذا الشرط، ثم أضاف: إلاّ اذا ضغطت إرادة سياسية عليا.

وسأل: هل عدم اشتراكنا يزعجكم؟

أجبت:

اولاً: كنّا ولا نزال نتوقع اشتراككم.

ثانياً: كثيرون في لبنان وخارجه لن يفهموا تراجعكم.

ثالثاً: اذا كنتم تخشون أن تصطدموا بإسرائيل على اعتبار ما يتردّد عن عزمها على مهاجمة لبنان، فضربة إسرائيل قريبة، على ما يبدو، وستحصل قبل وصولكم بفترة غير قصيرة.

وقصدت من ذكري إسرائيل قصدين:

أولاً: معرفة ماذا يتوقعون هنا.

ثانياً: ما اذا كان تردد مخاطبي مرده تخوف الاصطدام بإسرائيل.

هنا بدأ يخرج تدريجياً عن تحفّظه ويمكن تلخيص أجوبته الأخرى بما يلي:

١. يفضّلون عدم الاصطدام بإسرائيل. يتوقّعون بأن تقوم إسرائيل بعملية ما وأنهم يسعون للحؤول دون حصولها.

٢. يعتقد أن فرنسا ستشترك بتأليف قوّة جديدة قوامها ألف عنصر، وإن بدا موقفها بهذا المعنى مخالفاً بعض الشيء ما فاه به ممثلها في الأمم المتّحدة. وأضاف: عند الحاجة نقول رأينا. أخيراً إن هذا الموقف هو الأفضل.

٣. لا تحملوا ما قمت به من جولات في الحديث على محمل التردد (hésitation). انه مجرّد حذر وحيطة (prudence) فنحن آخر الأمر لن نتردّد بالاشتراك.

لا شك أن ما خامرهم من تردّد ترك أثراً لا يزال منه عالقاً في نفوسهم.

سأتابع الاتصالات على غير صعيد زيادة في التأكد.»

فؤاد بطرس

برقيّة صادرة رقم ١٥٨، تاريخ ١٩٨٢/٤/١٣

الوضع في الجنوب:

١. اتّصل بي السفير السوفياتي مساء أمس وطلب اجتماعاً عاجلاً صباح اليوم قبل مباشرة مجلس الأمن مشاوراته. اجتمعنا صباح اليوم، فقال لي إنه تلقّى من موسكو معلومات حول ما دار بين الحكومتين السوفياتية واللبنانية ثم بين الحكومتين السوفياتية والأميركية، وهو يريد إطلاعي على الموضوع، سائلاً أو متسائلاً إذا كنت قد تبلّغت ذلك من بيروت.

٢. قلت له إنني مطّلع على الخطوط العريضة ولكنني أودّ معرفة ما لديه من تفاصيل. وكان قصدي من ذلك، بالطبع، أخذ وجهة نظرهم الخاصّة، لأنني افترضت فوراً ان في الأمر شيئاً غير اعتيادي نظراً لهذا الأسلوب غير الاعتيادي في الحديث.

٣. الأمر المهمّ الأول الذي اطلعني عليه تروبانوفسكي هو الاتّصال الذي تمّ بين موسكو وواشنطن حول خطورة الوضع في الجنوب. وقال لي إن سفيرهم في العاصمة الأميركية قابل نائب وزير الخارجية الأميركية وطلب اليه أن تبذل أميركا، نظراً لعلاقاتها الخاصّة بإسرائيل، كل الجهود الممكنة للحؤول دون الهجوم المتوقّع. ووصف تروبانوفسكي مبادرتهم بأنها very strongly worded.

٤. لم يطلعني تروبانوفسكي على جواب واشنطن لزميله، إنما قال مبتسماً إنه لا يفهم ولا حكومته تفهم كيف يمكن ألاّ تؤثّر أميركا على إسرائيل أكثر مما تقول (وفهمكم كفاية!) وقال كذلك إنهم أطلعوا بيروت على الجواب الأميركي، وهم لا يعتبرون أن الخطر قد زال بل لا يزال قائماً.

٥. الأمر الآخر المهمّ الذي قاله تروبانوفسكي هو أن حكومته نصحت لبنان بدعوة مجلس الأمن فوراً (وهذا ما يفسّر في نظري تحرّك بعض السفراء العرب في هذا الاتّجاه على ما أشرت في برقيّتي رقم ١٥٦). واستطرد أن موسكو تعتبر أن دعوة مجلس الأمن الفورية، احترازياً، قد لا تمنع العدوان الاسرائيلي ولكنه سيكون لها مفعول رادع (deterrent) بحيث تجد إسرائيل صعوبة كبيرة في الهجوم ومجلس الأمن منعقد أو هو انعقد، وحذّرها من القيام بأي عمل. وضرب مثلاً على ذلك الشكوى البريطانية بشأن جزر فوكلاند، وكيف أن السفير البريطاني طرح الشكوى وسار بها بإلحاح وسرعة ونال قراراً لم يمنع الأرجنتين من التحرّك ولكنه شكّل قاعدة هامّة للتصرّف البريطاني.

٦. عند سؤاله لي عمّا سنفعل، قلت له إن وجهة نظرنا لم تكن بعيدة عن وجهة نظره. لذلك قدّمنا الرسالة الى مجلس الأمن السبت، ولكنه يعرف، بالطبع، حجّة البعض بأن مجلس الأمن يساهم في «تحريض» إسرائيل بدل أن يردعها، نظراً لنفسية «الرعب والاضطهاد» التي يتذرّع بها الإسرائيليون وأصدقاؤهم.

٧. استطردت أنه مع ذلك كنّا ننوي الاستمرار في تحرّكنا أمس لولا بروز قضية القدس وتوافق العرب على إعطائها الأولوية، ثم تضاؤل الخطر الإسرائيلي بعد المداخلات التي حصلت. أجاب أنه يخشى أن تطول قضية القدس والخطر لا يزال قائماً، وبالتالي، ومع أن الأمر يعود لنا

تقييمه، بالطبع، إلاّ أن وجهة نظرهم لا تزال هي ذاتها، أي ضرورة دعوة مجلس الأمن.

٨ . قلت له إنني سأنقل الأمر إلى حكومتي فوراً، ونبقى على اتّصال. وانتهى الحديث.

٩ . لست بحاجة لأن أقول لكم إن وجهة النظر الاميركية هي حتماً نقيض ذلك. ولا بدّ أنهم أبلغوكم ذلك. اقترح أن نعطي ـسية القدس يوماً أو يومين وأن نراقب التطوّرات ولا نسقط مجلس الأمن من حسابنا، إنما أن نضع مهلة زمنية محدّدة إذا استمرّ الخطر بعدها، رغم المساعي، عمدنا إلى تحريك مجلس الأمن.

١٠ . اقترح بحث الموضوع من جانبكم مع الفرنسيين لأسباب كثيرة تعرفونها، ولا سيما ما ورد في برقيّتكم ٢٥٨ . انتظر تعليماتكم.

غسان جبران تويني

حاشية: أبلغني ترويانوفسكي على هامش الحديث أن بطريرك روسيا بيمن ربما حضر إلى الأمم المتّحدة للخطابة أمام الجمعية العامّة في دورة نزع السلاح (حزيران).

■ برقيّة صادرة رقم ١٥٩ ، تاريخ ١٩٨٢/٤/١٣

برقيّتكم ٢٥٨

١ . اجتمعت اليوم إلى السفير الفرنسي المناوب (بغياب السفير الأصلي في باريس) يرافقه مستشار البعثة الفرنسية للشؤون العربية الذي يتابع الموضوع في الأساس. كما اجتمعت إلى السيد أوركهارت وكذلك حصل أكثر من اجتماع بين أوركهارت والبعثة الفرنسية.

٢ . الشروط الفرنسية تحلحلت والبحث يدور في الإطار التالي:

أولاً: إيجاد صيغة «قيادية» للجنرال الفرنسي الذي سيحضر على رأس القوّات الفرنسية، والامر لم يعد صعباً وتجري المخابرات بشأنه مع كالاهان.

ثانياً: الضمانات حول نقل مركز سعد حدّاد ودباباته من الطيّبة قبل انتشار القوّات الفرنسية.

ثالثاً: شروط لوجستية وميدانية لا ضرورة لذكرها وهي غير أساسية.

٣ . طلب أوركهارت من البعثة الفرنسية إيداعه جواباً نهائياً بنعم او لا خلال أسبوع، وتساءل أمامهم عمّا إذا كانوا يريدون فعلاً الاشتراك ام يفضّلون عدم الاشتراك بسبب التصعيد الحاضر وتغير الظروف السياسية والعسكرية في المنطقة كذلك. لوّح أمامهم بوجود قوّات أسوجية متوافرة وجاهزة للاشتراك فوراً.

٤ . كرّرت أمام البعثة الفرنسية الحجج التي استعملها سفيرنا في باريس وزدت في الإصرار قائلاً إن عدم اشتراك القوّات الفرنسية الآن سينسف القرار ٥٠١ ، كما أنه في إطار أهمّ وأعمق سيفتح الباب أمام إسرائيل لاجتياح لبنان فتضيع الجهود التي تبذلها فرنسا للحؤول دون ذلك وللمحافظة على وحدة الأراضي اللبنانية وسلامتها. وقلت إننا نعتبر أنه من المهمّ جداً بالنسبة الينا أن يصدر إعلان فرنسي سريع بالمشاركة ولو تأخّرت معالجة

القضايا العسكرية الجزئية ما دامت فرنسا تؤكّد أنها لا تتراجع عن قرارها المبدئي الأساسي. كذلك لفت نظر البعثة إلى القيمة الرادعة للوجود الفرنسي الفوري في هذا الظرف بالذات حتى ولو لم تنته معالجة قضية الوجود الإسرائيلي في الطيّبة. وكان ذلك ردّاً على قول القائم بالأعمال الفرنسي إنهم لا يريدون المجيء الى المنطقة والتسبّب في اصطدام مع إسرائيل لا يمكن حساب نتائجه. كذلك قلت إن مجرّد الوجود الفرنسي في الطيّبة ضمانة لمعالجة «مركز» سعد حدّاد هناك بوسائل ميدانية دون اللجوء الى القوّة.

٥ . سيتابع أوركهارت البحث مع كالاهان والهولنديين في الشروط الفرنسية بسرعة وهو مدرك لضرورة إنجاز الموضوع خلال عشرة أيام.

٦ . اقترح القيام بمسعى جديد مع باريس لتأييد ما دار اليوم في الأمم المتّحدة بالصورة التي ترونها مناسبة وعلى أعلى المستويات، لأن الموضوع أصبح «ناضجاً» إلاّ اذا كان «خلف الأكمة ما وراءها».

٧ . لفت نظرنا قول الفرنسيين إنه من الضروري لهم المساهمة في القوّات الدولية في لبنان لإيجاد التوازن مع مساهمتهم في قوّات سيناء، وهذا معناه تأثّرهم باعتبارات لبنانية وغير لبنانية كذلك، يمكن تحريكها عند الحاجة.

غسان جبران تويني

■ برقيّة صادرة رقم ١٦٠ ، تاريخ ١٩٨٢/٤/١٣

١ . استعجل مندوب فلسطين دعوة مجلس الأمن للانعقاد نظراً لتردّي الأوضاع في الضفّة الغربية، فعقد المجلس جلسته العلنية الأولى مساء اليوم بدلاً من الغد كما كان قد تقرّر في المجموعة الإسلامية أمس.

٢ . تكلّم خلال الجلسة مندوب المغرب فقرأ رسالة من الملك الحسن الثاني حول الوضع الحالي، ثم تلاه مندوبو الأردن ومنظّمة التحرير واسرائيل، فالولايات المتحدة ثم العراق، ورفعت الجلسة إلى الغد الساعة الرابعة.

٣ . دبّ الخلاف في المجموعة العربية حول مضمون القرار واستراتيجية العمل في المجلس، ولم تستطع المجموعة الاتّفاق على صيغة نهائية لمشروع قرار، كما لم تتّفق على توقيت عرض المشروع على التصويت.

٤ . ستعود المجموعة الإسلامية للاجتماع غداً لمعالجة مضمون مشروع القرار وتوقيت طرحه على التصويت.

البعثة

● برقيّة واردة رقم ٢٦١ ، تاريخ ١٩٨٢/٤/١٥

برقيّتاكم ١٥٨ و١٥٩

أولاً: نحيطكم علماً بمضمون برقية وردت من باريس بشأن مشاركة فرنسا في قوات الامن الدولية، وهذا نصّها:

« ١ . قال السيد Joseph Rapin، المستشار بوزارة الخارجية الفرنسية، إنه زار مع السيد Laugel وثلاثة ضبّاط فرنسيين طوال أربعة أيام المنطقة المتوقّع أن تخدم فيها الوحدة الفرنسية الجديدة، وهي بشكل عام المنطقة الشرقية من القطاع الذي تشرف عليه حالياً القوّات النيجيرية، علماً بأن هذه الرقعة حدّدها قائد القوة الدولية الجنرال كالاهان وقد تتّسع أو تضيق بشكل يتناسب مع عدد الجنود الفرنسيين الذي لم يحدّد نهائياً بعد .

٢ . قال إنه تبين للبعثة أن عناصر وآليات من قوّات سعد حدّاد تتمركز حالياً داخل المنطقة هذه، خاصّة بين الطيّبة وفي دير السريان . وقد دخلت هذه العناصر والآليات إثر ما سمّي بعملية القضم على مواقع القوّات الدولية . وهي تتواجد الآن على بعد خمسين أو ستين متراً من المواقع التي ستتمركز فيها القوّة الفرنسية الجديدة . هذا التجاوز وهذا القرب سيسبّبان، في نظر البعثة الفرنسية، اصطدامات وخسائر في الأرواح يصعب تلافيها عند وصول القوّة . وتجد البعثة أن لا بدّ من تراجع هذه العناصر قبل وصول الوحدة الفرنسية .

٣ . في هذا الصدد قال إن المساعي الدبلوماسية جارية الآن من قبل الأمم المتّحدة وفرنسا والولايات المتّحدة الأميركية لحمل إسرائيل على الضغط على حدّاد لسحب عناصره . وذكر السيد Rapin الدور الذي تولاّه المبعوث الأميركي السيد درايبر، ومهمة نائب وزير الخارجية الاميركي السيد ستوسل في هذا الصدد .

٤ . قال إن تحديد موعد إرسال القوّات الفرنسية سيتقرّر فور معرفة نتيجة المساعي الدبلوماسية هذه .

٥ . ذكر أن عدد الجنود الفرنسيين حدّدته الأمم المتّحدة بستماية عنصر، علماً بأن القادة الفرنسيين يطالبون بـ ٧٥٠، وعرض الاعتبارات الدولية التي قد يصعب تجاوزها، وذكر بالذات ضرورة أخذ رأي الإتحاد السوفياتي قبل زيادة عدد الفرنسيين .

٦ . حول تعيين ضابط فرنسي كبير في قيادة الـ FINUL قال : يمكن الوصول إلى ترتيب ما، وهذا لا يشكّل عقبة، المهمّ أولاً أن يتمّ انسحاب قوّات سعد حداد من تجاوزاتها (كذا) لتلافي الخسائر في الأرواح حين الوصول .

٧ . هو مطمئن لجهة إرسال القوّة الفرنسية في الوقت المناسب إذ إن هناك قراراً سياسياً اتّخذته فرنسا وإنما تريد أن تضمن حسن تطبيقه وفقاً لروح عملية حفظ السلام . »

ثانياً: سنودعكم محضر اجتماع كالاهان بقيادة الجيش اللبناني فور وروده، وقد فهمنا أن كالاهان لديه انطباع بأن الفرنسيين لن يحضروا قريباً .

ثالثاً: جرى هنا حديث مع السفير السوفياتي يتّفق مع مضمون برقيّتكم ١٥٨، وكان الجواب بالنسبة لمجلس الأمن أن الموضوع سيدرس في ضوء ما ينطوي عليه من سلبيات وإيجابيات .

ومن جهة ثانية جرى بحث هذا الموضوع مع وزير خارجية سوريا في اجتماعنا نهار أمس، وقد وافقونا أن التوقف عند الإجراءات التي اتّخذناها حتى الساعة بالنسبة لمجلس الأمن أكثر جدوى من القيام بتحرّكات جديدة . وبطبيعة الحال إذا ما حصلت تطوّرات في المستقبل، يمكن إعادة درس الموضوع، إلاّ أن الميل هنا في ضوء تقويم الحالة من جميع جوانبها هو أن طلب دعوة مجلس الأمن في هذه المرحلة فيه سلبيات أكثر من الإيجابيات .

فؤاد بطرس

■ برقيّة صادرة رقم ١٦١، تاريخ ١٩٨٢/٤/١٦

سرّي للغاية

القوّات الفرنسية في الجنوب

١ . مرّت في نيويورك شخصية فرنسية مطّلعة جداً تربطني بها صداقة خاصّة، فعلمت منها أن ثمّة ضغطاً إسرائيلياً كبيراً على الرئيس ميتران وحكومته لعرقلة إرسال القوّات الفرنسية إلى لبنان . ويبدو أن حملة الضغط هذه بدأت خلال زيارة القدس، وأن أحد المحرّكين هو المستشار في « الايليزه » المسيو جاك اتالي . غير أنه، رغم ذلك، لا تزال ثمّة جهات رسمية تصرّ على الموضوع، التزاماً بالوعد المقطوع للبنان وللأمم المتحدة، وحتى يكون هناك توازن مع إرسال القوّة إلى سيناء .

٢ . قال محدّثي إن أسباب التأخير (وهو لا يعرف تفاصيلها) ليست سوى ذرائع لإخفاء المأزق الذي تجد باريس نفسها أمامه : فهي، من جهة، تريد إرسال قوّاتها والقيام بدور جدّي يميّزها عن سائر القوّات، ولكنها، من جهة أخرى، لا تريد الاصطدام بالجيش الاسرائيلي ولا حتى بسعد حدّاد، لأن مثل هذا الاصطدام مكلف سياسياً على أكثر من صعيد .

٣ . تفسّر هذه الأقوال الإصرار الفرنسي على نقل الدبّابة او الدبّابات المرابطة في قرية الطيّبة قبل وصول القوّات، وهو ما كنّا أبرقنا بشأنه وما قيل كذلك لسفيرنا في باريس . ويبدو أن المفاوضات جارية الآن في القدس، من جانب الفرنسيين والأميركيين معاً، لنقل مركز الدبابات . ومع أن أوساط الأمم المتّحدة تتوقّع نجاح المفاوضات، فإنني شخصياً لا أزال أعتبر أن اسرائيل لن تتساهل وقد تكرّر قولها لبعض المراجع هنا إن « القدس مشغولة الآن بأمور أهمّ وأكبر (كالانسحاب من سيناء وعدم اجتياح لبنان !) فلا يسعها اللهو بدبّابة عند سعد حداد » (كذا) .

٤ . هنالك، على حدّ قول صديقي الفرنسي (وأكرر أن لا صفة رسمية لكلامه) أكثر من مرجع يعرقل إرسال القوّات الفرنسية أو هو غير متحمّس لها وربما كانت بعض هذه المراجع « من صميم دود الخل »، أي انها ربما كانت تعمل من لبنان ومن بعض المواقع العربية كذلك، فضلاً عن بعض الأوساط السياسية الفرنسية، في « الكاي دورسيه » وخارجه . غير أن صديقي يجزم بأن « اللوبي اللبناني » في باريس قوي جداً، وله تأثيره على « الإيليزه » وفي وسعه، إذا تحرّك على مستوى رفيع، دفع القضية إلى حيّز التنفيذ السريع . وأنا أنقل هذه المعلومات بكل تحفّظ .

٥ . من جهة أخرى، اجتمعت أمس ثم اليوم بالسيد أوركهارت الذي بدا لي متفائلاً بالجواب الفرنسي وقال إن « الشرط » الأخير الذي لا يزال قيد البحث هو حكاية الدبّابة . كذلك علمت من أوساطه، بصورة غير مباشرة، أن الجنرال كالاهان لم يكن متحمّساً كثيراً للطريقة « الفرنسية جداً »، التي لم تخلُ من « التكبّر »، التي يعالج بها الفرنسيون الموضوع، خصوصاً لجهة فرض وجود جنرال فرنسي وإعطاء هذا الجنرال وظيفة قيادية . كذلك يبدو أن ثمّة من تضايق، في قيادة القوّات وربما في الأمانة العامّة، من التقرير الذي قدّمته البعثة

الفرنسية التي ذهبت إلى المنطقة وبعض الاقتراحات التي تضمّنها التقرير أو جرى التداول بها على هامشه.

٦. ينتظر أوركهارت الجواب النهائي من باريس غداً أو الإثنين على أبعد تقدير، لأن السفير الفرنسي عاد من عاصمته ووعد بإعطاء الجواب ولكنه لم يقل إذا كان إيجابياً كلّه ولا إذا كان سلبياً.

غسان جبران تويني

● برقيّة واردة رقم ٢٦٦، تاريخ ١٩٨٢/٤/١٧

١. برقيتكم ١٦١: اخذنا علماً بمضمونها وسنتابع معالجة الموضوع.

٢. باجتماع مع القيادة اللبنانية قال الجنرال كالاهان إن الفرنسيين يطلبون انسحاب الميليشيات الحدودية من بعض المواقع داخل بقعة عمل قوات الطوارئ الدولية، كشقرا والطيّبة، ويخاف الفرنسيون من الانعكاسات السلبية التي قد تلحق بمصالحهم من جرّاء الكتيبة الفرنسية الإضافية. وفي خطّة الجنرال كالاهان المقبلة لإعادة انتشار قوّات الطوارئ الدولية، يرى الجنرال كالاهان أن تتركّز الكتيبة الفرنسية الجديدة مكان الكتيبة النيجيرية الحالية جنوبي قلعة الشقيف وفي القطاع الأوسط لبقعة عمل القوّات الدولية، مع إعطائها بعض المراكز داخل الشريط الحدودي في جوار ما يسمّى بالثغرة ودير ميماس والنبي عويضه، على ان تحشر الكتيبتان النيجيرية والسنغالية في البقعة الشمالية الغربية لبقعة عمل قوات الطوارئ الدولية وجنوبي الليطاني، وبشكل تكون القوات النيجيرية والسينغالية مسؤولة عن بقعة عمليات صغيرة، ممّا يسمح لها بإقامة المزيد من الحواجز والدوريات داخل هذه البقعة. وقد أوضح الجنرال كالاهان بأن يحافظ الجيش اللبناني في الوقت الحاضر على المهمّات المعطاة له من قيادة القوات الدولية، وفي المستقبل ستطرح القيادة الدولية خطّة باعطائه بقعة عمليات مستقلّة أسوة بباقي الوحدات.

وبالنتيجة، إن خطّة تحرّك الجنرال كالاهان بإعادة الانتشار والتقدّم باتجاه الشريط الحدودي مجمّدة حالياً بانتظار وصول الكتيبة الفرنسية.

فؤاد بطرس

■ برقيّة صادرة رقم ١٦٢، تاريخ ١٩٨٢/٤/٢١

أمس انتهت زيارة الوزير سكاف(١) الى الأمم المتّحدة وقد بدأت في صباح الثلثاء باجتماع مع رئيس الجمعية العامة انحصر في الأحاديث العامّة. في ما يلي أهمّ ما حدث خلال وجود الوزير هنا:

أولاً: المباحثات مع الأمانة العامّة

تمّ اجتماع أوّلي مع أوركهارت ظهر الاثنين تبعه غداء عمل. اطّلع الوزير خلال

(١) جوزف سكاف، وزير الدفاع الوطني (١٩٧٩-١٩٨٢).

الاجتماع من أوركهارت على الأوضاع في منطقة العمليات وفي الجنوب بصورة خاصة، وتركز الحديث خاصّة على الصعاب التي تواجه انتشار القوّات الفرنسية.

صباح الثلثاء زار الوزير الأمين العام بيريز دي كويلار الذي استقبله في حضور أوركهارت. بعد استعراض قصير للوضع في الجنوب أبلغ الوزير الأمين العامّ إصرار لبنان على تنفيذ القرار ٤٢٥ تنفيذاً كاملاً وسأل الأمين العامّ عن الخطوات التي ستتّخذها الأمم المتّحدة لتنفيذ القرار ٥٠١، فكانت أجوبة الأمين العامّ مبهمة انتقل عبرها للبحث عن أزمة الشرق الأوسط بصورة عامة وعن الشلل الذي تصاب به كل الجهود بانتظار قرار الانسحاب الاسرائيلي من سيناء.

خلال الحديث أطلع الأمين العامّ الوزير على مشروع يراوده وهو يقضي بدعوة مجلس الأمن للانعقاد بعد إتمام الانسحاب الإسرائيلي من سيناء للبحث في مجمل قضية الشرق الأوسط باعتبار أنه سيكون هناك قرار بالتحرّك في اتّجاه السلام وباعتبار أن مجلس الأمن هو المكان الذي يلتقي فيه جميع الفرقاء المعنيين، وهو أصلح واقرب منالاً من مؤتمر جنيف الذي يعارض استئنافه أكثر من فريق.

اتّخذ الوزير من هذا الحديث مناسبة ليؤكّد وجهة النظر اللبنانية الداعية الى فصل معالجة القضية اللبنانية عن قضية الشرق الأوسط قائلاً إنه سمع في أحاديثه في واشنطن أن قضية الشرق الأوسط قد تدوم خمساً وربما عشر سنوات اخرى وهي تزداد تعقيداً في حين أن لبنان الذي احتمل ثماني سنوات من الحرب لا يمكنه أن يحتمل خمساً أو عشر سنوات اخرى. كذلك، قال الوزير إن إعادة لبنان الى فاعليته وصحّته ولونه يجب أن يجعل منه عنصر سلام له تأثيره بدل أن يكون ساحة أصبحت تشكّل الآن خطراً على الجميع.

ثانياً: زيارة البعثة الأميركية

استقبلت السفيرة كيركباتريك الوزير سكاف ويبدو أنها كانت مهيّأة للزيارة بدليل أن بعض معاونيها أبلغونا سلفاً أن لديها رسالة ستنقلها الينا. وبالفعل، تسلمت كيركباتريك زمام الحديث فوراً وقالت إنها بعد ساعة ستستعمل حق الفيتو ضد مشروع القرار حول القدس «من اجل الانسحاب من سيناء وعدم الهجوم على لبنان». وكرّرت هذه العبارة «من اجل لبنان» اكثر من مرّة واسترسلت قائلة إنها تعرف أن الفيتو سيكون قليل الشعبية بين الدول العربية والدول الإسلامية و «Le destin du Liban est au fond de notre attention, le bien-être du Libanais, l'indépendance du Liban, sa continuité, sa non-divisibilité sont des préoccupations majeures pour nous, nous ne voulons pas prendre de risque dans une situation aussi délicate où la vie d'une nation est en jeu».

هكذا بالحرف الواحد، وكان الحديث يدور بالفرنسية. شكرها الوزير وقال إنه لا يريد أن يناقش الموقف الاميركي بشأن قضية القدس إنما استطرد من ذلك فتحدّث عمّا احتمله لبنان وكرّر أنه ابلغ واشنطن أن المساعدات الأميركية للبنان ليست دائماً بحجم التأكيدات الأميركية. ثم كرّر أقواله للأمين العامّ حول الفصل بين القضية اللبنانية وقضية الشرق الأوسط، فكانت السفيرة كيركباتريك أكثر تجاوباً من الأمين العامّ مع هذه النظرية ولكنها ردّدت تساؤلها المستمرّ: كيف نفصل وهل هذا ممكن؟ ورددت هنا بعض أفكارها التي تعرفون.

أقمت تكريماً للوزير مأدبة غداء حضرها رئيس الجمعية العامّة والأمناء العامّون المساعدون.

وكان مدعوّاً اليها أعضاء مجلس الأمن والدول المساهمة في القوّات والسفراء العرب. تغيّب عدد محدود من أعضاء مجلس الأمن ومن السفراء العرب لأن المجلس كان منعقداً في الوقت ذاته. كانت مناسبة لأحاديث مع عدد من السفراء (أهمّها مع السفير الفرنسي) وكذلك لإلقاء كلمة أكّد فيها الوزير تعلّق لبنان بالأمم المتحدة وما ينتظره من مجلس الأمن منوّهاً بأن لبنان لا يمكن أن ينتظر السلام فيه حلّ أزمة الشرق الأوسط برمّتها. وقال إن السلام في لبنان الآن هو خدمة للعالم العربي الذي ننتمي اليه وللسلام العالمي. وشكر الوزير الدول المساهمة في القوّات كما شكر مجلس الأمن على قراراته التي طالب بتنفيذها.

لما صادف وجود الوزير في الأمم المتّحدة انعقاد الجلسة الأولى للجمعية العامّة للاستماع إلى خطاب وزير خارجية سوريا(١) والسيد فاروق قدومي، ممثل منظمة التحرير، ولما كانت دعوة الجامعة موجّهة للاشتراك على مستوى الوزراء، حضر الوزير الاجتماع فكان لحضوره أثر جيّد على المجموعة العربية.

تويني

■ برقيّة صادرة رقم ١٦٣، تاريخ ١٩٨٢/٤/٢١

القوات الفرنسية:

١. أبلغني أوركهارت اليوم أنه تلقّى أخيراً اتّصالاً من السفير الفرنسي إنما على غير ما كان يتوقّع. فباريس لم تحسم بعد أمر المشاركة وترى أن تستمرّ الأمم المتّحدة في مفاوضاتها وأن يبحث الفريقان في صيغة للمخرج.

٢. قال أوركهارت إنه أبلغ السفير الفرنسي أن عليه تقديم تقرير قبل ٢٥ نيسان بموجب القرار ٥٠١. فطلب اليه السفير الفرنسي السعي لتأجيل ذلك. وبدا لنا من حديث أوركهارت انزعاجه من الأمر لأنه لا يمكنه التطرّق في التقرير إلى الشروط الفرنسية ولا إلى الصعوبات، وكذلك لا يمكنه الجزم بأن القوات الفرنسية ستشترك طالما لم ينجل الأمر مع باريس ويبدو أن أوركهارت يلاقي بعض الصعوبة في التفاهم مع السفير الفرنسي.

٣. الصعوبة لا تتوقّف عند تقديم التقرير، ذلك أن الأمين العامّ معرض وكذلك السفير الفرنسي إلى أسئلة تطرح من بعض أعضاء المجلس بقصد الإحراج هذا اذا انعقدت الجلسة. ولذلك، ثمة مساغ لتفسير القرار ٥٠١ بأنه لا يلزم المجلس بالانعقاد إنما يقتصر الإلزام على تقديم التقرير. غير أنه من البديهي أن المجلس يصبح ملزماً بالانعقاد في ما اذا طلب ذلك أي من الأعضاء. ويستبعد ألاّ يرد مثل هذا الطلب في إطار الأحداث اليوم (برقيّتنا اللاحقة).

وإذا أردنا ألاّ ينعقد مجلس الأمن حتى لا نحرج الفرنسيين فنخرجهم، فإن علينا ان نطلب ذلك صراحة وبإلحاح من جميع الذين يمكن أن يدفعوا باتّجاه عقد الجلسة.

٤. البعثة الفرنسية تحاول إعطاءنا انطباعاً بأن القرار الإيجابي بالمشاركة نهائي ولا يزال قائماً ولكن بعض أوساطها لا تكتمنا استعداد باريس للتذرّع بالصعاب والتراجع. أمّا الأمانة العامّة،

(١) عبد الحليم خدام.

فانطباعها غير الرسمي هو أن باريس لن تتّخذ قراراً الآن ولعلّها تنتظر هي الأخرى ٢٥ نيسان وذيول الانسحاب من سيناء وجلاء الكلام عن احتمالات الهجوم على لبنان.

٥. في حديث للسفير الفرنسي مع الوزير سكاف (خلال مأدبة الغداء أمس) قال السفير الفرنسي بما لا يخلو من العصبية، إن بلاده كانت متجاوبة من أجل لبنان، ولكن الجيش الفرنسي ليس مستعداً للتصدّي لأحد وتحمل مسؤولية «تنظيف المنطقة» وإن إزالة المركز الموجود في الطيّبة يجب أن تتولاّه الأمم المتّحدة أو الجيش اللبناني (كذا) وليس الجيش الفرنسي.

٦. سيزيد في التعقيد أن حوادث اليوم انطلقت من انفجار لغم في الطيّبة، أي حيث يوجد المركز الذي يطلب الفرنسيون إزالته وعلى الطريق الذي كانوا سيتمركزون عليه بالذات.

٧. نرجو نقل هذه المعلومات إلى وزارة الدفاع على ضوء برقيّتكم ٢٦٦ التي أخذنا علماً بمضمونها.

غسان جبران تويني

■ برقيّة صادرة رقم ١٦٤، تاريخ ١٩٨٢/٤/٢١

في ما يلي نص المذكّرة التي قدّمناها إلى رئيس مجلس الأمن(١) الساعة العاشرة والنصف صباح اليوم، بناء على مكالمتنا الهاتفية معكم، وكذلك نصّ بيان رئيس مجلس الأمن(٢) ونصّ بيان الأمين العامّ(٣) وقد صدر البيانان تجاوباً مع الشكوى اللبنانية وبناء على تشاور دار مع الاعضاء المعنيين في مجلس الأمن.

تويني

● برقيّة واردة رقم ٢٧٢، تاريخ ٨٢/٤/٢١

برقيّتكم ١٦٣

المعلومات التي تضمّنتها برقيّتكم تتقاطع مع المعلومات المتوافرة لدينا ونرى أنه من الصعب تجاهل الموقف الفرنسي ودوافعه ويبدو أن ثمّة أزمة بين وزارة الخارجية ووزارة الدفاع الفرنسية بسبب زيادة مشاركة فرنسا بقوات الأمن الدولية وشروط هذه الزيادة. إلاّ أنه يبدو من الصعب علينا أن نتّخذ المبادرة للعمل على عدم انعقاد مجلس الأمن تنفيذاً للقرار ٥٠١. فهل تعتقدون أن أحداً سيبادر إلى طلب عقد جلسة أو أن المجلس سينتظر بعد ورود تقرير الأمين العام إلى أن يبادر أحد أعضائه إلى طلب انعقاد جلسة؟

ففي ضوء هذه الاعتبارات نرجو إفادتنا عمّا سيتضمّنه تقرير الأمين العامّ لنتّخذ الموقف النهائي للتشاور معكم.

فؤاد بطرس

حاشية: أودعنا وزارة الدفاع صورة عن برقيتكم.

(١) راجع الصفحة ٣٩٤.
(٢) راجع الصفحة ٣٧٣.
(٣) راجع الصفحة ٣٧٣.

■ برقيّة صادرة رقم ١٦٥، تاريخ ١٩٨٢/٤/٢١

في ما يلي تسلسل الأحداث صباح اليوم وتقييمنا للوضع.

أولاً: **انباء العدوان**(١). كان هنا ثمّة من يتوقّع منذ مساء أمس عملية اسرائيلية محدودة «كتغطية» لقرار الانسحاب من سيناء وربما كردّ على المواقف التصعيدية في الأمم المتّحدة (مجلس الأمن والجمعية العمومية) فضلاً عن الأزمة الداخلية التي تمرّ بها الحكومة الإسرائيلية (معركة الخلافة بين شارون وشامير، موقف النوّاب المؤيدين للوزير المغربي الأصل المستقيل (أبو حصيرة) وحوادث الضفّة الغربية وغزّة).

لذلك لم يستغرب أحد الأنباء التي أذيعت هنا في نشرات السابعة صباحاً ولكن التخوّف كان بالغاً لأن الكثيرين أخذوا بتضخيم إعلامي لحجم العمليات فظنّوا أن ثمّة هجوماً شاملاً. وعند ورود أول الأنباء اتّصلت على الفور بأوركهارت في منزله واتّفقنا على تحرّك الأمانة العامّة فوراً، أولاً للاستطلاع واستطراداً في محاولة لضبط العمليات إذا كانت مستمرّة.

اتّفقنا على وجوب إعلام مجلس الأمن وعلى دعوته إذا استمرّت العمليّات الإسرائيلية.

ثانياً: **الشكوى إلى مجلس الأمن**. عند ورود مكالمتكم الهاتفية الأولى، هيأنا أنفسنا فوراً لدعوة مجلس الأمن فاتّصلنا برئيسه على سبيل الإبلاغ والاستشارة. ثم اتّصلنا به ثانية بعد مكالمتكم الهاتفية الثانية وتباحثنا في الصيغة الممكن اعتمادها. وكنا قبل ذلك قد أجرينا اتصالات عدّة مع بعض السفراء العرب والأعضاء في مجلس الأمن واستقرّ الرأي على عدم وضع القضية في سياق «الحفلة» التي كان مجلس الأمن مسرحاً لها خلال الأيام الماضية والتي انتهت بڤيتو أميركي على قرار ضعيف جداً، كما بددت صورة الفعالية التي يجب أن يتمتّع بها المجلس.

طلب رئيس مجلس الأمن أن أودعه رسالة بالشكوى أقول فيها صراحة إنني أطلب مشاورات عاجلة حتى لا يتحمّل هو مسؤولية التحرّك فأضفت على هذه الفقرة فقرة أخرى تطلب أن يقرّر مجلس الأمن بنتيجة المشاورات «التدابير» التي يرى اتّخاذها، وكان في ذهننا أن تكون الجلسة عند انعقادها جلسة «عملية» لا جلسة خطابية رغم ورود عدة عروض بالكلام (نصّ الرسالة البرقية رقم ١٦٤).

جدير بالذكر أن البعثة الأميركية كان موقفها من دعوة مجلس الأمن سلبياً ولكن السفير المناوب قال لنا إنه يفهم موقفنا وسيحاول استكشاف الوضع مع واشنطن. أمّا السفيرة كيركباتريك فكانت متغيّبة عن نيويورك.

الوفد السوفياتي قال لنا أولاً بالتواتر، ثم مباشرة في وقت لاحق، إنه لا يزال عند رأيه (البرقيّة ١٥٨ مكرّر) وأنه كان علينا بالتالي أن ندعو المجلس في حينه لتفادي ما حصل،

---

(١) قامت اسرائيل في ٢١ نيسان (ابريل) بعدة غارات على ساحل لبنان الجنوبي الممتد بين بيروت وصيدا خارقة للمرة الاولى وقف اطلاق النار المقر في ٢٤ تموز (يوليو) ١٩٨١. وحصل، اثناء احدى الغارات، اشتباك جوي سوري-اسرائيلي سقطت بنتيجته طائرتان سوريتان من نوع ميغ ٢٣ (راجع البرقية الواردة بدون رقم، تاريخ ٢٤/٤/١٩٨٢).

وإنهم يؤيدون الآن عقد جلسة علنية مع «مشروع قرار قوي». وعلمنا من بعض المتّصلين بالسوفيات أنه ربما كان مردّ موقفهم إلى معلومات لديهم تجعلهم يتخوّفون من النتائج، وليس مردّ موقفهم كما يمكن أن يبدو سطحياً إلى رغبتهم في إحراج الأميركان والمصريين. ننقل ذلك بتحفّظ.

على أثر تقديم الرسالة، اتّصل بنا الأمين العامّ دي كويلار وكانت الساعة الحادية عشرة والربع وأبلغنا أنه لن ينتظر مشاورات مجلس الأمن لإصدار بيان والتحرّك وأنه اتّصل بالسفير الإسرائيلي وطلب اليه نقل وجهة نظره بضرورة وقف العمليات خوفاً من تدهور الوضع.

على أثر هذا الاتّصال اتّصل بي رئيس مجلس الأمن وأبلغني أنه نظراً لتعذّر عقد جلسة مشاورات فورية كما طلبنا، فإنه سيوجّه نداء ويصدر بياناً شديد اللهجة بوصفه رئيساً لمجلس الأمن على أن يعقد جلسة مشاورات إما بعد الظهر أو صباح غد على ضوء تطوّر الأوضاع. والعذر في عدم عقد جلسة فورية كان ارتباط الأعضاء بالجمعية العامّة. إلا أننا نشكّ في أن اتّصالات جرت مع الرئيس لاستئخار دعوة المجلس.

حوالى الظهر اتّصلت بنا البعثة الأميركية وأبلغتنا ارتياحها إلى كوننا لا نستعجل عقد جلسة المشاورات وإلى كون الرئيس قد عيّن الجلسة صباح غد فقالت إن الهجوم قد انتهى حسب معلوماتهم والعمليات ستتوقّف عند هذا الحدّ وهم يأملون أن يكون الإسرائيليون عند التأكيدات التي قطعوها لواشنطن.

ثالثاً: **الموقف الفلسطيني**. منذ ورود الأنباء الأولى كنّا نتبادل المعلومات مع البعثة الفلسطينية التي كانت تتلقّى تعليماتها مباشرة من السيد فاروق القدومي، الموجود هنا، ومن السيد ياسر عرفات في بيروت، ولاحظنا شيئاً من الاضطراب ومن التباين في التقييم وفي رسم خطّة التصرّف. فطلبنا اليهم عدم استعجال أي شيء وعدم محاولة انتزاع المبادرة من الجانب اللبناني.

حوالى الساعة التاسعة والنصف أبلغنا السيد أوركهارت أنه نقل إلى الفلسطينيين رسالة من واشنطن تدعوهم إلى ضبط النفس وتلحّ بعدم الردّ وذلك حتى لا يتّخذ ردّهم ذريعة لهجوم أوسع. وقد استوثقنا من الفلسطينيين فأكّدوا لنا الرسالة وبدا ردّ فعلهم عليها معتدلاً ومتجاوباً. ثم أبلغونا في وقت لاحق أنهم سيعقدون مؤتمراً صحافياً. وقد عقدوا المؤتمر الصحافي بالفعل عند الظهر وأعلنوا فيه نبأ تلقّيهم الرسالة الأميركية وتجاوبهم معها. وكان المتحدّث هو السيد شفيق الحوت في حضور المندوب الفلسطيني الدائم.

رابعاً: **الموقف السوري**. اجتمعت إلى الوزير خدّام الذي كان معتكفاً في فندقه وكان الهدف الأساسي سؤاله عمّا إذا كان يفترض ذيولاً معيّنة للمعركة الجوّية. فلم يبد لي شديد الحماسة لأي تحرّك يضخّم القضية ولم يكن تحليله يفترض توسّع الهجوم مع أنه لم يسقط هذا الاحتمال وقال إنه سيطلب إلى سفيره تأييدنا في الخطّة التي كنّا قد رسمناها وأطلعناه عليها، نظراً لوجود جانب يعنيه هو حادث الطائرات، وسألناه على وجه التحديد إذا كان سيشتكي إلى مجلس الأمن فأجاب بالنفي.

تجدر الإشارة أنه كان من رأينا في تقييمه لما حدث في مجلس الأمن خلال مناقشة القدس وكذلك كان شديد الأسف، وأكثر، للاضطراب الذي يسود الموقف العربي هنا حول ما ننتظره من الجمعية العامّة والتضارب الحاصل بين الصيغ المقترحة لمشروع القرار. وركّز بنوع أخصّ على إبهام الموقف الفلسطيني الذي يتأرجح من أقصى اليسار الى أقصى اليمين (في اطار آخر سأل السفير السوري المندوب الفلسطيني: ما هو القرار الذي تقترحونه، وكيف تؤيّدون في قرار واحد طرد إسرائيل من الأمم المتّحدة ودعوتها الى السلام؟)

خامساً: **التوقّعات**

أ) من سلسلة اتّصالات أجريناها بعد الظهر، اي ليلاً بتوقيت بيروت، نجد ميلاً إلى اعتبار التأكيد الأميركي بوقف العمليات في محلّه، مع أن أحداً ليس مستعداً لأن يسقط من حسابه المفاجآت. كذلك لم نلمس رغبة فلسطينية في الردّ ولا في إثارة القضية بشكل يستدرج إسرائيل الى التصعيد.

ب) أبقينا الخيار مفتوحاً في دعوة المجلس إلى جلسة عاجلة في الليل في ما اذا وقع هجوم برّي أو بحري يدلّ على البدء بعملية من طراز آخر وأبلغنا ذلك إلى رئيس مجلس الأمن وإلى الأمين العامّ.

ج) عند انعقاد المجلس غداً في جلسة مشاورات سيطلب منّا الرئيس والأعضاء المتعاونون معنا أن نتّخذ مواقف واضحة حول الاحتمالات التالية: (١) هل نريد جلسة علنية للمناقشة؟ (٢) هل نطلب قراراً من المجلس؟ مع إمكانية الفيتو؟ (٣) هل نكتفي ببيان من رئيس المجلس باسم المجلس يتلى في جلسة علنية؟ (٤) هل نكتفي بأن يكلف المجلس رئيسه والأمين العامّ في جلسة المشاورات بمتابعة المساعي؟ وتبقى الشكوى عالقة ومجلس الأمن واضعاً يده وفي حالة انعقاد.

د) الخيار بين هذه الاحتمالات متروك لكم، بالطبع، وقد علمنا من السفير عيتاني الرسالة التي تبلغها من الخارجية الأميركية ونتوقّع، في المقابل، ضغطاً سوفياتياً في الاتّجاه المعاكس، لكن فاعلية هذا الضغط ستكون مرتبطة بمدى التجاوب الفلسطيني والسوري معه ومدى ما يجد السوريون والفلسطينيون مصلحة لهم في دفعنا إلى عقد الجلسة.

بالطبع، العنصر الرئيسي في القرار هو التطوّر الميداني وكذلك الحصيلة النهائية للغارات (وهو ما لا نعرفه بعد على وجه التحديد).

لذلك نرجو إيداعنا صورة واضحة عمّا حصل ونتائج الغارات وكذلك، بالطبع، تعليمات واضحة حول أي من المسالك تختارون تجاه مجلس الأمن. مع لفت النظر إلى أن مجلس الأمن كان مفروضاً به في مطلق الأحوال الانعقاد قبل ٢٥ نيسان، عملاً بالقرار ٥٠١ (راجع برقيتنا ١٦٣).

غسان جبران تويني

■ برقيّة صادرة رقم ١٦٦، تاريخ ١٩٨٢/٤/٢١

الدورة الطارئة:

انتهت لجنة الصياغة التابعة للمجموعة العربية من إعداد ورقة عمل ستعرض غداً على المجموعة العربية لإقرار المناسب منها.

نلفت النظر أن الورقة تشتمل على جميع عناصر القرار الذي أقرّته الجمعية العامّة بشأن الجولان، بالإضافة إلى عناصر ثلاثة جديدة وهي:

أولاً: الطلب إلى الجمعية العامّة في دورتها القادمة النظر في وضع إسرائيل في الأمم المتّحدة على ضوء مدى وفائها بالتزاماتها الدولية.

ثانياً: الطلب إلى الأمين العامّ أن يباشر في أقرب وقت الاتّصال مع الأطراف المعنية في أزمة الشرق الأوسط لإيجاد الوسائل الملموسة لتحقيق سلم شامل وعادل ودائم في الشرق الأوسط استناداً للشرعة وقرارات الأمم المتّحدة.

ثالثاً: الطلب الى الأمين العام التشاور بهذا الصدد مع لجنة حقوق الشعب الفلسطيني.

المجموعة العربية:

سبق اجتماعات لجنة الصياغة جلسة عقدتها المجموعة العربية على مستوى السفراء برئاسة الوزير خدّام (سوريا رئيسة الدورة الشهرية للمجموعة) وحضور السيد القدّومي. لوحظ خلال الجلسة تباين في وجهات النظر حول مشروع القرار وحسم خدام الأمر بطلب رجوع كل من السفراء إلى حكومته «لنرى مدى استعداد هذه أو تلك من الحكومات للالتزام بمقرّرات تونس». ترك الأمر للجنة الصياغة بعد مساجلة مع الدكتور علي التريكي الذي باشر أمس ممارسة مهمّته كسفير جديد لليبيا في الأمم المتّحدة.

٣. الرجاء تزويدنا بتعليماتكم حول تبنّي مشروع القرار، إذ من المتوقّع أن يطلب غداً إلى جميع الدول العربية تبنّيه.

تويني

● برقيّة واردة رقم ٢٧٣، تاريخ ١٩٨٢/٤/٢٢

برقيّتكم ١٦٥

١. لم يتوافر لدينا حتى الساعة بالرغم من جهودنا معلومات صحيحة عن نتائج الغارة وحصيلتها سواء بالنسبة للأرواح أو للممتلكات وسنودعكم المعلومات فور ورودها الينا.

٢. في ضوء مضمون برقيّتكم والبرقيّات الواردة من واشنطن وبعد مقابلة السفير الأميركي صباح هذا اليوم، نرى أن المسلك الأفضل في الظرف الحاضر هو أن نعتمد الفقرة ٤ من البند (جـ) من برقيّتكم، أي أن نسعى إلى أن يكلّف مجلس الأمن رئيسه والأمين العامّ بنتيجة المشاورات وبدون جلسة علنية للمناقشة متابعة المساعي بحيث تبقى الشكوى عالقة ومجلس الأمن واضع يده عليها وفي حالة انعقاد، فإذا ما هدأت الأمور في المستقبل ولم يحصل تصعيد إسرائيلي نكون قد وصلنا إلى الغاية في الظرف الحاضر. أما

إذا تدهور الوضع، نستطيع أن ندعو مجلس الأمن إلى الانعقاد بجلسة علنية للمناقشة بين ساعة وساعة.

فؤاد بطرس

■ برقيّة صادرة رقم ١٦٧، تاريخ ١٩٨٢/٤/٢٢

برقيّتكم ٢٧٣

١. قابلت في الصباح رئيس مجلس الأمن وأطلعته على الوضع وصارحته بأننا نفضّل أن تنتهي الاستشارات إلى الخيار الذي أشرتم به في برقيّتكم، إلاّ إنني أصررت على ألاّ يعتبر كلامي رجوعاً عن الشكوى بل إبقاء لمجلس الأمن في حالة انعقاد. وطلبت اليه ألاّ يطرح ذلك كطلب منّي بل كحصيلة تقييم مشترك لتطوّر الوضع.

٢. فوجئنا باتّصال من البعثة الأميركية تعلمنا فيه بأنهم يرون أن ينتهي مجلس الأمن في مشاوراته ببيان من الرئيس والمجلس يتلى في جلسة رسمية، فلم نمانع، بالطبع، إلاّ أننا نبّهنا السفير المناوب الى الصعوبات التي ستنشأ عند الصياغة. ولم يكن من الطبيعي أن نعارض الاقتراح لأن رئيس المجلس كان بدوره قال إن صدور بيان هو حلّ أفضل. وكذلك كان موقف السفير الأردني.

٣. عقد المجلس جلسته الأولى من الساعة الحادية عشرة حتى الواحدة استمع خلالها إلى بيان قصير من الأمين العامّ حول الغارة الإسرائيلية وتناقش في الموضوع وجرى اتّفاق على إصدار بيان ينطلق من البيان الذي كان صدر في تموز ١٩٨١. وأوكل إلى رئيس مجلس الأمن أن يضع المشروع ويطرحه على المجلس الساعة الرابعة بعد الظهر.

٤. دعاني رئيس المجلس فور رفع الجلسة وأطلعني على الموقف وعلى الخطوط العريضة التي ينوي وضعها في مشروع بيانه، فوافقت على المسلك إلاّ أنني قلت صراحة إنني أعتذر عن المشاركة في صياغة البيان كما كان يحدث في السابق لأننا نريد أن نبقى محتفظين بحرية تحرّكنا كاملة ولأننا طلبنا في رسالتنا أن يقرّر المجلس هو نفسه التدابير التي يراها مناسبة.

٥. اجتمعت إلى السفير الأردني (العضو العربي في مجلس الأمن) فكان متحمّساً لفكرة البيان، إلاّ أننا أعددنا معاً بديلين عمليين في حال عدم الوصول إلى اتّفاق حول البيان، والبديلان هما:

أ) تكليف الأمين العامّ ورئيس مجلس الأمن القيام بمساع لتثبيت وقف إطلاق النار.

ب) تكليف لجنة من المجلس لتقصّي الحقائق واقتراح تدابير على المجلس.

٦. أبلغت السفير السوفياتي أنني لن أشارك في صياغة البيان وأننا نكتفي بما يتّفق عليه المجلس.

٧. انعقد المجلس في الساعة الرابعة بعد الظهر ودامت الجلسة حتى السابعة والنصف. ويبدو أنها لم تخل من العنف، تشبث خلالها الأميركيون بموقفهم القاضي بضرورة إدخال عنصر توازن على البيان. بينما تشبث الفريق الآخر بأن يبحث شكوى معينة. والحجج كانت هي التي تعرفون. وعرضت صيغ عدّة لاقى بعضها إجماعاً باستثناء البعثة الأميركية.

٨. رفعت الجلسة لإفساح المجال أمام مشاورات جانبية ومحاولة توفيق دعانا الرئيس للمشاركة فيها بصورة خاصّة. وتوصّلت البعثتان الأردنية والأميركية إلى صيغة توفيقية فاستؤنفت الجلسة الساعة الثامنة والربع بعد أن وافق الرئيس على تبنّي صيغة توفيقية وطرحها. وكان موقفنا أنهم بعد كل هذه المناقشات الطويلة سيصاب الجميع بخيبة أمل ضخمة إذا عجز المجلس حتى عن الاتّفاق على بيان، فكيف ننتظر منه إذاً الاتّفاق على قرار إذا تكرّرت أعمال العنف.

٩. جرى استئناف الجلسة الساعة الثامنة والنصف. اعترض السوفيات كما كان متوقّعاً على الصيغة التوفيقية. وبعد مناقشة دامت زهاء عشرين دقيقة، خرج المندوب الأردني ليستشيرنا حول تعديل سوفياتي فوافقنا عليه إذا كان ينال الإجماع واستمرّت المناقشة حتى التاسعة والنصف إذ تم الاتّفاق بالإجماع على قبول التعديل السوفياتي معدلاً بعض الشيء. وفي ما يلي النصّ النهائي الذي تمّ الاتّفاق عليه(١).

غسان جبران تويني

● برقيّة واردة رقم ٢٧٤، تاريخ ١٩٨٢/٤/٢٢

برقيّتكم ١٦٦

نرى أن تتّخذوا موقفاً مرناً بالنسبة لمشروع القرار وأن تنسّقوا مع سوريا، من جهة، والمنظمة والمملكة العربية السعودية، من جهة اخرى. وفي اعتقادنا أن لا بدّ للمجموعة العربية أن تصل إلى نصّ يوفّق بين وجهات نظر أعضائها المتباينة حالياً.

ومن جهتنا، نرى أن المشروع المعروض يمكن القبول به إذا ما اضطررتم إلى اتّخاذ موقف منه قبل أن يعدّل وفقاً لرغبة أعضاء المجموعة.

فؤاد بطرس

■ برقيّة صادرة رقم ١٦٨، تاريخ ١٩٨٢/٤/٢٢

مسألة القدس

١. في اجتماعين متتاليين داما أكثر من عشر ساعات، توصّلت المجموعة العربية إلى صيغة مشروع قرار، أقرّته بالإجماع، وسيتمّ عرضه غداً على لجنة حقوق الشعب الفلسطيني ومجموعة عدم الانحياز.

٢. المشروع، كما أبلغنا أمس، يتضمّن تقريباً مختلف عناصر القرار الصادر عن الجمعية العامّة في دورتها الطارئة حول الجولان (خاصّة موضوع العقوبات)، بالإضافة إلى عناصر جديدة هي:

أ) إدانة سياسة حكومة الولايات المتّحدة الأميركية التي، بتزويدها إسرائيل بالمساعدات العسكرية والإقتصادية والسياسية، بالإضافة إلى استعمالها حقّ الفيتو في مجلس الأمن وتحالفها استراتيجياً معها، أتاحت لإسرائيل الاستمرار في عدوانها واحتلالها ورفضها الوفاء بالتزاماتها بموجب شرعة الأمم المتّحدة وقراراتها.

ب) بالإضافة إلى الفقرة المأخوذة عن قرار الجولان، والتي تعلن أن إسرائيل دولة عضو

(١) راجع الصفحة ٣٧٤ وفيها ايضاً مشروع البيان الذي لم يتم التوافق عليه.

غير محبّة للسلام، أضيفت الفقرة الجديدة، التي تدعو الجمعية العامّة للنظر في وضع إسرائيل لدى الأمم المتّحدة (خلال الدورة ٣٧) على ضوء سجلّها في تنفيذ التزاماتها في ظلّ شرعة وقرارات الأمم المتّحدة.

ج) إدانة السياسات التي تسمح وتشجّع تدفّق المصادر البشرية لإسرائيل والتي تتيح لها تنفيذ سياستها في الاستيطان.

د) الطلب إلى الأمين العامّ أن يتشاور مع لجنة حقوق الشعب الفلسطيني، لايجاد الوسائل العملية لتنفيذ توصيات لجنة حقوق الشعب الفلسطيني، خاصة الفقرات من ٥٩ الى ٧٢ من تقرير اللجنة للدورة الحادية والثلاثين للجمعية العامّة.

وتجدر الإشارة إلى أن الفقرة التي اقترحت أمس والتي تفوض الأمين العام إجراء الاتّصالات مع أطراف النزاع لإيجاد حلّ عادل قد ألغيت.

٣. الاجتماع كان عاصفاً خاصّة حول الفقرة الخاصّة بإدانة سياسات الولايات المتّحدة، وحول ضرورة الإشارة إلى القرارين ١٨١ و١٩٤ (التقسيم والعودة) وهو اقتراح أردني، ولا تزال هذه النقطة معلّقة بانتظار تعليمات وفد الأردن.

٤. سيطلب غداً من جميع المندوبين العرب التوقيع على تبنّي مشروع القرار تمهيداً لتقديمه رسمياً للجمعية.

٥. الرجاء تزويدنا بتعليماتكم وتوجيهاتكم.

البعثة

● برقيّة واردة رقم ٢٧٨، تاريخ ١٩٨٢/٤/٢٣

برقيّتكم ١٦٨

لا بدّ من مجاراة الإجماع العربي.

أمّا في ما يتعلّق بالفقرة «٣» من برقيّتكم التي تقول أن ثمّة نقطة لا تزال معلّقة، فنرجو إفادتنا عن التعليمات التي ستصل الى وفد الأردن، وفي اعتقادنا أن الأطراف سيتوصلون إلى اتفاق على هذه النقطة، وإذا استمرّ الخلاف حولها، نرجو إفادتنا عن مواقف بعض الدول، لا سيما سوريا والسعودية والمنظّمة.

فؤاد بطرس

■ برقيّة صادرة رقم ١٧٠، تاريخ ١٩٨٢/٤/٢٣

أولاً: وقّعنا على المشروع العربي الذي لا يخرج عن الخطوط العريضة الواردة في برقيّتنا ١٦٨. وقد تنازل الأردن عن الموضوع الذي سألتم عنه في برقيّتكم ٢٧٨.

ثانياً: لم توقّع على المشروع حتى الآن الدول التالية: المغرب، تونس، الصومال، السودان.

ثالثاً: نشأت إشكالات حول المشروع ربما أدّت إلى عدم حصوله على الإجماع العربي. ذلك أن اجتماع المجموعة العربية بعد ظهر اليوم انفضّ إثر مشادّات كلامية، خاصّة بين مندوبي سوريا والمنظّمة، بعد اطّلاع الأعضاء على مشروع قرار جديد قدّمه رئيس لجنة الحقوق الفلسطينية.

رابعاً: يتضمّن مشروع لجنة الحقوق الفلسطينية، الذي يقال إن المندوب الفلسطيني وراءه، فقرة تتعلّق بالطلب من الأمين العامّ إجراء الاتّصالات مع الفرقاء كافّة تمهيداً لحلّ شامل يؤدّي إلى سلام يستند إلى ميثاق الأمم المتّحدة والقرارات الصادرة عنها. وهي الفقرة التي ألغيت من المشروع العربي الأول وهي مرفوضة من قبل سوريا.

وقيل إن هذا المشروع ربما أصبح البديل من المشروع العربي، بمباركة الفلسطينيين وبعض الأطراف العربية، على سبيل التسوية.

خامساً: المشروع العربي سيلقى معارضة شديدة خصوصاً في وجود تحذير أميركي واضح صدر في خطاب مندوب الولايات المتّحدة صباح اليوم. وقد أسرّ إلي الأمين العامّ للأمم المتّحدة في جلسة خاصّة أن هذا المشروع سيخلق تعقيدات لا يمكن التكهّن بنتائجها، لكن وقعها سيكون سلبياً على الأمم المتّحدة وربما على الوضع في الشرق الأوسط.

كذلك فإن بعض الدول المؤيدة للموقف العربي بشكل عام ومنها دول في مجموعة عدم الانحياز، سوف تجد صعوبة في تأييد مشروع القرار بشكله الأخير.

تويني

■ برقيّة صادرة رقم ١٧٢، تاريخ ١٩٨٢/٤/٢٣

في كلمة أدلى بها أمام اجتماع اقتصادي دولي في نيويورك تحدّث الأمين العامّ للأمم المتّحدة عن قضية الشرق الأوسط ركّز فيها على ما كان قد قاله للوزير سكاف حين زاره مؤخّراً (برقيّتنا ١٦٢). وأهمّ ما جاء في الكلمة ما يلي:

ـ هناك حاجة ماسّة الآن لايجاد الوسائل اللازمة لحلّ أسباب التوتّر المتزايد في الشرق الأوسط.

ـ إن جهداً جديداً في هذا الاتّجاه يمكن السعي به في نطاق الأمم المتّحدة وهي الميدان الوحيد المتوافر الذي تتواجد فيه الأطراف كافة في غرفة واحدة.

ـ إن أعضاء مجلس الأمن يمكن أن تكون لهم القدرة لإقامة اتّصالات ومفاوضات تهدف إلى حلّ يلقى رضى الفرقاء كافة.

البعثة

● برقيّة واردة بدون رقم، تاريخ ١٩٨٢/٤/٢٤

لمعلوماتكم الخاصّة:

١. الأماكن التي استهدفتها الغارة الإسرائيلية:

قامت الطائرات الإسرائيلية بأربع عمليات قصف للمراكز التالية:

ـ الدوحة.

ـ الدامور.

ـ تلّة الناعمة وقاعدة بحرية للقيادة العامّة.

ـ مخزن لفتح في مزبود بحراسة عناصر من جماعة الخطيب وعناصر من فتح.

ـ مراكز للمنظّمات الفلسطينية في المغيرية وقرب مسبح الفاميلي بيتش في خلدة .
ـ منطقة الدوحة حيث توجد قاعدة لمنظّمة فتح وقاعدة للاتّحاد الاشتراكي العربي .
ـ منطقة الدلهمية والشميس والجرد قرب مزبود ومركز تدريب لفتح في مزبود .
ـ خلال الغارة جرى اشتباك جوي بين الطيران السوري والإسرائيلي فوق منطقة قبّ الياس في البقاع سقطت بنتيجته طائرتان سوريتان من نوع ميغ ٢٣، إحداهما في منطقة حريصا ونجا قائدها، بينما سقطت الثانية في مرج برّ الياس وجرح الطيار الذي قفز بالمظلّة وأدخل مستشفى الميس في شتورة .

٢ . الخسائر في الأرواح :
ـ سبعة عشر قتيلاً .
ـ سبعة وعشرون جريحاً .

الخارجية

■ برقية صادرة رقم ١٧٤ ، تاريخ ١٩٨٢/٤/٢٦

صدر تقرير الأمين العام للأمم المتّحدة تنفيذاً لقرار مجلس الأمن رقم ٥٠١ تاريخ ٢٥ / ٤ / ٨٢ (الوثيقة S/14996 تاريخ 25 April 1982) وفي ما يلي النص الحرفي للتقرير[١] .

البعثة

■ برقية صادرة رقم ١٧٥ ، تاريخ ١٩٨٢/٤/٢٦

برقيّتكم ٢٧٢

١ . أودعناكم نص التقرير في برقيّتنا ١٧٤ ويتبيّن منه أن الجواب الفرنسي بقي معلّقاً وكذلك إكمال العدد وهو أمر متوقّف على الجواب الفرنسي . كذلك أبقى الأمين العامّ مسألة خطة الانتشار معلّقة هي الأخرى قائلاً إنها متوقّفة على تجاوب الفرقاء .

٢ . نلفت النظر إلى الإشارة إلى لجنة الهدنة وإلى التحذير من خطورة الوضع .

٣ . على ضوء اتّصالاتنا بالأمانة العامّة ورئيس مجلس الأمن والبعثة الأردنية وبعض البعثات المعنية، لا نلمس حماسة لعقد جلسة علنية لمجلس الأمن . وقد تحاشينا الاتّصال بالسوفيات حتى لا يفسّر اتّصالنا بأنه استدراج لعقد الجلسة . ورأينا الشخصي أن عقد جلسة مناقشة في الوقت الحاضر لن يكون مجدياً إلاّ اذا كنّا نريد الانطلاق في سياسة مرسومة تصعِّد المطالبة بالإسراع في التنفيذ وتبرز الأخطار المحدقة بجنوب لبنان نتيجة الأوضاع والتصريحات المعروفة . رأينا ان مثل هذه السياسة لا تخلو من الخطر مع العلم بأن ثمّة من يعتبر أنها قد تكون عنصر ردع .

---

(١) راجع نص التقرير في الصفحات ٣٤٨ ـ ٣٥٠ .

٤ . البديل لجلسة المناقشة هو جلسة مشاورات يأخذ خلالها المجلس علماً بالتقرير ويستمع إلى الحجج غير المكتوبة التي حالت دون تنفيذ زيادة العدد على الأقلّ، فضلاً عن سائر وجوه القرار ٥٠١ ثم يحدّد مهلة جديدة للأمين العامّ، هذا مع العلم بأن أحداً لا يستطيع أن يضمن سلفاً أن المناقشات في جلسة المشاورات المغلقة لن تؤدّي الى وضع يضطر معه رئيس مجلس الأمن إلى الدعوة الى مناقشة .

٥ . طرح علينا رئيس مجلس الأمن كتابة رسالة اليه نعلّق فيها على التقرير وندعو مجلس الأمن إلى أخذ علم به وإمهال الأمين العامّ لاستكمال اتّصالاته . وقد تحفّظنا حيال هذا الاقتراح، خصوصاً لأن قراءتنا للقواعد تجعلنا نعتبر أن هذه الرسالة غير ضرورية وأن رئيس مجلس الأمن قادر على التحرّك تلقائياً في الاتّجاه الذي يراه هو بموجب اجتهاده الخاصّ وعلى ضوء مشاوراته الخاصّة . وقد أعلمت الأمانة العامة باقتراح الرئيس وبوجهة نظري الخاصة وسيتشاور الأمين العامّ والرئيس حول هذا الموضوع غداً .

٦ . إذا أصرّ الرئيس على رسالة منا فإن هذه الرسالة لا يمكن أن تكون بالبساطة التي أُشيرَ إليها نظراً لكوننا أصحاب شكوى جديدة عالقة لدى مجلس الأمن، ولأنه لا يمكن إلا أن نأخذ موقفاً سلبياً وربما انتقادياً من تأخّر الأمانة العامّة في التنفيذ . ولا يفوتكم أن خوضنا في الموضوع قد يؤدّي الى إحراج فرنسا وربما سواها ممّا قد يكون له مفعول عكسي .

٧ . ننتظر تعليماتكم ونرى في مطلق الأحوال تحاشي المناقشة في الوقت الحاضر إنما العمل بسرعة على رسم خطّة تحرّك جديدة على ضوء المعطيات الجديدة بعد انسحاب سيناء والتصريحات التي أدلى بها بيغن أمس[١] وتقييمكم لمستقبل وقف إطلاق النار . ونرجو إبلاغنا معالم هذه الخطّة بأقرب وقت حتى نتحرّك على ضوئها قبل أن تدهمنا الأحداث .

غسان جبران تويني

● برقية واردة رقم ٢٨٥ ، تاريخ ١٩٨٢/٤/٢٦

١ . برقيّتكم ١٦٣ بشأن القوّات الفرنسية:

استدعينا صباح اليوم السفير الفرنسي وبحثنا معه الموضوع بالتفصيل، وقد بدا لنا أن الموضوع ما يزال يتأرجح بين الخارجية والدفاع، وشددنا على ضرورة تنفيذ فرنسا وعدها خصوصاً وأن ٢٥ نيسان قد ولّى .

أفاد السفير الفرنسي أن سفيرهم في تلّ أبيب راجع الخارجية الإسرائيلية، ساعياً إلى إزالة المركز الموجود في الطيبة، وقد قوبل مسعاه بالرفض، وأضاف أنه سيراجع باريس لمعرفة التطورات الأخيرة والنيّات .

---

(١) صرّح بيغن الى شبكة NBC الأميركية، في ٢٥ / ٤ / ١٩٨٢، أن « اسرائيل لا تستطيع إعادة الجولان أو الضفة الغربية وغزة »، وأن « إسرائيل تريد السلام مع سوريا على أساس أن القانون الاسرائيلي سيبقى مطبقاً في الجولان » وأن الضفة الغربية « جزء من إسرائيل، وبالتالي لا ضرورة لضمّها . »

من جهة ثانية كنا طلبنا من السفير الأميركي يوم السبت أن تتحرّك الولايات المتّحدة بالاتّجاه نفسه، وقد أفادوا اليوم أنّهم في طور التحرّك مع إسرائيل.

نرجو إفادتنا عن الأجواء في الأمم المتّحدة (الأمانة العامّة ورئاسة مجلس الأمن)، بالنسبة لتنفيذ القرار ٥٠١ وهل سيعقد المجلس أم يكتفي الأمين العامّ بتقديم تقرير وما هي تصوّراته؟

إننا نرسل صورة عن هذه البرقيّة إلى سفارتنا في باريس لتكون على بيّنة من الأمر وتسعى بدورها.

٢. برقيّتكم ١٧٠

بالنسبة للدورة الطارئة للجمعية العامّة نرى من الضروري أن نفيدكم، لمعلوماتكم الخاصّة، أن السفير البريطاني والمستشار الأول الأميركي قاما بزيارة الأمين العامّ للخارجية لافتين نظره، كل بدوره، إلى مخاطر المضي بمشروع القرار الذي حضّرته المجموعة العربية. طبيعي أننا كنّا ننتظر ردة الفعل هذه، لا سيما من الولايات المتحدة، ولكن ما استلفت نظرنا الحجج التي أبلغنا إيّاها أن اسرائيل أبلغت الأمانة العامّة للأمم المتّحدة أنها ستضع حداً لأي تعاون بينها وبين قوّات الأمن الدولية المتواجدة في منطقة الشرق الأوسط (يونيفل، UNDOF)، ممّا يعرّض المنطقة إلى مخاطر إضافية، لا سيما بالنسبة للجنوب.

كان أكثر ما يثير اسرائيل هو الشقّ من القرار الذي يتناول إخراجها من الأمم المتّحدة.

أفهمنا الدبلوماسيين المراجعين أننا لا نستطيع أن ننفرد بمواقفنا من هذه الناحية، هذا مع العلم بأنهما لا يجهلان ذلك، وقد اختتما حديثهما مطالبين بأن نسعى إلى ممارسة دور الاعتدال إذا أمكن.

إننا نحيطكم علماً بما تقدّم، لعلّكم تستطيعون، إذا أمكن، أن تؤثروا بعض الشيء على منحى الأمور بالنسبة لهذا الموضوع.

فؤاد بطرس

■ برقية صادرة رقم ١٧٦، تاريخ ١٩٨٢/٤/٢٦

برقيّتكم ٢٨٥، الفقرة ٢

١. المساعي التي تشيرون اليها يبدو أنه حدث مثلها وأكثر في معظم العواصم العربية وخصوصاً لدى بعض دول عدم الانحياز الأكثر انحيازاً إلى الغرب، كتركيا وباكستان. كذلك استدعى الأمين العامّ صباح اليوم سفيري الأردن وسوريا ومندوب منظّمة التحرير ولفت نظرهم إلى خطورة مشروع القرار خصوصاً لجهة النتائج التي يمكن أن تترتّب على القوّات الدولية والمنظّمات الدولية العاملة في المنطقة، كالأونروا.

٢. كان أكثر المندوبين تجاوباً ونشاطاً في الدعوة إلى الإعتدال هو المندوب الفلسطيني، بينما ظلّ المندوب السوري على موقفه، ولو شكليّاً. وبنتيجة المداولات التي دارت طوال النهار، انتقل الموضوع من المجموعة العربية إلى مجموعة عدم الانحياز ومن ضمنها لجنة الحقوق الفلسطينية وتمّت في هذا الإطار صياغة مشروع قرار يدمج المشروع العربي والمشروع

«الفلسطيني» بصورة يظنّ أنها مقبولة «وغير مؤذية». وإنقاذاً لماء الوجه، لن يطلب إلى الدول العربية تبنّي «Sponsor» المشروع حتى لا ينفضح عدم الانسجام.

٣. المشروع الجديد الذي سيقدّم الليلة يبقي على اسم الولايات المتّحدة في المقدمة ويزيله من الفقرات العاملة. كذلك يبقي على أوصاف إسرائيل (دولة غير محبة للسلام، الخ...) ويزيل التدابير المترتّبة على ذلك. وأخيراً يبقي القرار على فكرة دعوة الأمين العامّ للمباشرة بتحرّك في سبيل الحلّ الشامل ومساعي السلام، إنما بصورة مخفّفة إرضاءً للمتطرّفين.

٤. حصيلة «هذا اليوم» وحصيلة الجمعية ستكون في نظر المراقبين تراجعاً عربياً عن التصعيد الكلامي وطي مشروع قرار جرى تسرّع في وضعه ولو لم يقدّم، تحت وطأة الضغط، وسوء حساب للأكثرية المتوافرة وللنتائج العملية المترتّبة على التصعيد. ولن يصدر عن الجمعية بنتيجة ذلك أي جديد كان يستحقّ دعوتها، إلاّ الحديث عن مسعى الأمين العامّ.

٥. نودعكم غداً الصيغة النهائية لمشروع القرار عند الانتهاء من صياغته وتقديمه كوثيقة نهائية خشية إدخال تعديلات جديدة عليه بين الليلة وغداً. وينتظر أن يجري التصويت يوم الأربعاء.

تويني

■ برقية صادرة رقم ١٨٠، تاريخ ١٩٨٢/٤/٢٧

برقيّتكم ٢٨٥ (الفقرة ٢) وبرقيّتنا ١٧٦

١. «قضي الأمر الذي فيه تستفتيان»[١]. هذا شعار المجموعة العربية اليوم التي عقدت اجتماعاً دام من الحادية عشرة والنصف حتى الثانية والنصف، انتهى بطيّ صفحة مشروع القرار العربي وتبنّي مشروع لجنة الحقوق الفلسطينية من غير توقيع التبنّي (Sponsor) وإطلاق حرّية الاقتراع له أو ضدّه.

٢. كان ثمّة رأي يقضي بتوزيع مشروع القرار العربي كوثيقة رسمية إنما بدون التصويت عليه ولكن المجموعة صرفت النظر عن هذا الرأي بأكثرية الأعضاء الساحقة بناء لاقتراح مندوب لبنان (السيد تدمري) الذي قال: «إن توزيع المشروع وعدم التصويت عليه من شأنه أن «يوثق» (نسبة الى وثيقة) عدم الإجماع العربي وتكريس عدم وجود أكثرية للمرّة الأولى إلى جانب مشروع قرار عربي في هذا الاطار».

٣. لوحظ أن المندوب الفلسطيني كان لولب الدفاع عن مشروع لجنة الحقوق الفلسطينية وأن السفير السوري كان شديد الاعتدال ربما بعد قيام مسعى الأمين العامّ وتجاوب دمشق مع هذا المسعى. إنما تولى زمام التطرف هذه المرّة السفير الليبي الجديد (التريكي) الذي أعلن أنه سيخطب ضدّ المشروع واتّهم المندوب الفلسطيني ومن خلفه منظّمة التحرير الفلسطينية بالمراوغة وتضييع القضية واشتدّت حدة النقاش ولم يساند التريكي إلاّ سفير اليمن الجنوبية.

(١) القرآن الكريم، سورة يوسف، الآية ٤١.

٤ . قدّمت السنغال وكوبا ومالطا المشروع[١]، ومن المتوقّع أن يجرى التصويت ظهر غد الأربعاء وتنتهي الجمعية .

٥ . من المتوقّع أن تقترع أميركا ضد المشروع وهي تعمل ضدّه منذ الآن في الكواليس ولا يتوقّع أن تؤيد المشروع دول أوروبا الغربية، لكن المراقبين يقدّرون أن ينال المشروع ما يقارب التسعين صوتاً وربما وصل التأييد إلى مئة صوت .

تويني

■ برقية صادرة رقم ١٨٢، تاريخ ١٩٨٢/٤/٢٧

مجلس الأمن : برقيّتنا ١٧٥

١ . تقرر عقد جلسة مشاورات لمجلس الأمن يوم الخميس يجري خلالها أخذ العلم بتقرير الأمين العامّ والاستماع إلى ملاحظاته وملاحظات أي من الأعضاء الذين يرغبون في الكلام . ولكن أحداً لا ينوي حتى الآن طلب تحويل الجلسة إلى جلسة مناقشة، ولا يتوقّع ذلك أحد، خصوصاً وأن جدول أعمال الجلسة يشتمل كذلك على قضية التشاد وربما اشتمل على قضية جزر الفوكلاند التي قد تصل إلى مجلس الأمن بين اليوم والخميس فتطغى على كل شيء .

٢ . يساعد في جعل المناقشة غير ذي موضوع كون كل ما يمكن قوله يكون قد استنفد في الجلسة الختامية للجمعية العامة الاستثنائية غداً الأربعاء .

٣ . ربما ساعد على عدم طلب أحد المناقشة غيابي شخصياً عن نيويورك يوم الخميس . وقد استمزجت الأمانة العامّة في الغياب فرحّبت طبعاً .

غسان جبران تويني

● برقية واردة رقم ٢٨٩، تاريخ ١٩٨٢/٤/٢٨

برقيّتكم ١٨٠

لا مانع من التصويت مع المشروع المشار اليه .

فؤاد بطرس

● برقيّة واردة رقم ٢٩٠، تاريخ ١٩٨٢/٤/٢٨

برقيّتاكم ١٨٢ و١٨١[٢]

نوافق على الاكتفاء بالمشاورات، راجين الحضور إلى بيروت للاستشارة فور انتهاء مدّة إقامتكم في باريس .

فؤاد بطرس

---

(١) وثيقة الجمعية العامة A/Es-7/L.3 تاريخ ٢٧ نيسان (ابريل) ١٩٨٢ .

(٢) اعلم السفير تويني الخارجية، في البرقية ١٨١، بنيته السفر الى باريس، لأسباب خاصة ولمدة خمسة أيام، بعد اختتام اعمال الجمعية العامة .

■ برقيّة صادرة رقم ١٨٣، تاريخ ١٩٨٢/٤/٢٨

برقيّتنا ١٨٠ : القرار الخاصّ بقضية فلسطين .

١ . تبنّت الجمعية العامّة للأمم المتّحدة في دورتها الاستثنائية الطارئة السابعة مشروع قرار قدمته لجنة الحقوق الفلسطينية (الوثيقة A/ES-7/L.3) بغالبية ٨٦ صوتاً مقابل ٢٠ صوتاً وامتناع ٣٦ دولة وتغيّب ١٤ .

٢ . التحليل الأولي للتصويت حسب التوزيع الجغرافي :

المجموعة الجغرافية	مع القرار	ضدّه	امتناع	تغيّب
أ) المجموعة الافريقية	٣٨	صفر	٧	٦
ب) أميركا اللاتينية	٦	صفر	٢١	٥
ج) الكتلة الغربية	٣	٢٠	١	صفر
د) المجموعة الآسيوية	٢٨	صفر	٧	٣
هـ) الكتلة الاشتراكية	١١	صفر	صفر	صفر

٣ . تميّزت فترة الأسبوعين الأخيرين بخلافات عربية حادّة ظهرت علانية مما أضعف الموقف العربي وشتّت قدرة المجموعة العربية على الضغط في اتجاه معيّن وموحّد . كما أن المزايدات بين الوفود العربية المعنيّة مباشرة أدّت إلى الحشو وإدخال عناصر في القرار حالت دون الحصول على أصوات كان من المفترض أن تأتي إلى جانب القرار .

٤ . أبرز ما ورد في الكلمات التي شرح فيها الأعضاء تصويتهم ما يلي :

أ) مندوب اليابان امتنع عن التصويت لأن بعض فقرات القرار تتعارض مع موقف اليابان الأساسي وهو أن الأمم المتّحدة هي المكان المناسب لحلّ المنازعات الدولية، وبالتالي فإن عزل إحدى الدول لا يساعد في حلّ المشكلة .

ب) مندوب النروج صوّت ضد القرار لأنه « منحاز وغير متوازن » كما أن فكرة عزل دولة في الأمم المتّحدة غير مقبولة بتاتاً . وقال إن النروج كدولة مساهمة في قوات اليونيفل لها اهتمام خاصّ بالوضع في لبنان، وطالب الفرقاء كافة باحترام وقف إطلاق النار وتقوية التعاون مع الأمم المتّحدة لمساعدة قوات اليونيفل على تأدية مهمّتها .

ج) في تفسيره لتصويت الولايات المتّحدة ضد القرار، قال المندوب الأميركي إن القرار يعارض ضمناً هيكلية السلام التي كرّسها قرارا مجلس الأمن ٢٤٢ و٣٣٨، كما أنه معاد للولايات المتّحدة ولا يتماشى مع روح السلام والمنطق . واستغرب تعرّض القرار لحق النقض الذي تمارسه الولايات المتّحدة .

د) اعتبر المندوب المصري أن القرار لا يعيد الحقوق الضائعة ولا يساعد مسار قضية السلام، ولذلك فقد امتنع عن التصويت . وقد أكّد موقف حكومته بأن تحقيق السلام يتمّ عبر الاعتراف بحقوق الشعب الفلسطيني وليس عبر سياسة العدوان وضمّ الأراضي .

هـ) تحدّثت مندوبة بلجيكا بالنيابة عن المجموعة الأوروبية مبدية معارضتها، وخاصّة للفقرات ٨ و٩ و١٠ و١١ من القرار . وقالت إن القرار لم يواجه تحدّي القضية الفلسطينية

في كل جوانبها المعقّدة. كما أنه يبتعد عن القرارين ٢٤٢ و٣٣٨ ويعاكس جهود من سعوا لوضع الأساس الصحيح للسلام.

٥. نودعكم في ما يلي، للإطلاع، جدولاً مفصّلاً بتصويت الدول الأعضاء كافة في الأمم المتّحدة.

مع القرار: أفغانستان، ألبانيا، الجزائر، أنغولا، البحرين، بنغلادش، بنين، بوتان، بوتسوانا، بلغاريا، بوروندي، بيلوروسيا، كابفردي، تشاد، الصين، الكونغو، كوبا، قبرص، تشيكوسلوفاكيا، اليمن الديمقراطية، جيبوتي، إثيوبيا، غامبيا، ألمانيا الديمقراطية، غانا، اليونان، غرينادا، غينيا، غينيا-بيساو، غيانا، هنغاريا، الهند، إندونيسيا، إيران، العراق، الأردن، كينيا، الكويت، لاوس، لبنان، ليبيا، مدغشقر، ماليزيا، مالديف، مالي، مالطا، موريتانيا، منغوليا، المغرب، موزامبيق، نيبال، نيكاراغوا، النيجر، نيجيريا، عمان، باكستان، بولندا، قطر، رومانيا، رواندا، ساوتومي وبرنسيب، السعودية، السنغال، سيشيل، سييراليون، الصومال، سري لانكا، السودان، سورينام، سوريا، توغو، ترينيداد وتوباغو، تونس، تركيا، أوغندا، اوكرانيا، الإتّحاد السوفياتي، الإمارات العربية، الكاميرون، تانزانيا، فولتا العليا، فيتنام، اليمن، يوغوسلافيا، زامبيا، زيمبابوي.

ضد القرار: أوستراليا، النمسا، بلجيكا، كندا،الدانمارك، فنلندا، فرنسا، المانيا الإتحادية، إيسلندا، إيرلندا، إسرائيل، إيطاليا، لوكسمبورغ، هولندا، نيوزيلندا، النروج، البرتغال، السويد، المملكة المتّحدة، الولايات المتّحدة.

الممتنعون: الأرجنتين، باهاماس، باربادوس، بوليفيا، البرازيل، بورما، تشيلي، كولومبيا، كوستاريكا، جمهورية الدومينيك، اكوادور، مصر، السلفادور، فيجي، غواتيمالا، هايتي، هندوراس، شاطئ العاج، جامايكا، اليابان، ليبيريا، مالاوي، المكسيك، باناما، بابوانيوغينيا، باراغواي، بيرو، الفيليبين، ساموا، سنغافورة، إسبانيا، سوازيلند، تايلند، الأورغواي، فنزويلا، زائير.

المتغيّبون: انتغوا وباربودا، بليز، أفريقيا الوسطى، جزر كومورس، كمبوديا، دومينيكا، غينيا الاستوائية، غابون، ليسوتو، موريشيوس، سانت لوسيا، سانت فنسنت، جزر سولومون، فانواتو.

غسان جبران تويني

من ٢٩ نيسان (أبريل) الى ١٨ حزيران (يونيو)

التوقّعات... التمهيد الدبلوماسي... الاجتياح

“

القراران ٥٠٨ و٥٠٩
مجلس الأمن أمام مسؤولياته

■ برقية صادرة رقم ١٨٦، تاريخ ١٩٨٢/٤/٢٩

عقد مجلس الأمن جلسة مشاورات قبل ظهر اليوم بحث خلالها قضايا عدّة بينها موضوع التقرير الذي وضعه الأمين العام استناداً إلى القرار ٥٠١ بشأن زيادة عدد قوّات الأمم المتّحدة في لبنان. كان الأميركيون قد أبدوا تخوّفاً من طرح الموضوع على مجلس الأمن لئلاّ يستغلّ البعض هذه الفرصة للتوسّع في نقاش عقيم يتناول مواضيع حسّاسة في أزمة الشرق الأوسط. أجبناه أن السفير تويني قبل مغادرته أفهم المندوبين المعنيين بأننا لا نريد جلسة مناقشة وإنما نريد أن نسجّل موقفاً مبدئياً هو ضرورة تنفيذ القرار ٥٠١، إن كان لجهة الزيادة أو الانتشار والتأكيد على القرارات السابقة لمجلس الأمن حول جنوب لبنان وضرورة تنفيذها تنفيذاً كاملاً.

بحثت الموضوع مع سفير الأردن وقال، حتى يكون على بيّنة من موقفنا تماماً، إنه يرجو إيداعه مفكّرة صغيرة حول الموقف الذي نطلبه منه. فعلنا ذلك على ضوء التعليمات التي تركها لنا السفير تويني قبل مغادرته.

خلال الجلسة برز اجماع لدى المندوبين حول خطورة الوضع في لبنان فأبدى أكثر من مندوب قلقه بسبب الوضع عندنا. أثار المندوب السوفياتي موضوع الزيادة واستوضح الأسباب التي أدّت إلى عدم تنفيذ القرار وقال انه إذا تعذّر على الفرنسيين إيفاد عدد من جنودهم إلى الجنوب فلماذا لا نفتّش عن سواهم. أجابه السفير الفرنسي بدبلوماسية وشدّة وكذلك ردّ الأمين العامّ على تساؤلات المندوب السوفياتي بشكل احتوى أي تطور حول هذا الموضوع. وانتهى المجلس بأخذ العلم بتقرير الأمين العامّ وبالشروحات التي أعطيت من أن الدول التي تعهّدت بالمساهمة ستفي بتعهّدها وأن هناك بعض الصعوبات التي هي في طريق الزوال. وقد أفاد مندوب إيرلندا أن حكومته قد اتّخذت التدابير اللازمة لإرسال العدد الذي تعهّدت به من الجنود وهم قيد التحرّك نحو مراكزهم الجديدة.

علمنا من البعثة الفرنسية أن الفرنسيين سيتّخذون قراراً إيجابياً بإيفاد الجنود الذين تعهّدوا بإرسالهم إلى لبنان في غضون اليومين المقبلين ولا يزال البحث مستمّراً لتحديد المناطق التي سينتشرون فيها وهي غير المناطق التي كانت قد ذكرت سابقاً.

صاغية

● برقية واردة رقم ٣١٦، تاريخ ١٠/٥/١٩٨٢

أولاً: قامت أمس الطائرات الإسرائيلية، على مدى ساعة ونصف الساعة، ابتداء من الساعة السادسة عشرة، بقصف المواقع التالية: الدلهمية، الدبّية، ضهر المغارة، مرتفعات السعديات، جنوبي مصبّ الزهراني، طريق تفاحتا، ضهور الصرفند، الغازية، مغدوشة، عدلون، النجارية، الداودية.

النتائج الأولية: أحد عشر قتيلاً وسبعة وثلاثون جريحاً. أمّا الخسائر الماديّة فجسيمة جداً.

وفور الإطّلاع على الإحصاءات النهائية للخسائر في الأرواح والممتلكات نبرقها اليكم.

ثانياً: نرجو الإسراع بتقديم مذكّرة في مجلس الأمن نتيجة الاعتداء المذكور أعلاه، على أن تعطفوها على الشكوى التي قدّمناها في ٢١ نيسان ١٩٨٢، وعلى بيان رئيس وأعضاء مجلس الأمن، بنتيجة تلك الشكوى، في ٢٢ منه، وذلك للأسباب الآتية:

أ) كنّا طلبنا في شكوانا المذكورة التشاور توصّلاً لاتّخاذ تدابير عملية تعيد الحالة إلى طبيعتها، وتضع حدّاً للاعتداء، وقد حذّر بيان الرئيس والأعضاء الفرقاء المعنيين من القيام بأي عمل عسكري جديد يتناقض وأحكام القرار ٤٩٠.

ب) بديهي أن الأعمال العسكرية التي قامت بها إسرائيل نهار أمس هي خرق للسيادة اللبنانية، ولجميع قرارات مجلس الأمن المتعلّقة بجنوب لبنان، من القرار ٤٢٥ حتى القرار ٥٠١ مروراً بالقرار ٤٩٠.

لذلك لا بدّ لمجلس الأمن أن ينظر في هذا الاعتداء، انطلاقاً من الشكوى السابقة، ومن بيانه الذي ترك موضوع التدابير العملية معلّقاً واكتفى بالتحذير.

ثالثاً: إننا نرى أن تصاغ مذكّرتكم إلى مجلس الأمن بشكل يجوز معه اعتبارها سواء متابعة للشكوى القديمة أو، إذا لزم الامر ولم يجاركم مجلس الأمن بذلك، بمثابة شكوى جديدة، على أن تطلبوا فيها المسارعة الى ضرورة إجراء مشاورات مكثّفة توصّلاً لاتّخاذ تدابير عملية توقف العدوان وتعيد الهدوء إلى المنطقة دون أن تلزموا بأي موقف جامد في هذه المرحلة بالنسبة لنوعية التدابير، وعلى أن تتركوا المجال مفتوحاً أمامنا بأن نطلب جلسة مناقشات لمجلس الأمن، اذا شئنا، ومتى شئنا، تبعاً لتطوّرات المشاورات، ولتعاقب الأحداث على الأرض.

وقد أجرينا اتصالاً بالسفير تويني في باريس الذي سيتّصل بكم بدوره، للاتّفاق على طريقة صياغة المذكرة المبحوث فيها، كما أبلغنا سفيرنا في واشنطن نصّ هذه البرقية طالبين اليه القيام بالمساعي اللازمة لدى وزارة الخارجية على أعلى مستوى.

فؤاد بطرس

■ برقية صادرة رقم ١٩٠، تاريخ ١٠/٥/١٩٨٢

برقيّتكم ٣١٦

في ما يلي نصّ المذكّرة التي وجهناها ظهر اليوم إلى رئيس مجلس الأمن، وقد أملاها السفير تويني بعد أن وافق على التعديلات التي وضعت على ضوء برقيّتكم[1].

صاغية

(١) راجع نص المذكرة في الصفحة ٣٩٥.

▲ مخاطبة هاتفية من السفير تويني من باريس

اليوم: ١٠/٥/٨٢، الساعة: ١٢,٠٠

عطفاً على حديثنا التلفوني مساء أمس، نلفت النظر إلى أننا كنّا طالبنا مجلس الأمن، في مذكّرتنا الأخيرة، باتّخاذ التدابير العملية، فأصدر بياناً يتميّز بأنه وجّه تنبيهاً إلى الفرقاء، وترك مسألة التدابير العملية عالقة.

لذلك، نرى أن أي توجه جديد إلى مجلس الأمن، يجب أن يرافقه اقتراح باتّخاذ تدابير عملية معينة، في اطار القرارين «٤٢٥» و «٤٩٠»، نظراً لأن الموضوع الآن هو بالذات خرق لوقف اطلاق النار.

ومن التدابير العملية الممكن التفكير بها، دعوة لجنة الهدنة، مع ما يترتّب على ذلك مما لا يفوتكم، أو دعوة الأمين العامّ لإرسال مندوب، أو لجنة، وهو تدبير له أبعاد في إطار المباحثات السابقة، التي أدّت الى وقف إطلاق النار، ورافقت التنفيذ.

في مطلق الأحوال، أي توجه اعتيادي الى مجلس الأمن للمطالبة بالإدانة يظلّ نظرياً ما لم نؤمّن، عبر المفاوضات الثنائية المعلومة، قراراً جماعياً لا يواجه بالفيتو.

ننتظر توجيهاتكم.

■ برقية صادرة رقم ١٩١، تاريخ ١١/٥/١٩٨٢

في ما يلي نصّ الرسالة التي وجّهها مندوب إسرائيل الدائم لدى الأمم المتّحدة إلى رئيس مجلس الأمن[1]. وهي، بالإضافة إلى محاولته تبرير العدوان الأخير، تعرض إلى قضية قد ترون من الضروري الردّ عليها أو الطلب من الأميركيين توضيحها، وهي تتعلّق بوقف إطلاق النار في الجنوب منذ أن توصّل فيليب حبيب اليه في ٢٤ تموز ١٩٨١ (لطفاً مراجعة البرقية ٢٠٣ تاريخ ٣٠/٧/٨١). وقد زعم الإسرائيلي في رسالته أن الاتّفاق كان بين الحكومة الإسرائيلية والحكومة اللبنانية. اتّصلت بأوركهارت وبالبعثة الاميركية ولفتُّ نظرهما إلى خطورة هذا الزعم واستمزجتهما في إمكان توضيح الأمر من قبلهما فيأتي التوضيح معزّزاً أكثر مما لو أصدرنا بياناً من جهتنا. اذا لم يستجيبا، نرجو الافادة عما يتوجّب علينا عمله وإذا كنتم ترون الكتابة إلى رئيس مجلس الأمن لتوضيح الموقف على أساس أن الصيغة القانونية الوحيدة التي تنظّم علاقاتنا باسرائيل تكمن في اتّفاقية الهدنة التي ما تزال سارية المفعول وأكّدها مجلس الأمن مراراً في السنوات الأخيرة.

صاغيـــة

● برقية واردة

نسخة عن مضمون برقيّة أرسلتها سفارة لبنان في واشنطن الى الخارجية، تاريخ ١١/٥/١٩٨٢

«تحدّثت صباح اليوم هاتفياً مع السيد موري درايبر قبل ورود برقيّتكم، مستفسراً عن

(١) راجع نص الرسالة في الصحة ٣٩٦.

الخطوات التي قامت بها الحكومة الأميركية بعد وقوع الغارات الجوّية على لبنان، فأعرب عن استنكار المسؤولين الأميركيين لما حدث وأفاد أن المعلومات الواردة من إسرائيل تدلّ على أن مجلس الوزراء الإسرائيلي لا يزال متمسّكاً بوقف إطلاق النار وأنه يعتقد أن اسرائيل لن تشنّ هجوماً على لبنان. وبعد استلام برقيّتكم طلبت موعداً عاجلاً على أعلى مستوى ممكن فحدّد لي الموعد مع السفير فيليوتس.

نقلت اليه مضمون برقيّتكم مبيّناً خطورة العدوان الأخير والآثار السلبية البعيدة المدى التي يمكن أن تكون له على صعيد العلاقات الأميركية - العربية وعلى صعيد الأوضاع اللبنانية.

قال فيليوتس: «إن غارات امس كانت صدمة شديدة ومفاجأة مزعجة ومقلقة جداً للادارة الاميركية وإن الاتصالات الفورية التي قمنا بها وسنواصلها هي من حيث الحزم والشدّة بمستوى تلك الاعمال ونحن لا نعتقد بأن اسرائيل ستمضي في عملياتها المذكورة».

فيليوتس: أفهمنا إسرائيل وبلهجة شديدة بأننا لا نقبل بأي هجوم ومن اي نوع على لبنان

(.... الذرائع الاسرائيلية ...)

رفضنا قبول هذه الذرائع واعتبرناها غير كافية لتبرير الغارات الجوّية التي وقعت امس وشدّدنا بقوّة على ضرورة ضبط النفس واحترام وقف إطلاق النار. الحكومة الأميركية أجرت اليوم اتّصالات واسعة عن طريق دول عربية وأوروبية صديقة لتطويق أحداث أمس والضغط على الجانب الفلسطيني أيضاً.

وفي ما يتعلق بعرض القضية على مجلس الامن، كرّر فيليوتس الموقف الأميركي السابق مركّزاً على أن حكومته لا ترى فائدة من ذلك ويعتقد ان متابعة الاتّصالات الثنائية هي أكثر جدوى وأنه ينصح بالموافقة على استمرار الاتصالات والمساعي الدبلوماسية الهادئة وهي أفضل من الاستحصال على قرارات جديدة من مجلس الأمن. أضاف أنهم حريصون بالنسبة للبنان خاصّة على أن يجتاز مرحلة انتخابات الرئاسة بعيداً عن التطاحن الكبير على أرضه.

تحدّث عن اتّصالات مباشرة جرت مؤخّراً مع المسؤولين السوريين وقال إنهم بدأوا يظهرون بعض الانفتاح والمرونة، وأضاف أن السوريين برأيه يتصرّفون حسب مقتضيات مصلحتهم في الوقت الحاضر التي تكمن في تجنّب المصاعب والمشاكل.

قال فيليوتس إنهم أفهموا الجانب الفلسطيني بالواسطة أن من مصلحتهم عدم التصادم مع إسرائيل وعدم إعطائها ذريعة لمهاجمتهم وأن معلومات الحكومة الأميركية حتى الآن تفيد بأن الفلسطينيين سيلتزمون جانب العقل ويضبطون انفسهم.

ملاحظة: افادني السيد درايبر هاتفياً مساء أمس أنه سيتوجّه يوم الإثنين الى السعودية، ويومي الأربعاء والخميس إلى لبنان وبعده يسافر إلى الأردن وإسرائيل وسوريا. غاية هذه

الرحلة أولاً استمرار الاتصال بالمسؤولين المذكورين وثانياً متابعة التطوّرات والاحداث عن كثب.

سفارة لبنان في واشنطن»[١].

■ برقية صادرة رقم ١٩٣، تاريخ ١٩٨٢/٥/١٢

١. الشكوى لمجلس الأمن:

١. بناء لمكالمة معالي الوزير الهاتفية اليوم وللأنباء الواردة من بيروت حرّكنا موضوع الشكوى وإن بشيء من التؤدة، وسأقابل رئيس مجلس الأمن صباح غد الساعة العاشرة والنصف بناء على طلبي، والمأمول أن تكون قضية الفوكلاند قد توضّحت غداً فلا تعطل أي تحرك إذا تقرّر السير بالشكوى.

٢. مقابلة أوركهارت:

لتعذّر مقابلة الأمين العامّ الذي كان مرتبطاً بمقابلات مع نائب وزير خارجية الأرجنتين، من جهة، والمبعوث البريطاني، من جهة اخرى، قابلت مساء اليوم الأمين العام المساعد أوركهارت وطلبت اليه تقريراً فورياً عن شائعات الحشود على الحدود اللبنانية أو داخلها وكذلك بعض الشائعات حول استدعاء الاحتياط. أبرق أوركهارت على الفور إلى قيادة القوات الدولية في القدس وإلى الجنرال كالاهان طالباً التحقيق والإفادة وسيكون الجواب في متناولنا صباح غد.

٣. قال أوركهارت إنه مع ذلك يستبعد وجود حشود ولكنه لا يستبعد حدوث عملية ما ويعتقد أن إسرائيل لا تزال تحاول الضغط على أميركا لسبب ما، وربما كانت كل هذه الأمور مناورات. في هذا الجو يرى أوركهارت عدم دعوة مجلس الأمن إلاّ إذا تيقّنّا من وجود حشود أو استعدادات جديّة ويبدو أنه لم يتلقّ أي انباء من الجانب الفلسطيني حول هذا الموضوع كالمعتاد وينصح باستفسار رسمي لدى واشنطن حتى تتحمّل الادارة الاميركية مسؤوليتها.

٤. لجهة النتيجة الممكن الحصول عليها من مجلس الأمن، يرى أوركهارت أن جو المناقشات الطويلة والسقيمة الذي ساد مجلس الأمن في الاسابيع الماضية، وكذلك الجمعية العامّة، يجعل أيّة مناقشة اليوم غير مجدية إلاّ في حال حصول عدوان. وهو كان ينصح حتماً بمجلس الأمن لو تفاقم الوضع يوم الأحد، لكن أوركهارت لا يستبعد جلسة هادئة ورسمية وعلنية إذا تمكّنا من الوصول الى اتّفاق مسبق حول مشروع قرار عملي ويرى أن العقدة الأساسية الواجب تذليلها قبل ذلك هي الموقف الأميركي واستطراداً يستبعد كلياً موافقة إسرائيل على اجتماع لجنة الهدنة في أي حال.

٥. تقييمنا للموقف:

نرى أن استعجال عقد الجلسة أو عدم الاستعجال في عقدها متوقّف على الأمور التالية:

١. الخطر الميداني إذا تيقّنّا منه.

---

(١) سفير لبنان في واشنطن في هذه الفترة خليل عيتاني.

٢ . المفاوضات الثنائية مع واشنطن لا للحؤول دون ڤيتو وحسب، بل للوصول إلى صيغة قرار عملي لا تتعارض مع الجهود التي تبذلها واشنطن وحدها حتى الآن للمحافظة على وقف إطلاق النار .

٣ . المواقف التي يمكن أن يتّخذها البعض في مجلس الأمن والتي قد يشكّل بعضها تدنياً في مستوى التأييد للقرارات السابقة .

٤ . النتائج التي يمكن أن تترتّب على لجوء المندوب الإسرائيلي إلى إثارة مواضيع أخرى كالمعتاد، وطرح الحوادث الحاصلة في لبنان والتي حصلت أخيراً مع مختلف الإحراجات المعلومة .

٥ . الموقف العربي والفلسطيني من مجلس الأمن وهل يمكن إيجاد تنسيق بين الأطراف المعنية لا حول المناقشة وحسب (وهذا سهل) بل حول مشروع قرار عملي يتضمّن مثل الذي أشرنا اليه في برقيّتنا الهاتفية من باريس يوم الاثنين .

٦ . انتم أدرى بما لهذه الاعتبارات من أبعاد داخل الوضع اللبناني والعلاقات اللبنانية العربية فنترك لكم تقدير ما يجب القيام به وفي انتظار تعليماتكم نسير في التحريك الهادىء والاستطلاع .

غسان جبران تويني

■ برقيّة صادرة رقم ١٩٤، تاريخ ١٩٨٢/٥/١٢

القوّات الفرنسية:

١ . التقيت السفير الفرنسي وهو خارج من مقابلة أوركهارت مساء فقال لي إنه أبلغ الأمانة العامّة موقفه من إرسال القوّات، فسألته ما هو الموقف، فأجاب حرفياً: « ما كنت قلته لوزير الدفاع اللبناني ولك، وهو أننا لن نقوم مقام الجيش اللبناني أو نفعل ما يفترض فيه القيام به » .

قلت له إنني لا أفهم ما علاقة الجيش اللبناني بالموضوع، فالمنطقة هناك ليست منطقة الجيش إنما منطقة قوات دولية، فأجاب حرفياً: « نحن لسنا على استعداد لأن نتحمّل اتّهام أحد لنا غداً بالتواجد جنباً الى جنب مع عسكر سعد حدّاد، الأمر الذي سيصوّره البعض بأنه تواطؤ مع إسرائيل . لقد مات اليوم الضابط الفرنسي الذي أطلق عليه الرصاص في بيروت ودبلوماسيّونا تجري محاولة اغتيالهم كل يوم . فليتحمّل كل فريق مسؤولياته . إمّا أن يزول مركز الدبابات من الطيبة أو لا نذهب إلى هناك » .

وافترقنا على أن نلتقي غداً للبحث في الأمر وكذلك في مصير شكوى لبنان .

٢ . سألت أوركهارت ما الموضوع فردّد لي أقوال السفير الفرنسي وقال إن السفير أبلغ ذلك إلى الأمين العامّ صباح اليوم، وإن جواب الأمين العامّ كان مبهماً . أمّا عن عدم الذهاب إلى الطّيبة، فقال أوركهارت إن النيجيريين غير مستعدّين للتخلّي عن المنطقة والاحتفاظ بالطّيبة فقط .

٣ . استطرد أوركهارت أنه يخشى أن يكون ثمّة شيء من عدم الانسجام او التجانس بين الكلام الفرنسي في نيويورك وما يجري بين باريس و « الميدان » لأنه تلقّى مكالمة من

الجنرال كالاهان تفيد أن الصعوبات في ترتيبات الانتشار جرى تذليلها مع بعثة فرنسية كانت موجودة اليوم بالذات في مركز الناقورة .

٤ . أميل شخصياً على ضوء أحاديث سمعتها في باريس مع السفير بطرس ديب إلى الاعتقاد بأن القرار النهائي متّخذ ولكن ثمّة رغبة في عدم إعلانه الآن (رغم تصريح السفير الفرنسي في بيروت) وعدم تنفيذه قبل حين .

غسان جبران تويني

■ برقيّة صادرة رقم ١٩٥، تاريخ ١٩٨٢/٥/١٢

مياه الليطاني:

١ . اغتنمت مناسبة زيارتي لأوركهارت فسألته عن التحقيقات حول ما يقال عن قيام إسرائيل بأشغال لضخ مياه الليطاني، فقال إن المعلومات التي لديهم سلبية إلاّ أنه كانت هنالك أشغال لبناء مركز مدفعية شمالي الخردلي، وربما هذا هو ما دعا إلى الإلتباس .

٢ . طلبت اليه إيداعي تقريراً رسمياً شاملاً مفصّلاً عن كل التحقيقات التي قامت بها الأمم المتّحدة بما في ذلك زيارة المراقبين التي طلبها وزير الدفاع من الجنرال كالاهان لدى زيارته له في اليرزة يوم الخميس في ٦ أيار .

٣ . كذلك كرّرت طلب عقد اجتماع خاصّ للجنة الهدنة، وفق ما طلب وزير الدفاع .

٤ . سنودعكم التقرير فور تلقّيه برقياً ونرجو إبلاغ هذه المعلومات لوزارة الدفاع إذا رأيتم ذلك مناسباً .

غسان جبران تويني

● برقيّة واردة رقم ٣٢٣، تاريخ ١٩٨٢/٥/١٢

برقيّتكم ١٩١

١ . إن وقف اطلاق النار في تموز المنصرم لم يكن بين الحكومة اللبنانية وإسرائيل لأن العمليات الحربية لم يشترك فيها لبنان إذ إنه ما زال يتقيّد باتّفاقية الهدنة .

لذلك، فإن ما ورد على لسان رئيس بعثة إسرائيل بالنسبة لحصول اتّفاق بين الحكومتين اللبنانية والإسرائيلية هو مخالف للواقع والقانون معاً .

٢ . يتبيّن من مضمون المذكرة ذاتها أن إسرائيل تتذرّع بأعمال المقاومة لا بأعمال صادرة عن الحكومة اللبنانية .

٣ . بديهي أن الحكومة اللبنانية لم تتّخذ موقفاً من القرار ٤٩٠ بمعنى أنها لا تلتزم به، للأسباب المبيّنة أعلاه، بل تحاشت اتّخاذ موقف رسمي منه .

٤ . لذلك، لا بدّ من توضيح هذا الأمر كي لا ينشأ التباس من جرّاء المذكرة الإسرائيلية، فإذا لم تبادر الأمانة العامّة أو البعثة الأميركية، إلى تصحيح هذا الأمر، فلا بدّ عندئذ من أن توجّهوا كتاباً إلى رئيس مجلس الأمن لتوضيح هذه النقطة وإزالة الالتباس .

ومن البديهي كوننا لسنا طرفاً في قرار وقف إطلاق النار لا يعني أننا ضدّ وقف الأعمال الحربية، بل إن منطلقنا القانوني هو منطلق آخر .

لذلك لم نكن طرفاً في وقف إطلاق النار.

٥ . أبرقنا إلى سفيرنا في واشنطن نكلّفه القيام بمساعٍ لدى الحكومة الأميركية لحملها على توضيح الأمر، إذا ما طلبتم اليه ذلك.

فؤاد بطرس

■ برقيّة صادرة رقم ١٩٦، تاريخ ١٩٨٢/٥/١٢

كتاب إسرائيل حول وقف اطلاق النار:

برقيّتكم ٣٢٣ وبرقيّتنا ١٩١

١ . نرى أنه من الضروري إرسال رسالة في الموضوع حتى لا يفسّر سكوتنا تسليماً.

٢ . هنالك، بالطبع، خطر تفسير الرسالة بأنه تنازل عن حقّ عقد اتّفاقيات تتناول الأراضي اللبنانية إلى فريق ثالث هو منظّمة التحرير.

٣ . يمكن تفادي الموضوع بالحديث لا عن «اتّفاق وقف إطلاق نار بين إسرائيل ومنظّمة التحرير» بل عن وقف إطلاق النار (Cessation of hostilities) بالتعابير الواقعية لا القانونية، مع تكرار تحفّظاتنا عن القرار ٤٩٠ منذ صدوره.

٤ . الموضوع يستوجب تدقيقاً وربما مفاوضة مع من أشرتم إلى اهتمامهم في برقيّتكم.

٥ . إذا وافقتم على مبدأ الكتابة، نودعكم فوراً مشروع نصّ الرسالة للموافقة عليه.

تويني

● برقيّة واردة رقم ٣٢٦، تاريخ ١٩٨٢/٥/١٣

برقيّتكم ١٩٦

١ . نرجو إيداعنا صورة عن برقيّتكم ٢٠٣ تاريخ ٨١/٧/٣٠.

٢ . نرى ضرورة اعتماد الطريقة التي أشرتم اليها في الفقرة ٣ من برقيّتكم ١٩٦.

أمّا في ما خصّ مفاوضة من أشرتم اليهم، فنرجو التنسيق مع السفير عيتاني وتدارس الأمر معه وفي ضوء ذلك تحضير مشروع رسالة وإيداعنا إياه للموافقة عليه.

فؤاد بطرس

■ برقيّة صادرة رقم ١٩٧، تاريخ ١٩٨٢/٥/١٣

برقيّتنا ١٩٣

اتّصلت بنا الأمانة العامّة صباح اليوم وأبلغتنا أنها تلقّت جواباً عن استفسارها وأن هذا الجواب سلبي، أي انه لا توجد أية حشود إسرائيلية على حدّ ما تمكّن من تبيّنه وأن التحرّك العسكري الوحيد هو ما كان قد حدث يوم الأحد.

تويني

■ ملحق البرقيّة ١٩٧ مكرر، تاريخ ١٩٨٢/٥/١٣

عطفاً على برقيّتنا العاجلة ١٩٧، اتّصل بنا أوركهارت في الساعة الثانية عشرة والنصف فقال إنه، بالإضافة الى التقرير السلبي، تلقّى الآن معلومات تفيد أن ثمّة دلائل على زيادة في المعدات والجنود وترقية حالة الاستنفار.

"Indication of increase of equipment and personal and increase of state of alarm".

وقال كذلك إن اكثر من قافلة شوهدت على الطرق الساحلية. إلاّ أن أوركهارت طلب الينا عدم تعليق أهميّة قصوى على هذه الأنباء بانتظار المزيد.

غسان جبران تويني

■ برقيّة صادرة رقم ١٩٩، تاريخ ١٩٨٢/٥/١٣

مجلس الأمن: برقيّتنا ١٩٣

١ . قابلنا رئيس مجلس الأمن سفير الصين ودار حديث دام نصف ساعة عرضنا له في مطلعه الموضوع كما نراه فأكّد لنا تأييد بلاده كما قال إنه تلقّى برقيّة من بكين حول المراجعة التي حصلت مع زميله في بيروت.

٢ . بعد المداولة واستعراض مختلف الاحتمالات، جرى الاتّفاق على السيناريو التالي:

أ) يبلغ الرئيس أعضاء مجلس الأمن أن الشكوى اللبنانية موضوعة على جدول أعمال جلسة المشاورات التي يعقدها مجلس الأمن بعد ظهر غد والتي كانت ستخصّص في الاصل لقضية فوكلاند والتي تصبح مخصّصة للموضوعين.

ب) يفتتح الرئيس الجلسة بإطلاع المجلس على المسعى اللبناني معه وتذكيره بالرسالة اللبنانية التي جرى توزيعها كوثيقة.

ج) يأخذ السفير الأردني الكلام فيقدم موجزاً قصيراً عن الوضع وعمّا حدث وما ينتظره لبنان.

د) تجري مناقشة يقرّر على ضوئها وعلى ضوء الأنباء رسم المسلك الممكن اعتماده.

٣ . شدّدنا مع السفير الصيني على أننا لا نطلب عند هذا الحدّ مناقشة علنية وأن مصلحتنا هي في الوصول إلى تدابير عملية قابلة للتنفيذ،فسألنا عن موقف المجموعة العربية فأكّدنا له ان الشعور العام يسير في هذا الاتّجاه وأننا نسّقنا مع الأردنيين والفلسطينيين والفريقان يؤيّدان مسلكنا.

قبل الزيارة كنت بالفعل قد اتّصلت بالمندوب الفلسطيني وتفاهمت معه على الأمر كما أطلعته بعد الزيارة على نتائجها، وكذلك تفاهمت مع السفير الأردني وأعطيته اقتراحات رؤوس أقلام البيان كما وضعت سفير الجامعة في الصورة.

لمعلوماتكم، رئيس المجموعة العربية لهذا الشهر هو السفير العراقي ولا بدّ من وضعه كذلك في الأجواء.

غسان جبران تويني

■ برقيّة صادرة رقم ٢٠٠، تاريخ ١٩٨٢/٥/١٣

برقيّتكم ٣٢٦

في ما يلي مشروع الرسالة[١] التي وضعناها لإطلاعكم أولاً ولإبداء الرأي واقرار الصيغة النهائية التي ترون.

تويني

■ برقيّة صادرة رقم ٢٠١، تاريخ ١٩٨٢/٥/١٣

مجلس الأمن: برقيّتنا رقم ١٩٩

زرت سفير فرنسا مساء اليوم ووضعته في أجواء التحرّك اللبناني في مجلس الأمن وقلت له إنني أطلب مشورته أولاً ثم تأييده، فدار حديث طويل وودي للغاية أعرب السفير خلاله عن شيء من التشكيك حول ما يمكن انتظاره من مجلس الأمن.

سألني إذا كانت لدينا اقتراحات، فاستعرضنا مختلف الاحتمالات وتوقّفنا طويلاً عند دعوة لجنة الهدنة، وإذا به يربط بين إعادة احيائها، وبين تعزيز دور الجيش اللبناني من زاوية هامّة قائلاً إن دعوة اللجنة سيكون «ضربة سيف في الماء» اذا لم يكن خلف الهدنة جيش لبناني قادر على تحمل تبعاته.

استطرد السفير ليذكّرني بالكلمات التي تبادلناها أمس، فكرّرت له ما قلت عن عدم وجودنا كجيش في منطقة العمليات وفي الجنوب بصورة عامّة، فقال، مستشهداً بأمثال فرنسية، ما معناه «ما حكّ جلدك مثل ظفرك»...

واستطرد من الاستطراد للإعراب عن إعجابه بالرئيس الراحل اللواء فؤاد شهاب وبالملك حسين، قائلاً إنهما امتازا بمعرفة الحفاظ على بلديهما، في وجه كل الانتقادات. وأسهب في الدعوة إلى حلّ قضايا الجنوب بتدعيم الوضع اللبناني داخلياً قائلاً إن الباقي كلام بكلام. فلم أعلّق كثيراً.

عن إرسال القوّات الفرنسية، قال إن موقفهم لا يزال هو إياه رغم ما بلغه اليوم من أن «العقبات قد أزيلت». فهو «لا يعرف ما هي العقبات التي أزيلت» ولكنه يعرف أن الجنود الفرنسيين لن يساكنوا جنود سعد حداد، وليس مطلوباً منهم إزالتهم بل مطلوب ذلك من الجيش اللبناني.

غسان جبران تويني

■ برقيّة صادرة رقم ٢٠٢، تاريخ ١٩٨٢/٥/١٤

أولاً: ناقشت المجموعة العربية صباح اليوم، برئاسة سفير العراق (الرئيس لهذا الشهر) قرار حكومة كوستاريكا بنقل سفارتها من تلّ أبيب إلى القدس.

(١) يتوجه مشروع الرسالة هذا الى رئيس مجلس الأمن لشهر أيار (مايو)، سفير الصين، لينج كينج، وأرسلت كذلك الى الأمين العام للأمم المتحدة. منعاً للتكرار، نشرنا فقط النص النهائي للرسالة وقد ادخلت عليه تعديلات في الصياغة بعد الملاحظة التي أبدتها وزارة الخارجية في البرقية الواردة اللاحقة رقم ٣٣٠، تاريخ ١٧/٥/١٩٨٢. راجع الصفحات ٣٩٧ - ٣٩٩.

عرضت خلفيات الموضوع، وهي تسلّم رئيس جديد للسلطة في كوستاريكا (السيد ألبرتو منجي MONGE) المعروف بصداقته الوثيقة لحزب العمل الإسرائيلي (وبيريز شخصياً)، وانتماء حزبه الذي فاز، إلى الاشتراكية الدولية. كما تداول المجتمعون التحرّك الإسرائيلي المكثّف في أميركا الجنوبية في الآونة الأخيرة، وخاصّة في كولومبيا وجامايكا والأورغواي.

واتّخذت المجموعة التوصيات التالية:

١. دعوة المجموعة الإسلامية لاتّخاذ قرار بهذا الشأن استناداً إلى قرار الطائف بقطع الدول الإسلامية علاقاتها مع أية دولة تنقل أو تبقي سفارتها في القدس.

٢. رفع رسالة الى رئيس مجلس الأمن لإبلاغه أن كوستاريكا خالفت قرار مجلس الأمن بهذا الشأن.

٣. طرح الموضوع على حركة عدم الانحياز كوسيلة وقائية.

٤. الاتّصال مع الفاتيكان نظراً لتأثيره على دول أميركا اللاتينية، ولفت نظره إلى خطورة قرار كوستاريكا.

٥. الاتّصال مع بعثة كوستاريكا في الأمم المتّحدة، وقد قابل فعلاً رئيس مكتب الجامعة العربية القائم بالأعمال، ولفت نظره إلى النتائج التي ستترتب على الخطوة الكوستاريكية مستنداً في ذلك إلى قرار في الطائف ومجلس الأمن. وكان جواب بعثة كوستاريكا أن القرار هو عمل سيادة، وأن السفارة ستكون في القدس الغربية وأنهم يعتقدون أن هذا العمل ليس من شأنه أن يغيّر من توجهاتهم السياسية تجاه القضية العربية.

ثانياً: في نهاية الجلسة، تطرّقنا إلى تحرّكنا الوقائي في مجلس الأمن، فعرضنا الوقائع وأوضحنا أننا نطالب بتدعيم وقف إطلاق النار، علماً بأننا لسنا طرفاً فيه. وأشرنا إلى أننا نتعامل حالياً مع مجلس الأمن بتؤدة ونحاول الاستفادة منه في إطار المشاورات كأداة ضغط ولم تسقط ورقة المناقشة العامّة، ولكن نريد تحاشي الوصول إلى مأزق قرار يصطدم بڤيتو ويكون مدعاة للإثارة والتصعيد.

أثار سفير الأردن مسألة تقصير الأمم المتّحدة بتزويد أعضاء مجلس الأمن بالمعلومات عمّا يحدث على الحدود، وأشار إلى أن مهمّة المراقبين الدوليين الأساسية، كما كان يجري في السابق، هو إطلاع المندوبين على مجريات الأمور بالتفصيل، فاستغللناها فرصة لطرح الغاية من تمسّكنا بإعادة تنشيط لجنة الهدنة كجهاز دولي، إحدى مهماته استقصاء المعلومات والتعامل معها. وفي ختام عرضنا، أكدنا على أن تحرّكنا يتمّ في إطار التنسيق مع منظّمة التحرير والمندوب العربي في مجلس الأمن.

وبعد مناقشة مقتضبة، اقتصرت على بعض الاستفسارات، وافقت المجموعة بالإجماع على خطّة التحرّك اللبنانية والأهداف المتوخّاة منها.

تويني

● برقيّة واردة رقم ٣٣٠، تاريخ ١٩٨٢/٥/١٧

برقيّتكم ٢٠٠ وحديثنا الهاتفي يوم السبت.

نوافق على مضمون المشروع مع لفت النظر إلى ما يلي:

كي لا يرشح من المذكرة بأننا نتبرأ من وقف إطلاق النار، نرى أن تتضمن بعد الفقرة الأولى عبارة تفيد ما يأتي:

«إن لبنان كان قد أخذ علماً بوقف إطلاق النار في حينه وهو يرحّب به من حيث أنه يساعد على تنفيذ القرار ٤٢٥ كما أنه خطوة تساعد على التقيّد بأحكام اتّفاقية الهدنة، إلاّ أن لبنان ليس طرفاً في وقف إطلاق النار هذا ولا يمكن أن يكون طرفاً فيه لأنه لم يشارك في العمليات العسكرية التي أدّت إلى القرار ٤٩٠ ولأن وضعه مع إسرائيل ما يزال يخضع لأحكام اتّفاقية الهدنة».

ومن هذا المنطلق تبدون الملاحظات التي تبتدئ في مذكّرتكم بالعبارة "I am instructed by my government".

فؤاد بطرس

■ برقيّة صادرة رقم ٢٠٧، تاريخ ١٩٨٢/٥/١٧

مجلس الأمن

١. تأكيداً لمخابرتنا الهاتفية ظهر السبت، درس مجلس الأمن في جلسة المشاورات السرّية الشكوى اللبنانية انطلاقاً من رسالتنا وفق السيناريو الذي كان مرسوماً. إلاّ أن المناقشة طالت أكثر ممّا كان متوقّعاً وتشعّبت نتيجة إسهاب سفير الأردن في شرح مختلف التدابير العملية التي يمكن اللجوء اليها في حال تدهور الوضع، مما جعل المجلس يترك الموضوع عالقاً لعدم وجود طلب لبناني أو عربي محدّد.

اكتفى المجلس بتكليف الرئيس إعطاء بيان صحافي يعبّر فيه عن قلق المجلس وتمسّكه بوقف إطلاق النار والدعوة إلى احترامه انطلاقاً من البيان الرسمي الذي كان صدر في الجلسة السابقة. وهكذا يعتبر المجلس نفسه واضعاً يده على الموضوع أو على القضية في انتظار التطوّرات.

٢. قدّمنا الرسالة مصحّحة إلى رئيس مجلس الأمن وإلى الأمين العامّ ونودعكم النصوص الرسمية بالحقيبة.

تويني

■ برقيّة صادرة رقم ٢٠٨، تاريخ ١٩٨٢/٥/١٨

سرّي للغاية

١. من أحاديث شخصية مع بعض أعضاء الأمانة العامّة المهتمّة بقضايانا، لمست قلقاً كبيراً على الوضع في الجنوب وانقساماً في الرأي حول نوايا الجنرال شارون، خصوصاً بعد تزايد تصريحاته وتظهير أنباء الحشود الإسرائيلية.

٢. ثمّة فريق يعتبر أن القضية عملية ضغط على أميركا وتهويل قبل زيارة شارون لواشنطن في نهاية الأسبوع ويستبعد هذا الفريق أن يلجأ شارون إلى أي عملية عسكرية قبل مجيئه، ولكنه يتساءل كذلك هل يمكن أن يقوم بعملية بعد زيارة واشنطن بدون موافقتها أو من غير أن تحسب العملية إذذاك على أميركا فتحرجها إلى أقصى حدّ.

٣. أصحاب رأي آخر يقولون إنه من غير المستبعد أن تلجأ إسرائيل إلى عمل ما قبل زيارة شارون أو خلال وجوده متذرّعة بحادث ما.

٤. ننقل هذه التحليلات بتحفّظ كلّي مع العلم بأنها مبنية على معلومات في الأمانة العامّة، تنطلق من قلق أميركي يلمسه أعضاء الأمانة الذين تعاطوا مع واشنطن هذين اليومين، ويقترح علينا البعض كذلك بكل تحفّظ أن نضغط على واشنطن لتستبق الأمور وتتّخذ موقفاً علنياً وصريحاً من احتمالات الهجوم الإسرائيلي بدل أن تتّخذ هذا الموقف بعد أن يحدث الهجوم إذا حدث. ويستند هؤلاء في رأيهم إلى يقينهم بأن واشنطن لا تريد الهجوم بأي شكل وتخاف من عواقبه، وقد أبلغت ذلك إلى الأمين العامّ على أعلى المستويات.

٥. ربما أردتم إثارة هذا الموضوع مع زواركم اليوم وغداً، فنرجو إبلاغنا أي توجيهات لنتصرّف على ضوئها.

غسان جبران تويني

■ برقيّة صادرة رقم ٢٢٥، تاريخ ١٩٨٢/٦/٢

زيارة فيليب حبيب:

١. وصل السفير حبيب إلى نيويورك مساء أمس لإجراء سلسلة اتّصالات في إطار الأمم المتحدة بالجانب الذي يتعلّق بقراراتها من المهمّة التي كلّفه بها الرئيس ريغان.

٢. اجتمع السفير بالسفيرة كيركباتريك ومساعديها فور وصوله، ولا نعرف إذا كان أجرى اتصالات مع بعثات أخرى، كالبعثة الفرنسية. إلا انّه قابل الأمين العامّ بيريز دي كويلار طويلاً، وهي المقابلة الأولى التي تتمّ بين الرجلين (بعد ان كان قد تحدّد أكثر من موعد في السابق ثم ألغيت المواعيد). علمنا أن البحث لم يقتصر على قرارات مجلس الأمن (٤٢٥ وما يليها) ولا على وقف إطلاق النار (القرار ٤٩٠ والتطبيق الاميركي) إنما تشعّب ليشمل الوضع اللبناني بكامله وقضية الشرق الأوسط والحرب العراقية ـ الإيرانية بالذات. ومعلوم أن الأمين العامّ يعد نفسه، منذ قرار الجمعية العمومية حول الضفة الغربية، للقيام بالدور الذي كلّفته به الجمعية في مساعي السلام (برقيّتنا رقم ١٧٢ وبرقيّتنا رقم ١٨٠)، فضلاً عن المساعي التي كان كلّفه بها مجلس الأمن في صدد الحرب الإيرانية ـ العراقية والتي يتوقّع العودة اليها (برقيّتنا ٢١٧). وعلمنا أن الأمين العامّ حرص على الاستماع من السفير حبيب إلى تحليله وتقييمه للوضع ولم يكتمه أنه لا يريد التحرّك بما يتعارض أو يتضارب مع المبادرة الأميركية، ولكنه يعتبر أن الأمم المتّحدة، ومجلس الأمن بالذات، هي إطار مثالي في النهاية للوصول إلى حلول حاسمة، أو على الأقلّ للدخول بالحلول مرحلتها الحاسمة بعد التهيئة الثنائية لها. ومعروف أن للأمين العامّ رأياً بامكانية الاستمرار باتّفاقات كامب دايفيد لا ينطبق مع ما قاله الجنرال هيغ في خطابه. ولكن الأمين العامّ كان كذلك أداة المخابرة هو ومساعدوه مع منظّمة التحرير الفلسطينية في مسائل وقف إطلاق النار وربما سواها.

٣ . قابل السفير حبيب كذلك السيد بريان أوركهارت على حدة وتركّز البحث على المسائل العملية ولا سيما تلك التي تعني تنفيذ القرار ٤٢٥ ، فضلاً عن استمرار وتدعيم وقف إطلاق النار . ورشح الينا أن السفير حبيب لم يعد بعيداً عن التسليم بأن تدعيم وقف إطلاق النار وتثبيته ونقله الى حيز أكثر فعاليّة لا يمكن أن يتمّ بدون إعطائه محتوى سياسياً وهدفاً أبعد من مجرّد التدعيم والتثبيت وقصر الحديث على كيفية تحريك الأسلحة وأمكنتها ـ وهذا ما كان ولا يزال السفير حبيب يقول إنه حدود مهمّته . رشح الينا كذلك أن السفير حبيب لا يزال يعتبر أنه من المجدي التعامل بواسطة الدول الأخرى المعنية وبالتنسيق معها (السعودية، فرنسا، إلخ . . .) . ولعلّ هذا ما أشار اليه الجنرال هيغ في خطابه عندما قال إن فيليب حبيب متوجه إلى المنطقة لبحث «الأفكار الأميركية» مع الدول «المعنية» .

٤ . قابلت السفير حبيب مساء أمس وكان حديثنا معظمه جولة أفق عامّة، إلا أنّه من الجانب العملي قال إنه يتمنّى بعد المباشرة العملية بتنفيذ القرار ٥٠١ (وصول القوّات الفرنسية وانتشارها الأوّلي ونقل مركز حداد من الطيّبة كخطوة أولى، الخ . . .) ألا تكون مناقشة التجديد للقوّات في مجلس الأمن مناسبة للإثارة وأن نكتفي بقرار بسيط ونعطي القوّات وجميع الأطراف (بمن فيهم السفير حبيب) مجالاً للعمل بهدوء ما دامت الأوضاع الميدانية هادئة.

نرجو إيداعنا توجيهاتكم .

غسان جبران تويني

■ برقيّة صادرة رقم ٢٢٦ ، تاريخ ١٩٨٢/٦/٢

أولاً : وجّه مندوب إسرائيل الدائم لدى الأمم المتّحدة رسالة إلى الأمين العام بتاريخ ٢٧ / ٥ / ٨٢ (والتي وزّعت كوثيقة من وثائق مجلس الأمن والجمعية العامّة)(١) ردّاً على الرسالة التي كنّا قد وجّهناها إلى كل من الأمين العام ورئيس مجلس الأمن حول زعم إسرائيل بأن وقف إطلاق النار الحالي في الجنوب اللبناني هو بين لبنان وإسرائيل (برقيّتنا ١٩١ وبرقيّتنا ١٩٦) .

ثانياً : من دراسة أوّلية للرسالة (ذات الطابع القانوني) يمكن ملاحظة الآتي :

١ . لم تذكر الرسالة موضوع وقف إطلاق النار (وهو كان الموضوع الأساسي للرسالة الإسرائيلية الأولى التي رددنا عليها) .

٢ . حاولت الرسالة تصوير لبنان في موقف عدم الملتزم بـ:

أ) اتفاقية الهدنة (التي تعتبرها إسرائيل ملغاة "defunct" منذ عام ١٩٦٧) .

ب) مبادئ القانون الدولي (حول واجب الدول وقف الأعمال العدائية الموجهة ضد دول اخرى) .

(١) راجع نص الرسالة في الصفحتين ٣٩٩ ـ ٤٠٠ .

ج) قرارات الجمعية العامة (حول عدم جواز التدخّل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى وحماية الاستقلال والسيادة، وإعلان مبادئ القانون الدولي الخاصّة بعلاقات حسن الجوار والتعاون بين الدول) .

٣ . تحمّل الرسالة لبنان تبعة الأعمال الفلسطينية ضدّ إسرائيل، وتنطلق من ذلك لتشير إلى أن نفي لبنان لمسؤوليته عن هذه الأعمال يشكّل دعوة واقعية للتشكيك بكيانه كدولة وباستقلاله .

٤ . تحاول الرسالة، انطلاقاً ممّا سبق، طرح موضوع عدم جواز استفادة لبنان من بعض مبادئ وقواعد القانون الدولي ما لم يفِ بالتزاماته وواجباته الدولية .

ثالثاً : نرجوكم درس الرسالة وتقرير فوائد ومحاذير الردّ أو عدم الردّ عليها . وفي حال الأخذ بالموقف الأول نقترح ما يلي :

١ . وضع دراسة مفصّلة (وربما الاستعانة برأي عدد من الاختصاصيين في القانون الدولي إذا رأيتم ذلك مناسباً) في الاتجاهين التاليين :

أ) الردّ على الرسالة من جوانبها القانونية .

ب) الردّ على خلفيات الرسالة واستباق اهدافها بعد استخلاص الاحتمالات كافة وعرض كل البدائل .

٢ . درس تأثير الاتّهامات والاستفزازات الإسرائيلية على مناقشة مجلس الأمن لموضوع التجديد للقوّات الدولية بعد أسبوعين، وعلى موضوع انعقاد لجنة الهدنة .

٣ . درس الآثار المستقبلية داخلياً وعربياً ودولياً .

تويني

● برقيّة واردة رقم ٣٦٦، تاريخ ١٩٨٢/٦/٤

بمناسبة الزيارة التي سيقوم بها معالي الوزير بطرس إلى لندن في أواخر هذا الشهر، يرجى إبراقنا موقف بريطانيا من مشكلة جنوبي لبنان منذ القرار ٤٢٥ حتى الآن، كما يبدو لكم في الأمم المتّحدة(١) .

الخارجية

■ برقيّة صادرة رقم ٢٢٨، تاريخ ١٩٨٢/٦/٤

قدّمنا شكوى إلى مجلس الأمن ورسالة ملحقة بها تطلب اجتماعاً عاجلاً من غير انتظار تفاصيل العدوان، نظراً لتفاقم الوضع . في ما يلي مسلسل ما حدث :

أولاً : موقف الأمانة العامة

قابلت الأمين العامّ الساعة الحادية عشرة صباح اليوم بناء على موعد سابق ولكن

(١) الجواب عن هذه البرقية في البرقية الصادرة رقم ٢٥١، تاريخ ١٠/٦/١٩٨٢، الصفحة ١٥٨ .

الحديث تركّز على الغارة الإسرائيلية التي كانت أنباؤها الأولية ترد تباعاً وكان شعور الأمين العامّ أنه من الضروري تحريك مجلس الأمن مع العلم أنه كان يستبعد، على ضوء الأنباء الأولية، أن تقوم إسرائيل بعملية واسعة النطاق في الظرف السياسي الحاضر وبوجود الرئيس ريغان في أوروبا محاطاً بأجواء غير مؤاتية للسياسة العدوانية الإسرائيلية. وخلال تحليلنا معاً للوضع، لم نسقط من الحساب رغبة المتطرّفين الإسرائيليين في إفساد المساعي التي تقوم بها أميركا حالياً، وبالتالي استباق وصول السيد فيليب حبيب إلى المنطقة. وأكّد لي الأمين العامّ تفاؤل السفير حبيب خلال زيارته له.

اجتمعت بعد ذلك إلى السيد أوركهارت الذي كان قد تلقّى بعض التفاصيل واتّصل السيد أوركهارت بواشنطن فقيل له إن محاولات ضخمة تبذل للحؤول دون سقوط وقف إطلاق النار. أبلغني أوركهارت أن وزارة الخارجية الاميركية كانت قد طلبت اليه، كما في السابق، إبلاغ منظّمة التحرير رسالة تدعوها إلى ضبط النفس، كذلك أبلغني أن الأمين العامّ سيتّصل بالسفير الإسرائيلي في الإطار ذاته.

هيّأت الأمانة العامّة بياناً أصدرته على الأثر في هذا الاتّجاه.

ثانياً: رئيس مجلس الأمن

الساعة ٣,٣٠ بعد الظهر وعلى أثر المكالمة الهاتفية مع رئيس الحكومة وعلى ضوء الأنباء الواردة، قابلت رئيس مجلس الأمن سفير فرنسا وأطلعته على الوضع واستشرته في مختلف الاحتمالات. وعلى أثر المقابلة سلّمت مكتبه رسالة شكوى عاجلة تطلب من مجلس الأمن النظر بصورة عاجلة في الشكوى اللبنانية(١). واتّفقنا أن أودعه رسالة لاحقة بطلب عقد جلسة عاجلة في ما اذا استمرّ التدهور حتى لا يُترك الأمر تحت رحمة النظر في قضية الفوكلاند، وكان المجلس مدعواً للاجتماع لهذا الغرض في المساء. وقد سلّمته الرسالة اللاحقة(٢) قبل دخوله إلى قاعة الاجتماعات.

ثالثاً: اتجاهات اعضاء المجلس

خلال محاولات مع عدد من أعضاء مجلس الأمن قبيل انعقاد الجلسة، برز اتّجاهان: واحد يقول بالدخول غداً في مناقشة علنية، وآخر معتدل يقول بالاجتماع فوراً وباستصدار قرار عاجل من فقرة واحدة يدعو إلى احترام وقف إطلاق النار ويؤكّده، وذلك خشية تدهور الوضع وتحاشياً للوصول من المناقشات إلى مشاريع قرارات تصطدم بمعارضة هذا الفريق أو ذاك وتساهم في تدهور الوضع.

وحيال تزايد الأخبار عن تحرّكات على الحدود تغلّب الرأي القائل بضرورة عقد جلسة فورية ليلاً حتى ولو اضطرّ المجلس للاكتفاء ببيان من رئيسه.

رابعاً: المجموعة العربية

دعت منظّمة التحرير الفلسطينية بناء على تعليمات من عرفات (تلفونياً من السعودية) إلى اجتماع عاجل للمجموعة العربية ولعقد الاجتماع الساعة الخامسة بعد الظهر برئاسة سفير

(١) راجع الصفحتين ٤٠٠ – ٤٠١.
(٢) راجع الصفحة ٤٠١.

سلطنة عُمان. كان الرأي الغالب باتّجاه التطرّف، وكان ثمّة إجماع على ضرورة عقد جلسة عاجلة مهما كلّف الأمر. واكتفى ممثل البعثة اللبنانية المستشار تدمري بإطلاع المجموعة على أن لبنان دعا المجلس، كما أطلع المندوب اللبناني المجموعة على الأنباء الواردة من بيروت. وفي النهاية تقرّر أن يقوم رئيس المجموعة بتكليف منها بزيارة رئيس مجلس الأمن ويرافقه سفير لبنان وسفير الأردن ومندوب المنظّمة لبحث عام في احتمالات عقد جلسة هذه الليلة.

خامساً: دعوة المجلس

في هذه الاثناء كنت قد توصّلت في لقاء مع سفير فرنسا في قاعة المجلس إلى إقناعه بضرورة الاجتماع فوراً بعد رفع جلسة الفوكلاند.

وكان من هذا الرأي الأمين العامّ الذي ألحّ بدوره على ضرورة الاجتماع وقال إنه هيّأ تقريراً يودّ إطلاع المجلس عليه.

جرت لنا ولسوانا من المندوبين العرب إتّصالات مع عدد من الوفود، وقد أظهرنا، من جهتنا، للبعثة الاميركية ضرورة صدور موقف من مجلس الأمن يساعد في مساعي ضبط الأمر ميدانياً، كما أعربنا لهم عن مخاوفنا من أن يفلت الزمام في ما إذا لم يتّخذ المجلس موقفاً هذه الليلة.

الساعة السابعة دعا رئيس مجلس الأمن المجلس إلى جلسة مشاورات، وقبل انعقادها، استقبل الوفد العربي وعرض علينا مجتمعين مشروع بيان قائلاً إن السعي إلى مشروع قرار أياً كان، سيؤخر المجلس، نظراً لحاجة الأعضاء إلى تعليمات قد يطول وصولها.

صدر البيان بموافقة إجماعية(١). وكان موضوع مشاورة قبل طرحه على المجلس مع سفير لبنان، وسفير الأردن، وكذلك المجموعة العربية والمندوب الفلسطيني الذي أخذ موافقة عليه من قيادته.

والمجلس الآن يعتبر واضعاً يده على الموضوع وسيكون رئيس المجلس مستعداً غداً لكل الاحتمالات وهو سينتظر منّا أن نبلغه ما إذا كنّا نرغب في استئناف المشاورات فوراً وعقد جلسة مناقشة علنية غداً السبت أم ينتظر حسب رأي بعض الأعضاء تطوّر الأوضاع حتى إذا ما استقرّ وقف إطلاق النار جرى السير بتمهّل في الموضوع.

في كل حال، ثمّة إجماع على ضرورة عقد جلسة في حال حدوث أعمال عدوانية جديدة واستمرار خرق وقف النار. ننتظر تعليماتكم.

غسان تويني

■ **برقيّة صادرة رقم ٢٢٨، تاريخ ١٩٨٢/٦/٥ (مكرّر أول)**

عطفاً على مكالماتنا الهاتفية مع معالي الوزير، نودعكم نصّ مشروع القرار الياباني الذي صوّت عليه مجلس الأمن يوم السبت (القرار ٥٠٨)(٢) وكذلك نصّ الكلمة التي ألقيتها في الجلسة(٣).

تويني

(١) نص البيان في الصفحة ٣٧٥.
(٢) نص القرار ٥٠٨ في الصفحتين ٣٠٤ و٣٠٥.
(٣) راجع الصفحتين ٤٣٦ – ٤٣٧.

● برقيّة واردة رقم ٣٦٧، تاريخ ١٩٨٢/٦/٥

برقيّتكم ٢٢٨

الأعمال العسكرية مستمرة.

أمس جرت تسع غارات واليوم قصفت إسرائيل في الجنوب منطقة أرنون ــ بوفور ــ كفرتبنيت ــ النبطية ــ وزغدرايا فوق صيدا. ولا بدّ أن تكون بعض إصابات جديدة قد وقعت، وهناك حديث عن تحليق فوق طرابلس.

مجموع القتلى الذين استطعنا إحصاءهم منذ بدء العمليات يناهز الخمسين، أكثرهم لبنانيين وهناك عشرات المفقودين.

الجرحى مئتان، منهم مئة مصابون بجراح بليغة. يلاحظ بأن الإذاعة الإسرائيلية والإعلام الإسرائيلي يتجاهلان موضوع وقف إطلاق النار وكأنه لم يعد قائماً على الإطلاق بالنسبة إلى إسرائيل.

في ضوء ما تقدّم، ولا سيما استمرار العدوان والقصف، نرى أنه لا بدّ من أن تعقد فوراً جلسة علنية وأن يبادر مجلس الأمن إلى بحث الموضوع ومناقشته.

وسنرى في ما بعد أي نوع من المقرّرات يمكن أن نصل إليها، ولكن الأجواء المخيّمة تفرض عقد جلسة لمجلس الأمن وطرح الموضوع لوقف الأعمال الحربية وطلب الإدانة وربما اكثر من ذلك.

فنرجو إجراء المقتضى والإفادة.

فؤاد بطرس

● برقيّة واردة رقم ٣٦٩، تاريخ ١٩٨٢/٦/٦

بين الساعة الحادية عشرة والثانية عشرة من هذا اليوم قصف الطيران الإسرائيلي منطقة الجية – الدبّية – بعاصير – قضاء صيدا – خلدة – الناعمة – الدوحة.

لم تردنا بعد معلومات عن الضحايا والخسائر الماديّة.

فؤاد بطرس

■ برقيّة صادرة رقم ٢٢٨، تاريخ ١٩٨٢/٦/٦ (مكرّر ثانٍ)

ساعة الإرسال ٨٫٤٠ مساءً.

في ما يلي نصّ الرسالة التي وجّهها وزير خارجية إسرائيل إلى الأمين العامّ للأمم المتحدة دي كويلار ردّاً على القرار ٥٠٨[١].

تويني

(١) راجع نص الرسالة في الصفحة ٤٠٢.

■ برقيّة صادرة رقم ٢٢٩، تاريخ ١٩٨٢/٦/٦

ساعة الإرسال ٨٫٤٠ مساء بتوقيت نيويورك.

١. خلال الليل أبلغتنا الأمانة العامّة أنباء العدوان الإسرائيلي وقالت إنه بدأ في الساعة ٦٫٢٠ بتوقيت لبنان بعد أن كانت المقاومة الفلسطينية وافقت على وقف إطلاق النار وبدأ التقيّد به. والساعة السادسة صباحاً بتوقيت نيويورك (أي ظهراً بتوقيت بيروت) أبلغني بريان أوركهارت أن الوضع يتفاقم وأنه يرى دعوة مجلس الأمن فوراً لتثبيت وقف إطلاق النار. على الأثر اتّصلت بالسفير الفرنسي الذي كانت قد وردته أنباء من باريس وطلبت اليه دعوة مجلس الأمن بصورة عاجلة، فقرّر دعوته للمشاورات الساعة العاشرة والنصف على أن تليها جلسة مناقشات في أقرب وقت يوافق عليه الأعضاء. واتّفقنا أن نظلّ على اتّصال.

٢. على ضوء المعلومات التي بدأت تتوالى ومختلف الاتّصالات مع البعثات المعنية ومع الأمانة العامّة، رأيت أن اقترح على رئيس مجلس الأمن السير على مرحلتين: مرحلة أولى عاجلة يتّخذ فيها المجلس خلال ساعة أو ما يقاربها مشروع قرار سريع، محصور بوقف إطلاق النار والانسحاب الفوري غير المشروط مع إدانة إسرائيل وتكليف الأمين العامّ التنفيذ خلال النهار. أمّا المرحلة الثانية فتبدأ بعد تقديم الأمين العامّ تقريره وتتناول المناقشة في الأساس ويفترض فيها أن تنتهي الى مشروع قرار يتناول مصير القوّات الدولية وكيفية تأمين الانسحاب الفوري وسائر ما يستلزم العدوان طرحه من مواضيع.

٣. أعددنا، بالاتفاق مع رئيس المجموعة العربية، مشروع قرار أوّلي[١] (بالاتّفاق مع المندوب الأردني كذلك) على أن يطرحه أحد أعضاء مجلس الأمن وجرى تسليم هذا المشروع إلى رئيس مجلس الأمن الذي وزّعه على الأعضاء شارحاً لهم موقف لبنان وقائلاً إن هذا المشروع سيكون قراراً أوّلياً صادراً عن إجماع المجلس وغير متبنى من أي «sponsor»، إنما يوافق عليه لبنان كخطوة أولى. إلاّ أن هذا المشروع سرعان ما اصطدم بتحفّظات من جهات أخرى. ولما كاد البحث يصل الى الطريق المسدود (ملحق) طرح السفير البريطاني، بدون تبنّيه، مشروعاً مختصراً جداً يقتصر على الانسحاب الكامل الفوري وتأكيد وقف إطلاق النار، فاصطدم المشروع بدوره باقتراح أميركي يهدف الى إيجاد ما وصف بالتوازن. وظل الأمر متأرجحاً حتى المساء.

غسان جبران تويني

■ برقيّة صادرة رقم ٢٣٠، تاريخ ١٩٨٢/٦/٦

أولاً: عطفاً على حديثنا الهاتفي، طالت مشاورات مجلس الأمن حول مشروع القرار الأولي من الساعة العاشرة والنصف حتى الثانية والنصف، ثم من الثالثة والنصف حتى السابعة والنصف. وفي ما يلي الاحتمالات التي وافقتم هاتفياً على أن نواجه مجلس الأمن بها بعد الظهر حيال التصلّب القائم في المواقف:

(١) راجع الصفحة ٣٣٦.

الاحتمال **الأول**: أن يترك لأعضاء مجلس الأمن مسؤولياتهم إفرادياً وجماعياً، فإما أن يقترعوا على أحد مشاريع القرارات المعروضة أو يمارس من يشاء التصويت السلبي الذي يريد أيّاً كانت الإحراجات.

الاحتمال **الثاني**: أن نطلب إلى رئيس مجلس الأمن رسمياً الإقلاع عن اتّخاذ أي قرار أولي بوقف إطلاق النار والانسحاب، وأن نطلب السير في المناقشة ونطرح في الوقت المناسب القرار المناسب على ضوء تطوّر الظروف.

الاحتمال **الثالث**: أن نستمرّ في جهودنا للتوفيق بين مختلف وجهات النظر وصولاً إلى قرار اجماعي مهما طالت المناقشة.

وفقاً لتعليمات الوزير الهاتفية، أسقطنا الاحتمال الثالث إلاّ في حال وصول المجلس إلى إجماع متوقّف قبوله على وجهة نظرنا، وكانت وجهة نظرنا متّفقة مع النظرة الغالبة في المجموعة العربية وذلك حتى لا يرتدّ صدور القرار عليكم داخلياً.

ثانياً: نسجّل ميلكم إلى عدم الإصرار على صدور قرار أوّلي بحيث يتّسع لكم المجال الأفسح لتقييم التطوّرات واتّخاذ الموقف المناسب على ضوء مشاوراتكم، ولا سيما ردود الفعل العربية على قرار مجلس الوزراء[١].

غسان تويني

■ برقيّة صادرة رقم ٢٣١، تاريخ ١٩٨٢/٦/٦

ساعة الإرسال ١١,٢٥ مساء بتوقيت نيويورك.

في الساعة السابعة رفع مجلس الأمن المشاورات لفترة استراحة أبلغنا خلالها الرئيس أن البعثتين الأميركية والسوفياتية وافقتا على صيغة جديدة طرحها الوفد الإيرلندي، وان إقرارها متوقّف على قبولنا والقبول العربي. وقد وافقنا على هذه الصيغة كما وافقت المجموعة العربية، وبعد ذلك أقرها المجلس في المشاورات وطرحت في جلسة علنية انعقدت الساعة ٨,٠٠، وقد قدمها المندوب الايرلندي بكلمة أكّد فيها على ضرورة احترام سيادة لبنان واستقلاله.

ألقى سفير إسرائيل، قبل اقتراع المجلس على القرار، بياناً طويلاً حاول فيه تأخير التصويت وكذلك تعطيله. إلاّ أنّه لا بدّ من الإشارة إلى أن البيان تضمّن بالإضافة إلى الأقوال والاتّهامات المعهودة حول الوجود الفلسطيني والدور السوري، الأمور التالية:

أولاً: تحميل لبنان مسؤولية الأعمال الفلسطينية لأن لبنان لا يمنع ما هو موجّه منها ضد إسرائيل.

ثانياً: إن لبنان فقد معالم السيادة ولم يعد يمكنه حتى اتّخاذ قرار داخلي ولا خارجي، ولذلك لا يمكنه الإفادة من امتيازات القوانين الدولية لأنه لا يتحمّل الأعباء الناجمة عن هذه القوانين.

---

(١) دعا مجلس الوزراء الاستثنائي المنعقد في ٦/٦ «الملوك والرؤساء الى عقد مؤتمر قمة عربي فوري» لجبه الاجتياح الاسرائيلي «بما يفرضه واجب التضامن العربي الذي تلتزمه الدول العربية جمعاء ولا سيما معاهدة الدفاع العربي المشترك».

ثالثاً: إن اسرائيل تقوم بالعمليات التي تقوم بها ليس اعتداء على لبنان بل حماية لنفسها لأن المنظمة الدولية لا تقوم بواجبها في هذه الحماية، فضلاً عن العجز اللبناني.

لم نشأ الدخول مع مندوب اسرائيل في مناظرة حول هذه المواضيع بل اكتفينا بالردّ العامّ قائلين إن المتّهم هو إسرائيل وليس لبنان وإننا لن نقع في فخّ المناظرة التي يريد منها صرف نظر المجتمع الدولي عن الموضوع الحقيقي وهو العدوان الإسرائيلي.

غسان جبران تويني

■ برقيّة صادرة رقم ٢٣٢، تاريخ ١٩٨٢/٦/٦

ساعة الإرسال ١٠,٢٠ مساء بتوقيت نيويورك.

القرار ٥٠٩[١]

نلفت النظر إلى أن الفقرة العاملة الثالثة من القرار تطلب من الفرقاء إبلاغ الأمين العامّ قبولهم بالقرار خلال ٢٤ ساعة.

إن هذا الطلب يطرح قضية اشتراكنا أو عدم اشتراكنا في الحرب، وبالتالي التزامنا المباشر أو عدم التزامنا المباشر بوقف العمليات.

تحسّباً لأي إشكال كمثل ما حدث بالنسبة للقرار ٢٤٢، أعلنت أمام مجلس الأمن أننا لا نزال نعتبر اتّفاقية الهدنة قائمة دون سواها وقلت إننا كنّا نفضّل قراراً آخر ولكننا نرحّب بهذا القرار كخطوة نحو السلام.

ونوّهت بما قاله مندوب إيرلندا عند اقتراحه المشروع بأن الهدف منه هو الحفاظ على استقلال لبنان وسيادته وسلامة أراضيه.

نرجو الجواب والتعليمات.

غسان جبران تويني

● برقيّة واردة رقم ٣٧٥، تاريخ ١٩٨٢/٦/٧

برقيّتكم رقم ٢٣٢

أخذنا علماً بمضمونها وبمنطوق قرار مجلس الأمن وإننا نرى أن القرار المذكور يتضمّن ثلاثة أنواع من الأحكام:

١. إنسحاب القوات الاسرائيلية دون قيد ولا شرط حتى الحدود الدولية.
٢. الطلب إلى الأطراف المعنية بأن تتقيّد بالقرار القاضي بوقف العمليات العسكرية.
٣. الطلب إلى الأطراف المعنية الإشعار عن موقفها خلال أربع وعشرين ساعة.

إن لبنان لا شكّ يتمسّك باتّفاقية الهدنة ويعتبرها الشرعة التي ترعى الوضع مع إسرائيل، ولكننا لا نستطيع أن نتنكّر لهذا القرار، لا سيما من حيث إنه يقول بالانسحاب غير المشروط من أراضينا ومن حيث إن وقف اطلاق النار، وإن كنّا لسنا طرفاً فيه، يوفّر الدمار والموت والخراب.

---

(١) القرار بنصيه الانكليزي والعربي في الصفحتين ٣٠٦ – ٣٠٧.

لذلك نعتقد أن نجيب مستهلّين جوابنا بأننا لسنا فرقاء في القتال الذي يقع على أراضينا وينال من ابنائنا ومن ممتلكاتنا، وأن اتّفاقية الهدنة هي التي ترعى الوضع بيننا وبين إسرائيل وإننا نتمسّك بها، إلا أننا نرحّب بالقرار ونطلب أن ينفذه الفرقاء المعنيون وإن كنّا نتمنّى أن يتضمّن أحكاماً أكثر صلابة، تؤمّن تنفيذه وردع العدو الإسرائيلي، وهذا مع تحفّظنا بإثارته في أي وقت.

فؤاد بطرس

■ برقيّة صادرة رقم ٢٣٣، تاريخ ١٩٨٢/٦/٧

ساعة الارسال ١٢,٢٠ بتوقيت نيويورك.

موقف الكاردينال كوك:

١. على أثر أحاديث كانت دارت مع مندوب الفاتيكان في الامم المتحدة خلال الاسبوع، أبلغنا المطران جيوفاني كيلي (Cheli) أن الكاردينال كوك اتّصل صباح السبت تلفونياً بنائب الرئيس بوش في غرفة العمليات في البيت الابيض (وكان بوش يرئس اجتماع مجلس الأمن القومي ولجنة معالجة الأزمات) وأبلغه موقف الفاتيكان والكنيسة الكاثوليكية في أميركا من العدوان على لبنان وألحّ بضرورة تدخّل اميركي سريع.

٢. يبدو أن هذا الحديث وقع في إطار المحادثات التي كانت تدور لإعداد زيارة الرئيس ريغان إلى الفاتيكان وجدول أعماله وكانت الكنيسة الكاثوليكية في أميركا أصرّت على أن يكون لبنان في طليعة جدول الأعمال منذ ما قبل العدوان.

٣. صباح الأحد اتّصل بنا كذلك (خلال مداولات مجلس الأمن) مندوب الفاتيكان وأبلغنا أن الكاردينال عاود الكرّة في الصباح وطلب من واشنطن اتّخاذ موقف صريح في مجلس الأمن.

وكنت قد اتّصلت بالكاردينال لاعتذر عن حضور قدّاس احتفالي برئاسته بمناسبة الجمعية العمومية الخاصّة بنزع السلاح، ولأطلب اليه ذكر لبنان في صلاته. ويبدو أنه فعل.

أفادنا كيلي كذلك أنه أبرق أمس إلى الكاردينال كازارولي وزير خارجية الفاتيكان وطلب منه أن يقترح على قداسة البابا أن يثير مع الرئيس ريغان الذي زاره اليوم قضية لبنان. رجوناه أن يثير نقطتين هامّتين بالنسبة لنا وهما قضيّتا وقف القتال والانسحاب الإسرائيلي من جميع الأراضي اللبنانية دون شرط.

علمنا من الأنباء الصحافية أن قداسته أثار موضوع لبنان مع الرئيس ريغان. سنبلغكم أيّة تفاصيل نحصل عليها عمّا دار بينهما من حديث بشأننا.

تويني

■ برقيّة صادرة رقم ٢٣٤، تاريخ ١٩٨٢/٦/٧

(أبلغت الى بيروت هاتفياً)

موقف مصر:

اتّصل بي سفير مصر وقال إنه مكلّف من وزير الخارجية بإبلاغي رسمياً موقف حكومته وأطلعني على الأمور التالية، راجياً نقلها إلى بيروت، بالاضافة إلى كلمة مصر في مجلس الأمن مساء الأحد التي أعدّت في القاهرة وألقيت بناء على تعليمات.

١. الرئيس مبارك رئس اجتماعاً لمجلس الأمن القومي ثم اجتماعاً خاصّاً ضمّ رئيس الوزراء ووزيري الدفاع والخارجية واتّخذت فيه سلسلة مقرّرات.

٢. ارسل الرئيس مبارك رسالة عاجلة إلى ريغان وأخرى إلى بيغن يعرب فيها عن نظرة مصر إلى خطورة الموقف ويطلب ضرورة وقف العمليات والانسحاب الفوري الشامل غير المشروط.

٣. أبلغ وزير الخارجية المصري سفراء دول المجموعة الأوروبية موقف مصر وطلب اليهم مطالبة دولهم بالتدخّل.

٤. يستدعي في هذه الساعة وزير الخارجية سفراء آسيا وافريقيا بكاملها لينقل اليهم الرسالة ذاتها.

٥. يجتمع البرلمان المصري بعد الظهر للاستماع إلى بيان من الحكومة بهذا الموقف.

تجدر الإشارة إلى أنها المرّة الأولى منذ القطيعة التي تطلب فيها الينا البعثة نقل رسالة بهذا الشأن.

تويني

■ برقيّة صادرة رقم ٢٣٥، تاريخ ١٩٨٢/٦/٧

(ابلغت الى بيروت هاتفياً)

لفت انتباهنا أن الاتّحاد السوفياتي لم يبد أي تحفظ عن القرارين ٥٠٨ و٥٠٩ بالرغم من تضمّنهما نصّاً صريحاً يشير الى القرار ٤٢٥[١].

تويني

■ برقيّة صادرة رقم ٢٣٦، تاريخ ١٩٨٢/٦/٧

١. عقد ممثّلو الدول اجتماعاً برئاسة أوركهارت ظهر اليوم لتقييم الوضع بصورة عامّة وتقييم مصير القوات الدولية على ضوء التطوّرات الأخيرة وقرب موعد التجديد.

ودرس المجتمعون كذلك موقف منظّمة التحرير التي وجه مندوبها انتقادات شديدة الى تصرّف القوّات الدولية في مؤتمر صحافي عقده ظهر اليوم وقال فيه إن هذا التصرّف يضع مستقبل القوّات ومصداقية الأمم المتّحدة موضع البحث والتشكيك.

كذلك، أظهر المجتمعون اهتمامهم بما ورد إلى الأمانة العامّة من تقارير مستقاة من الصحافة الاسرائيلية حول مصير القوّات الدولية. ويبدو أن بعض المعلّقين المقربين من المراجع الإسرائيلية الرسمية قالوا إن القوّات الإسرائيلية مستعدّة للانسحاب شرط أن تتولّى القوّات الدولية مسؤولية الحفاظ على الأمن والسلام في جميع المناطق التي احتلّتها إسرائيل بصورة أكثر فعالية من السابق.

٢. وتعليقاً على هذه التقارير بالذات، قال أحد المندوبين إنه من غير المعقول ولا المقبول أن تتولّى الأمم المتّحدة هذه المهمّة كشرط للانسحاب الإسرائيلي أو اقتراحاً من إسرائيل لأن

(١) حول الموقف السوفياتي من القرار ٤٢٥، راجع كلمة السفير ترويانوفسكي إبان التصويت على القرار في تويني: **القرار ٤٢٥**، بيروت، ١٩٩٦، الصفحات ٣٧٢ – ٣٧٣.

مجلس الأمن لن يوافق على ذلك. وقال مندوب آخر إن مجلس الأمن يوافق على طلب تتقدّم به الحكومة اللبنانية إذا جاء هذا الطلب من ضمن توافق عربي يضمن التوافق الدولي كذلك.

أمّا أقوال المندوب الفلسطيني، فقد اثارت بعض الأسف والكثير من التساؤلات، خصوصاً أن المجتمعين قد اعتبروها مبنية على أنباء غير كاملة وغير صحيحة.

بنتيجة الاجتماع وجدت الأمانة العامّة أن الاتّجاه الغالب يهدف الى استمرار القوّات الدولية في الوقت الحاضر ولم يعرب أيٍ مندوب عن رغبة حكومته في سحب قوّاتها لا اليوم ولا عند التجديد. إلاّ انّ ثمّة اتجاهاً ربما اصبح هو الأقوى يقول بأن القوات الدولية لن يمكنها البقاء في ما إذا استمرّ الاحتلال الاسرائيلي وأصبحت القوّات الدولية وكأنها مؤخّرة للقوّات الإسرائيلية أو حامية لها.

٣. نلفت النظر في هذا الإطار الى ما ورد في تقرير الأمين العامّ أمام مجلس الأمن[١] بهذا الصدد وقد جاء فيه:

UNIFIL is, of course, a peace-keeping force with a specific mandate entrusted to it by the Security Council which is based on the assumption that the parties to the conflict will take the necessary steps for compliance with the decision of the Security Council. The Force has neither the mandate, nor the military capacity, to counter an invasion such as is now taking place, which is estimated to comprise more than two mechanized divisions with full air and naval support.

وقد جاءت هذه الفقرة، القانونية، معطوفة على الفقرة التصويرية التي سبقتها، وهي كما يلي:

As the Israeli Forces moved into Southern Lebanon, the Commander of UNIFIL gave instructions for the standing operational procedures to be put into effect by all units. These include measures to block advancing forces and also defense measures. The overwhelming strength and weight of the Israeli forces precluded the possibility of stopping them and UNIFIL positions in the line of invasion have thus been over-run or by-passed.

٤. نتوقّع، كما لا يفوتكم، أن يكون هذا الموضوع بالذات قد أصبح هو مدار البحث الرئيسي في إطار تحسّب الدول المعنية للوضع الذي سينشأ بعد وقف القتال، عند وقفه. فنقترح منذ الآن التعمّق في دراسة كل الاحتمالات وإجراء الحدّ الأقصى من الاتّصالات فوراً مع ممثّلي الدول المساهمة في القوّات من دبلوماسيين وعسكريين للحؤول دون حدوث أية مفاجآت بأي أمر واقع قد لا نتمنّاه.

نرجو افادتنا للتنسيق.

غسان جبران تويني

---

(١) انظر الصفحتين ٣٥٠ – ٣٥١.

■ برقيّة صادرة رقم ٢٣٧، تاريخ ١٩٨٢/٦/٧

١. اجتمعت ظهر اليوم الى رئيس مجلس وزراء المجموعة الأوروبية، وزير خارجية بلجيكا تندمنس (Tindemans) على غداء مصغّر جداً في منزل سفير بلجيكا وكان مدار البحث طوال الغداء الحرب في لبنان.

٢. علمت من الوزير الذي قدم صباح اليوم من فرساي أن البيان الذي صدر هناك تجاوباً مع قرار مجلس الأمن كان معدّاً للصدور قبل بدء الهجوم ولكنه صدر بعد الهجوم من غير تعديل في النصّ بسبب التفاوت بالوقت بين نيويورك وفرساي. وقد حاول ميتران تعديله في آخر لحظة بعد وقوع العدوان بتضمينه إدانة لإسرائيل ولكن الأمر كان سيطول فصدر البيان كما هو تقريباً.

٣. ستجتمع المجموعة الأوروبية كما تعلمون بناء على طلب اليونان ويُجري تندمنس مباشرة الاجتماعات هنا في نيويورك بصورة تمهيدية على مستوى من يحضر الجمعية من الوزراء وسفراء سائر الدول وذلك لأن السفراء هنا على اتّصال مباشر بالأزمة ومعرفة كاملة بأبعادها وسيكون أحد المواضيع الاساسية مصير القوّات الدولية، نظراً لوجود عدد من دول السوق بين الدول المساهمة في القوّات.

٤. يتوقّع تندمنس أن تطلب اليونان وربما سواها من المجموعة القيام بدور مباشر وفعّال في معالجة الأزمة بغير إصدار بيانات. مع العلم بأن الوقت قد حان في نظر تندمنس لتطوير بيان البندقية على ضوء ما تمّ منذ صدوره. في هذا الإطار يؤكد تندمنس أن الصحافة الاسرائيلية حوّرت كلامه عندما كان في إسرائيل وتحدّث عن تطوير بيان البندقية، إذ اعتبرت التطوير تبديلاً في الموقف بينما هو لم يتحدّث عن تبديل في مسار الموقف إنما عن أخذ ما حدث مذذاك بعين الاعتبار، كالانسحاب من سيناء. أكّد لي تندمنس تمسّك المجموعة والتزامها باستقلال لبنان وحرصها على المحافظة على استقلاله ووحدته تجاه جميع الفرقاء، وكرّر جميع الفرقاء. وقال كذلك إن موقفهم من حقوق الشعب الفلسطيني لم يتغيّر، وبالتالي فإن أية معالجة من جانب المجموعة للحرب في لبنان ستنطلق من هذين المبدأين. تعليقاً على ذلك حذّرته (بعد التوضيح بأنني اتحدّث شخصياً ولست مخوّلاً نقل رسالة) من المزج بين المبدأين والقضيتين لأننا نخشى أن يؤدّي ذلك، تحت تأثير المنطق الإسرائيلي ومن يؤيّده، إلى إبقاء الفلسطينيين في لبنان، إنما في حالة هدنة مع إسرائيل وربما منزوعي السلاح وهذه النتيجة تقضي على لبنان وعلى القضية الفلسطينية معاً. وقلت له إن الوقت ربما حان على ضوء هذه الحرب بأن ينظر إلى الوضع اللبناني والقضية اللبنانية بمجملها وبمعزل عن مسألة السلام في الشرق الأوسط، فنبحث جميعاً معاً عن نهاية للقضية لا تؤدّي إلى التوطين ولا تبقي التشرذم اللبناني والقلق الأمني والسياسي في لبنان رهن انتظار حلّ قضية الشرق الأوسط. وبدا لي الوزير شديد التفهّم للموضوع ومؤيّداً لمنطلقات النظرة اللبنانية رغم صعوبة التحرّك عملياً وبصورة حاسمة في هذا الاتّجاه، على حدّ ما قال.

٥. يهدي الوزير تحيّاته الى الوزير بطرس ويتذكّر اجتماعه اليه العام الماضي في منزله. وقد نقلت اليه تحيّات الوزير سلفاً.

غسان جبران تويني

في ما يلي نصّ الرسالة التي وجّهناها إلى الامين العام استناداً الى برقيّتكم ٣٧٥[١].

■ برقيّة صادرة رقم ٢٣٩، تاريخ ١٩٨٢/٦/٨

في ما يلي نصّ تقرير الأمين العامّ الذي قدّمه إلى مجلس الأمن في الجلسة الصباحية للمجلس اليوم[٢].

البعثة

■ برقيّة صادرة [هاتفية]، تاريخ ١٩٨٢/٦/٨

8/6/82 at 6.00 P.M.
Attn. H.E. Minister Boutros
1) Message from Ambassdor Tuéni
1) Security Council is nearing a decision on vote.
Resolution as presented by non-aligned countries contains a condemnation of Israel for non-compliance with cease-fire.
Question: do we press for vote and risk American veto, or do we compromise and maintain merely a reiteration of "cease-fire in six hours"?
2) Some delegations are proposing that we take American veto and go directly to General Assembly. What is your reaction to this?
3) We can postpone meeting of Security Council till tomorrow.
But please advise immediately what is the best course to follow.
Urgent immediately an answer.

(signed) GT

● برقيّة واردة رقم ٣٧٩، تاريخ ١٩٨٢/٦/٨

برقيّتنا الهاتفية أمس وبرقيّتكم ٢٣٦، ومخابرة دولة الرئيس لكم صباح اليوم بطلب دعوة مجلس الأمن.

١. نؤكّد طلب الدعوة وإجراء المناقشة توصلاً في مرحلة أولى لوقف إطلاق النار والانسحاب.

٢. استوقفتنا برقيّتكم ٢٣٦، وإننا نتساءل إذا كان ثمّة تصوّر لدى محدّثيكم في الأمم المتّحدة عن أهداف إسرائيل الحقيقية، وما يمكن أن تقرن به انسحابها العملي من شروط أو مطالب. وبهذه المناسبة نتمنى معرفة ما إذا كان الإتّحاد السوفياتي يمكن أن يوافق على أن توسّع قوّات الأمن الدولية انتشارها في لبنان.

وإننا نتساءل ماذا بقي من مصداقية لهذه القوّات بعد الهجوم الإسرائيلي.

كل ذلك من أجل معلوماتنا الخاصّة ولنقاطعها مع معلوماتنا المستقاة من مصادر اخرى.

٣. نوافقكم على أن مستقبل القوات الدولية في الجنوب هو شأن هامّ يرتبط، في نظرنا، بالموضوع المبحوث فيه في الفقرة (٢) أعلاه، وسوف نقوم بمجهود وفقاً لمقترحاتكم ونضعكم في الصورة.

فؤاد بطرس

(١) راجع نص الرسالة في الصفحتين ٤٠٢ – ٤٠٣.
(٢) راجع الصفحتين ٣٥٢ – ٣٥٣.

■ برقيّة صادرة رقم ٢٤٠، تاريخ ١٩٨٢/٦/٨

في ما يلي نصّ تقرير الأمين العام للأمم المتحدة بخصوص القرار ٥٠٩ وفيه نص الردّين الفلسطيني والإسرائيلي على قرار مجلس الأمن[١].

البعثة

■ برقيّة صادرة رقم ٢٤١، تاريخ ١٩٨٢/٦/٨

في ما يلي نصّ كلمة السفير تويني أمام مجلس الأمن صباح اليوم[٢].

البعثة

■ برقيّة صادرة رقم ٢٤٢، تاريخ ١٩٨٢/٦/٨

في ما يلي نصّ المؤتمر الصحافي الذي عقده السفير تويني ظهر اليوم في الأمم المتحدة[٣].

■ برقيّة صادرة من دون رقم، تاريخ ١٩٨٢/٦/٨

الساعة ١٠ر١ بعد الظهر.

١. للمعلومات: بدأ مجلس الأمن اجتماعه منذ خمس دقائق والهدف تأمين ما طلبتموه في برقيّتكم منذ ساعة [برقيّة رقم ٣٧٩ واردة].

البعثة

الساعة ٣٠ر١ بعد الظهر.

٢. للمعلومات: انتهى اجتماع مجلس الأمن منذ لحظات وقد استمع المجلس إلى الشكوى اللبنانية من السفير تويني ثم تحدّث سفير إسرائيل قائلاً إن ليس لإسرائيل أية مطامع إقليمية في لبنان وإن اسرائيل تؤيد عودة السلطة الشرعية اللبنانية بما يؤمن استقلال ووحدة لبنان ولكنهم يريدون أن يمنعوا الفلسطينيين من أن يكون بإمكانهم الهجوم على إسرائيل. سوف يعقد المجلس سلسلة مشاورات وسوف يجتمع السفير تويني إلى رئيس مجلس الأمن في الساعة الثانية والنصف بعد الظهر لوحده وكذلك في الساعة الرابعة إلاّ ربعاً بصحبة رئيس وفد الأردن. يجري البحث الآن في صيغة مشروع قرار وقد ينعقد المجلس مساء اليوم بعد انتهاء المشاورات.

هل بإمكان قيادة الجيش أن تتّصل بمكتب الملحق العسكري في واشنطن وإبقائه على علم بالتحرّكات الإسرائيلية لأن المعلومات التي ينقلها الينا ستكون ذات فائدة لنا خلال عرض القضية؟

البعثة

(١) راجع الصفحتين ٣٥٣ – ٣٥٤.
(٢) راجع اصفحة ٤٣٨.
(٣) راجع الصفحتين ٤٣٨ – ٤٣٩.

■ برقيّة صادرة رقم ٢٤٤، تاريخ ١٩٨٢/٦/٨

سرنا في مشروع القرار[١] بناء على تعليماتكم، وبعد مداولات دامت زهاء اثنتي عشرة ساعة، توصّل مجلس الأمن إلى مشروع قرار معتدل. ولكن سفيرة الولايات المتّحدة تلقّت تعليمات، بعد أن دام انتظار سائر أعضاء المجلس ساعات، تقضي بالمخالفة (ڤيتو).

حاولنا طوال ساعات الوصول إلى صيغة اجماعية، حتى أعيي صبر الرئيس وعدد من الأعضاء. كنّا أمام احتمالين:

أولاً: إما عدم الاقتراع، وهكذا يفقد المجلس الكثير من مصداقيته، ونفقد تأييد الأربعة عشر عضواً في المجلس الذين صبروا معنا طوال النهار وأعربوا عن تأييدهم وحاولوا الوصول إلى صيغة مقبولة.

ثانياً: الاقتراع ولو بوجود ڤيتو حتى نبقي مجلس الأمن متحرّكاً. ونستمدّ، تجاه اسرائيل وتجاه كل الفرقاء، القوّة التي لنا من إجماع يشوبه فقط تحفّظ الولايات المتّحدة.

يضاف إلى ذلك ان الخيار لم يكن كلّياً في يدنا لأن المجلس سيّد تحرّكه ونظامه، وبعد انطلاق المشروع، كان لا بدّ من السير به.

تأسّفنا للڤيتو الأميركي. ولكن السفيرة فسّرت اقتراعها بعدم وجود التوازن وقالت إن عدم الاقتراع لا يمنع حكومتها من الاستمرار في جهودها لتأمين وقف إطلاق النار وحلّ الأزمة.

تكلّم خلال المناقشة سفير اسبانيا (ليقترح المشروع) وسفيرا اليابان وإيرلندا في تأييده. تكلّم مندوب منظّمة التحرير في انتقاد موقف أميركا كما كان منتظراً.

تكلّم مندوب الجامعة العربية معرباً عن خيبة الأمل في عدم تأييد أميركا للبنان في محنته.

تكلّم مندوب الإتّحاد السوفياتي في تأييد المشروع محمّلاً الولايات المتّحدة مسؤولية فشله مستدلاً من ذلك أن العدوان الإسرائيلي كان بالتواطؤ مع أميركا.

تكلّم كذلك سفير إسرائيل فكرّر مواقفه وهاجم بشدّة المندوبين السوفياتي والإيرلندي.

تكلّم السفير الفرنسي (بوصفه سفير فرنسا لا بوصفه رئيساً) فأسف لسقوط المشروع وقال عواطف بلاده تجاه لبنان ببلاغة وقال إن فشل المشروع لا يعني سقوط النداء.

تكلّمتُ في ختام الجلسة فأسفتُ لأن القرار لم يصدر وقلت إنه مع ذلك نعتبر أن القرار ٥٠٩ لا يزال قائماً. وبعد أن شكرت الذين أيّدونا، سجّلت لأميركا أنها ملتزمة بالجهود لإحلال وقف إطلاق النار. ورجوت الأمين العامّ أن يستمرّ في جهوده.

أعتقد أنه، حيال ضخامة الموضوع، يتصاغر التصويت السلبي، ويمكن على العكس توظيفه في أكثر من مجال، إن حيال أميركا أو حيال الذين كانوا يطالبون باستمرار بقرارات «قوية» ولا يصدّقون أن الڤيتو الأميركي ممكن.

---

(١) راجع مشروع القرار الاسباني في الصفحة ٣٣٦.

الطريق الآن أحد اثنين: إمّا الذهاب إلى الجمعية العامّة بصورة استثنائية، أو الاستمرار في العمل انطلاقاً من القرار ٥٠٩ إذا جرى تنفيذه.

غسان جبران تويني

● برقيّة واردة رقم ٣٨٢، تاريخ ١٩٨٢/٦/٩

برقيّتكم ٢٤٤ تاريخ ١٩٨٢/٦/٨

نعتقد أن المندوبة الأميركية كانت قصيرة النظر في استعمال حقّ النقض، وأننا سنعالج هذا الموضوع مع سفيرها اليوم داعين لتوظيف هذا التصرّف في سبيل المصلحة وأننا لسنا نرى فائدة في الوقت الحاضر من الذهاب إلى الجمعية العامّة لأن ذلك لن يؤدّي إلى نتائج عملية وسنواصل مساعينا ضمن نطاق القرار ٥٠٩ وبالطرق الثنائية وسنحيطكم علماً بالتطوّرات.

فؤاد بطرس

■ برقيّة صادرة رقم ٢٤٥، تاريخ ١٩٨٢/٦/٩

سرّي جداً خاصّ بمعالي الوزير

برقيّتكم ٣٧٩: القوّات الدولية

١. عطفاً على حديثنا الهاتفي مع معالي الوزير بعد ظهر اليوم، دخل البحث في مصير القوّات الدولية صباح اليوم المجال العلني بعد أن استعجل ذلك تصريحات وتعليقات أميركية جاءت وكأنها أصداء التعليقات الإسرائيلية التي أشرنا اليها في برقيّتنا ٢٣٦ وخلاصتها توسيع رقعة عمليات القوّات لتشمل المنطقة التي تعتبرها إسرائيل حزاماً أمنياً لها وتعزيز صلاحياتها. وثمّة تعليقات ذهبت إلى حدّ اقتراح توسيع رقعة العمليات لتشمل كل المناطق التي تكون إسرائيل قد احتلتها، (ملحق).

٢. كذلك برزت نظرية أخرى تقول بإبدال القوّات الدولية بقوّات متعدّدة الجنسيات على غرار سيناء تدخلها قوّات أميركية، وثمّة نظرية ثالثة تقول بإدخال القوّات السورية أو ما يبقى منها في لبنان في إطار القوّات الدولية.

٣. خطورة هذا البحث، وخطورة طرح هذه الأفكار علنياً مردّها بنوع أخصّ إلى كون بعض المعلّقين الإسرائيليين والمسؤولين الإسرائيليين يثيرون احتمالات الشروط التي سيضعونها للانسحاب. ومن بين هذه الشروط، بالإضافة إلى كل ما قيل، الاكتفاء بإبقاء ٢٥ ألف جندي سوري فقط في لبنان في إطار هيكلية قيادية جديدة. وهذه الفكرة تثير تساؤلات حول ما يقال همساً من أن وقف إطلاق النار الحقيقي الذي سينهي الحرب إنما هو وقف إطلاق نار بين إسرائيل وسوريا، لا بين إسرائيل والفلسطينيين. وتعزيزاً لذلك، نذكر أن بعض المندوبين الأميركيين قالوا أمس في معرض قرار مجلس الأمن: «تقرير الأمين العام ناقص. ألا تعتقدون أن علينا انتظار الجواب السوري؟».

وردّ على هذا التساؤل بعض السامعين بأن سوريا ليست فريقاً ولم يطلب إليها الأمين العام إعطاء جواب فادّعى المتحدّث الجهل أو كان بالفعل جاهلاً.

٤ . الموقف السوفياتي : أبلغني السفير السوفياتي صباح اليوم في إطار حديث حول الوضع عامّة ــ إنما بصورة جعلتني أعتقد أن هذا الإبلاغ كان القصد الأساسي من الحديث ــ أبلغني « أن الاتحاد السوفياتي سيجد صعوبة كبيرة في التجديد للقوّات الدولية بعد أسبوع، اذا كانت إسرائيل لم تنسحب بعد، وأصبحت هذه القوّات وكأنها موجودة لحماية مؤخّرة جيش الاحتلال »، ثم استطرد وقال : « وكذلك سنلاقي الصعوبة ذاتها إذا طلب الى القوّات الدولية أن تحلّ محلّ قوّات الاحتلال وكأنها بديلة لها، أو كأن وجودها هو جزء من خطّة الاحتلال (بالحرف الواحد) ».

لم أناقش السفير موقفه مع أنه أوضح لي أن كلمة « نلاقي صعوبة » معناها في قاموسه الدبلوماسي الاستحالة، أي الڤيتو . وكان قد أورد في جملة حججه أن دولاً عربية عديدة ستلاقي الصعوبة ذاتها . اكتفيت بالقول إنني سأتشاور مع الدول المساهمة في القوّات ومع الأمانة العامّة وسنرى في حينه . والحكومة اللبنانية لم تحدّد بعد موقفها النهائي وطبيعي أن تنتظر تنفيذ القرار ٥٠٩ قبل أي شيء آخر.

٥ . الدول المساهمة في القوّات : أبلغني سفيرا هولندا والنروج أن الدول المساهمة في القوّات ستعقد اجتماعاً مع أوركهارت بعد الظهر وطلب إليّ الاجتماع إلى المجموعة قبل ذلك . وقد تمّ اجتماع مع ممثلين عنها فنقلت اليهم وجهة نظرنا وهي ضرورة الإبقاء على القوّات الدولية في الوقت الحاضر والنظر في التجديد في حينه . أما ما يقال عن الشروط الجديدة لمصير اليونيفل بعد الانسحاب، فهذا رهن بالوضع الذي يكون قد نشأ على الطبيعة وبمشاورات تجري بيننا ومع الأمين العامّ.

على اثر اجتماع الدول المساهمة مع أوركهارت علمت من أكثر من مندوب الأمور التالية :

١) اجماع الدول على إبقاء قوّاتها في الوقت الحاضر.

٢) استعداد معظمها للتجديد إذا طلب ذلك لبنان على أن تبحث شروط التجديد في حينه .

٣) إنه كانت لدى بعض الممثّلين أسئلة محرجة للغاية طرحوها على أوركهارت والعسكريين من معاونيه حول تصرّف بعض القوّات والتعليمات المعطاة لها عند الهجوم .

ويبدو أنه كان هنالك خلل حقيقي في المواصلات العسكرية على مستوى القيادة وربما أكثر من خلل، ممّا أدّى إلى وصول تعليمات متباينة أحياناً وعدم وصول التعليمات المناسبة في أحيانٍ أخرى، وقد طلب بعض المندوبين تحقيقاً جدّياً في التقصير الحاصل.

٦ . موقف الأمانة العامة : اجتمعت الى أوركهارت بعد اجتماعه بالدول المساهمة . قيّمنا الوضع من جميع الجوانب فقال إنه أصدر على ضوء الاجتماع التعليمات التالية :

١) أن تحافظ القوّات على مواقعها بكل الوسائل المتوافرة لها ضمن صلاحياتها وكذلك أن توقف التحرّكات الإسرائيلية في منطقة العمليات .

٢) أن تكثّف المساعدات الإنسانية إلى المناطق المحتاجة ولو خارج منطقة العمليات، ويبدو بالفعل أن قافلة توجّهت إلى صور تحمل مؤناً ومساعدات واصطدمت بالإسرائيليين ولم تدخل إلاّ بصعوبة فائقة .

٣) أن يستمر كالاهان باتّصالاته مع جميع الفرقاء، ولو بغير كبير أمل في الإطار الحاضر لوقف النار على ضوء القرارين ٥٠٨ و٥٠٩ .

علمت من أوركهارت كذلك أن مسعى أميركياً جرى معه ومع الأمين العامّ للإبقاء على القوّات الدولية في الوقت الحاضر مهما كلّف الأمر والتجديد لها على ضوء المعطيات التي تستجدّ في حينه .

بدا أوركهارت متضايقاً جداً من إسراف المراجع الأميركية في « المَوْن » على الأمم المتّحدة والتحدّث عن دور القوّات الدولية المقبل من غير تحسّب لنتائج هذا الكلام وقبل استشارة الأمم المتّحدة لتبيّن إمكاناتها .

* * *

في النهاية أبلغت أوركهارت حرصنا على بقاء القوّات من الآن إلى موعد التجديد، فأكّد لي أن أحداً لن ينسحب خلافاً للشائعات واتّفقنا على تقييم الوضع باستمرار لنتبيّن احتمالات التجديد في حينه . وكانت قد بلغته أصداء عن الموقف السوفياتي الذي قال إنه كان يتوقّعه ولكنه لا يعتبره نهائياً بانتظار بلورة الموقف الفلسطيني والسوري .

* * *

وكان أوركهارت يعلّق أهميّة كبيرة، وشاركته الرأي، على أن الاستقرار الذي أمّنته القوّات الدولية من الجهة « المدنية » في منطقتها هو عنصر أساسي في كل الحسابات، ولا سيما حسابات الفترة المباشرة .

٧ . الموقف الفلسطيني : تشتدّ الحملة الفلسطينية على القوّات الدولية رغم ما قاله الأمين العامّ (برقيّتنا ٢٣٩) . وقد نقلت الصحف هنا تصريحات ياسر عرفات حول هذا الموضوع . ولكن بعض المراقبين يعتبرون أن الموقف الفلسطيني الحالي لا يعتد به ويجب انتظار تطوّرات الوضع الفلسطيني الداخلي (إذا جاز التعبير)، فربما ازدادت القيادة الفلسطينية بين الآن و١٨ حزيران (موعد التجديد) راديكالية وتطرّفاً أيّاً كانت التبديلات في الأشخاص إذا حدثت . وربما، من جهة أخرى، أصبح من مصلحة الفلسطينيين اختيار القوّات الدولية كبديل من شرّين : الاحتلال الإسرائيلي، أو القوة المتعدّدة الجنسيات . ولا يسقط المراقبون من حسابهم أن يصبح ضعف القوّات الدولية عنصراً إيجابياً في نظر الفلسطينيين، لأن هذا الضعف يمكنهم في المستقبل الإفادة منه بحيث تعود وتبرز قواعد خفية يظنّ الاحتلال أنه أزالها، وذلك على غرار ما حصل عام ١٩٧٨ .

وقد اجتمعت إلى فاروق القدّومي ومعاونيه وبحثنا الموضوع عرضاً في إطار تقييم الوضع فكان شديد الاتّهام للقوّات الدولية ولكن لفت نظري قوله إن من السابق لأوانه أن نتّخذ الآن موقفاً من مصيرها . ولا موقف لهم من استمرارها بين الآن ونهاية ولايتها .

غسان جبران تويني

ملحق للبرقيّة ٢٤٥

نشرت «النيويورك تايمس» بعض الملاحظات التي نسبتها إلى هيغ بشأن توسيع الدور الذي تقوم به قوّات الأمم المتّحدة وتخفيف الدور السوري في لبنان على أن يكون ذلك جزءاً من الحلّ الشامل فيه بعد وقف النار. وقد أعطت الصحيفة انطباعاً بأن كبار المسؤولين البريطانيين أبدوا رأياً قريباً من ذلك، إي إيجاد التدابير الكفيلة بالحفاظ على الأمن في منطقة بعمق ٢٥ ميلاً (٤٠ كلم). وقد نفى لنا السفير البريطاني لدى الأمم المتّحدة هذه المعلومات وقال إن المحادثات التي نقلت بهذا الشأن عن البريطانيين عارية من الصحّة، كما أشارت الصحيفة الى أن هذه المطالب أبداها بيغن لفيليب حبيب وما فتئ يطالبه بذلك منذ ٤٨ ساعة. وأضافت الصحيفة أن اسرائيل تغدو أكثر ارتياحاً إلى قوّة تشترك فيها الولايات المتّحدة من أيّة قوّة تابعة للأمم المتّحدة.

■ برقيّة صادرة رقم ٢٤٧، تاريخ ١٩٨٢/٦/٩

الجمعية العامة الاستثنائية (برقيّتنا ٢٤٤، برقيّتكم ٣٨٢)

اشتدّ الضغط اليوم وتكاثرت التساؤلات حول احتمال توجّهنا الى الجمعية العامّة. وكان جوابنا أننا، نظراً لاستمرار الوضع الميداني، لا نزال نقيّم الموقف وهدفنا الأساسي هو الوصول إلى نتائج عملية وعدم سلوك أي طريق يعقّد الحلول العملية إنما على العكس استعمال الجمعية العامّة عند الحاجة لاستخلاص قرار عملي تنفيذي. حسب استقصائنا للاحتمالات، المواقف هي التالية:

أولاً: أميركا

تخاف كثيراً من أية جمعية لأنها تتوقع أن تتحوّل الجمعية إلى مظاهرة ضدّها وربما صدر قرار بتعليق عضوية إسرائيل أو نزع أوراق اعتمادها من الجمعية.

ثانياً: الإتّحاد السوفياتي

متحمّس جداً للجمعية ويسألنا لماذا نتأخّر في دعوتها. ولكنه لا يوافق على أي قرار في إطار «متّحدون من أجل السلام» رغم قولنا له إن هذا الإطار هو الذي يوافقنا لأنه يسمح لنا باتّخاذ قرار تنفيذي.

ثالثاً: أوروبا الغربية ومن يؤيدها

تفضّل عدم الذهاب إلى الجمعية العامّة خصوصاً حتى لا يتغيّر مسلك دورة نزع السلاح التي يحضرها رؤساء [دول] ورؤساء حكومة ووزراء خارجية عديدون. وهي تنصحنا باستمرار العمل في إطار مجلس الأمن. وفي مطلق الأحوال، إذا ذهبنا إلى الجمعية فلن تؤيد أي قرار فيه شيء من التطرّف.

دول عدم الانحياز منقسمة ولكن ممكن إعادة لحمة قوية بينها إذا تدهور الوضع وكان القرار قريباً من الاعتدال.

الدول العربية معظمها يريد الدورة خصوصاً لإعلان مواقف تبدّد التساؤلات وعلامات الاستفهام التي تحوم حول التصرّف العربي.

الموقف الفلسطيني يصرّ على الجمعية وربما استبق قرارنا بخلق جوّ لإرغامنا على الذهاب إلى الجمعية، واقتراحهم المحدّد المفضّل هو رفض قبول أوراق اعتماد إسرائيل «إلى أن تنسحب من جميع الأراضي المحتلّة بما فيها لبنان».

سوريا لا تعليمات لديها بعد ويميلون محلّياً إلى عقد الجمعية.

الخليج المعتدل يرى أن نحدّد مهلة لأنفسنا وأن تكون هذه المهلة كذلك مهلة لأميركا وتهديداً لها، وأن نبلغ ذلك إلى أميركا وأوروبا، فإما أن نحصل على نتيجة ضمن هذه المهلة أو نذهب إلى الجمعية.

ستعقد المجموعة العربية اجتماعاً غداً لتقييم الوضع، فنرجو إيداعنا تعليماتكم ونرى أن قرارنا لا يمكن إلاّ أن يكون مرتبطاً بسائر التحرّكات التي تقومون بها وقد أبلغنا الجميع اننا ننتظر هذه التعليمات ولن نبتّ فقط في إطار ما يجري في نيويورك وحدها.

تويني

■ برقيّة صادرة رقم ٢٤٨، تاريخ ١٩٨٢/٦/٩

قابلت الكاردينال كازارولي مدة ساعة وربع على حدة صباح اليوم ثم تناولت العشاء على شرفه في مجموعة مصغرة بدعوة من ممثّل الفاتيكان.

كان شديد الاهتمام بمعرفة كل ما حدث وبتحليل المواقف وأطلعني على أن موضوع لبنان كان مدار بحث في العمق بين الرئيس ريغان وقداسة البابا. وربما وصلكم تقرير عن ذلك من روما.

الفاتيكان يلعب دوراً مزدوجاً: في علاقته المباشرة مع واشنطن من جهة، وعبر تحريك الكنيسة الكاثوليكية (الكاردينال كوك ومجلس الأساقفة) من جهة أخرى.

أكّد لي استعداده المساهمة مع فرقاء دوليين في مسعى جماعي لحلّ الأزمة اللبنانية ككل وذكّرني بحديثه مع وزير الخارجية اللبناني من سنة ونصف تقريباً حول إمكانيات الفصل بين القضية اللبنانية والقضية الفلسطينية، والفاتيكان مهتمّ بحل القضيتين مع الموافقة على مبدأ الفصل والتمييز كمبدأ، ومع الإلحاح لئلاّ يجرى حلّ القضية الفلسطينية كما يبدو الآن على حساب لبنان.

تويني

■ برقيّة صادرة رقم ٢٤٩، تاريخ ١٩٨٢/٦/٩

زار نائب الرئيس الأميركي بوش الأمين العامّ دي كويلار ورئيس الجمعية العامّة عصمت كتّانة[1].

كان الرئيس كتّانة والأمين العامّ طلبا إليّ كلّ على حدة قبل الزيارة وضعهما في الصورة لأنهما يتوقّعان بحث الموضوع اللبناني. فأكّدت مواقفنا وطلبت عرضها بصراحة قد لا تكون في متناول مندوب لبناني رسمي.

الذي علمته بنتيجة الحديثين لا يخرج عن التأكيدات الأميركية التي تعرفون ويبدو أن نائب الرئيس الاميركي قد استمزج الأمين العامّ صراحة في الدور الذي يمكن الأمم المتّحدة

(١) السفير عصمت كتانة، مندوب العراق الذي كان قد انتخب رئيساً للجمعية العامة للعام ١٩٨٢.

أن تلعبه لحلّ القضية اللبنانية ككل بعد أن تدهور الوضع نتيجة الاحتلال الاسرائيلي ونشوء وضع جديد يستوجب نظرة جديدة.

الجدير بالذكر أن بوش كان مندوب أميركا في الأمم المتّحدة، كما تعلمون، وتربطه بكويلار وبكتّانة صداقة شخصية عميقة مذّاك.

تويني

■ برقيّة صادرة رقم ٢٥٠، تاريخ ١٩٨٢/٦/١٠

عطفاً على حديثنا مع معالي الوزير،

بلغنا أن كالاهان تلقّى عرضاً من الإسرائيليين لنقله إلى بيروت أو إعلام بيروت به يقضي بما يلي:

١. تسليم مدينة صور إلى الجيش اللبناني ممثّلاً بالفرقة الموجودة ضمن القوّات الدولية وذلك «للحفاظ على الأمن والسلام».

٢. تسليم أربعين جندياً لبنانياً أسرى إلى سعد حدّاد بدل الاحتفاظ بهم.

كذلك، أبلغت إسرائيل كالاهان أن صفة سعد حدّاد تغيّرت وكذلك قوّاته ويجب التوجّه اليها من الآن فصاعداً ليس كقوّات الأمر الواقع إنما كجيش لبناني (كذا).

الأمانة العامّة (ونحن معها) تعتبر أن في الأمر فخّاً وسابقة خطيرة ذات أبعاد سياسية، خصوصاً أن إسرائيل كانت أعلنت أمس تعيين حاكم مدني لمدينة صور. نرجو التنبّه للموضوع ولأبعاده ونتائجه ونقترح رفضه وتنبيه الجميع إلى ما يرمز اليه هذا الإتّجاه.

غسان جبران تويني

■ برقيّة صادرة رقم ٢٥١، تاريخ ١٩٨٢/٦/١٠

برقيّتكم ٣٦٦ (تاريخ ٤/٦/١٩٨٢): موقف بريطانيا من مشكلة الجنوب

أولاً: رغم تبدّل الحزب الحاكم في بريطانيا، لم يتبدّل الخطّ العامّ للموقف البريطاني منذ الاجتياح الإسرائيلي عام ١٩٧٨، وهو يتميّز بالخصائص التالية:

١. الاختلاف في الأسلوب والممارسة والفهم بالنسبة لقضية الجنوب بين الموقفين الأميركي والبريطاني، ومساندة بريطانية للتحرّك اللبناني بحيوية (activism) في كل مناسبة في مجلس الأمن، إنما في إطار التحالف والتنسيق البعيد المدى بين أميركا وبريطانيا.

٢. التزام بريطانيا بتوجّهات المجموعة الأوروبية المتعاطفة مع احترام استقلال لبنان وسيادته.

٣. الربط بين قضية الجنوب ولبنان، عامّة، وقضية الشرق الأوسط، على اعتبار قضية الجنوب إحدى إفرازات الصراع العربي ـ الإسرائيلي.

٤. انتهاج سياسة التوازن في التعامل مع قرارات مجلس الأمن الخاصّة بالجنوب مع اعتماد لهجة انتقادية صريحة لأعمال إسرائيل العدائية، سواء في مجلس الأمن أو في

الجمعية العامّة، تتفاوت مع درجة العنف غير المبرّر في أحيان كثيرة.

٥. مساندة جهود الأمم المتّحدة والقوّات الدولية، وتليين مواقف الدول الأخرى وأطراف الصراع وإسداء النصح في أغلب المرّات مع شفافية في تحليل الأحداث.

ومن المفيد أن نشير إلى أن وجود السير أنطوني بارسونز، الملمّ تماماً بقضايا الشرق الأوسط، على رأس الوفد البريطاني، وصداقته الوطيدة بمندوبة الولايات المتّحدة، وتمكّنه من التعامل والتخاطب مع وفد منظّمة التحرير يعطي بعداً إيجابياً للموقف البريطاني.

ثانياً: المحطّات الرئيسية للتعامل البريطاني مع قضية الجنوب:

١. القرار ٤٢٥

خلال معالجة مجلس الأمن للاجتياح الإسرائيلي في آذار ١٩٧٨، لعب سفير بريطانيا إيڤور ريتشارد، رئيس المجلس آنذاك، دوراً فعالاً، إذ استطاع أن يبلور موقفاً إجماعياً بالتنسيق مع الولايات المتّحدة وفرنسا والكويت، تتوّج بالقرار ٤٢٥.

وكان الموقف البريطاني يستند إلى العناصر السياسية التالية:

١. إدانة الاجتياح الإسرائيلي.

٢. تأييد فكرة الوجود الدولي في الجنوب وإنشاء منطقة سلام، والذهاب إلى حدّ تقبّل إعطاء القوّات الدولية مهمّة «ردعية».

٣. إدانة أعمال العنف الفلسطينية ضد إسرائيل انطلاقاً من الجنوب.

٢. الإنسحاب الإسرائيلي في حزيران ٧٨ وأزمة الشريط الحدودي

أ) انتقاد إسرائيل لإحجامها عن تسليم القوّات الدولية منطقة الشريط الحدودي في حزيران ٧٨.

ب) مساندة جهود الأمانة العامّة لتحقيق الانتشار الكامل وفق برنامج مرحلي استناداً للقرار ٤٢٥.

إلاّ أن النظرة البريطانية اختلفت بعض الشيء في مرحلة لاحقة بالنسبة إلى منطقة الشريط إذ أخذ الموقف البريطاني يعتبر وجود حدّاد أحد مظاهر المشكلة اللبنانية الأساسية، ولكن ذلك لم يكن مبرراً للتخلّي عن تأييد جهود الأمين العام وجهود لبنان في تحقيق الانتشار الكامل.

٣. القرار ٤٩٠ (وقف إطلاق النار)

لعب الوفد البريطاني خلال اندلاع الأعمال العدائية في منطقة التحرير وإسرائيل عام ١٩٨١، دوراً هاماً في مجلس الأمن، إذ إن صيغة القرار كانت بريطانية، عكست الاتّفاق الذي توصّل اليه الموفد الأميركي فيليب حبيب مع طرفي النزاع.

وكان الموقف البريطاني يدعو إلى البناء على وقف إطلاق النار والانتقال إلى مرحلة أخرى تستهدف التوصّل إلى تسوية تؤمّن الاستقرار في الجنوب وتتيح الفرصة للقوّات الدولية لتحقيق مهمّتها كاملة، وللدولة اللبنانية ببسط سيطرتها العسكرية والإدارية.

خاتمة

الموقف البريطاني كان ينسّق ويدعم جهود الأمم المتّحدة، إلاّ أنه لم يرتفع إلى مستوى

الالتزام الأخلاقي والعملي الفرنسي، ولكنه بقي أقلّ حماسة بكثير من الموقف الأميركي تجاه إسرائيل، وأكثر وضوحاً في توجّهه العام في تأييد مساعي الحكومة اللبنانية.

البعثة

■ برقيّة صادرة رقم ٢٥٢، تاريخ ١٩٨٢/٦/١١

تأكيداً لأحاديثنا التلفونية أمس الخميس وللأخبار التي أرسلناها بمختلف الوسائل، نورد في ما يلي خلاصة ما حدث تثبيتاً للوقائع:

أولاً: الاجتماع مع سفيرة اميركا

في الصباح الباكر اجتمعت إلى كيركباتريك بناءً على اتّفاق حصل مساء الأربعاء فدار حديث طويل حضر جانباً منه كبار معاونيها والجانب الآخر كان على حدة. أجرينا تقييماً للوضع على ضوء رفض إسرائيل لمحاولة وقف إطلاق النار الأولى التي قام بها الرئيس ريغان وأبلغتني رسمياً أن محاولة ثانية ستجري بإلحاح لا رجوع عنه وأن هيغ سيذهب إلى إسرائيل لمعالجة الموضوع بنفسه، وقالت إن ثمّة مخابرات بين واشنطن وموسكو حول الموضوع.

درسنا مسألة التحرّك في إطار مجلس الأمن واحتمالات اللجوء الى الجمعية العامّة فأعربت عن معارضتها الشديدة لدعوة الجمعية ولكننا تفاهمنا على سيناريو احتياطي يقضي بدعوة رئيس مجلس الأمن الساعة السادسة مساءً إلى استشارات تمهيدية. فإذا كانت مساعي وقف إطلاق النار متعثّرة، باشرنا في مجلس الأمن على أن نرى في ما بعد، وإذا كانت المساعي متقدّمة وكان لدى واشنطن جواب راهن يصحّ الاستناد اليه ولو سرّاً، تقوم هي بإبلاغ رئيس مجلس الأمن وإبلاغي، ونترك الأمور عالقة بانتظار الإعلان الرسمي.

وبعد ان لفت نظرها إلى تصريح مني قد صدر في N.Y.T. في الصباح يشير صراحة إلى أننا لا نميل إلى الجمعية العامّة أوضحت لها الأسباب التي تدعونا للاستمرار في ما قد يبدو ضغطاً وتهويلاً، ولكنه في الواقع حماية لمواقعنا ومصالحنا.

واتّصلنا معاً برئيس مجلس الأمن السفير الفرنسي وتفاهمنا على الخطوط العريضة.

من جهة أخرى، طرحت السفيرة المواضيع البعيدة المدى رغبة منها في الاستفهام وتكوين بعض الأفكار العامّة لعرضها على مجلس الأمن القومي الأميركي الذي كان منعقداً وينتظر عودتها إلى واشنطن واستعرضنا مختلف الاحتمالات السياسية والعسكرية المحلّية والدولية بدون التزام ولفت نظرها إلى نقطتين:

١. ضرورة إبراز دور محاور لبناني يكوّن السلطة الشرعية فتكون هذه السلطة وحدها صاحبة الحقّ الأخير في التقرير حتى لا تعود الإشكالات التي يبدو أن اسرائيل تريدها، ولو ادعت العكس، عندما تشدّد أن وقف إطلاق النار يجب أن يكون بينها وبين سوريا.

٢. إن ثمّة اتّجاهات قوية (كانت قد تحدّثت عنها الصحافة الأميركية مطوّلاً) من مختلف الأحزاب والفئات اللبنانية تدعو إلى تكريس الوحدة اللبنانية وتعزيز الحكم اللبناني ويجب، بالتالي، الإفادة من هذا الوضع وعدم الاسترسال في الكلام الإسرائيلي

الذي يبدو وكأنه يدّعي حقّ التخطيط لمستقبل لبنان وحكمه. وفي هذا الإطار قلت لها إن الجيش اللبناني ربما نزل خلال ساعات إلى بيروت الغربية الأمر الذي سيعزّز موقع الحكم سياسياً وأمنياً في أي حلّ لاحق.

طرحت السفيرة كذلك مسألة مستقبل القوّات الدولية فكرّرت عليها موقفنا ورجوتها التخفيف من التعليقات الأميركية العلنية التي تشجّع بعض التحفّظات (برقيّتنا ٢٤٥).

ثانياً: الاجتماع مع السفير الفرنسي

زرت السفير الفرنسي وجرى حديث مشابه للحديث الأميركي ولو كان أكثر تحفّظاً، وقال لي السفير إن حكومته تلعب دوراً كبيراً وهي مستعدّة كذلك لإعطاء دورها أبعاداً أخرى جرى إبلاغها إلى بيروت.

تفاهمنا على سيناريو مجلس الأمن وقال إنه سيطلع وزيره شيسون على الأمر عند حضوره إلى نيويورك بعد الظهر.

ثالثاً: الاجتماعات العربية

دعوت اللجنة المصغّرة إلى الاجتماع في البعثة بعد رجوعي من زيارة السفير الفرنسي. حضر مندوبو عُمان (رئيس المجموعة)، الجامعة العربية، الأردن، سوريا، فلسطين.

لم أطلعهم إلاّ على ما كان معروفاً في الصحف والبرقيّات حول مساعي وقف إطلاق النار ولكنني قلت لهم إن المساعي مستمرّة وإننا على ضوء ذلك اتّفقنا مع رئيس مجلس الأمن على إجراء مشاورات في ساعة لاحقة والدعوة إلى جلسة إذا دعت الحاجة الى الاستعجال وأعددنا عناصر مشروع قرار يتعلّق بالجوانب الإنسانية على أن نبحث في صيغة لتأكيد وقف إطلاق النار أو الذهاب إلى الجمعية على ضوء التطوّرات. وتفاهمنا على عقد اجتماع موسّع للمجموعة الساعة الخامسة ألقي خلاله بياناً عن الوضع ويظلّ القرار النهائي في يد لبنان على ضوء تعليمات الحكومة.

الساعة الخامسة انعقدت المجموعة العربية بكامل أعضائها. كرّرت عليهم ما جرى في المجموعة المصغرة وقلت لهم إنني أودّ اغتنام المناسبة لتوضيح بعض الأخبار، خصوصاً وأن معظم، إن لم يكن كل البعثات العربية في بيروت، معطلة، فيجب، بالتالي، إبلاغ العواصم حقيقة ما يجري، وركّزت بنوع أخصّ على أهميّة تطويق العاصمة بيروت وإنها المرة الأولى في الحروب العربية الإسرائيلية التي تهدّد فيها سلامة عاصمة عربية بالاحتلال ويجري قصفها بهذا الشكل. وكان التجاوب ممتازاً، ولا سيما من جانب المندوب الفلسطيني والمندوب السوري الذي لاحظنا غياب أية تعليمات لديه أو هكذا قال خصوصاً لجهة عقد جمعية استثنائية.

رابعاً: مشاورات مجلس الأمن

قبيل السادسة اتّصلت بي السفيرة كيركباتريك وأبلغتني أن الاتّفاق قد تمّ نهائياً على أن يبدأ وقف إطلاق النار الساعة الثانية عشرة بتوقيت بيروت. ولكن الأمر لن يعلن الآن، ولذلك فهي ترجو كتم الخبر إلاّ عن رئيس مجلس الأمن وأبقينا السيناريو على حاله.

الساعة السادسة والربع استقبلني رئيس مجلس الأمن فقلت له إنني لا أرى حاجة إلى

استعجال دعوة المجلس، فقال إنه فهم من وزيره أن موقفي سيكون كذلك على ضوء المعلومات الأخيرة التي تلقّوها.

حصر رئيس مجلس الأمن مشاوراته بالسفيرة الأميركية والسفير السوفياتي، وأعلن على الأثر أن لا حاجة لدعوة المجلس هذا المساء وأن لبنان يرى التريّث لإفساح مزيد من المجال أمام المساعي المبذولة لوقف إطلاق النار.

غير أن سوء تفاهم نشأ في هذه الأثناء. فالسفير السوفياتي قال لي قبل الدخول إلى غرفة رئيس مجلس الأمن إنه فهم من المندوب الفلسطيني أن المجموعة العربية قرّرت دعوة مجلس الأمن، فقلت له إن الأمر ليس كذلك ودعوت إلى خلوتنا مندوب الجامعة الدكتور مقصود والمندوب الفلسطيني الذي بدا لي ميّالاً إلى دعوة مجلس الأمن وادّعى أن كلامي في المجموعة العربية قد فهمه هو على هذا النحو، أي قرار نهائي بدعوة مجلس الأمن، فاعتذرت عن سوء التفاهم وقلت إنني أتحمّل مسؤوليته ولكنني لا أودّ الآن دعوة مجلس الأمن لأن القاعدة التي تشيد عليها الحكومة تقضي بالتحرّك وفق الحاجة الميدانية أولاً لا الحاجة الدبلوماسية في الأمم المتّحدة.

بعد أن استمع رئيس مجلس الأمن إلى السفير السوفياتي استدعاني إلى مكتبه فأكّدت بحضور السفير السوفياتي موقفي. فختم الرئيس المناقشة قائلاً إنه والسفير السوفياتي في عشاء مشترك هذا المساء وكلاهما على استعداد للحضور وعقد جلسة في الليل إذا دعت الحاجة وفهمت أن العشاء يضم غروميكو وشيسون.

أبلغني السفير السوفياتي ونحن نخرج من مكتب الرئيس أن بريجنيف أرسل رسالة وصفها كما يلي: «موسكو تحمّل أميركا مسؤولية استمرار القتال». ثم استدرك وقال إن النصّ لم يأته بعد.

خامساً: المجموعة العربية

على أثر ارفضاض المشاورات طلب المندوب الفلسطيني عقد اجتماع عربي بمن كان حاضراً في صالون مجلس الأمن. وتمّ الاجتماع وإذا بالمندوب الفلسطيني يطلب أن نعقد جلسة لمجلس الأمن هذا الليل. فقلت له وللمجموعة إن المعلومات والتعليمات التي لدي والتي لا يمكنني الإفصاح عنها لا تسمح لي بذلك فقال إنه في هذه الحالة سيطلب من المندوب الأردني الذي كان حاضراً دعوة المجلس بموجب شكوى جديدة مستقلّة. فقلت له إن هذا من حقّه ولكنني أطلب اليه مراجعة قيادته والتنبّه إلى كل الأبعاد، فضلاً عن أنني لا أرى حاجة أو مصلحة في تصرّفه. ودارت مناقشة تقرّر على أثرها تأجيل الموضوع ريثما يراجع السفراء ومندوب فلسطين مراجعهم المختصّة. وطوي الأمر على مناشدة منا بأن نحرص على الانسجام العربي ونترك مبادرة التصرّف في يد السلطات اللبنانية.

غسان جبران تويني

■ برقيّة صادرة رقم ٢٥٤، تاريخ ١٩٨٢/٦/١١

في ما يلي ثلاثة ملاحق تتضمّن أموراً تتعلّق بالوضع في لبنان حالياً نتيجة الإعتداء الاسرائيلي:

١. تقرير اليونيفل بتاريخ ٨٢/٦/١١[١].
٢. نداء الصليب الأحمر الدولي بتاريخ ٨٢/٦/١٠ حول معاملة المدنيين في لبنان[٢].
٣. بيان الناطق باسم الأمين العام للأمم المتّحدة بتاريخ ٨٢/٦/١١ حول الاعتداءات الإسرائيلية على منطقة بيروت، والخطوات الهادفة لتقديم المساعدة الإنسانية للمدنيين[٣].

البعثة

■ برقيّة صادرة رقم ٢٥٥، تاريخ ١٩٨٢/٦/١١

في ما يلي نص البيان الصادر عن وكالة تاس السوفياتية حول الاعتداء الإسرائيلي على لبنان بتاريخ ٨٢/٦/٧، والذي طلب مندوب الإتّحاد السوفياتي الدائم لدى الأمم المتّحدة توزيعه كوثيقة رسمية من وثائق مجلس الأمن بتاريخ ٨٢/٦/٩[٤].

تويني

■ برقيّة صادرة رقم ٢٥٦، تاريخ ١٩٨٢/٦/١١

وردت الى منظمة التحرير مساء اليوم أنباء مقلقة للغاية وكان بعضها كذلك موضع تداول في الصحف والاذاعات. طلبت الينا المنظمة تكراراً دعوة مجلس الأمن فقلنا لها ان لا تعليمات لدينا ونخشى اذا دعونا المجلس أن يسيء ذلك الى تطبيق وقف اطلاق النار.

بعد الاستيثاق من هذه المعلومات التي يبدو انها صحيحة لدى الأمانة العامة حرّكنا الأمين العام وأبلغنا عدداً من أعضاء مجلس الأمن بمن فيهم الاميركان اننا ربما اضطررنا الى دعوة المجلس.

اتصل مندوب المنظمة بالسيد عرفات وطلب اليه مخابرة السلطات اللبنانية بناء على طلبنا ليجري التنسيق هناك في بيروت. وعلمنا ان مندوب المنظمة استأذن بدعوة المجلس من جانبه بمعزل عنا.

غسان جبران تويني

■ برقيّة صادرة رقم ٢٥٧، تاريخ ١٩٨٢/٦/١٢

Ici Ghassan Tuéni: - Israël vient d'annoncer le cessez-le feu à partir de neuf heures de Beyrouth. Est-ce que l'OLP a fait la même annonce déjà?

(١) راجع الصفحة ٣٧١.
(٢) راجع الصفحة ٣٧٦.
(٣) راجع الصفحة ٣٧٥.
(٤) راجع الصفحتين ٤٥١-٤٥٢.

● برقيّة واردة رقم ٣٨٦، تاريخ ١٩٨٢/٦/١٢

برقيّتاكم ٢٥٦ و٢٥٧

١ . فوجئنا بوقف إطلاق النار، والسفير الأميركي بحثه مع فخامة الرئيس الساعة الحادية عشرة أمس، على أساس ما سمعه من الإذاعات العالمية دون أن تكون لديه أية معلومات. وحتى الساعة لم يتلقّ معلومات رسمية بهذا الصدد.

٢ . يجب أن يظلّ ماثلاً في ذهنكم أن السفير الأميركي يتحرّك بصعوبة، لأن مواصلاته مع واشنطن ليست مؤمّنة من منزله، ولأنه قلّما يذهب إلى السفارة في هذه الظروف الأمنية، وخصوصاً أن الجيش لم ينزل بكثافة الى المنطقة الغربية ليستطيع تأمين الأمن.

ويبدو لنا في محادثاتنا معه أنه يأتي للاستعلام عن مجريات الأمور بدلاً من أن يأتي ويفيدنا عنها.

٣ . الشيء الوحيد الذي فهمناه هو أن إسرائيل لن تخرج كما دخلت، وأن لدى السفير حبيب الخبر اليقين، وهو لم يأت بعد، ولم يعطِ معلومات إلى السفير.

٤ . ما يهمّنا في هذه المرحلة هو تأمين وقف إطلاق النار، وحصر موضوع الأخذ والردّ بالنسبة الى الانسحاب الإسرائيلي بالسلطة اللبنانية دون سواها وإبقاء المبادرة بيدنا.

٥ . لجميع هذه الاعتبارات لم يكن باستطاعتنا، بكل أسف، أن نعطيكم أكثر مما لدينا ويبدو أن عندكم أكثر مما عندنا من معلومات فضلاً عن صعوبة الاتّصال داخل لبنان وبين لبنان والخارج.

٦ . دعت الكويت إلى عقد مجلس جامعة الدول العربية على مستوى وزراء الخارجية، وطلبنا التأجيل لأنه يتعذّر أن يكون لبنان حاضراً في الموعد المضروب، ناهيك عن أن هذا الاجتماع يبدو كأنه بديل من القمة التي طالبنا بها.

٧ . إن ما يمكن أن نطلبه من أي مؤتمر عربي في هذا الظرف بالذات هو موضوع مداولة بين الرئيسين وبيني، ولم نصل بعد الى نتيجة حاسمة باستثناء ما يتعلّق، طبعاً، بضرورة تنفيذ القرارين ٥٠٨ و٥٠٩.

٨ . نعتبر أن التجديد لقوّات الأمن الدولية أمر مهمّ للغاية وينبغي أن نبذل قصارى جهدنا في هذا السبيل، وإننا حذرون من أية مناورة يمكن أن يقوم بها البعض تؤدّي إلى بقائنا في الدوامة التي أوصلتنا الى ما نحن فيه اليوم، ولا بدّ لنا أن نكون حذرين جداً كي نحصل على التجديد، من جهة، وكي لا نعود، من جهة ثانية، إلى وضع يعطّل معه دور قوّات الأمن الدولية، ويعرض لبنان للتفكّك نهائياً.

٩ . بالنسبة لمضمون هاتفكم فجر اليوم مع السفير أبو فاضل بشأن دعوة مجلس الأمن، وعطفاً على حديثي الهاتفي معكم الذي نستنتج منه أنه لم يحصل أي تحرّك حتى الساعة بالنسبة لهذا الموضوع، سنبرق لكم توجيهات واضحة عند الساعة الواحدة بعد الظهر بتوقيت بيروت.

فؤاد بطرس

● برقيّة واردة رقم ٣٨٧، تاريخ ١٩٨٢/٦/١٢

في ما يلي تصريح معالي الوزير بطرس الذي أدلى به أمس بشأن وقف إطلاق النار والانسحاب الإسرائيلي وهو تعبير عن الموقف الرسمي بهذا الصدد. نبعث به اليكم للاطّلاع عليه والاستشهاد به:

أمّا النصّ فهو:

«En ce qui concerne le retrait des troupes israéliennes, le Liban considère qu'il est directement et même exclusivement concerné, car il s'agit de sa terre».

«Quant au cessez-le-feu, le Liban se trouve, en droit, en situation d'armistice avec Israël, armistice régi par les accords de 1949. Il va de soi qu'il applaudit au cessez-le-feu dans le contexte précisément de cette convention d'armistice, mais il n'y est pas partie prenante. L'armistice implique un cessez-le-feu et même davantage. Par conséquent il n'y a pas lieu d'y adhérer ou non».

Affaires étrangères

■ برقيّة صادرة رقم ٢٥٨، تاريخ ١٩٨٢/٦/١٢

١ . عطفاً على أحاديثنا الهاتفية وبرقيّتكم رقم ٣٨٦ و٣٨٧، نلفت نظركم إلى تكاثر التعليقات حول الحلول البعيدة المدى للأزمة اللبنانية. وهذه التعليقات بعضها رسمي أميركي وبعضها رسمي إسرائيلي وبعضها يبدو موحى به من مراجع مختلفة.

أما الكلام الأميركي الرسمي فتعرفونه ولا ريب وهو يكتفي بالحديث عن الحفاظ على وحدة لبنان وتقوية الحكم المركزي وعدم الرجوع إلى الوضع السابق الذي يهدّد الأمن والسلام وبنوع خاصّ أمن وسلام إسرائيل. غير أن الكلام الأميركي غير الرسمي ولو صدر عن رسميين يذهب أبعد من ذلك، فيتحدّث عن انسحاب جميع القوى والجيوش غير اللبنانية من لبنان كما يتحدّث عن قوّات دولية تابعة للأمم المتّحدة وأحياناً عن قوّات دولية متعدّدة الجنسيات خارج إطار الأمم المتّحدة.

٢ . في صدد القوّات الدولية، يتحاشى الإسرائيليون الكلام صراحة عن نوع القوّات التي يريدون ولكنهم أبلغوا الأمم المتّحدة أنهم يريدون الآن التجديد لـ «يونيفل» ولو موقّتاً في حالتها الحاضرة بدون التزام حول مستقبلها، ربما لعلمهم بأن أحداً غير مستعدّ للدخول في هذا الالتزام حالياً، غير أنهم يشدّدون باستمرار على عدم مصداقية هذه القوّات ولا يقولون أي شيء علني يعزّز احتمالات التجديد لها. هذا، بالإضافة إلى كلامهم المستمر عن أن حدود منطقة الأمان لا يتوقّف عند حدود «اليونيفل» الحالية بل يراوح بين الـ ٢٥ والـ ٤٠ ميلاً شمالاً.

٣ . **مصير لبنان في نظر إسرائيل:** من الكلام الإسرائيلي حول هذا الموضوع، نختار أخطر ما قيل وهو تصريح لموشي أرنز، سفير اسرائيل الجديد في واشنطن، والنائب المتطرّف في الكنيست (اقترع ضد كامب ديفيد)، رئيس لجنة الدفاع سابقاً والذي كان يتولّى معالجة

الأمور اللبنانية في فترة تعرفونها، وهذا حرفياً ما نشر من تصريح له في «الوول ستريت جورنال»:

أ) لبنان جديد تسيطر على ثلاثة أرباعه حكومة مسيحية إسلامية في بيروت.

ب) منطقة سورية (Syrian enclave) في الشمال الشرقي.

ج) يكون لبنان سيّداً مستقلاً متحالفاً مع الغرب.

د) يعقد لبنان سلماً مع إسرائيل.

هـ) تمنع الحكومة الجديدة منظّمة التحرير من العمل ضمن الأراضي اللبنانية.

الأخطر من كلام أرنز هو كلام صدر في «النيويورك تايمس» صباح اليوم بتوقيع البروفسور ناداف سفران (استاذ اسرائيلي اختصاصي في الشرق الأوسط يدرّس في جامعة هارفارد له صداقات عربية لأنه معتدل نسبياً). جاء في المقال مشروع خطّة للبنان هي التالية:

أ) حكومة لبنانية موقّتة تمثّل جميع الفئات تعلن حياد لبنان وتوقّع معاهدة سلم مع إسرائيل.

ب) ضمانات دولية لحياد لبنان.

ج) انسحاب جميع القوى والجيوش الأجنبية من لبنان.

د) انتخاب جمعية تأسيسية تضع دستوراً لبنانياً دائماً جديداً يضمن حقوق جميع عناصر الشعب وفئاته.

هـ) اعتبار النصف مليون فلسطيني الذين يقيمون في لبنان منذ ٣٥ سنة «والذين لا مكان آخر يذهبون اليه» أحد المتّحدات اللبنانية (Lebanese communities) التي يجب أن يحافظ على حقوقها.

و) المحافظة على المصالح الأمنية السورية المشروعة ضد أي هجوم على دمشق من المدخل الغربي لها.

ز) المحافظة على المصالح الأمنية الإسرائيلية ضد أي هجوم أو إزعاج من جنوب لبنان.

ح) مساعدات دولية لإنشاء جيش لبناني وطني صغير ولإعادة تعمير البلاد.

٤. بالإضافة إلى هذه المختارات، التي هي نموذج يجب التمعّن بدرسه، انصرفت عدة مؤسّسات للدراسات الاستراتيجية (عسكرية وسياسية) في واشنطن ونيويورك إلى اعداد ورقات عمل ومعظمها مستعجل ووضعت لنفسها مهلة لا تزيد على الأسبوع وكأنما مرجع معيّن أو مراجع معيّنة طلبت اليها ذلك في وقت واحد. وهذه المؤسّسات تكثّف اتّصالاتها بعدد من اللبنانيين الرسميين وغير الرسميين وبكل من له معرفة عميقة في الشؤون اللبنانية أو مصلحة أو اهتمام بلبنان للمساهمة والمشاركة في هذه الدراسات بصورة من الصور.

نضع هذه المعلومات بين أيديكم للتأمل فيها وإذا كان لكم من توجيه كنا من الشاكرين لأن موقفنا حرج حيال كثرة التساؤلات عن موقفنا من هذه الأمور.

غسان جبران تويني

■ برقية صادرة رقم ٢٥٩، تاريخ ١٩٨٢/٦/١٢

عاجل وسرّي للغاية

بعد ظهر اليوم السبت قام مندوب منظّمة التحرير بزيارة الأمانة العامّة وقال للمسؤول الذي كان يؤمّن الدوام (السيد دايال)[١] إن السيد ياسر عرفات يخشى، نظراً لتداخل القوى المتواجهة في منطقة خلدة بنوع خاص، أن يقوم الإسرائيليون بمحاولة تحسين مواقعهم ولذلك بدأ التفكير بكيفية فصل القوات «وتتساءل المنظّمة اذا لم يكن في وسع الجنرال كالاهان الحضور الى بيروت لبحث الموضوع معه» (كذا).

اتّصلت بي الأمانة العامّة بعد أن تلقّت المراجعة بتحفّظ كبير وأبلغتني الأمر ثم اتّصل بي أوركهارت وقال إن هذا الأمر خطير وهامّ، وسألني عن موقفنا فأجبته أنني احتجّ باسم الحكومة اللبنانية على أية مراجعة من هذا النوع وأرجو عدم التجاوب لأن هذا الأمر يتعلّق بالسيادة اللبنانية أياً كانت الاجتهادات القانونية حول موقفنا في إطار وقف إطلاق النار.

في هذه الأثناء كانت الأمانة العامّة تدرس الموضوع على ما يبدو ولو دراسة روتينية تمشّياً مع السوابق في أمكنة مماثلة في العالم وان هذه الدراسة انتهت معهم إلى الخلاصات الأولية التالية:

١. «اليونيفل» غير صالحة للنظر في الموضوع بدون قرار من مجلس الأمن وهذا مستحيل نظراً لوضعها الخاصّ. فلا كالاهان إذاً.

٢. من الممكن اللجوء إلى (ILMAC)[٢] ولكن الصعوبة أن وضع الأمر في إطار الهدنة اللبنانية الإسرائيلية سيصطدم بعدم الاعتراف الإسرائيلي.

٣. الهيئة الطبيعية هي المراقبون "UNTSO" التي تمارس هذه الأعمال في سيناء والأردن والجولان، فضلاً عن لبنان، وعلاقاتها جيدة بجميع الفرقاء فضلاً عن أن الاستعانة بها لا تحتاج إلى أكثر من رسالة من الحكومة اللبنانية إلى رئيس مجلس الأمن الذي يمكنه على الفور إجراء مشاورات مع أعضاء مجلس الأمن وتلبية الطلب بعد البحث مع الأمانة العامّة.

٤. الخطوة الأسهل والأفضل سياسياً هي إرسال الجيش اللبناني للوقوف في خطوط موازية للمواقع الإسرائيلية.

تحدّثت مع أوركهارت بعد أن رشحت إلي هذه المعلومات بصورة خاصّة، فقال إنه بالفعل تلقّى الدراسة وإنه من رأيي في عدم جواز قيام منظّمة التحرير بأيّة مراجعة بهذا الصدد، وإن المراجعة إذا حدثت معه سيرفضها ويحيل صاحبها على الحكومة اللبنانية.

لم اكتفِ بذلك بل اتّصلت برئيس مجلس الأمن[٣] وقلت له إنني أطلعه سرّاً على

---

(١) دبلوماسي هندي، مساعد بريان أوركهارت، الأمين العام المساعد للشؤون السياسية الخاصة، وصاحب كتاب «A Martyrised Country (Lebanon)».

(٢) Israeli-Lebanon Mixed Armistice Commission - أي لجنة الهدنة المشتركة الاسرائيلية اللبنانية، المنبثقة عن اتفاق الهدنة الموقع بين لبنان واسرائيل في ٢٣ آذار ١٩٤٩. انظر اتفاق الهدنة، المادة السابعة في غسان تويني: **القرار ٤٢٥، المقدمات، الخلفيات، الوقائع، الأبعاد**، دار النهار للنشر، بيروت، ١٩٩٦، ص ٣٩٩.

(٣) السفير لوك ده لابار ده نانتويل مندوب فرنسا.

الموضوع وبصورة شخصية وقبل ورود تعليمات من حكومتي وإنني أرجوه عدم تلقّي أيّة مراجعة في حال حصولها معه. وقد فعلت ذلك تحسّباً لأن السفير لا يزال جديداً فوافقني وقال إن تعليماته ألاّ يتلقى أيّة مراجعة بأيّة قضية تتعلّق بلبنان إلاّ من البعثة اللبنانية أو بواسطتها. ولم أدخل معه في بحث الجوهر إطلاقاً إنما طلبت اليه استعمال نفوذ حكومته مع إسرائيل للحؤول دون أيّة محاولات لتغيير المواقع على الطبيعة، عملاً بسابقة «الدفرسوار».

كذلك، اتّصلت بالبعثة الأميركية وطلبت اليها التنبّه واستعمال نفوذها في الاتّجاه ذاته تحاشياً لوقوع أي حادث يعطّل وقف إطلاق النار.

نرجو درس الموضوع بسرعة فائقة وإعطاءنا تعليماتكم، ولو هاتفياً، إذا كان من حاجة لأي تحرّك.

غسان جبران تويني

حاشية: نلفت النظر إلى أن القرار ٥٠٩ هو من النوع الذي يقول بوقف إطلاق النار مع انسحاب فوري كامل ولا تنطبق عليه بالتالي أحكام وقف اطلاق النار «المكاني» (Cessez-le-feu en place) الذي يستتبع «خطوط وقف إطلاق النار» كما في الجولان وسيناء عام ١٩٧٣.

● برقية واردة [هاتفية]، تاريخ ١٩٨٢/٦/١٣

(اتصال هاتفي من وزير الخارجية الساعة ١٠,٣٠ صباحاً بتوقيت نيويورك؛ مناقشة عامة للبرقيتين رقم ٢٥٨ و٢٥٩)

الشعور بضرورة الاستعجال في ما يتعلّق بالموضوع: تثبيت وقف إطلاق النار. الوزير بحاجة لمزيد من المراجعة قبل اتّخاذ قرار مع رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة والجيش. إتّفاق على إعداد رسالة تكون جاهزة للإرسال فوراً بطلب إرسال مراقبين لمراقبة انسحاب القوّات الإسرائيلية تنفيذاً للقرار ٥٠٩ على أن تعطف الرسالة على رسالتنا السابقة للأمين العامّ وتؤكّد موقفنا وتشير إلى أن كل بحث يتعلّق بالأراضي اللبنانية هو من صلاحيات الحكومة اللبنانية وحدها.

■ برقية صادرة [هاتفية]، تاريخ ١٩٨٢/٦/١٣*

Très urgent
Agence «France Presse» annonce que Israéliens sont entrés à village Baabda.
Prière nous informer et communiquer instructions d'urgence.

G. Tuéni

(*) أرسلت هذه البرقية، كسائر البرقيات المحررة بالفرنسية، بالتلكس بواسطة «النهار» أو «الاوريان ـ لوجور» لانقطاع الاتصالات مع الخارجية والقصر الجمهوري واستمرار خطوط الوكالات الصحافية تعمل دون سواها.

A l'attention «L'Orient-Le-Jour»
Prière téléphoner à la présidence immédiatement tél: 420283 et demander au Président de communiquer instructions à ambassadeur Tuéni Immédiatement.

G. Tuéni

Ici Rafic Chélala. Ils répondent à la présidence qu'ils vont essayer de vous contacter malgré la difficulté d'avoir une ligne.

Ils vont répondre par téléphone ou bien par telex...

Un moment on les rappelle.

Pas de telex actuellement à la présidence. Vous contacteront par téléphone.

Prière nous communiquer toutes nouvelles que vous possédez actuellement sur la situation.

La présidence est toujours en ligne un moment SVP. Les Israéliens occupent toujours le sérail [de Baabda-village] et ils semblent se diriger vers Hadeth et la Galerie Semaan.

- Le président est il toujours à la présidence?
- Oui avec dix ministres. Un moment SVP.

Colonel Salamani a communiqué votre message à S.E. le Président.

Merci.

- Croyez vous que Israéliens vont entrer Beyrouth pour encercler Palestiniens.
- Le Président vient de répondre. Il vous salue et vous contactera pour vous donner le point de la situation.
- C'est la Présidence qui vous contactera. Ils n'ont pas d'instructions. disent-ils, pour l'instant.
- Prière saluer la Présidence et dire que toute la mission à New York est à sa disposition.

Orient-Le-Jour

- Prière contacter la Présidence et communiquer que ambassadeur Tuéni suggère convoquer Conseil de Sécurité a toute fin utile. Demander à la Présidence de nous répondre par votre intermédiaire et je reste en ligne avec vous.
- Demandez immédiatement la convocation du Conseil de Sécurité, vous dit la présidence.
- Quelles nouvelles concernant le gouvernement?
- Une réunion se tient actuellement à Baabda sous la présidence du Chef de l'État en présence de quelques ministres et en l'absence du Président Wazzan qui est chez lui a Beyrouth.
- Est-ce que les instructions viennent du Président personnellement ou sont-elles du ministre avisé?
- Ces instructions émanent de S.E. le Président.
- En attendant, avisez Président que démarches déjà en cours pour convocation conseil Sécurité. Aussi avisez Fouad Boutros qui est chez lui et demander suggestions pour résolution a toutes fins utiles. Ici Ghassan personnellement.

- Ministre Murr vous promet de vous appeler immédiatement par téléphone. Il pense qu'il y a une possibilité de former un gouvernement de six membres. Mais cela n'est pas acquis.
- Je suis au bureau et non à la maison il a le numéro 355461
- Ok bien reçu. Nous appelons Fouad Boutros.

Ici le journal:

Voici les points suggérés par le ministre pour projet de résolution éventuel:

- Réaffirmation des résolutions du conseil de sécurité et retrait immédiat des troupes israéliennes surtout de Baabda. Si la condamnation d'Israël va entraîner également un véto américain, il vaut mieux passer outre la condamnation pour éviter le véto.

Monsieur le ministre vous communique: Vous pouvez demander également à ce que des observateurs soient désignés pour s'assurer de l'exécution de la résolution.

Il est toujours en ligne. Il attend…

- Informer Boutros que je suis rentré en communication avec Wazzan qui confirme les mêmes instructions. Je vais donc opérer. Le conseil est déjà convoqué pour dans une demie heure.

Bonne chance

- Monsieur le ministre vous prie dans la formulation de vos demandes de tenir compte de notre attitude de principe par rapport au cessez-le-feu.

- Ici Ghassan Tuéni. Pour le ministre personnellement:

1. Les Américains ont proposé des amendements qui vont au-delà des propositions que vous nous communiquez.
2. Le Français craint que ces propositions autant que les amendements américains ne soient de nature à recueillir des vétos de part ou d'autre.
3. Je propose que nous travaillons dans le sens d'une résolution vague qui affirme le rôle de l'armée libanaise et demande au Secrétaire Général de mettre sur pied un dispositif d'accord avec gouvernement libanais susceptible d'assurer le désengagement et la neutralisation c'est-à-dire désarmement de la ville de Beyrouth.
4. Je vous signale que les propositions américaines parlent de tous les éléments armés c'est-à-dire y inclus les Syriens. De même les Syriens ont demandé à la France que le cessez-le-feu soit total et englobe tout le territoire c'est-à-dire les batailles avec les Syriens.

Avez-vous une réaction immédiate car les consultations commencent de suite?

- Ok Ok Ok.

■ برقيّة صادرة [بدون رقم] تاريخ ١٩٨٢/٦/١٣

For His Excellency President Sarkis
and his Excellency Minister Boutros

Voici le texte de la lettre telle que préparée(1). Lettre non encore envoyée en attendant réponse définitive des U.S.A.

Attire votre attention que rédaction n'implique pas lignes de cessez-le-feu, où qu'elles soient, mais référence à resolution 509.

N'enverrais lettre que si absolument nécessaire et accord unanime.

Prière nous tenir informés.

Ghassan Tuéni

▲ برقيّة هاتفية، تاريخ ٢٩٨٢/٦/١٣

A l'attention de «L'Orient-Le-Jour»
Prière nous informer sitaution à «Baabda» urgemment…

G. Tuéni

(١) رسالة موجهة الى رئيس مجلس الامن لشهر حزيران (يونيو)، المندوب الفرنسي. راجع الصفحتين ٤٠٣ - ٤٠٤. رسالة مندوب لبنان الدائم الى رئيس مجلس الأمن في ١٣ حزيران ١٩٨٢.

Ici Elie Masboungi [L'Orient-Le Jour]

Troupes Israéliennes à quelques centaines de mètres de la présidence. Ils ont installé un poste de contrôle au sérail de la ville ainsi qu'a l'hopital gouvernmental. Pas de tirs.

■ برقيّة صادرة رقم ٢٦٠، تاريخ ١٩٨٢/٦/١٣

دعونا مجلس الأمن للاجتماع وفق تعليماتكم. عقد المجلس مشاورات إفرادية أولاً ابتداء من الساعة الثامنة والنصف، فتبيّن منذ مطلعها أن البعثة الأميركية ليست مستعدّة للتصويت لا على مشروع قرار يؤكّد القرار ٥٠٩ في حرفيته ولا على إرسال المراقبين.

وُوجهنا إذذاك بالخيار التالي: إما قرار لا يشير إلى ٥٠٩ أو لا قرار إطلاقاً. وفضّلنا عدم الإصرار على أي تصويت لأن أي ڤيتو على تأييد القرار ٥٠٩ كان سيسقط هذا القرار كما أن أي اقتراع على المراقبين في غياب الموافقة الاجماعية سيكون له تأثير سلبي.

تفاهمنا بعد مشاورات دامت ساعتين ونصف على الاكتفاء بتقرير من الأمين العامّ حول تطوّر القتال بصورة عامّة ويخلص منه إلى القول إنه ليس في وضع يمكّنه من إعطاء تقرير دقيق حول الوضع في بيروت لعدم وجود مراقبين. وعلى هذا فهو يدرس فكرة إيفاد المراقبين وينتظر رأي المجلس في الموضوع. وهكذا حصل ورفعت الجلسة على أمل أن يكون المجلس في وضع أفضل غداً وأن تكون الأوضاع الميدانية في وضع أفضل كذلك، لأن البعثة الأميركية كانت تعطي تأكيدات لجميع من يسأل بأن واشنطن تحاول المستحيل للوصول إلى نتيجة إيجابية وتتمنّى ألاّ يقدم المجلس على أي عمل يسبق جهودها، خصوصاً وأن وقف إطلاق النار والانسحاب لا يتوقّفان على قرار من المجلس.

إن ما جرى الليلة هنا يساعد في نظرنا على إظهار استعدادنا للسير حتى النهاية، فلا يحمّلنا أحد مسؤولية تأخّر او تلكّؤ في البحث عن كل وسيلة تؤدّي إلى وقف إطلاق النار وحماية الأرض والشعب. وكذلك تبقى البقية الباقية، وهي قليلة جداً، في أيدينا، فلا نهدرها قبل الوصول إلى قرار حاسم على ضوء الأوضاع كما ترونها وكما تتحكّم بها معطيات تعرفونها وتتجاوز مجلس الأمن.

ويبقى القرار ٥٠٩ أساساً قانونياً قائماً ولو للتاريخ.

ننتظر تعليماتكم.

غسان جبران تويني

■ برقيّة صادرة [بدون رقم]، تاريخ ١٩٨٢/٦/١٤

Urgent

Confidentiel pour Président.

Département d'État Washington voudrait savoir si acceptation définitive obtenue afin de publier déclaration officielle d'appui et de confirmation politique américaine positive.

Prière réponse d'urgence.

Tuéni

● برقيّة واردة [بدون رقم]، تاريخ ١٩٨٢/٦/١٤

K. Haddad[1] ne pouvant vous avoir à l'heure actuelle m'a chargé de vous dire que le comité de salut national[2] n'ayant pas encore tenu sa réunion il ne peut confirmer officiellement sa formation.

La première réunion est prévue dans une demie heure environ, dans l'attente de l'arrivée des membres désignés et dans l'attente de leur acceptation. Une fois la chose faite il vous avertira officiellement.

■ برقيّة صادرة رقم ٢٦١، تاريخ ١٩٨٢/٦/١٥

اغتنم غروميكو مناسبة مناقشة نزع السلاح لطرح قضية الحرب اللبنانية ودعوة الأمم المتّحدة للتدخّل، وقد جاء ذلك في إطار مناقشة «سباق واشنطن في طريق بسط تفوّق استراتيجي». أثار مسألة إرسال أسطول أميركي إلى «الخليج الفارسي»، على بعد خطوتين من حدود الإتّحاد السوفياتي، ثم الوجود في قاعدة «دييغو غارسيا» (المحيط الهندي)، والتدخّل «الخارجي» في افغانستان، ثم إبدال الإحتلال الاسرائيلي في سيناء بجيش أميركي.

تويني

■ برقيّة صادرة رقم ٢٦٢، تاريخ ١٩٨٢/٦/١٥

التجديد للقوّات الدولية

١. دعي مجلس الأمن للانعقاد يوم الجمعة للنظر في التجديد للقوّات الدولية وهو الموعد الأقصى لانتهاء الولاية.

يبدو أن ثمة تفاؤلاً ولو حذراً بالوصول إلى «تمديد» موقّت لا «تجديد» بمهمّة انتقالية لا تستند حكماً إلى القرار ٤٢٥ باعتبار أن الزمن تجاوزها.

٢. الأمانة العامّة سألتنا موقفنا لتضمينه التقرير الذي ستقدّمه فأبلغناها وفق تعليماتكم[٣] أننا نوافق على التمديد الموقّت على أن ينظر في مصير القوّات على ضوء الإجراءات التنفيذية التي سيستتبعها تنفيذ القرار ٥٠٩ في حينه.

٣. السوفيات أبلغوا الأمانة العامّة أنهم مبدئياً ليسوا ضدّ التمديد الموقّت المحدود تفادياً للفراغ وللقلق الذي قد يحدثه سحب القوّات إذا لم يمدّد لها. غير أن قراءتنا الخاصّة هي أن السوفيات يريدون إبقاء القوّات حتى تكون منطلق التدابير التنفيذية التي سيستتبعها القرار ٥٠٩ خشية أن يفتح الفراغ المجال رحباً لقوّات دولية متعدّدة الجنسيات خارج إطار مجلس الأمن.

---

(١) سفير يمارس في القصر الجمهوري مهمات دبلوماسية.

(٢) تشكلت «هيئة الانقاذ الوطني» التي كان يؤمل منها توحيد المواقف اللبنانية من السادة: شفيق الوزان (رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية)، فؤاد بطرس، بشير الجميل (القوات اللبنانية)، وليد جنبلاط، نبيه بري (حركة أمل)، نصري المعلوف (الوطنيون الاحرار). لم تجتمع اللجنة الا في ٢٠ حزيران (يونيو) وبعد خمسة أيام على ولادتها، أعلن وليد جنبلاط انسحابه منها.

(٣) إشارة الى تعليمات شفوية عبر أحاديث هاتفية.

٤. الأميركان أبلغونا حرصهم على التمديد وهم يقومون بحركة في سبيله مع أعضاء مجلس الأمن المتردّدين أو المتخوّفين. وقد أصدرت واشنطن ظهر اليوم بياناً بلسان الناطق الصحافي لوزارة الخارجية يؤكّد هذا الموقف ويفتح نوافذ لا أبواباً حول القوّات التي ستنفّذ وقف إطلاق النار الحالي (البيان ملحق)[١].

٥. اجتمعت بالسفيرة كيركباتريك، بناء على طلبها بعد عودتها من واشنطن ومن جولة محاضرات، فقالت لي إنها اجتمعت أمس بالرئيس ريغان ثم حضرت اجتماع مجلس الأمن القومي حيث جرى بحث القضية اللبنانية بتفصيل ودقّة لم تبحث بهما قضية حتى الآن في هذا العهد (كذا بالحرف). والجهة مجلس الأمن، وانطلاقاً من جولة أفق لا ضرورة لاستعراضها هنا، أكّدت ضرورة التجديد، كما قالت إن اسرائيل لا تزال تتحفّظ وتأمل في سرّها عرقلة التجديد بسبب سواها.

نبّهت السفيرة إلى المخاطر والمزالق التي تنتظرنا وقلت لها إن واشنطن يجب أن تكون مستعدّة عند المناقشة لأسئلة محرجة حول المراقبين لأن ثمّة من لا يزال يحرّك في هذا الاتجاه والمجلس بأكثريته لا يفهم كيف يمكن أن يقدّم الأمين العامّ تقريراً عن تنفيذ القرار ٥٠٩ وعن وقف إطلاق النار من غير مراقبين. وأوضحت لها أن وقف اطلاق النار الذي نحن بصدده ليس وقف إطلاق نار مرتبطاً بخطوط معيّنة (en places)، وبالتالي، فالمراقبون لا يعني إرسالهم إنشاء مراكز مراقبة فورية ثابتة. وفهمكم كفاية واعتقد أن ذلك يلتقي مع أحاديثكم الهاتفية يومي السبت والأحد.

٦. اتوقّع أن تتناول المناقشة يوم الجمعة مجمل الوضع أيّاً كانت التطوّرات التي ستحدث بين اليوم وموعد الاجتماع.

وستتناول المناقشة حتماً، ولو حصرت بموضوع التجديد، الأمور التالية:

أ) تصرّف القوّات عند الهجوم الإسرائيلي.

ب) تصرّف إسرائيل مع القوّات بعد الإحتلال.

ج) تصرّف القوّات مع الفرقة اللبنانية.

د) مستقبل القوّات وسلامتها في المجالين القصير والطويل.

هـ) المراقبون الذين يعملون حالياً مع القوات.

٧. الدول المساهمة في القوّات لا تزال قلقة رغم موقفها المبدئي وستعقد غداً الأربعاء اجتماعاً برئاسة الأمين العامّ شخصياً يشترك فيه وزراء الخارجية الموجودون هنا (هولندا، النروج، ربما إيطاليا، إلخ...).

٨. صباح اليوم في جلسة مشاورات عقدها مجلس الأمن لبحث قضية قبرص، سأل بعض الأعضاء الرئيس متى تعقد جلسة مناقشة للمسألة اللبنانية، فأجاب أن سفير لبنان لا يطلب حالياً عقد جلسة مناقشة في انتظار تثبيت وقف إطلاق النار عبر المحاولات التي

---

(١) أنظر الصفحة ٤٥٢.

تجري ميدانياً ونظراً لاضطراب الوضع الحكومي في لبنان. إذذاك سأل السفير السوفياتي إذا كان بين أعضاء مجلس الأمن من يريد إعطاء المجلس في جلسة المشاورات معلومات عن تقدّم المفاوضات أو تعثّرها، وتطلّع باتّجاه المندوب الأميركي. فقوبل سؤاله بصمت مطبق. ثم سأل عمّا إذا لم تكن هنالك جدوى للمجلس من مناقشة عدم تنفيذ القرار ٥٠٩ – ولعلّه كان يهيّئ لخطاب غروميكو (برقيّتنا ٢٦١) الذي دعا الى اجتماع مجلس الأمن. فقوبل السؤال الثاني كذلك بصمت مطبق.

نرجو إيداعنا تعليماتكم الواضحة حول عناصر القرار المطلوب يوم الجمعة وصياغته، وحول ما يمكن وما يجب أن نقوله في مجلس الأمن حتى لا يعطّل ما يجري هنا الأمور التي تقومون بها من جهتكم.

غسان جبران تويني

■ برقيّة واردة رقم ٣٩٤، تاريخ ١٩٨٢/٦/١٥

بالنسبة لموضوع التجديد لقوّات الأمن الدولية في الجنوب، اتّصلنا هنا وفي موسكو بالسلطات السوفياتية وطلبنا اليها ألاّ تعارض التجديد في هذه المرحلة الدقيقة. فنرجو أخذ العلم.

فؤاد بطرس

■ برقيّة واردة رقم ٣٩٨، تاريخ ١٩٨٢/٦/١٦

أولاً: في أحاديثنا مع الزائر[1] تطرّقنا إلى موضوع قوّات الأمن الدولية والتجديد لها. أفاد أن السوفيات، حسب رأيه، لن يعارضوا وأن لا بأس عند الاقتضاء بأن يكون التجديد لأقلّ من ستة أشهر لتكون المرحلة الحاضرة قد انقضت.

ثانياً: موضوع فك الارتباط

إنه ليس ميّالاً إليه على الإطلاق كما تعلمون، ويرى أن مراجعة مجلس الأمن في هذا الظرف بالذات من شأنها أن تعقّد الأمور، فمجلس الأمن ليس هو الذي يستطيع حلّ المشكلة القائمة بل الاتصالات الثنائية والجماعية الجارية خارجه والنشاط الدبلوماسي، فنرى أن تأخذوا علماً بذلك لتكونوا على بيّنة من الأمور.

ثالثاً: في ما يتعلّق بالنقاط الأخرى المتعلّقة بالانسحاب

ليس لديه أكثر مما تعلمون بالنسبة لمنطقة الأربعين كيلومتراً وللجيوش الأخرى وللنشاطات العسكرية على أرض لبنان ومن حيث رغبة السلطة الأميركية بتقوية الحكومة المركزية وجعلها المحور الأساسي لكل هذه الشؤون والحفاظ على وحدة وسيادة واستقلال لبنان ضمن حدوده الدولية.

(١) أي فيليب حبيب، المندوب الشخصي للرئيس ريغان الى المنطقة الذي كان يومها في بيروت.

رابعاً: بالنسبة لوقوف القوات الإسرائيلية على خطوط معيّنة

لم نلمس لدى الزائر التزاماً محدّداً، مع الإشارة إلى أنه أكّد أنهم يصرّون على وقف العمليات وعلى تنفيذ مقرّرات مجلس الأمن، كما أنهم يؤيّدون دون تحفّظ تشكيل هيئة انقاذ في سبيل توحيد الكلمة ولو إلى حد ما.

فؤاد بطرس

■ برقيّة صادرة رقم ٢٦٣، تاريخ ١٩٨٢/٦/١٦

برقيّتكم ٣٩٨، برقيّتنا ٢٦٢

١. تفاهمنا نهائياً مع رئيس مجلس الأمن على عقد جلسة التمديد للقوّات الدولية صباح الجمعة وعلى التصويت قبل المناقشة.

٢. يقوم الأميركان بحملة في سبيل التمديد ويقترحون أن يكون لمدة ثلاثة أشهر. ومما يسهّل الحوار بينهم وبين سائر الأعضاء، وسيسهّل عملنا كذلك، كونهم يوزّعون موقفاً خطّياً يوضحون فيه التزامهم بالقرارين ٥٠٨ و٥٠٩ واستعدادهم لتأكيد هذا الالتزام.

٣. وضعنا مع البعثة الأميركية مشروع قرار (ملحق أدناه)[1] نؤكّد فيه القرارين ٥٠٨ و٥٠٩ ونفتح فيه الأبواب أمام المستقبل بدون التزام وستطلب البعثة من واشنطن موافقة على تأكيد القرارين ٥٠٨ و٥٠٩ في فقرة عاملة. وإذا لم يكن لديكم اعتراض على المشروع سنودعه الرئيس صباح غد تمهيداً لاقتراحه من جانبه.

٤. تخابرنا مع الأمانة العامّة التي تفضّل مهلة الثلاثة أشهر على مهلة الشهر أو الشهرين.

٥. عقد اليوم الاجتماع الذي أشرنا اليه (برقيّتنا ٢٦٢) وقد اشترك فيه رئيس وزراء هولندا ووزيرا خارجية النروج وأسوج وجميع سفراء الدول المساهمة وكان جو المناقشة مضطرباً ويبدو أن أكثر المستائين من الوضع كان رئيس وزراء هولندا لأن الإسرائيليين احتلّوا كامل منطقة عمليات الفرقة الهولندية. وأعرب جميع السفراء والوزراء عن رغبتهم في المشاركة في مناقشة مجلس الأمن بشيء من الحدّة. أمّا لجهة التمديد، فوافق الجميع إلاّ أن الشعور العام كان يميل لجعل المدّة بين أربعة وستة أسابيع، أي شهراً أو شهراً ونصفاً.

٦. لن يكون من الصعب حمل الدول المساهمة على الموافقة على ثلاثة اشهر إذا طلب ذلك لبنان. ولا نعرف بعد الموقف السوفياتي الذي ربما تكيف تبعاً للموقف الفلسطيني، وقد طلبت منّا الأمانة العامّة مباحثة السوفيات مباشرة، فنرجو إيداعنا توجيهاتكم وهل من الأفضل لنا أن نجدّد شهراً واحداً فقط لنبقي القضية عالقة، أم نجدد ثلاثة أشهر فنكرّس مبدأ وجود دور لقوّات دولية ما في تنفيذ القرار ٥٠٩.

٧. نلفت النظر إلى تصريح الجنرال جونز (رئيس الأركان الأميركي) لجهة عدم

(١) راجع الصفحة ٣٣٧.

استعداد أميركا للمساهمة في قوّات متعدّدة الجنسيات، وقد قيل إن القصد من التصريح تطمين السوفيات ممّا قد يسهّل مهمّتنا.

غسان جبران تويني

■ برقيّة صادرة [بدون رقم][1]، تاريخ ١٩٨٢/٦/١٦

I have a very urgent message to Minister Boutros. We need an answer immediately.

Très urgent

Ministre Affaires Étrangères

«PLO demande réunion immédiate du groupe arabe afin de communiquer message Arafat présentant situation.

Croyons savoir que message débouche sur demande de convocation Conseil de Sécurité sans proposition concrète telle que résolution ou autre.

Nous nous proposons sauf instructions contraires de ne pas nous opposer à la demande mais d'essayer d'orienter vers le débat de la FINUL vendredi afin de ne pas engager le Conseil dans l'obscurité.

Attendons instructions immédiates.

G. Tuéni

■ برقيّة صادرة [بدون رقم][1]، تاريخ ١٩٨٢/٦/١٦

Urgent

Ministre Affaires Etrangères

Suite telex précédent et notre conversation téléphonique groupe arabe s'est réuni et a pris connaissance du message Arafat qui sera distribué comme document officiel du Conseil de Securité.

Décision de convoquer le Conseil est référée à une commission de travail composée du Liban, OLP, Syrie, Jordanie, et Oman (président du groupe arabe) et assujettie à instructions libanaises.

G. Tuéni

■ برقيّة صادرة رقم ٢٦٤، تاريخ ١٩٨٢/٦/١٧

١. دعاني الجنرال هيغ (الموجود في نيويورك حالياً) بعد ظهر اليوم الى اجتماع عاجل اشترك فيه ناظر الخارجية المساعد فيليوتس والسفيرة كيركباتريك وقال إنه يريد أن يبحث ما يحدث في مجلس الأمن وبنوع أخصّ مشروع القرار الخاصّ بالتمديد للقوّات الدولية، ودامت المقابلة ما يزيد على النصف ساعة، تطرّق فيها البحث إلى الوضع بصورة عامّة.

(١) أرسلت بالتلكس بواسطة «النهار».

٢. لجهة مشروع القرار (برقيّتنا ٢٦٣) قال هيغ إنهم سيجدون صعوبة في الإبقاء على تأكيد القرارين ٥٠٨ و٥٠٩ في فقرة عاملة لأن ذلك يربط بين اليونيفل وبين ما يمكن أن ينشأ من تدابير، تنفيذاً للقرارين المذكورين. ولما قلت إنه يتعذّر علينا كذلك استصدار قرار من مجلس الأمن يتجاهل هذين القرارين، وافق على نقل التأكيد إلى مقدّمة المشروع.

٣. من مجمل البحث تبيّن أن مصدر الاعتراض هو ما تظنّون لأن الجو على ما يبدو في غاية السوء بين القوّات الدولية وإسرائيل. وتأكيداً لذلك علمت من الأمانة العامّة أن ثمّة تخوّفاً من نتائج الأبحاث التي ستدور بينهم وبين بيغن غداً الجمعة وقد كانت «مقدّمات الأبحاث عاصفة».

٤. فهمت من هيغ أن واشنطن لم تقرّر مسلكاً نهائياً لا حول القوّات الدولية ولا بصدد صلاحياتها ورقعة امتدادها في حال الإبقاء عليها ولا عن البديل منها، ويبدو أن كل البدائل لا تزال واردة جدّياً رغم بعض المؤشّرات التي ألمحت اليها أمس.

٥. اجتمعت بعد ذلك إلى الأمين العامّ ثم إلى سفير فرنسا ودرسنا كل احتمالات جلسة مجلس الأمن وما يترتّب على التمديد. وفي اجتماع مشترك بين البعثة الفرنسية والبعثة الايرلندية تمّ الاتّفاق على مشروع جديد يتضمّن مطالب الأمانة العامّة والدول المساهمة في القوّات. نودعكم المشروع[1] مع العلم بأننا جميعنا نتوقّع بعض التعديلات عليه، خصوصاً لجهة المدّة لأن الدول المساهمة تتحفّظ تجاه ثلاثة أشهر.

٦. علمت عرضاً من الإيرلنديين أنه ربما فوجئنا خلال فترة الثلاثة أشهر بل الشهرين بقرارات سلبية في بعض مجالس النوّاب في أوروبا.

٧. تعقد الدول المساهمة في القوّات غداً جلسة في الصباح لمحاولة تعزيز موقف مشترك في الشكل والجوهر من جميع القضايا.

٨. سيخصّص قبل الظهر للمشاورات وستكون المناقشة بعد الظهر، هذا إذا لم تنشأ صعوبات وتعديلات يصعب قبولها من هنا وهناك.

نرجو تعليماتكم.

غسان جبران تويني

● برقيّة واردة رقم ٤٠٠، تاريخ ١٩٨٢/٦/١٧

برقيّتكم بشأن التحرّك الفلسطيني لدعوة مجلس الأمن.

١. ما هو مضمون المذكّرة التي طلب السيد عرفات توزيعها كمستند رسمي لمجلس الأمن؟

٢. ما هو الهدف من السعي لدعوة مجلس الأمن وهل يمكن عملياً الحصول منه على أكثر مما تضمّنه مشروع القرار الذي أودعتمونا اياه ببرقيّتكم ٢٦٣؟

فؤاد بطرس

(١) لا يختلف نص المشروع كثيراً عن نص قرار مجلس الأمن رقم ٥١١ (١٨/٦/١٩٨٢).

● برقيَّة واردة رقم ٤٠٤، تاريخ ١٩٨٢/٦/١٨

برقيّتكم ٢٦٤

لا بأس من أن يأتي تأكيد القرارين ٥٠٨ و٥٠٩ في حيثيات القرار المنوي صدوره.

نرى أن المشروع الذي أودعتمونا إياه مقبول وإننا نفضّل أن يكون التمديد لمدة ثلاثة أشهر، وليس أقلّ، كما سبق وأبلغناكم، فنرجو العمل في هذا الاتّجاه قدر الإمكان.

فؤاد بطرس

■ برقيَّة صادرة رقم ٢٦٥، تاريخ ١٩٨٢/٦/١٨

في ما يلي ملحق البرقية ٢٦٥ وهي تشتمل على نصّ القرار ٥١١ الذي صدر عن مجلس الأمن ليل اليوم حول التمديد لليونيفل لمدة شهرين[١].

البعثة

(١) أنظر الصفحتين ٣٠٨ - ٣٠٩ للنصين الانكليزي والعربي.

من ١٩ حزيران (يونيو) الى ٢٥ آب (أوغست)

حصار بيروت والمهام الانسانية

"

الخيار بين الوساطة الاميركية والحل الدولي

"

فيليب حبيب أو... لا حبيب!

■ برقيّة صادرة رقم ٢٦٧، تاريخ ١٩٨٢/٦/١٩

في ما يلي نصّ قرار مجلس الأمن رقم ٥١٢ الذي صدر اليوم بالإجماع[١].

البعثة

■ برقيّة صادرة رقم ٢٦٨، تاريخ ١٩٨٢/٦/٢١

Urgent for Minister Boutros

موعدنا للخطابة في الدورة الخاصّة لنزع السلاح في الجمعية العامّة غداً. ماذا تريدوننا أن نقول؟

غسان جبران تويني

■ برقيّة صادرة رقم ٢٦٩، تاريخ ١٩٨٢/٦/٢١

طلب مندوب منظّمة التحرير عقد جلسة للمجموعة العربية بعد ظهر اليوم لدرس موضوع استئناف الدورة الطارئة الخاصة بفلسطين التي لا تزال مفتوحة حسب القرار الأخير الذي اتّخذته الجمعية العامّة عند استئناف الدورة المذكورة في نيسان الماضي، وذلك بهدف مناقشة الاجتياح الإسرائيلي الحالي.

الرجاء تزويدنا بتعليماتكم اليوم إذا أمكن قبل الجلسة.

تويني

■ برقيّة صادرة رقم ٢٧٠، تاريخ ١٩٨٢/٦/٢١

برقيّتنا ٢٦٩

المعلومات التي بلغتنا الآن تفيد أن المنظمة تلقّت تعليمات من قيادتها بدعوة الجمعية العامّة لاستئناف الدورة الطارئة السابقة للتركيز على موضوع تصفية القضية الفلسطينية

---

(١) أنظر الصفحتين ٣١٠ - ٣١١ للنصين الانكليزي والعربي. فرنسا هي التي تقدمت باقتراح المشروع هذا. انظر البرقية الصادرة ٢٧٣، تاريخ ٢١/٦/١٩٨٢، الصفحة ١٨٣.

بصورة عامّة، ويبدو لدى تحليل هذا الطلب أن المنظمة تريد تجنّب دعوة الجمعية العامّة تحت شعار «Uniting for peace» الذي يعارضه السوفيات، وبالتالي انقاذاً لهم، واستخدام استئناف الدورة الطارئة كإطار غير مباشر لمناقشة الوضع الحالي.

نكرّر طلب تزويدنا بتعليماتكم.

تويني

■ برقيّة صادرة رقم ٢٧٢، تاريخ ١٩٨٢/٦/٢١

برقيّتانا ٢٦٩ و٢٧٠

١. عقدت المجموعة العربية جلستها بعد ظهر اليوم بناء على طلب منظّمة التحرير، واستهلّها مندوب المنظّمة بشرح الأوضاع العسكرية الحالية في بيروت. وطلب إلى المجموعة العربية الموافقة على استئناف الدورة الطارئة السابقة الخاصّة بقضية فلسطين. وشدّد على أن الهدف من ذلك هو الضغط على إسرائيل للالتزام بالقرارين ٥٠٨ و٥٠٩.

واقترح عناصر مشروع قرار لهذا الغرض هي التالية:

أ) تأكيد القرارات ٥٠٨ و٥٠٩ و٥١٢.

ب) وقف إطلاق النار الفوري والانسحاب غير المشروط.

ج) التأكيد على أن منظّمة التحرير هي الممثّل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني (ويبدو أن الغرض الأساسي من استئناف الدورة هو هذا التأكيد بالذات، أي الاستحصال على قرار جديد بشرعية منظّمة التحرير وصفتها التمثيلية).

د) احترام سيادة لبنان ووحدته.

هـ) الطلب إلى الأمين العامّ أن يتخذ التدابير اللازمة لتنفيذ القرارين ٥٠٨ و٥٠٩ بما يتوافر له من أجهزة موجودة في تصرّفه.

٢. شكّك مندوب تونس بنتائج الدورة، وطلب قبل الموافقة على استئنافها، وجود ورقة أمامه واضحة يقرر على ضوئها موقفه.

٣. مندوب سوريا قال إنه يتعذّر عليه الموافقة الآن على طلب منظّمة التحرير إذ إن هذا الموضوع يجب أن تقرّره حكومته، وتساءل ما هو المطلوب بالذات وما هي الفائدة منه، وطلب مهلة إلى الغد حتى تصله تعليمات من دمشق (وقال لنا بصورة شخصية إنه لا يرى فائدة كبرى من الدورة وأنها قد تضعف القرار ٥٠٩).

٤. أكّدنا في كلمتنا على ما يلي:

أ) تمسّكنا التامّ بالقرارين ٥٠٨ و٥٠٩ وباتّفاقية الهدنة المعقودة عام ١٩٤٩.

ب) أشرنا بوضوح تام أن السلطة اللبنانية هي المرجع الوحيد ذو الصلاحية لتقديم أو البت بأي اقتراح يتعلّق بتدابير معيّنة يطلب إلى الأمين العامّ اتّخاذها، استناداً إلى القرارين ٥٠٨ و٥٠٩ وتتناول الأرض اللبنانية.

ج) طلبنا تأجيل البتّ بطلب استئناف الدورة حتى الغد، لمراجعة الخارجية والتزوّد بتعليماتها، سواء بالنسبة للدورة أو بالنسبة لعناصر القرار.

٥. تقرّر في نهاية الجلسة تأجيل البتّ بموضوع استئناف الدورة حتى الغد (الساعة العاشرة صباحاً) انسجاماً مع الاتّجاه العامّ في المجموعة بانتظار التعليمات، سواء بالنسبة للدورة أو عناصر مشروع القرار.

٦. علمنا في ما بعد أن مندوب المنظّمة دعا مجموعة عدم الانحياز لعقد اجتماع غداً يطلب فيه استئناف الدورة، علماً بأن طلب الاستئناف يمكن أن يأتي من أي عضو في الجمعية العامّة حسب نصّ القرار السابق الذي أقرّته الدورة الطارئة في نيسان الماضي.

الرجاء تزويدنا بتعليماتكم.

البعثة

■ برقيّة صادرة رقم ٢٧٣، تاريخ ١٩٨٢/٦/٢١

عطفاً على برقيّتنا ٢٦٧

نلفت النظر إلى أن القرار ٥١٢ كان اقتراحاً فرنسياً طرحه السفير هنا بناء على تعليمات ملحّة من باريس وصلته صباح السبت، وقد حرص على عقد مجلس الأمن فوراً ربما لورود معلومات مقلقة حول الوضع الإنساني أو بقصد الضغط على إسرائيل. وقد دعانا صباحاً لبحث المشروع الذي كان ورده من عاصمته، والذي أصبح موضع تعديل، كما كان متوقّعاً خلال المشاورات الثنائية لوجود فقرة فيه كانت تؤكّد ضرورة الالتزام بالقرارين ٥٠٨ و٥٠٩. عندما انعقد المجلس تعاقبت بعض الدول في إعلان تجاوبها وتبرّعاتها ودخل المندوب الإسرائيلي في مناقشة سياسية للقرار لم نرَ من الضروري الردّ عليها بل اكتفينا بشكر فرنسا والمجلس.

تويني

● برقيّة واردة رقم ٤٠٩، تاريخ ١٩٨٢/٦/٢١

برقيّتكم ٢٦٨

يمكنكم أن تضمّنوا كلمتكم ما قيل في مجلس الأمن بشأن تنفيذ قرارات المجلس، ومساعدة لبنان على التغلّب على محنته.

سنبرق لكم ما سبق أن أبرقناه إلى جميع السفارات، ولا ريب أن معلوماتكم أكثر ممّا ورد فيه.

فؤاد بطرس

● برقيّة واردة [بدون رقم]، تاريخ ١٩٨٢/٦/٢١

هذا نصّ التعميم:

«في غمرة الأحداث المؤلمة الجارية على أرض لبنان، يهمّنا أن تركّزوا في محادثاتكم الرسمية وغير الرسمية على:

١. تنفيذ قراري مجلس الأمن ٥٠٨ و٥٠٩، هذا مع الإشارة إلى أن لبنان ما يزال يعتبر أن اتّفاق الهدنة هو الذي يرعى الوضع بينه وبين إسرائيل، وأن وقف اطلاق النار ما هو إلاّ جزء من أحكام الهدنة.

٢ . السعي إلى انقاذ مدينة بيروت من الدمار والاحتلال.

٣ . إعادة السيادة اللبنانية على جميع الأراضي اللبنانية بصورة شاملة ومطلقة.

٤ . الموافقة على التمديد لقوّات الأمن الدولية لمدّة وجيزة لا تتجاوز الأشهر الستة أو دونها، وذلك ريثما يتبلور الوضع سياسياً، وأمنياً، ودولياً.

٥ . هناك مسائل أخرى تثار، بمناسبة الاحتلال الإسرائيلي، سنبلغكم تصوّرنا بشأنها في الوقت المناسب».

فؤاد بطرس

● برقيّة واردة رقم ٤١٠، تاريخ ١٩٨٢/٦/٢٢

نوافق على الموقف الذي اتخذتموه ونرجو أن تستوحوا في تصرّفاتكم الاعتبارات الآتية:

١ . نرى بأن لنا وحدنا الحقّ في طلب تنفيذ القرارين ٥٠٨ و٥٠٩ ولنا اختيار الوقت والظرف المناسبين لذلك، والطريقة أيضاً إذا أردنا أن نراجع الجمعية العامّة. وإننا الآن في صدد اتّصالات دولية وعربية مكثّفة توصّلاً لتنفيذ قراري مجلس الأمن، ونخشى إذا ما أحيل هذا الموضوع على الجمعية العامّة أن تعطّل مساعينا وأن يستعاض عنها بخطابات لا تهدف إلاّ إلى الدعاية. وهي دون جدوى بالنسبة لاستعادة سيادتنا واراضينا.

٢ . إننا نفهم أن تسعى منظّمة التحرير إلى الاستحصال على قرار جديد يكرّس صفتها التمثيلية، وإننا نشارك هذا المسعى إذا شاؤوا ونؤيّده، ولكننا لا نرى فائدة من ربط القضية اللبنانية بالقضية الفلسطينية في الشكل الذي تطلبه المنظّمة لأننا، مع تأييدنا للقضية الفلسطينية، لا نستطيع، بعد أن أصبح لنا قضية أكثر تفاقماً من القضية الفلسطينية، أن نوافق على استعمال قضية لبنان ومأساته لدفع أي قضية أخرى إلى الواجهة وإننا لا نرغب إذا ما دقّت ساعة مراجعتنا الجمعية العامّة لتنفيذ القرارين المذكورين، أن يتداخل مع هذا الشأن أي شأن آخر. فنحن أصحاب الأرض التي احتلّت والتي فقدنا سيادتنا عليها لأكثر من سبب. ونحن الذين يموت مواطنونا. ونحن الذين ندفع الثمن بالدم والدمار وليس الوقت وقت استغلال مأساتنا في سبيل أية قضية أخرى.

نحن نعلم وأنتم تعلمون أن السعي إلى حمل الأمين العامّ على اتّخاذ تدابير لتنفيذ القرارين المشار اليهما ليس من أمل بنجاحه في الوقت الحاضر، وأن الأسلوب الذي نسلكه لمعالجة هذا الموضوع أكثر جدوى من منبر الجمعية العامّة، فإذا كان سوانا من الإخوان يرى غير ذلك، فله أن يعرض على الجمعية ما يتعلّق به وبالقضية الفلسطينية التي نستمرّ في تأييدها وليتركوا للبنان عرض قضيته في الوقت والشكل اللذين يرتئيهما.

٣ . إذا كان بإمكانكم بالتنسيق مع الدول العربية الأخرى صرف النظر عن هذا السيناريو الجديد في الوقت الحاضر فيكون ذلك أنسب في نظرنا.

٤ . في ضوء الاعتبارات المبيّنة أعلاه، يرجى متابعة اتّصالاتكم والإفادة تباعاً كي نتّفق وإياكم على الموقف النهائي الذي نبغي اتّخاذه.

فؤاد بطرس

● برقيّة واردة [هاتفية]، تاريخ ١٩٨٢/٦/٢٢

(مخاطبة هاتفية من السفير أبو فاضل[1])

نتيجة لاجتماع لجنة الإنقاذ اليوم، طلبنا إلى السفير حبيب السعي إلى وقف إطلاق النار بأسرع ما يمكن بصورة فعلية والسعي أيضاً إلى فكّ الارتباط تسهيلاً لمواقف يمكن أن تتّخذها المنظّمة من المواضيع المطروحة.

وبديهي أن سلوك هذا الطريق في نظرنا يمكن أن يأتي بثمار أكثر من اللجوء إلى الهيئة الدولية في الوقت الحاضر. وإننا نعتقد أن المنظّمة التي هي وراء هذه المطالب لا بدّ أن تشاركنا رأينا.

فنرجو أخذ العلم والتصرّف انطلاقاً من هذه الاعتبارات إذا كان ذلك ممكناً.

فؤاد بطرس

■ برقيّة صادرة رقم ٢٧٤، تاريخ ١٩٨٢/٦/٢٢

برقيّاتكم ٤١٠ تاريخ ١٩٨٢/٦/٢٢، والأخرى الهاتفية بنفس التاريخ

١ . استأنفت المجموعة العربية صباح اليوم اجتماع الأمس للاستماع الى تعليمات الأعضاء حول طلب استئناف الدورة الطارئة السابقة، فبادر مندوب المنظّمة الى قراءة المعلومات العسكرية التي زوّدته بها قيادته، وأبلغ الحاضرين أن تعليماته تقضي بطلب استئناف الدورة وكرّر نفس المطالب التي أوردها أمس في البرقية ٢٧٢ حيث عناصر القرار المطلوب.

لم يعرب أحد عن معارضته للطلب إذ لاذ الجميع بالصمت.

٢ . أخذ مندوب لبنان العلم وحدد موقفنا بوضوح وصراحة، مستوحياً الاعتبارات الواردة في برقيّتكم مشدّداً على النقاط التالية:

أ) التمسّك بحقّنا (لوحدنا) بطلب تنفيذ القرارين ٥٠٨ و٥٠٩ وباختيار الوقت والظرف المناسبين لذلك وبالطريقة التي نريد.

ب) الفصل بين قضية فلسطين والقضية اللبنانية بالشكل الذي تطلبه المنظّمة، مع تأييدنا التامّ للقضية الفلسطينية.

ج) الاحتفاظ بحقّنا كاملاً في مراجعة الجمعية العامّة دون أن يتداخل هذا الأمر بأي شأن آخر وفي الوقت الذي نعتبره مناسباً.

د) شكّكنا بإمكانية نجاح مسعى الأمين العامّ باتّخاذ تدابير لتنفيذ القرارين ٥٠٨ و٥٠٩ في الوقت الحاضر، وشدّدنا على جدوى الأسلوب الذي تنهجه الحكومة اللبنانية حالياً لإيجاد الحلّ المناسب، خصوصاً وأنها على اتّصال وثيق بالمسؤولين الفلسطينيين.

هـ) علّقنا موافقتنا على طلب استئناف الدورة على وجود ورقة عمل واضحة لا تتعاطى بالشأن اللبناني ولا تتعرّض للاعتبارات التي ذكرتم.

---

(١) رئيس قسم الاتصالات في وزارة الخارجية.

و) أكّدنا على أن القرارين ٥٠٨ و٥٠٩ قد اتّخذا بالإجماع في مجلس الأمن، وإننا لا نريد اضعافهما بالحصول على قرار توصية من الجمعية العامّة قد لا يحظى بأكثر من ثلثي الأعضاء.

٣ . كرّر مندوب المنظّمة وجهة نظره وأكّد على رغبته في استئناف الدورة.

٤ . أمام التعارض في الموقفين، ارتأت المجموعة عدم البتّ بطلب استئناف الدورة حتى يعود مندوب المنظّمة إلى قيادته ليضعها في إطار المناقشات التي دارت على ضوء الاعتبارات التي أردناها، فامتثل للأمر وهو بانتظار تعليمات جديدة من قيادته. وتقرّر أن تجتمع اللجنة المصغّرة (لبنان، سوريا، الأردن، فلسطين وعُمان [الرئيس] لتبادل الرأي وإيجاد صيغة مناسبة).

وبالفعل، اجتمعت اللجنة المصغّرة بمشاركة السفير تويني، الذي أوضح مجدّداً وبصورة لا لبس بها الاعتبارات اللبنانية. وطالب بالتريّث في الوقت الحاضر إلى أن تنجلي نتيجة الاتّصالات الجارية في بيروت حالياً والتي قد تؤدّي الى تجنب المأساة.

طلب مندوب المنظّمة العودة الى قيادته، ولكنه بقي مصرّاً على وجهة نظره، فكرّرنا له تمسّكنا بموقفنا.

٥ . لدى انتهاء جلسة المجموعة العربية، عقد مكتب التنسيق الدائم لحركة عدم الانحياز، بناء على طلب المنظمة، جلسة له، فبادر خلالها مندوب المنظّمة إلى طلب موافقة المكتب على استئناف الدورة الطارئة، إلا أنه ربط هذا الطلب بمهلة ريثما تتوافر له التعليمات والمعطيات الواضحة.

تكلّم مندوب لبنان أمام حركة عدم الانحياز فردّد الاعتبارات ذاتها التي وردت في برقيّتكم، وأصرّ على عدم الربط بين القضيتين، الفلسطينية واللبنانية، وتمسّك بحقّ السلطة اللبنانية بمراجعة الجمعية العامّة في الوقت الذي تراه مناسباً وشدّد على حقّنا وحدنا في المطالبة بأية تدابير تتعلّق بتنفيذ القرارين ٥٠٨ و٥٠٩. فأخذ مكتب التنسيق علماً بذلك وترك للبنان حرّية التحرّك وفق ما يراه وفي الوقت المناسب، مشيراً إلى الفصل بين القضيتين.

٦ . بناء على توصية من مكتب التنسيق، استقبل الأمين العامّ وفداً من حركة عدم الانحياز، الذي أعرب له عن القلق العميق لمجريات الأحداث في لبنان وطلب اليه السعي للفت نظر أعضاء مجلس الأمن لنتائج الاجتياح الإسرائيلي وتهديده للسلم والأمن في المنطقة ولانتهاك سيادة لبنان وأراضيه، والقضاء على منظّمة التحرير.

أعرب الأمين العام عن اهتمامه البالغ لما يجري، وسعيه الحثيث لوضع حدّ للاحتلال الاسرائيلي، مشيراً إلى أن النقمة على إسرائيل بدأت تتعاظم حتى في أوساط الحكومة والرأي العام الأميركيين.

٧ . من المتوقّع أن يعود مندوب المنظّمة إلى تحريك الموضوع غداً، إلا أنه أصبح واضحاً لدى المجموعة العربية ومجموعة عدم الانحياز أن أي تحرّك يتعلّق بالشأن اللبناني هو رهن بإرادة الحكومة اللبنانية.

البعثة

■ برقيّة صادرة رقم ٢٧٥، تاريخ ١٩٨٢/٦/٢٣

ألقينا صباح اليوم خطبة لبنان في المناقشة العامّة لدورة التسلّح وفق برقيّتكم ٤٠٩ وأحاديثنا. بنينا الخطاب على المواقف التي كنّا قد اتّخذناها في مجلس الأمن وعلى كلمة رئيس الجمهورية في لجنة الإنقاذ واتّجاه التصاريح الرسمية التي صدرت في بيروت، فضلاً عن تعليماتكم في سائر القضايا. ووضعنا الخطبة في إطار مناقشات نزع السلاح بما في ذلك الردّ على اقتراح بيغن بإنشاء منطقة نووية منزوعة السلاح في الشرق الأوسط.

النصّ الأصلي باللغة الإنكليزية وسنودعكم ترجمة عربية في ما بعد[1].

تويني

■ برقيّة صادرة رقم ٢٧٦، تاريخ ١٩٨٢/٦/٢٣

أبلغني سفير مصر أن ريغان أرسل إلى مبارك كتاباً طويلاً يشرح فيه المباحثات مع بيغن وينقل اليه الضغط الذي قامت به أميركا على إسرائيل لعدم دخول بيروت. وقال لي السفير رسمياً إن الصيغة التي وضع لها هذا الأمر يفهم منها أن ريغان نال وعداً من بيغن بعدم الدخول.

طلب منّي سفير مصر إبلاغكم ذلك رسمياً، سألته إذا كان يسقط من حسابه احتمال قيام بيغن بالهجوم رغم ذلك. فاستبعد الأمر ولكنه لم يعتبره مستحيلاً لأن جوّ الرسالة لا يوحي بوجود انسجام كلّي بين أميركا وإسرائيل.

اغتنمت المناسبة لأسأل سفير مصر تقييمه الشخصي نظراً لخبرته ونظراً لتعاطيه مباشرة خلال الأسبوعين الماضيين المفاوضات مع الفلسطينيين، لاحتمالات الهجوم، أجاب أنه من الممكن أن يكون هنالك جو حرب نفسانية. ولكن إذا لم يحدث تحرّك دولي وعربي يلجم بيغن فإن كل التوقّعات مسموحة. أطلعته على المعلومات التي لدي حول «الخطّة الفلسطينية» كما طرحت في لجنة الإنقاذ وأسئلة فيليب حبيب، وقلت له إن هذه المعلومات غير رسمية، فكان متشائماً من أسئلة حبيب وقال إنها تدلّ على أن إسرائيل رفضت الخطّة ويبدو أن هذه الخطّة بصورة مختلفة قليلاً كانت قد أبلغت إلى مصر بصورة أخرى.

غسان تويني

● برقيّة واردة رقم ٤١٢، تاريخ ١٩٨٢/٦/٢٤

برقيّتكم ٢٧٤

نشكر لكم جهودكم. إن التطوّرات الميدانية لا تحمل على التفاؤل لأن وقف إطلاق النار خرق أمس باستمرار. أمّا هيئة الإنقاذ فقد واجهها السفير حبيب بأسئلة دقيقة تتناول مستقبل المنظّمة في لبنان وخضوعها للسلطة اللبنانية بدون قيد، وتخلّيها عن صفتها العسكرية وعن نشاطها العسكري، وطلب معرفة تصوّرات الحكم والمنظّمة ومواقفهما من

(١) في الصفحات ٤٤٠ - ٤٤٥ نص الترجمة العربية.

هذه الأمور الرئيسية قبل التوسّع في البحث مع آخرين. وبطبيعة الحال أدّى ذلك إلى تأجيل الاجتماع لمزيد من الإتّصال بالمنظّمة. وقد تدفع هذه الاعتبارات المنظّمة إلى تحريك الأمور في نيويورك، وفي الوقت ذاته تجاوبت المنظّمة وسوريا مع طلب الكويت الدعوة إلى مؤتمر لوزراء الخارجية العرب علّه يكون تمهيداً لقمّة عربية، بينما تريّثت دول أخرى في التجاوب بانتظار موقف لبنان. وإننا نودعكم في ما بعد برقيّتين أرسلناهما إلى سفيرنا لدى جامعة الدول العربية بهذا الشأن[١]، لتكونوا على بيّنة من الأمر، باعتبار أن ما يجري في تونس هو وجه آخر لما يجري في نيويورك. نرجو إعطاءنا تصوّراً لما يمكن أن يكون السيناريو في حال متابعة الجمعية العامّة دورتها المتعلّقة بفلسطين، وهل يمكن عملياً أن لا يثار موضوع لبنان؟ وكيف يمكن أن نواجه هذا الاحتمال مع مراعاة التشنّجات الداخلية، وضرورة صيانة وحدة المؤسسات الداخلية.

فؤاد بطرس

ملاحظة: لمعلوماتكم الخاصّة ولمعلومات الأمين العامّ، استمزجتنا الكويت رأينا في انعقاد لجنة المتابعة لمعالجة الأوضاع الطارئة، فوافقنا على ذلك.

■ برقيّة صادرة رقم ٢٧٧، تاريخ ١٩٨٢/٦/٢٤

برقيّتكم ٤١٢

١. أخذنا علماً بما ورد فيها وكذلك بالبرقيّتين الملحقتين بها وسنتصرّف على ضوء ذلك، مع العلم بأن من غير الممكن في إطار الأمم المتّحدة، كما قلنا لكم أمس، إظهار أي انقسام أو اختلاف مع الفلسطينيين من حيث قضيّتهم. وذلك يعني أنه (إلى أن يتّخذ قرار، نرجو تفاديه، بطرح خلافنا أو اختلافنا علناً ولمطلب معيّن) يجب إبقاء الاختلاف في وجهات النظر ضمن المجموعة العربية ومعالجته بحزم وبدون إفساح مجال لأيّة مزايدة وبتحديد الأضرار ما أمكن.

٢. تجتمع المجموعة العربية الساعة الثالثة بعد ظهر اليوم ونحن نأمل أن تصلكم هذه البرقية قبل المساء حتى تردنا توجيهاتكم قبل تسارع الأحداث. وقد دعيت المجموعة العربية منذ الصباح، كما توقّعنا في مكالمتنا الهاتفية. ولتعذّر اجتماعها صباحاً ابلغ مندوب فلسطين رئيس المجموعة أنه، مستفيداً من القرارات السابقة، سيزور رئيس الجمعية برفقة ممثّل مجموعة عدم الانحياز ويطلب دعوة الجمعية من غير انتظار انعقاد المجموعة.

٣. تفاهمنا مع رئيس المجموعة سفير عمان على أن يكون الموقف في المجموعة كما يلي:

أ) لا يعارض لبنان دعوة الجمعية باعتبارها استئنافاً لجمعية تتعلّق بقضية فلسطين.

(١) نص البرقيتين في الصفحتين ٤٢٣ - ٤٢٤.

ب) يقدّر لبنان أن الظرف الحالي سيفرض على أعضاء الجمعية تناول القضية اللبنانية من زاوية الوضع في لبنان والغزو الإسرائيلي. إلاّ أن ذلك لا يجب أن يتجاوز البحث إلى التقرير، فيظلّ موضوع القرار هو مصير الفلسطينيين والحقوق الفلسطينية.

ج) يلفت لبنان النظر إلى أن قضيته لا تزال عالقة أمام مجلس الأمن وبذلك لا يمكن أن تبحث في الجمعية العامة خشية مخالفة المادّة ١٢ من الفصل الرابع من شرعة الأمم المتّحدة[١].

د) لا بأس أن ترد في القرار العتيد دعوة إلى جميع الفرقاء للتقيّد بالقرارين ٥٠٨ و٥٠٩ وبذل الجهود لتنفيذهما، ولكن لا يمكن أن ترد في مشروع القرار دعوة إلى الأمين العامّ أو إلى مجلس الأمن، تقيّداً بالفقرة (ج) أعلاه.

هـ) يجب أن يكون واضحاً أن استئناف هذه الجمعية لا يسقط من يد لبنان ورقة الدعوة إلى جمعية استثنائية خاصّة تحت شعار «متّحدون من أجل السلام»[٢].

و) سيعارض لبنان أية صيغة في مشروع القرار فيها مساس بالسيادة اللبنانية أو تفريط بالسلطة اللبنانية المطلقة بالنسبة الى الوجود الفلسطيني أو سواه.

٤. سنبلغ أعضاء الجمعية الذين يهمّهم الأمر أو الذين يتّصلون بنا هذا الموقف.

٥. سنطلب إيداعنا مشروع القرار قبل «تسويقه» لنتأكد من انسجامه مع موقفنا.

٦. لا بد أن ندعى للخطابة في هذه الجمعية وسيكون الموقف دقيقاً ونرى تأكيد ما قلناه في خطبتنا في الجمعية العامة الخاصّة بنزع السلاح مع زيادة ما يمكن أن يستجدّ. ونرجو إيداعنا أية توجيهات بهذا الصدد بالذات على ضوء ما وصفتموه بالتشنّجات الداخلية وضرورة صيانة وحدة المؤسّسات.

٧. يتوقّع رئيس المجموعة العربية أن تنعقد الجمعية الخاصّة على أبعد حد، صباح غد الجمعة، وربما باشرت أعمالها مساء اليوم الخميس. لذلك نرجو الاتصال بنا بأية وسيلة وفي حال عدم ورود اتّصال، نستمرّ في المسلك الذي أوردناه اعلاه.

غسان جبران تويني

● برقيّة واردة رقم ٤١٤، تاريخ ١٩٨٢/٦/٢٤

برقيّتكم ٢٧٧

أولاً: أخذنا علماً بالفقرة الاولى ونوافق على أن تشيروا بصورة خاطفة في اجتماعاتكم إلى أن ثمّة تفاهماً لا بدّ أن يحصل بيننا وبين منظمة التحرير نتيجة للأحداث الحاضرة (مرفقات برقيتنا رقم ٤١٢ المبلغة لأمين عام الجامعة العربية).

(١) ينص البند الأول من المادة الثانية عشرة من ميثاق الامم المتحدة على الآتي: «عندما يباشر مجلس الأمن بصدد نزاع أو موقف ما الوظائف التي رسمت في الميثاق، فليس للجمعية العامة ان تقدم أية توصية في شأن هذا النزاع أو الموقف الا اذا طلب ذلك منها مجلس الأمن».

(٢) حول مفهوم «Uniting for peace» راجع البرقية الصادرة رقم ١٧ (تاريخ ١٥/١/٨٢)، الصفحتان ١١ - ١٢.

ثانياً: الفقرة الثالثة من برقيتكم: نوافق على البنود (أ)، (ب)، (ج) (وهذه الحجّة في محلّها في الواقع والقانون)، كما نوافق على البند (د) اذا لم يكن من مفرّ من ذلك لأننا نفضّل مبدئياً أن لا نمزج بين مجلس الأمن والجمعية العامّة وبين قضية وقضية ونوافق بدون تحفّظ على البندين (هـ)، (و).

ثالثاً: إزاء دقّة الوضع، لا بدّ من أن تطّلعوا على مشروع القرار قبل عرضه على التصويت لأننا نخشى أن لا يقفوا عند الحدود التي رسمتموها.

رابعاً: نوافق على تصوّركم للخطاب الذي ستلقونه والذي أطلعنا على نصّه اليوم، الذي يوفّق في نظرنا بين جميع الاعتبارات.

فؤاد بطرس

■ برقيّة صادرة رقم ٢٧٨، تاريخ ١٩٨٢/٦/٢٤

برقيّتنا ٢٧٦ أمس

إتّصل بي سفير مصر وأبلغني أنه على أثر حديثنا أمس نقل صورة عن الوضع إلى وزيره بطرس غالي الذي استدعى السفير الأميركي في القاهرة وأصرّ على وجوب الوصول إلى حلّ للوضع في بيروت انطلاقاً من البحث الدائر في لجنة الإنقاذ ثم أبلغني أن الرئيس حسني مبارك أرسل كتاباً شخصياً إلى الرئيس ريغان في هذا الموضوع.

علمت منه كذلك أن مندوباً فلسطينياً من كبار المسؤولين في المنظّمة موجود الآن في القاهرة لمتابعة هذه الأبحاث. شكرت سفير مصر وأكّدت عليه وجوب التنبّه إلى أنّ مسألة الوجود الفلسطيني المسلّح في بيروت مسألة غير مقبولة لبنانياً، بنسبة ما هي تتعارض مع إصرار لبنان على ممارسة سلطاته كاملة. فقال إنه يعرف الوضع جيداً والموضوع هو الخروج من المأزق المأساوي بشكل يحافظ على المظاهر وعلى كرامة منظّمة التحرير، ليس من أجلها بل من أجل القضية الفلسطينية التي تمسّ العرب جميعاً. ولذلك فليس لدى القاهرة أيّة أوهام حول حدوث السلام الفلسطيني في لبنان أو أية ضرورة للحفاظ عليه بشكل يعطّل الوصول إلى مسعى.

غسان جبران تويني

■ برقيّة صادرة رقم ٢٧٩، تاريخ ١٩٨٢/٦/٢٤

اتّصل بنا السفير الفرنسي الساعة الواحدة وأبلغنا أن مندوب المنظّمة زار الأمين العامّ دي كويلار برفقة أمين عام مجموعة عدم الانحياز واقترح عليه دعوة مجلس الأمن لجلسة عاجلة، ربما اليوم إذا أمكن، يطرح عليه خلالها مشروع قرار قصير يؤكّد وقف إطلاق النار مع مهلة زمنية، ويدعو الى إرسال مراقبين.

سألني السفير الفرنسي (رئيس مجلس الأمن) فقلت له إن الموضوع يعنينا وبيروت لم تقرّر بعد دعوة مجلس الأمن وستقرّر في الوقت المناسب ونحن نعترض على المبادرة الفلسطينية.

سأجتمع بالسفير الساعة الرابعة والنصف لبحث الموضوع، والحالة عموماً.

أرجو تعليمات عاجلة. الساعة الآن هنا الواحدة والنصف.

غسان جبران تويني

● برقيّة واردة رقم ٤١٥، تاريخ ١٩٨٢/٦/٢٤

برقيّتكم ٢٧٩

الموضوع يرتدي بالنسبة لنا طابعاً مبدئياً. نوافق على موقفكم إذ يعود لنا حقّ طلب دعوة المجلس إذا رأينا ذلك مناسباً، والمطالبة بما نراه مفيداً. هذا مع الإشارة أننا نوالي اجتماعاتنا هنا بصورة متواصلة لمعالجة موضوع وقف إطلاق النار وسواه.

فؤاد بطرس

■ برقيّة صادرة رقم ٢٨٠، تاريخ ١٩٨٢/٦/٢٤

ساعة الإرسال ٥,٣٠ مساء
سرّي وعاجل للغاية
برقيّتنا ٢٧٧

١. وفق حديثنا التلفوني الساعة الثالثة وعشرين دقيقة اجتمعت بالسفير الفرنسي الساعة ٤,٣٠ فأطلعني على نص البيان الذي ألقاه الرئيس ميتران وعلى مشروع القرار الذي تلقّاه من باريس (ملحق ١)[1].

٢. تعليمات السفير الفرنسي أن يدعو مجلس الأمن فوراً، أي الليلة، وسيباشر في المشاورات بعد نصف ساعة.

٣. مهّد السفير لحديثه بشرح مجمل الاتّصالات التي أجرتها باريس مع السلطات اللبنانية ومع الفلسطينيين وتحدّث عن موقف فرنسا في العالم العربي بعد زيارة ميتران لإسرائيل وعن الدور الذي يمكن أن تلعبه ويجب أن تلعبه فرنسا بعد الزيارة وقال:

«Nous sommes préoccupés par le sort des Palestiniens un peu comme on porte secours à des gens dans le malheur».

٤. شدّد السفير وهو يقرأ لي تصريح الرئيس ميتران على أن الهدف الأساسي من القرار يظلّ حرصهم على حماية بيروت ولبنان من الأخطار المحدقة، خصوصاً وأن الأنباء التي لديهم تشير إلى أن الإسرائيليين لا ينوون احترام وقف إطلاق النار وهم يتخوّفون من التطوّرات.

(١) أنظر الصفحة ٣٣٨.

٥. أبلغني السفير في ختام كلمته أنه أشعر الأمانة العامّة وأمانة مجلس الأمن بالموضوع وينوي المباشرة فوراً بالمشاورات وعقد الجلسة الليلة.

٦. قلت للسفير حرفياً إنني خابرت بيروت فور قراءة النبأ في وكالات الأنباء وإن الوزير كان ينتظر في تلك اللحظة زيارة السفير. فقال إن باريس أبلغته أن مشاورات تجري معكم في الموضوع. استطردت قائلاً: « إن أحاديثي مع المراجع الرسمية في بيروت لا تمكّنني الآن من اتّخاذ موقف حول تدابير عملية منصوص عنها في مشروع القرار، لا سيما الجهة استعمال قوّات الأمن اللبنانية لأن هذا الموضوع يتعلّق بمفاوضات ميدانية تجري هناك ولا أعرف الآن أين وصلت »، ووضعته في جو الأسئلة التي كنتم أبلغتموني إياها. سألني ماذا اقترح على وجه التحديد فبادلته بالسؤال: « ما هي المواقف في مجلس الأمن وهل أخذت الحكومات التي تتعاطى الموضوع موقفاً نهائياً من القوّات الدولية والمراقبين التي ينصّ عليها مشروع القرار؟ ». فأجابني، بدوره، مبادلاً السؤال بسؤال: « تقصد هل استشرنا الاميركيين؟ ». أجبته: « ليس هذا من حقي إنما من واجبي كمندوب لبنان أن اقترح عليك إجراء مشاورات خاصّة مع الأميركيين وسواهم من المعنيين بالموضوع، كالأمانة العامّة، حتى لا يجد مجلس الأمن نفسه أمام انقسام بين الذين يريدون مساعدة لبنان ».

٧. بعد حديث صريح اتّفقنا على أن يستشير السفير الفرنسي السفير الأميركي (السفيرة كيركباتريك غائبة عن نيويورك) خارج إطار المشاورات الرسمية في مجلس الأمن، وذلك قبل مباشرة المشاورات الرسمية التي بدا لي أنه مصمّم على السير بها الليلة.

٨. قبل مغادرة مكتبه كرّرت تنبيهه إلى أن انسحاب الفلسطينيين (الفقرة ٢ من مشروع القرار) مسألة يجب أن تدرس بدقّة لأن بيروت لا تقاس بالكيلومترات، وودعته قائلاً: «Nous ne pouvons qu'appuyer votre initiative puisqu'elle vient du Président Mitterrand personnellement. Mais je vous prierai personnellement, avant même de consuter Beyrouth, d'harmoniser votre action avec celles de nos amis et de nous donner le temps d'unifier nos positions sur les questions pratiques à caractère exécutif».

أجاب أنه يفهم ويلحّ عليّ بالاتّصال ببيروت فوراً.

٩. في هذه الأثناء كان المشروع، أو خطوطه الرئيسية على الأقلّ، قد رشح عبر المصادر الصحافية وسواها إلى الوفود الأخرى التي كانت تستعلم وتتّصل بنا وعلمنا بنوع خاصّ من البعثة الأميركية، أن رد فعلهم الفوري كان سلبياً لأن فيليب حبيب طلب اليهم التمهّل.

١٠. الأمين العامّ، من جهته، أبلغني، قبل الاطّلاع على تفاصيل المشروع، أنه يرحّب بمبادرة ميتران ولاسيما بالمراقبين وكان يفكّر بدعوة مجلس الأمن تلقائياً بسبب تدهور وقف إطلاق النار.

١١. نؤكّد ما قلناه لكم هاتفياً من أننا لن نسعى للحؤول دون مباشرة المشاورات الليلة وذلك حتى يتسنّى لأعضاء المجلس الاطّلاع على المشروع. غير أننا سنستمرّ في بذل جهود توفيقية بين المعنيين ونحاول كسب الوقت، علّكم تصلون غداً إلى الحلّ النهائي الذي حدّثتمونا عنه.

١٢. عندما وصل نبأ المبادرة الفرنسية إلى مجموعة عدم الانحياز التي كانت مجتمعة للبحث في مشروع القرار الذي سيعرض على الجمعية، جرى الاتّفاق على تعليق كلّ الإجراءات وفق المادّة ١٢ بانتظار مجلس الأمن. إلاّ أن الموعد المبدئي للجلسة لا يزال الجمعة بعد الظهر (غداً)، وتستمرّ الجمعية حتى السبت إلاّ إذا أرجئت الجمعية بسبب استمرار المناقشات في مجلس الأمن أو وصول المجلس إلى قرار مرض (نودعكم مشروع قرار أوّلياً قابلاً للتعديل والتفاوض في ملحق رقم ٢)(١).

١٣. نبرق لكم ليلاً أيّة تطورات مهمّة، وفي حال عدم الإبراق نرجو الإتّصال بنا باكراً بتوقيتكم لوضعنا في صورة ما يجري في مباحثاتكم.

غسان جبران تويني

■ برقيّة صادرة رقم ٢٨١، تاريخ ١٩٨٢/٦/٢٤

في ما يلي نصّ الرسالة التي وجّهها الأمين العامّ للأمم المتّحدة إلى فخامة الرئيس سركيس بتاريخ اليوم(٢).

البعثة

■ برقيّة صادرة رقم ٢٨٢، تاريخ ١٩٨٢/٦/٢٤

ساعة الإرسال ٣٠,٧

الحاقاً ببرقيّتنا رقم ٢٨٠

١. إتّصل سفير فرنسا الساعة السابعة والربع وقال لي إنه نقل الى وزيره التحفّظات التي سمعها منّا وكذلك الملاحظات التي استمع إليها من السفير الأميركي، ويبدو أنه كان قد استدعاه وفق مشورتنا وبحث معه في الموضوع.

٢. قال لنا كذلك إن برقية وردته من باريس تفيد أن رد فعل الحكومة اللبنانية الأول كان enthousiaste، إلاّ انهم تلقّوا بعد نصف ساعة طلبات متعدّدة من مصادر قريبة من السلطة تدعو الى التريّث.

٣. حيال هذا الشيء، سألني السفير ما إذا كنّا نوافق على أن يؤجّل متابعة المشاورات إلى صباح غد فشجّعناه على ذلك، خصوصاً وأننا لمسنا من حديثه أنه ربما كان قد اتّخذ القرار قبل سؤالنا للاعتبارات التي ذكرنا في برقيتنا السابقة. لاحظنا كذلك أنه كان يخاطب على الخطّ الآخر وزيره شيسون في باريس الذي كان يتابع القضية بنفسه من باريس.

٤. جرى الاتّفاق على توزيع المشروع الليلة حتى لا تظلّ الأفكار العامّة موضوع تساؤلات وملاحظات ووجّه الرئيس الدعوة إلى مشاورات جماعية الساعة العاشرة صباح غد بحيث يكون لدى أي عضو من أعضاء المجلس موقفاً نهائياً من حكومته وتعليمات

(١) انظر الصفحتين ٣٧٩ - ٣٨٠.
(٢) انظر الصفحة ٤٠٤.

واضحة. وقبل المشاورات يجري اتّصال بيني وبين السفير الفرنسي للتنسيق، كما يجري اتّصال بعد المشاورات للوقوف منّا على ما نقبل به ولا نقبل لأن ثمّة تدابير تنفيذية ألمحنا اليها في حديثنا الهاتفي مع رئيس الحكومة ووزير الخارجية تفترض خيارات نهائية من بيروت (استدعاء المراقبين، القوّات الدولية نعم أم لا، أماكن حشد الفلسطينيين، استعمال الجيش اللبناني أم قوّات الأمن).

٥. صارحنا السفير الفرنسي بأنه شخصياً لدى إمعان النظر في المشروع بعد اجتماعنا الأول، يجد أنه يذهب إلى بحث وتقرير تفاصيل دقيقة ربما كان من الأنسب ترك البت بها للذين يتولون التنفيذ.

٦. نلفت النظر إلى النصّ الرسمي الكامل لتصريح ميتران والذي ورد فيه أن استعمال المراقبين الدوليين يؤدّي إلى تحييد (neutralisation) بيروت الغربية، فهو «مرحلة أولى» في إعادة بناء سلطة الدولة اللبنانية على أرضها. كذلك ورد أن هذا التحييد يشكّل الشرط الضروري للمباشرة قريباً بالمفاوضات الضرورية لتأمين، الخ...

«Cette neutralisation constitue la condition préalable à l'ouverture prochaine des négociations nécessaires pour assurer l'existence, la sécurité ainsi que les autres droits légitimes de chacun des Etats et des peuples en cause, et d'abord ceux du Liban lui-même: la France fera connaître, le moment venu, ses propositions à ce propos».

٧. نتوقّع أن تبلغنا البعثة الأميركية ملاحظاتها أول ليل اليوم أو صباح غد قبيل المشاورات، فنرجو وضعنا في الصورة قبل الساعة التاسعة هنا، أي الساعة الثالثة بتوقيتكم، وإذا أمكن إيداعنا تعديلاتكم على النصّ الفرنسي.

غسان جبران تويني

■ برقيّة صادرة رقم ٢٨٣، تاريخ ١٩٨٢/٦/٢٥

Urgent
Ministre Affaires Etrangères

نحن بانتظار تعليمات بخصوص مشروع القرار الفرنسي. المشاورات ستجري بعد قليل. يرجى إيداعنا أيّة مقترحات لديكم بالسرعة الممكنة.

تويني

● برقيّة واردة رقم ٤١٦، تاريخ ١٩٨٢/٦/٢٥

برقيّتاكم ٢٨٠ و٢٨٢

إن المبادرة الفرنسية التي لا نستطيع أن نرفضها، من حيث المبدأ، إنما جاءت بشكل لا يراعي مصلحة لبنان تماماً وأنها بعيدة عن الواقعية السياسية في ضوء مشروع القرار الذي أودعتمونا إيّاه. فإذا كانت الغاية منه اتّخاذ مجلس الأمن منبراً دعائياً، وتحسين صورة فرنسا في بعض الأوساط، فإنها صائبة. إنما إذا كانت الغاية منها وقف إطلاق النار، فكّ الارتباط ووقف الدمار والموت، لا سيما في بيروت، فإننا نبدي بصددها الملاحظات التالية:

١. إنها لا تأخذ بعين الاعتبار الاتّجاه الذي اتّخذته المحادثات التي يقوم بها السفير حبيب مع سائر الأطراف، بمن فيهم بعض الدول العربية، وهي تطرح في ذهن أصحاب مبادرة حبيب السؤال الآتي: هل انها تمسك ما حصل، وكيف؟

٢. للولايات المتّحدة موقف واضح بالنسبة للأهداف التي تبغي تحقيقها في لبنان في الظرف الحاضر، وكان الأجدر بفرنسا، التي نبّهناها الى ذلك أكثر من مرّة عبر سفيرها وعبر المبعوث الخاصّ بالرئيس الفرنسي(١) لدى زيارته للرئيس سركيس، أن لا تتجاهل في مبادرتها الموقف والتحرّك الأميركيين، خوفاً من التصادم.

٣. إن الأهداف المعلنة لإسرائيل تصطدم بالمبادرة الفرنسية إصطداماً مطلقاً، فكيف بالأهداف غير المعلنة؟

٤. إن هذه المبادرة التي أكرّر أننا لا نستطيع أن نرفض مبدأها وضعت السلطات اللبنانية تجاه الأمر الواقع، بينما هي تبذل جهودها باتّجاهات أخرى.

حاولنا أن نليّن موقف الولايات المتّحدة عبر المبعوث الأميركي من هذه المبادرة ولكننا لا نعرف إلى أي مدى استطعنا أن ننجح، نظراً لصعوبة المواصلات، ويمكنكم استجلاء هذه النقطة حيث أنتم بسهولة.

وفي ضوء ما تقدّم، نودّ أن نعرف ماذا يمكن أن يكون موقف الولايات المتّحدة في مجلس الأمن في ما لو طرح مشروع القرار الفرنسي على علاّته. هل ستستعمل حق النقض، أو لا تبالي بالقرارات، نظراً لعدم رغبة إسرائيل في التنفيذ؟

هل أن الولايات المتّحدة مستعدّة أن تصوّت إلى جانب القرار، إذا ما أدخلت عليه تعديلات تجعله أكثر انسجاماً مع أهدافها وتمنّياتنا؟

إذا كان الجواب بالإيجاب فإننا سنزودكم بتصوّرنا للتعديل الواجب إدخاله على بعض الفقرات من القرار.

كل ما يمكننا أن نقوله في هذه الساعة أنه كان من جرّاء الدعاية التي أعطيت للمبادرة الفرنسية في الشكل الذي وردت فيه، واشتداد القصف الإسرائيلي، أن استقال السيد وليد جنبلاط من هيئة الإنقاذ، أمّا رئيس الحكومة فقد أعلن وضع استقالته بتصرّف فخامة الرئيس.

يمكنكم أن تتصوّروا دقّة الجو الذي نعمل فيه وصعوبته.

أما موقفنا من التعديلات التي أشرنا إليها أعلاه، والتي نرى أنه لا بدّ أن يتضمّنها قرار مجلس الأمن، والتي يمكنكم المفاوضة توصّلاً اليها بالشكل والطريقة اللذين ترونهما مناسبين توصّلاً لإقرارها (تأتي المبادرة منكم أو من سواكم) فهو التالي:

- Nouveau paragraphe 2

Exige le retrait immédiat des Forces israéliennes engagées autour de Beyrouth et le retrait simultané des Forces armées palestiniennes de Beyrouth-Ouest sur une distance et des emplacements qui seront déterminés en accord avec le gouvernement libanais par les soins du S.G. des Nations-Unies, habilité a cet effet à envoyer un ou

(١) في ١٥ حزيران (يونيو) ١٩٨٢، أوفد الرئيس ميتران السيد فرنسيس جوتمان Francis Gutmann، أمين عام وزارة العلاقات الخارجية الفرنسية، الى الرئيس سركيس للتعبير له عن موقف فرنسا الداعم للبنان.

plusieurs représentants en vue de déterminer les modalités d'application de cette disposition.

- Paragraphe 3

Prie le gouvernement libanais de mettre sur place à Beyrouth-Ouest des Forces armées libanaises qui prendront position à l'intérieur de Beyrouth et s'interposeront à sa periphérie, et appuie les efforts du gouvernement libanais tendant à mettre un terme définitif aux activités militaires et à la présence armée non libanaise sur tout le territoire libanais, de même qu'il appuie tous les efforts du gouvernement libanais tendant à assurer la souveraineté libanaise sur l'ensemble du territoire ainsi que l'intégrité et l'indépendance du Liban à l'intérieur de ses frontières internationalement reconnues.

أمّا في ما يتعلّق بالفقرات الأخرى فلا نبدي ملاحظات بشأنها، سوى أن الفقرة ٥ في المشروع لا يمكن أن تنفّذ إلاّ بعد تنفيذ الفقرة ٣ الجديدة، باعتبار أنها تستلزم أن تكون حدّدت مناطق فكّ الارتباط قبل إرسال مراقبين.

فؤاد بطرس

● برقيّة واردة رقم ٤١٧، تاريخ ١٩٨٢/٦/٢٥

برقيّتكم الفرنسية والبرقيّة ٢٨٣

لا يمكننا تغيير موقفنا المبلغ اليكم والذي توصلنا اليه بعد جهد كبير.

باستطاعتكم اعتماد المناورة قدر الامكان على ان لا تتنازلوا بالنتيجة عن هذا الموقف، وابلاغنا التطورات.

وابلاغنا التطورات.

فؤاد بطرس

■ برقيّة صادرة رقم ٢٨٤، تاريخ ١٩٨٢/٦/٢٥

١ . عقد مجلس الأمن جلسة مشاورات رسمية الساعة الحادية عشرة و٤٥ دقيقة اقتصرت خلال ساعة على الاستماع إلى بيان من السفير الفرنسي وقراءة مشروع القرار الفرنسي رسمياً ثم استجماع آراء أولية.

٢ . الذي علمناه بصورة غير رسمية أن المشروع أثار جدلاً عنيفاً وطويلاً وأن الشعور العام ليس مع المشروع بصيغته الحالية.

٣ . السفير الفرنسي يعرف ذلك وقال لنا في اجتماعنا معه صباحاً إنه من الضروري تعديل مشروعه وقد سلّمناه التعديلات الواردة من بيروت في وقت لاحق عندما وصلتنا.

٤ . البعثة الأميركية أعدّت في الصباح مشاريع عدّة تراوح بين المختصر جداً والتفصيلي جداً وستتقدّم بعد الظهر بالمشروع المفصّل الذي وافقت واشنطن على جعله منطلقاً للموقف الأميركي (نودعكم المشروع)[1]. سلّمنا البعثة الأميركية تعديلات بيروت.

(١) أنظر مشروع القرار الاميركي الصفحة ٣٣٩.

٥ . سنحاول بعد الظهر قبيل استئناف المشاورات الوصول إلى صيغة مشتركة مع الفرنسيين والأميركيين وقد وافقوا على لقاء مثلّث لهذا الغرض.

٦ . لم نطلع السوفيات ولا دول عدم الانحياز بعد على التعديلات اللبنانية بانتظار صدور مشروع فرنسي لبناني معدّل سواء انضمّ الأميركان اليه ام لا. وربما كان الأفضل تكتيكياً أن يأتي المشروع المعدّل عبر فرنسا، بموافقة أميركا، ولكن بدون أي تبنّ من جانبها مراعاةً للحساسية السوفياتية.

٧ . تتكاثر الأسئلة هنا حول وضع الحكومة وهل استقالة الرئيس الوزان نهائية، وهل قبلت أم رفضت. كما يتساءل البعض عما إذا كان صدور قرار من مجلس الأمن ثم وقف إطلاق النار، إذا تمّ، يعيد الأمور إلى نصابها ضمن الحكومة.

ننتظر تعليماتكم ونرجو البقاء على اتّصال طوال بعد الظهر.

غسان جبران تويني

■ برقيّة صادرة رقم ٢٨٥، تاريخ ١٩٨٢/٦/٢٥

برقيّتنا ٢٨٠ التي أودعناكم بموجبها مشروع القرار المتوقّع عرضه على الدورة الخاصّة المستأنفة للجمعية العامّة بشأن القضية الفلسطينية.

نرجو إبداء الرأي فيه والإفادة إذا كان لديكم أية تعديلات عليه وماذا يكون موقفنا إذا رفضت تعديلاتنا.

ذكر أن الجمعية قد يتأخّر عقدها مدّة ٢٤ ساعة بانتظار مجلس الأمن، وفي مطلق الأحوال نرجو إيداعنا تعليماتكم وتوجيهاتكم بالسرعة القصوى الممكنة.

تويني

■ برقيّة صادرة رقم ٢٨٧، تاريخ ١٩٨٢/٦/٢٥

Prière transmettre dépêche suivante à S.E.
le Président de la République

اتّصل بي تلفونياً مساء اليوم من الرياض الأمير سلمان بن عبدالعزيز ليستفسر عن مشروع القرار الفرنسي وقال إن جلالة الملك فهد[1] اتّصل بياسر عرفات وألحّ عليه بضرورة التفاهم مع السلطات اللبنانية للوصول إلى حلّ. ثم قال لي الأمير إنهم يرون خلق ظروف مؤاتية في مشاورات مجلس الأمن لتسهيل موافقة واشنطن على مشروع قرار فرنسي معدّل. فوضعت الأمير في أجواء التعديلات اللبنانية المقترحة.

واتّصل بي الأمير سلمان ثانية قائلاً إنه تحدّث مع الملك فهد وإنهم يعلّقون أهميّة كبرى على اجتماع وزراء الخارجية الذي يعقد غداً في تونس.

(١) أصبح الأمير فهد ملكاً على السعودية بعد وفاة شقيقه الملك خالد في الرابع عشر من حزيران (يونيو) ١٩٨٢.

وقال الأمير إن القصد الأساسي من اتّصاله هو نقل رسالة من الملك فهد إلى الرئيس سركيس لأن الاتّصالات الهاتفية بين الرياض وبيروت غير ميّسرة ولا مأمونة، والرسالة هي التالية:

«إن الملك يقوم بكل الجهود الممكنة لحقن الدماء وإنه اتّصل بعرفات وبجميع زعماء المسلمين لهذه الغاية وإنهم يؤيّدون ويعملون من أجل إعادة لجنة المتابعة، وهو يرجو فخامة الرئيس الذي يعتبره الملك أباً لجميع اللبنانيين بدون استثناء أن يأخذ هو برحابة صدر كل مبادرة وفاقية. السعودية والملك شخصياً يعملان كذلك لإعادة لجنة الوفاق (كذا) حتى تحقيق الأهداف التي نطمح اليها جميعاً (كذا)».

نرجو معاملة هذه البرقية بأقصى السرعة.

غسان جبران تويني

■ برقيّة صادرة رقم ٢٨٨، تاريخ ١٩٨٢/٦/٢٦

الساعة الآن الثالثة وخمس دقائق من صباح السبت وقد نفض مجلس الأمن يده بعد سبع عشرة ساعة مشاورات من مبادرة ميتران بڤيتو أميركي. من كل ما حدث خلال النهار، نسجّل الأمور التالية:

١. لسبب يستحقّ التحقيق فيه من جانبكم، لم نتمكّن من جمع البعثتين الفرنسية والأميركية في حلقة صياغة للخروج بمشروع مشترك فاضطررنا إلى دفع تعديلاتنا في الاتّجاهين الفرنسي والأميركي وظلّ الفارق في النهاية بسيطاً ينحصر في جملة واحدة: Mettre un terme à la présence palestinienne أو Cessation des activités militaires palestiniennes.

تمسّكت أميركا بإحدى هاتين العبارتين ورفضت فرنسا ذلك رغم تدخّل السفير المصري مرّات وبإلحاح والموافقة الضمنية من جانب الفلسطينيين التي نقلها السفير المصري.

حوالى الساعة الواحدة والنصف صباحاً أبلغنا السفير الفرنسي أنه راجع وزيره مباشرة وتلفونياً وأنه لا يقبل بهذه العبارة نظراً لأن «محتواها البسيكولوجي غير مقبول ولا تتقبّله المواقف التي تريد فرنسا التعبير عنها في هذا القرار». وزاد أن العبارة تتعلّق بالمستقبل ومشروع القرار يعالج الحاضر، واقترح السفير الفرنسي تعديلاً وضعه الوزير شيسون شخصياً، وهو بالصيغة الإيجابية وضع العاصمة بيروت تحت سلطة السلطة اللبنانية دون سواها وإحلال الجيش اللبناني، الخ.

قبلنا بهذا التعديل وحاول سفير مصر، كما حاولنا وحاول سوانا، إقناع واشنطن به، لكن واشنطن أصرّت على الڤيتو ثم فسّرت في ما بعد تصويتها بالقول إن العبارة التي لم تدخل في النصّ كانت تضمن سيادة الدولة اللبنانية وسلطتها، الخ... مع العلم بأن المعنى ذاته والعبارات ذاتها موجودة في فقرات أخرى وإنما من غير تسمية الفلسطينيين بالاسم بل بالإشارة المتداولة هنا «العناصر المسلّحة».

حرص المندوب الأميركي في كلمته كذلك على التشديد على قبول حكومته وتأييدها لسائر عناصر القرار وهي وقف إطلاق النار والانسحاب ودخول الجيش اللبناني واستعمال المراقبين الدوليين لفكّ الارتباط.

اقترع إلى جانب المشروع أربعة عشر عضواً مع أن فريقاً كبيراً منهم كان يفضّل مشاريع مختلفة أبرزها مشروع أعدّه السفير البريطاني ولكنه عدل عن طرحه لأن فرنسا هدّدت بالڤيتو. وينصّ المشروع على وقف إطلاق نار واللجوء إلى الجيش اللبناني ودعوة المراقبين، وكان سفير بريطانيا ينوي طرح المشروع بعد سقوط المشروع الفرنسي.

ملاحظات:

١. رغم الكلمة التي ألقاها سفير فرنسا والتي تحدّث فيها بصورة دراماتيكية عن لبنان، يبدو لنا أن باريس كانت تعرف من البداية أنها ستصطدم بڤيتو أميركي إذا تمسّكت بالتوجّه الفلسطيني إلى جانب التوجه اللبناني.

٢. تغيّر وزير الخارجية الأميركية(١) خلال المشاورات ساعد في تبديل الموقف الأميركي، إنما ليس إلى حدّ التراجع الكلّي، وكانت واشنطن في اتّصالاتها معنا، المباشرة منها وغير المباشرة، شديدة الاهتمام بصدور قرار. وربطت بين صدوره وبين اجتماع وزراء الخارجية اليوم في تونس. ولذلك سهرت الخارجية الأميركية في واشنطن واتّصلت بعدد من السفراء العرب أبرزهم الأردني والسعودي لتذليل العقبات.

٣. معظم أعضاء مجلس الأمن كانوا متضايقين من تشنّج فرنسا وأميركا على حدّ سواء، وحاولوا معنا تأجيل التصويت ولو عشر ساعات على أمل تذليل العقبات. فأعلن سفير فرنسا أن لديه تعليمات تقضي بالتصويت الفوري أيّاً كانت الساعة.

٤. في كلمته بعد التصويت، أكّد سفير إسرائيل قرار حكومته بوقف إطلاق النار وقال إن وقف إطلاق النار ثابت. ختمنا الجلسة بكلمة شكرنا فيها الرئيس ميتران على مبادرته وقلنا ان ليس من مشروع قرار كامل ومع ذلك نأسف لأن المشروع الحالي بعد كل هذه الصعاب لم يمرّ.

الاتصال مع باريس

عندما تعقّد الأمر واتّصل السفير الفرنسي بوزيره تلفونياً (الساعة الواحدة بتوقيت نيويورك) اتّصلنا، من جانبنا، بالسفير بطرس ديب ووضعناه في الصورة ورجوناه الاتّصال بكم لاستحالة أي اتصال من نيويورك. كذلك قلنا له إنه ربما كان ثمّة جدوى من الاتّصال بالمراجع المختصّة في باريس. ويقال لنا إنه اتّصل ولم يوفّق.

الجمعية العامّة

تباطأت الجمعية العامة ورفعت الجلسة باكراً في انتظار مجلس الأمن وستستأنف الجمعية صباح اليوم السبت للاستماع إلى باقي الخطباء والنظر في مشروع القرار الذي لم يجرِ طرحه رسمياً بعد في انتظار مصير الموادّ المتعلقة بمجلس الأمن.

يجمع المراقبون من مختلف البعثات على القول إنه حيال ما حصل في مجلس الأمن،

(١) في ٢٥ حزيران (يونيو) استقال الجنرال الكسندر هيغ من نظارة الخارجية الاميركية، فعيّن الرئيس ريغان السيد جورج شولتز محله.

فإن الجمعية ستشهد «ردّة فعل» لن تخلو من الحماسة وربما بلغ عدد المقترعين على القرار مئة وأربعين صوتاً.

في هذا الجو، وحيال تركّز معظم الخطب على المأساة اللبنانية (رغم أن الموضوع يتناول إسمياً الحقوق الفلسطينية) نرى أن لا يبدر منا أي شيء يمكن أن يشتمّ منه تحفّظ حيال مسلك الجمعية وقرارها، لا سيما وأن ذلك قد ينعكس، كما تعرفون، في اجتماع تونس.

العودة الى مجلس الأمن

لا بدّ من التخطيط فوراً لعودة إلى مجلس الأمن عندما يحين وقت طلب تدابير تنفيذية هي من صلاحياته مع لفت النظر إلى أن استدعاء المراقبين الدوليين يمكن أن يتمّ بمجرّد مشاورات يجريها الرئيس وبناء على رسالة منا.

ننتظر تعليماتكم خلال الساعات القليلة المقبلة ونرى أن ما حدث اليوم يمكن توظيفه إيجابياً في ضوء المعطيات التي تعرفون ـ القديمة والمستجدّة ـ ولذلك نقترح عدم صدور أي شيء يدلّ على أسفنا لانعقاد مجلس الأمن والاكتفاء من الأسف بأن المجلس لم يأخذ الوقت الكافي ليصل إلى الحفاظ على الإجماع.

غسان جبران تويني

● برقيّة واردة رقم ٤١٩، تاريخ ١٩٨٢/٦/٢٦

برقيّتكم ٢٨٠، المرفق بها مشروع قرار الجمعية العامّة، وبرقيّتكم ٢٨٥.

١. تبين من مشروع القرار أنه بالنسبة إلى لبنان، تصرّ الجمعية العامّة على المطالبة بتنفيذ القرارين ٥٠٨ و٥٠٩، وذلك بأشكال وصيغ مختلفة، ولسنا نرى في مشروع القرار أي شيء يتناول الحقوق الفلسطينية بالأساس مع أن الجمعية مدعوّة للنظر بموضوع فلسطيني، ونخشى أن تكون منظّمة التحرير ودول عدم الانحياز، بحجّة قضية فلسطين، توصّلت الى طرح الأزمة اللبنانية من الزاوية التي تريدها وبالشكل الذي تريده، وقد كان الاتّجاه السائد في اتّصالاتنا معكم (برقيّتكم ٢٧٧ الفقرة ٣ البند (ب)) أن نسعى ليكون موضوع القرار الرئيسي مصير الفلسطينيين والحقوق الفلسطينية، وان يرد شيء بالنسبة للبنان بصورة عرضية ودون أية دعوة للأمين العامّ أو لمجلس الأمن للقيام بعمل معيّن. فهل ترون أنه من المتعذّر أن يكون قرار الجمعية العمومية أشمل بالنسبة لموضوع فلسطين وأن نتحاشى بعض فقرات مشروع القرار كي لا يطرح موضوع لبنان على الجمعية من زاوية واحدة وبشكل لا يتّفق مع جميع تصوّراتنا؟

٢. بحكم وجودكم على الأرض تعرفون الأجواء تماماً وما هو ممكن وغير ممكن. فهل تعتقدون أن باستطاعتكم أن تضمّنوا قرار الجمعية العمومية أي شيء مستوحى من مشروع التعديلات التي أودعناكم إياها أمس ببرقيّتنا ٤١٦؟ فاذا كان ذلك ممكناً نكون حقّقنا بعض التقدّم وإلاّ فلا بدّ في كلمتكم لدى الجمعية العمومية، ومع تحاشيكم الإيحاء بأن ثمّة خلافاً بيننا وبين منظّمة التحرير، أن تشيروا إلى أن لبنان هو في سياق مباحثات جدّية مع المنظّمة توصّلا لمعالجة موضوع العمل الفدائي في الأراضي اللبنانية بصورة تأخذ بعين الاعتبار واقع الحال

مع جميع مستجدّاته، ورغبتنا في المحافظة، في آن معاً، على استعادة لبنان سيادته كاملة على جميع أراضيه، وحرصه على القضية الفلسطينية بالأساس.

فؤاد بطرس

■ برقيّة صادرة رقم ٢٨٩، تاريخ ١٩٨٢/٦/٢٦

برقيّتكم رقم ٤١٩

اقترعت الجمعية العمومية على مشروع القرار[١] بالأغلبية الساحقة التي توقّعناها (١٢٧ مؤيداً)، ولم تعارض سوى إسرائيل والولايات المتّحدة ولم يمتنع أحد (إنما تغيّب عدد من الوفود ولا سيما بعض الأفارقة بسبب مجيء الرئيس سيكوتوري ساعة التصويت بالذات).

وفق حديثنا التلفوني، أدلينا، في معرض توضيح التصويت (Explanation of Vote)، بالنقاط التي اتّفقنا على إثارتها ولم نضعها في صيغة معارضة بل بطابع التحفّظ من ضمن التأييد (كلمتنا ملحقة)[٢]. وحيال جوّ التأييد الجارف لمشروع القرار، وتزايد عدد الدول التي كانت تتبنّى المشروع قبيل التصويت، لم يكن من الممكن إطلاقاً طرح أية تعديلات، كما قلنا لكم تلفونياً، أو العودة إلى تعديلات مشروع قرار مجلس الأمن من غير «فتح جبهة»، عربياً وحتى دولياً. ووجدنا أنه من الأفضل تبنّي التأييد لمشروع القرار والنقمة العارمة ضد إسرائيل (حتى من أقرب أصدقائها الغربيين) وتوظيف ذلك لمصلحتنا، إنما بتوضيح عناصر موقفنا وهي:

١. التمييز بين القضية الفلسطينية والقضية اللبنانية بصورة لا تعطّل التضامن.

٢. تأكيد حقّنا بدعوة جمعية خاصّة بلبنان إذا فشل مجلس الأمن.

٣. وجود مباحثات بين اللبنانيين والفلسطينيين في الإطار العربي.

٤. التمسّك بحقّ لبنان في السيادة المطلقة، الخ...

أخيراً وجّهت الشكر إلى المتكلّمين والذين يساعدوننا لأن معظم الكلام كان تأييداً للبنان ودفاعاً عنه، وكذلك كانت كل التبرّعات له دون سواه.

وقد ساعد هذا الموقف في إزالة تساؤلات عربية (وغير عربية) حول عدم مشاركتنا العملية في التهيئة للدورة وحول كوننا خلال مشاورات مجلس الأمن أقرب إلى الموقف الأميركي من الموقف الفرنسي، الأمر الذي خشينا، إذا نقل السفراء أصداءه إلى العواصم العربية، أن ينعكس على مجلس وزراء الخارجية.

غسان تويني

■ برقيّة صادرة رقم ٢٩٠، تاريخ ١٩٨٢/٦/٢٦

تأكيداً لمكالمتنا التلفونية، جرى بحث مع الأمين العامّ حول الخطى الممكن اتّباعها الآن وأكّد لي أنه مستعدّ (وقد هيّأ أمس كل التعليمات والتدابير) لإرسال المراقبين فوراً بموجب

(*) أنظر الصفحتين ٣٨١ ـ ٣٨٢.

مشاورات، إذا قرّرنا أننا بحاجة اليهم لتثبيت وقف إطلاق النار ومباشرة «فكّ الارتباط» أو الانسحاب، وذلك بدون التأثير على القرار البعيد المدى حول أيّة قوّات دولية نحتاج، إذا كنّا نريد قوّات.

أرى الاستعجال في اتّخاذ قرار حتى لا تستبقنا الأحداث أو تدهمنا المخاطر، خصوصاً وأن الأنباء الواردة إلى نيويورك تفيد أن الإسرائيليين قد لا يحافظون على وقف إطلاق النار أكثر من يومين أو ثلاثة إذا لم يبدأ تحرّك يدعمه.

كذلك نخشى أن تحاول إسرائيل اختبار ناظر الخارجية الجديد أو القيام بعمل «وقائي» ضدّه لأن الحملة عليه بدأت، ويبدو (بشهادة رئيس الجمعية العامّة السيد عصمت كتانة الذي كان اليوم برفقة نائب الرئيس جورج بوش صديقه) أن اختياره جاء مرتبطاً بأحداث لبنان.

تجدر الإشارة إلى أن الأمير سعود الفيصل سيأتي إلى واشنطن فور انتهاء مؤتمر وزراء الخارجية العرب.

غسان جبران تويني

■ برقيّة صادرة رقم ٢٩١، تاريخ ١٩٨٢/٦/٢٦

برقيّتنا ٢٨٧

في ما يلي نصّ مشروع القرار الفرنسي كما تمّ طرحه على التصويت في مجلس الأمن صباح اليوم الباكر[١].

البعثة

● برقيّة واردة رقم ٤٢٣، تاريخ ١٩٨٢/٦/٢٨

بواسطة السفارة في واشنطن.

برقيّتكم ٢٩٠ وأحاديثنا الهاتفية

عقدنا اجتماعاً صباح اليوم مع فخامة الرئيس ودولة الرئيس وكذلك مع السفير فيليب حبيب.

الاتّصالات مستمرّة في سبيل إيجاد مخرج يؤمّن المصلحة، لا سيما بالنسبة لبيروت وبالنسبة لبعبدا. وفي أحاديث دولة الرئيس والسفير حبيب هذا الصباح بوادر لبعض الإيجابيات حتى بالنسبة لإدخال «تطبيقات» (Readjustements) على مواقع المتحاربين واتّفقنا على متابعة السير في هذا الطريق لعلنا نتوصّل إلى نتيجة، لأن الموضوع دقيق ومتشعّب ويستلزم مشاورات مستمرّة، وإننا نترك جانباً موقّتاً أي خيار آخر، على أن نحيطكم علماً بالتطوّرات في حال توفّر عناصر تبدّل في الصورة.

فؤاد بطرس

(١) أنظر الصفحتين ٣٣٩ - ٣٤٠.

■ برقيّة صادرة رقم ٢٩٣، تاريخ ١٩٨٢/٦/٢٨

برقيّتكم ٤٢٣ ومكالماتنا الهاتفية اليوم

١. نسجّل رغبتكم في أن نحول دون أي تحرك في مجلس الأمن قبل أن تتوصّلوا إلى معالم الحلّ العملي الميداني.

٢. عندما أثرنا معكم مسألة اللجوء إلى مجلس الأمن، لم يكن في ذهننا استعجال الأمر ولا الاسترسال مع الراغبين في إثارة مناقشات. ونحن نعرف تماماً وندرك الظروف التي تعملون في جوّها ونقدّرها، بقدر ما نعرف أن ما يتمّ في نيويورك ليس سوى صورة أو تكريس لما نرجو أن تتوصّلوا اليه. إنما الدوافع النيويوركية التي نقلناها اليكم هي التالية، نسجّلها ونترك لكم التقرير وتحمّل المسؤولية ونحن ننفّذ:

أولاً: وجود قرار من الجمعية العمومية بدعوة مجلس الأمن، يمكن أن يتذرّع به أي كان سوانا، إذا لم نحافظ نحن على زمام التحرّك في مجلس الأمن لنوجّهه وفق مقتضيات بيروت.

ثانياً: عدم جواز التعامل مع الدول الصديقة في مجلس الأمن وكأنها ـ أي كأن حكوماتها وممثليها ـ وكأن مجلس الأمن ذاته آلة «بصم» نلجأ إليها عند تفاقم الأزمة أو بعد حلّها، من غير إبقائها في الصورة ومتحرّكة. وهو أمر يسيء إلى البقية الباقية من هيبة مجلس الأمن وعلاقتنا به، ونحن لا نقدر على الاستغناء عنه.

ثالثاً: لا نطلب من مجلس الأمن حلاً، ولا نستعجلكم في اللجوء إليه، إنما نقترح أن نكون مهيّئين لإيجاد إطار في المجلس يقع ضمنه ـ لا أكثر ولا أقلّ ـ الحلّ الميداني، وحتى لا تدهمنا الأحداث ونضطرّ للارتجال.

رابعاً: من الضروري، ما دام مبدأ المراقبين الدوليين لوقف إطلاق النار قد جرت الموافقة عليه، أن نطلب ذلك من الآن لأنه لا يوجد في التاريخ وقف إطلاق نار بدون مراقبين ـ هذا إذا وجد وقف إطلاق نار بدون قوّات فصل. وهو ما تصرّ عليه الأمانة العامّة ويبدو تردّدنا بشأنه مستغرباً ومستهجناً ومريباً من عدد كبير من المعنيين.

٣. تجاوباً مع نداء رئيس الجمهورية ـ ولما كان عدد كبير من الدول يتساءل ولا ريب ماذا في وسعه أن يفعل ـ نقترح، ولو ابتكرنا، إعادة تكييف مشروع القرار الفرنسي عن بيروت (الذي انبثق من نداء لميتران من أجل تحييد المدينة) على نحو يكرّس لها طابعاً خاصّاً نقترح تسميته non-belligérant et inviolable يتوافق مع طلب الإنسحاب الإسرائيلي والفلسطيني، بحيث لا يتأتّى عن الإعلان «فتح» المدينة أمام أحد غير القوّات النظامية اللبنانية، يعاونها المراقبون الدوليون. وبديهي أن مثل هذا الحلّ يسهّل الانسحاب بموجب قرار دولي لا طعن فيه[١].

وضعنا بالاقتراح مشروع قرار[١] لم نسلّمه إلاّ للبعثة الأميركية حتى لا يفاجأ زائركم بشيء هو الآخر، ولأن البعثة كانت تبحث عن صيغة مماثلة.

(١) أنظر الصفحتين ٣٤٠ - ٣٤١.

والأمر متروك لكم طبعاً، ونحن ننتظر تعليماتكم وترافقكم صلواتنا عندما تتعذّر الجهود.

غسان جبران تويني

• برقيّة واردة رقم ٤٢٤، تاريخ ١٩٨٢/٦/٢٨

في ما يلي النداء الذي عمّمناه على بعثاتنا في الخارج (رقم ٤٢١)[١].

فؤاد بطرس

• برقيّة واردة رقم ٤٢٥، تاريخ ١٩٨٢/٦/٢٨

في ما يلي ورقة العمل اللبنانية التي قدّمت لمؤتمر وزراء الخارجية العرب الذي انعقد في تونس يومي السبت والأحد ٢٦ و٢٧ الجاري[٢]:

فؤاد بطرس

• برقيّة واردة رقم ٤٢٩، تاريخ ١٩٨٢/٦/٣٠

برقيّتكم ٢٩٣

لا نعتقد أنه من المناسب في الوقت الحاضر أن نتكلّم عمّا يتحمّله كل منا من مسؤوليات ضمن إطار مهامّه، فالأمور من الدقّة والخطورة بحيث أن التوجّه إلى الموضوع من هذه الزاوية قد ينعكس سلباً على المصلحة اللبنانية التي ينبغي علينا جميعاً أن نؤمّنها ونوليها الأولوية مع مراعاة التزاماتنا العربية والدولية.

١. لمعلوماتكم الخاصّة: إن الأبحاث الثنائية الجارية هنا شهدت مساء أمس منحًى جديداً. إذ بدا أن ثمّة تصلّباً لدى المبعوث الأميركي، بناء على تعليمات من حكومته، لا سيما بالنسبة الى مغادرة المقاتلين من بيروت (لبنان)، وبالنسبة لسلاحهم، وكذلك بالنسبة للتوقيت، أي «تظبيط» (Readjustment) الخطوط الذي يعلّقونه على حصول اتّفاق شامل على جميع النقاط، والمباشرة بتنفيذه. وهكذا، كما يبدو لكم، فالأمور ليست سهلة ونحن نعقد الآن اجتماعاً مع فخامة الرئيس الذي كان معتكفاً بسبب المرض، ودولة الرئيس، لتقويم هذه الأمور.

٢. لدى اجتماعنا بالمبعوث الأميركي نهار أمس، أثرنا معه بصورة جانبية ضرورة التفكير بعمل منا في مجلس الأمن، انطلاقاً من قرار الجمعية العامّة، فكانت ردّة الفعل الأولى سلبية، وكلما كرّرنا عليه انه لا بدّ من أن نفكّر بهذا الموضوع جدّياً، قال إنه يعود

(١) أنظر الصفحة ٤٢٥.
(٢) أنظر الصفحة ٤٢٦.

لواشنطن ونيويورك أن تتّخذا موقفاً من ذلك، ولما أصررنا، قال إنه سيراجع، لافتاً النظر إلى هذه النقطة.

٣. بالنسبة للمشروع الذي تتصوّرون والذي قلنا إنه مجرّد أفكار تجول في الأذهان، بدا لنا أنهم أبعد ما يكونون عن الفقرتين العاملتين ١ و٢ من مشروعكم وهم يلفتون النظر إلى أن المخيّمات الفلسطينية وما فيها من أسلحة ثقيلة، هي مخالفة لجميع الاتّفاقات المعقودة بين الحكومة اللبنانية ومنظّمة التحرير.

ولا نعلم إذا كان يتيسّر لكم أن تعرفوا ردود فعل الوفد الأميركي، الذي ذكرتم انكم ابلغتموه المشروع بصورة غير رسمية.

إذا أردنا أن نقوّم الوضع في هذه الساعة، فنحن بالتأكيد لسنا على أبواب الانسحاب، لا من هنا ولا من هناك، وأن الاستمرار في البحث مع المبعوث الأميركي أمر مهمّ للغاية. فهل تعتقدون أن مراجعة مجلس الأمن، في هذه المرحلة، أمر فيه جدوى، وهل ترون أن الولايات المتّحدة لن تستعمل حقّ النقض إذا كنا تقدّمنا بمشروع من النوع الذي طرحتموه؟ وكيف تكون مجريات الأمور بعد ذلك؟

٤. ينبغي أن لا يغيب عن بالنا جميعاً أنه سبق لنا أن أخذنا موقفاً رسمياً من الانسحاب الإسرائيلي ومن تواجد القوى الفلسطينية المسلّحة في لبنان، وذلك في هيئة الإنقاذ الوطني وورقة العمل اللبنانية إلى تونس، وفي الإضافات التي كنّا سعينا إلى إدخالها على مشروع القرار الفرنسي في مجلس الأمن، لعلّه يمر دون «ڤيتو»، فإذا كنّا لم ننجح، فإنه لا يسعنا في مطالبنا المقبلة لدى أيّة هيئة أن نتجاهل هذه المواقف، أو أن نطالب بما يصطدم معها مباشرة أو غير مباشرة، وطبعاً هذا لا يمنعنا من أن نفكّر عند الاقتضاء بتدابير مستعجلة، وموقّتة، دون التعرّض إلى الأساس، لذلك نوافقكم الرأي على أنه ينبغي أن نبقى على استعداد للجوء إلى مجلس الأمن في ضوء تطوّر المباحثات الجارية هنا.

٥. انطلاقاً من الاعتبارات المبيّنة أعلاه، قد يكون من المفيد، كخطوة عملية أولى، المطالبة بمراقبين يأتون على الأرض من قبل الأمين العامّ. فما رأيكم بذلك في ضوء الأجواء المسيطرة في أوساط مجلس الأمن، ويمكن حسب ما نعتقد، أن تتوسّع مهمّة المراقبين في المستقبل، وفقاً للتطوّرات، كأن تشمل، مثلاً، موضوع «تظبيط الخطوط» (Readjustment) بين القوّات.

نرجو، وقد وضعناكم في الأجواء برمّتها، أن تفيدونا عن تصوّراتكم، وعن ردود فعل أصحاب الكلمة، في هذه المرحلة الدقيقة لنستطيع أن نتّفق على موقف مجدٍ.

فؤاد بطرس

■ برقيّة صادرة رقم ٢٩٤، تاريخ ١٩٨٢/٦/٣٠

برقيّتنا رقم ٢٨٨

١ . أبلغنا السفير السويدي تونبورغ[1]، رئيس اللجنة التي عيّنها الأمين العامّ، أنه يغادر نيويورك غداً إلى قبرص التي يصلها مساء الجمعة حيث ينتظره المندوبون الذين يراقبون إرسال المساعدات إلى لبنان .

٢ . يتوقّع تونبورغ مغادرة قبرص إلى لبنان اما مساء الجمعة او صباح السبت وهو يصرّ، وكذلك الأمانة العامّة، على ألاّ يذهب إلى لبنان عبر إسرائيل بل مباشرة، إما عن طريق جونيه بحراً أو بطائرة خاصّة تابعة للأمم المتحدة تهبط في مطار بيروت العسكري، إذا كان وقف إطلاق النار قد استقرّ نهائياً ورسمياً، كما يمكن أن تهبط الطائرة في مكان آخر إذا فضّلتم ذلك .

٣ . عقد تونبورغ سلسلة اجتماعات مع الأمانة العامّة ومع ماكفرسون، ممثّل الرئيس ريغان للمساعدات للبنان الموجود اليوم في نيويورك، فنلفت النظر إلى أن كل الخطط المتعلّقة بالمساعدات ستطلق من الدراسة التي يقوم بها السفير السويدي ولجنته التي نذكّر بأنها تضمّ ممثّلين عن جميع المؤسّسات الدولية وقد سبقه إلى بيروت بعضهم .

٤ . نشأت، بالطبع، صعاب مع الجانب الإسرائيلي وكانت البعثة الأميركية تعمل على تذليلها من هنا وكذلك الأمانة العامّة . ويبدو أن معظم هذه الصعاب قد جرى تذليلها بالفعل وبحيث تتمكّن البعثة من زيارة الجنوب والتحرّك باستقلال وتقديم تقرير واقعي ورسم خطط تنفّذ بإشراف الحكومة اللبنانية دون سواها .

٥ . يعلّق الجميع هنا (نكرّر الجميع) أهمّية كبرى على التقرير نظراً لما يوصف بمعركة الأرقام والإحصاءات في الرأي العامّ الأميركي والعالمي، ليس فقط حول الخسائر بالأرواح وعدد الجرحى، بل مدى الاحتياجات وبرمجتها وخطط التعمير في ما بعد .

من أجل ذلك، نلحّ في طلب استقبال السفير ولجنته على أعلى المستويات وإحاطتهم بعناصر مسؤولة وتسهيل مهمّتهم إلى الدرجة القصوى .

تويني

حاشية: من أسئلة أعضاء مجلس الشيوخ الأميركي الذين اجتمعت اليهم أمس ومن المعلومات التي كانوا يتداولونها، تبيّن لي أنهم أقرب إلى الاقتناع بالأرقام الأصلية التي أذيعت من جانب المصادر اللبنانية (٩ آلاف قتيل ونصف مليون مشرد) . إلاّ أن أحداً لن يصدّق ما نسب إلى مراجع لبنانية، قيل إنها رسمية، حول الحاجة الى تأمين تغذية لمليون ونصف لبناني . وعلمنا أن اللجان المختصة في مجلس الشيوخ بنت اقتناعها على أرقام شبه رسمية من مراجع رسمية أميركية لم يفصحوا عنها .

غ.ت.

(١) Anders I. Thunborg, chairman of United Nations Intergagency Survey Mission.

■ برقيّة صادرة رقم ٢٩٥، تاريخ ١٩٨٢/٧/١

١ . « صحّ ما توقّعناه » فقام تحرك باتّجاه مجلس الأمن، مرّة أخرى من حيث لا طاقة لنا ولا لسوانا على ضبطه بعد أن كنّا قد تمكنّا، وفق تعليماتكم، من استئخار التحرّك الفلسطيني والعربي و« اللامنحاز » . والتحرّك الجديد الذي انطلق اليوم فرنسي – مصري مشترك، تقرّر في باريس خلال المباحثات التي دارت بين شيسون وبطرس غالي، ويبدو أنه ينطلق من بيان « العشرة »[1] . وبديهي أن يخدمنا هذا التحرّك من حيث أهدافه، فلا يمكننا بالتالي إلاّ تأييده من حيث المبدأ ومحاولة التأثير عليه على ضوء خطّتنا، من حيث التفاصيل .

٢ . في ما يلي تفاصيل المبادرة كما أبلغني إياها بعد ظهر اليوم سفيرا فرنسا ومصر اللذان دعواني إلى اجتماع مشترك مفاجئ :

أولاً : المطلوب استصدار قرار من مجلس الأمن يتضمّن مشروع القرار الفرنسي السابق مضافة اليه « التعديلات اللبنانية » ولا سيما «mettra fin à la présence militaire palestinienne à Beyrouth et au Liban.»

ثانياً : يؤكّد القرار تكراراً تثبيت السلطة اللبنانية بسط سيادتها دون سواها على جميع الأراضي اللبنانية، الخ... وهكذا، لن يكون توجّه القرار محدوداً بأزمة بيروت بل شاملاً لمجمل القضية اللبنانية .

ثالثاً : ينطلق القرار العتيد من بيان السوق الأوروبية وعلى هذا الأساس لا يتوجّه فقط إلى القضية اللبنانية (حيث يتبنّى وجهة النظر اللبنانية) بل يتوجّه كذلك إلى الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني وإلى القرارين ٢٤٢ و٣٣٨ .

رابعاً : يهدف القرار إلى اغتنام مناسبة الأزمة اللبنانية لطرح مجمل قضية الشرق الأوسط وربما أصبح مشروع القرار مشروع السلام المنتظر .

٣ . من الناحية التكتيكية قال لي السفيران، أولاً : إن الفلسطينيين على اطّلاع على هذه المبادرة غير أنه لم يكن واضحاً من الكلام ما اذا كانوا يرحّبون بها أم لا، وغالب الظنّ أنهم اطّلعوا في باريس وليس في نيويورك . ثانياً : إن السفيرين المصري والفرنسي في واشنطن كانا يزوران الخارجية الأميركية في الساعة التي اجتمعنا بها في نيويورك وذلك لإطلاع واشنطن على المبادرة وطلب تأييدها رغم ما تعرفه باريس والقاهرة من تحفّظ الخارجية الأميركية حول أي تحرك في مجلس الأمن قبل أن نكون قد وصلنا إلى اتّفاق « ميداني » . ثالثاً : لم تُعلم البعثتان أية بعثة أوروبية بالمبادرة بعد ولن تتحدّثا إلى أعضاء مجلس الأمن إلاّ بعد تهيئة ورقة عمل . رابعاً : تطلب باريس والقاهرة أن يوافق لبنان على المبادرة لأنها في مصلحته وتجاوباً مع نداءاته ولأنها تأخذ حرفياً بكل مطالبه وتحمي هذه

(١) في ٢٩ حزيران، اجتمع في بروكسيل مجلس أوروبا المكوّن من عشر دول، ودعا في بيانه الى انسحاب متزامن، للقوى الاسرائيلية والفلسطينية من جبهة بيروت، وذلك بعد ان « شجب بقوة » الاجتياح الاسرائيلي .

المطالب من أيّة معارضة، ومن هذه الزاوية طلبت البعثتان بصورة لبقة التعاون معهما في أيّة محادثات لاحقة مع البعثة الأميركية للحؤول دون أي انفراد أميركي.

ملاحظاتنا:

أجرينا جولة أفق بدأتها بالتحدّث عن مشروع القرار الذي كنّا أعددناه وأعطيت نسخة منه للسفيرين، واستطردت مشدّداً على ما يلي:

أوّلاً: إن سبب تأخّر لبنان في الذهاب إلى مجلس الأمن مجدّداً كان لإفساح المجال أمام الوصول نهائياً إلى حلّ ميداني يترافق مع مجلس الأمن أو يكرّسه مجلس الأمن، وذلك تحاشياً لتعطيل المفاوضات الميدانية بمناقشات في المجلس أو تصويت غير مأنوس. لذلك أتوقّع أن تثير بيروت هذا التحفّظ من جديد إلاّ إذا كان الحلّ قد تمّ.

على هذا التحفّظ أجاب الفرنسي أن المبادرة أبلغت إلى بيروت من جانب البعثة الفرنسية التي ذهبت اليوم. أمّا السفير المصري فقال إن هذه المبادرة تعزّز يد المفاوض الأميركي كما أنها تعزّز وجهة النظر اللبنانية تجاه جميع الفرقاء وتعطي تطميناً للفلسطينيين. كما أنها تشكّل عنصر ضغط على إسرائيل.

ثانياً: كان لبنان دائم الحرص على التمييز بين قضيته وقضية الشرق الأوسط، ومع أن الحرب اللبنانية هي «ظرف مناسب»، كما يقول الكثيرون هنا، وكما يبدو أن باريس والقاهرة تقولان، للتصدّي لحلّ القضية الفلسطينية بكل جوانبها ومن ثم قضية الشرق الأوسط، فإن لبنان يخشى اذا جرى توسيع إطار المباحثات أن يتأخّر الحسم الدولي للمسألة اللبنانية بالذات.

على ذلك أجاب السفيران أن ليس في المبادرة ما يعيق أو يمكن أن يعيق تضافر الجهود حول المسألة اللبنانية، ولكن إثارة القضية الفلسطينية وتأكيد الموقف بشأنها سيوازن تأييد الموقف اللبناني تجاه الفلسطينيين ويعطي الفلسطينيين أملاً يتنازلون لقاءه عمّا نطلب جميعاً اليهم التوقّف عنه، أي العمل العسكري، وهو المنطق الذي بنيت عليه (على حدّ قولهما) ورقة العمل اللبنانية إلى مؤتمر تونس.

التحرّك العملي:

انتهى الاجتماع على أساس استئنافه الساعة العاشرة والنصف صباح غد الجمعة فيكون السفيران قد أعدّا مشروع قرار أولي. وكذلك يكون قد وصل جواب واشنطن ولو بصورة تمهيدية ويكون قد أفسح لنا المجال لاستشارة بيروت.

لا حاجة لنا إلى لفت النظر أن هذه المبادرة إن في ما تدلّ عليه، أو في ما تهدف اليه، ليست مجرّد تحرّك من مجلس الأمن ينتهي بقرار أو بفيتو، إنما هي سياسة تبدو لنا كثيرة الأبعاد وربما كان القصد منها النظر إلى الأزمتين اللبنانية والفلسطينية من زاوية جديدة ستؤثّر او يقصد بها التأثير على مساعي السلام العملية الدائرة منها والمتوقّفة والمحتملة.

غسان جبران تويني

■ برقيّة صادرة رقم ٢٩٦، تاريخ ١٩٨٢/٧/٢

برقيّتنا ٢٩٥ وحديثنا الهاتفي مع معالي الوزير صباح اليوم.

١. حضرت الاجتماع مع سفيري فرنسا ومصر ومعاونيهما في البعثة الفرنسية وكانت البعثتان تشتغلان على تعديل نصوص مشروع أوّلي لعلّه المشروع الذي كان وصل إلى معالي الوزير ساعة اتّصالنا الهاتفي، ووصفه الوزير بأنه يحتاج إلى تعديلات عديدة.

٢. انجزت البعثتان قبل بدء الاجتماع إليهما تعديلات عدّة لم اشترك في صياغتها عمداً ثم سلّمتني البعثة الفرنسية في نهاية الاجتماع نصّ مشروع جديد (أودعكم إياه)[1] في الملحق رقم ٢، مع توضيح من جانب السفيرين بأن المشروع قابل للتعديل وهو فقط ورقة عمل أوّلية. ويلاحظ من مطالعة النصّ أنه وليد مجموعة نصوص كتبت بأكثر من لغة وأن الصياغة تعود إلى نهج النصوص «التاريخية الكبيرة» بدليل الاستشهاد بمبادئ الشرعة من الفقرة الأولى غير العاملة.

٣. أطلعني السفيران على الموقف الأميركي كما سمعه زميلاهما في واشنطن، وهو يلخّص بما يلي:

أولاً: واشنطن منفتحة ومتقبّلة للمشروع من حيث المبدأ (Receptive) ولن تأخذ موقفاً سلبياً.

ثانياً: تطلب واشنطن أن يتضمّن النصّ تأييداً صريحاً لا لبس فيه للحكومة اللبنانية، كما ترجو ألاّ يتضمّن النصّ أي شيء يعرقل أو يؤخّر المساعي الميدانية المعلومة والتي يمكن أن تصل إلى نتيجة خلال ٤٨ ساعة.

ثالثاً: تطلب واشنطن الاطّلاع على النصّ وستشارك في تعديله وفق الأصول إذا كانت مبادئه وإطاره مقبولة. وستبني موقفها النهائي على ضوء تطوّر النصّ.

٤. وجدت السفيرين قد وقّعا رسالة الى رئيس مجلس الأمن صادرة عن البعثتين معاً (ملحق رقم ١) تلفت نظر المجلس إلى الوضع في الشرق الأوسط وتطلب بحث القضية، ثم تودع الرئيس المشروع الأولي. وهذا يعني أن المبادرة ليست في إطار بند لبنان بالذات الذي لا يزال قيد البحث، إنما تتمّ في ظلّ بند الشرق الأوسط بصورة عامّة. ولما سألت السفيرين عن الموضوع قالا إنهما في الواقع يدرجان موضوعاً جديداً بدليل عدم الإشارة في مقدّمات المشروع إلى الشكوى اللبنانية إنما الاكتفاء بتأكيد القرارات اللبنانية بعد تأكيد القرارين ٢٤٢ و٣٣٨.

٥. توجّه السفيران معاً فور انتهاء الاجتماع لمقابلة رئيس مجلس الأمن[2] الساعة الثانية عشرة ظهراً وإيداع الرسالة والمشروع، والإتّفاق معه على سيناريو التحرّك الذي سيكون كما يلي:

---

(١) راجع الصفحات ٣٤١-٣٤٣.

(٢) ترأس مجلس الأمن في الشهر السابع (تموز - يوليو) سفير غويانا السيد نويل سينكلير.

ـ اجتماع مشترك مع السفير الأردني، اجتماع مع إيرلندا وبريطانيا وبما سائر الغربيين باستثناء أميركا، اجتماع مع مجموعة عدم الانحياز، ثم في النهاية اجتماعان مع الأميركيين والسوفيات.

غير أنه يتراءى لي أن النصّ أرسل إلى الأميركيين في نهاية الاجتماع بصورة غير رسمية.

٦. من البديهي أنني لن أشترك في المداولات بل أترك السفيرين يعملان وحدهما وقد طلبا إلي إيداعهما الملاحظات اللبنانية وأيّة تعديلات اقترحها.

ـ ستستغرق هذه الاتّصالات، نظراً للعيد الوطني الأميركي، فترة نهاية الأسبوع ويتوقّع السفيران مباشرة البحث الرسمي يوم الثلثاء وربما جرى تعيين موعد منذ الآن، وفي هذا الأمر ما فيه لأنه يفسح المجال أمام الوصول إلى حلّ ميدانياً.

ـ لدى قراءة النصّ بسرعة عند تسلّمي إياه، قلت للسفيرين إن الفقرة العاملة رقم ٢ كثيرة التفاصيل وربما تعارضت مع ما يجري تحديده ميدانياً. فتفهّما وقالا إنها ستُعدَّل حتماً.

٧. أبلغت السفير الفرنسي بحضور السفير المصري ما قلتموه لي تلفونياً حول تأخّر وصول البعثة الفرنسية[١] ورغبتكم في البحث معها قبل اتّخاذ موقف نهائي، مع العلم بأن بيروت ترحّب مبدئياً بكل مبادرة من شأنها أن تسهّل وتساهم في المساعي القائمة حالياً للوصول إلى حلّ، مع الإشارة إلى وجوب التنسيق بين كل الجهود.

٨. اتّصلت بالبعثة الأميركية وفق ما طلبتم وكانت على اتّصال بواشنطن ولم يختلف ما قالوه لي عما أبلغني إيّاه السفيران المصري والفرنسي.

٩. انتظر توجيهاتكم، وخلافاً لما اتّفقنا عليه، أرجو إذا ما كان من تعديلات تريدون إدخالها أن تبنى على النصّ الجديد بالإنكليزية لا على النصّ الذي تسلّمه الوزير بالفرنسية صباحاً مع العلم بأن المهلة الأخيرة للتعديلات هي يوم الإثنين.

غسان تويني

■ برقيّة صادرة رقم ٢٩٨، تاريخ ١٩٨٢/٧/٢

برقيّتنا ٢٩٦

١. باشر رئيس مجلس الأمن مشاوراته بعد ظهر اليوم حول المشروع الذي جرى توزيعه على الأعضاء الذين، بدورهم، ناقشوه من غير توزيعه مع المتّصلين بهم (سياسياً أو جغرافياً) وانتهت المشاورات الثنائية غير الرسمية مساءً كما أنهى السفيران الفرنسي والمصري جولتهما الخاصّة على أعضاء مجلس الأمن.

(١) في مطلع تموز (يوليو)، توجه مبعوثان فرنسيان (احدهما الأمين العام لوزارة العلاقات الخارجية) الى الشرق الأوسط للقيام بمهمة وساطة وزارا تباعاً اسرائيل ولبنان والاردن وسوريا والعربية السعودية.

٢. الجو العامّ أن المشروع سيلقى معارضة شديدة من جوانب عديدة، كل جانب لأسباب خاصّة تتعلّق به رغم أننا كنّا نقول باستمرار لمن يسألنا رأينا إننا نرحّب بكل مبادرة ونفضّل حصر الموضوع بقضيتنا ولكننا لا نعارض طرح قضية الشرق الأوسط برمّتها، شرط ألاّ يكون حلّ القضية اللبنانية رهناً بالاتفاق على حلّ قضية الشرق الأوسط.

٣. أبرز المواقف السلبية، بالطبع، هو الموقف الأميركي الذي يقول إن في المشروع أفكاراً تتعارض مع سياستهم حيال الشرق الأوسط وتعابير غير مقبولة. فهم لا يرون مصلحة في الربط بين الموضوعين.

السوفيات كذلك لا يرون مصلحة في الربط بين الموضوعين ولكنهم لا يعارضون الجانب الفلسطيني من القرار وينتظرون موقف العرب، على ما يقولون.

الموقف العربي مضطرب يراوح بين موافقة أردنية وخليجية ومعارضة فلسطينية، مروراً بالتردّد السوري، وسيدعو رئيس المجموعة لهذا الشهر الذي يصادف أنه المندوب الفلسطيني إلى اجتماع هدفه تنسيق المواقف، وسبب المعارضة الفلسطينية المباشر هو الاستناد إلى القرارين ٢٤٢ و٣٣٨.

٤. أطلعنا السفير الأميركي على الأسباب التي تدعوه لطلب استئخار المشروع الفرنسي، كما اطلعنا على الأسباب التي تدعوه للظنّ بأن الموضوع من حيث الجوهر لن ينتظر حتى يوم الثلثاء، وقال إنه بالنسبة الى مجلس الأمن سيسير في السيناريو ما دام الفرنسيون استعجلوا الموضوع.

٥. يتحفّظ الوفد الأميركي، بالطبع، حيال الفقرة المتعلّقة بالقوّات الدولية للأسباب التي تعرفون ولكنه لا يفصح عن هذا التحفّظ علناً.

٦. نرى والحالة هذه، أن نكون مهيّئين لطرح مشروع مدينة بيروت كما عدّلناه، وانطلاقاً من المشروع الفرنسي القديم.

نرجو إيداعنا ملاحظاتكم.

غسان جبران تويني

■ برقيّة صادرة رقم ٣٠٠، تاريخ ١٩٨٢/٧/٤

على أثر توارد أخبار حول تزايد الأعمال اللاإنسانية التي تقوم بها إسرائيل، اتّصل المندوب الفلسطيني بسفير الأردن وطلب إليه دعوة مجلس الأمن للنظر في الموضوع.

وقد أجرى الرئيس الجديد (سفير غويانا من دول عدم الانحياز) اتصالات عدّة منها اتّصال بنا. فأبلغته أن لا تعليمات لدي. سألني إذا كنت أعارض، فقلت إنني، بالطبع، أؤيّد أي تحرك في هذا الاتّجاه إذا كان أعضاء المجلس يوافقون وإذا كان ثمة قرار يرجى. وكانت نيّتنا عدم الإسراع في عقد المجلس بانتظار تطوّر المفاوضات.

ويبدو أن الأمر يسّر، لأن النية كانت اجماعية لحصر الموضوع في الناحية الإنسانية بدون تعرّض للجوهر السياسي ولا وضع أية عبارات تحول دون الإجماع.

وبعد المشاورات التقليدية، التأم المجلس الساعة التاسعة ليلاً، رغم عطلتي الأحد وعيد

الاستقلال الأميركي، وصادق بالإجماع وبدون مناقشة على المشروع الأردني المرفق والذي أصبح القرار الرقم ٥١٣[١].

تويني

● برقيّة واردة رقم ٤٦٠، تاريخ ١٩٨٢/٧/٥

برقيّتكم ٢٩٦ التي أودعتمونا فيها المشروع الفرنسي – المصري بالإنكليزية.

١. اجتمعنا هنا نهار السبت بأمين عام الخارجية الفرنسية الذي لم يكن، على ما بدا، مطّلعاً اطّلاعاً كافياً على المبادرة الفرنسية – المصرية. وقد أفهمناه وجهة نظرنا وكيف أننا نخشى أن تؤدّي في القريب العاجل أيّة مبادرة لدى مجلس الأمن إلى التشابك مع المحادثات الجارية هنا، والتي وصلت إلى مرحلة حسّاسة جداً، إذ إن المقاومة أبلغت رئيس الحكومة نهار أمس بعض المواقف المبدئية التي لا بدّ أن تؤثّر على مجرى الأمور. وقد وعد الزائر الفرنسي أن يخابر حكومته دون أن يلتزم بشيء، مسلّماً معنا بأنه يخشى من حصول تناقض بين الخطّ الجاري هنا والخطّ الجاري في الأمم المتّحدة.

٢. قابل الأمين العامّ الفرنسي المبعوث فيليب حبيب الذي شرح له أنه من المناسب التريّث في الوقت الحاضر في النظر بالمبادرة الفرنسية لإفساح المجال أمام المحادثات هنا.

٣. لا نعلم إذا كانت هذه الآراء أثّرت على مجرى الأمور لديكم، إلاّ أنه لا بدّ لنا من أن نلاحظ معكم ما يأتي:

«إن المبادرة الفرنسية (وهنا نعني الشقّ المتعلّق منها بلبنان) تنطوي على بعض التفاصيل، لاسيما بالنسبة للتراجع وفكّ الارتباط، وهذه النقاط بالذات هي موضوع أخذ ورد هنا، وهي تتعلّق بسواها من النقاط الجاري بحثها. فإذا ما أقرّ المشروع كما هو موضوع فلا بدّ أنه سيصطدم بمنطوق وحصيلة المحادثات الجارية هنا، وهذا ما يسيء إلى المصلحة ويعطّل المساعي. ومن جهة ثانية، ليس من الممكن أن نطلب إدخال التفاصيل الجاري بحثها هنا على المشروع الفرنسي لأنها، من ناحية، كثيفة ومتشعّبة، ومن ناحية ثانية، لم نصل بعد في صددها إلى اتّفاق نهائي. لذلك كان لا بدّ لنا من أن ندخل تعديلاً على المشروع الفرنسي يؤدّي إلى وضع نصّ عام وغير مفصّل، بحيث أن مرونة هذا النصّ تجعله غير متناقض مع أي شيء يمكن أن يتمّ على الأرض.

وانطلاقاً من هذه الاعتبارات، نودعكم التعديلات المرفقة باللغة الفرنسية بالنسبة للفقرة «A» من المشروع الفرنسي وهي:

«Cessation des hostilités

– Appuie le gouvernement libanais dans ses efforts tendant à épargner Beyrouth et à obtenir un désengagement des forces dans le cadre d'un plan conçu en accord avec le Gouvernement libanais à cet effet et demande au Secrétaire Général d'apporter à l'exécution de ce plan toute l'assistance nécessaire, y compris par l'envoi d'observateurs et de représentants sur place.

(١) أنظر القرار بنّصيه الانكليزي والعربي في الصفحتين ٣١٢-٣١٣.

– Demande le retrait total des Forces armées israéliennes ainsi que de l'ensemble des forces armées non-libanaises se trouvant sur n'importe quelle partie du territoire libanais, ainsi que la cessation définitive de toutes activités militaires sur le dit territoire, à l'exception de ce qui pourrait être expressément autorisé par le Gouvernement libanais.

– Appuie le Gouvernement libanais dans ses efforts tendant à réaffirmer son autorité exclusive sur l'ensemble du territoire libanais, notamment par le déploiement des Forces armées libanaises et ou de toute Force internationale ou multinationale qui serait consititutée à la requête du Gouvernement libanais et appelle au respect de l'intégrité, de la souveraineté et à de l'indépendance du Liban à l'intérieur de ses frontières internationalement reconnues».

أما الفقرة «B»، فيمكنكم أن تتصرّفوا بشأنها بحرّية. وأمّا الفقرات الأخرى المتعلّقة بالقضية الفلسطينية، فنرجو ان تنسّقوا بصددها مع العرب.

٤. نتساءل إذا كان يمكن أن يمرّ المشروع الفرنسي – المصري بالنسبة للدول العربية والولايات المتّحدة وغيرها، وهو في نظرنا طموح كثيراً لأنه يحاول معالجة أزمة الشرق الأوسط من أساسها، وكنّا نتمنّى أن تكون الظروف مؤاتية لذلك.

٥. نرجو أن تسعوا بلباقتكم، وفي ضوء الاعتبارات المتعلّقة بلبنان، إلى التريّث في بتّ هذا المشروع، وإذا كان ذلك غير ممكن، فنرجو أن تسعوا إلى اعتماد التعديلات المربوطة، وأن تشدّدوا على ضرورة عدم ربط أزمة لبنان بحلّ أزمة الشرق الأوسط.

٦. إننا نطلب إلى سفارتنا في باريس أن تنقل وجهة نظرنا هذه إلى السلطة الفرنسية، لعلّ في ذلك ما يساعدكم في تحرّكاتكم.

فؤاد بطرس

■ برقيّة صادرة رقم ٣٠١، تاريخ ١٩٨٢/٧/٥

من القنصلية العامة في نيويورك

عند الساعة ٩,٢٠ مساء اليوم حصل انفجار كبير أمام مبنى القنصلية اللبنانية العامّة في نيويورك نتجت منه أضرار مادّية في مدخل القنصلية والواجهة الأمامية، وكسر زجاج الأبنية المجاورة. البوليس الأميركي قال إن الانفجار نتج من قنبلة من نوع Pipebomb كان يمكن أن تؤدّي إلى تهديم المبنى في ما لو وضعت داخل القنصلية.

لم يسبق الانفجار أي تهديد ولم يعلن أحد مسؤوليته عن الحادث. الجدير بالذكر أن انفجاراً آخر حدث أمام القنصلية الفرنسية قبل خمس دقائق فقط من الانفجار الذي حصل أمام القنصلية اللبنانية، علماً بأن القنصليتين تقعان في حي سكني واحد.

وسائل الإعلام قالت إن عصبة الدفاع اليهودية، بالرغم من موافقتها على هكذا اعتداءات، أعلنت عدم مسؤوليتها عن الحادث.

قد يكون الهدف من هذا الاعتداء محاولة تخويف لوقف التحرّك اللبناني الموجّه إلى الرأي العام الأميركي عبر وسائل الإعلام والذي كان مكثّفاً جداً في الأيام الأخيرة.

ضاهر (*)

(*) الدبلوماسية اللبنانية سميرة الضاهر، قنصل لبنان العام في نيويورك.

■ برقيّة صادرة رقم ٣٠٢، تاريخ ١٩٨٢/٧/٦

برقيّتكم ٤٦٠ ومكالمتنا الهاتفية

أولاً: رئيس مجلس الأمن

دعانا رئيس مجلس الأمن وسألنا موقفنا من المشروع الفرنسي – المصري فأبلغناه رسمياً التعديلات التي لدينا (وكنّا قد وضعناها في شكل ورقة عمل بالإنكليزية مترجمة عن برقيّتكم)(١).

كان الرئيس يجري مشاورات ثنائية، فهمنا منه أنه لن يستعجل الأمور نظراً لما يلمسه من «صعوبات» حول النصوص وما هو أبعد من النصوص.

ثانياً: الموقف الأميركي

سلّمنا البعثة الأميركية نسخة من التعديلات فارتاحت للأمر، خصوصاً لجهة إخراج ما يتعلّق بالمفاوضات من إطار القرار.

ثالثاً: الموقف الفرنسي ـ المصري

اجتمعنا بعد الظهر إلى سفيري فرنسا ومصر وكانا قد تبلّغا منّا في الصباح نسخاً عن تعديلاتنا. بعد مناقشة قصيرة أعلنا قبول هذه التعديلات بحرفيتها ثم أطلعنا على تعديلات فلسطينية تتعلّق بالقسم الأول من المشروع، فتحفّظنا حيال بعضها لأنه يبقي على فكرة معالجة القضية الميدانية في إطار مجلس الأمن.

سألنا السفيران عمّا إذا كانت لدينا تعديلات بالقسم الفلسطيني من القرار، فأجبنا بالنفي واستطردنا أننا سننسجم في هذا الموضوع مع الموقف العربي العام.

لجهة تكتيك التحرّك جرى بحث غير رسمي طويل، انتهى منه السفيران، في حضورنا، إلى الخلاصات التالية:

١ . ما دامت قضية بيروت أصبحت قريبة الحلّ ميدانياً (وكانت أخبار المبادرة الأميركية هي المسيطرة)، فلا حاجة إذاً للإسراع إلاّ إذا طلب ذلك لبنان لسبب ما وننظر جميعنا في الأمر في حينه.

٢ . لا تريد فرنسا، ولا تريد مصر، ولا تريد منظّمة التحرير المواجهة مع أميركا والوصول إلى الڤيتو. ولذلك سيعتصم الجميع بطول البال ويفتحون الأبواب وسيعة أمام كل التعديلات وكل الصيغ. مع العلم بأن منظّمة التحرير في تعديلاتها لم تقترح حذف الإشارة إلى القرارين ٢٤٢ و٣٣٨، الأمر الذي يشكّل إعلان استعداد للاعتراف بهما.

٣ . تدرك البعثتان أن في الأمر أكثر من مجرّد مشروع قرار وأن الأمر في النهاية يعني تعديل موقف أميركي أساسي تجاه الفلسطينيين، لقاء تعديل جذري في المواقف

(١) أنظر الصفحة ٣٤٣.

الفلسطينية. لذلك؛ يجب الرجوع إلى التعهّد الأميركي القائل بأن لا مفاوضة مع منظّمة التحرير إلاّ متى وافقت على القرار ٢٤٢ واعترفت بإسرائيل. وما دام القرار ينصّ صراحة في إحدى فقراته على الاعتراف المتبادل، ويجيء باعتراف المنظّمة (بمجرّد قبولها بالقرار) فمن الطبيعي أن يأتي طلب اعتراف أميركا وليد مفاوضة سياسية في العمق وليس مجرّد مفاوضة على صياغة مشروع قرار.

انطلاقاً من هذه الخلاصات تقرّر السير في المشروع ببطء وكورقة عمل سياسية لا كمشروع قرار وحسب، على أن تجري المفاوضة في ورقة العمل هذه وبالشكل الجديد على مستويين. من المناسب أن تبدأ في نيويورك، ولكن من الضروري أن تمرّ في العواصم المعنية بما فيها عواصم ليست طرفاً في المشروع ولا هي ممثّلة في مجلس الأمن.

وفهمكم بالطبع كفاية.

النتيجة الإيجابية المباشرة كما قال السفيران، هي استعمال ورقة العمل بالصفتين كورقة ضغط سياسية وهذا ما يفيدنا أياً كان مصير مشروع القرار لأن نتيجة الضغط ستكون أولاً في المدى القريب وبالنسبة للمطالب القريبة، أي حلّ الأزمة اللبنانية.

غسان جبران تويني

● برقيّة واردة [هاتفية]، تاريخ ١٩٨٢/٧/٧

اتّصلت واشنطن بشيسون(١) وطلبت اليه «To hold off». طلب الزائر إلينا إبلاغكم ذلك. نتابع نحن هنا الموضوع في ضوء هذه المعطيات.

فؤاد بطرس

■ برقيّة صادرة رقم ٣٠٤، تاريخ ١٩٨٢/٧/٨

لفت نظرنا من بعض التقارير الواردة حول أعمال المساعدة والأعمال الإنسانية أن السلطات الإسرائيلية تركّز جهدها للتعاطي مباشرة مع المواطنين في المناطق المحتلّة في الجنوب كما أنها لا تزال تحاول إجبار المؤسّسات الدولية على العمل وتوزيع المساعدات عبر السلطات الإسرائيلية حيث يكون ذلك ممكناً. في حين أن الميل الطبيعي للمؤسّسات الدولية والهيئات الدولية الخاصّة التعامل مع السلطات المحلّية اللبنانية أو ما تبقّى منها، وعند الحاجة مع اللجان والهيئات الشعبية اللبنانية أياً كانت.

لهذا الموضوع، كما لا يخفاكم، أبعاد خطيرة تتّصل بالمرامي والأهداف الإسرائيلية المعلومة. ولذلك ثمّة من يلفت نظرنا هنا إلى الموضوع ويطلب بصورة مداورة ولكنها واضحة أن نلحّ على السلطات المركزية بأن تتجاوز كل الصعاب وكل الاعتبارات وتحرّك الإدارات المدنية اللبنانية في كل المناطق المحتلّة في الجنوب، وأن تعزّزها عند الاقتضاء وأن تنشط هيئات شعبية مأمونة وحصينة سياسياً بحيث تعود علاقة المواطن مع الدولة وتمرّ

(١) وزير العلاقات الخارجية الفرنسية.

علاقته بمؤسّسات المساعدة عبر الأقنية اللبنانية بدل المرور في الأقنية الإسرائيلية. وبنتيجة هذا المسلك، يأمل الكثيرون من المعنيين بشؤوننا هنا أن تستعيد الدولة على الأقلّ قدراً كافياً من الوجود يمنع التجذّر الإسرائيلي والتسيّب الحزبي ويحول دون يأس المواطنين المتعلّقين بلبنان من جدوى هذا التعلّق في وجه منافسة إسرائيلية لديها وسائل الضغط والإغراء.

تويني

■ برقيّة صادرة رقم ٣٠٥، تاريخ ١٩٨٢/٧/٨

عاجل جداً

المرجو إحالة البرقية التالية إلى وزارة الدفاع ـ قيادة الجيش ـ الضابط المختصّ بالعلاقة مع القوات الدولية:

جواباً على مراجعتكم بتاريخ ٦/٧/١٩٨٢ بشأن مصير الجنود والضبّاط اللبنانيين العاملين بإمرة القوّات الدولية:

بحثنا الموضوع مليّاً مع الأمانة العامّة والجهات المختصّة وهي ترى فائدة بقاء الأمر على حاله تحسّباً للاحتياجات والخطط المقبلة وستصدر التعليمات بالتقيّد بأي طلب تبديه القيادة اللبنانية إلى القيادة الدولية في هذا الاتّجاه.

غسان جبران تويني

■ برقيّة صادرة رقم ٣٠٦، تاريخ ١٩٨٢/٧/٨

موضوع: مجلس الأمن

١. منذ أمس والمندوب الفلسطيني يتحرّك هنا في محاولة لفصل القسم الأول من مشروع القرار الفرنسي – المصري (الجلاء الإسرائيلي ووقف النشاط العسكري في بيروت) عن القسم الثاني المتعلّق بالحقوق الفلسطينية ومعالجة أزمة الشرق الأوسط.

٢. يقول المندوب الفلسطيني إن لديه تعليمات بهذا الموضوع مباشرة من السيد ياسر عرفات وهو يصرّ على سلوك هذا الاتّجاه رغم محاولة إقناعنا إيّاه بأن القسم الأول من مشروع القرار لا يمكن أن يشكّل حلاً لقضية بيروت (لأن الحلّ يتمّ توضيبه ميدانياً بالمفاوضة مع القيادة الفلسطينية وموافقتها) وربما أدّى طرح الموضوع إلى عرقلة الحلّ بدل تسهيله.

كذلك نحاول إقناعه بأن نجاح الفرنسيين والمصريين في جعل الأميركيين يوافقون على شيء جديد متقدّم على القرار ٢٤٢ معناه كسباً وترضية للقضية الفلسطينية.

٣. مع ذلك يتابع المندوب الفلسطيني اتّصالاته ويحاول تسيير المندوب الأردني في هذا الاتّجاه، كما يحاول استدراجنا بحجّة أن مصلحتنا الوحيدة هي في القسم الأول من القرار وما دام الفلسطينيون أصحاب العلاقة بالقسم الثاني يتنازلون عن طرحه فلماذا نصرّ نحن.

٤. الإلحاح الفلسطيني إذا صحّ أنّ مصدره بيروت يحتمل أحد تفسيرين يجب التنبّه لهما:

أولاً: عدم اطمئنان إلى الحلّ الميداني وإلى قرب الوصول اليه ومحاولة ضغط في مجلس الأمن لتأمين شروط أفضل.

ثانياً: عدم استعداد القيادة الفلسطينية للإقدام على الالتزام بأي حلّ سياسي للقضية الفلسطينية في الوقت الحاضر وخصوصاً ابتسار تأييد أي موقف مبني على القرار ٢٤٢.

٥. نرجو أخذ العلم والتنبّه إلى الأمر والتهيئة لاحتمال مواجهة مجلس الأمن لنا ببحث مستعجل للوضع في بيروت قبل أن تكون معالم الحلّ الميداني قد اكتملت.

٦. في هذه الحالة نرى أن نعود إلى المشروع الفرنسي الأصلي مع تعديلاتنا التي أصبحت مقبولة من الفرنسيين أو إلى بعث فكرة إعلان بيروت مدينة «حصينة» و«غير محاربة»، مع التنبيه إلى أن ذلك لا يعني أنها «مفتوحة» باعتبار أننا نقترح في صلب المشروع انسحاب الإسرائيليين من مواقعهم وانسحاب الفلسطينيين من العاصمة ووضع حدّ لأي وجود عسكري فلسطيني.

غسان جبران تويني

■ برقيّة صادرة رقم ٣٠٨، تاريخ ١٩٨٢/٧/٨

١. جرت اليوم مشاورات فردية بين أعضاء مجموعة عدم الانحياز في الأمم المتّحدة، إثر الرسالة التي بعث بها مندوب منظّمة التحرير الفلسطينية إلى سفير كوبا (رئيس المجموعة) يشير فيها إلى أن «السيد ياسر عرفات طلب إلى الرئيس كاسترو عقد اجتماع طارئ لوزراء خارجية دول عدم الانحياز في أقرب وقت ممكن للنظر في نتائج الاجتياح الإسرائيلي الذي يستهدف تدمير منظّمة التحرير الفلسطينية وإبادة الشعب الفلسطيني والمدنيين اللبنانيين وتجويع وخنق خمسمئة ألف مواطن في بيروت عن طريق تشديد الحصار عليها وقطع الماء والغذاء والكهرباء والموادّ الطبّية، وكذلك النظر في عدم امتثال إسرائيل لقرارات مجلس الأمن رقم ٥٠٨ و٥٠٩ و٥١٢ و٥١٣».

٢. بناء على الطلب أعلاه، دعي مكتب التنسيق لحركة عدم الانحياز لعقد اجتماع عاجل في العاشرة والنصف من صباح الغد لاتّخاذ قرار– توصية بالدعوة إلى الاجتماع الوزاري المطلوب، وجدول أعمال جلسة مكتب التنسيق غداً هو التالي: «مناقشة إمكانية الدعوة لاجتماع طارئ على المستوى الوزاري لأعضاء مكتب التنسيق الدائم لحركة عدم الانحياز تحت بند قضية فلسطين».

٣. من المعلومات التي توافرت لدينا أن اتّصالات جرت مع بعض عواصم دول عدم الانحياز ومن بينها الكويت والجزائر للتحضير لهذا المؤتمر. وهناك اتجاه بأن تكون الجزائر مقرّاً للاجتماع.

٤. من المتوقّع أن تقرّ غداً الدعوة إلى الاجتماع، وأن يتطرّق مندوب فلسطين وبعض الأعضاء في مكتب التنسيق إلى وضع خطوط عريضة تحدّد سير الاجتماع المذكور بحيث تتداخل مع المعطيات المطروحة في المفاوضات الدائرة وخاصّة الوضع في بيروت.

لذلك يرجى إبراقنا تعليماتكم وتوجيهاتكم، علماً بأن الاجتماع مفتوح للدول غير

الأعضاء في مكتب التنسيق ومنها لبنان، وينتظر الجميع خطواتنا لأنهم يستفسرون عن موقفنا.

غسان جبران تويني

● برقيّة واردة رقم ٤٧٠، تاريخ ١٩٨٢/٧/٩

برقيّتكم ٣٠٦

نشاركتكم الرأي بالنسبة للتفسير الذي تعطونه لإلحاح المنظّمة. وإذا أصرّوا على فصل القسمين فلسنا نرى ضرورة للممانعة، على أن نعود إلى المشروع الأصلي الإفرنسي مع تعديلاتنا في هذه الحالة، وهذه التعديلات تترك المجال مفتوحاً للحلول الميدانية وتفاصيلها.

فؤاد بطرس

● برقيّة واردة رقم ٤٧١، تاريخ ١٩٨٢/٧/٩

برقيّتكم ٣٠٨

إذا أراد مكتب التنسيق لحركة عدم الانحياز الدخول في شؤون تتّصل بالمفاوضات الدائرة في لبنان، لاسيما بالنسبة لبيروت، فممّا لا ريب فيه أن ذلك من شأنه أن يعقّد الأمور.

لذلك نرجو التنبيه لهذا الخطر، ومحاولة تحاشي وقوعه. في ما خلا ذلك، إنكم في الصورة بالنسبة لتصوّراتنا، في مجلس الأمن، ولدى جامعة الدول العربية، والمهمّ أن لا يصدر عنّا موقف يتناقض وهذه التصوّرات والمطالب.

ويمكنكم في هذه المناسبة أن تشدّدوا على أهمّية المفاوضات الجارية المحلّية، ولاسيما بالنسبة إلى بيروت، وأن منظّمة التحرير على اتّصال مستمرّ مع رئيس الحكومة في هذا الصدد، وأن المرحلة الحالية هي دقيقة، وربما حاسمة، فينبغي تلافي كل ما يمكن أن ينعكس عليها سلباً.

فؤاد بطرس

■ برقيّة صادرة رقم ٣٠٩، تاريخ ١٩٨٢/٧/٩

برقيّتكم ٤٧١

قرّر مكتب التنسيق لدول عدم الانحياز في اجتماعه صباح اليوم عقد مؤتمر لمكتب التنسيق على مستوى الوزراء في نيقوسيا في الفترة بين ١٥ و١٧ تموز الجاري.

البند المطروح هو بند فلسطين فقط.

خلال الاجتماع اليوم لم يتطرّق أي من الخطباء إلى القضية اللبنانية ولا إلى الوضع في بيروت أو للمفاوضات الجارية حالياً. وقد حصروا كلامهم بصورة عامّة على قضية فلسطين.

البعثة

■ برقيّة صادرة رقم ٣١٠، تاريخ ١٩٨٢/٧/٩

برقيّتكم ٤٧١ وبرقيّتنا ٣٠٩

١. عطفاً على برقيّتنا المختصرة ٣٠٩ التي أرسلت قبل اختتام جلسة مكتب التنسيق الدائم لعدم الانحياز بقليل لوضعكم في الصورة، نورد في ما يلي تفصيلاً لما دار فيها:

أ) عرض الرئيس (كوبا) في مستهلّ الجلسة اقتراح السيد ياسر عرفات بدعوة مكتب التنسيق الدائم لعقد اجتماع على المستوى الوزاري، وأشار إلى اقتراح قبرصي يدعو لعقد المؤتمر في نيقوسيا ما بين ١٥ و١٧ تموز الجاري بدلاً من الجزائر، التي تجاوبت مع الطلب القبرصي، على أن يتضمّن جدول أعمال المؤتمر بنداً وحيداً هو قضية فلسطين.

ب) توالى على الكلام عدد كبير من مندوبي دول عدم الانحياز، الأعضاء في المكتب وغير الأعضاء فيه، وأيّدوا الاقتراح القبرصي.

ج) أعرب الجميع في كلماتهم عن قلقهم على مصير منظّمة التحرير ودانوا الاجتياح الإسرائيلي وانعكاساته السلبية على القضية الفلسطينية. كما أعربوا عن تعاطفهم مع الشعب اللبناني بنتيجة المأساة التي يعيشها.

لم يتطرّق أي مندوب إلى أيّة تفاصيل تتعلّق بالمفاوضات الدائرة حالياً في لبنان لمعالجة الوضع في بيروت أو سواها. كان الاجتماع مناسبة للإعراب عن التعازي بوفاة وزير خارجية كوبا السابق «راؤول روا غارسيا»، والد مندوب كوبا الحالي لدى الأمم المتّحدة (وهو من أصل لبناني).

د) تكلّم مندوب المنظّمة للمرّة الثانية قبل اختتام الجلسة وتعرّض لمطالب منظّمة التحرير الرامية إلى إنشاء قوّة دولية في نطاق الأمم المتّحدة للفصل بين القوّات وحماية الفلسطينيين، وتعزيز وقف إطلاق النار والانسحاب الإسرائيلي، وانتقد الولايات المتّحدة بعنف واتّهمها بمساندة إسرائيل وشكّك في الجهود التي تبذلها.

٢. أكّدنا خلال الجلسة موقف لبنان وأعربنا عن ترحيبنا بجميع «الجهود الدولية» المبذولة حالياً لمعالجة الوضع الحالي، وانتهى الاجتماع بقرار وحيد هو الموافقة على عقد المؤتمر في نيقوسيا ما بين ١٥ و١٧ تموز الجاري وتكليف قبرص بإعداد مشروع بيان لعرضه على الوزراء ومناقشته واتّخاذ قرار بشأنه.

٣. **ملاحظات هامة حول المؤتمر:** من المعلومات المتوافرة لدينا، تبيّن أن السيد القدّومي يجري اتّصالات مكثّفة مع يوغوسلافيا وقبرص والجزائر وبعض الدول الأخرى، بغية تضمين البيان المنتظر اقتراحات تتعلّق بالوضع الحالي في بيروت وتعكس وجهة النظر الفلسطينية بشكل قد يعرقل المساعي الجارية أو يتناقض معها.

لذلك، نرى من الضروري أن يشترك لبنان بمؤتمر نيقوسيا وأن يهيّئ ويمهّد لاشتراكه باتصالات عدّة، لحماية موقفه والحؤول دون تبنّي المؤتمر بصورة آلية، في غياب موقف لبنان، لوجهات نظر لا تتجاوب مع متطلّبات المرحلة الدقيقة الحالية.

تويني

■ برقيّة صادرة رقم ٣١١، تاريخ ١٩٨٢/٧/٩

مجلس الأمن: برقيّتكم ٤٧٠

١ . باشر المندوب الفلسطيني اليوم تحرّكاً باتّجاه دعوة مجلس الأمن، إنما من منطلق جديد وعلى قاعدة جديدة: «مادام المشروع الفرنسي – المصري مؤجّل النظر، ولما كان القصف مستمراً في بيروت، فلماذا لا يصدر المجلس قراراً بسيطاً بسطرين يدعو إلى وقف إطلاق النار وإرسال مراقبين دوليين؟». هذا ما يقوله المندوب الفلسطيني الذي يزيد أن ليس في مثل هذا القرار ما يتعارض مع المفاوضات الميدانية أو يعيقها، بل على العكس، لعلّه يشكّل عنصر ضغط.

٢ . قابل المندوب الفلسطيني رئيس مجلس الأمن، الذي أحاله علينا، كما قابل السفير الفرنسي الذي دعاه الى التريّث، والسفير المصري الذي تحفّظ بانتظار جوابنا.

٣ . موقفنا نحن كان، وفق برقيّتكم، عدم الممانعة في استصدار قرار من حيث الشكل، إنما التحفّظ حيال مجرّد وقف إطلاق النار «En place»، لأنه يشكّل تراجعاً عن القرار ٥٠٩ وقد يبقي القوّات الإسرائيلية، كالفلسطينية، في مكانها الى ما شاء الله. لذلك استمهلنا حتى نطلب تعليمات بيروت.

٤ . الشعور السائد في الأوساط المطّلعة هنا أن المفاوضات تتعقّد لأسباب أبعد وأعمق ممّا نلاحظ في الظاهر. بعض هذه الأسباب هي:

أولاً: شعور الفلسطينيين بأن موقفهم أصبح أقوى، ولذلك في وسعهم زيادة شروطهم والتصعيد للحصول على المزيد وكسب الوقت.

ثانياً: مع أن اسرائيل لا تزال تملك كل قوّتها العسكرية في مكانها، إلاّ أن عملية بيروت تصبح احتمالاً يزداد بعداً كلّما مرّ الوقت، لتزايد ردود الفعل الدولية السلبية، وخصوصاً ردود الفعل السلبية داخل إسرائيل وداخل المؤسّسة اليهودية العالمية وفي أميركا بنوع أخصّ (الصحف هنا مليئة بمثل هذه التعليقات). فإسرائيل هي الآن في مرحلة إعادة تقييم يجب إذاً التنبّه اليها.

ثالثاً: التحرّك السوفياتي ليس محصوراً في الرسالة التي وجّهها بريجنيف الى ريغان (يقول السفير المصري إن تقييمهم، المبني على اختبارهم الطويل في الموضوع، أن السوفيات يتحرّكون ببطء وهم لا بدّ يشجّعون الفلسطينيين والسوريين على التصلّب، إنما إلى حدّ لا ينفّر الأميركيين المطلوب استدراجهم، بل يزيد من الصعوبات في وجههم).

رابعاً: شعور الأميركيين بأن الفرصة مؤاتية لإعادة توجيه سياستهم في الشرق الأوسط، ولاسيما تجاه الفلسطينيين. وثمّة مسؤولون ومسؤولون سابقون يكثرون من الكلام عما يسمّى «The great opportunity» (أي المناسبة العظيمة) لتلقف الفلسطينيين وإقامة حوار معهم ومعالجة قضيتهم من زاوية أوسع من «الحكم الذاتي» (كمب دايفيد)، خصوصاً وأن المطلب الإسرائيلي بإخراج المنظّمة من لبنان فتح أبواباً عريضة وطرح قضايا لم تكن مطروحة، كمثل السؤال عن مكان توجّههم وكيف يمكن أن يبقوا في لبنان بدون تنظيم من غير أن يعود الأمر ويهدّد سلامة الجميع، بما في ذلك لبنان والفلسطينيون أنفسهم.

خامساً: الحوار المرتقب مع السعودية (وربما سوريا في معيّتها) إذا حضر الأمير سعود الفيصل متأبّطاً زميله السوري للبحث. ويأسف المراقبون أن لبنان سيكون غائباً عن بحث يعلن عن نفسه بأنه «باسم العرب»، بينما كان الأجدى حضور لبنان والتأثير على الحديث ولو بمخالفته في وجود المتحدّثين حتى لا يستغيب أحد أحداً.

٥ . هذه بعض الأسباب التي يقال إنها تعقّد المفاوضات، والتي تعرفها منظّمة التحرير، فتحاول بالتالي تكريس فاعليتها بالذهاب إلى مجلس الأمن لاستصدار مشروع قرار بسيط في ظاهره، ولكنه، في جوهره، يبقي الأمور على حالها فلا يحلّ المشكلة ولو لم يمنع الحرب المتقطّعة.

٦ . نرى، اذا تجاوب الرئيس الغوياني لمجلس الأمن مع الطلب الفلسطيني، أن نطرح قراراً موسّعاً يكرّس إطار الحلّ (وربما كان الإطار الأفضل إعلان بيروت مدينة غير محاربة، كما اقترحنا) لنلزم مجلس الأمن بالتقدّم صوب الحلّ، لا بتجميده وتأييد المفاوضات. هذا مع التنبيه بكل احترام إلى أن أي تأخير في المفاوضات يزيد المشكلة تعقيداً ـ كما نرى من هنا – ويزيد في ثمن الحلّ وكلفته اللبنانية.

غسان تويني

● برقيّة واردة رقم ٤٧٣، تاريخ ١٩٨٢/٧/١٠

برقيّتكم ٣١١

١ . لمعلوماتكم: لم يكن ممكناً للبنان أن يشارك في الوفود إلى الدول الكبرى لأن اجتماع الطائف حصر مهمّة الوفود بقضية الشعب الفلسطيني وتجاهل تماماً كل ما يتعلّق بلبنان مرجئاً بحثه إلى ما بعد، على الرغم من الموقف الذي اتّخذه الوفد اللبناني في تونس وفي الطائف، وكانت مشاركة لبنان في مثل هذه الوفود على النحو الذي أقرّته اللجنة يتنافى مع مصلحة لبنان ويشكّل تراجعاً عن مطالبه لا يمكن القبول به، لا سيما في هذه الظروف، ناهيك بأن كرامة لبنان وقدسية قضيته حتّمتا عليه اتّخاذ هذا الموقف، فضلاً عن أن الرأي العام اللبناني لم يكن يتقبّل أن يتحرّك لبنان في هذه المرحلة من أجل قضية غير قضيته وأن يحرّم عليه إثارة موضوعها، وإن رفض لبنان لم تمرّ به العواصم الأجنبية مرور الكرام بدليل أن وزير خارجية الاتّحاد السوفياتي طرح على الوفد الذي زار موسكو سؤالاً حول رأي لبنان في مثل هذه الوفود، وقد لزم الوفد الصمت.

٢ . استمزجنا الحكومة الفرنسية بشأن مشاركتها في قوّات متعدّدة الجنسيات من أجل بيروت. فاجأنا جوابها بالموافقة المبدئية على أن يصير بحث التفاصيل بالشكل المناسب. وحتى الساعة لم نعرف إذا كانت سوريا توافق على استقبال المحاربين الفلسطينيين أو لا، وإننا ننتظر جلاء هذه النقطة بصورة نهائية، إلاّ أن المباحثات جارية باستمرار وهي معقّدة تماماً كما تتصوّرون، لأسباب تقدّرونها ولا مجال للتوسّع بها الآن، وليس باستطاعتنا أن نسرع أكثر من ذلك في المباحثات.

٣. لا نشعر هنا أن الأميركيين على أهبة إعادة توجيه سياستهم في الشرق الأوسط تجاه الفلسطينيين بصورة مستعجلة وقد يكون ذلك صحيحاً ولكن ليس هناك من دليل له في القريب العاجل.

٤. لبنان ليس غائباً عن البحث في هذه المرحلة بل إنه بفعل وجود السفير فيليب حبيب هنا موجود في المركز الرئيسي للبحث.

٥. إن فكرة إعلان بيروت مدينة غير محاربة تصطدم مع الأبحاث الجارية هنا لأن أحد المطالب التي جُبهت بالرفض الكلّي من قبل الوسيط هو أن ينتقل المحاربون الفلسطينيون من بيروت إلى مدينة لبنانية أخرى أو مركز آخر، وينبغي علينا أن لا نسعى عن طريق أي قرار إلى اقرار عكس هذا الموقف بطرق غير مباشرة، وليس باستطاعتنا الآن أن نحاول تغيير هذا الواقع، فعليه نعود إلى مشروع القرار الفرنسي – المصري المتعلّق بلبنان، كما عدّل من قبلنا، مع الإشارة إلى أن تعديلاتنا أخذت بعين الاعتبار جميع الظروف المشار اليها وسواها ممّا يتحكّم بالموقف. فبناء عليه، نرجو أن تتصرّفوا إزاء مطالب منظّمة التحرير، بالشكل الذي يراعي ما تقدّم. وإذا أرادوا وقف إطلاق نار آخر مع التذكير بالقرارين ٥٠٨ و٥٠٩ وإرسال مراقبين، فلسنا نعارض في ذلك إذا كان الظرف يفرض التحرّك في مجلس الأمن حسبما تقدّرون.

فؤاد بطرس

■ برقيّة صادرة رقم ٣١٢، تاريخ ١٩٨٢/٧/١٢

سري للغاية

برقيّتكم ٤٧٣

١. أشكركم على البرقية ومحتواها الذي يسهّل عملنا وينير الطريق لأنه يضعنا في الصورة كما لا نراها كلّياً من هنا. وسنعمل بوحي ما تقولون ووفق تعليماتكم.

٢. ليس الآن مجال مناظرة ولا اختلاف في وجهات النظر ولو من ضمن المنطلق الواحد. غير أننا، بكل احترام، لا نرى رأيكم في الفقرة الأولى من البرقية المذكورة ونعتبر أن البحث الذي سيدور والذي يعلن عنه في واشنطن يتناول القضية اللبنانية بقدر ما يتناول قضية الشعب الفلسطيني. ونحذّر، تبرئة لذمّتنا وأمام التاريخ، من احتمال حصول اتّفاقات نكون غريبين عنها وربما تمّت على حسابنا، رغم وجود الوسيط فيليب حبيب بين ظهرانينا. وعلى كل حال، أنتم أصحاب السلطة والأمر ليس بيدنا ولا مطلوباً منّا، وحسبنا أن نسجّل رأينا ولكم التصرّف.

٣. نعرف جيداً الرأي العام اللبناني، ربما أكثر من سوانا، ونحن لا نقترح ولا ننتظر التحرّك لأيّة قضية غير قضيته، إنما المطلب هو الحؤول دون تحرّك الغير لغير قضايانا واكتفاؤنا نحن بالشكوى ورفع العتب كم تعرّضنا للاتّهام من قبل الغير.

٤. لمعلوماتكم، حول مؤشّرات احتمال تبدّل السياسة الأميركية (الفقرة ٣) نرجو مراجعة رسالة الرئيس ريغان إلى بيغن المنشورة أمس وتصريحاته وكذلك تصريحات السناتور بيرسي[1].

٥. بدأت المشاورات صباح اليوم حول مشروع قرار سريع ووزّعنا النصّ الفرنسي المعدّل ونحاول إقناع الفلسطينيين به ولن نقبل، إلّا إذا سقط تعديلنا نهائياً، بالمشروع الفلسطيني القاضي بوقف إطلاق نار بسيط وإرسال مراقبين، لأننا نعتبره تراجعاً عن قرارات سابقة ومواقف سابقة. ونرى أن توصيتكم بقبوله هي ربما من باب التسليم بعد إمكان مرور التعديلات الأولى، وهذا في نظرنا سابق لأوانه.

٦. لم نفهم الفقرة «٥» المتعلّقة بإعلان بيروت مدينة غير محاربة ولكم الأمر على كل حال.

٧. مرفق نصّ مشروع القرار الذي نقدّمه اليوم[2].

غسان تويني

■ برقيّة صادرة رقم ٣١٣، تاريخ ١٩٨٢/٧/١٢

في ما يلي نصّ المشروع الفلسطيني[3] الذي قدّم إلى مجموعة عدم الانحياز في مجلس الأمن صباح اليوم. نلفت النظر إلى الفقرة الأخيرة التي تشير إلى إنشاء قوّات ضمن إطار الأمم المتّحدة. تحفّظنا تجاه هذه الفقرة.

نلفت النظر أيضاً إلى أن هناك إشارات في المشروع إلى إسرائيل تضعها في موضع الدولة المحتلّة وهو ما يتعارض مع طلبنا بالانسحاب الفوري.

تويني

■ برقيّة صادرة رقم ٣١٥، تاريخ ١٩٨٢/٧/١٢

نظراً للدور الذي سيلعبه في اجتماع لجنة عدم الانحياز ولكونه مكلّفاً إعداد ورقة العمل، اجتمعت اليوم على الغداء بالسفير القبرصي (قسطنطين موشوتاس) في حضور السفير اليوناني (ميخائيل دونتاس) الذي له تأثير خاصّ في قبرص حيث كان سفيراً لسنوات طويلة مقرّباً حبّياً من مكاريوس وهو اليوم من المقرّبين إلى باباندريو. استعرضنا الموضوع مطوّلاً ليس فقط من الزاوية المطروحة في الأمم المتّحدة إنما في مختلف أبعادها،

(١) صرّح الرئيس ريغان في ١١ /٧، في الطائرة التي عادت به من سانتا بربارا الى واشنطن، ان «ثمة اسباباً لبعض التفاؤل» بايجاد تسوية للازمة اللبنانية تتضمن استخدام قوات اميركية. أما السناتور تشارلز بيرسي، رئيس لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ ،فقال ان على الزعماء الاسرائيليين الاعتراف بان الرأي العام في اميركا والعالم «يتحول ضدهم» بسبب الحرب في لبنان. واعتبر ان العلاقات الاميركية ـ الاسرائيلية في أسوأ حال منذ أزمة السويس في العام ١٩٥٦ ... ولاحظ ان على الولايات المتحدة ان تكون «واقعية» في التعامل مع الفلسطينيين بدل اللجوء الى أطراف ثالثين للتوصل الى تسوية بعيدة المدى لازمة لبنان.

(٢) أنظر الصفحة ٣٤٤.

(٣) أنظر الصفحتين ٣٤٤ ـ ٣٤٥.

وأعطيت السفيرين وثائق عدّة أبرزها ترجمة ورقة عمل تونس (بصورة غير رسمية) والتعديلات اللبنانية على مشروع القرار الفرنسي – المصري في مجلس الأمن.

أبلغت السفير القبرصي (موشوتاس) أن لبنان سيتمثّل في الاجتماع بالسفير عادل إسماعيل وبالقائم بالأعمال هناك وقلت له إن السفير إسماعيل سيتّصل به فور وصوله للتنسيق.

أرجو إبلاغ ذلك إلى السفير عادل اسماعيل وإذا رأيتم ذلك مناسباً الطلب إلى سفيرنا في أثينا أن يسعى لدى اليونان لدعم مطالبنا، نظراً لتأثيرهم على الحكومة المضيفة.

تويني

● برقيّة واردة [هاتفية]، تاريخ ١٩٨٢/٧/١٢

مخابرة من الرئيس الوزّان

١ . طلب استصدار نداء من الأمين العامّ او من رئيس مجلس الأمن لدعم وقف إطلاق النار لأنه يخشى أن يكون هشّاً.

٢ . يعتبر استحضار مراقبين ضرورياً وهو يعرف الاعتبارات التي كانت تؤخّر تحرّكنا في مجلس الأمن ويقدّر ظروفها ولكنه يرى نظراً للأوضاع أن التحرّك في مجلس الأمن من حين إلى آخر وخطوة بعد خطوة يؤثّر إيجابياً ويساعد.

٣ . طلب أن نتّخذ تدابير مع الأمانة العامّة لجعل إحدى الهيئات الدولية (الصليب الأحمر وسواه) تنقل طحيناً من بيروت الشرقية إلى بيروت الغربية لأن الكميّة المتوافرة في مخازن الغربية لا تكفي إلاّ ليوم واحد حسب وزير الاقتصاد.

٤ . طرحت عليه الاتّصال بالسفير أخوند[1] لهذه الغاية وقلت له إنني سأطلب إلى الأمانة العامّة فوراً إعطاء أخوند والهيئات المختصّة جميع التعليمات اللازمة.

الساعة ٤,٣٠ أبلغني أوركهارت أنهم اتّخذوا التدابير اللازمة ونقلت الخبر الى رئيس الحكومة.

[غ . ت .]

● برقيّة واردة [هاتفية]، تاريخ ١٩٨٢/٧/١٢

مخابرة من الوزير بطرس الساعة ٢,٣٠
تعليقاً على برقيّتنا ٣١٢

١ . هو كذلك[2] لا يريد الدخول في « مساجلة ». يفهم الاعتبارات حول زيارة الوفد العربي إلى واشنطن لكنه يقول إن الوفد مكلّف من المجتمعين في الطائف ببحث قضية الشعب الفلسطيني ومصيره لأن المجتمعين لم يوافقوا على طرح قضية الشعب اللبناني وفق

---

(١) اقبال اخوند، دبلوماسي باكستاني عمل منسقاً لمساعدات الأمم المتحدة لاعادة اعمار لبنان وتنميته انطلاقاً من العام ١٩٧٩.

(٢) المقصود الوزير بطرس.

ورقة العمل التي قدّمناها في تونس. لذلك لم يكن من الممكن مشاركتنا في الوفد وقد حدث « مشكل » في الطائف وسيرسل لنا برقيّة الوزير أبو خاطر.

٢ . يعرف المخاطر الممكنة وسيحاول تطويقها من بيروت باتّصالات أميركية وسعودية.

٣ . مجلس الأمن: طلب الإبطاء في التحرّك لأن المفاوضات تتقدّم في بيروت والاكتفاء عند الحاجة باستحضار المراقبين الدوليين.

[غ.ت.]

■ برقيّة صادرة رقم ٣١٧، تاريخ ١٩٨٢/٧/١٣

١ . اجتمعت مطوّلاً إلى سفير مصر في إطار المشاورات الدائرة حول مشروع القرار المعروض على مجلس الأمن، فأكّد لي مجدّداً أن القصد السياسي البعيد المدى الذي يجري التحرّك في اتّجاهه هو ما يوصف تعميماً بالتعويض السياسي للمنظّمة عن الانسحاب العسكري، ولم يستعمل السفير التعبير الذي أصبح هنا وفي بعض الأوساط العربية بالذات أكثر تداولاً: « توظيف الهزيمة العسكرية في انتصار سياسي ».

٢ . من البديهي أن التحرّك البعيد المدى المشار اليه لا يقتصر على تقديم مشروع قرار إلى مجلس الأمن، علماً بأن هذا القرار أصبح ورقة عمل خاضعة للمفاوضة السياسية وهو أقرب ما يكون إلى أداة لمحاولة بلورة موقف جديد، كما أشرنا في برقيّتنا السابقة. والمفاوضات الدائرة في نيويورك ليست سوى نقطة التقاء أو مركز تقاطع لمفاوضات دارت وتدور في باريس وفي القاهرة وفي واشنطن طبعاً. من هذه الزاوية يبدو أن القاهرة تعتبر أن الزيارة التي سيقوم بها الوزيران السعودي والسوري تصبّ في الاتّجاه ذاته، سواء أكان يوجد تنسيق أم لا.

٣ . ومع أن السفير المصري شديد التحفّظ حول موضوع التنسيق بالذات إلاّ أنه يتحدّث بصراحة عن الاتّصالات الفلسطينية في القاهرة ومعها، وعن تلاقي هذه الاتّصالات مع اتّصالات فلسطينية أخرى في السعودية ومعها وفي واشنطن ومعها كذلك. الأمر الذي يدعو إلى الظنّ أن التنسيق يتمّ على الأقلّ على مستوى فلسطيني، سواء أكان ذلك بمعرفة سائر الأطراف أم بمعرفة بعضها فقط. ويبدو أن شبكة الاتّصالات أوسع ولعلّها تشمل عمّان كذلك.

٤ . ومن حديث السفير المصري علمت كذلك أن مصر تلعب وستلعب دوراً هامّاً في إطار اجتماع دول عدم الانحياز وموقفها هو الأقرب إلى موقفنا لأنها تضغط من أجل حصر البحث في القضية الفلسطينية دون سواها لأن هذا كان موضوع الدعوة، وعدم التعرّض للموقف اللبناني إلاّ بالقدر الذي يطلبه نبنان وفي النصوص التي يقترحها لبنان دون سواها.

في إطار عدم الانحياز هذا، سيشترك في الوفد المصري السفير المناوب في الأمم المتّحدة السيد عمرو موسى الذي سلّمته بصورة غير رسمية نسخة من ورقة عمل تونس، فضلاً عن تعديلاتنا على مشروع القرار المصري – الفرنسي وأبلغته أن السفير عادل اسماعيل سيمثّلنا هناك وربما كان من المناسب حصول اتّصال بينهما.

٥ . في صدد مشروع قرار مجلس الأمن بالذات، تنتظر البعثتان المصرية والفرنسية التعديلات والملاحظات الأميركية. وهي تعرف تماماً، كما نبّهنا في برقيّتنا السابقة، ان ذلك معناه تعبيراً جديداً عن موقف أميركي جديد ربما أتى «بالتقسيط» تبعاً للتبدّل في الموقف الفلسطيني الذي طليعته القبول بالقرارين ٢٤٢ و٣٣٨ . وقد لفتت البعثتان نظر واشنطن إلى أن هذا القبول معناه ليس فقط الاعتراف الضمني بالدولة الإسرائيلية، إنما كذلك الرجوع إلى إطار عمل معيّن في مجلس الأمن والأمم المتّحدة لأن القرار ٣٣٨ هو القاعدة التي بني عليها مؤتمر جنيف واتّفاقات فك الارتباط.

٦ . في انتظار التعديلات الأميركية ربما عمدت مصر وفرنسا الى دعوة مجلس الأمن والمباشرة بالمناقشة وطرح المشروع رسمياً من غير طلب التصويت الفوري. المقصود من هذا السيناريو (الذي قال لي سفير مصر إنه لم يتقرّر بعد نهائياً) هو إعطاء الفلسطينيين دفعة أولى من التطمينات بقصد «حلحلة» الموقف الميداني في بيروت، على أن يقابل ذلك كلام أولّي عام من الأميركان في مجلس الأمن ليس فيه التزام بالطبع – والالتزام مستحيل عند هذا الحدّ – إنما فيه شيء من الترحيب، ويترتّب على الفلسطينيين إذذاك إعطاء مؤشّرات بالنسبة ذاتها من التحفّظ حول قبولهم بعناصر القرار التي تعتبر اعتدالاً وانفتاحاً.

٧ . ما لم يقله سفير مصر ولكنه بديهي هو أن هذا السيناريو إذا تحقّق يصادف موعد الزيارة التي يقوم بها الأمير سعود الفيصل والسيد عبد الحليم خدّام للرئيس ريغان ووزير الخارجية الجديد جورج شولتز، والتي ربما أرجئت إلى يوم السبت. وفي إطار المصادفات ذاتها يصل إلى نيويورك غداً وبعد غد عدد من المفاوضين الفلسطينيين، أبرزهم خالد الحسن، ونبيل شعث، وسعيد كمال (مندوب المنظّمة الدائم في القاهرة).

٨ . تجدر الملاحظة أن الحديث عاد يكثر عن «مشروع الأمير فهد» الذي، كما تذكرون، ينصّ على استصدار قرار من مجلس الأمن فيه الأمور الموجودة في المشروع الفرنسي – المصري.

٩ . خلال الحديث أطلعني السفير المصري على الأبحاث الدائرة مع باريس حول مشاركتهم في القوّات العتيدة المنوي إرسالها لبيروت، وكذلك أطلعني على معلوماته حول التفكير الأميركي بشأن القوات الأميركية ومضاعفات هذه الأبحاث في إطار الأمم المتّحدة، مما لا حاجة الى ذكره لأنكم تعرفونه ولا شكّ. ولا يرى السفير المصري رأي المندوب الفلسطيني في ضرورة استعجال قرار من مجلس الأمن بإنشاء قوّة دولية، وقد أبلغ ذلك الى المندوب الفلسطيني قائلاً له إن الرأي لم يستقرّ بعد نهائياً على دور الأمم المتّحدة في تكوين القوّات المزمع إرسالها إلى بيروت.

غسان تويني

■ برقيّة صادرة رقم ٣١٨، تاريخ ١٩٨٢/٧/١٣

عادت السفيرة الأميركية كيركباتريك من جنيف حيث قضت ثلاثة أيام في اجتماعات مع الأمين العامّ بيريز دي كويلار (الموجود هناك) ورؤساء مؤسّسات المساعدة

المعنيين بلبنان وذلك لبحث مختلف البرامج والتنسيق بينها وبين المساهمة الأميركية. وكذلك ألحّت على تعزيز عمليات الإسعاف وتذليل العقبات في طريقها.

اجتمعت اليها مساء إثر رجوعها من اجتماع في البيت الأبيض لتقديم تقريرها، فأبلغتني أنها أطلعت كويلار على الاتّصالات الدائرة بشأن إرسال القوّات والترتيبات والمفاوضات التي تعرفون، بما في ذلك اتّصالات واشنطن وباريس. قالت إنها أبلغته رسمياً أن واشنطن ترغب في أن يشترك مراقبون دوليون من الأمم المتّحدة في العملية، ليس لمراقبة وقف إطلاق النار والجلاءات وحسب، بل لمراقبة القوّات المتعدّدة الجنسيات كذلك.

يبدو أن كويلار طلب مهلة لدراسة مسألة صلاحياته في إرسال المراقبين عندما لا تكون القوّة منبثقة من مجلس الأمن.

أطلعت السفيرة كيركباتريك على نصّ رسالة (مرفقة) أعددتها لإرسالها إلى رئيس مجلس الأمن[1] بطلب مراقبين وفق مخابرتنا الهاتفية وبرقيّاتكم السابقة.

شرحت للسفيرة الأسباب التي تدعو إلى الاستعجال، ومنها التجاوب مع الرغبة في وجود دور للأمم المتّحدة في القوّة الدولية العتيدة، واستباق أي ردّ فعل سلبي إذا قرّر لبنان طلب قوّات خارج نطاق مجلس الأمن، فلا يعطّل ردّ الفعل السلبي إمكانية وجود المراقبين. وأخيراً ضرورة مراقبة وقف إطلاق النار الحالي الذي أصبح «متحرّكاً» تتغيّر مواقعه وتتنقّل «أسلحته» باستمرار.

طلبت كيركباتريك مهلة حتى صباح غد لأخذ موافقة واشنطن ومعرفة جواب الأمين العامّ كويلار على أسئلتها. فرأيت أن لا مانع من الانتظار ما دامت موافقة واشنطن ضرورية وحتى أخذ موافقتكم على النصّ.

ملاحظة هامّة: خلال الحديث علمت من السفيرة، بصورة غير رسمية، أن ثمّة تخوّفاً جدّياً في واشنطن من سقوط وقف إطلاق النار خلال فترة قريبة، وربما قريبة جداً... وثمّة شائعات هنا (ردّدها بعض مساعدي السفيرة خارج إطار المقابلة) أن شارون ربما قام بعملية تقطع «المنطقة الغربية» بين شمال وجنوب. فاقتضى التنبيه بمنتهى التحفّظ.

غسان تويني

● برقيّة واردة رقم ٤٨١، تاريخ ١٩٨٢/٧/١٣

عطفاً على حديثنا الهاتفي أمس، في ما يلي نصّ برقية الوزير أبو خاطر حول مداولات مؤتمر الطائف.

«أولاً: ختمت اللجنة أعمالها ليل البارحة واتّخذت قراراً بإيفاد مندوبين من الدول العربية ومنها لبنان، إلى بعض العواصم. رفض معالي الوزير اشتراك لبنان مبيّناً الأسباب التي تعلمون، ومشدّداً على أن التوصية كان يجب أن تتضمّن بنداً يتعلّق بنصرة القضية

[1] (١) أنظر الصفحة ٤٠٥.

اللبنانية، وألاّ يحصر الطلب بموضوع القضية الفلسطينية. وكان اهتمام اللجنة منصبّاً على سحب القوّات الإسرائيلية من لبنان دون التكلّم عن سواها، فعارض معالي الوزير ذلك.

ثانياً: اقترحوا مشروع قرار يتركّز على القضيّة الفلسطينية وحدها ودام النقاش حوالى عشرين دقيقة وأعدّوا مشروع بيان بذلك. فمانعت وهددت بتكذيب هذا البيان في مؤتمر صحافي فعادوا عن قرارهم وعن إصدار البيان.»

فؤاد بطرس

■ برقيّة صادرة رقم ٣١٩، تاريخ ١٩٨٢/٧/١٤

اجتمعت ظهر اليوم إلى السفير السوفياتي بناء على طلبه وكان يحيط به أعضاء بعثته لإعطاء الاجتماع الصفة الرسمية القصوى، كما علمت أنه كان يجري سلسلة اجتماعات مماثلة مع عدد من الوفود العربية وسواها.

بادرني بالإعراب عن أسفه وانزعاجه لأن مجلس الأمن مشلول وقال إن هذا الأمر Embarassing (مربك). بعد حديث طويل ومناقشة أطلعته خلالها على موقفنا قدر المستطاع لخّص موقفهم كما يلي:

١. يقدّرون الاعتبارات التي تدعونا لعدم الإسراف في تحريك مجلس الأمن إنما الى حين، نظراً لمسؤوليات المجلس الدولية بموجب الشرعة.

٢. لا يوافقون ولا بصورة من الصور على اشتراك القوّات الأميركية بأيّة قوّة متعدّدة الجنسيات ويعتبرون أن مجلس الأمن «لن يكرّس» مثل هذا الأمر وإذا تمّ هذا الأمر بدون الرجوع إلى المجلس فربما أدّى ذلك إلى تعطيل موافقة المجلس على ترتيب آخر لا يشمل الأميركان.

٣. يوافقون على اشتراك الفرنسيين باعتبارهم موجودين في القوّات الدولية الحالية.

٤. يوافقون على استعمال الـ UNIFIL بصورة موقتة (Stop of gap) في بيروت بانتظار تقرير نوعية القوّات التي سيطلب اليها تنفيذ القرارين ٥٠٨ و ٥٠٩.

٥. يوافقون على المراقبين إذا كنّا نعتبر هذا التدبير كافياً في الوقت الحاضر.

٦. يفهمون تردّدنا في اتّخاذ أي تدبير في نطاق الأمم المتّحدة بشأن القوّات، من شأنه أن يمسّ اتّفاقية الهدنة ويوحي بانتقال الجبهة والحدود وتدابير الحدود من الشريط الحدودي إلى بيروت، وهم معنا بالتمسّك باتّفاقية الهدنة أكثر من أي وقت مضى.

٧. يتفهّمون حرصنا على عدم استصدار أي قرار يشكّل تراجعاً عن القرارين ٥٠٨ و٥٠٩. وقد لفت نظرهم إلى أن هذين القرارين ينصّان صراحة ليس فقط على الانسحاب الاسرائيلي بل على وقف جميع العمليات العسكرية الأخرى في لبنان وعبر حدوده، الأمر الذي يشمل صراحة وبالطبع الفلسطينيين.

ملاحظة: قد يكون من المناسب التشديد على هذه النقطة الأخيرة في مفاوضات أخرى. انطباعي أن السوفيات يريدون القيام بتحرّك ما ربما تجاوز مجلس الأمن وأن هذا الأمر جزء من نشاط أوسع يجب التنبه إليه وهو مراهنة موجّهة ضد المعالجة الاميركية،

بدليل قول السفير أكثر من مرّة «إن مساعي فيليب حبيب لا يبدو أنها ناجحة وإن احداً لا يمكنه الانتظار، كما يقال، الى آخر الشهر».

غسان تويني

● برقيّة واردة رقم ٤٨٩، تاريخ ١٩٨٢/٧/١٥

برقيّتكم بشأن مشروع طلب إرسال مراقبين: ليس لدينا اعتراض على نصّ الطلب، ونأخذ علماً بأنكم تتريّثون في تقديمه إلى ما بعد جواب السفيرة كيركباتريك. فنرجو إفادتنا عن المستجدّات.

فؤاد بطرس

■ برقيّة صادرة رقم ٣٢١، تاريخ ١٩٨٢/٧/١٥

برقيّتكم رقم ٤٨٩

زارني مساء اليوم السفير الأميركي المناوب وليم شيرمان من قبل السفيرة كيركباتريك لغيابها في واشنطن وقال إنه تكلّف إبلاغي رسالة منها حول موضوع المراقبين هي نتيجة مشاوراتها مع الخارجية ومباشرة مع فيليب حبيب.

أولاً: الموقف سلبي من المراقبين وهم يرجون عدم تقديم الطلب للأسباب التالية قرأها السفير من تعليماته:

١. مع التسليم بمحاسن الاقتراح، فهم يتخوّفون من أن يؤدّي تقديمه إلى فتح مناقشة في مجلس الأمن تعرقل المفاوضات الميدانية.

٢. يخشون أن يرفض السوفيات الطلب، كجزء من رفضهم للقوّات الأميركية. وربما أدّى ذلك إلى مناقشة موضوع القوّات.

٣. قد يعطي الطلب آمالاً لمنظّمة التحرير ليست في محلّها (false hopes) فيؤدّي ذلك إلى التصعيد وتعقيد المفاوضات.

٤. قد ترفض إسرائيل المراقبين وهذا يؤدّي إلى تحدّيها مرّة أخرى قرارات مجلس الأمن «على نحو غير مرغوب فيه» (كذا).

ثانياً: قلت للسفير إني اعرف أن هذا الموقف نهائي من جانبهم وسأعرض الأمر إذاً على الحكومة اللبنانية التي تقرّر ما تراه مناسباً، ولكنني مع ذلك أبدي له، تكراراً، الحجج التالية على أمل أن ينقلها إلى واشنطن، واستطراداً الى فيليب حبيب، إذا رأوا ذلك مناسباً:

١. قد يكون من الممكن أن يبتّ مجلس الأمن بطلب المراقبين، أو أن يبتّ به الأمين العامّ، بدون جلسة مناقشة. إمّا إذا لم نقدّم الطلب، فإن المجلس قد ينعقد ونجد انفسنا في موضع من كان يتهرّب من المجلس، خصوصاً وأن المجلس مدعوّ حكماً من جانب الجمعية العامّة والسوفيات يحرّكون وكذلك سواهم.

٢. طلب المراقبين ممكن تحويله إلى بديل للمناقشة وممكن تحويل المراقبين إلى بديل

للقوّة الدولية التي يستعدّ الفلسطينيون لطلبها، وكذلك إلى بديل للتكريس، من جانب الأمم المتّحدة، الذي تطلبه فرنسا وهو مستحيل في مجلس الأمن.

٣. في ما إذا حدثت مناقشة، فليس لدى لبنان ما يخفيه عن مجلس الأمن وليس لديه ما يجعله يخاف مجلس الأمن لأن المفاوضة الميدانية ليست موضع خجلٍ من جانبنا. هذا، فضلاً عن أن لبنان ليس كإسرائيل يريد أن يقف باستمرار موقفاً سلبياً من الأمم المتّحدة. فإسرائيل معزولة دولياً، أمّا لبنان فتمتّع ويتمتّع بإجماع في مجلس الأمن وبحدب دولي وليس من مصلحته التصرّف وكأنه يتبرأ من المنظّمة الدولية أو يتنكّر لصداقاته فيها ـ ومن بين الصداقات أعضاء في مجلس الأمن هم الدول المساهمة في القوّات والمساهمة في المساعدات التي من حقّها أن تظلّ في الصورة معنا.

٤. من جهة المفاوضات الميدانية، وبدون التدخّل فيها لا من قريب ولا من بعيد، قد يكون المراقبون هم الحلقة المفقودة بين مباشرة الانسحاب الفلسطيني ووصول القوّات المتعدّدة الجنسيات، فيصبح السيناريو كما يلي: يصل المراقبون، يباشر الفلسطينيون الانسحاب أو التجمّع للانسحاب بإشراف المراقبين، تصل القوّات المتعدّدة الجنسيات بعد المباشرة بالانسحاب وتتمّ العملية في ظلّ المراقبين، مما يرضي حنين البعض إلى «العلم الأزرق».

ثالثاً: انتهت المقابلة على أمل أن يجري بحث الموضوع مجدّداً في بيروت أو بينكم وبين فيليب حبيب وعاصمته.

رابعاً: شخصياً، لا ألحّ عليكم بتقديم الطلب والأمر يعود لكم. ولكنني أرجو التمعّن جيّداً في ما عرضت من حجج قبل اتّخاذ قرار والتحسّب لاحتمال تقدّم سوانا بطلب عقد جلسة، فتسقط كل الحجج الأميركية لأنه لن يكون في وسعنا رفض الجلسة إذا كنّا لم نعطِ المجلس والمؤسّسة بديلاً.

خامساً: وافق الفلسطينيون على تعديلاتنا على المشروع الفرنسي، ولكنهم يطلبون إدخال عبارة «and the P.L.O.» في الفقرة العاملة الثانية بعد الجملة التالية:

«a comprehensive plan to be agreed upon with the Lebanese Government» (...)

أنتظر تعليماتكم.

غسان تويني

● برقيّة واردة رقم ٤٩٥، تاريخ ١٩٨٢/٧/١٦

في ما يلي المعلومات الرسمية التي صدرت عن مجلس الوزراء المنعقد يوم الأربعاء الموافق ١٤ الجاري:

«في مستهل الجلسة أطلع فخامة الرئيس سركيس المجلس على مجمل المساعي والخطوات التي يقوم بها مع دولة رئيس الحكومة ومعالي وزير الخارجية لمعالجة الأزمة الراهنة في البلاد.

ثم تحدّث رئيس الحكومة الأستاذ شفيق الوزان، فعرض للمجلس نتائج الاتّصالات

والمباحثات الجارية مع مختلف الجهات المعنية من أجل إنقاذ العاصمة بيروت وتأمين الانسحاب الإسرائيلي من جميع الأراضي اللبنانية وفقاً لقراري مجلس الأمن الدولي ٥٠٨ و٥٠٩ وسحب جميع القوّات المسلّحة غير اللبنانية من لبنان والاستعانة بقوّات متعدّدة الجنسيات لتأمين الانسحاب الفلسطيني من بيروت، مع التأكيد على وحدة لبنان وشعبه ومؤسّساته وبسط سلطة الدولة على جميع الأراضي اللبنانية وانتشار الجيش اللبناني وقوى الأمن اللبنانية.

وبعدما استمع مجلس الوزراء إلى الآراء التي أبداها السادة الوزراء، أيّد المجلس فخامة رئيس الجمهورية ودولة رئيس الحكومة ومعالي وزير الخارجية والمغتربين في موقفهم وتصوّرهم وخطواتهم لمعالجة الأزمة الناشئة عن الاحتلال الإسرائيلي، وفي القواعد المعتمدة لتأمين انسحاب جميع القوّات المسلّحة غير اللبنانية من الأراضي اللبنانية.»

فؤاد بطرس

● برقيّة واردة رقم ٤٩٧، تاريخ ١٩٨٢/٧/١٦

برقيّتكم ٣٢١

١. موضوع المراقبين

نوافقكم الرأي على الموقف والتحليل، وقد اجتمعنا صباح اليوم مع السفير حبيب والسيد درايبر، وبحثنا معهما مطولاً هذا الموضوع، وأبدينا أننا سنعمل على طلب المراقبين بالنتيجة، اياً كان موقفهم، وإننا نفضّل أن يتمّ ذلك بالتفاهم، فأظهر السفير حبيب تفهّماً لوجهة نظرنا، وقال إنه أصبح مقتنعاً بها، وإنه يحاول أن يقنع واشنطن. وأضاف أن موافقة الاتّحاد السوفياتي على مثل هذا الطلب ستسهّل مهمته، واتّفقنا على أن تجروا اتّصالاً بعد ظهر اليوم، بتوقيت نيويورك، بالبعثة الأميركية، لعلّها وصلها شيء جديد بالنسبة للموقف، وإفادتنا بأسرع ما يمكن، لنتّفق وإياكم على الإجراءات العملية اللازمة.

٢. المشروع الفرنسي ـ المصري.

لا نستطيع على الإطلاق الموافقة على العبارة التي يطلب الفلسطينيون إدخالها على المشروع، لأسباب لا تخفاكم، وهي أسباب أساسية تتعلّق برغبتنا في الاحتفاظ بسيادتنا كاملة على الأرض، من الناحية القانونية، وبعدم تشريع الوجود الفلسطيني المسلّح في الأماكن الموجود فيها، فضلاً عن أنه ليس لدى الحكومة رغبة في الدخول باتّفاقات مع أي فريق كان، بالنسبة لمثل هذه المواضيع.

لذلك نرجو أن تتصرّفوا على هذا الأساس، وأن تتمسّكوا بتعديلاتنا كما وردت.

فؤاد بطرس

■ برقيّة صادرة رقم ٣٢٢، تاريخ ١٩٨٢/٧/١٦

برقيّتكم ٤٩٧

زارنا مساء اليوم السفير الأميركي المناوب وأبلغنا جواباً هو «نعم» بمثابة «لا»...

قال إنهم يوافقون مبدئياً على طلب المراقبين ولكن فيليب حبيب أبلغهم وطلب إبلاغنا أنه يخشى إذا جرى انتداب المراقبين قبل إنجاز التدابير الضرورية لانسحاب الفلسطينيين، فإن ذلك سيعرقل المفاوضات. لذلك يجب استحضارهم بعد المفاوضات وعند المباشرة بالتنفيذ. كذلك طلبوا أن نعطي الأمين العام طاقة التحرّك بمرونة في تعيين المهمّة.

أخيراً، وليس آخراً، طلبوا ألاّ نقدّم الرسالة قبل يوم الثلثاء لنفسح للرئيس ريغان مجال مباحثة الوزيرين السعودي والسوري، فنأخذ ما يتمّ إذذاك بعين الاعتبار ولا نقيّد المباحثات.

الموضوع بين أيديكم.

غسان تويني

● برقيّة واردة رقم ٥٠٣، تاريخ ١٩٨٢/٧/١٩

برقيّتكم رقم ٣٢٢

بحثنا الأمر بالتفصيل مع فيليب حبيب، وشاركنا فخامة الرئيس ودولة الرئيس.

١. يصرّون أن لا يحصل تحرّك قبل انتهاء الاجتماع في واشنطن.

٢. يؤكّدون بأن إرسال مراقبين في هذه المرحلة سيعرّض وقف إطلاق النار إلى الانهيار، لأن من جرّاء وصول المراقبين كفّ يد فيليب حبيب عن مساعيه، مما يجعل إسرائيل تتصلّب حيال المراقبين، تمشّياً مع السياسة التي تعلمون، ولأن تعيين المراقبين لا يروق لها.

ففي ضوء جميع الاعتبارات، نرى التداول معكم حول ما إذا كان من الممكن أن تتقدّموا بطلب من الأمين العامّ للحصول على موافقة مبدئية لإرسال مراقبين، على أن يترك لنا وللأمين العامّ، تحديد توقيت مجيئهم الى لبنان.

فيرجى إبراق رأيكم في هذا الشأن.

فؤاد بطرس

■ برقيّة صادرة رقم ٣٢٣، تاريخ ١٩٨٢/٧/١٩

برقيّتكم رقم ٥٠٣

اجتمعت إلى السفيرة كيركباتريك وتناقشنا في الموضوع وحرصت أن أوضح لها أنه لم يكن قصدنا من إرسال المراقبين إنهاء مهمة فيليب حبيب ولا نفهم هذا التفسير. مع ذلك فإن هذه ستكون النتيجة فلا بأس من إرجاء الموضوع.

لجهة أخذ قرار مبدئي مؤخّر التنفيذ تداولنا مطوّلاً ووجدنا بالاتّفاق أن القرار المبدئي متّخذ منذ ١٣ حزيران عندما عرض الأمين العامّ الموضوع في جلسة مشاورات في مجلس الأمن واستأخر القرار بانتظار طلب منا. هذا بالإضافة إلى الاتّفاق المبدئي الذي تمّ بين السفيرة كيركباتريك والأمين العامّ في جنيف وبين البعثة اللبنانية والأمانة العامّة في نيويورك.

استطراداً، وجدنا أن أي محاولة لإعطاء هذا الاتّفاق المبدئي طابعاً رسمياً ولو شكلياً

«Formalising» قد تؤدّي إلى تحرّك ميكانيكي يفقدنا زمام التوقيت بالنسبة إلى الأجواء السائدة في مجلس الأمن.

اغتنمت السفيرة كيركباتريك المناسبة لإطلاعي على ما جرى اليوم في جلسة مشاورات مغلقة في مجلس الأمن كانت مخصّصة للحرب العراقية – الإيرانية. وقد اغتنم السفير السوفياتي المناسبة ليسأل ماذا حصل بشأن لبنان وماذا ينتظر مجلس الأمن للتحرّك من أجل تنفيذ مقرّراته، ولماذا هذا الجمود. ويبدو أن ذلك أدّى إلى تدخّل السفير الأردني الذي شارك السفير السوفياتي رأيه وطالب الرئاسة بالتحرّك ودعوة المجلس. فقال الرئيس إنه سيجري مشاورات مع الأطراف المعنية ويعود إلى المجلس في حينه.

اذذاك قلت للسفيرة كيركباتريك إن هذا هو بالضبط ما نخشاه وما نطلب تحاشيه عبر استصدار قرار المراقبين.

اتّفقنا في النهاية على ان نقول لرئيس المجلس في ما إذا أجرى مشاورات أن المبادرة يجب أن تظلّ بيد لبنان وأن لبنان يفضّل التريّث في انتظار نتائج الوساطة الدائرة ميدانياً بموجب القرار ٥٠٨ وبموافقة جميع الفرقاء، بمن فيهم الفلسطينيون، ما داموا يشاركون في المباحثات ولو بصورة غير مباشرة.

كذلك اتّفقنا على الاجتماع معاً إلى الأمين العامّ فور رجوعه لإطلاعه على سير الوساطة والمفاوضات والبحث معه في كيفية استعمال المراقبين عند اتّخاذ القرار وكيفية اتّخاذ القرار كذلك وتوقيته.

اغتنمت من جهتي مناسبة الاجتماع لأضع السفيرة كيركباتريك في جو بيان مجلس الوزراء الاخير وبوجهة نظرنا بشأن المباحثات التي ستدور في واشنطن غداً مع الوزيرين السعودي والسوري. كما أطلعتها على حديثي والسفير عيتاني مع الأمير سعود الفيصل، طالباً إليها بصفتها عضواً في الحكومة الأميركية أن تنقل هذا الأمر إلى المعنيين. فقالت إنها ستكون في واشنطن غداً وتثير الموضوع على أعلى المستويات فتطلعني فور عودتها على ما يجري في المباحثات.

غسان تويني

حاشية: بعد كتابة هذه البرقيّة الساعة السادسة والنصف مساء استدعاني رئيس مجلس الأمن لمقابلته غداً الساعة الثانية عشرة ظهراً. فأرجو إيداعي تعليماتكم.

تويني

● برقيّة واردة رقم ٥٠٨، تاريخ ١٩٨٢/٧/٢٠

برقيّتكم رقم ٣٢٣

لدى الموفد الأميركي هنا نفس المعلومات التي أبلغتمونا إياها. هو يطلب بإلحاح أن يستمرّ التنسيق بينكم وبين الوفد الأميركي في نيويورك، في إطار ما جاء ببرقيّتكم، أي على أساس أن تظلّ المبادرة بيد لبنان، مع التريّث لمعرفة تطوّرات الأمور ميدانياً.

فنرجو أن تتصرّفوا، في ضوء هذه الاعتبارات، وأن تحيطونا علماً بالمستجدّات، لا سيما بالنسبة لاجتماعكم برئيس مجلس الأمن.

لمعلوماتكم الخاصّة: يقول الموفد إن إسرائيل تعارض الفكرة بشدّة، من حيث المبدأ، فأجبناه بشدّة أننا لا نستطيع أن نأخذ هذا الموقف بعين الاعتبار وأن نجعله يتحكّم بمقرّراتنا، فأبدى بعض الليونة اذذاك.

فؤاد بطرس

برقيّة صادرة رقم ٣٢٤، تاريخ ١٩٨٢/٧/٢٠

أولاً: استقبلنا رئيس مجلس الأمن ظهر اليوم بعد أن كان قد أجرى سلسلة مشاورات ثنائية مع أعضاء المجلس والمجموعات الجغرافية. خلاصة حديثه هي التالية:

١ . لا يمكن للمجلس أن يبقى غير متحرّك وبعيداً عن الأزمة وكأنه نفض يده منها.

٢ . المجلس يريد مساعدة لبنان وممارسة مسؤولياته تجاه لبنان والأزمة من غير أن يسيء إلى المفاوضات الدائرة أو يعطّلها.

٣ . يجد الرئيس في بيان الحكومة اللبنانية (الذي وزّعناه كوثيقة رسمية تحت رقم (S/15300)) عناصر يصحّ اعتمادها كمقوّمات قرار اجماعي، بالاضافة إلى الاهتمام الإجماعي في المجلس بمصير العاصمة بيروت من الجهة الإنسانية، فضلاً عن الجهة الأمنية.

ثانياً: شكرت الرئيس وقلت له إن لبنان يتّكل على المجلس وبنوع أخصّ على أصدقائه فيه ويقدّر الغيرة والتفهّم التي يظهرها الرئيس والأعضاء. وقلت له إن المفاوضات الدائرة الآن في واشنطن تفرض علينا انتظار نتائجها، كما قد يكون من المناسب انتظار رجوع الأمين العامّ يوم الخميس. وعلى هذا فإنني أرجو أن نظلّ على اتّصال وأن نقرّر التحرّك على ضوء ما أتلقّاه من بيروت خلال ٢٤ أو ٤٨ ساعة. وبالطبع، رافق كلامي وكلام الرئيس الكثير من الشروحات التي لا حاجة إلى تكرارها.

ثالثاً: اجتمعت إلى السفير السوفياتي بناء على طلبه فاستفسر عن التطوّرات وكرّر لي ما قاله في المشاورات أمس ولم يخرج الحديث عن إطار حديثنا مع رئيس المجلس.

رابعاً: اتّصل بي السفير البريطاني المناوب وقال لي إن رئيس مجلس الأمن تشاور معه وأنه نصح الرئيس بالتريّث وبأن يجيء تحرّك المجلس تبعاً للاعتبارات التي تدلي بها البعثة اللبنانية فشكرته على موقفه ثم اتّصلت به ثانياً وأطلعته على حديثنا مع رئيس مجلس الأمن واتّفقنا على البقاء على اتّصال لعلّنا نحتاج إلى تحرّك من جانبه نظراً لبراعة البريطانيين بهذه الأمور.

اتّصلت بالسفير الأردني ووضعته بالصورة كذلك.

خامساً: اجتمعت إلى المندوب الفلسطيني الذي يستمرّ في تشجيع دعوة مجلس الأمن والذي كان يشيع اليوم أن دول عدم الانحياز ستأخذ مبادرة دعوة المجلس سواءً طلب لبنان ذلك أو لم يطلب. فقلت له إن مصلحة جماعته في المفاوضات ونجاحها لا تقلّ عن

مصلحتنا وإن أي تحرّك مباشر قد يؤثّر على المفاوضات وأنه يجب أن نكيّف تصرّفنا في المجلس علي ضوء احتياجاتنا الميدانية المشتركة.

سادساً: ألفت النظر مجدّداً إلى ضرورة البقاء على اتّصال بأعضاء مجلس الأمن أفراداً ومجموعات وإبقائهم في الصورة وعدم إعطاء الانطباع بأي شكل من الاشكال بأن لبنان يبتعد عن مجلس الأمن أو يعطّله حتى لا يجيء وقت نحتاج إلى مجلس الأمن فلا نجده.

يضاف إلى ذلك أن التحرّك الحاصل بحدّ ذاته قابل لأن يكون عنصر ضغط توظّفه في المفاوضات الدائرة عندكم وفي واشنطن. فنرجو إبقاءنا في الصورة وإطلاعنا على نتيجة مفاوضات واشنطن وانعكاساتها لديكم.

سابعاً: كذلك نرجو عطفاً على حديثنا التلفوني مع الوزير من واشنطن إيداعنا برقيّة السفير عادل إسماعيل عن مؤتمر نيقوسيا.

تويني

بالتاريخ ذاته ارسل تويني «تلكس» سرّي الى رئيس الجمهورية حول الخطة الاميركية لجلاء الفلسطينيين ومناقشة بشأنها مع المسؤولين العرب.[١]

برقيّة صادرة رقم ٣٢٥، تاريخ ١٩٨٢/٧/٢٠

عاجل جداً

اتّصل بي أوركهارت وأطلعني على أن الوضع الإنساني في مدينة صور سيّئ جداً، خلافاً للوضع في صيدا، وهنالك خطر صحّي كبير لأن المجارير تداخلت مع مياه الشفة ووصف الخطر بأنه داهم.

يبدو أن اتّصالاً جرى مع مراجع متعدّدة وتبيّن أنه من المستحيل القيام بالأشغال اللازمة لأن ثمّة معدّات لا تقدّمها إسرائيل وهي غير موجودة محلّياً ولا يمكن لأحد القيام بالأشغال إلاّ القوّات الدولية.

جرى بحث الموضوع بين كالاهان والسلطات العسكرية الإسرائيلية فكان جواب القدس أن السماح لـ UNIFIL بالقيام بالأشغال أو تقديم المعدّات أو ضبّاط الهندسة معناه تعديل في «تحديد» إطار عملياتها وتعريف «المنطقة» وهو أمر يحتاج إلى قرار سياسي لا يمكن أن يتمّ إلاّ بناء على طلب من الحكومة اللبنانية رسمياً.

تناقشت مطولاً في الموضوع مع أوركهارت من جميع جوانبه ويبدو أن المطران حداد[٢] والمسؤولين اللبنانيين المحلّيين يؤيّدون الطلب. فيرجو أوركهارت إيداعه رسالة رسمية نطلب إليه فيها تكليف القوّات الدولية بالمهمّة بصورة موقّتة، نظراً للخطر الصحّي والحاجة الإنسانية. والأمانة العامة تتولّى إذذاك المفاوضة وتتعهّد بنيل موافقة السلطات الإسرائيلية المختصّة. وطلبنا، بالطبع، موجّه إلى الأمانة العامّة ولن يتضمّن أيّة إشارة إلى إسرائيل.

نرجو في حال الموافقة تكليفنا تقديم الرسالة فوراً.

تويني

---

(١) صورة البرقية بالاصل الفرنسي ص ٤٥٨ - ٤٦٠.

(٢) مطران صور للروم الكاثوليك.

■ برقيّة صادرة رقم ٣٢٦، تاريخ ١٩٨٢/٧/٢١

برقيّتكم رقم ٣٢٥

تنفيذاً لتعليماتكم الهاتفية صباح اليوم، أودعنا الأمانة العامّة الرسالة التالية بشأن تشغيل القوّات الدولية في صور[1].

تويني

■ برقيّة صادرة رقم ٣٢٧، تاريخ ١٩٨٢/٧/٢٢

دعا رئيس مجلس الأمن، مندوب غويانا، إلى جلسة مشاورات بشأن الوضع في لبنان لإفادة أعضاء المجلس عن الموضوع، استناداً إلى تكليفهم إيّاه بإطلاعهم على حصيلة المشاورات التي يقوم بها مع الدول والفرقاء المعنيين بالموضوع. تمّ التوقيت بمبادرة شخصية منه.

يعلّق رئيس المجلس قضية الدعوة إلى جلسة رسمية علنية على الاتّجاه السائد في المجلس ورغبة أعضائه، وقال إنه لن يقترح أي شيء بهذا الشأن.

نرجو إبراق تعليماتكم وتوجيهاتكم.

PERMILIBAN

● برقيّة واردة رقم ٥١١، تاريخ ١٩٨٢/٧/٢٣

برقيّتكم رقم ٣٢٤

في ما يلي برقية السفير عادل اسماعيل عن اجتماع مكتب التنسيق لدول عدم الانحياز المنعقد في قبرص[2].

فؤاد بطرس

■ برقيّة صادرة رقم ٣٢٨، تاريخ ١٩٨٢/٧/٢٣

١. عقد مجلس الأمن جلسة مشاورات قصيرة، كانت ظاهرياً بمبادرة من رئيس المجلس، إلاّ أنها في الواقع جاءت بناء على طلب منظّمة التحرير الفلسطينية عبر بعض أعضاء المجلس (بولونيا).

اقتصرت الجلسة على تقرير قصير من رئيس المجلس بعد أن كنت أطلعته قبل الجلسة على تطوّرات الموقف وعلى الاحتمالات المطروحة في اجتماع نونس يوم الأربعاء القادم.

كان الرئيس، خلال المقابلة التي تمّت قبل المشاورات، قد سألنا هل نريد جلسة أم لا نريد، فأجبت أننا لا نمانع في الجلسة إذا كان يمكن أن يصدر عنها قرار عملي يتقدّم

(١) أنظر الصفحة ٤٠٦.

(٢) أنظر الصفحتين ٤٢٧ ـ ٤٢٨.

بالحلّ. أمّا في حال غياب أي مشروع في هذا الاتجاه، فنحن نفضّل انتظار اجتماع تونس.

٢. وكان مندوب منظّمة التحرير، بناء على تعليمات من عرفات، وجّه بتاريخ ٢٢ و٢٣ تموز الجاري رسالتين إلى رئيس مجلس الأمن، يلفت بموجبهما نظره إلى العمليات العسكرية الإسرائيلية التي تمّت خلال الأمس واليوم، مشيراً إلى أنها تشكّل خرقاً فاضحاً لوقف إطلاق النار وللقرارين ٥٠٨ و٥٠٩، ويطلب فيهما أن يتحمّل مجلس الأمن مسؤولياته كجهاز مهمّته الحفاظ على السلم والأمن الدوليين.

تويني

● برقيّة واردة [هاتفية]، تاريخ ١٩٨٢/٧/٢٤

خاصّ بمعالي السفير تويني

بتكليف من معالي الوزير بطرس، عبثاً حاولت الاتّصال بكم هاتفياً أمس واليوم لإبلاغكم، وبالإشارة إلى برقيّتكم ٣٢٧، ما يلي:

- لا تعليمات جديدة.
- من المستحسن استمرار العمل ضمن الإطار المعلوم.
- الجماعة ما يزالون على موقفهم.
- الوضع الآن باقٍ على حاله.
- نبرق لكم أي تطوّر يستجدّ.

مع التحيّة.

هنري [أبو فاضل]

● برقيّة واردة رقم ٥٢٥، تاريخ ١٩٨٢/٧/٢٦

بالإشارة إلى تصريح فخامة الرئيس في مجلس الوزراء المنعقد يوم السبت الموافق ٢٤ الجاري، والذي يتضمّن ما حرفيته:

«أعرب فخامة الرئيس عمّا يساوره من قلق نتيجة لتصرّفات اسرائيل في الجنوب ولأبعاد هذه التصرّفات، إي تعمّد قوّات الاحتلال الإسرائيلية شلّ الإدارات الرسمية، إنشاء إدارة محلّية أخرى، الاعتداء على الثكنات العسكرية، وتجريد عناصر الجيش وقوى الأمن الداخلي من أسلحتهم، وتوقيف بعضهم.

هذا، إضافة إلى ما حصل من تجاوزات كان آخرها احتجاز أحد أعضاء المجلس النيابي.

وقد أبدى فخامة الرئيس رفضه لهذه التصرّفات والاحتجاج عليها أمام المراجع الدولية المعنية، وتمسّكه بالشرعية وبوحدة لبنان ومؤسّساته. واحتج الرئيس على الغارات الإسرائيلية المتكرّرة المكثّفة، ولا سيما يوم أمس على البقاع وبيروت، حيث أنزلت خسائر فادحة بالأرواح والممتلكات، مما يعدّ خرقاً جسيماً لوقف إطلاق النار».

وريثما تتوافر لدينا معلومات تفصيلية لما أثاره فخامة الرئيس، نرجو أن تقوموا بمراجعة لدى الأمانة العامّة ولدى رئيس مجلس الأمن، عن طريق تقديم مذكرة احتجاج، وبالشكل

الذي ترونه مناسباً، بالنسبة للموضوعين المبينين أعلاه، وإعطاء هذا التحرّك تغطية إعلامية واسعة وإفادتنا عن الأجواء وعن درجة النضج التي وصلت اليها قضية المراقبين.

تعلمون أننا سنتوجّه إلى جدّة لحضور اجتماع اللجنة السداسية وأن الموفد فيليب حبيب ما يزال يتابع جولته، وأن الأجواء ملبّدة بالنسبة للأمور الرئيسية التي نعالجها.

فؤاد بطرس

■ برقيّة صادرة رقم ٣٢٩، تاريخ ١٩٨٢/٧/٢٦

برقيّتكم رقم ٥٢٥.

١ . وفق تعليماتكم ومكالمتنا الهاتفية، رأينا من الأنسب إرسال كتابين مستقلّين: واحد إلى مجلس الأمن يتعلّق بخرق وقف إطلاق النار في بيروت والبقاع واستمرار القصف والضحايا، وثان إلى الأمين العامّ يتعلّق بالتصرّفات الإسرائيلية في الجنوب.

٢ . **كتاب مجلس الأمن**: وفق حديثنا الهاتفي، كان لا بد من أن يتضمّن الكتاب أكثر من مجرّد التشكّي، خصوصاً بعد أن تكاثرت كتب سوانا و« تعثّر » مجلس الأمن ولم يجتمع يوم الجمعة بناءً على إلحاح منا. وخشية أن نتّهم بالتواطؤ مع العدو، وبأن شكوانا هي من باب رفع العتب، وحتى نبقي مجلس الأمن متحركاً (ونهوّل به تجاه الذين يعدوننا باستمرار بوقف اطلاق النار ويتأخّر تأثيرهم وتتأخّر تلبيتهم يوماً بعد يوم)، ختمنا الرسالة بالقول إننا سنعمد إلى دعوة المجلس في ما اذا استمرّ التدهور، وهي عبارة، كما لا يخفاكم، تفيد كذلك أن ليس لسوانا دعوته.

٣ . **كتاب الأمين العامّ**: درسناه ووضعناه بدقّة، وقصدنا متعدّد الأبعاد، من تسليط الأضواء على تصريح رئيس الجمهورية، إلى بعث الاهتمام بالقوّة الدولية « يونيفل » التي يقترب موعد البتّ بمصيرها وسط قلق الدول المساهمة بالقوّات والقلق من ان القوة المتعدّدة الجنسيات تتزايد العقبات في طريق تأليفها.

ولا يخفاكم من النصّ أننا لم نوسّع رقعة عمليات « اليونيفل » ولا طلبنا تعديل صلاحياتها أو مهمتها بل بنينا الطلب على القرار ٤٢٥، وسيكون الأمر تجربة.

٤ . **اجتماع مع الأمين العامّ**: على أثر ارسال الكتاب اليه، طلبت اجتماعاً عاجلاً مع الأمين العام كويلار دام ساعة كاملة، درسنا خلاله الرسالة وأعطى على الفور تعليماته إلى أوركهارت الذي كان حاضراً، بإرسال النصّ إلى الجنرال كالاهان للتنفيذ. وكذلك سيتوجّه المستشار السياسي جان كلود إيميه (الذي أجرى محادثات هامّة في بيروت الأسبوع الماضي ربما تعرفونها) إلى وزارة الخارجية الإسرائيلية لدراسة الموضوع وبذل المحاولات لعدم العرقلة نظراً للموقف السلبي هناك من « يونيفل ».

وكانت مناسبة لاستعراض الوضع العامّ أكد خلالها الأمين العامّ استعداده ورغبته للقيام بأي دور مفيد، ملمّحاً إلى الضغط المتزايد عليه (وقد لمسه خلال جولته في اوروبا) لأن تتحرّك الأمم المتّحدة من أجل لبنان، مستطرداً أنه لا يريد مع ذلك عرقلة الجهود الأميركية إذا كانت مثمرة، أو على وشك أن تثمر.

وكان بذلك يشير إلى اجتماعنا الثلاثي يوم الجمعة مع السفيرة كيركباتريك التي وضعته في أجواء مهمّة حبيب وأطلعته على موقفهم من « المراقبين »، فطلبت اليها خلال الحديث أن تعمل حكومتها على ضبط وقف إطلاق النار إذا كان المراقبون سيؤدّون إلى دهورته حتى نقطع الطريق على المطالبة بهم... والمطالبة لا تزال قائمة، والحجج اياها، ووقف اطلاق النار على حاله رغم وعد السفيرة كيركباتريك بتدعيمه.

اطلعت الامين العام كذلك على الاوضاع العربية وعلى ما نرتقبه من اجتماع الطائف الاربعاء.

٥ . **السوفيات والاميركان**: فور توجيه الرسالتين، علم بها الكبار فاتصل بي السفيران. وكان السوفياتي يريد استعجال مجلس الامن بينما الاميركي يريد التأكد من العكس. طمأنت الفريقين بقول الحقيقة.

لفت نظري اهتمام السوفيات بالرسالة عن الجنوب و« يونيفل » وكثرة استفسارهم وهل هي مؤشر لاهتمامنا المستقبلي بانشاء قوة أمم متحدة وهل اقلعنا عن طلب قوات متعددة الجنسيات. ولما كانت اجوبتي مبهمة، كرر تحذيره من ان القوة المتعددة الجنسيات لن تمر في مجلس الامن، فقلت له ان اصحاب المصلحة وربما الاقتراح هم أصدقاؤه الفلسطينيون الذين حملوا على « اليونيفل » في الماضي ويطلبون الآن قوة (اميركية) يطمئنون اليها للحفاظ على سلامتهم.

٦ . **الفرنسيون والمصريون**: تلقى السفيران صباح اليوم تعليمات « من اعلى المراجع » بتحريك المشروع المعلوم، انما بدون الاقتراع عليه. والسيناريو الذي يعتمدون هو دعوة المجلس غداً للاجتماع الخميس، فيتلو كل منهما بياناً ويدعوان المندوب الفلسطيني الى تلاوة بيان يعلن فيه صراحة عن القبول بالقرارين ٢٤٢ و٣٣٨. اما القسم الاول من مشروع القرار، فقد اصبح النص اللبناني المقترح منا.

طلب السفيران ادخال تعديلين، واحد يلغي الاشارة الى « القوة المتعددة الجنسيات » فنكتفي بالوصف المبهم « قوة دولية ». اما الثاني، فيقضي بحذف عبارة "..agreed upon" التي كان الفلسطينيون قد اقترحوا تعديلها، والاكتفاء بـ"comprehensive plan" بدون تعيين هوية. فطلبت التمهل لمراجعتكم.

يقول السفير المصري ان فيليب حبيب بحث الموضوع مع الرئيس حسني مبارك خلال مروره في القاهرة ووافق على طرح المشروع بدون تصويت. اما معلوماتي الشخصية من واشنطن، فغير ذلك.

٧ . **التطور الفلسطيني والاجتماع العربي**: اشكركم لابلاغي انكم تتوجهون الى جدة، ورأيي المتواضع ان خير ما فعلتم رغم معرفتي بالمشقة النفسية والجسدية. شعوري الشخصي أن الموقف الفلسطيني سيحاول استمداد قوّة جديدة من تصريح عرفات الذي شغل أميركا ويشغلها ولم يؤت ثماره[1]. وسيركّز الفلسطينيون (على ما علمت) حول

(١) في اجتماع مع وفد من مجلس النواب والشيوخ الاميركيين برئاسة النائب اللبناني الاصل نيك رحال، وقّع عرفات في بيروت على وثيقة جاء فيها الآتي: « ان الرئيس عرفات يوافق على كل قرارات الأمم المتحدة المتعلقة بالمسألة الفلسطينية » (١٩٨٢/٧/٢٥).

الموضوع، فيصوّرونه بأنه تنازل للدول العربية المعنية يجب ان تقدّره حق قدره فتبذل البديل ولا تطلب المزيد من التضحيات، الخ... إذا سمحتم لي بمشورة شخصية، فإن رأيي عدم تخيير العرب بيننا وبين الفلسطينيين، وعدم تخيير أميركا بيننا وبين العرب - وإلا كنّا الخاسرين ولو كنّا على حقّ. وربما كان المطلوب ابتكار زاوية جديدة للتضامن تنطلق من المصارحة التي لا تعوزكم ولا تنتهي برفع العتب الذي يأخذونه علينا ولا يجدينا ولو برّأ ساحتنا والضمير. وأنتم أعلم.

غسان تويني

■ برقيّة صادرة رقم ٣٣٠، تاريخ ١٩٨٢/٧/٢٦

بالإشارة إلى برقيتكم ٥٢٥ ومكالمتنا مع معالي الوزير، نودعكم نصّ الرسالتين اللتين وجّهناهما إلى كل من الأمين العامّ للأمم المتّحدة ورئيس مجلس الأمن (السفير نويل سينكلير، Sinclair)(١).

تويني

■ برقيّة صادرة رقم ٣٣١، تاريخ ١٩٨٢/٧/٢٧

نودعكم الخلاصة الرسمية التي يجري توزيعها اليوم لتقرير السفير الاسوجي تونبورغ، والبعثة التي زارت لبنان من قبل الأمين العامّ لتقييم الأضرار والاحتياجات.

التقرير الرسمي تسلّمه الأمين العامّ يوم السبت وقد احتجّ سفير إسرائيل لعدم إطلاعه عليه قبيل تسليمه، فرفض الأمين العامّ احتجاجه.

كلّف الأمين العامّ السفير وليم بافم، الأمين العامّ المساعد المشرف على عمليات الإنقاذ، استدعاء السفير الإسرائيلي وتسليمه خلاصة التقرير قبل إذاعتها على الصحف بست ساعات فقط وذلك لإيجاد جوّ معقول حتى لا تمنع إسرائيل البعثة من العودة لاستكمال تحقيقها. وكان ردّ فعل السفير الإسرائيلي أن الارقام مضخّمة ومبالغ فيها، غير أن الأمين العامّ يقول إنها واقعية إلى درجة أنها تطابق طبعاً تقديرات البعثة الأميركية برئاسة مكفرسون، وقد قيل ذلك للسفير الإسرائيلي. وافقنا على نشر الخلاصة كما هي إنما اقترحنا أن ترافقها مقدّمة دراماتيكية تبرز الاحتياجات وتشدّد على أن بعض الإحصاءات لا تشمل أوضاع بيروت الغربية.

من جهة أخرى، أبلغني السفير بافم أنه تلقّى نداءً عاجلاً ظهر اليوم من السفير إقبال أخوند للقيام بمسعى من أجل تأمين المحروقات. وقد استدعى السفير الإسرائيلي على الفور وطلب اليه فكّ الحصار عن المحروقات بإلحاح كلّي، منبّهاً إلى الناحية الانسانية في الموضوع، وإلى أن هذا الحصار يخالف القرار ٥١٣.

(١) أنظر الصفحات ٤٠٦-٤٠٨.

نرجو إيداع الخلاصة المرفقة هذه والبرقية إذا رأيتم ذلك مناسباً إلى المراجع المعنية للإغاثة وطلب التعليق عليها.

اجتمعنا مرات عدّة بالسفير تونبورغ وكذلك بعد صدور التقرير ويبدو أنه يتعرّض الآن لحملة إسرائيلية رغم أن تعامله مع المسؤولين الإسرائيليين لدى زيارته المنطقة كان جيداً. بالمناسبة، يكرّر السفير الأسوجي باستمرار شكره وتقديره للمعاملة التي لقيها في لبنان وللتعاون والتفهّم اللذين أبداهما المسؤولون.

تويني

■ برقيّة صادرة رقم ٣٣٢، تاريخ ١٩٨٢/٧/٢٧

في ما يلي نصّ الرسالتين المتبادلتين بين الأمين العامّ وبيننا، ويطلب فيها إيداعه الإحصاءات المتعلّقة بالضحايا البشرية التي سقطت نتيجة الأعمال العسكرية خلال الشهرين المنصرمين(١). نرجو أخذ العلم وإبراق المعلومات المطلوبة والمتوافرة لديكم.

تويني

■ برقيّة صادرة رقم ٣٣٣، تاريخ ١٩٨٢/٧/٢٧

استأنفت البعثتان المصرية والفرنسية، تحرّكهما في مجلس الأمن، إذ عقدت خلال اليومين الماضيين اجتماعات مشتركة عدّة لوضع صيغة معدّلة لمشروع القرار الفرنسي - المصري، تمهيداً لتقديمها رسمياً إلى مجلس الأمن يوم الخميس القادم.

وفي نطاق هذا التحرّك، اجتمع السفيران المصري والفرنسي إلى رئيس مجلس الأمن بعد ظهر اليوم، وطلبا اليه رسمياً أن يعقد المجلس اجتماعاً يوم الخميس وأبلغاه التعديلات الجديدة المقترحة على مشروع القرار. سبق هذا الاجتماع لقاء منفرد بين سفير مصر والسيد خالد الحسن، حيث تبادل الإثنان وجهات النظر حول سيناريو التحرّك في مجلس الأمن، والصيغة الجديدة لمشروع القرار وردّ الفعل الفلسطيني المرتقب. ويبدو أنه تمّ الاتّفاق بينهما على النقاط الأساسية المتعلّقة بالحقوق الفلسطينية، وخاصّة حقّ تقرير المصير، والتي ستطرح كعناصر مكملة للقرار ٢٤٢.

تويني

■ برقيّة صادرة رقم ٣٣٤، تاريخ ١٩٨٢/٧/٢٧

وجّه مندوب منظّمة التحرير رسالة اليوم إلى رئيس مجلس الأمن، بناء على تعليمات السيد عرفات، يشير فيها بالتفصيل الدقيق (ساعات وأرقام) إلى مختلف العمليات

(١) أنظر الصفحتين ٤٠٨-٤٠٩.

العسكرية التي قامت بها إسرائيل خلال يوم ٢٦ تموز الجاري، مسمّياً الأحياء والأماكن التي ضربت، والخسائر بالأرواح والممتلكات التي نتجت عن العمليات المذكورة.

لفت مندوب المنظّمة نظر رئيس المجلس إلى أن هذه العمليات تشكّل مخالفة للقرارين ٥٠٨ و٥٠٩، وانتهاكاً فاضحاً لوقف إطلاق النار.

طلب المندوب الفلسطيني من سفير الأردن توزيع هذه الرسالة كوثيقة رسمية من وثائق الأمم المتّحدة.

تويني

● برقيّة واردة رقم ٥٢٩، تاريخ ١٩٨٢/٧/٢٨

برقيّتكم ٣٢٩

لا مانع لدينا من التعديلين المطروحين.

فؤاد بطرس

■ برقيّة صادرة رقم ٣٣٥، تاريخ ١٩٨٢/٧/٢٨

مجلس الأمن

١. خلافاً لما كان متّفقاً عليه، تلقّى السفير الفرنسي تعليمات مباشرة من الوزير شيسون شخصياً بتقديم مشروع القرار بصيغته الأصلية والاكتفاء بالإشارة في خطبته إلى الترحيب بالتعديلات الممكن تقديمها من جانبنا أو من جانب سوانا.

٢. أبلغني السفير الفرنسي أن شيسون اتّصل مباشرة بالوزير بطرس للتفاهم معه على هذا الأمر، وطلب منّي الاشتراك في المناقشة بكلمة قصيرة.

٣. عدم تبنّي تعديلاتنا يسهّل مهمتنا في المجلس لأنه يمكننا من إظهار اختلاف في وجهات النظر مع المشروع وأصحابه. وعليه فإنني أنوي، إذا وافقتم، الإشارة إلى تعديلاتنا في كلمتي والتركيز على أننا نرحّب بأي حلّ للقضية الفلسطينية ولكننا لا نرى الربط بين القضيتين إذا كان ذلك سيؤدّي إلى تطويل معالجة القضية اللبنانية التي يجب أن ينظر إليها في ذاتها. كذلك سأبلغ مجلس الأمن بيان مجلس الوزراء اللبناني مع المطالبة بأن يؤخذ بعين الاعتبار عند صياغة القرار النهائي.

٤. زارت السفيرة الأميركية سفير مصر وأبلغته أن تعديلاً طرأ على الموقف الأميركي بحيث أنها ستعرب في المشاورات عن ترحيبها من حيث المبدأ بالمشروع المصري الفرنسي وتتحفّظ حول بعض بنوده. إلاّ أنها لا تتكلّم في المناقشة الرسمية. وقد اتّفقت مع السفير المصري على رفع الجلسة فور الفراغ من سماع كلمتي لبنان وفلسطين إذا تكلّم مندوبهم.

٥. لا بد لنا في كلمتنا من الإشارة إلى اجتماع الوزراء في جدة، فنرجو إيداعنا توجيهاتكم بأسرع وقت، لأن مجلس الأمن ينعقد ظهراً بتوقيت نيويورك.

غسان تويني

● برقيّة واردة رقم ٩/١٤٥٣، تاريخ ١٩٨٢/٧/٢٩

يرجى إبلاغ كل من الأمين العام للأمم المتّحدة، ورئيس مجلس الأمن الحالي، ومنظمة الـUNICEF، ومندوبي الدول الأعضاء في الأمم المتّحدة نص النداء الموجه من وزيري الاقتصاد والتجارة والصناعة والنفط السيدين خالد جنبلاط ومحمد يوسف بيضون[١].

الخارجية

● برقيّة واردة رقم ٥٣٤، تاريخ ١٩٨٢/٧/٢٩

برقيّتكم ٣٣٥

نوافق على ما اقترحتموه، لافتين النظر إلى أن بعض الفقرات الواردة في مشروع القرار الفرنسي من شأنها أن تعرقل مهمّة السفير حبيب، لا سيما في ما يتعلّق بمظلّة القوّات، خاصّة وان المفاوضات الدائرة حالياً أشرفت على الوصول إلى مباشرة التنفيذ، عن طريق قوّة متعدّدة الجنسيات، وذلك بعد أن تمّ الاتّصال مع الدول المعنية بتشكيل القوّات.

إن المشروع الفرنسي يربط بين القضية اللبنانية وقضية الشرق الوسط ككل، وبديهي أننا لم يعد باستطاعتنا، في الظروف الخطيرة التي نعيشها، الاستمرار في ذلك ويهمّنا هنا أن نؤكّد في هذا الصدد أن كل تأخير أو عرقلة للمهمّة السفير حبيب، في مرحلتها الحالية الحاسمة، من شأنه أن يعرّض لبنان والعاصمة إلى مزيد من الدمار والحصار والتقتيل الذي لم يعد باستطاعة أحد أن يتحمّله، فالقضية أصبحت بالنسبة للبنانيين قضية حياة أو موت، قبل أن تكون قضية سياسة أو سياسات.

الخارجية

● برقيّة واردة رقم ٥٣٦، تاريخ ١٩٨٢/٧/٢٩

أفاد الصليب الأحمر الدولي أن الحواجز الإسرائيلية تمنع إدخال الأغذية إلى المنطقة الغربية من بيروت، ولا تسمح إلاّ بإدخال الأدوية.

يرجى بحث الموضوع مع الأمانة العامّة وسواها من الأجهزة المختصّة في الأمم المتّحدة، وإيلاء هذا التصرّف ما يستحقّ من الإعلام لدى الرأي العامّ الدولي.

الخارجية

■ برقيّة صادرة رقم ٣٣٦، تاريخ ١٩٨٢/٧/٢٩

عند اختتام المناقشة، في جلسة الصباح، قرأنا برقيّتكم رقم ٥٣٦ حول الصليب الأحمر. وبعد الظهر، فاجأ سفير إسبانيا مجلس الأمن عندما أعطي الكلمة بعد الظهر

---

(١) أنظر الصفحة ٤٢٩.

بطرح مشروع قرار عاجل، بناء على تعليمات من حكومته برفع الحصار التمويني عن بيروت وتكلّم في الدفاع عن المشروع ببلاغة وحماسة. أيّده وأثنى على المشروع المندوب الأردني الذي تلا نداء الوزيرين جنبلاط وبيضون (كنّا وزعناه كوثيقة رسمية بموجب برقيّتكم رقم ١٤٥٣/٩). وافق المندوب الفرنسي باسمه وباسم زميله المصري على التوقّف عن النظر في مشروعهما لتمكين المجلس من الاقتراع الفوري. حصلت مشادّة مع السفيرة الأميركية التي عارضت المشروع لأنه «غير متوازن» وطلباً للوقت في سبيل الاستيثاق. رفعت الجلسة، وعند استئنافها، طرح الرئيس اقتراحاً أميركياً بالتأجيل ساعتين، فسقط الاقتراح. إذذاك جرى التصويت ونال المشروع[١] إجماع (١٤ صوتاً) وامتنعت أميركا عن المشاركة في التصويت قائلة بشيء من الغضب إن مجلس الأمن لا يمكن أن يعمل في مثل هذه الأجواء ولذلك لم تشترك.

تويني

■ برقيّة صادرة رقم ٣٣٧، تاريخ ١٩٨٢/٧/٣٠

أولاً: في ما يلي المواقف التي برزت خلال المناقشة التي جرت أمس في مجلس الأمن التي من شأنها أن تلقي الضوء على التحرّك الدولي الحالي واحتمالات المستقبل:

١. الموقف الفرنسي

أعاد سفير فرنسا أمس إلى الاذهان، الدوافع التي حدت بفرنسا إلى الاشتراك مع مصر في المبادرة المطروحة، وذكّر بالنداء الذي وجهه الرئيس ميتران بضرورة احترام وقف إطلاق النار وتحقيق الشروط الضرورية لفكّ الارتباط بين المتحاربين حول بيروت الغربية، واشتراك الجيش اللبناني بعملية الفصل، تؤازره قوّة دولية بإشراف الأمم المتّحدة، وذلك في إطار موافقة لبنانية مسبقة، ورضى من الأطراف المعنية الأخرى.

إلاّ أن الأمر البارز الذي يلفت الانتباه هو قول السفير إن «عودة لبنان إلى وحدته وسيادته هي رهن ببدء عملية التفاوض حول الحلّ المنشود للقضية الفلسطينية»، وهذا الربط جسّدته عناصر مشروع القرار المطروح، لا سيما الفقرة ٢ منه، التي تضع القرار ٢٤٢ في إطار جديد يأخذ بالاعتبار الحقوق الفلسطينية ابتداء من حقّ تقرير المصير إلى الاعتراف المتبادل. وذهب السفير إلى أبعد من هذا حيث قال: «إنه يحبّ أن نقتنع أن لا فكّ ارتباط في بيروت ولا سلام للشعب اللبناني، والفلسطيني، والإسرائيلي إذا لم يوضع الحلّ في إطار سياسي مستقبلي».

٢. الموقف المصري

لم تختلف منطلقات الموقف المصري عما تفاوض به فرنسا، إلاّ أن ما لفت الانتباه، وجعل الكثيرين يؤمنون بمصداقية التحرّك المصري، أكثر من أي وقت مضى، وبأهميّة الدور المصري في هذه المرحلة، هو ما ورد علناً على لسان مندوب منظّمة التحرير من ثناء

(١) نص القرار ٥١٥ في الصفحتين ٣١٤ و٣١٥.

للموقف المصري واستشهاد بأقواله. اذ كرّس ذلك بعداً فلسطينياً وعربياً أصبح معترفاً به اليوم على الصعيد الدولي.

الموقف المصري ما زال يتعاطى بالوضع في بيروت ولبنان عامّة، من خلال نظرة شاملة للحلّ، يحكمها، من جهة أولى، الوضع في بيروت، وضرورة حصول الفلسطينيين على تعويض سياسي لأي تنازل عسكري وتنظيمي في لبنان، من جهة أخرى، وذلك في إطار الاعتراف المتبادل، واحترام حقّ تقرير المصير، واحترام السيادة اللبنانية وفق تفاهم عربي قد لا يتجاوب إلى الحدّ الأقصى مع المطالب اللبنانية الأساسية المطروحة.

والعنصر الجديد العملي في الخطاب المصري كان مطالبة صريحة بإنشاء دولة فلسطينية في الضفّة وغزّة. الأمر الذي طلب المندوب الفلسطيني تضمينه نصّ القرار.

٣. الموقف الاردني

لكي نفهم جيداً الأبعاد الحقيقية للموقف الأردني المعلن في مجلس الأمن، يجب أن نضع في أذهاننا خلفية القضية الفلسطينية وتعاملها مع الأردن، في الماضي والحاضر، هذا بالإضافة الى عنصر هام هو شخصية سفير الأردن وانتماؤه الفلسطيني.

الخطاب الأردني يماشي إلى حدّ بعيد المطالب الفلسطينية، إنما هذه الحماسة الظاهرية تعكس قلقاً أردنياً جدّياً وتخوّفاً من الانعكاسات السلبية على الأردن لأي حلّ جذري في لبنان ينهي الوجود العسكري والسياسي الفلسطيني في لبنان. يضاف إلى ذلك ما يتردّد علناً منذ فترة طويلة عن احتمالات الخيار الأردني، كحلّ للطموحات الفلسطينية. ولعلّ تمسّك الأردن بالقرارين ٢٤٢ و٣٣٨ بتأكيد الحقوق الفلسطينية المشروعة كأولوية مطلقة على الحلّ اللبناني، هو محاولة جدّية لضبط تطوّر الأمور والتقليل من الاضرار التي قد تنال الوضع الأردني الحالي، انسجاماً مع النظرية المعروفة بـ Damage control (تحديد الاضرار).

٤. الموقف الفلسطيني

سبقت الجلسة اتّصالات عديدة ركّزت الأضواء على الموقف الفلسطيني. إذ بلغ البعثة المصرية أن تعليمات واضحة وصريحة وصلت إلى المندوب الفلسطيني بتأييد المشروع والتعويض هكذا عن رد الفعل السلبي لتصريح ياسر عرفات إلى ماكلوسكي ولوحظ أن الاتّصالات بين البعثة المصرية والبعثة الفلسطينية كانت مكثّفة. وبالفعل، جاء الكلام الفلسطيني في غاية الاعتدال ومع أنه لم يؤيّد المشروع المصري بكليته، إلاّ أنه رحّب به وأكثر الاستشهاد بكلام السفير المصري دون السفير الفرنسي. كما أنه تحدّث عن تصريح عرفات لماكلوسكي محاولاً إعادة الإيجابية إليه وتحدّث عن القرارين ٢٤٢ و٣٣٨ فلم يقبلهما ولكنه لم يرفضهما بل قال إنهما يمثّلان مرحلة. ولكن المنظّمة تريد معاملة القرارات الصادرة عن الأمم المتّحدة مجموعة كاملة وفي الإطار الذي صدرت فيه.

٥. مواقف الدول الأوروبية والعالم الثالث

لم تخرج هذه المواقف عما أعلن في مناسبات عديدة وإن تميزت بتعاطف أكبر وفهم متزايد للمشكلة اللبنانية الآتية والمحتملة، وتصعيد في انتقاد الموقف الإسرائيلي، وتسليم بالحقوق الوطنية الفلسطينية من حيث المبدأ.

ثانياً: قرار مجلس الأمن القاضي برفع الحصار عن بيروت

لم يسبق لمجلس الأمن أن عاش فترة كالتي مرّت أمس، حين بدأت تتوافد الأخبار عن التقدّم الحاصل في جدّة نحو حلّ لمسألة بيروت ونتائج الحصار المحكم حول بيروت من قبل إسرائيل. إذ إن «القضية الدولية» التي رافقت طرح مشروع القرار الإسباني والتطبيقات التي حصلت، أوجمت ولبّكت الأميركيين، ودفعتهم إلى عدم الاشتراك بالتصويت لأول مرّة في تاريخ مجلس الأمن. ويبدو أن اللعبة، على الرغم من سلبياتها ظاهرياً المنعكسة على الموقف الأميركي، إلاّ أنها كانت مخرجاً للولايات المتّحدة، وبالنتيجة خدمة لاستراتيجيتها الجديدة وتوجهاتها العربية بقيادة شولتز.

ثالثاً: الخطوات المقبلة

الملاحظ في جو مجلس الأمن الذي دام ست ساعات تقريباً، أن هناك تأييداً عاماً للاتّجاه الفرنسي ـ المصري ولكن من غير اطمئنان إلى أن هذا الاتّجاه سيتبلور في نتائج عملية قريبة. وقد فهم الجميع معنى الصمت الأميركي والمؤشّر وراء هذا الصمت وكان أكثر المتطرّفين في التأييد هو البريطاني، مما يحمل كذلك مؤشّرات شعور المجلس، بالإضافة الى كونه أرضى ضميره، هو الموضوع مؤجّل لفترة طويلة ولو على الأقلّ إلى حين رجوع لبنان، كما قلنا في كلمتنا، باقتراحات محدّدة تبلور الإتّفاق الميداني.

الموقف اللبناني

أودعناكم نصّ خطابنا أمس باللغة الأصلية[1] وتلاحظون أننا تقيدنا فيه بتعليماتكم المتتالية وقد أخرجناه بشكل يرضي الفرنسيين والمصريين من حيث المبدأ ويسجّل الاختلافات معهم في الأساس، كما ضمّنّاه كذلك إشارة صريحة بالتسمية إلى الدور الأميركي وإلى أن التعديلات التي سنقدّمها على الفقرات العملية ستكرّس الاتّفاق الميداني أو تعبر عنه. وقد فهم الأميركان هذه الإشارة وأبعادها، كما فهم ذلك الفرنسيون ولم يبدُ منهم أي ردّ فعل سلبي. أمّا السفير المصري، فقد رحّب كثيراً بكلمتنا ونقلها على الفور إلى وزيره الذي كان قد وصل إلى واشنطن.

البعثة

■ برقيّة صادرة رقم ٣٣٨، تاريخ ١٩٨٢/٨/١

اقتصرت كلمتنا التي ألقيناها في مجلس الأمن اليوم على ترجمة بالإنكليزية للنداء الذي وجّهه دولة الرئيس الوزّان.

في ما يلي نصّ التقرير الذي أصدره الأمين العامّ للأمم المتّحدة مساء اليوم تنفيذاً للقرار ٥١٦[2].

تويني

(١) النص العربي للخطاب موجود في غسان تويني: **اتركوا شعبي يعيش**، دار النهار للنشر، بيروت، ١٩٨٤ ص. ١٧٩ - ١٨٢.

(٢) أنظر الصفحتين ٣٥٤ ـ ٣٥٥.

■ برقيّة صادرة [هاتفيّة]، تاريخ ١٩٨٢/٨/١[1]

أولاً: دعوة المجلس

بناء على تعليماتكم اتّصلنا برئيس مجلس الأمن الجديد لهذا الشهر، السفير الإيرلندي[2]، وطلبنا اليه دعوة المجلس فوراً إذا امكن. وكانت الساعة الواحدة والنصف، بعد أن اطلعناه على التفاصيل التي تجمعت لدينا.

سألَنا الرئيس: ماذا نطلب؟

فقلنا إننا نكتفي بوقف إطلاق النار وإيفاد مراقبين دوليين إذا لم يتطوّر الوضع الى الأسوأ.

الساعة الثالثة اتّصل بنا رئيس المجلس وقال إنه أجرى مشاورات هاتفية مع بعض الأعضاء (علمنا أن الأردني كان من بينهم، وربما الأميركي)، وإنه سيتعذّر عليه فيزيقياً جمع المجلس الآن بغياب بعض الأعضاء (والنصاب لا يكتمل إذا غاب عضو واحد)، ولذلك فهو يميل إلى اجتماع صباحي.

تفاهمنا نهائياً، بعد اتّصالات عدّة، شملت سفراء عرباً في واشنطن على أن ينعقد المجلس الساعة السادسة صباحاً، على أمل أن تثمر في هذه الأثناء مفاوضات وقف إطلاق النار التي كانت تدور في واشنطن.

وتأجل المجلس إلى الثامنة والنصف بعد أن اشترطنا أن يوزّع الرئيس تصريحاً رسمياً وفورياً بواسطة الصحافة يعلن فيه دعوة المجلس ويعرب عن قلقه ويؤكّد ضرورة وقف النار وذلك على أمل التأثير على المفاوضات.

سألَنا الرئيس إذا كنا سنودعه رسالة خطّية، فرجوناه الاكتفاء بالطلب الشفهي وكرّرنا مطالبنا.

ثانياً: انعقاد المجلس ومشروع القرار

الساعة الثامنة والنصف، بوشر بالمشاورات غير الرسمية ثنائياً وجغرافياً واشترك فيها عدد من غير الأعضاء، أبرزهم سفير مصر الذي كان على اتّصال مستمرّ بزميله في واشنطن، وكذلك السفير السعودي هناك.

طرح مندوب المنظّمة بصورة غير رسمية، يؤيّده السوفيات، مشروع قرار أولي يشتمل على ثلاثة عناصر بدا أنها غير مقبولة أميركياً وهي:

١. إشراك فرقة من القوّات الدولية في الجنوب في ضمان وقف إطلاق النار.
٢. تكليف الأمين العامّ بمجمل المفاوضات الدائرة لتنفيذ القرارين ٥٠٨ و٥٠٩ وسائر القرارات.
٣. تحميل إسرائيل بالتسمية مسؤولية العمليات العسكرية.

(١) أرسلت هذه البرقية هاتفياً الى بيروت وأعيد إرسال نصها المكتوب من بيروت الى نيويورك لارشيف المندوبية.

(٢) السيد نويل دور Noel Dorr.

اجتمعت بنا السفيرة الأميركية كيركباتريك وأعضاء بعثتها، وبعد سؤالنا عمّا إذا كان المشروع الفلسطيني يعبّر عن مطالبنا، طلبت إلينا العمل على تداركه حتى يتسنّى لها الاقتراع ايجابياً.

إذذاك كلّفنا المندوب الأردني والسفير الإسباني صياغة مشروع يكون مقبولاً بالاجماع ويتضمّن المطلبين اللبنانيين الرئيسيين، ودارت مشاورات بإشراف رئيس المجلس، انتهت إلى صياغة مشروع معقول أدخلت عليه السفيرة الأميركية بعض التعديلات، وأصرّ السفير السوفياتي على أن يكون تقرير الأمين العامّ خلال ساعات.

لاحظنا أن السفيرة الأميركية كانت تكثر من الاتّصالات بواشنطن وتحاول كسب الوقت، على أمل أن يعلن وقف إطلاق النار ميدانياً قبل صدور القرار.

حوالى الساعة العاشرة والنصف تم الاتّفاق نهائياً على المشروع الذي صدر في ما بعد، وأعلن ذلك للصحافة في الوقت الذي كان سيعلن فيه رسمياً من واشنطن الوصول إلى اتّفاق مع الحكومة الإسرائيلية.

وكما يتبيّن من النصّ، حرصنا على تلبية المطالب المعقولة لقاء توسيع إطار القرار، فلا يقتصر على وقف إطلاق نار في بيروت بل يشمل وقف جميع العمليات العسكرية في كل لبنان وعبر الحدود اللبنانية - الإسرائيلية، ونؤكّد على كلمتَي «جميع العمليات».

إذذاك جرت ترجمة القرار ودعي المجلس لعقد جلسة رسمية. وقبيل ذلك جرى تفاهم بيننا وبين رئيس المجلس وبين الأمانة العامّة، على أن نودع رسالة بطلب المراقبين لكوننا لم نتقدّم بطلب خطّي سابق لدعوة المجلس، ولأن صدور القرار بإرسال مراقبين مستحيل قانوناً في غياب موافقة الدولة المضيفة. ونلفت النظر إلى أن الفقرة الثانية تنصّ على أن ايفاد المراقبين تقرّر بناء على طلب الحكومة اللبنانية. إذذاك أودعنا الأمين العامّ صيغة محدّثة للرسالة التي كنّا اتّفقنا على نصّها معكم سابقاً، وفيها كل التحفّظات المطلوبة، ولا سيما لجهة اتفاقية الهدنة والقبول بوقف إطلاق النار من غير أن نكون فريقاً فيه (نصّ الرسالة نبرقه غداً).

ثالثاً: إيفاد المراقبين

قبل انعقاد المجلس دعتني السفيرة الأميركية إلى اجتماع جانبي عاجل، على انفراد، وأبلغتني، نقلاً عن الزائر لديكم، رسالة قالت إنها من جانبكم لا تختلف كثيراً عن المكالمة الهاتفية التي جاءتنا من الخارجية (السفير ابو فاضل) في ما بعد، إلاّ من حيث توضيح الأهداف والمخاوف التي تعرفون.

قلت للسفيرة إنه سبق وقدّمنا الرسالة بطلب المراقبين وسلّمناها نسخة عنها من أكثر من ساعة، وكان ذلك هو الشرط القانوني لصدور القرار، فطلبت إذذاك أن نتّصل معاً بمراجعها العالية في واشنطن، فشرحت هاتفياً لهذه المراجع الوضع القانوني وتأثير عدم تقديم الرسالة على مصداقية الموقف اللبناني، وتفاهمنا على أن يجري التصويت دون تغيير وتقترع أميركا إلى جانب القرار، وهكذا كان؛ فنال القرار إجماع ١٥ عضواً ولم يعترض المندوب الإسرائيلي ولا تحفّظ، كما كانت عادته وكما كان يخشى البعض.

رابعاً: طلب المراقبين ومهمّتهم

السيناريو الذي أعدّته الأمانة العامّة منذ شهر ونصف يقضي فور صدور القرار بأن يتّصل الجنرال إرسكين ومستشاره السياسي السيد جان كلود إيميه فوراً بالحكومة الإسرائيلية وبالسلطات العسكرية هناك، وأن يتّصلا كذلك مباشرة أو بواسطة آمر المراقبين الفرنسي في بيروت، بالسلطات العسكرية والمدنية اللبنانية، وأخيراً بمنظّمة التحرير الفلسطينية، وذلك للاستحصال على قبول مبدئي لنشر المراقبين وتحديد مهمّتهم.

المرحلة الثانية، في حال الموافقة، هي المرحلة الأدقّ، وهنالك نماذج عدّة يمكن اعتمادها، مستوحاة من السوابق، وآخرها سيناء والجولان، إلاّ أن النموذج الذي سيُختار يتوقّف على أمرين:

١. كيفية دخول القوات ميدانياً.

٢. هل يرافق وضع المراقبين مفاوضة على انسحابات (Disengagement)، وهل هناك فوراً او بصورة مؤجلة استحضار قوّات دولية ومن أي نوع؟ وماذا تكون علاقة المراقبين بهذه القوات؟

بعد مكالمات عدّة أجرتها الأمانة العامّة مع المتواجدين ميدانياً، الاتّجاه السائد هو في المرحلة الأولى نحو عدم وضع مراكز ثابتة، إنما الاكتفاء بمراقبة متنقّلة يقوم بها فريق من المراقبين المرتبطين بلجنة الهدنة يعاونهم ضبّاط من الجيش اللبناني وتوضع بتصرّفهم وسائل لوجستية لبنانية إذا أمكن.

يقتضي التنبيه هنا إلى أن سوريا بعد حرب ٧٣ فضّلت إنشاء قوّة خاصّة اسمها UNDOF[1]، متميّزة عن UNTSO[2] الموجودة في سوريا وفي لبنان بموجب اتّفاقيات الهدنة.

أمّا الخيار بين المسلكين فسيبنى، في نظرنا، على اعتبارات عدّة تعرفونها ويجب اتّخاذ قرار بشأنها عاجلاً أم آجلاً، وهي ترتبط بالإطار الذي ستجري ضمنه مفاوضات جلاء القوّات. وفي رأينا الشخصي ورأي الكثيرين من أصدقائنا أنه من الأفضل للبنان التمسّك بأن تكون إتّفاقية الهدنة هي الإطار الوحيد للمفاوضات العتيدة، على أن يكمل ذلك إطار مستقلّ تماماً يتعلّق بما يجري الآن بحثه في شأن بيروت الغربية.

والأبعاد السياسية للموضوع مرتبطة، كما لا يفوتكم، بما يكثر التعليق عليه حول شرط الانسحاب الإسرائيلي.

خامساً: الموقف في مجلس الأمن

لفت نظرنا الاعتدال الفلسطيني وكذلك تصلّب مصر وتبنّيها دون سواها من الدول

(١) أنشئت الـUnited Nations Disengagement Observer Force في حزيران ١٩٧٤. مركزها دمشق ونطاق عملها مرتفعات الجولان السورية المحتلة. مهماتها مراقبة وقف اطلاق النار بين سوريا واسرائيل، وفصل القوات بينهما، والاشراف على مناطق الفصل والسلاح المحدود كما أقرت في اتفاق فصل القوات بين سوريا واسرائيل في ١٩٧٤/٥/٣١.

(٢) انشئت الـ United Nations Truce Supervision organization في حزيران ١٩٤٨. مركزها القدس ومهمتها مراقبة خطوط الهدنة بين الدول العربية والكيان الصهيوني.

العربية للموضوع وحرصها وحدها على الكلام في مجلس الأمن، وقد أفهمنا السفير المصري تفاصيل الموقف اللبناني وما يتميّز به عن الموقف الفلسطيني وطلبنا اليه تأييد الموقف اللبناني بمجمله ككل متكامل أيّاً كانت التزامات مصر تجاه القضية الفلسطينية من حيث الجوهر، وهكذا كان.

كانت الدول الأوروبية تتحرّك كمجموعة وتؤيّد دون مناقشة ما يطلبه لبنان.

سادساً: خاتمة

لن ينعقد مجلس الأمن مجدّداً رغم مهلة الساعات الأربع إلاّ إذا نشأت صعوبة أو أخذت إسرائيل موقفاً سلبياً من المراقبين أو استؤنف إطلاق النار. والجلسة المقبلة في الحالة الطبيعية متوقّفة على الخطّة الميدانية التي يرجى درسها لديكم والتي يفترض أن يصبح دور المراقبين جزءاً منها.

غسان جبران تويني

■ برقيّة صادرة رقم ٣٣٩، تاريخ ١٩٨٢/٨/٢

نودعكم في ما يلي نصّ الرسالة التي وجّهناها الى الامين العام للامم المتحدة(١)، يوم أمس، بالإضافة إلى نصّ قرار مجلس الأمن رقم ٥١٦(٢).

تويني

■ برقيّة صادرة رقم ٣٤٠، تاريخ ١٩٨٢/٨/٢

في ما يلي نص النداء الذي اصدره دولة الرئيس الوزان والذي ألقيناه أمس أمام مجلس الأمن باللغة الإنكليزية(٣).

تويني

■ برقيّة صادرة رقم ٣٤١، تاريخ ١٩٨٢/٨/٢

١. مساهمة من مجلس الأمن في تفادي قيام حالة حرب في بيروت كالتي نشأت يومي السبت والأحد، ثم ما تبعها في الأمم المتّحدة، وكذلك لإبقاء مجلس الأمن في الصورة كأداة ضغط وإطار شرعية دولية لمعالجة الأمور - بعد ان وافق الأميركان على هذا النهج، رغم الخطّة الإسرائيلية المستمرّة لاحتلال بيروت تدريجياً خلال فترات وقف اطلاق النار،

٢. أقترح أن نعود إلى مشروع القرار الذي اقترحته في حينه (البرقيّة رقم ٣١٢) حول

(١) أنظر الصفحة ٤١٠.
(٢) القرار ٥١٦ بنصّيه الانكليزي والعربي في الصفحتين ٣١٦-٣١٧.
(٣) أنظر الصفحة ٤٣٠.

إعلان بيروت مدينة غير محاربة (non-belligérente et inviolable) وأن نعدّل المشروع كما يتبيّن من النصّ المرفق(١)، وذلك تحقيقاً للأهداف التالية:

أولاً: يكرّس نظرية الإنسحاب الاسرائيلي التي لم ترد حتى الآن، إلاّ في القرارين ٥٠٨ و٥٠٩ ويعطي القرار ٥٠٩ بداية تنفيذية.

ثانياً: يسجّل ويكرّس مبدأ الانسحاب الفلسطيني ووقف العمليات العسكرية التي ورد ذكرها في مشاريع عدّة (الفرنسية والفرنسية - المصرية) ولم يصدّقها مجلس الأمن بعد إلاّ ضمنياً في القرارين ٥٠٨ و٥٠٩ (الفقرة ٢).

ثالثاً: يسجّل رغبة الحكومة اللبنانية في إخراج جميع القوّات غير اللبنانية - وهو كذلك ما لم يكرّس في قرار من مجلس الأمن بل ورد في مشاريع رفضت أو لم يقترع عليها المجلس بعد.

رابعاً: يسجّل رغبة الحكومة اللبنانية في الاستعانة بقوّات دولية ويعطي المراقبين دوراً عملياً، كما يهيّئ لتجديد قوّات «يونيفل» في الجنوب.

خامساً: يؤكّد ويكرّس «مقرّرات» عدّة وبيان مجلس الوزراء في ١٤ تموز.

سادساً: يرسم الإطار الذي ينتظر أن تتمّ ضمنه الاتّفاقات التي يفاوض فيليب حبيب للوصول اليها، ويعزّز بالتالي حجّته ودوره في المفاوضات، كما يساعد في فرض الالتزام على الغير ويخرج المفاوضات من العتمة والإبهام.

سابعاً: يلغي الحاجة إذا صدر القرار إلى القسم الأول من المشروع الفرنسي - المصري، وبالتالي يعطّل أي ارتباط بين معالجة القضية الفلسطينية في العمق وبين حلّ قضية بيروت.

ثامناً: يوجد «شبكة أمان» نرتدّ اليها في ما إذا فشلت مفاوضات حبيب.

تاسعاً: يمكننا من اعتبار وجود وضع أمن ذاتي متميّز للعاصمة باستلام الجيش والقوّات الدولية تحسّباً للأحداث السياسية، وبدون انتظار الانسحاب الإسرائيلي الكامل (وفهمكم كفاية).

٣. أرجو بإلحاح أن تنعموا النظر في الموضوع ولو كان قد سبق لكم واستبعدتموه بتأثير «الزائر الكريم» وأن تتّخذوا القرار بمعزل عنه كما حدث في قضية المراقبين لأن ميله الطبيعي، كما أعرف، سيكون سلبياً من حيث المبدأ لأنه سلبي، كما ثبت لكم، تجاه كل ما لا سيطرة له عليه مباشرة. وبعد أن توافقوا على الأمر، إذا وافقتم، وتكلّفوني بتقديم المشروع، تعلمون «الزائر» وحكومته بالأمر، إنما بإصرار على التبنّي حتى يمكنني هنا بذل الممكن والمستحيل لحملهم على الموافقة وإظهار المحاسن، ورغم ما يرافق الأمر من صعوبات تعرفونها. أمّا إذا شعروا محلّياً (في نيويورك) كما يحدث أحياناً أن هذا قرار «نيويوركي»، تتّخذ منه بيروت موقفاً حيادياً مترفّعاً «نصف - مقتنع» (half-convinced)، كما قيل لي أحياناً، فلا حاجة للتحرّك ولننتظر إلى ما شاء الله وشركاه.

غسان تويني

(١) أنظر الصفحتين ٣٤٥-٣٤٦.

■ برقيّة صادرة رقم ٣٤٢، تاريخ ١٩٨٢/٨/٢

زرت ليو[١]، نظراً لغياب الأمين العامّ في الخارج وأوركهارت بالإجازة، عند ظهر اليوم لمباحثته في المستوجبات على الأمانة العامّة استناداً إلى القرار ٥١٦، وفي النواحي العملية التنفيذية له التي تقوم بها.

أفاد بأن أهمّ ما يرجوه هو أن تتعاون إسرائيل في التنفيذ فتكون النتيجة أفضل. أمّا إذا عارضت إسرائيل إيفاد المراقبين، فإن الأمانة العامّة تستمرّ في تحرّكها لتأمين تمركزهم في بعض المواقع الثابتة، وكذلك بدوريات متحركة بعربات مصفّحة يقدّمها لهم الجيش اللبناني. أمّا التمركز في مواقع ثابتة، فإن ليو يرى أن تكون قريبة من الخطوط الإسرائيلية، وإذا اعترضت إسرائيل على ذلك فربما جرى تمركزهم على الجانب الآخر. وهم في كل حال كلّفوا رئيس لجنة الهدنة المشتركة الاستمرار بالاتّصالات ميدانياً.

أوضحت له ضرورة التأكيد بأن ايفاد المراقبين لا يجب أن يعني التشجيع على الإبقاء على الوضع الراهن، ولذلك أصررت على ضرورة إيفاد إيميه أو إرسكين الى بيروت لإجراء الإتّصالات اللازمة هناك بحيث يجري التنسيق بين مهمّة المراقبين والخطط التي يجري درسها لتأمين الانسحابات.

خلال الحديث، أكّد ليو أن الدور الأميركي هامّ جداً لنجاح العملية، وأنهم على اتّصال مع المسؤولين الأميركيين لهذه الغاية.

غسان جبران تويني

■ برقيّة صادرة رقم ٣٤٣، تاريخ ١٩٨٢/٨/٢

مجلس الأمن:

عطفاً على برقيّتنا الهاتفية حول مجلس الأمن:

١. أجرى بعد ظهر اليوم رئيس مجلس الأمن مشاورات ثنائية رسمية لتقييم تنفيذ القرار ٥١٦ والتقرير الذي تلقّاه من الأمين العامّ (برقيّتنا ٣٣٨)، وقد استقبل بين الساعة الثانية والنصف بعد الظهر والسابعة مساءً المندوبين الدائمين على حدة والمجموعات الجغرافية، كما استقبل مندوبي لبنان وإسرائيل والمنظّمة واستمع إلى مندوب الأمانة العامّة في مستهلّ المشاورات، الذي أطلعه على آخر التطوّرات.

٢. كان الرئيس يوجّه ثلاثة أسئلة:

أ) ما هي المعلومات التي لدى المندوب؟

ب) ما هو الموقف الواجب اتّخاذه حيال عدم استجابة إسرائيل ورفضها لقضية المراقبين، وهل من آراء خاصّة حول كيفية توجيه المراقبين للقيام بمهمّتهم؟

---

(١) دبلوماسي صيني أمين عام مساعد في هيئة الأمم المتحدة.

ج) على ضوء التقرير والمعلومات المتوافرة، هل يطلب المندوب عقد جلسة علنية أم جلسة مشاورات مقفلة أم يرى التريّث؟

٣. أطلعنا، من جهتنا، الرئيس الإيرلندي على المعلومات التي توافرت لدينا مع إيضاح بأنها غير رسمية ولكنها تشغل البال، كما وضعناه بصورة عامّة في جو المفاوضات التي يجريها السفير حبيب وقلنا إننا لا نزال نأمل أن تصل هذه المفاوضات الى نتيجة.

٤. فهمنا من رئيس مجلس الأمن ومن المندوب الفلسطيني أنه ليس ثمّة إلحاح بعقد جلسة علنية، إنما ثمّة اهتمام من ياسر عرفات بأن يجتمع اليه رئيس أركان لجنة الهدنة، المسؤول عن المراقبين، ليبحث معه كيفية تصرّفهم وتحرّكهم، وهو ما يبدو انه لم يتمّ بعد. ولكن المندوب الفلسطيني يطالب، بالطبع، بإبقاء المجلس في الصورة وفي حالة تأهّب واهتمام.

٥. المندوب الأردني يتحدّث عن ضرورة اللجوء إلى قرار بالعقوبات في ما إذا رفضت إسرائيل السماح للمراقبين بالعمل.

٦. السفيرة الأميركية لا ترى عقد مجلس الأمن، خصوصاً وأنها تنتظر زيارة شامير، وزير خارجية اسرائيل، لبعثتها غداً. وقالت لرئيس المجلس إن واشنطن تبذل أقصى الجهود وإن المفاوضات الثنائية ربما كانت أجدى من المناقشات.

٧. السفير السوفياتي يريد جلسة مناقشات ويعتبر أن المجلس يجب أن يلزم إسرائيل بقبول المراقبين، كما أن ملفّ الانسحاب الاسرائيلي يجب أن يُفتح من أساسه.

٨. دول عدم الانحياز تصعّد باتجاه جلسة علنية للضغط على اسرائيل.

٩. الدول الاوروبية، متحفّظة ومستاءة جداً من إسرائيل، ولكنها تريد أن تبني تحرّكها تبعاً للموقف اللبناني وتلحّ بإصرار على ضرورة تمكين المراقبين من القيام بمهمّتهم وعلى ضرورة منع إسرائيل من خرق وقف إطلاق النار مجدّداً، ويبدو أن لدى بعضها معلومات تشير إلى أن إسرائيل ستفتح معركة بيروت من جديد.

الخلاصة: أبلغني رئيس المجلس في ختام جولة المشاورات أن الشعور العامّ الذي تكوّن لديه هو وجود قلق (Concern) لدى أعضاء المجلس وإصرار من جانب البعض على الاجتماع فوراً (الليلة)، إنما استعداد لدى المجموعة (باستثناء كيركباتريك) للانتظار حتى نهار غد قبل دعوة المجلس في حال استمرار الموقف على حاله، أي: خرق لوقف إطلاق النار وتمنّع اسرائيل عن القبول بالمراقبين والتعاون معهم. وأكثرية الأعضاء تطالب، كمرحلة انتقالية، بالتزام إسرائيل على الأقلّ «بمهلة زمنية» للجواب.

قال لي الرئيس إن حديثه مع السفير الإسرائيلي لم يكن سلبياً ولا إيجابياً وإنه لم يكن في وضع يمكّنه حتى من الالتزام بالمهلة الزمنية للجواب النهائي بحجّة وجود شامير في مفاوضات مع واشنطن.

تحدّثت مع السفيرة الأميركية في الساعة السابعة والربع مساء لأقيّم معها نتائج الاستشارات. فأكدت لي أنها تطلب من المجلس انتظار اجتماعها بشامير غداً، ويبدو أن

البرنامج ربما تغيّر فتوجّهت هي إلى واشنطن للقائه هناك الساعة الثالثة بعد الظهر والعودة فور ذلك.

أطلعتني السفيرة على خلاصة المحادثات في واشنطن اليوم والانطباعات التي تكوّنت لدى البيت الأبيض وقالت لي إن الوزير شولتز أكّد لها مجدّداً، في مخابرة هاتفية اليوم، أنه كان مرتاحاً جداً لصدور قرار مجلس الأمن وأنهم يبذلون أقصى ما يمكن للوصول إلى نتيجة بشأن مجمل القرار بما في ذلك المراقبون.

طلبت اليّ أن نبقى على اتّصال صباح غد قبل سفرها الى واشنطن لتبادل المعلومات وأعطتني انطباعاً بأنها تنتظر من رئيس مجلس الأمن عدم عقد الجلسة بينما هي مجتمعة مع شامير أو قبل اجتماعهما لأن موضوع اجتماعها مع شامير هو بالذات قرار مجلس الأمن والموقف في الأمم المتّحدة.

أعتقد شخصياً أن الرئيس سيحاول عدم عقد الجلسة غداً ولكن نجاحه أو فشله سيتوقّف على الوضع الميداني والأخبار الآتية من بيروت.

أنتظر تعليماتكم.

تويني

■ برقيّة صادرة رقم ٣٤٥، تاريخ ١٩٨٢/٨/٣

استكمالاً لملفّاتنا هنا، وتأكيداً للواقع، نرجو الإبراق بما يثبت أن التعليمات الهاتفية التي تلقّيناها من معالي الوزير ليل السبت ـ الأحد (بتوقيت نيويورك) (٨٢/٧/٣٠)، والوارد ذكرها في برقيّتنا الهاتفية يوم الأحد، كانت كما فهمنا وأوردنا في برقيتنا: «دعوة مجلس الأمن للانعقاد فوراً وطلب المراقبين الدوليين».

تويني

■ برقيّة صادرة رقم ٣٤٦، تاريخ ١٩٨٢/٨/٣

طلبت الينا الأمانة العامّة إبلاغكم أن الأمين العامّ (الموجود حالياً في فيينا) قد أرسل تعليماته إلى الجنرال إرسكين (وفق ما يرد في تقريره، برقيّتنا رقم ٣٤٧) لاتّخاذ الخطوات الفاصلة لإقامة جهاز للمراقبة في المنطقة الخاضعة لسلطة الحكومة اللبنانية (كذا) بالتعاون والتشاور مع الجيش اللبناني.

وترجو الأمانة العامّة التجاوب مع هذا الطلب.

كذلك أبلغتنا الأمانة العامّة أن ثمّة اتّصالاً هاتفياً تمّ بين الأمين العامّ ووزير خارجية أميركا، جرى خلاله بحث المفاوضات الدائرة في بيروت والتنسيق الممكن بين محتوى المفاوضات وما ينتظر منها وبين ما تقرّر الأمم المتّحدة بشأن المراقبين. وسيبقى الاتّصال مستمراً بين واشنطن ونيويورك.

تويني

■ برقيّة صادرة رقم ٣٤٧، تاريخ ١٩٨٢/٨/٣

في ما يلي نصّ التقرير الذي وضعه الأمين العامّ تنفيذاً للقرار ٥١٦ الذي صدر عن مجلس الأمن في ٨٢/٨/١، بشأن وقف القتال وإيفاد المراقبين الدوليين(١).

تويني

■ برقيّة صادرة، تاريخ ١٩٨٢/٨/٣

(لم ترسل الى بيروت بناء على طلب السفير تويني)

وفق ما أعلمناكم هاتفياً، أبلغنا رئيس مجلس الأمن في الساعة الواحدة ظهراً أنه قرّر، بناء على إلحاح عدد من الدول، دعوة المجلس إلى جلسة مشاورات لدراسة التقرير الذي سيصدر بعد الظهر من قبل الأمين العامّ (نصّ التقرير، برقيّة ٣٤٧).

اجتمعت برئيس مجلس الأمن قبل بدء المشاورات في الساعة الرابعة وتداولنا في ما ورد في خلاصة برقيّتنا أمس عن حصيلة المشاورات. قال الرئيس إن ثمة إلحاحاً من المجلس تحت ضغط الرأي العام هنا وفي الدول التي ينتمي اليها الأعضاء وإن ثمّة اتّجاهاً إلى إصدار بيان في ختام جلسة المشاورات إذا توصّل المجلس إلى إجماع، إلاّ أنه لن يقترح هو إصدار البيان، ويرى، تفادياً للإحراجات، أن يعقد المجلس جلسة أخرى غداً لإصدار البيان بعد أن تكون واشنطن قد أعطيت الوقت الكافي للسير في جهودها، لعلّها تنال نتائج إيجابية. يبدو أن جو المجلس كان غير ذلك وأنه كان ثمّة إلحاح اجماعي على ضرورة اصدار بيان اليوم وقد وضع فوراً نصّ أولي (أظنّه أوروبي المصدر)، ثم جرى إدخال تعديلات عليه شارك فيها الوفد الأميركي إنّما بتحفّظ. بدأت الجلسة في الساعة السابعة ثم رفعت ليتسنّى للبعثة الأميركية استشارة واشنطن في المبدأ وفي بعض العبارات والتعديلات.

في الساعة الثالثة إلاّ ربعاً عادت البعثة الأميركية من مكتبها ومعها موافقة مبدئية على صدور البيان وتعديلات على نصّه. واستمرّ البحث في التعديلات وكذلك في الأنباء التي تواردت.

موقفنا خلال الأحاديث مع الوفود كان التالي: إننا لا نطلب بياناً، إنّما نرحّب به، كما نرحّب بكل تأييد ما دام مبدأ البيان تبنته الأكثرية. فالذي يهمّنا هو ألاّ يحول التصويت دون صدور البيان، فيقال إن مستوى تأييد مجلس الأمن قد تدنّى وزال الإجماع الذي تحقّق حول القرار ٥١٦. أبلغنا ذلك صراحة، وبنوع أخصّ، إلى السوفيات الذين كانوا يتطرّفون في بعض التعديلات. كذلك كان حديثنا واضحاً مع رئيس المجلس في فترات متتالية أن البيان(٢) لن يحلّ الأزمة ولذلك يجب أن يلعب المجلس دور التشجيع على الحلّ لا دور تفجير الأزمة أو نقلها من الميدان إلى أروقة المجلس وقاعاته.

---

(١) أنظر الصفحتين ٣٥٦ - ٣٥٧.

(٢) نص البيان الصادر عن رئيس مجلس الامن في الصفحة ٣٧٦.

■ برقيّة صادرة [هاتفية] ، تاريخ ١٩٨٢/٨/٤

August 4 1982

Message urgent de Ghassan Tuéni à transmettre immédiatement au Ministre Boutros (réponse immédiate) et au Président qui devrait répondre le plus tôt possible.

Le Conseil de Sécurité est déjà réuni à la demande des Soviets pour examiner un projet de résolution présenté par l'Espagne et la Jordanie.

En consultation, ce projet a été accepté unanimement à l'exception des USA qui demandent un délai de 2 heures.

La demande de Wazzan pour un Conseil urgent est donc déjà dépassée.

Ghassan Tuéni a besoin de savoir le point de vue qu'il doit défendre dans les débats. De plus, est-ce que nous encourageons une résolution qui aura un veto américain? est-ce que nous travaillons pour un compromis? ou bien nous nous en tenons aux points de vue exprimés précédemment concernant le retrait de toutes les forces?

Pensez-vous que le moment est venu pour proposer (vu le.. déplacement de l'action militaire) une résolution-cadre sur la non-belligérance de Beyrouth ou appeler déjà des Forces multinationales pour maintenir l'ordre et restaurer le cessez-le-feu?

Notre jugement dépend de votre évaluation de l'avenir des négociations avec Habib car les USA demandent comme prévu que rien ne soit fait qui porte préjudice aux négociations.

Finalement faut-il que je signale le bombardement de Beyrouth-Est dans mon discours?

■ برقيّة صادرة رقم ٣٤٨، تاريخ ١٩٨٢/٨/٥

تأكيداً لمكالماتنا الهاتفية ليل السبت – الأحد ونهار أمس الأحد، ووفق تعليماتكم وما اتّفقنا عليه، والأنباء التي نرجو أن تكون وصلتكم، في ما يلي ما حصل أمس في مجلس الأمن، وكيفية صدور القرار ٥١٧ المرفق نصّه(١):

أولاً: دعوة المجلس والمشاورات الأوّلية

كانت الأنباء تتواتر طوال الليل وسألنا المندوب الفلسطيني أكثر من مرّة إذا كنّا سندعو مجلس الأمن، فقلت إننا ننتظر التعليمات في الساعة السادسة والنصف صباحاً. اتّصل بنا رئيس مجلس الأمن وأبلغنا أن السفير السوفياتي قد طلب رسمياً دعوة المجلس وأن موعد بدء المشاورات قد تحدّد في الساعة التاسعة صباحاً (الأربعاء).

عند بدء المشاورات وضع السفير السوفياتي والمندوب الفلسطيني بالتداول ورقة عمل تتضمّن العناصر التي أبلغناكم إيّاها هاتفياً، خلاصتها وقف إطلاق النار مع الانسحاب، إدانة إسرائيل، وتطبيق العقوبات.

انعقدت المشاورات في غياب السفيرة الأميركية التي كانت تشترك في اجتماعات

(١) راجع الصفحتين ٣١٨-٣١٩.

البيت الأبيض في واشنطن. مثّلها مساعدوها، لم تكن تعليماتهم تسمح لهم باتّخاذ أي موقف، لا سلباً ولا ايجاباً، لا في المحتوى ولا في الشكل، وكانت الأنباء تتوارد عن الأجواء التصعيدية في واشنطن.

نتيجة ذلك نشأ جوّ في المجلس لا يخلو من السلبية تجاه أميركا، فانتهت المشاورات إلى صيغة أولية مبنية على العناصر الواردة: ورقة العمل تضمّنت عبارات موضوعية تمهيداً للتسوية في ما إذا تلقّى الوفد الأميركي تعليمات إيجابية، وجرى الاتّفاق على عقد جلسة صباحية تنتهي بدون اقتراع بحيث يستأنف المجلس مشاوراته في الساعة الثالثة والنصف لوضع صيغة قرار نهائية مع السعي إلى الإجماع.

ثانياً: جلسة الصباح

دامت جلسة الصباح زهاء ساعتين طرح خلالها الوفدان الأردني والإسباني مشروع قرار ودارت المناقشات بشيء من الحدّة حول الوضع، وتميّزت بصدامات لا تخلو من العنف بين المندوبين السوفياتي والإسرائيلي. تشعّبت المناقشات وابتعدت عن جدول الأعمال، ممّا حملنا في نهاية المناقشة على مطالبة المجلس بالرجوع إلى القضية اللبنانية وإلى ضرورة وضع حدّ لما يجري في لبنان، ولفت النظر أن البعثة الأميركية، وكذلك الفرنسية، لزمت الصمت بينما تكلّم الوفد الصيني بشيء من الحدّة غير المألوفة من جانبه.

لفت النظر كذلك أن الدولة العربية الوحيدة التي تكلّمت من خارج أعضاء المجلس، كانت مصر وقد صعّدت لهجة عنفها، ولوّحت باحتمالات تأثير الأزمة اللبنانية على اتّفاق كامب ديفيد.

ثالثاً: مشاورات بعد الظهر

تأخّرت المشاورات لتأخّر رجوع السفيرة الأميركية ممّا زاد في القلق بين بعثتها وبين سائر أعضاء المجلس، وكنا نصرّ في اتّصالات مع الأعضاء على ضرورة الوصول إلى الإجماع.

أطلقنا مع رئيس المجلس وعدد محدود من الأعضاء (وفق مكالمتنا الهاتفية معكم ظهراً) فكرة طرح مشروع القرار الذي كنّا أعددناه حول بيروت المدينة غير المحاربة، كحلّ شامل للأزمة. كما طرحنا على البعض، استطراداً وفي حال امكانية الانتقال من المشروع الأردني الإسباني إلى مشروعنا، تضمين القرار العتيد نصّ الفقرات التي تهمّ لبنان كانسحاب جميع القوّات غير اللبنانية والقوات الفلسطينية بنوع أخصّ.

اجتمعنا إلى السفيرة الأميركية قبل دخولها إلى جلسة المشاورات في خلوة في مكتبها فكانت شديدة الحماسة للمشروع اللبناني (فكرة مشروع قرار عن بيروت). إلاّ أن بعض مساعديها قالوا لها في ما بعد إن المجلس ينظر في حالة معيّنة هي حالة الاجتياح الاسرائيلي بحيث يصعب معها الانتقال من إطار إلى آخر، ووافقنا نحن هذا الرأي لجهة الصعوبة التكتيكية. إلاّ أننا اتّفقنا مع البعثة الأميركية على أن تطرح السفيرة بعض التعديلات اللبنانية لأن تعليماتها من واشنطن كانت تقضي بأن ينسجم القرار مع بيان الرئيس ريغان الذي حدّد للسياسة الأميركية هدفين: الإنسحاب الإسرائيلي وخروج منظّمة التحرير من بيروت.

دامت المشاورات من الخامسة حتى الثامنة ولم تتمكّن السفيرة الأميركية من إدخال التعديلات، إنما اقتصرت التسوية على إبدال عبارة «إدانة إسرائيل» بعبارة «censure» وهي أقوى عبارة وافقت عليها أميركا حتى الآن، كما ألغيت فقرة العقوبات واستبدلت بفقرة تشير إلى احتمال اللجوء إليها.

علمنا بعد انتهاء جلسة المشاورات أن سبب سقوط الاقتراحات الأميركية كان ما يلي:

١. لجهة تأكيد انسحاب القوّات الفلسطينية، عارض الأردن مشترطاً الإشارة إلى بيان جدّة أو تضمين مشروع القرار فقرة من بيان جدّة بحرفيتها.

٢. لجهة خروج جميع القوّات غير اللبنانية، عارض المندوب السوفياتي ملوّحاً بالفيتو رغم أن المجلس كان قد عزم عند هذا الحدّ على عقد جلسة علنية فوراً والتصويت على المشروع الأردني الإسباني المعدّل، أياً كان الموقف الأميركي. جرت مشاورات جانبية دامت ساعتين في محاولة لإعادة التعديلات الأميركية بشكل مقبول أردنياً وأميركياً، إلاّ أن هذه المحاولات لم تثمر وانتهى الأمر بإدخال فقرة اقترحها الإسباني تأخذ علماً بقرار منظّمة التحرير بالانسحاب (الفقرة ٥) لقاء الامتناع الأميركي، وكان الموقف الفلسطيني يتأرجح خلال المداولات بين التصلّب والمرونة، مما افقدنا التأييد الأميركي.

رابعاً: جلسة المجلس وصدور القرار

عقد المجلس ليلاً جلسة قصيرة واقترع على القرار الساعة ١٠,٣٠ بعد أن تلا المندوب الإسباني التعديل الجديد (الفقرة ٥) ونال القرار ١٤ صوتاً وامتنعت أميركا مفسّرة امتناعها بأن القرار لم يتضمّن بصورة صريحة وقوية ضرورة انسحاب الفلسطينيين من بيروت.

تكلّمنا في المناقشة بصورة موجزة (الكلمة مرفقة)[١] منوّهين بأن الامتناع الأميركي لا يضعف القرار نظراً للجهود التي يقوم بها السفير حبيب والتي تأمل حكومة لبنان أن تثمر قريباً جداً. كذلك أكّدنا أن وجود هذه الفقرة الفلسطينية بشكلها الحاضر لا يعني تضاؤلاً في الموقف اللبناني، لجهة ضرورة انسحاب كل القوّات غير اللبنانية، كما عبر عنه مجلس الوزراء في ١٤ تموز.

خامساً: تنفيذ القرار

أعطى القرار مهلة للأمين العامّ تنتهي الساعة العاشرة صباح اليوم الخميس. وقبيل الساعة العاشرة، ولما لم يكن الجنرال إرسكين قد تمكّن من إقامة اتّصال مع بيروت، طلبت الينا الأمانة العامّة تأكيد موقفنا من وقف إطلاق النار ومحتويات القرار، فأودعناها رسالة (الملحق رقم ٢)[٢] مبنية على رسائلنا وتحفّظاتنا السابقة.

غسان جبران تويني

(١) راجع الصفحات ٤٤٧ - ٤٥٠.
(٢) راجع الصفحة ٤١١.

■ برقيّة صادرة رقم ٣٤٩، تاريخ ١٩٨٢/٨/٥

الساعة ٦,٣٠

دعاني السفير السوفياتي إلى اجتماع عاجل قال إن سببه عجز زميله في بيروت، بعد محاولات عدّة، عن الاتّصال بكم أو بالقصر الجمهوري لنقل رسالة من بريجنيف إلى الرئيس، وقال إن رسالة مماثلة جرى تسليمها الى عرفات. الرسالة تقول إنه في الظروف الحرجة التي يمرّ بها لبنان وحقناً للدماء ومنعاً لاستمرار الخراب في بيروت، فإن حكومة الاتّحاد السوفياتي تريد التعاون معنا وهي جادّة في ذلك (Serious) لاتّخاذ خطوات مباشرة في سبيل تنفيذ قرارات مجلس الأمن.

استطرد السفير السوفياتي أنه انطلاقاً من هذا الموقف، فهو لن يطلب عقد جلسة عاجلة لمجلس الأمن إذا كان من شأن ذلك عرقلة أية مساعٍ تنفيذية، لأن هدفه هو الوصول إلى «نتائج عملية» وليس «تسجيل نقاط» (Score points).

بعد هذه الرسالة، استمرّ السفير في استعراض الموقف وكان يقرأ تعليمات محدّدة. فقال إن هدف التحرّك هو وقف العدوان وإرجاع الإسرائيليين إلى خطوط أول آب ونشر المراقبين، وهو لديه أكثر من مشروع قرار بهذا المعنى. لكنه يدرك أن دعوة مجلس الأمن الليلة وطرح مشروع قرار قد لا يكون هو السبيل العملي. وهم لن يطرحوا في هذه المرحلة طلب العقوبات لأنهم يعرفون أن مشروع قرار بطلب العقوبات قد يؤدّي الى مأزق في المجلس، ولذلك يمكن سلوك طرق أخرى تبقي مجلس الأمن في الصورة وتبقيه متحرّكاً، ووصف الطريقة التي ينوي اعتمادها بـ Business-like approach. أجبته بأنني لست في وضع يمكّنني من اتّخاذ موقف غير الترحيب بالمبادرة من جانبه لأنني أجهل الوضع على الطبيعة وأنا كذلك لم أتمكّن من الإتّصال بالمراجع اللبنانية، فضلاً عن أننا لا نعرف، لا أنا ولا هو، الجواب الإسرائيلي.

إذذاك اقترح الإقلاع عن دعوة مجلس الأمن الليلة إذا كان الوضع الأمني مستقراً وحتى لا يتّهم الإتّحاد السوفياتي بالتسبّب بالتدهور، إنما من الممكن الاكتفاء بمشاورات. قلت له إن مسألة المشاورات تعود إلى مجلس الأمن والأعضاء، ولذلك ليس لي أن أتدخّل بالموضوع. وكان قصدي، بالطبع، تركه حتى يسترسل في الموقف. كشف المزيد من الأوراق فقال إنه اطّلع على تصريح الناطق الصحافي الصادر عن واشنطن وفيه أن الحكومة الأميركية تصرّ على تراجع إسرائيل إلى خطوط أول آب وهو الأمر الأساسي في القرار ٥١٧. لذلك، فهو يجد قاسماً مشتركاً يمكن التعاون على تنفيذه ويتوقّع، بالتالي، إذا كانت نيّة الولايات المتّحدة سليمة، أن تتجاوب.

إذذاك قلت له إن الاقتراح الوحيد الذي يمكنني تقديمه هو نصحه بزيارة رئيس مجلس الأمن وإبلاغه هذا الحديث بالذات ودعوة الرئيس للتحدّث مع البعثة الأميركية وعرض الموضوع معها، وسؤالها عن حدود التعاون الممكن، وذلك قبل الدعوة إلى مشاورات رسمية لأن المشاورات الرسمية قد تؤدّي إلى التصلّب بفعل اضطرار كل فريق إلى اتّخاذ مواقف علنية تجاه سائر الأعضاء.

وافق على الأمر وقال إنه سيتّصل فوراً برئيس المجلس لتأمين اجتماع فوري معه.

قبل انتهاء الجلسة سألني عمّا إذا كان قد تكوَّن لدينا موقف من التجديد للقوّات الدولية في الجنوب. فقلت له إن الأمر رهن بالتطوّرات المرتقبة في اليومين المقبلين وبالموقف الذي يمكن أن يتبلور تجاه اللجوء إلى قوّات دولية او متعدّدة الجنسيات في بيروت، وهذا أمر أجهل التطوّرات بشأنه. سألني: «كيف تتصوّر اتّفاقات الانسحابات الاسرائيلية وما يرافقها من استعمال للقوّات الدولية او للمراقبين، وهل نتوقّع اللجوء إلى قوات دولية بعد انسحاب الفلسطينيين في مناطق متعددة؟»، فقلت له إن الأمور مرهونة بأوقاتها وهذه الأمور قيد المفاوضة في بيروت.

عند انصرافنا من الاجتماع حرص على التنويه بأن موقفهم أمس في مجلس الأمن (الأربعاء) كان متساهلاً وأنهم كانوا يشجّعون على كل التنازلات المعقولة للحؤول دون الڤيتو. فشكرته على ذلك.

غسان جبران تويني

ملاحظة: لا يفوتكم، بالطبع، أننا استبعدنا مع السوفياتي أية وساطة كان يريد استدراجنا اليها مع الأميركيين، لجهلنا ما بينهما ولأن لا مصلحة لنا – إلاّ على ضوء ما يتكوّن لديكم في بيروت – في الدخول بين الجبّارين، وذلك ما قد لا يروق لهذا الفريق أو ذاك، فنتحمّل هكذا وزر هذه النتائج.

■ برقيّة صادرة رقم ٣٥٠، تاريخ ١٩٨٢/٨/٥

تبلّغت الأمانة العامّة الساعة السابعة مساءً قرار مجلس الوزراء الإسرائيلي برفض قرارات مجلس الأمن والطلب الأميركي بالتراجع إلى خطّ أول آب.

أعلمنا رئيس مجلس الأمن أنه يدعو إلى جلسة مشاورات الساعة الحادية عشرة صباح غد الجمعة، ليس على ضوء الطلب السوفياتي السابق (برقيّتنا رقم ٣٤٩) إنما لأن الأمانة العامّة ستكون قد أعدّت تقريراً يوجب على المجلس النظر في ما يترتّب على الأمر.

ننتظر تعليماتكم.

تويني

● برقيّة واردة رقم ٥٤٥، تاريخ ١٩٨٢/٨/٦

برقيّتكم ٣٤٥

نؤكّد التعليمات الواردة حرفياً كما يلي:

«دعوة مجلس الأمن للانعقاد فوراً وطلب المراقبين الدوليين».

فؤاد بطرس

■ برقيّة صادرة رقم ٣٥١، تاريخ ١٩٨٢/٨/٦

تجدون أدناه نصّ التقرير الإضافي S/15345/Add.1 الذي أصدره الأمين العامّ للأمم

المتّحدة بعد أن تلقّى الجواب الإسرائيلي على مضمون القرار ٥١٧[١].

نلفت النظر إلى المقطع الأخير من التقرير: الفقرة ٤ من رسالة إسرائيل التي تتحدّث عن «المبدأ» الذي سيتحكّم بالانسحابات وترسم مؤشّراً لمفاوضات حول الانتشار العسكري الإسرائيلي.

تويني

■ برقيّة صادرة رقم ٣٥٣، تاريخ ١٩٨٢/٨/٦

أبلغنا أوركهارت أنه تلقّى تقريراً من الجنرال إرسكين فيه شيء من الإبهام حول ما سمّاه «موقف الجيش اللبناني من القرارين ٥١٦ و٥١٧».

قال إرسكين إنه لم يتلقَّ بعد إجابة شافية على الطلبات التي قدّمت إلى الجنرال خوري بشأن التعاون مع المراقبين، باستثناء القول بأنه ليس من المتيسّر السماح للمراقبين بالعمل من «اليرزة»، وإنه قد يكون من المتعذّر إقامة مراكز مراقبة لها صفة مشتركة، إنما من الممكن مواكبة دوريات المراقبة. كل ذلك بكثير من الإبهام.

سيحضر الجنرال إرسكين إلى لبنان الإثنين في ١٩ آب لمقابلة الجنرال خوري، فاقترحت أن يرافقه مندوب سياسي وأن يوسّعا حلقة اتّصالاتهما تحاشياً للوقوع في مثل ما وقعنا به سابقاً من «سوء فهم» (erreurs de communication) مع إرسكين[٢] في ظروف مماثلة لعلكم تذكرون ما خلّفت لنا جميعاً.

غسان جبران تويني

■ برقيّة صادرة رقم ٣٥٤، تاريخ ١٩٨٢/٨/٦

مجلس الأمن

١. الجلسة الأولى: إثر ورود جواب إسرائيل برفض القرار ٥١٧، طلب الإتّحاد السوفياتي من الرئيس دعوة مجلس الأمن للانعقاد فوراً، مرفقاً طلبه بتقديم مشروع قرار (أودعناكم نصّه)[٣] يتعلّق بإدانة إسرائيل وتطبيق حظر على تصدير السلاح اليها، علماً بأن الرئيس كان قد حدّد الحادية عشرة من صباح اليوم موعداً للجلسة.

التأم المجلس في جلسة مشاورات طويلة في العاشرة والنصف مساءً، لم تؤدِّ إلى التفاهم بين الكبار، ولدى سؤالنا عن موقفنا حيال المشروع المطروح، أكّدنا رغبتنا في الحفاظ على الإجماع في مجلس الأمن حول القضية اللبنانية ضمن المطالب والإطار المحدّد من قبلكم.

تبعت المشاورات جلسة علنية استمرّت حتى الثالثة صباحاً، اتّسمت بالمهاترات وفاضت منها رائحة الصراع الأميركي ـ السوفياتي، فتأجّلت إلى الحادية عشرة والنصف ظهر اليوم.

---

(١) راجع الصفحتين ٣٦٠ ـ ٣٦١. اما التقرير نفسه، الملحق بالبرقية السابقة ٣٤٨، فنجده في الصفحات ٣٥٨ ـ ٣٦٠.

(٢) اشارة الى ما حصل نتيجة تصريحات الجنرال ارسكين في ١٩٧٨/٦/١٣ اثر «تسليم» القوات الاسرائيلية المنطقة الحدودية الى الرائد سعد حداد. راجع غسان تويني: **القرار ٤٢٥، المقدمات، الخلفيات، الوقائع، الأبعاد**، دار النهار للنشر، بيروت، ١٩٩٦، ص ٢١٢-٢٢١.

(٣) راجع الصفحة ٣٤٦.

٢ . الجلسة الثانية: تأخّرت الجلسة العلنية الثانية حتى الثانية عشرة والنصف، نتيجة محاولات أجراها الرئيس لإيجاد تفاهم حول المشروع، إلاّ أن إصرار السوفيات عليه بكامله، بدعم من بعض أعضاء عدم الانحياز، بالإضافة إلى الأردن، دفع الرئيس إلى طرحه على التصويت، فنال أحد عشر صوتاً وامتنع ثلاثة، هم بريطانيا وزائير وتوغو، وفشل المشروع بفعل الڤيتو الأميركي. تكلّم خلال الجلسة مندوب الاتّحاد السوفياتي، فأشار إلى الأسباب التي دفعتهم إلى تقديم المشروع مندّداً بإسرائيل والولايات المتّحدة.

في نطاق شرح التصويت، تكلّم كل من الأردن وفرنسا (التي أيّدت المشروع) وبريطانيا والصين وإيرلندا. إتّفق الجميع على تأييد مضمون القرار لجهة إدانة إسرائيل لعدم امتثالها لقرارات مجلس الأمن واستمرارها في عملياتها العسكرية. إلاّ أن الموقف البريطاني كان أكثر تعبيراً عن وجهة النظر اللبنانية حيث أيّد مضمون القرار ككلّ، وتحفّظ عن الفقرة الأخيرة منه (حظر تصدير السلاح) لأن إيرادها عطّل الإجماع في المجلس وحوّله الى صراع جانبي لا يخدم الحلّ المنشود، مع إشارته إلى أن بريطانيا سبق أن اتّخذت قراراً بحظر السلاح عن إسرائيل.

أمّا مندوب الولايات المتّحدة، فقد انتقد الموقف السوفياتي لعرقلته مهمّة حبيب، مشيراً إلى أن المجلس لم يتّخذ قراراً يكرّس وجهة نظر لبنان حتى الآن.

مندوب اسرائيل هاجم فرنسا بعنف واعتبر تصويتها مخجلاً.

٣ . الموقف اللبناني: تدخّلنا مرّتين خلال المناقشة، فردّدنا في المرّة الأولى محتوى ما اتّفقنا عليه، ولفتنا النظر إلى الفقرة ٤ من جواب إسرائيل (تقرير الأمين العامّ) فرفضنا مضمونها. ثم أكّدنا مطلبنا الأساسي بضرورة انسحاب كل القوّات غير اللبنانية من لبنان.

أمّا التدخّل الثاني، فاضطررنا اليه بفعل المدافعين عنا كلّ على هواه وقول السفير الأميركي إن المجلس لم يصوّت حتى الآن على قرار يكرّس وجهة النظر اللّبنانية. فلفتنا النظر إلى القرارين ٥٠٨ و٥٠٩ وقلنا إنها دعوات إلى وقف جميع العمليات العسكرية في كل لبنان وعبره، وإن هذا الأمر تكرّر في كل قرار لاحق، وقلنا إن الوقت ربما حان لأن نعود إلى المشروع الفرنسي وإلى المشروع الفرنسي – المصري، فنستخلص مشروع قرار عملي يعبّر عن الحلّ الذي تجرى عليه المفاوضة أو يرسم إطار هذا الحلّ ويؤكّد ضرورة انسحاب جميع القوّات غير اللبنانية من لبنان.

نقترح أن تسمحوا بإعداد هذا القرار للتقدّم به.

غسان جبران تويني

■ برقيّة واردة رقم ٥٥٦، تاريخ ١٩٨٢/٨/١٠

برقيّتكم رقم ٣٥٣

إتّصلنا بقيادة الجيش فأفادت أن المراقبين الذين زاروها طلبوا منها أن تؤمّن لهم اتّصالات بين المنطقتين وهذا متعذّر عليها في الظروف الحاضرة، ثم طلبوا بأن يكون مركزهم في وزارة الدفاع الوطني في اليرزة، فرأت القيادة أن هذا التدبير لا يمكن الموافقة

عليه لأكثر من سبب. في ما خلا ذلك أبدت القيادة استعدادها لتقديم جميع التسهيلات التي تملكها، ومهما يكن من أمر، إذا جاء الجنرال إرسكين وبرفقته مندوب سياسي، ستجري معهما محادثات شاملة.

فؤاد بطرس

■ برقيّة صادرة رقم ٣٥٥، تاريخ ١٩٨٢/٨/١٠

برقيّتكم ٥٥٦

أبلغتنا الأمانة العامّة أن ارسكين ورفيقه سيؤخّران زيارتهما لبيروت لأسباب شتّى وأن المراقبين، نظراً للتطوّرات خلال هذين اليومين، لن ينشروا أيّة تقارير مع أن الأمانة العامّة تتلقّى منهم بعض المعلومات. غير أن ميل الأمانة العامّة هو عدم القيام بأي شيء من شأنه أن يزيد الوضع قلقاً.

تويني

■ برقيّة صادرة رقم ٣٥٦، تاريخ ١٩٨٢/٨/١٠

١ . **التمديد للقوات الدولية:** يعقد مجلس الأمن جلسة للتجديد للقوّات الدولية (UNIFIL) يوم الثلاثاء في ١٧ آب. ولذلك، فعلى الأمانة العامّة أن تنهي تقريرها مساء الجمعة في ١٣ آب والأمين العامّ يصل إلى نيويورك في ١٢ آب للنظر في التقرير وفي الموضوع ثم يحضر الدورة الاستثنائية الخاصّة بقضية فلسطين في ١٦ آب ومجلس الأمن في ١٧ آب ويسافر من جديد في ١٨ آب في زيارة رسمية إلى الصين.

٢ . بدأت دوائر الأمانة العامّة تعدّ مسودة التقرير وقد ضمّنته، بالإضافة الى سرد الأحداث، الإسناد القانوني للتمديد الموقّت للصفة الموقّتة التي كرّسها القرار ٥١١.

ويستعرض التقرير الأعمال التي قامت بها «يونيفل» خلال هذه الفترة، وهي أعمال حماية ومساعدة وتعاون مع المؤسّسات الدولية، ولا سيما في الحقل الإنساني، الصليب الأحمر وسواه، كما يشرح التقرير ما سبق وقيل من أن وجود «يونيفل» في الجنوب هو قوّة إلى جانب الاستقرار والاعتدال (Stabilizing and moderating influence).

كما يشير التقرير إلى أن انسحاب «يونيفل» قد يؤدّي إلى مخاطر من الصعب تقديرها الآن، ونفترض أن ذلك يعني مخاطر زوال آخر مظاهر غير ملتصقة بالاحتلال.

٣ . سألنا الأمانة العامّة إذا كانت ستتحدّث عن الطلب الذي أودعناها إياه لجهة قيام «يونيفل» بمساعدة السلطات المحلّية اللبنانية المدنية والأمنية، فقالت لنا إنها لا تزال تثير الموضوع، وربما أشارت إليه في التقرير إذا كنّا نصرّ على ذلك، أيّاً كانت نتائج المساعي المستمرّة (سنتناولها في برقيّتنا اللاحقة).

٤ . على ضوء المشاورات التي أجرتها الأمانة العامّة بصورة رسمية وشبه رسمية مع حكومات الدول المساهمة في القوّات وبعض أعضاء مجلس الأمن بمن فيهم السوفيات، تقترح الأمانة العامّة أن نوافق على تمديد آخر موقّت لمدّة شهر أو شهرين في انتظار اتّخاذ

موقف نهائي حول مصير القوّات من ضمن التصوّر الشامل والترتيب الذي لا بدّ من الوصول اليه للانسحاب الإسرائيلي المأمول.

٥. تحفّظت في الجواب بانتظار مراجعتكم وقلت إن التوصية والموقف اللبناني لا بدّ أن يأخذا بعين الاعتبار التطوّرات المرتقبة هذين اليومين حول مشاركة قوّات دولية بصورة من الصور في عملية بيروت. فنرجو إيداعنا تعليماتكم، كما نرجو إيداعنا في أقرب وقت ما هو منتظر القيام به من مجلس الأمن أو مع الأمانة العامّة في هذا الصدد.

غسان جبران تويني

■ برقيّة صادرة رقم ٣٥٧، تاريخ ١٩٨٢/٨/١٠

برقيّتنا ٣٣٠

تبلّغت الأمانة العامّة برقية من إرسكين تقول إن السيد إيلي تسور، المسؤول في وزارة الخارجية الإسرائيلية، أبلغه أن الحكومة الإسرائيلية لم تتّخذ بعد قراراً نهائياً بشأن السماح لـ «يونيفل» بالعمل بصورة عامّة على نحو ما طالبنا، خصوصاً في مسألة المياه في صور.

يقترح إرسكين أن يبحث الجنرال كالاهان الموضوع مع السفير تونبورغ (الرئيس الأسوجي للجنة، الذي يصل الى بيروت اليوم) حتى يثير الموضوع، بدوره، مع الوزير الإسرائيلي ماريدور، المسؤول على ما يبدو عن عمليات الإغاثة والتعمير في الجنوب. ويتولّى اذذاك سفير أسوج نقل الجواب الى الحكومة اللبنانية.

غسان جبران تويني

● برقيّة واردة رقم ٥٦١، تاريخ ١٩٨٢/٨/١١

برقيّتكم ٣٥٦

نوافق على التجديد بصفة موقّتة مدة شهرين ونطلب استمرار المسعى لتساعد القوّات الدولية السلطات المدنية في مناطق تواجدها.

فؤاد بطرس

● برقيّة واردة رقم ٥٦١ مكرّر، تاريخ ١٩٨٢/٨/١٢

١. تقدّمت القوّات الإسرائيلية خلال اليومين الماضيين، لا سيما في جبل لبنان، نحو الشمال، خارقة بذلك قرارات الأمم المتّحدة وموسّعة رقعة انتشارها في الأراضي اللبنانية، وقد وصلت إلى شمال جبيل. نرجو أن تفيدوا الأمين العامّ للأمم المتّحدة ورئيس مجلس الأمن بموجب مذكّرة خطيّة تسجّل هذا الأمر.

٢. لمعلوماتكم، لم نتمكّن بعد من معرفة الموقف الإسرائيلي رسمياً من المشروع الذي أبلغهم إياه المبعوث فيليب حبيب وسوف نطّلع على هذا الشأن في بحر النهار. وقد طلبنا بصورة غير رسمية من أميركا وفرنسا وإيطاليا أن تكون على استعداد لإرسال قوّات تعمل

في إطار القوّة المتعدّدة الجنسيات، ونحن بصدد وضع النصّ الذي يشكّل شرعة لهذه القوّة في علاقات الدول التي تنتمي اليها ولبنان، وليس هناك في الوقت الحاضر ما يدلّ على رغبة أكيدة لدى أية جهة للحصول على بركة من الأمانة العامّة ومجلس الأمن الدولي. وإذا ما حدث شيء من ذلك فنستحيطكم علماً.

٣. في ما يتعلّق بجوهر الموضوع، إن أبرز المسائل التي لا تزال قيد الأخذ والردّ هي الآتية:

أ) تاريخ وصول طلائع القوّة المتعدّدة الجنسيات.

ب) انسحاب قوّات الردع السورية من بيروت، الذي طلبت الينا الحكومة السورية بأن يكون موضوع تفاوض بيننا وبينها.

ج) كيفية عمل القوّات بالتفصيل.

٤. البعض يربط بين تحرّكات القوّات الإسرائيلية شمالاً وموضوع قوّات الردع السورية، لكن هذا مجرّد اجتهاد وفي الظرف الحاضر خصوصاً، وان البحث يقتصر في هذه المرحلة على مدينة بيروت فقط.

فؤاد بطرس

● برقيّة واردة [هاتفية]، تاريخ ١٩٨٢/٨/١٢

سعينا إلى وقف إطلاق النار وتوصّلنا اليه. ويهمّنا أن يصمد وألاّ تخرقه إسرائيل ولا أي فريق آخر. وفي ما خلا ذلك، كل الأمور الأخرى التي تجري هنا يهمّنا ألاّ تنعكس سلباً على الأرض، لأننا نحن ندفع الثمن، والباقي على همّتكم.

فؤاد بطرس

■ برقيّة صادرة رقم ٣٥٨، تاريخ ١٩٨٢/٨/١٢

وجّه الإتّحاد السوفياتي قبيل الظهر دعوة ملحّة لعقد جلسة علنية لمجلس الأمن فوراً للنظر في «الوضع المتدهور». وقد عيّن رئيس مجلس الأمن، عملاً بالنظام الداخلي، موعداً للجلسة الساعة الثانية عشرة والنصف بتوقيت نيويورك، أي ٦٫٣٠ بتوقيت بيروت.

البعثة الأميركية أبلغتنا وأبلغت رئيس مجلس الأمن أن وقف إطلاق النار الجديد قد تمّ الساعة العاشرة والدقيقة ٢٨ بتوقيت نيويورك.

كنّا قد أودعنا في الصباح الرسالة التي طلبتموها إلى الأمين العام للامم المتحدة[1].

نرجو إعطاءنا تعليماتكم فوراً.

غسان تويني

(١) راجع الصفحتين ٤١١ - ٤١٢.

موقف نهائي حول مصير القوّات من ضمن التصوّر الشامل والترتيب الذي لا بدّ من الوصول اليه للانسحاب الإسرائيلي المأمول.

٥. تحفّظت في الجواب بانتظار مراجعتكم وقلت إن التوصية والموقف اللبناني لا بدّ أن يأخذا بعين الاعتبار التطوّرات المرتقبة هذين اليومين حول مشاركة قوّات دولية بصورة من الصور في عملية بيروت. فنرجو إيداعنا تعليماتكم، كما نرجو إيداعنا في أقرب وقت ما هو منتظر القيام به من مجلس الأمن أو مع الأمانة العامّة في هذا الصدد.

غسان جبران تويني

■ برقيّة صادرة رقم ٣٥٧، تاريخ ١٩٨٢/٨/١٠

برقيّتنا ٣٣٠

تبلّغت الأمانة العامّة برقية من إرسكين تقول إن السيد إيلي تسور، المسؤول في وزارة الخارجية الإسرائيلية، أبلغه أن الحكومة الإسرائيلية لم تتّخذ بعد قراراً نهائياً بشأن السماح لـ «يونيفل» بالعمل بصورة عامّة على نحو ما طالبنا، خصوصاً في مسألة المياه في صور.

يقترح إرسكين أن يبحث الجنرال كالاهان الموضوع مع السفير تونبورغ (الرئيس الأسوجي للجنة، الذي يصل الى بيروت اليوم) حتى يثير الموضوع، بدوره، مع الوزير الإسرائيلي ماريدور، المسؤول على ما يبدو عن عمليات الإغاثة والتعمير في الجنوب. ويتولّى اذذاك سفير أسوج نقل الجواب الى الحكومة اللبنانية.

غسان جبران تويني

● برقيّة واردة رقم ٥٦١، تاريخ ١٩٨٢/٨/١١

برقيّتكم ٣٥٦

نوافق على التجديد بصفة موقّتة مدة شهرين ونطلب استمرار المسعى لتساعد القوّات الدولية السلطات المدنية في مناطق تواجدها.

فؤاد بطرس

● برقيّة واردة رقم ٥٦١ مكرّر، تاريخ ١٩٨٢/٨/١٢

١. تقدّمت القوّات الإسرائيلية خلال اليومين الماضيين، لا سيما في جبل لبنان، نحو الشمال، خارقة بذلك قرارات الأمم المتّحدة وموسّعة رقعة انتشارها في الأراضي اللبنانية، وقد وصلت إلى شمال جبيل. نرجو أن تفيدوا الأمين العامّ للأمم المتّحدة ورئيس مجلس الأمن بموجب مذكّرة خطيّة تسجّل هذا الأمر.

٢. لمعلوماتكم، لم نتمكّن بعد من معرفة الموقف الإسرائيلي رسمياً من المشروع الذي أبلغهم إياه المبعوث فيليب حبيب وسوف نطّلع على هذا الشأن في بحر النهار. وقد طلبنا بصورة غير رسمية من أميركا وفرنسا وإيطاليا أن تكون على استعداد لإرسال قوّات تعمل

في إطار القوّة المتعدّدة الجنسيات، ونحن بصدد وضع النصّ الذي يشكّل شرعة لهذه القوّة في علاقات الدول التي تنتمي اليها ولبنان، وليس هناك في الوقت الحاضر ما يدلّ على رغبة أكيدة لدى أية جهة للحصول على بركة من الأمانة العامّة ومجلس الأمن الدولي. وإذا ما حدث شيء من ذلك فسنحيطكم علماً.

٣. في ما يتعلّق بجوهر الموضوع، إن أبرز المسائل التي لا تزال قيد الأخذ والردّ هي الآتية:

أ) تاريخ وصول طلائع القوّة المتعدّدة الجنسيات.

ب) انسحاب قوّات الردع السورية من بيروت، الذي طلبت الينا الحكومة السورية بأن يكون موضوع تفاوض بيننا وبينها.

ج) كيفية عمل القوّات بالتفصيل.

٤. البعض يربط بين تحرّكات القوّات الإسرائيلية شمالاً وموضوع قوّات الردع السورية، لكن هذا مجرّد اجتهاد وفي الظرف الحاضر خصوصاً، وان البحث يقتصر في هذه المرحلة على مدينة بيروت فقط.

فؤاد بطرس

● برقيّة واردة [هاتفية]، تاريخ ١٩٨٢/٨/١٢

سعينا إلى وقف إطلاق النار وتوصّلنا اليه. ويهمّنا أن يصمد وألاّ تخرقه إسرائيل ولا أي فريق آخر. وفي ما خلا ذلك، كل الأمور الأخرى التي تجري هنا يهمّنا ألاّ تنعكس سلباً على الأرض، لأننا نحن ندفع الثمن، والباقي على همّتكم.

فؤاد بطرس

■ برقيّة صادرة رقم ٣٥٨، تاريخ ١٩٨٢/٨/١٢

وجّه الإتّحاد السوفياتي قبيل الظهر دعوة ملحّة لعقد جلسة علنية لمجلس الأمن فوراً للنظر في «الوضع المتدهور». وقد عيّن رئيس مجلس الأمن، عملاً بالنظام الداخلي، موعداً للجلسة الساعة الثانية عشرة والنصف بتوقيت نيويورك، أي ٦٫٣٠ بتوقيت بيروت.

البعثة الأميركية أبلغتنا وأبلغت رئيس مجلس الأمن أن وقف إطلاق النار الجديد قد تمّ الساعة العاشرة والدقيقة ٢٨ بتوقيت نيويورك.

كنّا قد أودعنا في الصباح الرسالة التي طلبتموها إلى الامين العام للامم المتحدة[1].

نرجو إعطاءنا تعليماتكم فوراً.

غسان تويني

(١) راجع الصفحتين ٤١١-٤١٢.

■ برقيَّة صادرة رقم ٣٥٩، تاريخ ١٩٨٢/٨/١٢

برقيّتنا ٣٥٨، وبرقيّتكم بتاريخ اليوم

بناء على طلب الإتّحاد السوفياتي، دعي مجلس الأمن للانعقاد فوراً للنظر في « الوضع المتدهور » في لبنان. عقدت الجلسة الأولى عند الساعة ٢٫٥٥ بعد الظهر بتوقيت نيويورك، وتحدّث فيها مندوب الإتّحاد السوفياتي الذي تحدّث عن الاعتداءات الإسرائيلية الجديدة، بما فيها تقدّم القوات الاسرائيلية شمالاً (مستنداً إلى رسالة مندوب لبنان) وطالب مجلس الأمن باتّخاذ الإجراء المناسب لوقف التقدّم الاسرائيلي. ثم تلاه مندوب الأردن الذي قرأ رسالة مندوب لبنان وعدّد الاعتداءات الإسرائيلية التي وقعت صباح اليوم ثم قدّم مشروع قرار إلى مجلس الأمن (نيابة عن مجموعة عدم الانحياز).

تحدّث بعد ذلك ممثّلو منظّمة التحرير ومصر والجامعة العربية وأوغندا وإسرائيل، وبعدها طلب رئيس المجلس تأجيل التصويت على القرار لمدة ساعة لتمكين الوفود من أخذ تعليمات من حكوماتها.

بناء على تعليماتكم، حاولنا إدخال تعديل على الفقرة الأولى بحيث تتضمّن كذلك المطالبة بانسحاب كل القوّات غير اللبنانية من لبنان. لكن ممثّلي الاردن ومنظّمة التحرير وعدم الانحياز لم يوافقوا على الطلب اللبناني وحاولوا استبدال كلمة لبنان (في التعديل) بكلمة بيروت فقط. أصررنا على التعديل الذي طرحناه. حجّة مندوب الأردن كانت ضرورة البقاء في إطار بيان جدّة.

اكتفى الأميركان بتعديل يذكر كلمة « اسرائيل وكل الأطراف » في الصراع (الفقرة الأولى العاملة من مشروع القرار)، ويحذف كلمة إسرائيل من المقدّمة.

عند الساعة السادسة مساء عاد المجلس إلى الاجتماع وتمّ طرح مشروع القرار المعدّل[٢] على التصويت فنال الإجماع.

في نهاية الجلسة تحدّث السفير تويني فقال إن لبنان كان يودّ أن يطرح موضوعي تقدّم القوّات الإسرائيلية وانسحاب القوى اللبنانية المسلّحة غير اللبنانية كافة من لبنان، باستثناء تلك التي تأذن لها الحكومة اللبنانية، وإن لبنان يعتبر أن ما ورد في القرار يمثّل الحدّ الأدنى[٣].

البعثة

■ برقيَّة صادرة رقم ٣٦٠، تاريخ ١٩٨٢/٨/١٣

برقيّتنا ٣٥٩

حتى لا نستمرّ نفاجأ، كل مرة، بمشاريع قرار تفرضها أحداث غير متوقّعة، كما حصل أمس، ويصبح من المتعذّر بل من المستحيل إدخال تعديلات جذرية عليها من غير أن نتّهم

(١) كلمة غسان تويني منشورة في « اتركوا شعبي يعيش »،.. ص ١٩١-١٩٢ تحت عنوان « حدود اليأس ».
(٢) نص القرار ٥١٨ في الصفحتين ٣٢٠ - ٣٢١.
(٣) ألحقت بالبرقية هذه رسالة من الأمين العام للأمم المتحدة الى وزير الخارجية اللبنانية حول القرار ٥١٨. راجع الصفحة ٤١٢.

بأننا نحيد بالموضوع عن هدفه أو نوازن (كما قيل أمس) بين إسرائيل والفلسطينيين والسوريين، نرى أنه قد حان وقت تقديم مشروع، ولو قصيراً جداً، انما متكامل، يسجّل الموقف اللبناني وإطار الحلّ الشامل، وأن نأخذ نحن مبادرة دعوة مجلس الأمن للموضوع.

لدينا من أجل ذلك مبرّران:

أولاً: قرار مجلس الوزراء المنتظر بإعلان بعض عناصر الحلّ.

ثانياً: التقدّم الإسرائيلي في الجبال بموجب رسالتنا أمس.

نرجو إيداعنا تعليماتكم بسرعة وقبل أن تفاجئنا دعوة أخرى غريبة إلى مجلس أمن يصعب السيطرة عليه أو منعه من الانعقاد. ونظراً إلى أن الفكرة التي تطرح أصبحت ناضجة بين أعضاء المجلس (باستثناء السوفياتي)، ومع العلم كذلك بأن الأميركي قال أمس إن مجلس الأمن أداة تأثير مهمّة في المفاوضات (وهي أول مرّة يعترف بذلك)، ولذلك كان حريصاً على الاقتراع الى جانب القرار والتنازل عن التعديلات حتى لا يتحمّل مسؤولية نسف المبادرة.

غسان جبران تويني

■ برقيَّة صادرة رقم ٣٦١، تاريخ ١٩٨٢/٨/١٣

خاصّ وعاجل إلى فخامة رئيس الجمهورية، بواسطة وزير الخارجية

سيّدي الرئيس،

لقد وضعتم بي ثقة نادرة[١] عندما كلّفتموني، في ظروف سياسية حرجة ورغم كل الذي كان، بمهمّة من خارج ملاك الخارجية حسبناها معاً موقّتة.

غير أن الأيام المأساوية حالت دون قبولكم استقالتي مرّات، واستمررت أنعم بغطاء تأييدكم في أحرج الساعات – ما يُذكر منها وما لا يُذكر –، فكان لزاماً علي الاستمرار مع ما تمثّلون في محاولة إنقاذ ما يمكن إنقاذه من سلام لبنان وحرّياته وسيادته ووحدته، فضلاً عن حقوقه: حقوقه لنفسه وحقوقه على الآخرين. هذا، فضلاً عن الشهادة لقضية لبنان ورسالته الفذّة، عربياً ودولياً، في كل مناسبة ومن على أرفع المنابر، حتى حين كان السكوت يكون أكثر أماناً.

أمّا وقد جرى رسمياً تعيين انتخاب رئيس جديد للجمهورية في الموعد الدستوري، مع ما سيتبعه ذلك من اعتماد ممثّلين شخصيين له بدل ممثّلي الرئيس السابق، جئت برسالتي هذه راجياً أن ينتهي عهدي في الدبلوماسية مع عهدكم، وفق الأصول، فاكتنز من الخمس سنوات ما نشأ بيننا من ودّ شخصي وسياسي، ومن احترام، ومن تفاهم على الطموح إلى المستحيل أحياناً، ثم الرضى بالممكن إذا كان حقّاً في طريق حقّ.

(١) حول علاقات السفير غسان تويني والرئيس الياس سركيس راجع: غسان تويني: **رسائل الى الرئيس الياس سركيس**، ١٩٧٨ - ١٩٨٢، دار النهار للنشر، بيروت ١٩٩٥.

هذا، ونظراً للقواعد العملية التي لا بدّ من اتّباعها، ومع استعدادي الكلّي للاستمرار في تأدية مهامي حتى آخر يوم من ولايتكم، إذا شئتم ذلك، أرجو اعتبار استقالتي قائمة منذ الآن وقبولها رسمياً في أقرب وقت قبل انتخابات الرئاسة العتيدة، وذلك حتى لا تُفسَّر على غير حقيقتها ولا تُحمل على غير محملها، وحتى يتسنّى لي الوقت الكافي لتصفية مهامي الرسمية هنا والقيام بمراسم التوديع، وخصوصاً حتى أتمكّن من استعادة حرّيتي السياسية تمهيداً لرجوعي إلى عملي الصحافي الذي افتقدته طويلاً.

وثقوا، يا فخامة الرئيس، أنني على العهد مقيم.

مع ولائي واحترامي ومحبتي.

غسان تويني

■ برقيّة صادرة رقم ٣٦٢، تاريخ ١٣/٨/١٩٨٢

في ما يلي النصّ الكامل لتقرير الأمين العامّ للأمم المتّحدة (الوثيقة رقم S/15362) الخاصّ بتنفيذ القرار ٥١٨، وفيه ردود لبنان وإسرائيل ومنظّمة التحرير الفلسطينية[1].

البعثة

■ برقيّة صادرة رقم ٣٦٣، تاريخ ١٣/٨/١٩٨٢

صدر مساء اليوم تقرير الأمين العام للأمم المتّحدة حول قوّة الأمم المتّحدة الموقّتة في لبنان (الوثيقة S/15357). ويتحدّث التقرير عن التطوّرات التي حدثت منذ ١٨/٦/٨٢ أي منذ تاريخ صدور قرار مجلس الأمن رقم ٥١١[2].

لم يطلب الأمين العام مدّة معيّنة للتجديد، إنما اكتفى في توصيته التي قدّمها إلى مجلس الأمن بالإشارة الى طلب الحكومة اللبنانية التجديد لليونيفل لمدة شهرين.

وفي ما يلي الجزءان الخاصّان بنشاطات اليونيفل وملاحظات الأمين العام الواردان في التقرير.

البعثة

● برقيّة واردة رقم ٥٦٥، تاريخ ١٥/٨/١٩٨٢

برقيّتكم رقم ٣٦٠

الموفد الأميركي ذهب إلى إسرائيل ربما في خاتمة رحلته المكوكية، ومع ذلك لا يمكن لمجلس الوزراء أن ينظر في تفاصيل الحلّ إلاّ بعد أن نتأكّد من حصيلة الرحلة ومن التوافق التامّ، وأن تستكمل في نظرنا جميع عناصر الحلّ.

(١) راجع الصفحات ٣٦١-٣٦٣.
(٢) راجع الصفحات ٣٦٣-٣٦٦.

واذذاك، أي بعد أن نضع مجلس الوزراء في الجوّ ونحصل على المواقف اللازمة، يمكن أن نوجّه أفكارنا نحو مجلس الأمن إذا كان ثمّة فائدة من ذلك. أمّا اللجوء اليه اليوم بتصوّر معيّن، فهو استباق للأمور، أي لنجاح المفاوضات أو لفشلها، مما لا بدّ أن ينعكس سلباً على مجرى هذه المحادثات.

وقد استأثر هذا الشأن بقسم من اجتماعنا الثلاثي نهار أمس، وكذلك من مباحثاتنا مع الموفد الاميركي، طبعاً ضمن التصوّرات والتساؤلات عن إمكانيات التحرّك المتكاملة.

لقد أكّد لنا الموفد أن الموقف الإيجابي للولايات المتّحدة من قرار مجلس الأمن الأخير كان بإلحاح وتشجيع منه لإظهار استياء الولايات المتّحدة لاستمرار حصار العاصمة ولخرق إسرائيل وقف إطلاق النار. ومع علمه برفض إسرائيل للمراقبين، فهو يرى أنه يمكن أن نفيد منهم مستقبلاً إذا ما تمّ الاتّفاق وجرى الانسحاب. أمّا أن نتّهم ـ وهذا نوع من الابتزاز، كما قلت في جدة ـ بأننا نساوي بين الجيوش جميعها، فلا بدّ أن نجيب بأن هذه التهمة تهدف إلى تخطّي عجز الإخوان لأننا نتمنّى من العرب ومن الأصدقاء ومن المنظّمات الإقليمية والدولية أن تبرهن عن جدواها بالنسبة للاجتياح الإسرائيلي، وطالما انها ليست بفاعلة إلاّ عن طريق الخطابة والبيانات غير القابلة للتنفيذ، فلا يبقى أمامنا إلا أن نسلك الطريق الذي ينقذ شعبنا ويحافظ على حقوقنا تجاه الجميع بعد أن تكبّدنا أكثر من قدرتنا، ودون أن نتخلّى عن التزاماتنا.

يضاف إلى كل ذلك، لمعلوماتكم، أن سوريا تؤكّد وتصرّ على أن تعالج المواضيع المتعلّقة بجيوشها في لبنان بمحادثات ثنائية بينها وبين الحكومة اللبنانية. هذا ما قالته للموفد الأميركي وما أكّدته لنا في جدّة وفي دمشق، وسوف تنزعج إذا جئنا إلى ذكرها، ولو مداورة، في مجلس الأمن في هذا الوقت بالذات. وربما كان التحفّظ السوفياتي مردّه إلى هذا الاعتبار من جملة اعتبارات أخرى، منها أنهم لا يحبّذون اللجوء إلى قوّات متعدّدة الجنسيات بينما الأميركيون يرفضون أن تكون القوّات تحت مظلّة الأمم المتّحدة وتابعة لها بأي شكل.

فحيال ما تقدّم، نخشى أن تكون مراجعة مجلس الأمن في هذا الوقت بالذات بمثابة تعطيل للمفاوضات التي نستطيع أن نقول بأنها تبشّر بالخير.

وفي مطلق الأحوال وتحسّباً لأي تدهور يمكن أن يفاجئنا هنا ويفاجئكم هناك، وخوفاً من أن يؤدّي انقطاع الاتّصالات بيننا وبينكم، وهذا ممكن مع الاسف، إلى بلبلة، نرى أن نستمزجكم رأيكم في مسلك يمكن أن تضطرّنا الظروف إلى سلوكه في المستقبل إذا ما تعطّلت المفاوضة.

هذا المسلك مستوحى من المشروع الفرنسي ـ المصري كما عدّلناه بموجب برقيّتنا لكم، رقم ٤٦٠ تاريخ ٦ تموز ١٩٨٢. فنرجو أن تفكّروا به وأن تفيدونا عن رأيكم في صدده.

أمّا تصوّرنا في هذه الحالة الافتراضية فهو الآتي:

١) وقف إطلاق النار ونشر المراقبين.

٢) تنفيذ مقرّرات مجلس الأمن، لا سيما بالنسبة لرفع حصار بيروت.

٣) مساندة الحكومة اللبنانية في جهودها واتّصالاتها الهادفة، في مرحلة أولى، إلى إنقاذ مدينة بيروت وذلك بخروج القيادة الفلسطينية والمقاتلين الفلسطينيين وباقي القوّات غير اللبنانية من بيروت إلى خارج لبنان ضمن إطار خطى قيد التحضير وتقديم أية مساعدة ممكنة لتنفيذ هذه الخطى.

أمّا الفقرتان الأخيرتان من تعديلاتنا على المشروع الفرنسي، فلا يدخل أي تعديل عليهما أي (برقيتنا لكم رقم ٤٦٠، تاريخ ٦ تموز ١٩٨٢): Demande le retrait total des Forces armées israéliennes etc... لغاية à l'intérieur de ses frontières internationalement reconnues

فنرجو إفادتنا عن رأيكم بهذا التصوّر، ولا تفوتكم الظروف الصعبة التي نعمل فيها داخلياً وخارجياً، مع لفت النظر إلى أننا طلبنا بإصرار استئخار مؤتمر تحضيري لقمّة عربية كي لا نقع في مأزق بالنسبة للمفاوضات، فمن الطبيعي أن لا نذهب لدى مجلس الأمن في هذا الظرف أبعد مما ذهبنا حيال المجموعة العربية، وفهمكم كفاية.

فؤاد بطرس

■ برقيّة صادرة رقم ٣٦٤، تاريخ ١٩٨٢/٨/١٦

١. عقدت المجموعة العربية جلسة لها صباح اليوم لدرس مشروع القرار الذي قدّمته منظّمة التحرير تمهيداً لطرحه على الجمعية العامّة في دورتها الطارئة التي تبدأ اليوم تحت بند فلسطين.

٢. دخلت المجموعة فوراً في مناقشة عناصر المشروع، الذي عرضه مندوب المنظّمة. لدى انتهاء عرضه، انتقد مندوب سوريا بلهجة قاسية المندوب الفلسطيني واتّهمه بالتعاون مع أطراف كامب ديفيد، كما انتقد توقيت الدورة الطارئة واستغلال المنظّمة لبند حقوق الشعب الفلسطيني، للتطرّق إلى الوضع في بيروت، الذي هو موضع مناقشة في مجلس الأمن، وطالب بحصر مشروع القرار في بند القضية الفلسطينية.

٣. بعد اطّلاعنا على المشروع، رأينا أنه يتطرّق إلى إجراءات تتعلّق بالوضع في بيروت الذي هو موضع مفاوضة حالياً، فأكّدنا على ضرورة حصر المشروع بالقضية الفلسطينية. وقلنا إن مجلس الأمن لا يزال يضع يده على الموضوع اللبناني ويجب على المجموعة ألاّ تقرّ مشروعاً يتناول قضايا إجرائية هي موضع تفاوض مع الأطراف المعنية. وطالبنا بتأجيل البتّ بعناصر القرار حتى الغد، لنتمكّن من إبراق نصّه إلى الحكومة اللبنانية للتزوّد بتوجيهاتها وتعليماتها.

٤. تقرّر على الأثر إحالة مشروع القرارعلى لجنة مصغّرة لإعادة صياغته ومن ثم الانتظار حتى الغد لتتلقّى الوفود تعليمات بشأنه.

٥. وبالفعل اجتمعت اللجنة المصغّرة (لجنة فلسطين) ولبنان عضو فيها، فاقترحنا تعديلات كثيرة تقضي بإلغاء الموادّ الإجرائية المتعلّقة بالوضع في بيروت والتي هي موضع تفاوض، وبالموادّ الأخرى الخاضعة لصلاحيات مجلس الأمن. وبقيت فقرتان هما السادسة والسابعة، اللتان رفضناهما رفضاً باتاً، داعمين رفضنا بحجج قانونية وسياسية وواقعية، إذ

إن الفقرة السادسة تعطي الأمين العامّ صلاحية جديدة لاتّخاذ الإجراءات الملائمة لحماية القوّات الفلسطينية لدى انسحابها من بيروت (فقط)، بالإضافة إلى نشر المراقبين، والسابعة تدعو إلى اتّخاذ إجراءات فعّالة لضمان الحماية والأمن للمدنيين الفلسطينيين واللبنانيين في الأراضي التي تحتلّها إسرائيل وفي الأراضي التي ستنسحب منها القوّات الفلسطينية، وفي هذا تجاوز للمفاوضات الدائرة ولاختصاص مجلس الأمن، وللموقف اللبناني المعبّر عنه في قرار مجلس الوزراء.

رفض مندوب المنظّمة إلغاء هاتين الفقرتين، وقال إن لديه تعليمات صريحة من السيد عرفات بإدراجهما في متن القرار.

٦. نودعكم النصّ المعدّل لمشروع القرار[1] مع الفقرتين السادسة والسابعة (المرفوضتين من قبلنا)، راجين التفضّل بتزويدنا بتوجيهاتكم، علماً بأن المشروع ما زال ورقة عمل. المجموعة ستعود إلى الاجتماع صباح الغد للبتّ نهائياً بها على ضوء الجواب اللبناني.

يرجى الاتّصال بالطرف المعني في بيروت لحمله على قبول موقفنا في ما يتعلق بالفقرتين ٦ و٧، بحجّة أنه لا يجوز للجمعية العامّة أن تتّخذ إجراءات هي موضع تفاوض في بيروت.

البعثة

● برقيّة واردة رقم ٥٦٦، تاريخ ١٩٨٢/٨/١٧

برقيّتكم ٣٦٤

المفاوضات الجارية هنا تقدّمت كثيراً، ونحن على أبواب إنجاز الجدول الزمني وجميع الترتيبات الأخرى، وسوف يصادق مجلس الوزراء غداً على هذه الترتيبات، بما فيها القوّات المتعدّدة الجنسيات.

اخترنا هذا الطريق بالاتّفاق مع منظّمة التحرير، ويذهلنا أن تتقدّم بمشروع كالذي تقدّمت به، لاسيما في الفقرتين ٦ و٧ للأسباب الآتية:

١) إن موضوع لبنان ليس مطروحاً على الجمعية العامة، وهو لا يزال عالقاً لدى مجلس الأمن، وإننا نحتفظ لنفسنا بمراجعة مجلس الأمن عندما يتبيّن لنا أن ثمّة داعياً لذلك.

٢) إن التطرّق لهذه المواضيع في هذا الظرف بالذات يتنافى مع الطريق الذي سلكناه بالاتّفاق مع منظّمة التحرير، والذي أصبح على وشك إعطاء ثماره.

لذلك، فإن أي نصّ من هذا النوع يدرج في قرار الجمعية العامة سينعكس سلباً على المحادثات الجارية والاتّفاقات ويعطّلها، فلا يمكن أن نقبل بذلك ولا يمكن لمنظّمة التحرير، بعد التعهّدات التي التزمت بها، أن تقبل بذلك.

في مطلق الأحوال، إن أدراج مثل هذه النصوص المتعلّقة بلبنان، وأرض لبنان، وسيادة لبنان، لا يمكن أن يحصل إلاّ بناء على طلب الحكومة اللبنانية، وهي لا ترغب بذلك.

---

(١) راجع الصفحتين ٣٨٣ - ٣٨٤.

وأخيراً، سيعمد دولة الرئيس إلى إجراء الاتّصالات اللازمة محليّاً. فنرجو أن تتشبّثوا بهذا الموقف.

فؤاد بطرس

■ برقيّة صادرة رقم ٣٦٥، تاريخ ١٩٨٢/٨/١٧

باشر مجلس الأمن البحث في مشروع قرار التمديد للقوّات الدولية. وقد لفت نظرنا أن البعثة الفرنسية تطلب إدراج فقرة عن المراقبين، في حين تعارض البعثة الأميركية ذلك بشدّة. موقفنا أننا لا نرى موجباً لإقحام قضية المراقبين في قرار عن القوّات الدولية والتمديد لها.

الإتّجاه الأميركي للتمديد إلى أطول فترة ممكنة، في حين كنّا نحن، بناء على تعليماتكم، قد اكتفينا بطلب التمديد لشهرين، وعندما تسألنا البعثات الآن نقول إن الشهرين هي الحدّ الأدنى ولا مانع لدينا من التمديد لفترة أطول.

تويني

■ برقيّة صادرة رقم ٣٦٦، تاريخ ١٩٨٢/٨/١٧

عطفاً على برقيّتنا ٣٦٥

استغرقت المشاورات ساعات عدّة في الصباح، ثم نصف ساعة بعد الظهر، لأن أعضاء مجلس الأمن تناولوا معاً الغداء الشهري بدعوة من الرئيس، وتمّ الاتفاق على مشروع القرار بعد أن تحقّقت التسويات التالية:

أولاً: لجهة المدّة: الأمين العامّ أصرّ على الشهرين لأن الدول المساهمة تعترض على تمديد موقّت يذهب أطول من ذلك، واعتقد أن في خلفية القرار إبقاء الضغط قائماً على مجلس الأمن، فلا تصبح القوّات منسية.

ثانياً: المراقبون: وضعت صيغة توفيقية (للفقرة الرابعة) تذكر المراقبين المرتبطين باتّفاقية الهدنة (UNTSO) ولا تشير بالتسمية إلى القرار ٥١٦ بل إلى القرارات ذات الشأن بإبهام.

ثالثاً: مساعدة الحكومة اللبنانية: وضعت في الفقرة الأخيرة في المقدّمة حيث أدمجت مع الحاجة إلى إعادة تقييم الوضع بينما القوّة موجودة. وهكذا تركت كلّ الأبواب مفتوحة ورضي الجميع.

التصويت

بناء على مبادرة من رئيس مجلس الأمن وبالإتفاق معنا، ونظراً لتكاثر المناقشات في مجلس الأمن ولسير المناقشة في الجمعية العامّة، جرى التصويت على القرار بجلسة علنية لم تلقَ فيها لا خطبة ولا بيان، فدامت ستّ دقائق (القرار ملحق بهذه البرقية)[1].

تويني

(١) راجع القرار ٥١٩ بنصّيه الانكليزي والعربي في الصفحات ٣٢٢ ـ ٣٢٤.

■ برقيّة صادرة رقم ٣٦٧، تاريخ ١٩٨٢/٨/١٧

برقيّتنا رقم ٣٦٤، برقيّتكم ٥٦٦ وعطفاً على مخابرة دولة الرئيس بعد الظهر بتوقيت نيويورك،

فور تلقّينا مخابرة دولة الرئيس، اتّصل بنا المندوب الفلسطيني وقال إن تعليمات جديدة وردته بالفعل، فوافق على إلغاء الفقرتين ٦ و٧، وسألنا عن صيغة نوافق عليها لإيجاد حصانة للسكّان المدنيين في الجنوب، فاتّفقنا معاً على فقرة جديدة تراعي كل الاعتبارات وتبقي للحكومة اللبنانية دورها.

وتجدر الإشارة إلى أننا في الصباح، فور تلقّي برقيّتكم، وعلى ضوء مكالمة معالي الوزير، أطلعنا المجموعة على الاعتبارات التي تمنعنا من الموافقة على أي مشروع يتضمّن الفقرتين بالصيغة السابقة وتفهّمت المجموعة اعتباراتنا. حيال إصرار المندوب الفلسطيني قلنا له وللمجموعة إننا سنعمّم على جميع الأعضاء حقيقة موقفنا ونطلب الاقتراع إمّا ضد القرار أو على الأقلّ ضد الفقرتين في تصويت منفرد. فطلب مهلة لمراجعة قيادته.

جرى إيداع القرار رسمياً الجمعية العامّة وننتظر التصويت غداً.

تويني

■ برقيّة صادرة رقم ٣٦٨، تاريخ ١٩٨٢/٨/٢٠

في ما يلي نصّ الرسالة التي وجّهتها البعثة الفرنسية إلى الأمين العامّ للأمم المتّحدة والتي تعلم فيها بقرار فرنسا الاشتراك في «القوّة المتعدّدة الجنسيات» والأسباب الداعية لذلك[1].

وعلمنا أيضاً أن السفير الإيطالي قابل الأمين العامّ للأمم المتّحدة يوم الإثنين الماضي وأبلغه عن نيّة إيطاليا الاشتراك في القوّة المذكورة ودواعي هذه المساهمة. وستوجّه البعثة الإيطالية رسالة خطّية بهذا المعنى إلى الأمين العامّ خلال الأسبوع القادم، نظراً لأن القوّات الإيطالية لن تدخل لبنان قبل منتصف الاسبوع القادم.

ومن جهة أخرى، أرسل الأميركيون إلى الأمين العامّ وثائق تتضمّن ما يلي:

١. رسالة من ريغان إلى الأمين العامّ يعلن بها عن القرار للاشتراك بالعملية[2].

٢. نصّ الاتّفاقية المتعلّقة بالانسحابات[3].

٣. نصّ الرسائل المتبادلة بين الحكومة اللبنانية والولايات المتّحدة[4].

تويني

■ برقيّة صادرة رقم ٣٦٩، تاريخ ١٩٨٢/٨/٢٠

أقرّت أمس الجمعية العامّة في دورتها الطارئة السابعة المستأنفة، ثلاثة مشاريع قرارات، هي التالية:

(١) راجع الصفحات ٤١٢ ـ ٤١٤.
(٢) راجع الصفحتين ٤١٤ ـ ٤١٥.
(٣) راجع الصفحات ٤٥٣ ـ ٤٥٧.
(٤) راجع الصفحات ٤١٥ ـ ٤١٧.

١ . مشروع القرار الأول (الذي نبرق نصّه حرفياً)[١] الذي يعالج القضية الفلسطينية ويتطرّق إلى الوضع اللبناني على ضوء قرارات مجلس الأمن الأخيرة .

أقرّ المشروع بأغلبية ١٢٠ صوتاً وامتناع ٢٠ دولة . الولايات المتّحدة وإسرائيل صوّتتا ضدّه .

طرحت الفقرة الثانية منه على التصويت المنفرد، فاقرّت بأغلبية ١٠٧ أصوات، وامتناع ٢٦ . الولايات المتّحدة وإسرائيل صوّتتا ضدّها .

الممتنعون هم مندوبو الدول الأوروبية الغربية ما عدا اليونان واسبانيا، بالنسبة للمشروع ككلّ، يضاف اليهما اليابان وبعض دول أميركا اللاتينية وأفريقيا، بالنسبة للفقرة ٢ منه .

امتناع الدول الأوروبية الغربية،مردّه الدعوة إلى الاستقلال الوطني الفلسطيني (الفقرة ٢) واشتراك منظّمة التحرير في المؤتمر الدولي كطرف معترف به (الفقرة ١١)، بالإضافة إلى الإشارة في متن المشروع إلى قرارات سابقة لم تصوّت عليها الدول الأوروبية الغربية إيجابياً في السابق .

٢ . مشروع القرار الثاني، يتعلّق بالتحضير للمؤتمر الدولي حول قضية فلسطين المقرّر عقده في باريس العام المقبل، وقد أقرّ بأغلبية ١٢٢ صوتاً وامتناع ١٨ دولة (الدول الأوروبية الغربية، ما عدا اليونان وإسبانيا واليابان) . الولايات المتّحدة وإسرائيل صوّتتا ضدّ القرار .

٣ . مشروع القرار الثالث يتعلّق بإحياء ذكرى ضحايا العدوان من الأطفال الأبرياء، وذلك في ٤ حزيران من كل عام في نطاق الامم المتّحدة . نال هذا المشروع ١٠٢ صوتين، وامتناع ٣٤، أمّا الولايات المتّحدة وإسرائيل فقد صوّتتا ضدّه .

تعليق

أثار هذا المشروع إشكالات عديدة قبل التصويت عليه من قبل الأمانة العامّة والعديد من الدول الأعضاء (بما فيها الدول الغربية ودول العالم الثالث) إذ كان النصّ الأصلي يتضمّن فقرة هي التالية :

« ٢ . ترجو من الأمين العامّ أن يعرض بمقرّ الأمم المتّحدة في نيويورك لوحة تذكارية دائمة مهداة إلى الأطفال الفلسطينيين واللبنانيين الأبرياء ضحايا العدوان الإسرائيلي المرتكب في ٤ حزيران ١٩٨٢ . »

المشروع هو مبادرة كوبية – فلسطينية . ونظراً للضغوط المتعدّدة، وخاصّة من جانبنا، دعيت المجموعة العربية للنظر في المشروع قبل عرضه على التصويت . استطعنا بصعوبة شديدة إلغاء الفقرة المذكورة بعد اللجوء إلى مختلف الحجج المنطقية والواقعية (بالإضافة الى الترغيب والترهيب!) ورفضنا أي تعديل لها يبقي على المضمون، نظراً للآثار السلبية التي ستحرج الأمانة العامّة والدول الأعضاء، واستبعاداً لأيّة حجّة قد تلجأ إليها إسرائيل لرفض التعاون مع المنظّمات الدولية العاملة في حقل الإنقاذ والمساعدة في لبنان . أقنعنا المجموعة العربية بوجهة نظرنا بعد الجهد المضني الذي استمرّ ساعة قبل بدء الجلسة، وسط

---

(١) النص العربي للقرار في الصفحات ٣٨٥ - ٣٨٧ .

مهاترات وتبادل اتّهامات قاسية (بين المنظّمة وسوريا) تجاوزت أصول اللياقة وأبسط قواعد العمل العربي المشترك .

كان إلغاء الفقرة المذكورة من قبل لبنان موضع ارتياح من قبل الأمانة العامّة والعديد من أعضاء الجمعية العامّة .

البعثة

● برقيّة [هاتفية] واردة رقم ٥٨٥ بتاريخ ١٩٨٢/٨/٢١

نؤكد لكم اننا انجزنا الاتفاقات مع كل من الولايات المتحدة وفرنسا وايطاليا للاستعانة بقوة متعددة الجنسيات في بيروت لتأمين انسحاب القيادة الفلسطينية والمقاتلين الفلسطينيين وانقاذ المدينة .

ورغبة منا في وضع مجلس الامن في الصورة نرجو ان تقدموا للامين العام للأمم المتحدة المذكرة الآتية .[١]

فؤاد بطرس

■ برقيّة صادرة رقم ٣٧٠، تاريخ ١٩٨٢/٨/٢٣

أودعتنا الأمانة العامّة نسخة من البرقيّة التي أرسلها الأمين العامّ إلى دولة رئيس الحكومة بشأن الإتّفاق الذي تمّ في بيروت، وإننا نبرقها لكم على سبيل الإطّلاع والتأكّد من تسلّمها[٢] .

تويني

■ برقيّة صادرة رقم ٣٧١، تاريخ ١٩٨٢/٨/٢٣

برقيّتكم ٥٨٥

أودعنا الأمانة العامّة صباح يوم السبت في ٢١ الجاري نصّ الرسالة التي أودعتمونا إياها في برقيّتكم المرجع . وقد وضعنا تاريخ الرسالة في ٢٠ آب حتى يتوافق مع تاريخ الرسالة الأميركية للأمين العام حول نفس الموضوع .

البعثة

■ برقيّة صادرة رقم ٣٧٢، تاريخ ١٩٨٢/٨/٢٤

١ . اجتمعت إلى السفير المصري[٣] بناء على طلبه (في غياب السفير الأصيل بالإجازة) فقال لي إن حكومته والحكومة الفرنسية قرّرتا استئناف المبادرة في مجلس الأمن الأسبوع المقبل .

---

(١) نص المذكرة في الصفحة ٤١٨ .
(٢) راجع الصفحة اما السفير الاصيل الغائب فهو عصمت عبد المجيد .
(٣) السفير عمرو موسى .

السيناريو الذي تفكّر به باريس والقاهرة لا يزال مرناً ولكن العاصمتين تدركان، بالطبع، أن القسم الأول من مشروع القرار (المتعلّق بلبنان) يجب الآن تعديله بما يتجاوز حتى التعديلات التي كنّا نحن طرحناها. ويبدو أن القسم الثاني المتعلّق بالقضية الفلسطينية سيجري تعديله كذلك بما يتلاءم أكثر فأكثر مع التفكير الفلسطيني الجديد على حدّ تعبير السفير المصري، الذي قال لي إنه اجتمع بهذا الصدد مطوّلاً إلى فاروق القدّومي قبل سفره من نيويورك.

٢. سألني السفير المصري ما هي التعديلات التي نراها، فقلت له إننا ننظر، بالطبع، للوضع الآن من زاوية مختلفة باعتبار أن ثمّة اتّفاقاً قد تمّ وبوشر بتنفيذه، وخلال المناقشة اقترحت بكل تحفّظ أن تعاد صياغة القسم الأول على ضوء المعطيات التالية:

أ) تسجيل البند الأول من اتّفاقية حبيب حول موقف الحكومة اللبنانية من خروج جميع القوّات الأجنبية من لبنان.

ب) إشارة إلى اتّفاقية حبيب وأخذ العلم بكونها قيد التنفيذ وتأييدها بصورة من الصور.

ج) إشارة إلى المراقبين ودورهم بموجب الاتّفاقية وبموجب قرارات مجلس الأمن السابقة.

د) تأكيد إتّفاقية الهدنة اللبنانية – الإسرائيلية وضرورة إعادة العمل بها.

هـ) تأكيد قرارات مجلس الأمن السابقة لجهة الانسحاب الإسرائيلي.

٣. أبلغت السفير المصري أنني في مطلق الأحوال وبعد ترحيب بالمبادرة، سأسأل بيروت عن تعليماتها ونظرة الحكومة اللبنانية إلى تطوّر الموضوع في مجلس الأمن وتأثير ذلك على المفاوضات الميدانية.

٤. علمت من سفير مصر أن القسم الثاني (الفلسطيني) من المشروع سيأتي منسجماً أو مكملاً أو لربما مكرّساً للأفكار التي يجري التداول بها حول حلّ القضية الفلسطينية بين واشنطن والقاهرة وبعض العواصم العربية الأخرى والتي ينتظر أن تتبلور إما قبيل أو خلال انعقاد مؤتمر القمّة العربي. وقد أشارت المصادر الأميركية الرسمية إلى وجود دراسة وربما خطّة أميركية جديدة منبثقة من كامب ديفيد، بينما تعتبر القاهرة، على حدّ قول السفير، أن كامب ديفيد قد طوي أمرها وان البحث يجري عن انطلاقة جديدة تشرك منظّمة التحرير بالمفاوضات. ومعلومات السفير تؤكّد معلومات خاصّة بأن ثمّة مفاوضات متقدّمة بين الفرقاء الأصليين.

٥. لفتُ النظر إلى أن الحكومة الفرنسية في رسالتها إلى الأمين العامّ حول إرسال القوّات إلى لبنان طلبت إبلاغ مجلس الأمن الأمر، كما أكّدت تمسّكها بالمبادرة الفرنسية – المصرية وعزمها على استئناف الموضوع.

٦. عند سؤالنا سفير مصر عن تأثير العلاقات الفرنسية – الأميركية المشدودة حالياً على المبادرة، قال إنه ستجري استشارة واشنطن قبيل التحرّك، وإن القاهرة وباريس لا تنويان الوصول إلى تصويت في مجلس الأمن تجري خلاله مواجهة مع أميركا.

ننتظر تعليماتكم.

غسان جبران تويني

■ برقيّة صادرة رقم ٣٧٣، تاريخ ١٩٨٢/٨/٢٥

إتّصلت بنا الأمانة العامّة وأبلغتنا أنها تعدّ تقريراً من الأمين العامّ إلى مجلس الأمن، تنفيذاً للقرارات حول ما تمّ في بيروت، خصوصاً لجهة الانسحابات، وسيكون التقرير مبنياً على تقارير المراقبين بعد أن كرّست «إتّفاقية حبيب» دورهم، وكذلك على ما تتبلّغه الأمانة العامّة من الحكومات المعنية.

قالت الأمانة العامّة إن الحكومة الأميركية أبلغتها، بالإضافة إلى نصّ الاتّفاق والرسالة التي أبرقناها إليكم (برقيّتنا ٣٦٨)، معلومات دقيقة عن نزول القوّات الأميركية، وكذلك الفرنسية والإيطالية، وعن انتشارها وعن الانسحابات ووقف إطلاق النار.

ويبدو أن نصّ الاتفاقية والرسالة الأميركية سيجري توزيعهما كوثيقة رسمية بعد تفاهم بين الأمانة العامّة والبعثة الأميركية.

ترغب الأمانة العامّة في الوقوف كذلك على المعلومات الدقيقة والعامّة من الحكومة اللبنانية، ولو كانت هي المعلومات إياها التي أصبحت لديها من الحكومة الأميركية، وذلك حتى يكون في وسعها أن تقول في التقرير إن المعلومات من الجانب المعني أصلاً في لبنان وجرى تأكيدها من سائر الأطراف.

لذلك، ترغب الأمانة العامّة أن تتّخذوا الترتيبات اللازمة في الخارجية ومع المراجع العسكرية اللبنانية المعنية لإبلاغ المعلومات المطلوبة إلى كبير المراقبين والمستشار السياسي جان كلود ايميه اللذين سيتّصلان بكم وبقيادة الجيش.

تويني

من ٢٥ آب (اوغست) الى ٢٠ أيلول (سبتمبر)

جمهورية الاحتلال:
بشير الجميل من انتخابه الى اغتياله

❝

المراقبون الدوليون
والقوات المتعددة الجنسيات

❝

مذابح صبرا وشاتيلا

❝

القراران ٥٢٠ و٥٢١

• برقيّة واردة رقم ٥٩١، تاريخ ١٩٨٢/٨/٢٥

تمّ يوم الإثنين الموافق ٢٣ آب ١٩٨٢، انتخاب الشيخ بشير الجميل رئيساً للجمهورية بسبعة وخمسين صوتاً من أصل اثنين وستّين.

وفور إعلان النتيجة، أدلى فخامة الرئيس المنتخب بتصريح جاء فيه:

«اني أمدّ يدي إلى جميع اللبنانيين والعرب والأصدقاء المخلصين متعهّداً بأني لن أكون حزبياً ولا فئوياً.

إن وحدة اللبنانيين ستكون حتمية، وعمّا قريب نقول إن الحرب قد انتهت، وسنبدأ مرحلة السلام والأمن والبناء والعدالة الاجتماعية، ونعمل على إعادة بناء مؤسّساتنا الاقتصادية والمالية والسياسية والتربوية.

إن مغادرة القوّات الأجنبية لبنان مطلب للوفاق الوطني، وإني متأكّد من نجاح ذلك، ومتأكد بالتالي من أن اللبنانيين سينسون التناقضات القديمة وتصفية الحسابات.

لا مشاكل حدودية وجغرافية ولا تصفية حسابات بيننا وبين جيراننا. المشكلة الوحيدة هي الوجود العسكري الغريب على أرض لبنان، والذي كان سببه الإهمال والخطأ منذ عام ١٩٤٣. فهناك من اعتقد أن هذه البلاد سهلة المنال، لكنهم لم يعرفوا أنها صعبة الهضم. قوّات أجنبية كثيرة اعتقدت أنها تستطيع التدخّل في شؤوننا السياسية والداخلية غير أنها أخطأت القصد والهدف وآمل ألاّ يرتكب أحد بعد الآن الخطأ عينه، وستكون لنا علاقات طبيعية وودّية مع كل الجيران حتى نخرج من المأزق الذي نحن فيه. فعندنا اليوم جيش إسرائيلي أجنبي وجيش سوري أجنبي.

أما الفلسطينيون فهم في مرحلة الخروج، ونأمل أن ينتهي ذلك في أسبوعين بدعم من الولايات المتّحدة الأميركية وصديقنا السفير فيليب حبيب، والسفير الفرنسي بول – مارك هنري، كما نأمل من أصدقائنا في المجموعة الأوروبية، ومن العرب أن يعاونونا على ذلك. أنا رئيس جمهورية كل لبنان. وكلّنا لبنانيون، وسنعمل لدعم وحدة لبنان الحقيقية. لكل إنسان حقوق وعليه واجبات، سواء أكان مسلماً أم مسيحياً».

فؤاد بطرس

■ برقيَّة صادرة رقم ٣٧٤، تاريخ ١٩٨٢/٨/٢٥

خاصّ بمعالي الوزير
تأكيداً لمكالمتنا الهاتفية قبل ظهر اليوم الاربعاء،

أولاً: الاستقالة

أخذت علماً بأن مجلس الوزراء سيقبل استقالتي في أول جلسة يعقدها وأنه سيعتبر الاستقالة قائمة ابتداءً من ٢٣ ايلول. أشكركم على ذلك وأوافق على الاستمرار حتى ٢٣ ايلول، مع التذكير بأنه من الصعب أن أرافق رسمياً افتتاح الدورة للأسباب التي شرحتها ثم أنقطع في أيامها الأولى، والأمور متروكة للترتيبات التي تتّخذون مع تكرار رغبتي بالرجوع في أقرب وقت ممكن إلاّ إذا دعت الحاجة الى غير ذلك.

ثانياً: تأليف الوفد

نؤكّد أن المهلة الأخيرة لإيداع الأمانة العامة اسماء أعضاء الوفد هي بين العاشر والخامس عشر من أيلول. بالطبع، يظلّ من الممكن إجراء التعديلات حتى موعد افتتاح الدورة ثم بعد ذلك بصورة استثنائية، وظروفنا الاستثنائية تبرّر ذلك كما قلت لكم، ولكنه من الأنسب أن توجد في الموعد المعيّن هيكلية للوفد.

وكذلك من المناسب أن نعلن إذا كان وزير الخارجية العتيد، أياً كان، ينوي الحضور نظراً للمواعيد التي يجري تعيينها منذ الآن مع سائر الوزراء، مع لفت النظر إلى أن موعد الخطاب اللبناني هو في السادس من تشرين الاول.

ثالثاً: الخطاب

أبلغت السفير صاغية أن عليه التهيّؤ لاحتمال إلقاء الخطاب وفي مطلق الأحوال سأباشر معه اعداد أكثر من صيغة أو مجموعة أفكار واحتمالات نعرضها عليكم في أقرب وقت. ولكن من الأفضل أن نتلقّى، عندما يتوافر ذلك لديكم، توجيهات مستمدّة من أحاديث لا بدّ أن تكون لكم مع الرئيس المنتخب لأنه من الطبيعي أن تتسلّط الأضواء على أول خطاب يلقيه لبنان في عهد جديد بعد كل الأحداث التي وقعت ونظراً للقضايا العديدة التي قد لا تزال مطروحة بالنسبة لدينا في الأمم المتّحدة، مع لفت النظر إلى أن القوّات الدولية جرى التمديد لها آخر مرة حتى ١٩ تشرين الأول، ولكن ربما كان من المناسب اتّخاذ موقف من وجودها في الخطاب أمام الجمعية العامّة.

ونكرّر بالمناسبة اقتراحنا بأن يفكّر الرئيس المنتخب في الحضور شخصياً واذذاك يجري تعديل موعد الخطاب تبعاً لظروفه الخاصّة.

مواعيد الدورة والمناقشة

تفتح الدورة، كما تعلمون، رسمياً في الثلاثاء ٢١ أيلول ويجري إذذاك انتخاب الرئيس ثم تؤجّل الاجتماعات، كالعادة، وتبدأ المناقشة العامّة يوم الإثنين في ٢٧ ايلول. الخطيبان الأولان هما رئيس جمهورية البرازيل ووزير الخارجية الأميركي شولتز الذي سيكون ذلك أول حضور له الى نيويورك حيث يمكث كالعادة أياماً عدّة.

ننتظر توجيهاتكم في أقرب وقت.
نقترح إطلاع الرئيس المنتخب على هذه البرقيّة.

غسان جبران تويني

■ برقيَّة صادرة رقم ٣٧٨، تاريخ ١٩٨٢/٨/٢٦

في ما يلي نصّ الرسالة التي وجّهها الأمين العام للأمم المتّحدة إلى فخامة الرئيس المنتخب السيد بشير الجميل[١].

البعثة

■ برقيَّة صادرة رقم ٣٧٩، تاريخ ١٩٨٢/٨/٢٧

على أثر اتّصالات كانت تدور مع السفير الإيراني لدى الأمم المتّحدة على صعيد شخصي بشأن التدخّل للإفراج عن السيد ديفيد دودج، نائب رئيس الجامعة الاميركية، اتّصلت بنا البعثة الايرانية اليوم لتطلب الينا نقل رجائها أن تستمرّ الحكومة اللبنانية في «مساعيها لاستعادة القائم بالأعمال الإيراني في بيروت وموظّفي السفارة الذين جرى خطفهم».

طلبت البعثة الايرانية كذلك ان نبلغكم أملها بأن يبذل رئيس الجمهورية المنتخب جهوده الشخصية في هذا الصدد. وقد أصرّت البعثة بلسان القائم بالأعمال هنا (لغياب السفير في طهران) على أن ننقل هذه الرسالة إلى بيروت رسمياً.

نرجو، في مطلق الأحوال، إبراقنا جواباً لإبلاغه إلى البعثة الايرانية لإظهار اهتمامنا الرسمي بالموضوع، أو إبلاغ الجواب إلى أي مرجع إيراني موجود في بيروت وإبقائنا على اطّلاع.

تويني

■ برقيَّة صادرة رقم ٣٨٢، تاريخ ١٩٨٢/٨/٣١

يرجى إيداعنا نصّ ورقة العمل اللبنانية التي قدّمت الى مؤتمر وزراء الخارجية في الرباط حتى نتمكّن من الردّ على التساؤلات التي تطرح علينا من قبل رؤساء البعثات لدى الأمم المتّحدة.

تويني

■ برقيَّة صادرة رقم ٣٨٥، تاريخ ١٩٨٢/٩/١

بعث مندوب مصر لدى الأمم المتّحدة في ٨٢/٨/٢٧، برسالة إلى رئيس مجلس الأمن[٢] والأمين العامّ للأمم المتّحدة، وقد وزّعت كوثيقة رسمية تحت بند الحالة في الشرق الأوسط، (الوثيقة رقم A/37/411 و S/15376)[٣].

---

(١) راجع الصفحتين ٤١٨ - ٤١٩.
(٢) ترأس مجلس الأمن في شهر أيلول (سبتمبر) ١٩٨٢ مندوب اليابان، السيد مساهيرو نيسيبوري Nisibori. وهكذا يكون قد ترأس مجلس الأمن السوفياتي (كانون الثاني)؛ بريطانيا العظمى (شباط)؛ الولايات المتحدة (آذار)؛ زائير (نيسان)؛ الصين (ايار)؛ فرنسا (حزيران)؛ غويانا (تموز)؛ ايرلندا (آب)؛ اليابان (ايلول).
(٣) راجع الصفحتين ٤١٩ - ٤٢٠.

تعكس الرسالة بوضوح التوجّهات السياسية الحالية إزاء أزمة الشرق الأوسط، من خلال الوضع في لبنان، والتحرّك المصري – الفرنسي في الأسابيع الماضية في مجلس الأمن.

نلفت النظر إلى العناصر التالية في الرسالة:

١. أكّدت الفقرة «أولاً» من الرسالة على أن الوضع في لبنان لن يحلّ إلاّ إذا تمّ النصّ على ترتيبات تشمل احترام سيادة لبنان وسلامته الإقليمية واستقلاله السياسي، وأن أول هذه الترتيبات هو الانسحاب الإسرائيلي من لبنان فوراً وبدون شروط، ولم تشر الرسالة إلى الانسحابات الأخرى بصورة صريحة ومتزامنة.

٢. تبرز الفقرة الخامسة دور الأمم المتّحدة في مجال الجهود المبذولة لإيجاد تسوية للنزاع في الشرق الأوسط، بالإضافة إلى جهود الولايات المتّحدة بهذا الصدد.

تعليق:

تأتي الرسالة بعد محاولات التحرّك من جديد في مجلس الأمن خلال العشرة أيام الماضية لإحياء المبادرة المصرية – الفرنسية، إلاّ أن التطوّرات السياسية الحاصلة، سواء الإنسحاب الفلسطيني من بيروت، والاحتمالات الجدية لعقد قمّة عربية في فترة قريبة وما قد يترتّب عنها من قرارات حول كيفية معالجة القضية الفلسطينية، دفعت باصحاب المبادرة الى التريث في الوقت الحاضر. ولا يخفى ان الولايات المتحدة لا تشجع في الوقت الحاضر هذا التحرك خاصة وانها بصدد اعداد تصور جديد لمعالجة القضية.

البعثة

● برقيّة واردة رقم ٦١٥، تاريخ ١٩٨٢/٩/٢

برقيّتكم ٣٨٢

في ما يلي نصّ ورقة العمل اللبنانية التي قدّمت إلى مؤتمر وزراء الخارجية في «المحمّدية»، المغرب[١].

● برقيّة واردة رقم ٦٢٢، تاريخ ١٩٨٢/٩/٤

برقيّتكم ٣٧٩

طلب الينا الرئيس المنتخب إبلاغكم ما يلي:

١. لم يألُ الرئيس المنتخب جهداً قبل انتخابه في بذل مساعيه من أجل العثور على أفراد البعثة التي اختفت آثارها في لبنان والتي دلّت المعلومات المتوافرة عن آخر أثر لها في طرابلس حيث عثر على السيارة التي كانت تقلّ افراد البعثة وذلك منذ قرابة شهر ونيّف.

٢. لقد تعالى الرئيس المنتخب في حينه عن جميع الإيحاءات والتوجيهات المعلنة والتحريضات الصادرة بحقّه من قبل من انتدبوا أنفسهم لإثارة قضية اختفاء أفراد البعثة غير أنه مصمّم على إيلاء قضية اختفاء أفراد البعثة وذيولها كل الاهتمام، وتحديداً الأمور التالية:

(١) راجع الصفحة ٤٣١.

أ) جلاء ملابسات اختفاء أفراد البعثة والتوصّل إلى حقيقة الأمر بما يكفل سلامتهم أينما كانوا داخل لبنان أو خارجه.

ب) استعمال الوسائل الأمنية المتوافرة للسلطة الشرعية بغية الإفراج عن رئيس الجامعة الأميركية المحتجز ديفيد دودج، وكذلك بعض ضبّاط الجيش اللبناني المحتجزين والتي تفيد المعلومات المتوافرة عن توزّعهم قسراً بين بيروت والبقاع.

ج) رغبة الرئيس المنتخب بإعطاء العلاقات اللبنانية – الإيرانية زخماً جديداً تمكيناً لها من تأمين أفضل الشروط للمصالح المشتركة وهي ليست بالنذر اليسير.

الخارجية

● برقيّة واردة رقم ٦٤٠، تاريخ ١٩٨٢/٩/٨

يعتزم الرئيس المنتخب الحضور شخصياً إلى الجمعية العامّة للأمم المتّحدة وإلقاء خطاب باسم لبنان، فنرجو إفادتنا عن الأمور التالية:

١. هل يبقى الموعد ذاته لإلقاء الخطاب أم ينبغي إدخال تعديل على الموعد؟

٢. بصرف النظر عن الوفد الذي سيؤلّفه والذي سيشارك في أعمال الجمعية العمومية كالعادة، لا بدّ أن يرافق الرئيس وفد تتألّف أكثريته من سياسيين لا نستطيع أن نحدّد عدد أفراده في الوقت الحاضر. فنرجو إفادتنا عمّا إذا كانت ثمّة أصول ينبغي مراعاتها في هذا الصدد، أو قيود بالنسبة لعدد الوفد، وعن المسلك الذي يجب أن نسلكه لتجري الأمور وفقاً لما يلزم.

فؤاد بطرس

■ برقيّة صادرة رقم ٣٨٨، تاريخ ١٩٨٢/٩/٨

برقيّتكم ٦٤٠: زيارة الرئيس العتيد.

تأكيداً لمكالمتنا الهاتفية وإضافة اليها:

أولاً: الموعد

لسنا ملزمين بالموعد المحدّد سابقاً، وخطب رؤساء الجمهورية توضع عادة في إطار المناقشة العامّة، إنما خارج جدول الأعمال اليومي ويفرد لها بند خاص ويكون الرئيس أول الخطباء ثم ترفع الجلسة لمدّة عشر دقائق أو ربع ساعة يستقبل خلالها الرئيس المهنّئين من رؤساء الوفود الحاضرين في صالون ملاصق للقاعة.

نقترح عدم التقيّد بالموعد المقرّر سابقاً حتى يجيء موعد خطاب الرئيس في الفترة التي يتواجد فيها العدد الأكبر من وزراء الخارجية، وهي الفترة التي تمتدّ بين ٢٧ ايلول و٥ تشرين الأول.

نلفت النظر إلى أن شولتز سيكون موجوداً في الفترة من ٢٧ ايلول حتى ٧ تشرين الأول. أما شيسون فيكون هنا ما بين ٢٦ ايلول و٢ تشرين الأول، أمّا الوزراء العرب فنلفت النظر إلى مواعيد خطب أبرزهم:

سوريا في ٢٨ ايلول؛ الكويت في ٣٠ ايلول؛ مصر في ٤ تشرين الأول؛ السعودية في ٤ تشرين الأول؛ الأردن في ٥ تشرين الأول.

ثانياً: البرنامج

التقاليد هنا تقضي بألاّ يطيل رئيس جمهورية إقامته وأن يستعمل فترة وجوده لإجراء الحدّ الأقصى من الاتّصالات التي تهمّ بلاده، ويسافر بعد ذلك لزيارة واشنطن، مع العلم بأن الأمر ليس محتّماً بدليل أن رئيس جمهورية البرازيل الذي يحضر هذه السنة، سيعود فوراً الى بلاده ويكتفي من الاتّصالات الأميركية بما يجري في نيويورك، إنما الأفضل، بالطبع، أن يغتنم الرئيس اللبناني مناسبة الحضور لزيارة واشنطن نظراً للظروف الحالية.

في نيويورك التقاليد تقضي كذلك بأن يقيم الأمين العامّ مأدبة، غالباً ما تكون غداء تكريم، للرئيس. وليس محتّماً أن يردّ الرئيس الدعوة. كما أن ثمة تقاليد تقضي بأن يدعو الرئيس الزائر إلى حفلة استقبال أو يدعو الوفد المقيم الى حفلة على شرف رئيس جمهورية، تبعاً لحجم الحفلة ونوعية المدعوين. ومن الطبيعي بالنسبة إلى لبنان، أن يلتقي الرئيس، بالإضافة الى ممثلي الدول العربية، ممثلي الدول المعنية بالشؤون اللبنانية عبر الأمم المتّحدة أو مباشرة كأعضاء مجلس الأمن والمساهمين في صناديق التعمير والمنظّمات الإنمائية والإنسانية والدول المساهمة في القوّات الدولية، وكذلك ثمّة مصلحة في أن يلتقي الرئيس رؤساء المنظّمات الدولية المعنية بتعمير لبنان ومساعدته، ومن الممكن الاستعاضة عن أية حفلة بسلسلة اجتماعات عمل تستغرق يوماً او يومين يجري الاتّفاق على نماذجها وفق رغبة الرئيس شخصياً، وفي وسعنا اقتراح أكثر من شكل عندما تجري الموافقة على المبدأ. ونحن شخصياً، نفضّل لقاءات العمل المنسجمة على حفل كبير، ونلفت النظر إلى أن الاجتماع مع السفراء والوزراء العرب يجب أن تتوافر لنجاحه شروط موضوعية تعرفونها، يجري تأمينها بين بيروت والعواصم العربية ويمكن نيويورك أن تساهم في أيّة خطّة إذا شئتم.

ثالثاً: الخطاب

خطب رؤساء الجمهورية ورؤساء الحكومة، أمام الجمعية العامّة، غالباً ما تكون بمثابة بيان حول نظرة الدولة العامّة إلى شؤون العالم والمنظّمة الدولية ثم نظرتها الخاصّة إلى قضاياها الذاتية ومشاكلها الإقليمية، فضلاً عن علاقاتها بالأمم المتحدة. ونرى بالنسبة إلى الوضع الخاصّ الذي نحن بصدده أن المتوقّع من الرئيس اللبناني الجديد هو تحديد موقف لبنان والعهد الجديد فيه من الأزمات التي تعاقبت على أرضنا خلال السنوات الماضية والنظرة الجديدة إلى حلّها ومعالجتها، ثم ما ننتظره من المجتمع الدولي كمجموعة وكمنظمة وكمؤسسات، ومن الدول المعنية التي نتعاون معها على إيجاد الحلول. وقد يكون من المناسب أن ينطلق الرئيس في خطابه من تقرير الأمين العام دي كويلار الذي يعتبر مقدّمة للمناقشة حول البنود المطروحة على جدول الأعمال والقضايا الدولية خلال السنة (الذي نبرقه لكم) كما يفعل معظم الخطباء. وقد أوجد دي كويلار نهجاً جديداً إذ ضمّن تقريره تأمّلات ومناقشة مبدئية ومنهجية حول دور الأمم المتّحدة، وأعطى القضية اللبنانية كأحد الأمثلة التي تدلّ على خروج الحلول الدولية عن إطار المنظّمة. ومن البديهي

أن تصاغ خطب رؤساء الدول على ضوء التوجّه الدولي وتوجّهات الرأي العام الداخلي والإقليمي وتبعاً للأهداف التي يتوخّاها كل رئيس.

لجهة اللغة نقترح أن يتكلّم الرئيس بالإنكليزية مع أن رؤساء الدول يتكلّمون بلغتهم الوطنية، وذلك لأن الخطب بالإنكليزية تنقل مباشرة في وسائط الإعلام وتكون أكثر وقعاً في المجتمع الدولي وأميركياً وفي سائر العواصم، ومن الطبيعي أن تهتمّ وسائل الإعلام بصورة خاصّة بالرئيس اللبناني الجديد.

وليس ما يمنع إذا كان الرئيس يريد أن يتوجّه الى اللبنانيين والعرب، أن يلقي جزءاً من خطابه بالعربية وجزءاً بالإنكليزية وهي سابقة أوجدها أكثر من رئيس كرئيس حكومة كندا، كما سبق للأمين العامّ الجديد عند تسلّمه مسؤولياته أن جزّأ خطبة التدشين في ثلاث لغات، الإسبانية، لغته الأصلية، والإنكليزية والفرنسية.

وفي مطلق الأحوال يجب أن يكون النصّ مترجماً سلفاً إلى لغات عدّة قبل إلقائه.

رابعاً: الإقامة

معظم الرؤساء يقيمون في الفنادق، بما في ذلك الرئيس الأميركي عندما يحضر، ونقترح الفندق الملاصق لمبنى الأمم المتّحدة «UN Plaza»، تسهيلاً للانتقال وللقاءات، وتتّخذ البعثة الأميركية عادة جميع التدابير الأمنية المطلوبة، غير أن ثمّة بعض الرؤساء يفضّلون الإقامة في بعثتهم أو قنصليتهم في نيويورك إذا كانت لائقة، والقنصلية اللبنانية مهيّأة لذلك.

خامساً: الوفد

الوفد المرافق لرئيس الجمهورية يكون مستقلاً تماماً عن الوفد الذي يشترك في دورة الجمعية، ولا حدود على عدده، وتراوح السوابق بين وفود فضفاضة جداً (أميركا اللاتينية) ووفود ضيّقة جداً (فرنسا لما حضر جيسكار). وتفرد عادة منصّة خاصّة للوفد المرافق لرؤساء الدول والحكومات داخل قاعة المشتركين ويجالسهم في هذه المنصّة مندوب أو أكثر من الأمانة العامّة ومندوب أو أكثر من البعثة المضيفة، أي اميركا، وكذلك تجلس في المنصة زوجات الرؤساء إذا حضرن مع زوجة الأمين العامّ للأمم المتّحدة.

سادساً: احتمال احتياطي

من الممكن، بالطبع، إذا لم تسمح الظروف الداخلية بحضور الرئيس المنتخب في الموعد المنوي الذي نقترحه، أن يحضر في منتصف تشرين الأول موعد انتهاء المناقشة العامّة. كما من الممكن عقد جلسة خاصّة طارئة خلال الدورة للاستماع الى الرئيس. ومن الممكن كذلك دعوة مجلس الأمن، بالاضافة أو بدلاً من الجمعية العامّة، لوجود القضية اللبنانية على جدول الأعمال ولضرورة التئام المجلس قبل ١٩ تشرين الأول للنظر في مستقبل القوّات الدولية. كما أنه من الممكن درس إمكانية الكلام أمام المجلس الاقتصادي والاجتماعي، بالإضافة إلى الجمعية العامّة لوجود المساعدات التعميرية للبنان على جدول الأعمال، ولا نعرف من سابقة لرئيس دولة أن خاطب المجلس فتكون المناسبة إذا وافق الرئيس تجديداً مستحبّاً.

تويني

■ برقيّة صادرة رقم ٣٨٩، تاريخ ١٩٨٢/٩/٨

صدر « تقرير الأمين العام للأمم المتّحدة عن أعمال المنظّمة » في الوثيقة A/37/1 تاريخ ٧ / ٩ / ٨٢ . وقد تميّز هذا التقرير عن التقارير السابقة بتجاوزه المعضلات الدولية العالقة إلى التركيز على « المشكلة الرئيسية المتمثّلة في قدرة المنظّمة على صيانة السلم والعمل بوصفها محفلاً للمفاوضات » . وقد حاول الأمين العامّ تحليل الصعوبات الناتجة من « التناقض بين الأهداف الوطنية وأهداف الميثاق، والإتّجاه الحالي نحو اللجوء إلى المجابهة والعنف بل إلى الحرب سعياً وراء ما يتصوّر أنه مصالح أو مطالب أو أمانٍ حيوية » .

وفي ما يلي عرض لأهمّ الأمور التي تعرّض لها الأمين العامّ في تقريره :

١ . دور مجلس الأمن

تحدّث الأمين العامّ عن الانقسام الدولي الذي يمنع مجلس الأمن من اتّخاذ الإجراءات الحاسمة التي تؤدّي إلى حلّ المنازعات الدولية، وضمان احترام قراراته وتنفيذها . وذكّر الأمين العامّ بالفصل السابع من الميثاق الذي يكفل، عند تطبيقه، صيانة السلم العالمي عبر نظام الأمن الجماعي للأممِ المتّحدة . ويمكن تعزيز هذا النظام عن طريق استخدام مجلس الأمن بشكل أكثر انتظاماً ومراقبة الحالات الخطرة مراقبة فعّالة، وبدء التناقش مع الأطراف عند الاقتضاء قبل أن تصل هذه الحالات إلى حدّ الأزمة .

وقد ناشد الأمين العامّ الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن إقامة علاقات عمل ملائمة في ما بينهم، وعدم تغليب علاقاتهم الثنائية خارج الأمم المتّحدة على المسؤولية الخاصّة المترتّبة عليهم والتي ينصّ عليها الميثاق .

٢ . عمليات حفظ السلم الدولي

أثنى الأمين العامّ على عمليات حفظ السلم التي قال إنها « أحد مبتكرات الأمم المتّحدة التي حقّقت نجاحاً كبيراً » . وأكّد على وجود علاقة وثيقة بين نجاح عمل قوّات الأمم المتّحدة لحفظ السلم وقدرة مجلس الأمن على اتّخاذ إجراءات حاسمة لضمان احترام قراراته . ويفترض تحقيق عمليات حفظ السلم بشكلٍ ملائم، التزام الأطراف المعنيين بالتعاون لتنفيذ الولاية الممنوحة من قبل مجلس الأمن والمحدّدة تحديداً واضحاً، وألمح إلى أن تزعزع الثقة في قدرة ودور قوات الأمم المتّحدة ما هو إلاّ نتيجة حتمية لتخلّف مجلس الأمن عن تحمّل مسؤولياته لتصحيح الوضع. وأعطى مثالاً على ذلك ما حدث في لبنان في حزيران الماضي .

وانطلق من موضوع إنشاء قوّات متعدّدة الأطراف خارج إطار الأمم المتّحدة للتأكيد على ضرورة درس « أسباب إحجام الأطراف في بعض المنازعات عن اللجوء إلى مجلس الأمن أو استخدام أجهزة الأمم المتّحدة » .

٣ . اقتراحات الأمين العام

بالرغم من الوضع غير المستقرّ الذي يسود العلاقات الدولية، فقد برزت في التقرير اقتراحات تتّصف بالواقعية والجدية وتعبّر عن التفاؤل في إمكانية إعادة رسم الخطوط

العريضة لتحرّك المنظّمة العالمية وإنجاح مهمّتها إذا ما ساندتها، فعلاً لا قولاً، الدول الأعضاء، وخصوصاً الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن. ومن هذه الاقتراحات ما يلي :

أ) استحداث قدرة أكبر وأكثر منهجية لتقصّي الحقائق في مناطق النزاع المحتملة... واتّخاذ إجراءات أسرع وأنجح تطبّق في حالة إيفاد بعثات المساعي الحميدة...

ب) « ... عقد اجتماع لمجلس الأمن على اعلى مستوى ممكن » بهدف إجراء مناقشة متعمّقة لأهمّ المعضلات الدولية .

البعثة

● برقيّة واردة رقم ٦٦٨، تاريخ ١٩٨٢/٩/١٥

بأسف عميق ننعى إليكم وفاة الرئيس المنتخب الشيخ بشير الجميل بحادث انفجار، ونطلب اليكم إعلان الحداد الوطني مدّة سبعة ايام، ابتداء من اليوم الموافق الخامس عشر من الجاري، وفتح سجل للتعزية طوال هذه المدّة .

فؤاد بطرس

■ برقيّة صادرة رقم ٣٩١، تاريخ ١٩٨٢/٩/١٥

عطفاً على حديثنا الهاتفي مع معالي الوزير:

أولاً: مقابلة الأمين العامّ

قابلت الأمين العامّ الساعة الثالثة بعد الظهر، وكانت الزيارة مقرّرة سابقاً بقصد الاستئذان بالسفر (باعتبار اني كنت أنوي مغادرة نيويورك نهائياً يوم الجمعة في ١٧) . تحوّلت المقابلة الى تقييم للتطوّرات الأخيرة، أذكر منه :

١ . إن الأمين العامّ سيصدر تقريراً عن التطورات الميدانية الأخيرة لجهة التحركات الاسرائيلية، بناءً على تكليف مجلس الأمن في قراراته الأخيرة (نودعكم التقرير عند صدوره) .

٢ . لا يستبعد الامين العام تحرّكاً في مجلس الأمن نتيجة التقرير، خصوصاً إذا استمرّ الانتشار الإسرائيلي في بيروت الغربية .

٣ . وصف الأمين العامّ هذا الانتشار بأقسى العبارات وقال عن الذريعة الإسرائيلية (الدخول للحؤول دون الصدامات الحزبية والفئوية) إنها مستغربة ومستهجنة وإنها «Self-assigned and un-called-for mandate»، الخ... وكان شديد الغضب .

٤ . أعرب الامين العامّ عن استعداده لبذل أي شيء نطلبه او القيام بأي عمل أو التقدّم بأي اقتراح إلى مجلس الأمن. لكنه لا يريد أن يفعل شيئاً بدون التنسيق معٍ الحكومة اللبنانية. ولذلك فهو ينتظر منكم إشارة، ولا سيما لجهة زيادة عدد المراقبين، مثلاً، بعد أن تبيّن أنهم قاموا بجهد ناجح، ولو محدوداً، بشهادة الأميركان. وزاد الأمين العامّ أنه، نظراً للوضع المعنوي في الامم المتّحدة بعد تقريره (برقيتنا رقم ٣٨٩)، فهو لن يقوم بشيء « يعيق

عمل أو نشاط أي فريق آخر أو يتضارب معه ». وعدته، على ضوء ذلك، بنقل طلبه اليكم وإبلاغه الجواب فور وروده.

ثانياً: زيارة السفير درايبر للأمانة العامّة

١ . أطلعني أوركهارت، خلال الاجتماع مع الأمين العامّ، على الأبحاث التي دارت بينه وبين السفير موري درايبر الذي توقّف هنا في طريقه إلى القدس (يوم الإثنين) خصيصاً لمقابلته (في غياب الأمين العامّ في أوروبا) . وقال أوركهارت إن البحث تركّز على إمكانيات قيام الأمم المتّحدة بدور فعّال في متابعة معالجة الأزمة، لا سيما لجهة استعمال مزيد من المراقبين في مزيد من المهمّات في فترة الانسحاب الثانية، وكذلك مستقبل « يونيفل » في الجنوب.

٢ . قال أوركهارت إن درايبر أبلغه تمسّك واشنطن بالقوّات الدولية في الجنوب وغير الجنوب عند الحاجة « خصوصاً لأنهم لا يريدون استخدام قوّاتهم » . أضاف أن درايبر صارحه بوجود انقسام داخل الحكم الإسرائيلي: بيغن يريد « قوّات متعدّدة الجنسيات »، وشامير يفضّل « يونيفل »، أمّا شارون فلا هذه ولا تلك بل « سعد حدّاد » (كذا) . وأعرب درايبر عن شعوره بأن بيروت باتت أكثر ميلاً لاستخدام « يونيفل » من ذي قبل، وذكر على وجه التحديد أن الرئيس المنتخب بحث الموضوع شخصياً وسيجري معه بحثاً جديداً على ضوء تقييم أوركهارت. وقال أوركهارت إن الموضوع ربما تجاوزه الزمن الآن نظراً لاغتيال الشيخ بشير وتساءل عن الموقف المحتمل على ضوء التطوّرات المرتقبة.

٣ . على وجه التحديد، بحث درايبر مسألة توسيع رقعة انتشار القوّات الدولية في الجنوب بحيث تشمل « الأربعين كيلومتراً »، فيوضع هكذا حدّ للمطالبات الإسرائيلية. وقال إن الأمر، بالطبع، متوقّف على اقتراح من الحكومة اللبنانية العتيدة إذا اقتنعت.

٤ . كذلك أشاد درايبر بالمراقبين ودورهم، فلما اقترح عليه أوركهارت أن يقنع الإسرائيليين بالقبول بزيادتهم وتوسيع نشاطهم، تحفّظ وتحفّظ مرافقوه من البعثة الأميركية هنا.

٥ . تطرّق البحث للجيش اللبناني وانتشاره، فأشاد درايبر بالجيش وأعرب عن إعجاب المراجع الأميركية بالنتائج الأولية التي لمسوها لهذا الانتشار.

ثالثاً: المجموعة العربية ومجلس الأمن

١ . تجاوزت المجموعة العربية في اجتماعها بعد ظهر اليوم جدول الأعمال المقرّر سابقاً (برقيّتنا اللاحقة ٣٩٢) وخصصت القسم الأكبر من أبحاثها للوضع في بيروت الذي أثاره سفير الأردن بوصفه العضو العربي في مجلس الأمن.

٢ . كانت البعثة ممثّلة بالمستشار تدمري الذي قال إن الحكومة اللبنانية تدرس التطوّرات عن كثب، مستشهداً بتصريح رئيس الحكومة، مشيراً إلى أن بيروت كانت مسرحاً لأحداث أخرى هامّة صرفت المسؤولين عن اتّخاذ أي قرار حتى الآن.

٣ . قال السفير الأردني إن الموضوع لا يتعلّق بلبنان وحده ويتجاوز السيادة اللبنانية، فيهدد الأمن والسلام الدوليين في المنطقة. واستطرد أن عدداً من السفراء العرب اتّصلوا به

طالبين دعوة مجلس الأمن وكذلك عدد من السفراء الأوروبيين، وقال إنه يخشى، إذا لم يدعُ لبنان مجلس الأمن، أن يأخذ سواه المبادرة خصوصاً ان المجلس يجتمع غداً لدرس جدول أعماله وربما طرح الموضوع من زاوية تقرير الأمين العامّ (الفقرة « أولاً » أعلاه)[1] .

٤ . ساند سفير الأردن عدد من السفراء أبرزهم سفير سوريا الذي لم يطالب بدعوة مجلس الأمن إنما طالب بالقيام بعمل ما وكذلك المندوب الفلسطيني الذي قال إنه يناشد لبنان أخذ المبادرة لأن احداً لا يريد تجاوز سيادة لبنان.

٥ . عند طرح مشروع توصية للبنان بدعوة مجلس الأمن، حاول سفير الكويت، بوصفه رئيس المجموعة، حصر المناقشة حولها ولكنه لم يتمكّن من الحؤول من اتّخاذها، فأكّد مندوب لبنان أن الأمر يعود إلى الحكومة اللبنانية وهي تتّخذ القرار المناسب.

٦ . يزيد في دقّة الوضع أن الإتّحاد السوفياتي وزّع تصريحات من بريجنيف في « تاس » في هذا الإتّجاه تتضمّن اتّهامات لا بدّ بلغتكم.

٧ . الموضوع الخطير في التصرّف الإسرائيلي الجديد في بيروت، والذي هو موضع مداولة عامّة، هو قول المصادر الإسرائيلية رسمياً وعلناً في نيويورك وواشنطن وعبر تصريحات كثيرة إن الجيش الاسرائيلي هو « قوّة الاستقرار » الوحيدة في لبنان وإنه تدخّل في بيروت منعاً للتقاتل وللحؤول دون تفاقم المنازعات الحزبية والفئوية (كذا) وإنه يقوم بالتالي بهذا الدور خدمة للسلام وتخوفاً من نشاط « بقايا الإرهاب الفلسطيني بالتوافق مع العناصر اليسارية » . ولا يفوتكم أن هذه الذريعة التي علّق عليها الأمين العامّ، كما أشرنا أعلاه، ويتناولها بالتعليق السفراء العرب وغير العرب، تطرح قضية الاجتياح الإسرائيلي من زاوية مختلفة للبنان اختلافاً كلّياً عن زاوية الحرب على الفلسطينيين.

الخلاصة: نضع هذه الأمور بين أيديكم مع التوصية باتّخاذ قرار حاسم على ضوء المعطيات التي لديكم، مع لفت النظر إلى ضرورة تحاشي تأثير المضاعفات الدولية على المسيرة السياسية في لبنان على نحو يزيد الأمور تعقيداً. وفي رأينا أن الوصول، عبر المفاوضات الدائرة عندنا، الى نتائج إيجابية سريعة، هو الطريق الوحيد للحؤول دون تحرّك في الأمم المتّحدة يتجاوز طاقة الحكومة اللبنانية على التقرير في الظرف الحرج الذي ندركه وربما يرغب البعض الإفادة منه لأسباب لا تخفاكم.

ننتظر تعليماتكم الفورية.

غسان جبران تويني

■ برقيّة صادرة رقم ٣٩٢، تاريخ ١٩٨٢/٩/١٥

عقدت المجموعة العربية اجتماعاً بعد ظهر اليوم قدّم خلاله مدير مكتب الجامعة العربية تقريراً عن أعمال قمّة فاس. وقد طرح بعض المندوبين اقتراحاً يقضي بتوزيع بيان المؤتمر

---

(١) راجع ملحق تقرير الأمين العام عن الوضع في منطقة بيروت في الصفحتين ٣٦٧ - ٣٦٨.

كوثيقة رسمية من وثائق الأمم المتّحدة، فتحفّظنا عن هذا الاقتراح (على ضوء الموقف اللبناني الرسمي في القمّة المذكورة) فصرف النظر عنه. (راجع برقيّتنا ٣٩١ في ما يتعلّق باجتماع المجموعة العربية)[1].

البعثة

● برقيّة واردة رقم ٦٧٤، تاريخ ١٩٨٢/٩/١٦

برقيّتكم ٣٩١

بالنظر لقضية بيروت، نرى أن تتّصلوا فوراً برئيس مجلس الأمن، وتطلبوا عقد المجلس، وإدانة إسرائيل لخرقها وقف إطلاق النار، وانسحاب قوّاتها من بيروت، مع احتفاظنا بمطالبنا وحقوقنا الأخرى، لاسيما تنفيذ القرارين ٥٠٨ و٥٠٩ بكامل أحكامهما.

أما في ما يتعلّق بمشروع القرار الذي سيصدر عن مجلس الأمن، فنرجو أن تنسّقوا قدر الإمكان مع البعثة الأميركية علّكم تستطيعون الحصول على موافقتها في التصويت.

فؤاد بطرس

■ برقيّة صادرة، رقم ٣٩٣، تاريخ ١٩٨٢/٩/١٦

برقيّتكم ٦٧٤

١ . قابلت رئيس مجلس الامن وابلغته كتاباً بدعوة المجلس الى الانعقاد فوراً وفق تعليماتكم.

٢ . تفاهمنا مع الرئيس ومع الاعضاء البارزين في المجلس على وضع الطلب اللبناني في رأس جدول أعمال المشاورات التي كان المجلس مدعواً اليها الساعة الثالثة والنصف بعد ظهر اليوم. واقترحنا على الرئيس، الذي وافق على ذلك مبدئياً، دعوة المجلس الى جلسة علنية للنظر في الشكوى اللبنانية فور انتهاء المشاورات على أن ترفع الجلسة لإجراء مزيد من المشاورات حول مشروع قرار نرجو أن يجيء اجماعياً.

٣ . أعددنا مشروع قرار بسيط وفق تعليماتكم وأودعناه الرئيس والأعضاء الذين طلبوا منه نسخة.

٤ . اتّصلنا بالبعثة الأميركية أكثر من مرّة وقد أبلغَنا السفير الأميركي منذ ربع ساعة أنهم يوافقون على دعوة المجلس وطلبوا نسخة من مشروع القرار لدرسه. كذلك أبلغَنا السفير الأميركي أن اجتماعاً يعقد في هذه الساعة بالذات في وزارة الخارجية في واشنطن لمطالبة السفير الإسرائيلي بالانسحاب فوراً من بيروت، وشدّد على كلمة «فوراً». انطلاقاً من ذلك سألنا السفير الأميركي إذا كنّا نصرّ، في حال وصولهم إلى نتيجة ملموسة، على عقد المجلس، فكان جوابنا أن المهمّ هو النتيجة، وفي هذه الحال ربما انعقد المجلس وتأخّر

(١) ألحقت بهذه البرقية برقية الأمين العام الى الرئيس سركيس بعد اغتيال الرئيس بشير الجميل. انظر الصفحة ٤٢٠ .

القرار حتى إذا تحقّقت النتيجة المرجوّة في هذه الأثناء زالت الحاجة إلى قرار. وفي مطلق الأحوال سنضمّن المشروع بالاتّفاق مع البعثة الأميركية مادّة تدعو الدول القادرة على ذلك إلى بذل المزيد من المساعي لتنفيذ قرار مجلس الأمن العتيد.

ثلاثة عناصر:

١ . الإدانة.

٢ . تأكيد قراري مجلس الأمن ٥٠٨ و٥٠٩ .

٣ . طلب الإنسحاب الفوري.

٤ . التنفيذ (دعوة الدول القادرة لبذل المساعي للتنفيذ). في المقدّمة، تأكيد الموقف اللبناني حول ضرورة انسحاب جميع القوّات غير اللبنانية من لبنان.

تويني

■ برقيّة صادرة رقم ٣٩٤، تاريخ ١٩٨٢/٩/١٦

برقيّتنا ٣٩٣

في الخامسة والنصف مساء، عقد مجلس الأمن جلسة علنية، بناء على طلب لبنان، استمرّت حتى التاسعة ليلاً، تكلّم خلالها كل من مندوبي لبنان والأردن ومنظّمة التحرير والكويت (رئيس المجموعة العربية)، ثم الإتّحاد السوفياتي وإسرائيل. تكلّم اخيراً مندوب سوريا مستعملاً حقّ الردّ.

في نهاية الجلسة قدّم مندوب الأردن مشروع القرار الذي أبلغناكم عناصره في برقيّتنا المرجع،مضافاً اليها فقرة تتعلّق بإدانة اغتيال الرئيس المنتخب الشيخ بشير الجميل.

رفعت الجلسة إلى الغد للتشاور حول مشروع القرار وللتوصّل إلى صيغة اجماعية إذ إن الإتّحاد السوفياتي والولايات المتّحدة الأميركية يطرحان تعديلات لا تخرج عما هو مألوف في مثل هذه المناسبة.

سنوافيكم غداً بالتفاصيل.

البعثة

■ برقيّة صادرة رقم ٣٩٥، تاريخ ١٩٨٢/٩/١٧

(...) بناء على حديثي معكم افيدكم انني سأغادر نيويورك نهائياً صباح الثلاثاء في ١٩٨٢/٩/٢١[1].

تويني

(١) حذفنا من هذه البرقية ما له علاقة بقيمة تذاكر السفر وتعويض الانتقال تمشياً مع منهج الكتاب العام.

■ برقيّة صادرة رقم ٣٩٦، تاريخ ١٩٨٢/٩/١٧

عطفاً على مكالمتنا الهاتفية مع السفير هنري أبو فاضل، وافق مجلس الأمن الساعة السابعة والربع على القرار رقم ٥٢٠[١] بالإجماع. ونبدي الملاحظات التالية:

١. جميع الكلمات أشارت، تجاوباً مع خطاب لبنان، إلى مقتل الرئيس المنتخب، ونوّهت بضرورة تمكين لبنان من السير في المسلك الدستوري. والفقرة المتعلّقة بالموضوع في القرار هي دعم لا يستهان به للشرعية، خصوصاً أنها اقترنت بإشارة إلى الجيش اللبناني وتأكيد لاحترام استقلال وسيادة لبنان. وكانت مجمل الخطب بمثابة مظاهرة لاستقلال لبنان وشرعيته.

٢. انتزعنا، بعد صعاب تدركونها ولم تكن غريبة عما دار في قمة «فاس»، تأكيداً لانسحاب جميع القوّات غير اللبنانية من الأراضي اللبنانية. لفت نظرنا التصلّب في موقف السوفيات، وكذلك الإشارة في كلمة الصين، بعد سواها، إلى ضرورة عدم الربط بين الانسحاب الإسرائيلي والانسحابات السورية والفلسطينية. والنصّ النهائي تضمّن دعوة لنشر الجيش اللبناني في كل الأراضي اللبنانية.

٣. نسّقنا، وفق تعليماتكم، مع البعثة الأميركية، ولم يكن الموضوع سهلاً كما تدركون وكانت السفيرة كيركباتريك تنتقل بين نيويورك وواشنطن. والموقف الأميركي الأخير تقرّر على ضوء المعلومات عن التطوّرات «الميدانية» بكل أبعادها. وقراءتنا أن أميركا كانت بحاجة إلى قرار قوي تظهر فيه غضبها على إسرائيل ويكون أداة تأثير إضافية، ممّا يعيد إلى المجلس الكثير من الدور الذي كانت واشنطن تعالت عليه في مناسبات سابقة. ولفت النظر عدم إدلاء البعثة الأميركية بأي خطاب أو بيان في تفسير التصويت.

٤. لا بد من الإشارة الى مناظرة كادت تصبح هزلية، بل أصبحت، بين السفيرين الإسرائيلي والسوري، لم نر من المناسب التدخّل فيها بل أعربنا عن أسفنا.

٥. المشروع قدّم إلى المجلس كمشروع أردني رغم مشاركة الفرقاء الأساسيين في الصياغة.

غسان تويني

■ برقيّة صادرة رقم ٣٩٧، تاريخ ١٩٨٢/٩/١٩

عند الساعة الرابعة من صباح اليوم وافق مجلس الأمن بالإجماع على قرار (القرار ٥٢١)[٢] يدين المجزرة التي تعرّض لها المدنيون الفلسطينيون ويؤكّد قرارات المجلس السابقة التي تدعو إلى احترام حقوق السكّان المدنيين بدون تمييز، ويسمح للأمين العام بزيادة عدد المراقبين الدوليين في بيروت وضواحيها من ١٠ الى ٥٠ مراقباً يمنحون حرّية الحركة

(١) نص القرار في الصفحات ٣٢٥ - ٣٢٧.
(٢) راجع الصفحات ٣٢٨ - ٣٣١.

والانتشار، بالتشاور مع الحكومة اللبنانية، بما يؤمّن سلامة السكّان المدنيين[١]. كما يطلب المجلس في قراره من الأمين العامّ للأمم المتّحدة البدء، بصورة عاجلة، في مشاورات مناسبة، وخصوصاً مع الحكومة اللبنانية، حول الخطوات الأخرى التي يمكن أن يتّخذها المجلس، بما في ذلك إمكانية انتشار قوّات للأمم المتّحدة لمساعدة الحكومة اللبنانية على تأمين الحماية الكاملة للسكّان المدنيين في بيروت وضواحيها. وقد طلب المجلس من الأمين العامّ تقديم تقرير عن نتيجة مشاوراته خلال ثمان وأربعين ساعة.

نودعكم أدناه النصّ الكامل للتقرير[٢] ونتوقّع أن يتّصل بكم ممثّلو الأمين العام على وجه السرعة للتشاور معكم حول مضمون الفقرتين العملانيتين الثالثة والخامسة.

البعثة

● برقيّة واردة [هاتفية]، تاريخ ١٩٨٢/٩/٢٠

مخاطبة من السفير هنري أبو فاضل

وافق مجلس الوزراء اليوم على استدعاء قوّات متعدّدة الجنسيات لمساعدة الجيش اللبناني على الحفاظ على الأمن وحماية المدنيين في بيروت الغربية لمدّة محدّدة قابلة للتجديد، وفقاً لما كنّا قد أفدناكم به.

يرجى أخذ العلم والتصرّف على هذا الأساس، مع الإشارة إلى أننا في طور إبلاغ القرار إلى السفراء الثلاثة المعنيين[٣] الذين سيبلغون حكوماتهم ويسعون لتذليل العقبات.

فؤاد بطرس

■ برقيّة صادرة رقم ٣٩٨، تاريخ ١٩٨٢/٩/٢٠

تبلّغنا برقيّتكم وكانت سفيرة أميركا قد أبلغتنا التطوّرات منذ الصباح، وذهبنا معاً لزيارة الأمين العامّ واشعاره بكامل التطوّرات. طلب الأمين العامّ منّا إيداعه رسالة[٤] فأودعناه رسالة مستوحاة من رسالتكم في ٢٠ آب مبنية على أنه سبق للحكومة اللبنانية وأعربت عن ميلها هذا خلال مناقشات مجلس الأمن مساء السبت في ١٨ الجاري.

تويني

غادر السفير تويني نهائياً نيويورك في صباح اليوم التالي، الثلاثاء، الواقع فيه ٢١ ايلول (سبتمبر) ١٩٨٢.

(١) قال مندوب لبنان الدائم في مداخلته أمام مجلس الأمن ابّان تبني القرار ٥٢١: «ما كان بامكان أي لبناني، سواء باللباس المدني أم العسكري، ان يصل الى مسرح الجريمة من غير المرور بالخطوط الاسرائيلية، وهذا واضح من التدقيق في خريطة المكان... وما كان في استطاعة أي لبناني أن يتوجه الى هذه الأماكن مسلحاً أو في عربة عسكرية من دون موافقة الاسرائيليين، هذا إذا لم نقل اكثر من ذلك». **اتركوا شعبي يعيش**... ص ١٩٨.
(٢) راجع الصفحات ٣٦٨ - ٣٧١.
(٣) سفراء الولايات المتحدة الاميركية وفرنسا وايطاليا.
(٤) راجع الصفحة ٤٢١.

الوثائق

و

النصوص

الوثائق والنصوص

التي أشير إليها في البرقيات

أو أرسلت كملاحق لها

قرارات مجلس الأمن
في النصّ الإنكليزي الأصلي
والترجمة العربية



Security Council

Dist.
GENERAL

S/RES/501 (1982)
25 February 1982

RESOLUTION 501 (1982)

Adopted by the Security Council at its 2332nd meeting, held on 25 February 1982

The Security Council,

Recalling its resolutions 425 (1978), 426 (1978), 427 (1978), 434 (1978), 444 (1979), 450 (1979), 459 (1979), 467 (1980), 474 (1980), 483 (1980), 488 (1981), 490 (1981) and 498 (1981),

Acting in accordance with its resolution 498 (1981), and in particular paragraph 10 of that resolution in which it decided to review the situation as a whole,

Having studied the special report of the Secretary-General on the United Nations Interim Force in Lebanon (S/14869),

Noting the letter of the Permanent Representative of Lebanon to the President of the Security Council (S/14875),

Having reviewed the situation as a whole in the light of the Secretary-General's report and of the letter of the Lebanese Permanent Representative,

Taking note from the Secretary-General's report that it is the strong recommendation of UNIFIL's Force Commander, and also the wish of the Lebanese Government, that the ceiling for UNIFIL troops should be increased; and that the Secretary-General fully supports the recommendation for an increase by 1,000 of the troop strength of UNIFIL,

1. Reaffirms its resolution 425 (1978) which reads:

The Security Council,

Taking note of the letters of the Permanent Representative of Lebanon (S/12600 and S/12606) and the Permanent Representative of Israel (S/12607),

82-04747 0493Z (E)

/...

Having heard the statements of the Permanent Representatives of Lebanon and Israel,

Gravely concerned at the deterioration of the situation in the Middle East, and its consequences to the maintenance of international peace,

Convinced that the present situation impedes the achievement of a just peace in the Middle East,

1. Calls for strict respect for the territorial integrity, sovereignty and political independence of Lebanon within its internationally recognized boundaries;

2. Calls upon Israel immediately to cease its military action against Lebanese territorial integrity and withdraw forthwith its forces from all Lebanese territory;

3. Decides, in the light of the request of the Government of Lebanon, to establish immediately under its authority a United Nations interim force for southern Lebanon for the purpose of confirming the withdrawal of Israeli forces, restoring international peace and security and assisting the Government of Lebanon in ensuring the return of its effective authority in the area, the force to be composed of personnel drawn from States Members of the United Nations;

4. Requests the Secretary-General to report to the Council within twenty-four hours on the implementation of this resolution.

2. Decides to approve the immediate increase in the strength of the United Nations Interim Force in Lebanon recommended by the Secretary-General (in para. 6 of document S/14869) from approximately 6,000 to approximately 7,000 troops to reinforce present operations as well as to make further deployment possible on the lines of resolution 425 (1978);

3. Re-emphasizes the terms of reference and general guidelines of UNIFIL, as stated in the report of the Secretary-General of 19 March 1978 (S/12611) confirmed by resolution 426 (1978), and particularly

(a) That "the Force must be able to function as an integrated and efficient military unit";

(b) That "the Force must enjoy the freedom of movement and communication and other facilities that are necessary to the performance of its tasks";

(c) That the Force "shall not use force except in self-defence";

(d) That "self-defence would include resistance to attempts by forceful means to prevent it from discharging its duties under the mandate of the Security Council";

/...

4. Calls upon the Secretary-General to renew his efforts to reactivate the General Armistice Agreement between Lebanon and Israel of 23 March 1949, and in particular to convene an early meeting of the Mixed Armistice Commission;

5. Requests the Secretary-General to continue his discussions with the Government of Lebanon and the parties concerned with a view to submitting a report by 10 June 1982 on the necessary requirements for achieving further progress in a phased programme of activities with the Government of Lebanon;

6. Decides to remain seized of the question and invites the Secretary-General to report to the Security Council on the situation as a whole within two months.

القرار ٥٠١

(١٩٨٢/٢/٢٥)

«إن مجلس الأمن،

اذ يذكّر بقراراته ٤٢٥ (١٩٧٨)، ٤٢٦ (١٩٧٨)، ٤٢٧ (١٩٧٨)، ٤٣٤ (١٩٧٨)، ٤٤٤ (١٩٧٩)، ٤٥٠ (١٩٧٩)، ٤٥٩ (١٩٧٩)، ٤٦٧ (١٩٨٠)، ٤٧٤ (١٩٨٠)، ٤٨٣ (١٩٨٠)، ٤٨٨ (١٩٨١)، ٤٩٠ (١٩٨١) و٤٩٨ (١٩٨١)،

وإذ يعمل وفقاً لقراره ٤٩٨ (١٩٨١)، خصوصاً الفقرة ١٠ من القرار التي قرر فيها مراجعة الوضع كلياً،

وبعد دراسته تقرير الأمين العام الخاص عن قوة الأمم المتّحدة الموقتة في لبنان[1] (S/14869)،

وإذ يلاحظ الرسالة التي ارسلها ممثل لبنان الدائم الى رئيس مجلس الأمن (S/14875)،

وبعد عرضه الوضع ككل في ضوء تقرير الأمين العام ورسالة ممثل لبنان الدائم،

وإذ يأخذ علماً من تقرير الأمين العام ان قائد قوة الأمم المتّحدة في لبنان يوصي بقوة، وكذلك هي رغبة الحكومة اللبنانية، في ان يزداد عديد القوة الدولية الف عنصر،

١ . يعيد التأكيد على قراره الرقم ٤٢٥ (١٩٧٨) الآتي نصه:

«إن مجلس الأمن،

بعدما أخذ علماً برسالتي مندوب لبنان الدائم (S/12600) و (S/12606) ورسالة مندوب إسرائيل الدائم (S/12607)،

وبعدما استمع إلى كلمتي المندوبين الدائمين للبنان وإسرائيل،

إذ يعرب عن اهتمامه بتدهور الوضع في الشرق الأوسط ومضاعفاته بالنسبة إلى الحفاظ على السلام الدولي،

واقتناعاً منه بأن الوضع الحالي يعوق تحقيق سلام عادل في الشرق الأوسط،

(١) UNIFIL.

١ . يدعو إلى احترام صارم لسلامة الأراضي اللبنانية وسيادة لبنان واستقلاله السياسي ضمن حدوده المعترف بها دولياً؛

٢ . يدعو إسرائيل إلى أن توقف فوراً عملها العسكري ضد سلامة الأراضي اللبنانية وتسحب على التوّ قوّاتها من كل الأراضي اللبنانية؛

٣ . يقرّر، في ضوء طلب الحكومة اللبنانية، أن ينشئ فوراً تحت سلطته قوّة موقّتة تابعة للأمم المتّحدة خاصّة بجنوب لبنان وغايتها التأكّد من انسحاب القوّات الإسرائيلية وإعادة السلام والأمن الدوليين ومساعدة حكومة لبنان على ضمان استعادة سلطتها الفعلية في المنطقة، على أن تتألّف القوّة من عناصر تابعة للدول الأعضاء في الأمم المتّحدة»؛

٤ . يطلب الى الأمين العام تقديم تقرير الى المجلس خلال اربع وعشرين ساعة عن تنفيذ هذا القرار»؛

٢ . يقرر الموافقة على الزيادة الفورية لقوة الأمم المتّحدة الموقتة في لبنان التي اوصى بها الأمين العام للأمم المتّحدة (الفقرة 6 من الوثيقة S/14869) من ٦٠٠٠ الى نحو ٧٠٠٠ عنصر لتعزيز العمليات الحالية الى جانب تحقيق مزيد من الانتشار تمشياً مع القرار الرقم ٤٢٥ (١٩٧٨)؛

٣ . يعيد التأكيد على الصلاحيات والخطوط الارشادية العامة لقوة الأمم المتّحدة الموقتة في لبنان كما وردت في تقرير الأمين العام في ١٩ آذار ١٩٧٨ (S/12611) الذي أكده القرار الرقم ٤٢٦ (١٩٧٨)، خصوصاً:

أ . ان «القوة يجب ان تتمكن من أداء وظيفتها كوحدة متكاملة وفعالة»؛

ب . ان «القوة يجب ان تتمتع بحرية الحركة والاتصال وغيرهما من التسهيلات الضرورية من أجل أداء مهماتها»؛

ج . ان «القوة لن تستعمل القوة الا دفاعاً عن النفس»؛

د . «يشتمل الدفاع عن النفس في هذه الحال على مقاومة أي محاولات مسلحة لمنع القوات الدولية من تأدية مهماتها التي انتدبها مجلس الأمن من أجلها»؛

٤ . يدعو الأمين العام الى تجديد جهوده لتنشيط اتفاق الهدنة العامة بين لبنان واسرائيل الذي وضع في ٢٣ آذار ١٩٤٩ خصوصاً عقد اجتماع مبكر للجنة الهدنة المشتركة؛

٥ . يطلب من الأمين العام متابعة محادثاته مع الحكومة اللبنانية والأطراف المعنيين من اجل تقديم تقرير قبل تاريخ ١٠ حزيران ١٩٨٢ عن المتطلبات الضرورية لتحقيق المزيد من التقدّم في برنامج النشاطات المرحلي مع الحكومة اللبنانية؛

٦ . يقرر مواصلة وضع يده على الموضوع ويدعو الأمين العام الى تقديم تقرير الى مجلس الأمن عن الموضوع ككل في غضون شهرين أقرّ في الجلسة ٢٣٣٢ بأغلبية ١٣ صوتاً مقابل لا شيء وامتناع دولتين عن التصويت (بولونيا والاتحاد السوفياتي) .»

أقرّ في الجلسة ٢٣٣٢ بأغلبية ١٣ صوتاً مقابل لا شيء وامتناع دولتين عن التصويت (بولونيا والاتحاد السوفياتي) .



Security Council

DISTR.
GENERAL

S/RES/508 (1982)
5 June 1982

RESOLUTION 508 (1982)

Adopted by the Security Council at its 2374th meeting, on 5 June 1982

The Security Council,

Recalling Security Council resolutions 425 (1978), 426 (1978) and the ensuing resolutions, and more particularly, Security Council resolution 501 (1982),

Taking note of the letters of the Permanent Representative of Lebanon dated 4 June 1982 (S/15161 and S/15162),

Deeply concerned at the deterioration of the present situation in Lebanon and in the Lebanese-Israeli border area, and its consequences for peace and security in the region,

Gravely concerned at the violation of the territorial integrity, independence, and sovereignty of Lebanon,

Reaffirming and supporting the statement made by the President and the members of the Security Council on 4 June 1982 (S/15163), as well as the urgent appeal issued by the Secretary-General on 4 June 1982,

Taking note of the report of the Secretary-General,

1. Calls upon all the parties to the conflict to cease immediately and simultaneously all military activities within Lebanon and across the Lebanese-Israeli border and no later than 0600 hours local time on Sunday, 6 June 1982;

2. Requests all Member States which are in a position to do so to bring their influence to bear upon those concerned so that the cessation of hostilities declared by Security Council resolution 490 (1981) can be respected;

3. Requests the Secretary-General to undertake all possible efforts to ensure the implementation of and compliance with this resolution and to report to the Security Council as early as possible and not later than forty-eight hours after the adoption of this resolution.

القرار ٥٠٨
(١٩٨٢/٦/٥)

«إن مجلس الأمن

مذكراً بقراري مجلس الأمن الرقم ٤٢٥ (١٩٧٨) و٤٢٦ (١٩٧٨) والقرارات اللاحقة ولا سيما منها قرار مجلس الأمن الرقم ٥٠١ (١٩٨٢)،

آخذاً علماً برسالتي مندوب لبنان الدائم تاريخ ٤ حزيران ١٩٨٢[١]،

مبدياً قلقه العميق من تدهور الوضع الراهن في لبنان والوضع في منطقة الحدود اللبنانية – الاسرائيلية ونتائج ذلك على السلام والأمن في المنطقة،

مبدياً قلقه الخطير من خرق سلامة أراضي لبنان واستقلاله وسيادته،

معيداً تأكيد وداعماً البيان الصادر عن رئيس المجلس واعضائه في ٤ حزيران ١٩٨٢ وداعماً كذلك النداء الملح الصادر عن الأمين العام في ٤ حزيران ١٩٨٢،

آخذاً علماً بتقرير الأمين العام،

١. يحث جميع اطراف النزاع على الوقف الفوري في آن واحد لكل النشاطات العسكرية داخل لبنان وعبر الحدود اللبنانية – الاسرائيلية في موعد لا يتعدى الساعة السادسة بالتوقيت المحلي من يوم الاحد ٦ حزيران؛

٢. يطلب من جميع الاعضاء القادرين على الأمر ان يمارسوا نفوذهم لدى الأطراف المعنية حتى يمكن احترام وقف العمليات العدائية المعلن بموجب قرار مجلس الأمن الرقم ٤٩٠ (١٩٨١)؛

٣. يطلب من الأمين العام بذل كل الجهود الممكنة لضمان تنفيذ هذا القرار وتطبيقه واعداد تقرير الى المجلس في أسرع وقت ممكن وفي موعد لا يتعدى ٤٨ ساعة.»

أقرّ بالاجماع في الجلسة ٢٣٧٤

(١) S/15161 و S/15162.



Security Council

Distr.
GENERAL

S/RES/509 (1982)
6 June 1982

RESOLUTION 509 (1982)

Adopted by the Security Council at its 2375th meeting, on 6 June 1982

The Security Council,

Recalling its resolutions 425 (1978) of 19 March 1978 and 508 (1982) of 5 June 1982,

Gravely concerned at the situation as described by the Secretary-General in his report to the Council,

Reaffirming the need for strict respect for the territorial integrity, sovereignty and political independence of Lebanon within its internationally recognized boundaries,

1. Demands that Israel withdraw all its military forces forthwith and unconditionally to the internationally recognized boundaries of Lebanon;

2. Demands that all parties observe strictly the terms of paragraph 1 of resolution 508 (1982) which called on them to cease immediately and simultaneously all military activities within Lebanon and across the Lebanese-Israeli border;

3. Calls on all parties to communicate to the Secretary-General their acceptance of the present resolution within 24 hours;

4. Decides to remain seized of the question.

القرار ٥٠٩
(١٩٨٢/٦/٦)

«إن مجلس الأمن،

إذ يذكر بقراريه الرقم ٤٢٥ (١٩٧٨) و٥٠٨ (١٩٨٢)،

وإذ يشعر بالقلق الشديد حيال الوضع كما وصفه الأمين العام في تقريره الذي قدمه الى المجلس،

وإذ يؤكّد مجدداً على الحاجة الى الاحترام الصارم لوحدة أراضي لبنان وسيادته واستقلاله السياسي داخل حدوده المعترف بها دولياً.

١ . يطلب من اسرائيل سحب كل قواتها العسكرية فوراً ومن دون شروط الى حدود لبنان المعترف بها دولياً؛

٢ . يطلب من كل الأطراف التقيّد تقيّداً تاماً ببنود الفقرة الاولى من القرار الرقم ٥٠٨ (١٩٨٢) التي دعتهم الى الوقف الفوري وفي آن واحد لكل النشاطات العسكرية داخل لبنان وعبر الحدود اللبنانية – الاسرائيلية؛

٣ . يدعو كل الأطراف الى إبلاغ الأمين العام قبولها للقرار الحالي خلال ٢٤ ساعة.

٤ . يقرر الاستمرار في وضع يده على الموضوع.»

أقر بالاجماع في الجلسة ٢٣٧٥



Security Council

Distr.
GENERAL

S/RES/511 (1982)
18 June 1982

RESOLUTION 511 (1982)

Adopted by the Security Council at its 2379th meeting,
held on 18 June 1982

The Security Council,

Recalling its resolution 425 (1978), 426 (1978), 427 (1978), 434 (1978), 444 (1979), 450 (1979), 459 (1979), 467 (1980), 483 (1980), 488 (1981), 490 (1981), 498 (1981), and 501 (1982),

Reaffirming its resolutions 508 (1982) and 509 (1982),

Having studied the report of the Secretary-General on the United Nations Interim Force in Lebanon (S/15194 and Add.1 and 2) and taking note of the conclusions and recommendations expressed therein,

Bearing in mind the need to avoid any developments which could further aggravate the situation and the need, pending an examination of the situation by the Council in all its aspects, to preserve in place the capacity of the United Nations to assist in the restoration of the peace,

1. Decides as an interim measure, to extend the present mandate of the Force for a period of two months, that is, until 19 August 1982;

2. Authorizes the Force during that period, to carry out, in addition, the interim tasks referred to in paragraph 17 of the Secretary-General's report (S/15194/Add.2);

3. Calls on all concerned to extend full co-operation to the Force in the discharge of its tasks;

4. Requests the Secretary-General to keep the Security Council regularly informed of the implementation of resolutions 508 (1982) and 509 (1982) and the present resolution.

القرار ٥١١
(١٩٨٢/٦/١٨)

«إن مجلس الأمن،

إذ يذكر بقراراته الرقم ٤٢٥ (١٩٧٨)، ٤٢٦ (١٩٧٨)، ٤٢٧ (١٩٧٨)، ٤٣٤ (١٩٧٨)، ٤٤٤ (١٩٧٩)، ٤٥٠ (١٩٧٩)، ٤٥٩ (١٩٧٩)، ٤٦٧ (١٩٨٠)، ٤٨٣ (١٩٨٠)، ٤٨٨ (١٩٨١)، ٤٩٠ (١٩٨١)، ٤٩٨ (١٩٨١) و٥٠١ (١٩٨٢)،

ويعيد التأكيد على قراريه ٥٠٨ (١٩٨٢) و٥٠٩ (١٩٨٢)،

وبعد دراسة تقرير الأمين العام حول القوة الموقتة للامم المتحدة في لبنان[١] والاخذ في الاعتبار النتائج والتوصيات الواردة في التقرير،

وادراكاً منه لضرورة الابتعاد عن كل ما من شأنه زيادة الوضع خطورة فضلاً عن الحاجة، بانتظار دراسة مجلس الأمن للوضع من نواحيه كافة، الى الحفاظ على قدرة منظمة الامم المتحدة على المساعدة في احلال السلام،

١ . يقرر، كاجراء موقت، تمديد مهمة قوة الامم المتحدة الموقتة في لبنان لمدة شهرين اي حتى ١٩ آب ١٩٨٢؛

٢ . يسمح لهذه القوة بالاضطلاع، بشكل اضافي، خلال هذه المدة بالمهمات الموقتة في لبنان الواردة في الفقرة ١٧ من تقرير الامين العام[٢]؛

٣ . يطلب من كل الاطراف المعنيين التعاون الكامل مع قوة الامم المتحدة لتأدية مهماتها؛

٤ . يطلب من الأمين العام اطلاع مجلس الأمن باستمرار على مراحل تنفيذ القرارين ٥٠٨ (١٩٨٢) و٥٠٩ (١٩٨٢) كذلك الامر بالنسبة الى القرار هذا.»

أقر في الجلسة ٢٣٧٩ باغلبية ١٣ صوتاً مقابل لا شيء وامتناع دولتين عن التصويت (بولونيا والاتحاد السوفياتي).

---

(١) S/15194 و 2 و Add. 1.
(٢) S/15194، Add. 2.



Security Council

Distr.
GENERAL

S/RES/512 (1982)
19 June 1982

RESOLUTION 512 (1982)

Adopted by the Security Council at its 2380th meeting
on 19 June 1982

The Security Council,

Deeply concerned at the sufferings of the Lebanese and Palestinian civilian populations,

Referring to the humanitarian principles of the Geneva Conventions of 1949 and to the obligations arising from the regulations annexed to the Hague Convention of 1907,

Reaffirming its resolutions 508 (1982) and 509 (1982),

1. Calls upon all the parties to the conflict to respect the rights of the civilian populations, to refrain from all acts of violence against those populations and to take all appropriate measures to alleviate the suffering caused by the conflict, in particular, by facilitating the dispatch and distribution of aid provided by United Nations agencies and by non-governmental organizations, in particular, the International Committee of the Red Cross (ICRC);

2. Appeals to Member States to continue to provide the most extensive humanitarian aid possible;

3. Stresses the particular humanitarian responsibilities of the United Nations and its agencies, including the United Nations Relief and Works Agency for Palestine Refugees in the Near East (UNRWA), towards civilian populations and calls upon all the parties to the conflict not to hamper the exercise of those responsibilities and to assist in humanitarian efforts;

4. Takes note of the measures taken by the Secretary-General to co-ordinate the activities of the international agencies in this field and requests him to make every effort to ensure the implementation of and compliance with this resolution and to report on these efforts to the Council as soon as possible.

القرار ٥١٢

(١٩٨٢/٦/١٩)

«إن مجلس الأمن،

إذ يعرب عن تأثره البالغ لآلام السكان المدنيين اللبنانيين والفلسطينيين،

وإذ يذكّر بالمبادئ الانسانية التي نصت عليها معاهدات جنيف للعام ١٩٤٩ والواجبات المترتبة على الأنظمة الملحقة بمعاهدة لاهاي للعام ١٩٠٧،

ويؤكد القرارين الرقم ٥٠٨ (١٩٨٢) و٥٠٩ (١٩٨٢)،

١. يطلب من كل الأطراف المعنيين بالنزاع احترام حقوق السكان المدنيين، والامتناع عن كل اعمال العنف التي تطاول المدنيين واتخاذ الاجراءات الكفيلة بالتخفيف من الآلام التي يخلفها النزاع، ومنها خصوصاً تسهيل عملية توزيع المساعدات وايصال النجدات التي تتولاها وكالات الامم المتحدة والمنظمات غير الحكومية واخصها اللجنة الدولية للصليب الاحمر؛

٢. يدعو الدول الاعضاء الى الاستمرار في مساهمتها الانسانية وعلى اوسع مدى؛

٣. يلفت الى المسؤوليات الانسانية الخاصة التي تضطلع بها منظمة الامم المتحدة والوكالات المتفرعة عنها ومنها هيئة اغاثة اللاجئين الفلسطينيين وتشغيلهم في الشرق الادنى[1] نحو السكان المدنيين وتطلب من كل الاطراف المعنيين بهذا النزاع الا يعرقلوا عملية ممارسة هذه المسؤوليات والمساهمة في هذه الجهود الانسانية؛

٤. يأخذ المجلس علماً بالاجراءات التي اتخذها الأمين العام لتنسيق العمل بين الوكالات الدولية المختلفة في هذا المجال ويرجوه العمل لوضع هذا القرار موضع التنفيذ وتأمين الاحترام اللازم له واطلاع مجلس الأمن على هذا الموضوع في اسرع وقت.»

أقرّ بالإجماع في الجلسة ٢٣٨٠



(١) UNRWA.



Security Council

Distr.
GENERAL

S/RES/513 (1982)
4 July 1982

RESOLUTION 513 (1982)

Adopted by the Security Council at its 2382nd meeting,
on 4 July 1982

The Security Council,

Alarmed by the continued sufferings of the Lebanese and Palestinian civilian populations in South Lebanon and in West Beirut,

Referring to the humanitarian principles of the Geneva Conventions of 1949 and to the obligations arising from the Regulations annexed to the Hague Convention of 1907,

Reaffirming its resolutions 508 (1982), 509 (1982) and 512 (1982),

1. Calls for respect for the rights of the civilian populations without any discrimination and repudiates all acts of violence against those populations;

2. Calls further for the restoration of the normal supply of vital acilities such as water, electricity, food and medical provisions, particularly in Beirut;

3. Commends the efforts of the Secretary-General and the action of international agencies to alleviate the sufferings of the civilian population and requests them to continue their efforts to ensure their success.

القرار ٥١٣

(١٩٨٢/٧/٤)

«إن مجلس الأمن،

وقد اقلقته الآلام التي لا يزال يتحملها السكان المدنيون اللبنانيون والفلسطينيون في جنوب لبنان وفي بيروت الغربية،

واستناداً الى المبادئ الانسانية لمعاهدات جنيف للعام ١٩٤٩، والى الموجبات المترتبة على الأنظمة الملحقة بمعاهدة لاهاي للعام ١٩٠٧،

واذ يعيد التأكيد على القرارات ٥٠٨ (١٩٨٢)، و٥٠٩ (١٩٨٢) و٥١٢ (١٩٨٢)،

١. يطلب ان تحترم حقوق السكان المدنيين من دون اي تمييز، ويستنكر اعمال العنف ضد هؤلاء السكان؛

٢. يطلب كذلك اعادة العمل الطبيعي بالخدمات الاساسية، مثل توزيع المياه والكهرباء والمواد الغذائية،والخدمات الطبية، خصوصاً في بيروت؛

٣. يثني على جهود الأمين العام ونشاط المنظمات الدولية للحد من آلام السكان المدنيين، ويرجو منهم مواصلة جهودهم لتأمين نجاحها.»

أقرّ بالإجماع في الجلسة ٢٣٨٢.



Security Council

Distr.
GENERAL

S/RES/515 (1982)
29 July 1982

RESOLUTION 515 (1982)

Adopted by the Security Council at its 2385th meeting, on 29 July 1982

The Security Council,

Deeply concerned at the situation of the civilian population of Beirut,

Referring to the humanitarian principles of the Geneva Conventions of 1949 and to the obligations arising from the regulations annexed to the Hague Convention of 1907,

Recalling its resolutions 512 (1982) and 513 (1982),

1. Demands that the Government of Israel lift immediately the blockade of the city of Beirut in order to permit the dispatch of supplies to meet the urgent needs of the civilian population and allow the distribution of aid provided by United Nations agencies and by non-governmental organizations, particularly the International Committee of the Red Cross (ICRC);

2. Requests the Secretary-General to transmit the text of this resolution to the Government of Israel and keep the Security Council informed of its implementation.

القرار ٥١٥
(١٩٨٢/٧/٢٩)

«إن مجلس الأمن،

إذ يبدي قلقه العميق من وضع السكان المدنيين في بيروت،

وإذ يشير الى المبادئ الانسانية لمعاهدات جنيف للعام ١٩٤٩ وللموجبات المترتبة على الانظمة الملحقة بمعاهدة لاهاي للعام ١٩٠٧،

واذ يذكر بقراريه الرقم ٥١٢ (١٩٨٢) و٥١٣ (١٩٨٢)،

١. يطلب من حكومة اسرائيل ان ترفع فوراً الحصار عن مدينة بيروت بغية السماح بارسال المؤن وسد الحاجات الملحة للسكان المدنيين والسماح بتوزيع المساعدات الواردة من وكالات الامم المتحدة والمنظمات غير الحكومية خصوصاً اللجنة الدولية للصليب الاحمر؛

٢. يطلب من الامين العام ارسال نص هذا القرار الى حكومة اسرائيل وابقاء المجلس مطلعاً على تنفيذه.»

أقرّ في الجلسة ٢٣٨٥ بأغلبية ١٤ صوتاً مقابل لا شيء، ولم تشارك الولايات المتحدة الاميركية في التصويت.



Security Council

Distr.
GENERAL

S/RES/516 (1982)
1 August 1982

RESOLUTION 516 (1982)

Adopted by the Security Council at its 2386th meeting on 1 August 1982

The Security Council,

Reaffirming its resolutions 508 (1982), 509 (1982), 511 (1982), 512 (1982) and 513 (1982),

Recalling its resolution 515 (1982) of 29 July 1982,

Alarmed by the continuation and intensification of military activities in and around Beirut,

Taking note of the latest massive violations of the cease-fire in and around Beirut,

1. Confirms its previous resolutions and demands an immediate cease-fire, and a cessation of all military activities within Lebanon and across the Lebanese-Israeli border;

2. Authorizes the Secretary-General to deploy immediately on the request of the Government of Lebanon, United Nations observers to monitor the situation in and around Beirut;

3. Requests the Secretary-General to report back to the Council on compliance with this resolution as soon as possible and not later than four hours from now.

القرار ٥١٦

(١٩٨٢/٨/١)

«إن مجلس الأمن،

إذ يؤكد قراراته ٥٠٨ (١٩٨٢) و٥٠٩ (١٩٨٢) و٥١١ (١٩٨٢) و٥١٢ (١٩٨٢)، و٥١٣ (١٩٨٢)، ويعيد الى الاذهان قراره ٥١٥ (١٩٨٢)،

ويتخوف من استمرار العمليات العسكرية وتصعيدها داخل بيروت وحولها،

ويأخذ علماً بالانتهاكات الواسعة لوقف النار داخل بيروت وحولها،

١. يؤكد قراراته السابقة ويطالب بوقف نار فوري، ووقف لكل النشاطات العسكرية داخل لبنان وعبر الحدود اللبنانية – الاسرائيلية؛

٢. يسمح للامين العام بنشر فوري، بناء على طلب من الحكومة اللبنانية، لمراقبين من الامم المتحدة لمراقبة الوضع في بيروت وحولها؛

٣. يطلب من الأمين العام ان يرفع تقريراً الى المجلس، تمشياً مع هذا القرار، في اسرع وقت ممكن لا يتعدى الاربع الساعات اعتباراً من الآن.»

أقرّ بالإجماع في الجلسة ٢٣٨٦ عند الساعة ١٣,٢٥ بتوقيت نيويورك.



Security Council

Distr.
GENERAL

S/RES/517 (1982)
4 August 1982

RESOLUTION 517 (1982)

Adopted by the Security Council at its 2389th meeting on 4 August 1982

The Security Council,

Deeply shocked and alarmed by the deplorable consequences of the Israeli invasion of Beirut on 3 August 1982,

1. Reconfirms its resolutions 508 (1982), 509 (1982), 512 (1982), 513 (1982), 515 (1982) and 516 (1982);

2. Confirms once again its demand for an immediate cease-fire and withdrawal of Israeli forces from Lebanon;

3. Censures Israel for its failure to comply with the above resolutions;

4. Calls for the prompt return of Israeli troops which have moved forward subsequent to 1325 hours EDT on 1 August 1982;

5. Takes note of the decision of the Palestine Liberation Organization to move the Palestinian armed forces from Beirut;

6. Expresses its appreciation for the efforts and steps taken by the Secretary-General to implement the provisions of Security Council resolution 516 (1982), and authorizes him, as an immediate step, to increase the number of United Nations observers in and around Beirut;

7. Requests the Secretary-General to report to the Security Council on the implementation of the present resolution as soon as possible and not later than 1000 hours EDT on 5 August 1982;

8. Decides to meet at that time if necessary in order to consider the report of the Secretary-General and, in case of failure to comply by any of the parties to the conflict, to consider adopting effective ways and means in accordance with the provisions of the Charter of the United Nations.

القرار ٥١٧
(٤/٨/١٩٨٢)

«إن مجلس الأمن،

اذ صدم صدمة عميقة وتخوّف للنتائج المؤسفة للاجتياح الإسرائيلي لبيروت في ٣ آب ١٩٨٢،

١. يؤكد من جديد قراراته ٥٠٨ (١٩٨٢)، ٥٠٩ (١٩٨٢)، ٥١٢ (١٩٨٢)، ٥١٣ (١٩٨٢)، ٥١٥ (١٩٨٢) و٥١٦ (١٩٨٢)؛

٢. يؤكد من جديد مرة أخرى مطالبته بوقف اطلاق نار فوري وسحب القوات الإسرائيلية من لبنان؛

٣. يلوم اسرائيل لتخلفها عن الاستجابة للقرارات أعلاه؛

٤. يدعو إلى التراجع الفوري للقوات الإسرائيلية التي تقدمت إلى الأمام بعد الساعة ١٣,٢٥، بالتوقيت النهاري الشرقي، في ١ آب ١٩٨٢؛

٥. يأخذ علماً بقرار منظمة التحرير الفلسطينية نقل القوات الفلسطينية المسلّحة من بيروت؛

٦. يعبّر عن تقديره للجهود والخطوات التي قام بها الأمين العام للأمم المتحدة لتنفيذ أحكام القرار ٥١٦ (١٩٨٢) ويأذن له، كخطوة فورية، رفع عدد مراقبي الأمم المتحدة في بيروت وحولها؛

٧. يطلب الى الأمين العام تقديم تقرير إلى مجلس الأمن عن تنفيذ القرار الحالي في أسرع ما يمكن وفي موعد لا يتجاوز الساعة ١٠,٠٠ بالتوقيت النهاري الشرقي للخامس من آب ١٩٨٢؛

٨. يقرر أن يجتمع في ذلك الوقت، إذا دعت الضرورة، لكي ينظر في تقرير الأمين العام، وفي حال تخلّف أي من أطراف النزاع عن الاستجابة، النظر في إقرار طرق ووسائل فعّالة وفقاً لأحكام ميثاق الأمم المتحدة.»

أقرّ في الجلسة ٢٣٨٩ بأغلبية ١٤ صوتاً مقابل لا شيء، وامتنعت الولايات المتحدة الاميركية عن التصويت.



Security Council

Distr.
GENERAL

S/RES/518 (1982)
12 August 1982

RESOLUTION 518 (1982)

Adopted by the Security Council at its 2392nd meeting on 12 August 1982

The Security Council,

Recalling its resolutions 508 (1982), 509 (1982), 511 (1982), 512 (1982), 513 (1982), 515 (1982), 516 (1982), and 517 (1982),

Expressing its most serious concern about continued military activities in Lebanon and, particularly, in and around Beirut,

1. Demands that Israel and all parties to the conflict observe strictly the terms of Security Council resolutions relevant to the immediate cessation of all military activities within Lebanon and, particularly, in and around Beirut;

2. Demands the immediate lifting of all restrictions on the city of Beirut in order to permit the free entry of supplies to meet the urgent needs of the civilian population in Beirut;

3. Requests the United Nations observers in and in the vicinity of Beirut to report on the situation;

4. Demands that Israel co-operate fully in the effort to secure the effective deployment of the United Nations observers, as requested by the Government of Lebanon, and in such a manner as to ensure their safety;

5. Requests the Secretary-General to report soonest to the Security Council on the implementation of the present resolution;

6. Decides to meet if necessary in order to consider the situation upon receipt of the report of the Secretary-General.

القرار ٥١٨
(١٩٨٢/٨/١٢)

«إن مجلس الأمن،

اذ يذكر بقراراته الرقم ٥٠٨ (١٩٨٢)، ٥٠٩ (١٩٨٢)، ٥١١ (١٩٨٢)، ٥١٢ (١٩٨٢)، ٥١٣ (١٩٨٢)، ٥١٥ (١٩٨٢)، ٥١٦ (١٩٨٢) و٥١٧ (١٩٨٢)،

ويعبر عن قلقه البالغ بسبب استمرار العمليات العسكرية في لبنان خصوصاً داخل بيروت وحولها،

١. يطلب من اسرائيل وجميع اطراف النزاع الاحترام الكامل لبنود القرارات الصادرة عن مجلس الأمن والخاصة بالتوقف الفوري عن كل الأعمال العسكرية في لبنان، وفي بيروت وحولها في الدرجة الأولى؛

٢. يطلب الوقف الفوري لكل انواع القيود المفروضة على مدينة بيروت والسماح بحرية دخول السلع تلبية لحاجات السكان المدنيين في العاصمة؛

٣. يطلب من المراقبين التابعين للامم المتحدة والموجودين في بيروت او في الجوار تقديم تقرير عن الوضع؛

٤. يطالب بتعاون اسرائيل الكامل في الجهد المبذول لتأمين انتشار المراقبين الدوليين، استناداً الى طلب الحكومة اللبنانية وبشكل يؤمن سلامتهم؛

٥. يطلب إلى الامين العام تقديم تقرير الى مجلس الامن حول وضع هذا القرار موضع التنفيذ في اسرع وقت ممكن؛

٦. يقرر الاجتماع للنظر في الموقف عن كثب فور تلقيه تقرير الامين العام، اذا دعت الضرورة.»

أقرّ بالإجماع في الجلسة ٢٣٩٢



Security Council

Distr.
GENERAL

S/RES/519 (1982)
17 August 1982

RESOLUTION 519 (1982)

Adopted by the Security Council at its 2393rd meeting on 17 August 1982

The Security Council,

Recalling its resolutions 425 (1978), 426 (1978), 427 (1978), 434 (1978), 444 (1979), 450 (1979), 459 (1979), 467 (1980), 483 (1980), 488 (1981), 490 (1981), 498 (1981), 501 (1982) and 511 (1982),

Reaffirming its resolutions 508 (1982) and 509 (1982), as well as subsequent resolutions on the situation in Lebanon,

Having studied with grave concern the report of the Secretary-General on the United Nations Interim Force in Lebanon (S/15357) and noting its conclusions and recommendations and the wishes of the Lebanese Government as set out therein,

Bearing in mind the need, pending an examination by the Council of the situation in all its aspects, to preserve in place the capacity of the United Nations to assist in the restoration of the peace and of the authority of the Lebanese Government throughout Lebanon,

1. Decides to prolong the present mandate of UNIFIL for a further interim period of two months, that is, until 19 October 1982;

2. Authorizes the Force during that period to continue to carry out, in addition, the interim tasks in the humanitarian and administrative fields assigned to it in operative paragraph 2 of resolution 511 (1982);

3. Calls on all concerned, taking into account paragraphs 5, 8 and 9 of the Secretary-General's report (S/15357), to extend full co-operation to the Force in the discharge of its tasks;

4. Supports the efforts of the Secretary-General, with a view to optimum use of UNTSO observers as envisaged by relevant resolutions of the Security Council;

5. Decides to consider the situation fully and in all its aspects before 19 October 1982.

القرار ٥١٩

(١٩٨٢/٨/١٧)

«إن مجلس الأمن،

اذ يعيد التذكير بالقرارات الرقم ٤٢٥ (١٩٧٨)، ٤٢٦ (١٩٧٨)، ٤٢٧ (١٩٧٨)، ٤٣٤ (١٩٧٨)، ٤٤٤ (١٩٧٩)، ٤٥٠ (١٩٧٩)، ٤٥٩ (١٩٧٩)، ٤٦٧ (١٩٨٠)، ٤٨٣ (١٩٨٠)، ٤٨٨ (١٩٨١)، ٤٩٠ (١٩٨١)، ٤٩٨ (١٩٨١)، ٥٠١ (١٩٨٢) و٥١١ (١٩٨٢).

ويؤكد القرارين ٥٠٨ (١٩٨٢) و٥٠٩ (١٩٨٢) وكذلك القرارات اللاحقة الصادرة عنه والخاصة بالوضع في لبنان،

وبعد الاطلاع، وبقلق شديد على تقرير الامين العام للامم المتحدة الخاص بالقوة الموقتة للامم المتحدة في لبنان[١]، مسجلاً ما توصل اليه من نتائج وتوصيات يضاف اليها رغبات الحكومة اللبنانية، كما اشار اليها التقرير،

وادراكاً منه لضرورة المحافظة على الوسائل التي تتيح لمنظمة الامم المتحدة المساعدة في اعادة السلام والسلطة الى الحكومة اللبنانية وعلى الاراضي اللبنانية كاملة، وذلك في انتظار ان يتولى مجلس الامن دراسة الوضع من كل جوانبه،

١ . يقرر تمديد فترة عمل القوة الموقتة للامم المتحدة لفترة جديدة وموقتة هي شهران اي حتى ١٩ تشرين الاول ١٩٨٢؛

٢ . يسمح لقوة الامم المتحدة بالاستمرار في ممارسة المهمات سواء منها الانسانية او الادارية التي كلفت القيام بها وفقاً لما نصت عليه الفقرة ٢ من القرار ٥١١ (١٩٨٢)؛

٣ . يطلب من جميع المعنيين، وفقاً لما جاء في الفقرات ٥ و٨ و٩ من تقرير الامين العام[١] التعاون الكامل مع قوة الامم المتحدة في عملية تنفيذ المهمات الموكلة اليها؛

---

(١) S/15357 .

٤ . يدعم جهود الأمين العام بهدف الاستخدام الأمثل لمراقبي هيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة(١)، كما رسمتها قرارات مجلس الأمن ذات الصلة؛

٥ . يقرر النظر في الوضع بشكل كامل وفي وجوهه المختلفة قبل ١٩ تشرين الأول ١٩٨٢».

أقرّ في الجلسة ٢٣٩٣ بأغلبية ١٣ صوتاً مقابل لا شيء وامتناع دولتين عن التصويت (بولونيا والاتحاد السوفياتي).

(١) UNTSO.

Security Council

Distr.
GENERAL

S/RES/520 (1982)
17 September 1982

RESOLUTION 520 (1982)

Adopted by the Security Council at its 2395th meeting, on 17 September 1982

The Security Council,

Having considered the report of the Secretary-General of 15 September 1982 (S/15382/Add.1),

Condemning the murder of Bashir Gemayel, Lebanon's constitutionally selected President-elect, and every effort to disrupt by violence the restoration of a strong, stable government in Lebanon,

Having listened to the statement by the Permanent Representative of Lebanon,

Taking note of Lebanon's determination to ensure the withdrawal of all non-Lebanese forces from Lebanon,

1. Reaffirms its resolutions 508 (1982), 509 (1982) and 516 (1982) in all their components;

2. Condemns the recent Israeli incursions into Beirut in violation of the cease-fire agreements and of Security Council resolutions;

3. Demands an immediate return to the positions occupied by Israel before 15 September 1982, as a first step towards the full implementation of Security Council resolutions;

4. Calls again for the strict respect for Lebanon's sovereignty, territorial integrity, unity and political independence under the sole and exclusive authority of the Lebanese Government through the Lebanese Army throughout Lebanon;

5. Reaffirms its resolutions 512 (1982) and 513 (1982) which call for respect for the rights of the civilian populations without any discrimination and repudiates all acts of violence against those populations;

6. Supports the efforts of the Secretary-General to implement Security Council resolution 516 (1982) concerning the deployment of United Nations observers to monitor the situation in and around Beirut and requests all the parties concerned to co-operate fully in the application of that resolution;

7. Decides to remain seized of the question and asks the Secretary-General to keep the Council informed on developments as soon as possible and not later than twenty-four hours.

القرار ٥٢٠

(١٩٨٢/٩/١٧)

«إن مجلس الأمن،

بعد درس تقرير الامين العام المؤرخ في ١٥ ايلول ١٩٨٢[١]

اذ يدين اغتيال بشير الجميل، الرئيس المنتخب الذي اختاره لبنان وفق دستوره، وكل المحاولات الرامية الى توسل العنف لعرقلة اعادة قيام حكم قوي ومستقر في لبنان،

آخذاً العلم بتصميم لبنان على تأمين انسحاب كل القوات غير اللبنانية من اراضيه:

١. يعيد تأكيد قراراته ٥٠٨ (١٩٨٢) و٥٠٩ (١٩٨٢) و٥١٦ (١٩٨٢) بكل عناصرها؛

٢. يدين التوغلات الاسرائيلية الاخيرة في بيروت التي تشكل انتهاكاً لاتفاقات وقف النار وقرارات مجلس الامن؛

٣. يطلب انسحاب اسرائيل فوراً الى المواقع التي كانت فيها قبل ١٥ ايلول ١٩٨٢، كخطوة اولى نحو التطبيق الكامل لقرارات مجلس الامن؛

٤. يطلب مجدداً الاحترام الدقيق لسيادة لبنان وسلامة اراضيه ووحدته واستقلاله السياسي، تحت سلطة الحكومة اللبنانية وحدها دون سواها، بواسطة الجيش اللبناني على كل الاراضي اللبنانية؛

٥. يعيد تأكيد قراراته ٥١٢ (١٩٨٢) و٥١٣ (١٩٨٢) اللّذين يدعوان الى احترام حقوق المدنيين من دون اي تمييز، ويشجب كل اعمال العنف ضد السكان؛

٦. يدعم مساعي الامين العام لتطبيق قرار مجلس الامن الرقم ٥١٦ (١٩٨٢) المتعلق بانتشار مراقبي الامم المتحدة المكلفين مراقبة الوضع داخل بيروت وفي جوارها، ويطلب من جميع الافرقاء المعنيين التعاون كلياً في سبيل تطبيق هذا القرار؛

---

(١) S/15382/Add.1 .

٧. يقرر البقاء واضعاً يده على القضية ويطلب من الامين العام اعلام المجلس بتطورات الوضع في اقرب وقت ممكن، وخلال ٢٤ ساعة على الاقصى.»

أقرّ بالإجماع في الجلسة ٢٣٩٥



Security Council

Distr.
GENERAL

S/RES/521 (1982)
19 September 1982

RESOLUTION 521 (1982)

Adopted by the Security Council at its 2396th meeting on 19 September 1982

The Security Council,

Appalled at the massacre of Palestinian civilians in Beirut,

Having heard the report of the Secretary-General (S/15400),

Noting that the Government of Lebanon has agreed to the dispatch of United Nations Observers to the sites of greatest human suffering and losses in and around that city,

1. Condemns the criminal massacre of Palestinian civilians in Beirut;

2. Reaffirms once again its resolutions 512 (1982) and 513 (1982) which call for respect for the rights of the civilian population without any discrimination and repudiates all acts of violence against that population;

3. Authorizes the Secretary-General as an immediate step to increase the number of United Nations observers in and around Beirut from 10 to 50 and insists that there shall be no interference with the deployment of the observers and that they shall have full freedom of movement;

4. Requests the Secretary-General, in consultation with the Government of Lebanon, to ensure the rapid deployment of those observers in order that they may contribute in every way possible within their mandate, to the effort to ensure full protection for the civilian population;

5. Requests the Secretary-General as a matter of urgency to initiate appropriate consultations and in particular consultations with the Government of Lebanon on additional steps which the Council might take, including the possible deployment of United Nations forces, to assist that Government in ensuring full protection for the civilian population in and around Beirut and requests him to report to the Council within forty-eight hours;

6. Insists that all concerned must permit United Nations observers and forces established by the Security Council in Lebanon to be deployed and to discharge their mandates and in this connexion solemnly calls attention to the obligation on all Member States under Article 25 of the Charter to accept and carry out the decisions of the Council in accordance with the Charter;

7. Requests the Secretary-General to keep the Council informed on an urgent and continuing basis.

القرار ٥٢١

(١٩/٩/١٩٨٢)

«إن مجلس الأمن،

وقد روعته المذبحة التي تعرض لها المدنيون الفلسطينيون في بيروت،

وقد استمع الى تقرير الامين العام للامم المتحدة[١]،

ولاحظ ان حكومة لبنان وافقت على ارسال مراقبين للامم المتحدة الى اكثر مواقع المعاناة والخسائر في الارواح داخل مدينة بيروت وحولها،

١ . يدين المذبحة الاجرامية ضد المدنيين الفلسطينيين في بيروت؛

٢ . يؤكد مرة اخرى قراريه ٥١٢ (١٩٨٢) ٥١٣ (١٩٨٢) اللّذين يطالبان باحترام حقوق السكان المدنيين من دون اي تمييز ورفض كل اعمال العنف ضدهم؛

٣ . يسمح للأمين العام باتخاذ خطوة فورية لزيادة عدد مراقبي الامم المتحدة داخل بيروت ومن حولها من ١٠ الى ٥٠ . ويصرّ على انه يجب الا يكون هناك اي تدخل في انتشار المراقبين وعلى ان تكون لهم حرية مطلقة في التحرك .

٤ . يرجو الأمين العام، بالتشاور مع الحكومة اللبنانية، ضمان الانتشار السريع لهؤلاء المراقبين ليستطيعوا المساهمة، بكل الوسائل الممكنة، في اطار انتدابهم، في الجهد المبذول لضمان الحماية الكاملة للسكان المدنيين؛

٥ . يرجو الأمين العام أن يبدأ سريعاً مشاورات مناسبة خصوصاً مع الحكومة اللبنانية في شأن الاجراءات الاضافية التي يمكن أن يتخذها المجلس بما في ذلك احتمال نشر قوات تابعة للأمم المتحدة لمساعدة هذه الحكومة على ضمان الحماية الكاملة للسكان المدنيين في بيروت وضواحيها . ويرجوه أن يقدم تقريراً الى المجلس في غضون ٤٨ ساعة؛

٦ . يشدد على أن تسمح كل الأطراف المعنية للمراقبين وقوات الأمم المتحدة التي

(١) S/15400 .

شكلها مجلس الأمن في لبنان بالانتشار وبتأدية المهمات التي كلفوا القيام بها، وفي هذا الصدد يلفت الانتباه الى واجب كل الدول الأعضاء – بموجب المادة ٢٥ من ميثاق الأمم المتحدة – قبول قرارات المجلس وتنفيذها وفق الميثاق؛

٧ . يرجو الأمين العام أن يبقي المجلس على اطلاع على ما يجد في صورة عاجلة ومستمرة . »

أقرّ بالإجماع في الجلسة ٢٣٩٦

مشاريع قرارات
قدّمت الى مجلس الامن
ولم تقر او اقرّت معدّلة

●

مشروع اول للقرار ٥٠١
(١٩٨٢/٢/١٩)
(ملحق البرقية الصادرة ٨١)

Recalling its resolutions 425 (1978), 426 (1978), 427 (1978), 434 (1978), 444 (179), 450 (1979), 459 (1979), 467 (1980), 474 (1980), 483 (1980), 488 (1981), 490 (1981) and 498 (1981).

Recalling in particular paragraph 10 of resolution 498 (1981) in which it decided to review the situation as a whole.

Having studied the special report of the Secretary-General on the United Nations Interim Force in the Lebanon (S/14869).

Noting the letter of the Permanent Representative of Lebanon to the President of the Security Council (S/14875).

Having reviewed the situation as a whole in the light of the Secretary-General's report and of the letter of the Lebanese Permanent Representative.

Taking note from the Secretary-General's report that it is the strong recommendation of UNIFIL's Force Commander, and also the wish of the Lebanese Government, that the ceiling for UNIFIL troops should be increased, there being no question that UNIFIL,in its present strength is stretched to the limit; and that the Secretary-General fully supports the recommendation for an increase by 1,000 of the troop strength of UNIFIL.

1.- *Decides*, as a first result of the review, to approve the increase in the strength of the United Nations Interim Force in Lebanon recommended by the Secretary-General from approximately 6,000 to approximately 7,000 troops to reinforce present operations as well as to make further deployment possible in a manner that conforms with resolution 425 (1978)" (paragraph 6 of document S/14869).

2.- Re-emphasizes the terms of reference and general guidelines of UNIFIL, as stated in the report of the Secretary-General of 19 March 1978 (S/12611) confirmed by resolution 426 (1978), and particularly

(a) That "the Force must be able to function as an integrated and efficient military unit".

(b) That "the Force must enjoy the freedom of movement and communication and other facilities that are necessary to the performance of its tasks".

(c) That the Force "shall not use force except in self-defense".

(d) That "self-defense would include resistance to attempts by forceful means to prevent it from discharging its duties under the mandate of the Security Council".

3.- *Calls upon* the Secretary-General to renew his efforts to reactivate the General Armistice Agreement between Lebanon and Israel of 23 March 1949, and in particular to convene an early meeting of the Mixed Armistice Commission.

4.- *Requests* the Secretary-General to continue his discussions with the Government of Lebanon and the parties concerned with a view to submitting a report by 1 June 1982 on the necessary requirements for achieving further progress in a phased program of activities with the Government of Lebanon;

5. *Decides* to remain seized of the question and to review the situation as a whole again in June 1982.

مشروع ثانٍ للقرار ٥٠١

(١٩٨٢/٢/ ٢٢)

(ملحق البرقية الصادرة ٨٣)

- *Having reviewed* the situation as a whole in the light of the letter of the Permanent Representative of Lebanon to the Secretary-General, dated 14 December 1981 (S/14792).

- *Noting,* as indicated in the Special Report of the Secretary-General on the United Nations Interim Force in Lebanon of 16 February 1982 (S/14869), that "the encroachments established in the UNIFIL area of deployment by the "de facto forces", which are supported and supplied by Israel, have not been removed, and violations of Lebanon's territorial integrity have also continued",

- *Noting also* that thus UNIFIL has been prevented from making progress towards fully implementing the mandate entrusted to it by the Security Council in resolutions 425 (1978) and 426 (1978),

- *Calls upon* Israel to complete its withdrawal from all Lebanese territory without any further delay and to desist forthwith from supporting and supplying the so-called "de facto forces",

- *Considers* it essential to secure the further deployment of UNIFIL in its entire area of operations up to the international border thus fully implementing the mandate entrusted to it by resolutions 425 (1978) and 426 (1978),

- *Approves* the increase of the strength of the UNIFIL requested by the Secretary-General from 6,000 to 7,000 troops to reinforce present operations and to make possible further deployment of the Force in accordance with its mandate,

- *Requests* the Secretary-General to report back to the Council on the implementation of this resolution not later than two months from its adoption.

مقتطف من مشروع ثالث للقرار ٥٠١

(١٩٨٢/٢/٢٣)

(ملحق البرقية الصادرة ٨٦)

3. *Decides*, in the light of the request of the government of Lebanon, to establish immediately under its authority a United Nations interim force for southern Lebanon for the purpose of confirming the withdrawal of Israeli forces, restoring international peace and security and assisting the Government of Lebanon in ensuring the return of its effective authority in the area, the force to be composed of personnel drawn from states Members of the United Nations;

4. *Requests* the Secretary-General to report to the Council within twenty-four hours on the implementation of this resolution.

5. *Decides* to approve the immediate increase in the strength of the United Nations Interim Force in Lebanon recommended by the Secretary-General (in paragraph 6 of document S/14869) from approximately 6,000 to approximately 7,000 troops to reinforce present operations as well as to make further deployment possible along the lines of resolution 425 (1978).

مشروع قرار اردني حول الوضع في الأراضي المحتلة

نقضته الولايات المتحدة الاميركية (١٩٨٢/٤/٢)

(ملحق البرقية الصادرة ١٤٤)

S/14943
1 April 1982

Jordan: draft resolution

The Security Council,

Having considered the letter dated 22 March 1982 from the Permanent Representative of Jordan (S/14917),

1. *Denounces* measures imposed on the Palestinian population such as the dismissal of elected mayors by Israelis authorities, as well as the violation of the liberties and rights of the inhabitants of the occupied West Bank and the Gaza Strip which followed the measures taken by Israel with regard to the Golan Heights, and which could only damage the prospects for peace;

2. *Calls* on Israel, the occupying Power, to rescind its decision disbanding the elected municipal council of El Bireh and its decision to remove from their posts the Mayors of Nablus and Ramallah;

3. *Reaffirms* that all the provisions of the Geneva Convention relative to the Protection of Civilian Persons in Time of War of 12 August 1949 continue to apply in full to all of the occupied territories;

4. *Calls upon* Israel to cease forthwith all measures applied in the West Bank, including Jerusalem, to Gaza Strip and the Syrian Golan Heights, which contravene

the provisions of the fourth Geneva Convention relative to the Protection of Civilian Persons in Time of War of 12 August 1949;

5. *Calls upon* the Secretary-General to report to the Security Council not later than 7 April 1982 on the implementation of this resolution;

6. *Decides* to remain seized with this item.

مشروع قرار تبناه لبنان والمجموعة العربية

(١٩٨٢/٦/٦)

(ملحق البرقية الصادرة ٢٢٩)

The Security Council,

Recalling Security Council resolutions 425 (1978), 426 (1978), and the ensuing resolutions, and more particularly, Security Council resolution 501 (1982),

Takes note of the report of the Secretary-General, document S/,

Deeply concerned at the invasion of Lebanon by Israeli forces and its consequences for world peace and security,

Confirms the territorial integrity, independence and sovereignty of Lebanon,

1. *Reiterates* its call for the strict respect of Lebanon's independence, its territorial integrity and its sovereignty within its internationally recongnized boundaries,

2. *Condemns* Israel's invasion of Lebanon and its defiance of the Security Council resolutions, and particularly its refusal to abide by resolution 508 (1982),

3. *Calls on* Israel to cease forthwith all military operations and to withdraw unconditionally and immediately to the internationally recognized boundaries in compliance with the General Armistice Agreement for 1949,

4. *Requests* the Secretary-General to take the necessary measures to ensure the implementation of this resolution and report to the Council immediately.

مشروع قرار اسباني عطله الفيتو الاميركي

(١٩٨٢/٦/٨)

(ملحق البرقية الصادرة ٢٤٤)

S/15185

SPAIN: DRAFT RESOLUTION

The Security Council

Recalling its resolutions 508 (1982) and 509 (1982).

Taking note of the report of the Secretary-General (S/15178) of 7 June 1982,

Also taking note of the two positive replies to the Secretary-General of the

Government of Lebanon and the Palestine Liberation Organization contained in document S/15178.

1. *Condemns* the non-compliance with resolutions 508 (1982) and 509 (1982) by Israel;

2. *Urges* the parties to comply strictly with the regulations attached to the Hague Convention of 1907.

3. *Reiterates its demand* that Israel withdraw all its military forces forthwith and unconditionally to the internationally recognized boundaries of Lebanon;

4. *Reiterates also its demand* that all parties observe strictly the terms of paragraph 1 of resolution 508 (1982) which called on them to cease immediately and simultaneously all military activities within Lebanon and across the Lebanese-Israeli border;

5. *Demands* that within six hours all hostilities must be stopped in compliance with Security Council resolutions 508 (1982) and 509 (1982) and decides, in the event of non-compliance, to meet again to consider practical ways and means in accordance with the Charter of the United Nations.

مشروع قرار لبناني - اميركي بالتجديد للقوات الدولية

(١٩٨٢/٦/١٦)

(ملحق البرقية الصادرة ٢٦٣)

DRAFT RESOLUTION

The Security Council,

Recalling its resolutions 425 (1978), 426 (1978), 427 (1978), 434 (1978), 444 (1979), 450 (1979), 459 (1979), 467 (1980), 483 (1980), 488 (1981), 490 (1981), and 501 (1982).

Having studied the report of the Secretary-General on the United Nations Interim Force in Lebanon of (S/15194 & add. 1 & 2) and taking note of the conclusions and recommendations expressed therein.

Bearing in mind the need to avoid any developments which could further aggravate the situation and the need, pending an examination of the situation by the Council in all its aspects, to preserve in place the capacity of the United Nations to assist in the restoration of the peace.

1. *Reaffirms* its resolutions 508 (1982) and 509 (1982).

2. *Decides* to extend the mandate of the force for a period of ninety days, that is until September, 1982.

3. *Autorizes* the Force, during that period, to carry out, in addition, the interim tasks referred to in paragraph 18 of the Secretary-General's report (S/15194/ Add.2).

4. *Calls* on all concerned to extend full co-operation to the Force in the discharge of its tasks;

5. *Requests* the Secretary-General to keep the Security Council regularly informed of the implementation of resolutions 508 (1982) and 509 (1982) and the present resolution.

مشروع قرار فرنسي
(١٩٨٢/٦/٢٤)
(ملحق البرقية الصادرة ٢٨٠)

S/15255

«Le Conseil de Sécurité, rappelant ses résolutions 508 (1982) et 509 (1982), rappelant également sa résolution 512 (1982) qui enjoint notamment à toutes les parties au conflit de respecter les droits des populations civiles.

Gravement préoccupé par la constante détérioration de la situation au liban.

Profondément inquiet des dangers d'une extension des combat a l'intérieur de Beyrouth, sa capitale,

Réaffirmant la nécessité de respecter strictement l'intégrité territoriale, la souveraineté et l'indépendance politique du liban à l'intérieur de ses frontières internationalement reconnues:

I. *Exige* une nouvelle fois que toutes les parties se conforment rigoureusement aux dispositions du paragraphe 1 de la résolution 508.

II. *Exige* le retrait immédiat des Forces israéliennes, engagées autour de Beyrouth, sur une distance de X kilomètres et le retrait simultané des Forces armées palestiniennes de Beyrouth-Ouest qui se replieront sur des emplacements à déterminer.

III. *Prie* le gouvernement libanais de mettre en place a Beyrouth-Ouest des Forces de sécurité libanaises qui prendront position a l'intérieur de Beyrouth et s'interposeront à sa périphérie.

IV. *Demande*, en outre, au secretaire général de faire des propositions au Conseil de Sécurité, en consultation avec le gouvernement libanais et avec l'accord de celui-ci, pour la mise en place d'une Force des Nations - Unies qui prendra position aux côtés des Force Libanaises d'interposition.

V. *Prie le Secrétaire Général*, a titre de mesure immédiate, de mettre en place des observateurs militaires chargés de surveiller le cessez-le-feu et le désengagement a Beyrouth-Ouest et autour de Beyrouth.

VI. *Prie le Secrétaire Général* de faire rapport au Conseil de manière urgente et suivie au plus tard le... sur l'état de l'application de la présente résolution ainsi que des résolutions 508, 509 et 512.

VII. *Prie tous les États-membres* de coopérer pleinement avec l'organisation des Nations-Unies a l'application de la présente résolution.

مشروع قرار اميركي
(١٩٨٢/٦/٢٥)
(ملحق البرقية الصادرة ٢٨٤)

UNITED STATES OF AMERICA: DRAFT RESOLUTION

June 25, 1982

The Security Council,

Recalling its Resolutions 508 (1982) and 509 (1982),

Further recalling its Resolution 512 (1982) which calls upon all parties to the conflict to respect the rights of the civilian population,

Gravely concerned by the serious situation in Lebanon,

Profoundly disturbed by the dangers of an extension of the fighting to the center of Beirut, the capital of Lebanon,

Reaffirming the need to respect strictly the territorial integrity, sovereignty and political independence of Lebanon within the internationally recognized frontier,

1. *Demands* once again that all parties cease fire immediately;
2. *Calls upon* all parties to facilitate the deployment of Lebanese forces, in accordance with the intention of the Government of Lebanon, to positions in the center of Beirut and its environs;
3. *Calls upon* the armed elements in the Beirut area to reach agreement with the Government of Lebanon to turn over all weapons to the Lebanese security forces;
4. *Calls upon* the Israeli forces in the Beirut area in agreement with the Government of Lebanon, and simultaneously upon the implementation of the agreement called for by paragraph 3 of this resolution, to disengage from their present position;
5. *Calls upon* all foreign forces in the Beirut area in agreement with the Government of Lebanon, to redeploy to locations outside the Beirut area;
6. *Authorizes* the deployment of United Nations observers on the request of the Government of Lebanon to assist in monitoring the implementation of the provisions of this resolution.

مشروع القرار الفرنسي المعدل للمرة الثانية
(١٩٨٢/٦/٢٥)
(ملحق البرقية الصادرة ٢٩١)

S/15255/Rev.2

FRANCE: REVISED DRAFT RESOLUTION

The Security Council,

Reaffirming its resolutions 508 (1982) and 509 (1982),

Reaffirming also its resolution 512 (1982), which, inter alia, calls upon all the parties to the conflict to respect the rights of the civilian populations,

Seriously concerned at the constant deterioration of the situation in Lebanon, resulting from the violation of the sovereignty, integrity, independence and unity of that country,

Profoundly apprehensive of the dangers of extension of the fighting within Beirut, its capital,

1. *Demands* that all the parties observe an immediate cessation of hostilities throughout Lebanon.

2. *Demands* the immediate withdrawal of the Israeli forces engaged round Beirut, to a distance of 10 kilometres from the periphery of that city, as a first step towards the complete withdrawal of Israeli forces from Lebanon, and the simultaneous withdrawal of the Palestinian armed forces from Beirut, which shall retire to the existing camps;

3. *Supports* all efforts by the Government of Lebanon to ensure Lebanese sovereignty throughout the territory and the integrity and independence of Lebanon within its internationally recognized frontiers;

4. *Calls upon* all armed elements in the Beirut area to respect and abide by the exclusive authority of the Government of Lebanon;

5. *Supports* the Government of Lebanon in its will to regain exclusive control of its capital and, to that end, to install its armed forces which shall take up positions within Beirut and interpose themselves on its periphery.

6. *Requests* the Secretary-General, as an immediate measure, to station United Nations military observers, by agreement with the Government of Lebanon, with instructions to supervise the cease-fire and disengagement in and round Beirut;

7. *Further requests* the Secretary-General to study any request by the Government of Lebanon for the installation of a United Nations force which could, within the framework of the implementation of the preceding paragraphs, take up positions beside the Lebanese interposition forces, or for the use of the forces available to the United Nations in the region;

8. *Requests* the Secretary-General to report to the Council on an urgent and sustained basis not later than 1 July 1982 on the status of implementations of the present resolution and of resolutions 508 (1982), 509 (1982) and 512 (1982);

9. *Requests* all Member States to co-operate fully with the United Nations in the implementation of the present resolution;

10. *Decides* to remain seized of the question.

مشروع تعديل القرار الفرنسي
واعلان بيروت «مدينة حصينة وغير محاربة»
(١٩٨٢/٦/٢٦)

(ملحق البرقية الصادرة ٢٩٣)

REVISION AND UPDATE OF FRENCH DRAFT RESOLUTION

The Security Council,

Reaffirming its resolutions 508 (1982), and reiterating its demand for an immediate cessation of hostilities throughout Lebanon,

Reaffirming also its resolution 512 (1982), which, inter alia, calls upon all the parties to the conflict to respect the rights of the civilian populations,

Seriously concerned at the constant deterioration of the situation in Lebanon, resulting from the violation of the sovereignty, integrity, independence and unity of that country, and particularly concerned at the threats to the capital city of Beirut,

Responding to the appeal by the President of the Republic of Lebanon to save the capital city of Beirut,

1. *Declares* Beirut and its suburbs an inviolable non-belligerent city under the exclusive control of Lebanon's civil and military authorities, and calls upon all parties to respect its historic character and the rights of its civilian populations.

2. *Demands* the immediate withdrawal of the Israeli Forces engaged round Beirut, to a distance of 10 kilometers from the periphery of that city, as a first step towards the complete withdrawal of Israeli Forces from Lebanon and the simultaneous cessation of Palestinian military activities and the withdrawal of the Palestinian armed forces from Beirut, which shall retire to the existing camps.

3. *Supports* the Government of Lebanon in its will to regain exclusive control of its capital and, to that end, to install its armed Forces which shall take positions within Beirut and interpose themselves on its periphery.

4. *Calls upon* all armed elements and non-Lebanese forces in the Beirut area to respect and abide by the exclusive authority of the Government of Lebanon.

5. *Requests* the Secretary General, as an immediate measure, to station United Nations military observers, by agreement with the Government of Lebanon with instructions to supervise the cease-fire and disengagement in and around Beirut, and help preserve its inviolable character.

6. *Requests* all Member States to cooperate fully with the United Nations in the implementation of the present resolution.

7. *Decides* to remain seized of the question, and requests the Secretary General to report to the Council on an urgent and sustained basis not later than 1 July 1982 of the status of implementation of the present resolution and of resolutions 508 (1982), 509 (1982), and 512 (1982).

مشروع قرار مصري فرنسي مقدم الى رئيس مجلس الأمن
(١٩٨٢/٧/٢)

(ملحق البرقية الصادرة ٢٩٦)

Mission Permanente de l'Egypte auprès des Nations-Unies.

Mission Permanente de la France auprès des Nations-Unies.

Monsieur le Président,

Sur instruction de nos gouvernements, nous attirons l'attention du Conseil de Sécurité sur la situation au Moyen-Orient et souhaitons qu'il entreprenne aussitôt que possible l'examen de cette question.

Vous voudrez bien trouver ci-joint le texte d'un avant-projet de résolution relatif à cette question, que nous vous prions de bien vouloir faire distribuer aux

représentants des États membres du Conseil de Sécurité.

New York, le 2 juillet 1982

A. Esmat Abdel Meguid	Luc de la Barre de Nanteuil
Ambassadeur,	Ambassadeur
Représentant Permanent de l'Egypte	Représentant Permanent de la France

S/15317

Working Paper

The Security Council

Guided by the purposes and principles of the United Nations Charter.

Recalling its resolutions 242 (1967) and 338 (1973),

Recalling further its resolutions 508 (1982), 509 (1982), 511 (1982) and 512 (1982),

Gravely concerned at the serious situation in the Middle East, in particular the existing situation in Lebanon,

Reaffirming the obligation of all to strictly respect the sovereignty, territorial integrity and political independence of all countries and the national legitimate rights of all peoples in the Middle East,

Reaffirming further the obligation that all States shall settle their disputes by peaceful means in such a manner that international peace and security and justice are not endangered and that they shall refrain from the threat or use of force against the territorial integrity or political independence of any State or in any other manner inconsistent with the purposes of the United Nations.

Determined to initiate lasting restoration of peace and security in the region based on the principles of security for all states and justice for all peoples,

(A) 1. *Demands* that all the parties to the hostilities in Lebanon observe an immediate and sustained cessation of hostilities throughout Lebanon,

2. *Demands* the immediate withdrawal of the Israeli Forces engaged around Beirut to an agreed distance as a first step towards the complete withdrawal of Israeli forces from Lebanon and the simultaneous withdrawal of the Palestinian armed forces from West Beirut which will be redeployed with their light armaments, as a first step, in camps to be determined, preferably outside Beirut, through modalities to be agreed upon between the parties, so putting an end to their military activities, and calls for the conclusion of an agreement between the armed Palestinians and the Government of Lebanon concerning the destination and destiny of their armaments, other than those referred to above.

3. *Calls* for the departure of all non-Lebanese Forces, except those authorized by the legitimate and representative authorities of Lebanon.

4. *Supports* the Government of Lebanon in its efforts to reassert its exclusive control of its capital and to that end to install its armed forces which shall take up positions within Beirut and interpose themselves on its periphery,

5. *Further supports* all efforts by the Government of Lebanon to ensure Lebanese sovereignty throughout the territory and the integrity and independence of Lebanon within its internationally recognized frontiers.

(B) 1. *Requests the Secretary-General*, as an immediate measure, to station U.N. military observers, by agreement with the Government of Lebanon, in order to supervise the cease-fire and disengagement in and around Beirut,

2. *Further requests the Secretary General* bearing in mind the provision of Security Council resolution 511 (1982), to prepare a report on the prospects of the installation of a U.N. peace-keeping force which could, within the framework of the

implementation of the preceding paragraphs, take up positions beside the Lebanese interposition forces, or for the use of the forces available to the U.N. in the region.

(C) 1. *Considers* that the settlement of the Lebanese problem should contribute to the initiation of durable restoration of peace and security in the region within the framework of negotiations based on the principles of security for all States and justice for all peoples in order namely to:

a) Reaffirm the right of all States in the region to existence and security in accordance with S.C. resolution 242 (1967)

b) Affirm the legitimate national rights of the Palestinian people including its right to self-determination with all its implications on the understanding that to this end, the Palestinian people shall be represented in the negotiations and consequently the PLO shall be associated.

c) Call for the mutual and simultaneous recognition between the parties concerned.

2. *Requests the Secretary-General* to make proposals to the Security Council in consultation with all the parties concerned including the representatives of the Palestinian people to pursue by political means the objectives mentioned above with the aim to recognize and respect the existence and security of all.

(D) 1. *Requests* the Secretary-General to report to the Council on an urgent and sustained basis not later than......... on the status of implementation of the present resolution,

2. *Requests* all member States to cooperate fully with the United Nations in the implementation of the present resolution.

التعديلات اللبنانية على مشروع القرار المصري الفرنسي

(١٩٨٢/٧/٦)

(ملحق البرقية الصادرة ٣٠٢)

PROPOSED LEBANESE AMENDMENTS ON FRENCH WORKING PAPER

6 July 1982

Para 2. Demands the immediate withdrawal of the Israeli Forces engaged around Beirut as a first step towards the complete withdrawal of Israeli Forces from Lebanon and the simultaneous withdrawal of the Palestinian armed Forces and cessation of all Palestinian military activities within a comprehensive plan to be agreed upon with the Lebanese Government. And, to this effect, requests the Secretary-General, to assist in the implementation of this plan, by all means at his disposal, including the despatch of observers and, if and when necessary, of personal representatives.

Para 3. Asks for the definitive cessation of all military activities on Lebanese territory and the total withdrawal of Israeli Forces from Lebanon as well as of all non-Lebanese Armed Forces which may now be found in any part of Lebanon, with the exception of those that will be expressly authorized by the Lebanese Government.

Add to: Para 5... by the deployment of Lebanese Forces and of any international or multinational Force which would eventually be formed at the request of the Government of Lebanon.

Suppress Para B 1

Profoundly alarmed by the continuation of the siege of and the extension of the fighting within Beirut, the capital of Lebanon,

1. *Demands* once again that all the parties to the conflict observe an immediate cessation of hostilities in Beirut and throughout Lebanon, and a discontinuance of all military activities including the prohibition of any military movement.

2. *Demands* that all parties to the conflict respect the rights of the civilian populations, refrain from all acts of violence against those populations and take all appropriate measures to alleviate the suffering caused by the aggression.

3. *Demands* further that all the parties to the conflict respect the provisions of the Geneva Conventions of 1949 as well as the first additional protocols and the obligations arising from the regulations annexed to the Hague Convention of 1907,

4. *Calls upon* the Government of Israel to ensure the safety, welfare and security of the populations in the area where military operations have taken place,

5. *Calls upon* the parties to the conflict to respect scrupulously the humanitarian principles governing the treatment of prisoners of war, and the protection of civilian persons in time of war,

6. *Requests the Secretary-General*, as an immediate measure, to station a U.N. military peace-keeping force to supervise the cease-fire, the disengagement between the parties to the conflict, and the full respect of the provisions of paragraphs 2, 3 and 4 above.

AM 12 July 1982

مشروع قرار باعلان بيروت «مدينة حصينة وغير محاربة»

(١٩٨٢/٨/٢)

(ملحق البرقية الصادرة ٣٤١)

August 2, 1982

Draft Resolution

NON-BELLIGERENCE AND INVIOLABILITY
OF THE CITY OF BEIRUT

The Security Council,

Reaffirming its resolutions 508, 509, 511, 512, 513 and 516,

Responding to the appeal by the President of the Republic of Lebanon and by his Government to save the capital city of Beirut,

Seriously concerned at the constant deterioration of the situation in Lebanon, resulting from the violation of the sovereignty, integrity, independence, and unity of that country, and particularly concerned at the threats to the capital city of Beirut and its civilian population,

Supporting Lebanon's decision (Document S/15300) to ask all non-Lebanese Forces to depart from Lebanon, except those that will be expressly authorized or eventually invited by the Government of Lebanon,

مشروع القرار المصري الفرنسي كما عدله لبنان

(١٩٨٢/٧/١٢)

(ملحق البرقية الصادرة ٣١٢)

DRAFT RESOLUTION
FROM THE FRENCH-EGYPTIAN PROPOSAL
AS AMENDED BY LEBANON

The Security Council

1. *Demands* that all the parties to the existing hostilities in Lebanon observe an immediate and sustained cessation of hostilities throughout Lebanon.

2. *Demands* the immediate withdrawal of the Israeli forces engaged around Beirut as a first step towards the complete withdrawal of Israeli Forces from Lebanon and the simultaneous withdrawal of the Palestinian armed Forces and cessation of all Palestinian military activities within a comprehensive plan to be agreed upon with the Lebanese Government. And, to this effect, requests the Secretary-General, to assist in the implementation of this plan, by all means at his disposal, including the dispatch of observers and, if and when necessary, of personal representatives.

3. *Asks* for the definite cessation of all military activities on Lebanese territory and the total withdrawal of Israeli Forces from Lebanon as well as of all non-Lebanese armed Forces which may now be found in any part of Lebanon, with the exception of those that will be expressly authorized by the Lebanese Government.

4. *Supports* the Government of Lebanon in its efforts to reassert its exclusive control of its capital and to that end to install its armed forces which shall take up positions within Beirut and interpose themselves on its periphery.

5. *Further supports* all efforts by the Government of Lebanon to ensure Lebanese sovereignty throughout the territory and the integrity and independence of Lebanon within its internationally recognized frontiers by the deployment of Lebanese Armed Forces and of any international or multinational Force which would eventually be formed at the request of the Government of Lebanon.

مشروع القرار الفلسطيني
المقدم الى مجموعة عدم الانحياز
في مجلس الأمن (١٩٨٢/٧/١٢)

(ملحق البرقية الصادرة ٣١٣)

The Security Council

Reaffirming its resolutions 508, 509, 512 and 513,

Seriously concerned at the constant deterioration of the situation in Lebanon, resulting from the aggression against the sovereignty, integrity, independence and unity of that country,

1. *Declares* Beirut and its suburbs an inviolable, non-belligerent city, under the exclusive control of Lebanon's civil and military authorities, and calls upon all parties to respect its historic character and the rights of its civilian population;

2. *Supports* Lebanon in its determination to regain full control of its capital, according to a comprehensive plan being drawn by the Government, in consultation with the parties concerned, to the effect of installing its army and security Forces in the city and on its periphery, to the exclusion of any other armed presence, and thereby to guarantee peace and security;

3. *Demands* the immediate withdrawal of the Israeli Forces engaged in and around Beirut, to a distance of 10 kilometers from the periphery of the city, as a first step towards the complete withdrawal of Israeli Forces from Lebanon;

4. *Demands* the cessation of all Palestinian military activities and, simultaneously, the withdrawal of all Palestinian and other armed forces and elements from Beirut and its area;

5. *Takes note* of Lebanon's intention to call eventually for the assistance of international forces, and requests the Secretary-General to assist the Government in this respect, by all means at his disposal, including the U.N. Observers now in operation, or any others that may be requested in due course;

6. *Decides* to remain seized of the question and requests the Secretary-General to report to the Council on an urgent and sustained basis;

مشروع قرار سوفياتي نقضته الولايات المتحدة الاميركية

(١٩٨٢/٨/٥)

(ملحق البرقية الصادرة ٣٥٤)

S/15347
5 August 1982
Original: Russian

UNION OF SOVIET SOCIALIST REPUBLICS: DRAFT RESOLUTION

The Security Council,

Deeply indignant at the refusal of Israel to comply with the decisions of the Security Council aimed at terminating the bloodshed in Beirut,

1. *Strongly condemns* Israel for not implementing resolution 516 (1982) and 517 (1982),

2. *Demands* that Israel immediately implement these resolutions fully;

3. *Decides* that, in order to carry out the above-mentioned decisions of the Security Council, all the States Members of the United Nations should refrain from supplying Israel with any weapons and from providing it with any military aid, until the full withdrawal of Israeli forces from all Lebanese territory.

تقارير الامين العام للأمم المتحدة
المقدمة الى مجلس الأمن
والخاصة بلبنان واليونيفل

●

تقرير خاص عن اليونيفل

(١٩٨٢/٢/١٦)

(ملحق البرقية الصادرة ٧٤)

S/14869
16 February 1982

SPECIAL REPORT OF THE SECRETARY-GENERAL ON THE UNITED NATIONS INTERIM FORCE IN LEBANON

1. - In its resolution 498 of 18 December 1981, relating to the United Nations Interim Force in Lebanon (UNIFIL), the Security Council interalia decided "to review, within two months, the situation as a whole in the light of the letter of the Permanent Representative of Lebanon to the Secretary-General, dated 14 December 1981 (S/14792)".

2. - Since that time, the ceasefire in Southern Lebanon has been maintained. However, the basic underlying tensions in the area have persisted and the situation has remained extremely volatile. UNIFIL has continued to face attempts at infiltration by armed elements. The encroachments established in the UNIFIL area of deployment by the **de facto forces**, which are supported and supplied by Israel, have not been removed, and violations of Lebanon's territorial integrity have also continued. In addition, and for reasons of which the Council is aware, UNIFIL has been prevented from making progress towards fully implementing the mandate entrusted to it by the Security Council in resolutions 425 (1978) and 426 (1978).

3. - It was for these reasons, and especialy in the light of the decision of the Council and the letter of the Permanent Representative of Lebanon mentioned above, that I requested the Under-Secretary-General for Special Political Affairs, Mr. Brian Urquhart, to pay a visit to the area in the early days of February 1982.

4. - Upon returning to New York, Mr. Urquhart has reported to me on his discussions on the situation in Southern Lebanon with the President and senior officials of the Lebanese Government, the Chairman of the Palestine Liberation Organization (PLO); the Prime Minister and senior officials of the Israeli Government. While in the area, Mr. Urquhart also visited UNIFIL and held full discussions with the Force Commander, his staff and the contingent commanders.

5. - While all concerned indicated their wish that the present ceasefire be maintained, it is apparent that serious impediments remain in the way of UNIFIL fulfilling the objectives set out for it by the Council. This applies in particular to the further deployment of UNIFIL in its entire area of operations up to the international border. The Government of Lebanon has, in this connection, strongly reiterated its view that a phased programme of activities should be set in motion to achieve, in full, that mandate entrusted to the Force. The details of such a programme have been extensively discussed with the Lebanese Government. They call, on the one hand, for steps to be taken by the Lebanese Government, with the assistance of UNIFIL, to increase its military and civilian presence in the South with a view "to ensuring the return of its effective authority to this area". They also envisage the maintenance of the cease-fire, the consolidation of the UNIFIL area of deployment, and the further deployment of the Force in accordance with its mandate.

6. - In regard to the latter consideration, it is the strong recommendation of the Force Commander, and also the wish of the Lebanese Government, that the ceiling for UNIFIL troops should be increased by no less than 1,000 to reinforce present operations as well as to make further deployment possible in a manner that conforms with resolution 425 (1978). As was indicated in my predecessor's report to the Security Council (S/14789), there is no question that UNIFIL, in its present strength, is stretched to the limit and, indeed, seriously over-strained. In these circumstances and for the reasons that the Force Commander has given, I fully support the recommendation for an increase by 1,000 of the troop-strength of UNIFIL and hope that the Council will concur in this measure.

7. - The key to fulfillment of the objectives of the Council, remains the full cooperation of the parties. The present ceasefire, while critically important, is precarious and was never intended to be a substitute for the fulfillment of UNIFIL's mandate. It is essential therefore that the parties heed the call of the Council in its consecutive resolutions on this question. I also very much hope that the members of the Council will extend their fullest support to the attainment of this end, which is to ensure "strict respect for the territorial integrity, sovereignty and political independence of Lebanon within its internationally recognized boundaries.»

تقرير خاص عن اليونيفل تنفيذاً للقرار ٥٠١

(١٩٨٢/٤/٢٥)

(ملحق البرقية الصادرة ١٧٤)

S/14996

SPECIAL REPORT OF THE SECRETARY-GENERAL ON THE UNITED NATIONS INTERIM FORCE IN LEBANON

The present report is being submitted to the Security Council in pursuance of its resolution 501 (1982) of 25 February 1982, relating to the United Nations Interim Force in Lebanon (UNIFIL). In that resolution the Council, **inter alia**, decided to remain seized of the question and invited the Secretary-General to report to it "on the situation as a whole within two months".

2. During the intervening period the situation in the area has remained extremely volatile, and the basic underlying tensions, to which I referred in my report of 16 February 1982 (S/1489), have persisted. While the arrangements for the cease-fire in southern Lebanon, which came into effect in July 1981, have generally held, unresolved tensions have led to the very real danger of widespread hostilities being sparked in the area. It was for this reason, in particular, that I learnt with deep concern of the Israeli airstrikes into Lebanon on 21 April 1982. The text of the appeal I made that day for an immediate cessation of all hostile acts and urging all parties to exercise the maximum restraint was noted by the President and members of the Security Council in the statement that they issued on 22 April 1982 (S/14995).

3. I wish to stress once again that the cease-fire, however important, is no substitute for the fulfillment of the UNIFIL mandate. Despite the Security Council's frequent reaffirmation of that mandate, most recently in paragraph 1 of resolution 501 (1982), I regret having to report that there has been little progress in that direction in the past two months.

4. I very much hope, however, that the increase in the strength of UNIFIL by 1,000 men, as authorized by the Security Council in resolution 501 (1982), coupled with other measures that are being undertaken, will measurably enhance the ability of the Force to discharge its responsibilities. I would also hope that the full co-operation of the parties will be forthcoming, for the present situation can only be regarded as potentially explosive.

5. Following my letter of 1 March 1982 to the President of the Security Council (S/14899) and her reply of 11 March 1982 (S/14900), I approached a number of the Governments which are already contributing to UNIFIL, in order to secure the additional troops. I am pleased to inform the Council that Ghana, Ireland, Nepal and Norway have agreed to increase their contingents by 221, 70, 30 and 20 men respectively. The increase will become effective on the normal dates of rotation of the contingents concerned. I also submitted to the French authorities a request for a battalion of approximately 600 men. Agreement in principle has been received, and consultations are continuing following the visit of a high-ranking French mission to the area. As regards the balance of the increase, a decision will soon be taken in the light of logistical requirements arising from the troop increase, bearing in mind the principle of equitable geographic representation.

6. Also in compliance with resolution 501 (1982), I have instructed the Chief of Staff of the United Nations Truce Supervision Organization (UNTSO) to contact the Israeli and Lebanese Governments, with a view to reactivating the General Armistice Agreement of 23 March 1949 and the convening of an early meeting of the Israel-Lebanon Mixed Armistice Commission (ILMAC). Despite the known difficulties efforts to achieve this objective are continuing.

7. Regarding the implementation of a phased programme of activities with the Government of Lebanon, it is evident that any substantial progress will require the full and positive commitment of all parties. To that end, the Commander of UNIFIL has indicated a series of meetings aimed at enlisting support for certain early steps that would, in practical terms, demonstrate the desire of the parties to co-operate with UNIFIL and also contribute to a reduction of tension on the ground. An encouraging development in this connection was the reestablishment, in late March 1982, of a United Nations position near Chateau de Beaufort. That position had been withdrawn in August 1979 for security reasons, and earlier efforts to have it reinstated had not been successful, owing to recurrent hostilities in the area.

8. In concluding this report, I should like to stress the urgency of addressing the basic problems that have, till now, impeded the full implementation of the objectives of the Council as set out in resolution 425 (1978). I remained convinced that the unimpeded implementation of that mandate is in the best interest of all the parties concerned. The Force provides a critical factor for restraint and stability in a situation that is continuously dangerous. In these circumstances, I reiterate my urgent apeal to the parties to exercise maximum restraint and to cooperate fully with a strengthened UNIFIL in the fulfillment of its objectives. Failure to do so cannot only lead to breaches of the cease-fire but could also seriously impair the prospects of peace in the region.

تقرير عن الوضع في الشرق الاوسط

(١٩٨٢/٦/٦)

(ملحق البرقية الصادرة ٢٣٦)

SG/SM/3294
SC/4425
6 June 1982

SECRETARY-GENERAL'S REPORT TO SECURITY COUNCIL ON SITUATION IN THE MIDDLE EAST

Following the text of the statement made to the Security Council tonight by Secretary-General Javier Perez de Cuellar:

The present report is submitted in pursuance of Security Council resolution 508 (1982). Which was adopted unanimously at the 2774th meeting of the Council on 5 June 1982 at 1730 hours, New York time. In that resolution, the Security Council called upon "all the parties to the conflict to cease immediately and simultaneously all military activities within Lebanon and across the Lebanese-Israeli border and no later than 0600 hours local time on Sunday 6 June 1982", i.e. 0400 hours GMT on 6 June, or midnight New York time on 5/6 June. The Security Council requested me to undertake all possible efforts to ensure the implementation of and compliance with the resolution and to report to the Security Council as early as possible and no later than 48 hours after the adoption of the resolution.

As the Council is aware, prior to the adoption of the resolution, I had already made an urgent appeal to the parties for such a cessation of hostilities. Thereafter, following the adoption of the resolution, the representative of the Palestine Liberation Organization (PLO) reaffirmed its commitment to stop all military operations across the Lebanese border while reserving its right to respond in case of any Israeli aggression. The Permanent Representative of Israel informed me yesterday at 2300 hours New York time that, while Israeli reactions were in exercise of its right of self-defense, the resolution of the Security Council would be brought before the Israeli Cabinet.

In a message to Lieutenant-General Callaghan, the Commander of UNIFIL, I instructed him to use every possibility of following up on my appeal to the parties and the subsequent resolution of the Security Council.

I regret to state, however, that despite all efforts throughout the night, it was not possible to effect a cease-fire. Indeed, the hostilities have escalated dangerously. In this connection, it is relevant to record that Mr. Arafat, the Chairman of the Executive Committee of the Palestine Liberation Organization, in response to a message from me, informed me that in spite of heavy Israeli air-strikes after the scheduled time of the cease-fire, he had given orders to all PLO units to withhold fire for a further unspecified period. This was of course before the Israeli ground operations started.

The following is the information received from the Commander of UNIFIL:

(a) Between 2100 hours GMT on 5 June 1982 and 0400 hours GMT on 6 June 1982, there were intermittent and relatively light exchanges of fire between positions of the armed elements (mainly the Palestine Liberation Organization (PLO) and the Lebanese National Movement), on the one hand, and the Israel Defense Forces (IDF) and the de facto forces, on the other. The exchanges of fire involved, or affected, the following areas: on the one side, in Lebanon, Tyre and vicinity, Chateau de Beaufort, Nabatiyeh and the Kaukaba-Hasbayah area; on the other side, Marjayoun in Lebanon, and the area of Metulla in Israel.

(b) From 0424 hours GMT (i.e. 0624 hours local Lebanese time, and after the cease-fire time set by the Council) to 1235 hours GMT, intensive air-attacks were launched by Israel, with approximately 110 strikes being recorded by UNIFIL. These strikes occurred principally in the area of the Chateau de Beaufort, Tyre and its vicinity, from where there was anti-aircraft fire. One aircraft was observed to have been downed, north of the Litani river, near the Chateau de Beaufort.

(c) At around 0930 hours GMT, UNIFIL reported that Israeli ground forces – including a very large number of tanks and armoured personnel carriers – had begun to move into Lebanese territory in strength. They moved along three main axes: in the west, along the coastal road; in the central sector, towards Ett-Taibé and the Akiya bridge; and in the eastern sector, through the Kafer Chouba-Chebaa area. As at 1330 hours GMT, the Israeli forces are reported to have reached the following locations: Tyre on the coastal road, where heavy fighting was reported; in the central sector, two kilometers north of the Akiyà bridge over the Litani; in the eastern sector, south of Chebaa. There is also a heavy concentration of tanks in the Khardala and Blate areas. I have also been informed by General Callaghan of extremely heavy aerial bombardment of Tyre, which is bound to cause numerous casualties as well as extensive destruction.

Finally, I must inform the Council with profound regret that a Norwegian soldier has been killed by shrapnel in circumstances that are not yet clear. I shall report to the Council on further developments.

تقرير عن الاحداث في لبنان

(١٩٨٢/٦/٨)

(ملحق البرقية الصادرة ٢٣٩)

SG/SM/3297
SC/4427
8 June 1982

SECRETARY-GENERAL'S STATEMENT
TO SECURITY COUNCIL
ON EVENTS IN LEBANON

Following is the text of the statement made to the Security Council this afternoon by Secretary-General Javier Perez de Cuellar:

Members of the Council will have received my report relating to resolution 509 which contains the replies of the Government of Israel, Lebanon and the Palestine Liberation Organization (PLO).

Information received from the area indicates that extensive hostilities are still in progress.

On the coastal road, after three days of intensive fighting, ground and naval artillery fire, as well as air strikes, fires have broken out in several parts of Tyre town and there is extensive damage. Inhabitants had earlier evacuated the town, most of them seeking refuge on the beach. The United Nations Interim Force in Lebanon (UNIFIL) has despatched ambulances and doctors to the area. The International Committee of the Red Cross (ICRC) has requested UNIFIL to try and send food, water and medical supplies. Attempts are being made to assist to this effect.

In the central sector, logistical support units have joined the Israeli forces near Nabitiyeh.

In the eastern sector, after partially destroying the Nepalese position, blocking access to the Khardala bridge, more than 100 tanks of the Israel Defense Forces (IDF) have gone through in an overwhelming use of force.

Throughout the night of 7/8 June, heavy clashes, as well as artillery exchanges were observed in the vicinity of Hasbaya. In this area alone, Israeli forces are estimated to exceed two mechanized brigades. It has been reported that intensive military activity also continues north of the Litani, including air strikes in a number of locations. In a further serious development this morning, there were air strikes by Syrian aircraft in the vicinity of Dibil and Deir Mimess, both in the enclave.

In the UNIFIL area itself, despite the difficult, dangerous and provocative situation at present prevailing, UNIFIL troops and observers of the United Nations Truce Supervision Organization in Palestine (UNTSO) have remained in all their positions. They were instructed to block advancing forces, take defense measures and stay in their positions until their safety was seriously imperiled. Contingents have acted accordingly despite the overwhelming strength of the IDF movements. The following are some of the examples reported by the Force Commander:

(a) In the morning of 6 June, Dutch soldiers planted obstacles before advancing Israeli tanks columns.. One Israeli tank was damaged. The obstacles, however, were

pushed aside as was the Dutch guard house. Tank barrels were pointed at the UNIFIL soldiers.

(b) Likewise, in the other battalion areas, obstacles were forcibly removed and bulldozed.

(c) AT the Khardala bridge, a small Nepalese position stood its ground for two days, despite harassment and threats. Their position has been partially destroyed and some 100 Israeli tanks have crossed the bridge in the morning of 8 June.

(d) United Nations soldiers and observers have also maintained their positions in Tyre Barracks, Chateau de Beaufort and in the enclave, despite constant danger to their lives.

Throughout the present hostilities, General Callaghan has repeatedly and most strenuously protested the violation of Lebanese territory by the IDF, and of the relevant resolutions of the Security Council. Since the start of the operation, UNIFIL headquarters at Naqoura has been cut off from all UNIFIL battalions and supply routes have been closed. Communications have become difficult and the logistical situation is grave.

I need hardly add that the continuing spread and escalation of the hostilities is a matter of the most profound concern.

تقرير عن قرار مجلس الامن ٥٠٩ (١٩٨٢)
وفيه نص الردين الفلسطيني والاسرائيلي على القرار

(١٩٨٢/٦/٨)

(ملحق البرقية ٢٤٠)

S/15178*
8 June 1982

REPORT OF THE SECRETARY-GENERAL RELATING
TO SECURITY COUNCIL RESOLUTION 509 (1982)

1. On 6 June at 2140 hours New York time, the Security Council unanimously adopted resolution 509 (1982), the operative part of which reads as follows:

"The Security Council,

1. *Demands* the Israel withdraw all its military forces forthwith and unconditionally to the internationally recognized boundaries of Lebanon;

2. *Demands* that all parties observe strictly the terms of paragraph 1 of resolution 508 (1982) which called on them to cease immediately and simultaneously all military activities within Lebanon and across the Lebanese-Israeli border;

3. *Calls* on all parties to communicate to the Secretary-General their acceptance of the present resolution within 24 hours;

4. *Decides* to remain seized of the question".

2. I immediately transmitted the text of the resolution to the Foreign Ministers of Israel and Lebanon and to the Chairman of the Executive Committee of the Palestine Liberation Organization. With special reference to paragraph 3 of the resolution, I

requested them to send their communications to me by 2140 hours New York time, 7 June 1982.

3. The reply of Lebanon is contained in the following letter dated June 7 1982 from the Permanent Representative of Lebanon, which was received at 1930 hours New York time, 7 June 1982.

4. The reply of the Palestine Liberation Organization (PLO) is contained in the following letter dated 7 June 1982 from the Permanent Observer of PLO, which was received at 2010 hour New York time, 7 June 1982.

"I am instructed to convey to you the following message from Chairman Yasser Arafat:

"In its meeting at 22 hours Beirut time today, the Lebanese Palestinian Joint Command has decided to agree to the contents of your message relevant Security Council resolution 509 (1982)".

5. The reply of Israel is contained in the following letter dated 7 June 1982 from the Permanent Representative of Israel, which was received at 2130 hours New York time, 7 June 1982.

"In response to Security Council resolution 509 (1982) of 6 June 1982, I am instructed to communicate to you the following:

"1. The "peace for Galilee" operation was ordered because of the intolerable situation created by the presence in Lebanon of a larger number of terrorists operating from that country, equipped with modern, long-range weaponry, threatening the lives of the civilian population of Galilee.

"2. Any withdrawal of Israel military forces prior to the conclusion of concrete arrangements which would permanently and reliably preclude hostile action against Israel's citizens is inconceivable.

"3. The inherent right of self defence is one of the fundamental rights of sovereign States. Article 51 of the United Nations Charter reaffirms the right of self defence of all Member States.

"4. The Government of Israel reiterates its statement published on 6 June 1982 that "Israel continues to aspire to the signing of a peace treaty with independent Lebanon, its territorial integrity preserved".

تقرير خاص تبعاً للقرار ٥١٦ (١٩٨٢)

(١٩٨٢/٨/١)

(ملحق البرقية الصادرة ٣٣٨)

1 August 1982
S/15334

REPORT OF THE SECRETARY-GENERAL IN PURSUANCE OF SECURITY COUNCIL RESOLUTION 516 (1982)

1. This report is submitted in pursuance of Security Council resolution 516 (1982), unanimously adopted by the Security Council on 1 August 1982 at 1325 hours New York time. In this resolution, the Security Council confirmed its resolution 508 (1982), 509 (1982), 511 (1982), 512 (1982), 513 (1982) and 515

(1982) and demanded an immediate cease-fire and cessation of all military activities within Lebanon and across the Lebanese/Israeli border, authorized the Secretary-General to deploy immediately, on the request of the Government of Lebanon, United Nations Observers to monitor the situation in and around Beirut, and requested the Secretary-General to report back to the Council on compliance with the resolution as soon as possible and not later than four hours from the time of its adoption.

2. Following the adoption of the resolution, the Permanent Representative of Lebanon sent a letter to the Secretary-General in which he requested on behalf of his Government the stationing of United Nations Observers in the Beirut area to ensure that the cease-fire was fully observed by all concerned (S/15333).

3. Upon receipt of the request of the Lebanese Government, the Secretary-General instructed the Chief of Staff of the United Nations Truce Supervision Organization (UNTSO), Lt. General Emmanuel A. Erskine, to make the necessary arrangements, in consultation with the parties concerned, for the immediate deployment of United Nations Observers in and around Beirut in accordance with Security Council resolutions 516 (1982). As the Security Council is aware, the deployment of United Nations Observers as called for by the Council will be possible only with the co-operation of all the parties and if a cease-fire is effectively achieved.

4. On the afternoon of 1 August, General Erskine met with senior officials of the Foreign Ministry of Israel in Jerusalem concerning the implementation of Security Council resolutin 516 (1982). The officials informed the UNTSO Chief of Staff that this was a very important matter which has to be brought before the Israeli Cabinet. General Erskine would be advised as soon as the Cabinet had discussed this question. The officials added that, from their information, the situation in Beirut had improved as the cease-fire seemed to have taken effect.

5. At the same time, on instructions from General Erskine the Chairman of the Israeli-Lebanon Mixed Armistice Commission (ILMAC) met with the Commander of the Lebanese Army, General Khoury. The latter conveyed to the UNTSO Chief of Staff the assurance that the Lebanese Army was ready to provide all facilities and to assist the United Nations Observers in the implementation of Security Council resolution 516 (1982).

6. The Chairman of ILMAC further reported that the was making efforts to meet with Chairman Arafat, but that he was encountering difficulties in reaching him. In the meantime, the Permanent Observer of the Palestinian Liberation Organization to the United Nations, Mr. Terzi, conveyed to the Secretary-General a message from Chairman Arafat informing the Secretary-General of the PLO's acceptance of the text of the resolution. The message added that PLO would do its utmost to co-operate with United Naions Observers in accordance with paragraph 2 of the resolution.

7. The Chairman of ILMAC, who is in Beirut, has reported that from his preliminary observations on the ground, the cease-fire appeared to be holding as of 2400 hours local time, 1 August 1982.

8. General Erskine is pursuing actively his efforts to give speedy effect to the Security Council resolution. The Secretary-General will of course keep the Council currently informed of further developments.

ملحق بالتقرير الخاص تبعاً للقرار ٥١٦ (١٩٨٢)

(١٩٨٢/٨/٣)

(ملحق البرقية الصادرة ٣٤٧)

S/15334/Add.1
3 August 1982

REPORT OF THE SECRETARY-GENERAL IN PURSUANCE OF SECURITY COUNCIL RESOLUTION 516 (1982)

Addendum

1. Since the submission of the Secretary-General's report of 1 August 1982 (S/15334), intensive efforts have continued both in the field and at United Nations Headquarters for the speedy implementation of Security Council resolution 516 (1982). Further contacts were held with the Israeli authorities with a view to obtaining their assurances of co-operation at the earliest possible date. On 3 August, the Chief of Staff of UNTSO, Lt.-General Erskine, had a further meeting with senior officials of the Israeli Foreign Ministry in this connection. He was informed that the Israeli Cabinet would discuss this subject on 5 August, following the return of the Foreign Minister from abroad.

2. The Israeli-Lebanon Mixed Armistice Commission (ILMAC) which has established temporary offices at Yarzé, near the Headquarters of the Lebanon National Army, sent a liaison team to the west sector of Beirut on 2 August, but was prevented from crossing into that sector by Israeli guards at all crossing points. However, the liaison team was able to reach west Beirut the next day and established contact with the PLO Office.

3. On 2 August, General Erskine ordered a group of 28 Observers at present assigned with the United Interim Force in Lebanon (UNIFIL), to proceed to the temporary ILMAC offices in Yarze as a preparatory measure for the proposed observation operation. How due to a misunderstanding in the present urgent circumstances, they were stopped the Israeli forces near Khaldé Junction, south of Beirut airport, seven kilometers from Yarzé and had to return to Naqura. In this connection, the IDF Liaison Officer has informed the Chief of Staff of UNTSO that until a decision is taken by the Government of Israel on Security Council resolution 516 (1982), no co-operation will be extended to UNTSO personnel in the execution of that resolution.

Observations

4. The United Military Observers are unarmed. Their protection is the United Nations insignia they wear and the United Nations flag and mainly the authority of the Security Council. To carry out their observation duties in an area of conflict, they normally set up observation posts on both sides of the front line, carry out patrol activities when necessary and at all times work in close liaison with the parties concerned. Therefore, it is not only as a matter of principle but

also for important practical reasons that the co-operation of the parties must be obtained for the establishment of and effective United Nations observation operation.

5. As indicated in the last report of the Secretary-General on this subject (S/15334) the Lebanese Government and the Palestine Liberation Organization have already assured General Erskine of their full co-operation for the deployment of United Nations Observers in and around Beirut in accordance with Security Council resolution 516 (1982). The Chief of Staff of the United Nations Truce Supervision Organization (UNTSO) is still awaiting the reply of the Israeli Government. Every effort is being made, both in the field and at United Nations Headquarters to stress to the Israeli authorities the importance of the urgency of this matter. Although the detailed plan for the deployment of United Nations Observers in the Beirut area has been ready since 1 August, it cannot be put into full effect until the reply from the Israeli Government is received.

6. The Secretary-General is keenly aware of his reponsibility under Security Council resolution 516 (1982) in which the Council authorized him to deploy immediately, upon the request of the Lebanese Government, United Nations Observers to monitor the situation in and around Beirut. More than two days have already passed since the adoption of that resolution and the receipt of the request of the Lebanese Government and the situation in the Beirut area remains unstable and precarious.

7. Therefore, as a purely temporary practical arrangement, the Secretary-General has instructed General Erskine to take immediate steps to set up initially observation machinery in territory controlled by the Lebanese Government, in close consultation and co-operation with the Lebanese national army. General Erskine, upon receiving these instructions, has informed the Secretary-General of the following measures which he has taken or envisages to take:

(a) The United Nations Observers assigned to ILMAC, who are now in Beirut area, have been constituted as the Observer Group Beirut (OGB). The Chairman of ILMAC, Lieutenant-Colonel Pierre Letourneur, has been appointed as Officer-in-Charge of OGB.

(b) OBG will immediately set up observation posts in territory under Lebanese control at suitable locations, in consultation with the Lebanese army authorities.

(c) All the parties will be informed of the above arrangements and will be requested to respect the integrity and safety of the United Nations Observers in the Beirut area.

(d) OBG will observe and report on the situation in and around Beirut on a daily basis.

8. I shall keep the Council currently informed of further developments, both regarding the negotiations with the Israeli authorities and the activities of OGB.

تقرير خاص تبعاً للقرار ٥١٧ (١٩٨٢)

(١٩٨٢/٨/٥)

(ملحق البرقية ٣٤٨)

S/15345
5 August 1982

REPORT OF THE SECRETARY-GENERAL
IN PURSUANCE OF SECURITY COUNCIL
RESOLUTION 517 (1982)

1.This report is submitted in pursuance of resolution 517 (1982) which the Security Council adopted in the evening of 4 August 1982. In that resolution, the Council reconfirmed its resolutions 508 (1982), 509 (1982), 512 (1982), 513 (1982), 515 (1982) and 516 (1982), confirmed once again its demand for an immediate cease-fire and withdrawal of Israeli forces from Lebanon; censured Israel for its failure to comply with the above resolutions; called for the prompt return of Israeli troops which had moved forward subsequent to 1325 hours EDT on 1 August 1982; took note of the decision of the Palestine Liberation Organization to move the Palestinian armed forces from Beirut; expressed its appreciation for the efforts and steps taken by the Secretary-General to implement the provisions of Security Council resolution 516 (1982), and authorized him, as an immediate step, to increase the number of United Nations observers in and around Beirut. The Council further requested the Secretary-General to report to the Security Council on the implementation of the present resolution as soon as possible and not later than 10.00 hours EDT on August 5 1982, and decided to meet at that time if necessary in order to consider the report of the Secretary-General and, in case of failure to comply by any of the parties to the conflict, to consider adopting effective ways and means in accordance with the provisions of the Charter of the United Nations.

2. Immediately after the adoption of the resolution, the Secretary-General brought it to the attention of the Foreign Minister of Israel as well as of the Foreign Minister of Lebanon and the Chairman of the Executive Committee of the Palestine Liberation Organization. He instructed the Chief of Staff of UNTSO, Lieutenant-General Emmanuel A Erskine, to contact the parties immediately regarding the implementation of the resolution.

3. General Erskine contacted senior officials of the Israeli Foreign Ministry during the early morning of 5 August 1982. At 1200 hours LT. (0700 hours New York time) they advised him that they were not in a position to inform him of the Israeli reaction to resolutions 516 (1982) and 517 (1982). They added that the Israeli response would be made as promised after the cabinet meeting which was scheduled for later in the afternoon of the same day.

4. On instructions from General Erskine, the Officer-in-Charge of the Observer Group Beirut, Lieutenant-Colonel Pierre Letourneur got in touch with the Lebanese authorities. On the morning of 5 August, the Secretary-General received the following communication from the Permanent Representative of Lebanon :

"In reply to your communication I am writing to assure you of the Lebanese Government's readiness to fully co-operate in the implementation of resolution 517. This co-operation is made pursuant to our letters of 7 June 1982 (see S/15178. para.) and of 1 August 1982 (S/15333) and therefore without prejudice in Lebanon's well-known attitude regarding the validity of the General Armistice Agreement of 1949 with Israel.

We also wish to draw attention to the immediate objectives of the present Lebanese policy in this context, as cast in a communiqué of the Council of Ministers of 14 July 1982 transmitted by our letter of 16 July 1982 (S/15300), and more particularly to ensure the total and unconditional withdrawal of Israel from Lebanon, the withdrawal of all non-Lebanese armed forces from Lebanon and the assistance of a multi-national force to render the Palestinian withdrawal from Beirut possible, and hence the exclusive deployment of the Lebanese Army and security forces over all of Lebanon's territory. May I request that this letter be included as is in your report to the Council."

5. Colonel Letourneur also contacted Chairman Arafat. The latter addressed to the Secretary-General the following message :

" I received your letter addressed to me through the head of ILMAC, via our representative at the United Nations at 10:00 a.m. (Beirut local time) on 5 August 1982. I would like to affirm to you that the Palestine Liberation Organization will continue to respect and remain committed to the cease-fire.

"Moreover, the future arrangements for the departure of Palestinian armed forces from Beirut will be determined in agreement with the Lebanese Government on the basis of the Jeddah Declaration. A Palestinian-Lebanese joint committee has been continuously engaged in meeting for several days to put into implementation the contents of this agreement.

"The Israeli aggression which took place yesterday and which led to the total isolation of the city from the outside world, obstructed the Lebanese side from contact with higher authorities, because of the indiscriminate shelling of all quarters and districts of the besieged city."

6. As soon as transit arrangements have been completed, General Erskine will dispatch to the Beirut area additional observers from the existing establishment of UNTSO.

7. The Officer-in-Charge of Observer Group Beirut reported that as of 1200 hours GMT, there was light sporadic shelling around the Beirut airport. As of 1400 hours GMT, the situation in the Beirut area was reported generally calm. Fires from previous engagements were burning in several parts of the city. The forward elements of the Israel Defense Force were deployed along a general line running from the warehouses and custom house in the port area southward to St. Elias Armenian Church, due south again to the area of the National Museum and the race course. From there the lines runs due south-east of the Al Bark roundabout, thence south-east to a point 1/2 km. north of Mahat Al Hadattah Hospital... The line then turns west to a point 1/2 km. north of the Tahwitat al Ghadir sports complex; thence west to a point north of Beirut International Airport; thence north to the area of the Moslem Cemetery and to a position on the Mediterranean coast south of the Iraqi Embassy.

8. The Secretary-General will submit a further report as soon as the reply of the Israeli Government is received, together with available information regarding developments in the area.

9. The Secretary-General is pursuing all possible efforts to carry out the responsibilities entrusted to him by the Security Council. On 4 August, while at the

United Nations Office in Vienna, he made a further attempt to secure the implementation of Security Council resolution 516 (1982). In particular he appealed to Prime Minister Begin, through the Permanent Representative of Israel to the United Nations Office in Vienna, for adherence to the cease-fire and a cessation of all military activities, and for co-operation in the deployment of United Nations observers in and around Beirut, as called for by the Council. In making his appeal, the Secretary-General added that he was prepare to go immediately to Israel and Lebanon to discuss the matter with all parties concern. During the evening of August 4, Prime Minister Begin informed the Secretary-General, through the Permanent Representative of Israel to the United Nations Office in Vienna, that the Israeli Government would welcome a visit by the Secretary-General if there were not a parallel visit to Chairman Arafat. The Secretary-General did not find that position acceptable, as he felt it his duty to meet with all parties involved in the hostilities. He reiterated his appeal to Prime Minister Begin for a cessation of the hostilities and for co-operation in the deployment of the United Nations observers in and around Beirut. He hopes that all parties will find it possible to abide by Security Council resolutions 516 (1982) and 517 (1982), and remains available to all parties in the pursuit of these goals.

ملحق تقرير الأمين العام الخاص
تبعاً للقرار ٥١٧
(١٩٨٢/٨/٥)

(ملحق البرقية الصادرة ٣٥١)

S/15345/Add 1
5 August 1982

REPORT OF THE SECRETARY-GENERAL IN PURSUANCE OF SECURITY COUNCIL RESOLUTION 517 (1982)

Addendum

With reference to paragraph 3 of the report of the Secretary-General in pursuance of Security Council resolution 517 (1982) which was submitted in the morning of 5 August 1982 (S/15345), the Chief of Staff of UNTSO, Lt.-General Erskine, received the promised reply from the Israeli Foreign Ministry in Jerusalem at 00.30 hours local time on 6 August (18.30 hours New York time on 5 August). Shortly thereafter, the Permanent Representative of Israel to the United Nations communicated to the Secretary-General a message in similar terms, which he indicated was the official reply of the Israeli Government. The letter of the Permanent Representative, dated 5 August 1982, reads as follows:

"I have the honour to transmit to Your Excellency the text of the decision taken by the Israel Cabinet, at its special meeting held today 5 August 1982, which reads as follows:

1. Ten cease-fires were declared in Lebanon and the Beirut area since the inception of the Operation "Peace for Galilee", and all of them were violate by the terrorist organizations. Throughout, Israel acceded to the maintenance of the cease-fires on the axiomatic condition that they be mutual and absolute. Without mutuality Israel's response to the violations of the cease-fires is inevitable.

2. United Nations observers could in no feasible and practical way, monitor the activities of the terrorist organizations in Beirut and its environs.

3. The presence of such observers in Beirut would signal to the terrorist organizations that they are under no obligation to leave Beirut and Lebanon, despite the demand of the Lebanese Government and the explicit and urgent demands of the President of the United States that they do so as speedily as possible.

4. Following the departure of the terrorist organizations operating in Beirut beyond the Lebanese borders, the arrangements for the deployment of the Israel forces will be determined on the basis of the principle that all foreign forces will leave the sovereign territory of Lebanon."

تقرير خاص تبعاً للقرار ٥١٨ (١٩٨٢)
وفيه ردود لبنان واسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية عليه
(١٩٨٢/٨/١٣)

(ملحق البرقية الصادرة ٣٦٢)

S/15362
13 August 1982

REPORT OF THE SECRETARY-GENERAL IN PURSUANCE OF SECURITY COUNCIL RESOLUTION 518 (1982)

1. This report is submitted in pursuance of resolution 518 (1982) which the Security Council adopted in the afternoon of 12 August 1982. In that resolution, the Council demanded that Israel and all parties to the conflict observe strictly the terms of the Security Council resolution relevant to the immediate cessation of all military activities within Lebanon and particularly in and around Beirut, demanded the immediate lifting of all restrictions on the city of Beirut in order to permit the free entry of supplies to meet the urgent needs of the civilian population in Beirut; requested the United Nations observers in and in the vicinity of Beirut to report on the situation; and demanded that Israel co-operate fully in the effort to secure effective deployment of the United Nations observers, as requested by the Government of Lebanon, and in such a manner as to ensure their safety. The Council further requested the Secretary-General to report soonest to the Security Council on the implementation of the resolution and decided to meet if necessary in order to consider the situation upon receipt of the report of the Secretary-General.

2. Immediately after the adoption of the resolution, the Secretary-General brought it to the attention of the Foreign Minister of Israel as well as of the Foreign

Minister of Lebanon and the Chairman of the Executive Committee of the Palestine Liberation Organization.

3. In a letter addressed to the Secretary-General on 13 August 1982, the Permanent Representative of Israel conveyed the position of his Government as follows:

"In connection with the reporting functions entrusted to Your Excellency under paragraph 5 of Security Council resolution 518 (1982), I have the honor to communicate to you, on instructions from my Government, the following:

1) The Israel Defense Forces strictly observe the cease-fire throughout Lebanon on the axiomatic condition that it is mutual and absolute.

2) Israel does not fight the civilian population, in Beirut or elsewhere. As is well known, the civilian population of West Beirut has been taken hostage by the terrorists, in keeping with their long-established cowardly tactics of hiding behind civilians and establishing their positions in schools, hospitals, mosques, churches etc.. The suffering caused to the civilians as a result of these cynical tactics is profoundly regretted by the Government and people of Israel.

3) Israel's position with regard to the matters dealt with in paragraph 3 and 4 of Security Council resolution 518 (1982) has been fully set out in my letter dated 5 August 1982, as reproduced in document S/15345/Add.1 of the same date".

4. Also on 13 August 1982, the Foreign Ministry of Lebanon, through the Liaison Officer of the Lebanese Army, informed the Officer-in-Charge of the Observer Group Beirut (OGB) that the Lebanese Government accepted resolution 518 (1982);

5. On the same day, the Secretary-General received the following message from the Chairman of the Executive Committee of the Palestine Liberation Organization:

"I received via our representative at the U.N., and via the head of ILMAC in Lebanon, the text of resolution 518 (1982). I inform your Excellency of the agreement of the Palestine Liberation Organization to this resolution, hoping that there will be a possibility of Israel's commitment to it, and those of its armed forces which are besieging Beirut and pouring their fire on it from air, land and sea, against its innocent Lebanese and Palestinian civilian inhabitants, as happened in recent days, especially yesterday.

I remind your Excellency of earlier resolutions regarding the war in Lebanon, especially resolution 517 which includes the withdrawal of Palestinian forces from Beirut, with hope that sufficient international guarantees will be provided to ensure the implementation of this resolution, and to provide protection for the Palestinian refugee camps in Beirut and elsewhere in Lebanon, so as to prevent a repetition of what happened in the camps of South Lebanon in the way of massacres, arrests and annihilation of their inhabitants."

6. As the Council is aware, there are at present 10 United Nations observers in the Beirut area, constituted as OGB. They are based temporarily at Yarzé, south-east of the city of Beirut, but have not been able to establish adequate observation facilities near the forward positions of the parties. The requirements for the establishment of and effective United Nations observation operation have been set out in the Secretary-General's report of 3 August 1982 (S/15334/Add.1, para.4). Efforts are continuing to bring observers to the Beirut area and also to enable United Nations observers to function effectively for the purposes envisaged by the Security Council in its resolutions. In the meantime, the 10 observers of OBG are performing their duties in the best of their capacity within the limitations of the situation.

7. The Chief of Staff of UNTSO has submitted the following report based on information received from OGB:

"The situation in and around Beirut remained very tense throughout 12 August 1982. The exchange of artillery and small fire which was in progress at 2400 hours GMT on 11 August continued until 1610 hours GMT 12 August. During that period sporadic and light to heavy exchanges of shelling took place, in the western sector of Beirut near Burj al Barajinah, Bir Hasan and the Museum crossing point. Rounds also fell in the vicinity of the airport, Sabra Camp and Ramlah al Bayda areas. In the eastern sector of Beirut, flares, machine guns and small arms fire were heard and observed in Haddath and Achrafiyé areas.

At 03.58 hours GMT, 12 August, air strikes began on the Sabra Camp, Ramlah al Bayda, Bir Hassan and Burj al Barajinah and continued until 1430 hours GMT. After 16.10 hours GMT, 12 August, except for occasional and light small arms fire, the situation was generally calm. No shelling has been reported since then.

In the morning of 13 August, heavy civilian traffic was observed passing east and west of the Galerie Samaan crossing point. A team from OBG was able to reach the Headquarters of the Israel-Lebanon Mixed armistice Commission (ILMAC) near Bir Hassan in West Beirut at 07.40 hours GMT, 13 August."

8. With regard to paragraph 2 of the resolution, the Secretary-General has been following with deep anxiety the deterioration of the situation affecting the civilian population in West Beirut. As a practical step, the Secretary-General asked Ambassador Anders I. Thunborg, Chairman of United Nations inter-agency survey mission, to return to Lebanon on 10 August to re-assess the immediate needs of the affected population, with special reference to those in West Beirut. Ambassador Thunborg has visited and held discussions in Beirut and also in Jerusalem. The Secretary-General is continuing his efforts to secure the free entry of supplies to meet the urgent needs of the civilian population in Beirut.

9. The Secretary-General hopes that it will be possible to achieve, without delay, a solution of this urgent humanitarian problem. He also hopes that, with the co-operation of all concerned, the current efforts to resolve the broader aspects of the situation will be successful and will lead to the implementation of the resolution of the Security Council.

تقرير الامين العام عن اليونيفل في الفترة اللاحقة لصدور القرار ٥١١ (١٩٨٢/٨/١٣)

(ملحق البرقية الصادرة ٣٦٣)

S/15357
13 August 1982

REPORT OF THE SECRETARY-GENERAL ON THE UNITED NATIONS INTERIM FORCE IN LEBANON

Introduction

1. In its resolution 511 (1982) of 18 June 1982, the Security Council decided, as an interim measure, to extend the mandate of the United Nations Interim Force in

Lebanon (UNIFIL) for a period of two months, until 19 August 1982, and authorized the Force during that period to carry out, in addition, the interim tasks referred to in paragraph 17 of the Secretary-General's report (S/1519/Add.2). That paragraph reads as follows:

"At present, despite the fundamentally altered situation and the dangers inherent in it, UNIFIL troops continue to man their positions. They are also endeavoring, to the extent possible in the circumstances, to extend their protection and humanitarian assistance to the population of the area. These are obviously interim tasks, pending a decision by the Council on the status of UNIFIL".

The present report contains an account of developments relating to UNIFIL since the adoption of the above-mentioned resolution.

Organization of the Force

2. In view of the exceptional circumstances, an effort has been made to keep changes in the organization of UNIFIL to a minimum. While essential rotations of contingents have been carried out, continuity has been maintained in the staffing of key posts at UNIFIL headquarters. Command of the Force continue to be exercised by lieutenant-General William Callaghan.

3. As of 11 August 1982, the composition of UNIFIL was as follows:

Fiji: 628	
France: 595	
Ghana:	557
Ireland:	671
Nepal:	462
Netherlands:	810
Nigeria:	696
Norway:	660
Senegal:	561
Headquarters camp commad:	
Ghana:	140
Ireland:	51
Logistics units:	
France:	775
Italy:	34
Norway:	191
Sweden:	144
	697
	5

In addition to the above personnel, UNIFIL has been assisted by 87 military observers of the United Nations Truce Supervision Organization (UNTSO). These officers are under the operational command of the Force Commander of UNIFIL.

4. Since 18 June 1982, two members of the Force lost their lives and six were wounded. Of the fatalities, one died from wounds sustained in the explosion of a bomb and one as a result of an accident, Since UNIFIL was established, 78 members of the Force have died, 35 of them as a result of firing and mine explosions, 33 in accidents and 10 from natural causes. Some 116 have been wounded in armed clashes, shelling and mine explosions.

5. The conditions prevailing in Lebanon have complicated the logistic support of the Force. Further difficulties have been created by restrictions on the freedom of

movement of UNIFIL which have been imposed by the Israeli forces. While some of the restrictions relating to movement between UNIFIL headquarters at Naqoura and the battalion areas were lifted at the end of July, UNIFIL has limited use of the coastal road to Naqoura up to the Tyre barracks and is denied access to the city of Tyre. Similarly, UNIFIL helicopter flights have been severely restricted and important ligistic support activities of the UNIFIL helicopter wing have therefore had to cease. Efforts to have these restrictions lifted have so far had only limited results.

6. An important function of UNIFIL has been the demolition or defusing of unexploded mines and bombs. This work was carried out by the French engineer company. One of its members was fatally wounded when defusing a cluster bomb.

Activities of the Force

7. The deployment of UNIFIL has remained essentially as last reported (S/15194, paras. 9-14). A few positions, which were considered non-essential in the changed circumstances, were closed down, while others were reinforced. UNTSO military observers have continued to man the five observation posts along the armistice demarcation line. They have also continued to maintain teams of Tyre, Metulla and château de Beaufort as well as five mobile teams. Given the dangers inherent in the situation, and following consultations with the Government of Lebanon, the Lebanese army units attached to the UNIFIL battalions have been concentrated at various battalion headquarters. The headquarters of the Lebanese army detachment is still at Arzun, where additional security is being provided by the Nigerian battalion of UNIFIL.

8. In the days immediately following the Israeli invasion, the Israeli Forces searched houses, confiscated weapons and detained persons in the UNIFIL area. There were also incidents, in which Israeli military personnel forced entry into UNIFIL installations, destroyed UNIFIL checkpoints, fired close to UNIFIL positions of blocked roads in the UNIFIL area of deployment. These actions were strongly protested to the Israeli authorities.

9. At the end of June, a new armed group, equipped and controlled by the Israeli Forces, appeared in parts of the UNIFIL area. These armed persons, recruited from the local population and variously referred to by the Israeli Forces as "national guard" or "civil guard", attempted to establish checkpoints and patrol the villages. In some locations, the ill-disciplined behavior of these irregulars, who are not recognized by the Lebanese Government, led to friction with the other inhabitants. With a view to protecting the civilian population, UNIFIL has taken action to contain the activities of these armed persons.

10. The Force has continued to resist attempts by the de facto forces to operate in the UNIFIL area of deployment, although in some instances they were able to enter that area with the assistance of the Israeli forces.

11. During the latter part of the reporting period, the UNIFIL area has been generally quiet and no armed clashes have been observed.

12. Until 16 June, UNIFIL humanitarian teams were able to assist the population of Tyre through the distribution of food and water and the dispensing of medical aid. Basic food-stuffs and milk for children were distributed to the local population and Palestinian refugees. Water supply was organized in many places, especially in and around the Palestinian refugee camps. These efforts of UNIFIL in Tyre were halted by the Israeli authorities on 16 June. Despite a request by the Lebanese Government

that UNIFIL should continue to assist in Tyre, this decision has not yet been changed. In the second half of June the United Nations Relief and Works Agency for Palestine Refugees in the Near East (UNRWA), the United Nations Children's Fund (UNICEF), the International Committee of the Red Cross (ICRC) and other relief organizations were able to commence relief work in the Tyre pocket. UNIFIL continues to co-operate with these organizations by providing transport, storage facilities and procurement support.

13. Inside the UNIFIL area of operation, there has been a significant, increase of the population. UNIFIL, in co-operation with UNICEF, has been providing food and portable water and has rendered important medical Assistance through the Swedish medical company and medical teams of the battalions.

14. In the UNIFIL hospital, there was a significant increase in the number of surgical operations. Most of the operations were performed on Lebanese civilians. Compared to the figures from the beginning of 1982, the number of hospitalized patients has doubled. Many of the patients treated had received injuries from shell fragments or mines.

Observations

15. In my last report on UNIFIL (S/15194/Add.2), I referred to the fundamentally altered situation in which the Force found itself after the Israeli invasion of Lebanon. The Council then decided, in its resolution 511 (1982), to extend, as an interim measure, the mandate of UNIFIL for a period of two months.

16. It will be seen from my present report that, despite the difficulties it has faced, the Force has been deeply engaged in extending protection and humanitarian assistance to the civilian population in its area. It has also extended the fullest co-operation possible to the humanitarian efforts of various United Nations programs and ICRC. There is no doubt in my mind that the presence of UNIFIL has provided an important stabilizing in moderating influence in South Lebanon during these difficult weeks.

17. The over-all situation in the area, however, remains uncertain and fraught with danger. I have been in constant touch with the Government of Lebanon, which has indicated that, in the existing circumstances, UNIFIL should continue to be stationed in the area for an additional interim period of two months, pending further consideration of the situation in the light of Security Council resolutions 508 (1982), 509 (1982), 511 (1982), 512 (1982), 513 (1982), 515 (1982), 516 (1982) and 517 (1982). In this connection, the Permanent Representative of Lebanon, referring to his letter to me of 26 July 1982 (S/15309), has reiterated his Government's request that UNIFIL assist the Lebanese authorities in discharging their responsibilities. Taking all factors into account, and bearing in mind the position of the Government of Lebanon, I recommend that the Security Council extend the mandate of the UNIFIL for a further interim period.

18. I should like to take this opportunity to express my deep appreciation to the troop-contributing countries for their steadfast support to the Force during this critical period. I also wish to pay tribute to the Commander of UNIFIL, Lieutenant-General William Callaghan, and his staff, civilian and military, and the officers and men of UNIFIL, as well as to the UNTSO military observers and assignd to the area. They have performed their tasks with exemplary dedication and courage in extremely difficult circumstances. Finally, I should like to pay special tribute to the memory of those soldiers of UNIFIL who have given their lives in the cause of peace.

تقرير عن الوضع في منطقة بيروت
بين ١٢ و١٥ ايلول (سبتمبر) ١٩٨٢

(ملحق البرقية الصادرة ٣٩١)

S/15382/Add.1.
15 September 1982

REPORT OF THE SECRETARY-GENERAL ON THE SITUATION IN THE BEIRUT AREA

Addendum

1. The present report concerns the situation in the Beirut area for the period from 2 to 15 September 1982 and is based on information received form the Observer Group Beirut (OGB).

2. The total strength of OGB has remained unchanged, but the United Nations military observers have enjoyed substantial freedom of movement during the period under review. Efforts are continuing to increase the strength of OGB.

3. On 10 September 1982, the withdrawal of the Multinational Force in Beirut started with the departure of the United States contingent (850 all ranks). The Italian contingent (575 all ranks) left on the following day. The withdrawal was completed on 13 September with the departure of the French contingent (860 all ranks).

4. The approximate line of separation of forces on the last day of evacuation ran from the Port area southwards to Place des Martyrs, to Sodeco Nasra, to the National Museum to Al Bark (near the Tayoune Roundabout), to Galerie Seeman, to the Government tobacco plant at Al Wurwar West, to the northern part of the International Airport, north to Al Manshiyah (refugee area), to ILMAC Building and finally West to Acapulco Beach.

5. On 2 September, elements of the Lebanese Armed Forces (LAF) and Internal Security Forces (ISF), which had been already deployed east of the line of separation with the Multinational Force, started to move to new positions in West and South Beirut. The deployment was conducted in three phases as follows:

(a) From 2 to 5 September, LAF and ISF deployed from the line of separation into the following areas of Northwest Beirut: The harbor, the coast and Mazraa Corniche from the International Hotel to Barbir Hospital.

(b) From 6 to 7 September, LAF and ISF deployed along the Galerie Seeman from the Bulgarian Embassy to the coast of St. Michael's Beach and occupied the Lebanese army barracks south of the Bir Hassan area.

(c) On 8 September, LAF took control of the following areas: the Airport roundabout, the northern access road to the airport, access to Lebanese University of Science and the Bulgarian Embassy road junction. On 9 September, LAF foot patrols were observed in the general area of Sabra Camp.

During this period LAF conducted mine clearing in Beirut and along the line of separation. The strength of LAF deployed in West Beirut as of 14 September was reported to be approximately 4500 all ranks.

6. Since the Secretary-General's report of 2 September 1982 (S/15382), the situation in the Beirut area remained generally calm until 13 September, but tension

greatly increased on 14 and 15 September. The following incidents have been reported by OGB:

(a) On 3 September, a clash occurred between elements of the Israel Defence Forces (IDF) and local armed groups in the Bir Hassan area in West Beirut when IDF personnel moved eastwards. On the same day, in an apparently unrelated incident, a French engineer officer serving with the United Nations Interim Force in Lebanon (UNIFIL) was killed by a sniper's bullet from unknown origin while inspecting damage caused to UNIFIL House in West Beirut.

(b) On 12 September, there was an exchange of small-arms fire between elements of the Lebanese Armed Forces and a local armed group in the Race Course area along the line of separation. A convoy of vehicles from the French contingent of the Multinational Force, which happened to be passing by, was caught in the crossfire. Four trucks and a jeep were hit and destroyed. No casualties were reported.

(c) On 14 September, the headquarters of the Lebanese Christian Phalangist Party, located about 200 meters from Alexander Hotel in the Ashrafiye area of East Beirut, was shattered by a bomb explosion. President-elect Bashir Gemayel and others were killed in the blast.

(d) Early on 15 September, IDF infantry personnel and armor moved forward from their previous positions in West Beirut and were seen concentrated at Ayn al Janeh, and ILMAC House in the Bir Hassan area. Some IDF tanks were also observed firing in a north - easterly direction from a road-junction about 500 meters south of the Beau Rivage Hotel along the coastal road. Small and heavy arms fire was heard in the area of Chatila Square in West Beirut. During the afternoon, concentrations of IDF armored vehicles were observed in the port area and some six gunboats were seen off shore. Later, shelling was reported from Israeli tanks and gunboats to the general areas of Sabra, the Arab University, Mazraa Corniche, the UNESCO office, Carlton Hotel, Riviera Hotel, Saint-George Hotel, all in West Beirut.

تقرير خاص تبعاً للقرار ٥٢٠ (١٩٨٢)

(١٨/٩/١٩٨٢)

(ملحق البرقية الصادرة ٣٩٧)

S/15400
18 September 1982

REPORT OF THE SECRETARY-GENERAL IN PURSUANCE OF SECURITY COUNCIL RESOLUTION 520 (1982)

1. This report is submitted in pursuance of Security Council resolution 520 (1982) adopted at 1920 hours (New York time) on 17 September 1982, in which the Council asked the Secretary-General to keep it informed of developments as soon as possible and not later than 24 hours after the adoption of the resolution.

2. Immediately after the adoption of resolution 520 (1982), I cabled its text to the

Foreign Minister of Israel with a request that the letter should send to me before 20.00 hours GMT on 18 September 1982 information on action taken or envisaged by the Government of Israel to implement that resolution, as well as any other relevant information. I also instructed General Erskine, the Chief of Staff of UNTSO , to follow-up this request with Israeli authorities. Should the Israeli authorities agree to co-operate on increasing the strength of the Observer Group Beirut (OGB), General Erskine was prepared to make immediate arrangements, in consultation with the Lebanese Government, to send additional observers to Beirut.

3. On the morning of 18 September 1982, I received through the Chief of Staff of UNSTO the following message from the Israeli Foreign Ministry:

"Due to the Jewish New Year a formal response from the Government of Israel to the Security Council resolution could not be forthcoming within the time frame determined for the Secretary-General's report. A senior Foreign Ministry official indicated to the Chief of Staff of UNTSO, General Erskine, that as previously announced, the presence of the IDF in West Beirut was of limited duration and did not, in any manner, limit the deployment of the Lebanese Army in any parts of Beirut. He reiterated that the Government of Israel has instructed the IDF to evacuate its positions in West Beirut when the Lebanese Army was ready to assume control over them in co-ordination with the IDF. Discussions to that end between Israeli and Lebanese Army officers had been proposed by the Government of Israel and accepted by the Government of Lebanon. In these discussions, plans would be exchanged for the evacuation of the IDF from West Beirut."

Subsequently, the following addendum to the above reply was received from the Israeli Foreign Ministry by UNTSO Jerusalem:

"Already, in the course of the day, these discussions resulted in several positions being handed over by the IDF to the Lebanese Army, including those in the street of the Banks. Also today, the IDF surrounded the camps, when it became aware of what had happened there during the night, so as to prevent repetition."

4. Since that time I received, at 16.40 hours, the following information from Ambassador Blum, the Permanent Representative of Israel:

"The IDF were deployed west of the camps and had left the access to the East open in the expectation that the Lebanese Army would enter the camps and take up positions as called for by the Habib plan. This did not happen. When the IDF found out, on the morning of 18 September, they surrounded the camps to protect the population."

A second message received later from Ambassador Blum was as follows:

"An arrangement has been reached between the Israeli Defense Forces and the Lebanese Armed Forces for the Lebanese Armed Forces to enter the three camps, that is Fakhani, Sabra and Shatila tomorrow morning (Sunday) at 10.00 local time."

5. On 18 September, United Nations observers of the Observer Group Beirut (OGB) reported as follows:

(a) During the day on 17 September, fighting in the Sabra Camp in the southern suburbs of Beirut was in progress and the presence of Kataeb units (which are the military branch of the Phalanges Party) was observed at Bir Hassan, in the hospital and the airport areas in the vicinity of Sabra Camp. Western Beirut was reported under IDF control around 15.00 hours GMT on 17 September, with the exception of the Sabra Camp area.

(b) From 16.00 to 18.30 hours GMT on 17 September, very sporadic explosions were heard at an undetermined distance north-west of Yarzé, where the OGB office is temporarily located. Four minutes before midnight GMT, flares were seen over the Sabra area.

(c) In the morning of 18 September, all of West Beirut was under IDF control. The presence of Kataeb units was again observed in Bir Hassan in the vicinity of Sabra Camp, as well as an estimated at least 1,000 Kataeb soldiers with tanks and vehicles in the airport area.

(d) Two teams of OGB observers reached the Sabra Camp at 0830 hours GMT and found many clusters of bodies of men, women and children in civilian clothes who appeared to have been massacred in groups of ten or twenty. The Sabra Camp is dominated by two IDF positions situated 200 and 500 meters respectively west of the Camp. According to information received from the Lebanese Army, the units seen in the Bir Hassan, Sabra and airport areas were in fact Kataeb units mixed with Lebanese *de facto* forces coming from southern Lebanon.

(e) As of 18.00 hours GMT on 18 September, IDF was deployed in and around Beirut, controlling the city with mechanized troops on the main axes and road junctions as well as with infantry patrols. No IDF withdrawals had been observed south or west of the approximate line of separation of forces indicated in the report of 15 September (S/15382/Add.1,para. 4). The deployment of Lebanese Army and internal security units also remained unchanged with some minor adjustments. Lebanese Forces and Kataeb Forces were manning checkpoints and were controlling traffic east and south of the approximate line of separation. However, the forces that had been observed in the airport area during the morning were no longer there at 16.00 hours GMT. No local armed elements (LNM, Amal, Mourabitoun) were observed west or north or the approximate line of separation of forces.

(f) During the period under review, OGB observers continued to enjoy substantial freedom of movement. Their strength stood unchanged at ten.

6. Upon receiving the first word of the events that had occurred during the night, I directed the United Nations spokesman to issue the following statement on my behalf: "The Secretary-General has heard with shock and horror the reports of the killing of civilians in West Beirut. He once again calls urgently for an end to the violence".

7. I subsequently received a visit by the Permanent Representatives of France, Italy and the United States, who handed to me a statement urging the immediate dispatch of United Nations observers to the sites of the greatest human suffering and losses in and around Beirut. I was also informed by the Permanent Representative of Lebanon that his Government concurred with this request.

8. As early as 13 June 1982 I had recommended that the strength of the United Nations observers in the Beirut area should be increased from the present level of 10 observers. I have kept the Security Council informed of the difficulties that have been encountered in giving effect to this plan, which was also endorsed by the Security Council in its resolution 516 (1982) of 1 August 1982.

9. I wish to assure the Council that the inability to increase the number of United Nations observers in Beirut has not been for lack of repeated efforts to get the necessary co-operation. The observers actually in Beirut co-operated to the maximum of their capacity with the Multinational Force while it was present in

Beirut and have continued, since its departure, to provide us, within their limited means, with as much first-hand information as possible. I wish to take this opportunity to pay a tribute to these gallant officers.

10. Immediately after the visit of the three permanent representatives, I instructed General Erskine to make a renewed approach to the Israeli authorities with a view to obtaining their co-operation in increasing the number of United Nations observers in Beirut. In this connection, the Members of the Council will have noted that the present United Nations observers reached the scene of the killings in Beirut at 00.30 hours GMT in the morning of 18 September and have been reporting about the situation.

11. However, it seems to me that in the present situation unarmed military observers, however courageous or numerous, are not enough.

12. I think it is also well worth noting that in the UNIFIL area in the South, conditions have remained quiet and UNIFIL has successfully prevented the harassment of the civilian population by armed groups.

* * *

تقرير اليونيفل عن اوضاع اللاجئين الانسانية في منطقة صور

(١٩٨٢/٦/١١)

(ملحق البرقية الصادرة ٢٥٤)

UNIFIL Report - 11 June 1982.

UNIFIL team consisting of chief medical officer, Dutch legal advisor, chief engineer officer and senior food officer, under the command of the chief humanitarian officer visited Tyre again during the afternoon of 10 June 1982.

The possibilities of UNIFIL aid to the inhabitants of Tyre and the refugee group on the beach just south of Tyre was discussed.

11 June 1982 UNIFIL is allowed to provide aid to the refugee groups, these being almost all Palestinians. Their conditions are very bad and hygiene conditions are terrible. There is no food and no water. The group consists of approximately 1500 people, but in the orchards some kilometers south of Tyre along the coastal road are some hundreds more. They are not yet allowed to join the group at the beach around the Red Cross clinic.

Also on 10 June 1982, in the afternoon, a hygiene team was allowed to work in the Red Cross clinic on the beach. The lack of any water in this small hospital limited their efforts.

بيانات ونداءات دولية

●

بيانا الأمين العام للأمم المتحدة ورئيس مجلس الامن بعد القصف الجوي الاسرائيلي للبنان

(١٩٨٢/٤/٢١)

(ملحق البرقية الصادرة ١٦٤)

SG/SM/3269, 21 April 1982
Personal expression of concern.

SECRETARY-GENERAL EXPRESSES CONCERN OVER ISRAELI AIR STRIKES IN LEBANON AND APPEALS FOR 'IMMEDIATE CESSATION OF ALL HOSTILE ACTS'.

The following statement was made today by the Spokesman for the Secretary-General:

The Secretary-General has learnt with deep concern of the Israeli air strikes today in Lebanon.

He urgently appeals for an immediate cessation of all hostile acts and urges all parties to exercise the maximum restraint so that the cease-fire, which has generally held since July 1981, can be fully restored and maintained.

With this objective in view, the Secretary-General has been in urgent contact with all concerned.

DECLARATION DU PRÉSIDENT DU CONSEIL DE SÉCURITÉ

Le Président du Conseil de sécurité alarmé par les nouvelles relatives à l'aggravation de la situation au Liban, à la suite de récents accrochages, exprime sa préoccupation personnelle face à cette situation et invite les parties concernées à faire preuve du maximum de retenue dans cette région particulièrement troublée et à respecter le cesez-le-feu instauré depuis juillet 1981.

21 avril 1982

مشروع بيان للصدور عن رئيس مجلس الامن لم يتم التوافق عليه (١٩٨٢/٤/٢١)

(ملحق البرقية الصادرة ١٦٧)

The President of the Security Council and the members of the Council, having taken note of the letter from the Permanent Representative of Lebanon of 21 April 1982 (S/14989), the report of the Secretary-General and his appeal of 21 April 1982 which reads as follows:

"The Secretary-General has learnt with deep concern of the Israeli air strikes today in Lebanon.

"He urgently appeals for an immediate cessation of all hostile acts and urges all parties to exercise the maximum restraint so that the cease-fire, which has generally held since July 1981, can be fully restored and maintained".

1. deplore all violations of the cease-fire which has been in effect since 21 July 1981;

2. enjoin all the parties to fulfill their responsibilities with respect to peace and invite them to work for consolidation of the cease-fire;

3. urgently appeal for an end to all armed attacks which violate the cease-fire and warn against any recurrence of violations of the cease-fire, in accordance with Security Council resolution 490 (1981) of 21 July 1981.

البيان الذي وافق عليه مجلس الامن بعد إجراء تعديل على النصّ الأول (١٩٨٢/٤/٢٢)

(ملحق البرقية الصادرة ١٦٧)

22/4: 8.15 PM
Agrees PSC. Leb. US

The President of the Security Council and the members of the Council, having taken note of the letter from the Permanent Representative of Lebanon of 21 April 1982 (S/14989), the report of the Secretary-General and his appeal of 21 April 1982, which reads as follows:

"The Secretary-General has learnt with deep concern of the Israeli air strikes today in Lebanon.

"He urgently appeals for an immediate cessation of all hostile acts and urges all parties to exercise the maximum restraint so that the cease-fire, which has generally held since July 1981, can be fully restored and maintained".

1. urgently demand an end to all armed attacks and violations, which jeopardize the cease-fire in effect since 24 July 1981 and warn against any recurrence of violations of the cease-fire, in accordance with Security Council resolution 490 (1981) of 21 July 1981.

2. enjoin all the parties to fulfill their responsibilities with respect to peace and invite them to work for consolidation of the cease-fire.

بيان رئيس مجلس الامن في ١٩٨٢/٦/٤

(ملحق البرقية الصادرة ٢٢٨)

S/15163
4 June 1982
Original: French

STATEMENT BY THE PRESIDENT OF THE SECURITY COUNCIL

On 4 June 1982, after consultations with the members of the Security Council, the President was authorized to make the following statement on their behalf:

"The President and the members of the Council have learned with concern of the serious events which occurred today in Lebanon and of the loss of human life and the destruction caused by those events. The Council makes an urgent appeal to all the parties to adhere strictly to the cease-fire that had been in effect since 24 July 1981 and to refrain immediately from any hostile act likely to provoke an aggravation of the situation".

بيان الناطق باسم الأمين العام للأمم المتحدة في ١٩٨٢/٦/١١ عن الاعتداءات الاسرائيلية على منطقة بيروت والمساعدات الانسانية للمدنيين

(ملحق البرقية الصادرة ٢٥٤)

STATEMENT BY A SPOKESMAN FOR THE SECRETARY-GENERAL

After reports this morning of a cease-fire in Lebanon, there have been continued reports of Israeli bombardment in the Beirut Area and elsewhere.

The Secretary-General is deeply disturbed at these reports, particularly in view of the unanimous demands of the Security Council in its resolution 509. The Secretary-General is also concerned at reported statements from the Israeli side that the present cease-fire does not apply to their actions against the Palestinians.

The Secretary-General has just received from Chairman Arafat a reconfirmation of his acceptance of Security Council resolutions 508 and 509.

The plight of the civilian population of the area in which hostilities have taken place is desperate. The Secretary-General, as previously announced, has already taken steps to mobilize an urgent humanitarian relief operation by the appropriate organizations and programmes of the United Nations system and been in touch with the Israeli Government in this regard. He appeals for cooperation in this humanitarian effort, which is of the utmost urgency. He also is appealing to Member States for the necessary assistance and resources.

نداء الهيئة الدولية للصليب الأحمر حول معاملة المدنيين في لبنان

(١٩٨٢/٦/١١)

(ملحق البرقية الصادرة ٢٥٤)

International Committee of the Red Cross
Press Release No. 1444
Geneva, June 11, 1982
Lebanon: solemn appeal by the IRC on behalf of the population,

Geneva (ICRC): Yesterday evening, the 10 June 1982, the International Committee of the Red Cross (ICRC) appealed firmly and solemnly to highest authorities of Israel, demanding that all measures possibles be taken so that civilians, whatever their nationality, be spared in the conflit in Lebanon. Specific mention was made of the fighting in beirut.

بيان رئيس مجلس الامن في ١٩٨٢/٨/٣

(ملحق البرقية الصادرة دون رقم، تاريخ ١٩٨٢/٨/٣)

STATEMENT OF THE PRESIDENT OF THE SECURITY COUNCIL

Document S/15342, imcorporated to the record of the 2387th meeting

On 3 August 1982, following consultations with the members of the Security Council, The President was authorized to make the following statement on their behalf in connection with the present grave situation in Lebanon:

1. The members of the Security Council are seriously concerned at the prevailing high state of tension at reports of military movements and continued outbreaks of firing and shelling in and around Beirut, contrary to the demand in resolution 516 (1982), which was adopted at 1325 hours New York time on 1 August 1982, for an immediate cease-fire and cessation of all military activities within Lebanon and across the Lebanese-Israeli border. They consider it vital that these provisions be fully implemented.

2. The members of the Security Council have taken note of the Secretary-General's reports submitted pursuant to resolution 516 (1982) (S/15334) and Add. 1. They express full support for his efforts and for the steps he has taken following the request of the Government of Lebanon, to secure the immediate deployment of United Nations observers to monitor the situation in and around Beirut, and for the interim steps which he has taken in this regard. They are seriously concerned that one of the parties has not yet indicated its willingness to co-operate with the Secretary-General and they insist that all of the parties should co-operate with him in this respect.

3. They insist that all parties must observe strictly the terms of resolution 516 (1982). They call further for the immediate lifting of the blockade of all obstacles to the dispatch of supplies and the distribution of aid to meet the urgent needs of the civilian population in accordance with previous resolutions of the Council. The members of the Security Council will keep the situation under close review.

نصوص صادرة عن الجمعية العامة للامم المتحدة او مقدمة اليها

•

ورقة العمل العربية للجمعية العامة بشأن ضم اسرائيل للجولان

(١٩٨٢/١/٢٩)

(ملحق البرقية الصادرة ٤٤)

إن الجمعية العامّة،

وقد نظرت في مسألة «الحالة في الأراضي العربية المحتلّة» في الدورة التاسعة الاستثنائية الطارئة بموجب قرار مجلس الأمن رقم ٥٠٠ المؤرّخ في ٢٨ / ١ / ١٩٨٢،

وإذ تستذكر قرارها ٣٥ / ١٢٢ (هـ) المؤرّخ في ١١ / ١٢ / ١٩٨٠،

وإذ تؤكّد قرارها رقم ٣٦ / ٢٢٦ (باء) المؤرخ في ١٧ / ١٢ / ١٩٨١، وقد درست تقارير الأمين العام الواردة في الوثائق; A/36/846 - S/14805 dated 21 December 1981 A/36/846/ Corr.1 -S/14805/Corr. 1 dated 23 December and S/14821 dated 31 December 1981.

وإذ تلاحظ بقلق وأسف أن مجلس الامن في اجتماعه الـ ٢٣٢٩ بتاريخ ٢٠ / ١ / ١٩٨٢ قد عجز عن اتّخاذ التدابير اللازمة ضد إسرائيل والمنصوص عليها بقرار المجلس رقم ٤٩٧ (١٩٨١) نتيجة للتصويت السلبي للولايات المتّحدة الأميركية،

وإذ تستذكر قرار الجمعية العامّة رقم ٣٣١٤ (د٢٩) المؤرّخ في ١٤ / ١٢ / ١٩٧٤ الذي يعرِّف العمل العدواني بـ «غزو أو مهاجمة أراضي دولة من قبل القوّات المسلّحة لدولة أخرى» أو أي احتلال عسكري، مهما كان موقّتاً، ينجم عن مثل هذا الغزو أو الهجوم، أو أي ضمّ عن طريق استعمال القوة لأراضي دولة أخرى أو أي جزء منها، والذي ينصّ على أنه «لا يمكن لأية اعتبارات بغض النظر عن طبيعتها سياسية كانت أو اقتصادية أو عسكرية أو غير ذلك أن تستخدم كذريعة للعدوان».

وإذ تؤكّد أن حيازة الأراضي بالقوّة يتنافى مع ميثاق الأمم المتّحدة، ومبادئ القانون الدولي وقرارات الأمم المتّحدة في هذا الشأن،

وإذ تؤكّد مرّة أخرى انطباق اتّفاقية جنيف المتعلّقة بحماية الأشخاص المدنيين وقت الحرب، المؤرّخة في ١٢ آب ١٩٤٩ على الأراضي السورية المحتلّة،

وإذ تلاحظ أن موقف إسرائيل في الأمم المتّحدة يشير إلى أن إسرائيل ليست دولة محبّة للسلام وأنها لم تف بالتزاماتها كما يقتضي ميثاق الأمم المتّحدة،

١. **تدين بقوّة** عدم تقيّد إسرائيل بقرار مجلس الأمن ٤٩٧ (١٩٨١) وقرار الجمعية العامّة رقم ٣٦/٢٢٦ باء، المؤرخ في ١٧/١٢/١٩٨١.

٢. تقرّ بأن التدابير الإسرائيلية في مرتفعات الجولان السورية المحتلّة، والتي انتهت بقرار إسرائيل بتاريخ ١٤/١٢/١٩٨١ بفرض القوانين الإسرائيلية واختصاصها القضائي وإدارتها على مرتفعات الجولان السورية المحتلّة، تشكّل عملاً عدوانياً بموجب أحكام المادّة ٣٩ من ميثاق الأمم المتّحدة.

٣. **تعلن** مرّة أخرى بأن قرار إسرائيل بتطبيق القوانين الإسرائيلية واختصاصها القضائي وإدارتها على مرتفعات الجولان السورية المحتلّة باطل ولاغ، وليس له أية صحّة أو آثار قانونية على الإطلاق.

٤. **تقرّر** بأن جميع الأعمال التي تقوم بها إسرائيل لتطبيق قرارها بشأن مرتفعات الجولان السورية المحتلّة غير قانونية وباطلة وغير معترف بها.

٥. **تؤكّد من جديد** على أن جميع احكام اتّفاقية جنيف المتعلّقة بحماية الأشخاص المدنيين وقت الحرب المؤرّخة في ١٢ آب ١٩٤٩، لا تزال سارية على الأراضي السورية المحتلّة منذ عام ١٩٦٧، وتدعو أطراف هذه الاتّفاقية لاحترام وضمان احترام التزاماتها بموجب هذه الاتفاقية في جميع الظروف.

٦. **تقرّر** بأن استمرار احتلال مرتفعات الجولان السورية منذ حزيران ١٩٦٧ وضمّها من قبل إسرائيل بتاريخ ١٤/١٢/١٩٨١ يشكّل تهديداً للسلم والأمن الدوليين.

٧. **تأسف بشدّة** لموقف الولايات المتّحدة الأميركية في مجلس الأمن الذي حال بين المجلس وبين اتّخاذ «التدابير المناسبة» ضد إسرائيل بموجب الفصل السابع من الميثاق.

٨. تأسف أيضاً لدعم الولايات المتّحدة الأميركية السياسي والاقتصادي والمالي والعسكري والتقني المطّرد لإسرائيل.

٩. **تؤكّد بقوّة** من جديد مطالبتها لإسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال لإلغاء قرارها بضمّ مرتفعات الجولان السورية فوراً.

١٠. **تؤكّد** الضرورة الملحّة لانسحاب إسرائيل الكامل وغير المشروط من جميع الأراضي الفلسطينية والعربية الأخرى المحتلّة منذ عام ١٩٦٧ بما في ذلك القدس كمطلب أساسي لإقامة سلام شامل وعادل في الشرق الأوسط.

١١. [راجع نص البرقية الصادرة ٤٤، الفقرة ٢، الصفحة ٢١]

١٢. **تدعو** سائر الدول الأعضاء لتطبيق التدابير التالية:

أ) أن تمتنع عن تزويد إسرائيل بأية أسلحة أو تجهيزات عسكرية وأن توقف أية مساعدة عسكرية تتلقّاها إسرائيل منها.

ب) أن تمتنع عن شراء أية أسلحة أو تجهيزات عسكرية من إسرائيل.

جـ) أن تقطع سائر علاقاتها التجارية والثقافية وتوقف المعونات الاقتصادية والمالية والتقنية لإسرائيل، وكذلك التعاون معها في هذه المجالات.

د) **أن تقطع** علاقاتها الدبلوماسية والقنصلية مع إسرائيل.

١٣. تحثّ الدول غير الأعضاء في الأمم المتّحدة أن تعمل بموجب أحكام هذا القرار.

١٤. **تدعو سائر** هيئات الأمم المتّحدة، والوكالات المتخصّصة، والمؤسّسات الدولية لتوفيق علاقاتها مع إسرائيل مع نصوص هذا القرار.

١٥. **تدعو سائر** الدول لإبلاغ الأمين العامّ بشأن الإجراءات التي اتّخذتها أو تفكّر في اتّخاذها لتنفيذ هذا القرار.

١٦. **ترجو من الأمين العامّ** أن يتابع تنفيذ هذا القرار وأن يقدّم إلى الجمعية العامّة في دورتها السابعة والثلاثين تقريراً شاملاً عنه.

مشروع قرار مقدم للجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الاستثنائية الطارئة السابعة (١٩٨٢/٦/٢٦)

(ملحق رقم ٢ للبرقية الصادرة ٢٨٠)

Draft Resolution

The General Assembly,

A. *Having considered* the Question of Palestine at its resumed Seventh Emergency Special Session,

B. *Having heard* the statement of the Palestine Liberation Organization, then representative of the Palestinian people,

C. *Alarmed* by the worsening situation in the Middle East as a result of the acts of agression by Israel against the sovereignty of Lebanon and the Palestinian people in Lebanon,

D. Recalling Security Council Resolutions 508 (1982), 509 (1982) and 512 (1982),

E. *Taking note* of the reports of the Secretary-General relevant to this situation, and particularly S/5178 of 7 June 1982,

F. *Taking note* of the two positive replies to the Secretary-General of the Government of Lebanon and the Palestine Liberation Organization contained in document S/15178,

G. *Noting with regret* that, owing to the negative vote of one of its permanent members, the Security Council has, so far, failed to take effective and practical measures in accordance with the Charter of the United Nations, in order to ensure implementation of its resolutions 508 (1982) and 509 (1982),

H. *Referring* to the humanitarian principles of the Geneva Conventions of 1949 and to the obligations arising from the regulations annexed to the Hague Convention of 1907,

I. *Deeply concerned* at the sufferings of the Lebanese and Palestinian civilian populations.

J. *Reaffirming* once again, its conviction that the Question of Palestine is the core of the Arab-Israeli conflict and that no comprehensive, just and lasting peace in the region will be achieved without the full exercise by the Palestinian people of its inalienable national rights,

K. *Reaffirming* further that a just and comprehensive settlement of the situation in the Middle East cannot be achieved without the participation on an equal footing of all the parties to the conflict, including the Palestine Liberation Organization as the representative of the Palestinian people,

1. *Reaffirms* the fundamental principle of the inadmissibility of the acquisition of territory by force.

2. *Demands* from all members to observe strict respect for Lebanon's sovereignty, territorial integrity, unity and political independence within its internationally recognized boundaries.

3. *Decides* to support fully the demands in Security Council resolutions 508 (1982) and 509 (1982) and which inter alia,

a) *Demand* "that Israel withdraw all its military forces forthwith and unconditionally to the internationally recognized boundaries of Lebanon".

b) *Demand* "that all parties to the conflict cease immediately and simultaneously all military activities within Lebanon and across the Lebanese-Israeli borders".

4. *Condemns* Israel for its non-compliance with resolutions 508 (1982) and 509 (1982)

5. *Demands* that Israel comply with all the above provisions no later than 0600 hours Beirut time on Sunday 27 June 1982.

6. *Calls* upon the Security Council to authorize the Secretary-General to undertake the necessary endeavours and practical steps to implement the provisions of resolutions 508 (1982), 509 (1982), and 512 (1982).

7. *Urges* the Security Council, in the event of continued failure of Israel to comply with the demands in resolutions 508 (1982) and 509 (1982), to meet to consider practical ways and means in accordance with the Charter of the United Nations.

8. *Calls* upon all states, international agencies and organizations to continue to provide the most extensive humanitarian aid possible to the victims of the Israeli invasion of Lebanon.

9. *Requests* the Secretary-General to delegate a high-level Commission to investigate and assess the extent of loss of human life and material damage and report, as soon as possible, on the result of this investigation.

10. *Decides* to adjourn the seventh emergency special session temporarily and to authorize the President of the latest regular session of the General Assembly to resume its meetings upon request from Member States.

قرار صادر عن الجمعية العامة
في دورتها الاستثنائية الطارئة السابعة
(١٩٨٢/٦/٢٦)

(ملحق البرقية الصادرة ٢٨٩)

د إ ط - ٥/٧ قضية فلسطين

ان الجمعية العامة،

وقد نظرت في قضية فلسطين في دورتها الاستثنائية الطارئة السابعة المستأنفة،

وقد استمعت الى بيان منظمة التحرير الفلسطينية، ممثلة الشعب الفلسطيني[٧]،

واذ يثير جزعها تدهور الحالة في الشرق الأوسط نتيجة لأعمال العدوان التي ترتكبها اسرائيل ضد سيادة لبنان والشعب الفلسطيني في لبنان،

واذ تشير الى قرارات مجلس الامن ٥٠٨ (١٩٨٢) المؤرخ في ٥ حزيران/ يونيه ١٩٨٢ و٥٠٩ (١٩٨٢) المؤرخ في ٦ حزيران/ يونيه ١٩٨٢ و٥١٢ (١٩٨٢) المؤرخ في ١٩ حزيران/ يونيه ١٩٨٢،

واذ تحيط علماً بتقارير الامين العام المتصلة بهذه الحالة، ولا سيما تقريره المؤرخ في ٧ حزيران/ يونيه ١٩٨٢[٨]،

واذ تحيط علماً بالردين الايجابيين المرسلين الى الأمين العام من حكومة لبنان[٩] ومنظمة التحرير الفلسطينية[١٠]،

واذ تلاحظ مع الاسف ان مجلس الأمن أخفق حتى الآن في اتخاذ تدابير فعالة وعملية، وفقاً لما يقضي به ميثاق الأمم المتحدة، لضمان تنفيذ قراريه ٥٠٨ (١٩٨٢) و٥٠٩ (١٩٨٢)،

واذ تشير الى المبادئ الانسانية الواردة في اتفاقية جنيف المتعلقة بحماية المدنيين في وقت الحرب، المؤرخة في ١٢ آب/ اغسطس ١٩٤٩[١١]، والى الالتزامات المنبثقة من القواعد المرفقة باتفاقيات لاهاي لعام ١٩٠٧[١٢]،

واذ تشعر بعميق القلق للآلام التي يتعرض لها السكان المدنيون الفلسطينيون واللبنانيون،

واذ تعيد مرة أخرى تأكيد اقتناعها بأن قضية فلسطين هي لب الصراع العربي الاسرائيلي،

---

(٧) أنظر A/ES-7/PV.22، الصفحة ٦.

(٨) S/15178.

(٩) المرجع نفسه، الفقرة ٣.

(١٠) المرجع نفسه، الفقرة ٤.

(١١) الأمم المتحدة، مجموعة المعاهدات، المجلد ٧٥، الرقم ٩٧٣، الصفحة ٢٨٧ (من النص الانكليزي).

(١٢) Carnegie Endowment for International Peace, **The Hague Conventions and Declarations of 1899 and 1907** (New York, Oxford University Press, 1915).

وبأنه لن يمكن تحقيق سلم شامل وعادي ودائم في المنطقة دون أن يمارس الشعب الفلسطيني بصورة كاملة حقوقه القومية غير القابلة للتصرف،

واذ تعيد كذلك تأكيد أن التسوية العادلة والشاملة للحالة في الشرق الأوسط لا يمكن ان تتحقق دون أن تشترك فيها على قدم المساواة جميع أطراف الصراع، بما في ذلك منظمة التحرير الفلسطينية بوصفها ممثلة الشعب الفلسطيني،

١ ـ **تؤكد من جديد** المبدأ الأساسي المتمثل في عدم جواز اكتساب الأراضي بالقوة؛

٢ ـ **تطالب** جميع الدول الأعضاء وسائر الأطراف بأن تتقيد تقيداً تاماً باحترام سيادة لبنان وسلامته الاقليمية ووحدته واستقلاله السياسي داخل حدوده المعترف بها دولياً؛

٣ ـ **تقرر** أن تدعم دعماً تاماً الأحكام الواردة في قراري مجلس الأمن ٥٠٨ (١٩٨٢) و٥٠٩ (١٩٨٢) اللذين طالب فيهما المجلس، في جملة أمور، بما يلي:

(أ) ان تسحب اسرائيل جميع قواتها العسكرية فوراً ودون شروط الى حدود لبنان المعترف بها دولياً؛

(ب) أن يوقف جميع أطراف الصراع على الفور وفي وقت واحد جميع الأنشطة العسكرية في داخل لبنان وعبر الحدود اللبنانية الاسرائيلية؛

٤ ـ **تدين** اسرائيل لعدم امتثالها القرارين ٥٠٨ (١٩٨٢) و٥٠٩ (١٩٨٢)؛

٥ ـ **تطالب** بأن تمتثل اسرائيل جميع الأحكام الواردة أعلاه في موعد لا يتجاوز الساعة ٠٠/٦ (حسب توقيت بيروت) من يوم الأحد ٢٧ حزيران/ يونيه ١٩٨٢؛

٦ ـ **تطلب** الى مجلس الأمن أن يأذن للأمين العام بالقيام بما يلزم من مساع وخطوات عملية لتنفيذ أحكام القرارات ٥٠٨ (١٩٨٢) و٥٠٩ (١٩٨٢) و٥١٢ (١٩٨٢)؛

٧ ـ **تحث** مجلس الأمن على أن يقوم، في حالة استمرار تخلف اسرائيل عن امتثال الطلبات الواردة في القرارين ٥٠٨ (١٩٨٢) و٥٠٩ (١٩٨٢)، بالاجتماع من أجل النظر في طرق ووسائل عملية وفقاً لميثاق الأمم المتحدة؛

٨ ـ **تطلب** الى جميع الدول والوكالات والمنظمات الدولية أن تواصل تقديم أقصى ما يمكن من معونة انسانية لضحايا الغزو الاسرائيلي للبنان؛

٩ ـ **ترجو** من الأمين العام أن يفوض لجنة عالية المستوى لاستقصاء وتقييم مدى الخسائر في الأرواح البشرية والأضرار المادية، وأن يقدم، في أسرع وقت ممكن، تقريراً عن نتيجة هذا الاستقصاء الى الجمعية العامة ومجلس الأمن؛

١٠ ـ **تقرر** تأجيل الدورة الاستثنائية الطارئة السابعة موقتاً، والاذن لرئيس آخر دورة عادية للجمعية العامة باستئناف جلساتها بناء على طلب الدول الأعضاء.

الجلسة العامة ٢٤

٢٦ حزيران/ يونيه ١٩٨٢

النص المعدّل لمشروع قرار طرحته منظمة التحرير الفلسطينية على الجمعية العامة (١٩٨٢/٨/١٦)

(ملحق البرقية الصادرة ٣٦٤)

No. 364/3

The General Assembly,

Having considered the Question of Palestine at its resumed seventh emergency special session.

Having heard the statement of the Palestine Liberation Organization, the representative of the Palestinian people (Res. 3210 XXIX)

Guided by the purposes and principles of the United Nations, and in particular "the respect for the principle of equal rights and self determination for all peoples",

Aware of the functions of the Security Council during its sessions relevant to the "Situation in the Middle East" and in particular since 4 June 1982,

Expressing its deep regret that the Security Council has, so far, failed to take effective and practical measures in accordance with the Charter of the United Nations, to ensure implementation of its resolutions 508 (1982) and 509 (1982)

Alarmed that the situation in the Middle East has further worsened as a result of Israel's acts of aggression against the sovereignty of Lebanon and the Palestinian people in Lebanon,

Guided further by the Purposes of the United Nations in particular "to take effective collective measures for the prevention and removal of threats to peace and for the suppression of acts of aggression,"

Referring to the humanitarian principles of the Geneva Conventions of 1949 and the additional protocol annexed thereto and the obligations arising from the regulations annexed to the Hague Conventions of 1907,

Reiterating the reaffirmation of its conviction that the Question of Palestine is the core of the Arab-Israel conflict and that no comprehensive, just and lasting peace in the region will be achieved without the full exercise by the Palestinian people of its inalienable rights,

Reaffirming once again that a just and comprehensive settlement of the situation in the Middle East cannot be achieved without the participation on an equal footing of all parties to the conflict, including the Palestine Liberation Organization as the representative of the Palestinian people,

Expressing its most serious concern about the continuation and intensification of military activities by Israel within Lebanon and particularly in and around Beirut,

Recalling all of its resolutions relevant to the Question of Palestine,

Recalling Security Council resolutions 508, 509, 511, 512, 513, 515, 516, 517 and 518,

1. *Reiterates* its reaffirmation of the fundamental principle of the inadmissibility of the acquisition of territory by force,

2. *Calls* for the free exercise in Palestine of the inalienable rights of the Palestinian people to self-determination without external interference and to national independence,

3. *Reaffirms* its rejection of all policies and plans aiming at the resettlement of the Palestinians outside their homeland;

4. *Demands* that Israel carry out the provisions of Security Council Resolution 465 of 1 March 1980, in which the Council, *inter alia*

a) "Determined that all measures taken by Israel to change the physical character, demographic composition, institutional structure or status of the Palestinian and other Arab territories occupied since 1967, including Jerusalem, or any part thereof, have no legal validity and that the policy and practices of Israel of settling parts of its population and new immigrants in those territories constitute a flagrant violation of the Geneva Convention relative to the Protection of Civilian Persons in Time of War, of 12 August 1949, and also constitute a serious obstruction to achieving a comprehensive, just and lasting peace in the Middle East; and

b) "Strongly deplored the continuation and persistence of Israel in pursuing those policies and practices and calls upon the Government and people of Israel to rescind those measures, to dismantle the existing settlement and in particular to cease, on an urgent basis, the establishment, construction and planning of settlements in the Arab territories occupied since 1967, including Jerusalem;"

5. *Demands* that Israel carry out the provisions of the Security Council resolutions 508, 509, 511, 512, 513, 515, 516, 517 and 518.

6. *Authorizes* the Secretary-General, in the deployment of the UN. Observers and other UN. forces in the area, to take adequate measures to ensure the safety of the Palestinian armed Forces moving from Beirut,

7. *Authorizes* the Secretary-General further to undertake effective measures to guarantee the safety and security of the Palestinian and Lebanese civilian population in the territory under Israeli occupation as well as in the territory from which the Palestinian armed forces withdraw.

8. *Condemns* Israel for its non-compliance with Security Council Resolutions, in defiance of Article 25 of the Charter of the United Nations;

9. *Urges*, once again, the Security Council, in the event of continued failure by Israel to comply with the demands contained in resolutions 465 (1980), 508 (1982), 509 (1982), 515 (1982), and 518 (1982), to meet in order to consider practical ways and means in accordance with the Charter of the United Nations;

10. *Requests*, once again, the Secretary-General to delegate a high-level commission to investigate and assess the extent of loss of human life and material damage and to report, as soon as possible, on the result of this investigation, to the General Assembly and the Security Council;

11. *Requests* the Secretary-General and the United Nations Agencies, and in cooperation with the International committee of the Red Cross (ICRC) and other non-governmental organizations, to investigate the strict application by Israel of the provisions of the Geneva Conventions and other instruments in the case of those detained.

12. *Calls* once again upon the Secretary-General to initiate contacts with all the parties of the Arab-Israeli conflict in the Middle East, under the auspices of the UN., including the Palestine Liberation Organization, the representative of the Palestinian people, with a view of convening an international conference to find concrete ways and means to achieve a comprehensive, just and lasting solution, conducive to peace in conformity with the principles of the Charter and relevant resolutions;

13. *Decides* to adjourn the Seventh Emergency Special Session temporarily and to authorize the President of the latest regular session of the General Assembly to resume its meetings upon request from Member States.

قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة
في دورتها الاستثنائية الطارئة السابعة
في ١٩٨٢/٨/١٩

(ملحق البرقية الصادرة ٣٦٩)

د إ ط - ٦/٧ قضية فلسطين

ان الجمعية العامة،

وقد نظرت في قضية فلسطين في دورتها الاستثنائية الطارئة السابعة المستأنفة،

وقد استمعت الى بيان منظمة التحرير الفلسطينية، ممثلة الشعب الفلسطيني(١٣)،

واذ تسترشد بمقاصد ومبادئ الأمم المتحدة، وخاصة احترام مبدأ تساوي الشعوب في الحقوق وتقرير مصيرها،

واذ تدرك أعمال مجلس الأمن خلال اجتماعاته المتصلة بالحالة بالشرق الأوسط، وخاصة منذ ٤ حزيران/ يونيه ١٩٨٢،

واذ تعرب عن بالغ أسفها لاخفاق مجلس الأمن، حتى الآن، في اتخاذ تدابير فعالة وعملية وفقاً لميثاق الأمم المتحدة بغية ضمان تنفيذ قراريه ٥٠٨ (١٩٨٢) المؤرخ في ٥ حزيران/ يونيه ١٩٨٢ و٥٠٩ (١٩٨٢) المؤرخ في ٦ حزيران/ يونيه ١٩٨٢،

واذ يثير جزعها أن الحالة في الشرق الأوسط قد ازدادت تفاقماً نتيجة لأعمال اسرائيل العدوانية ضد سيادة لبنان والشعب الفلسطيني في لبنان،

واذ تسترشد كذلك بمقاصد ومبادئ الأمم المتحدة وخاصة المقصد المتمثل في اتخاذ تدابير جماعية فعالة لمنع الأسباب التي تهدد السلم ولازالتها ولقمع أعمال العدوان،

واذ تضع في اعتبارها المبادئ والأحكام الانسانية المنصوص عليها في اتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩(١٤) والبروتوكول الاضافي الأول لها (١٥) والالتزامات المنبثقة من القواعد المرفقة باتفاقيات لاهاي لعام ١٩٠٧(١٦)،

واذ تعيد تأكيد اقتناعها بأن قضية فلسطين هي جوهر النزاع العربي الاسرائيلي وانه لن يتحقق اي سلم شامل وعادل ودائم في المنطقة دون ممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه، غير القابلة للتصرف، في فلسطين ممارسة كاملة،

---

(١٣) أنظر A/ES-7/PV.25، الصفحة ٧.

(١٤) الامم المتحدة، مجموعة المعاهدات، المجلد ٧٥، الأعداد ٩٧٠ - ٩٧٣.

(١٥) A/32/144، المرفق الاول.

(١٦) مؤسسة كارنيجي للسلم الدولي، اتفاقيات واعلانات لاهاي لعامي ١٨٩٩ و١٩٠٧ Carnegie Endowment for International Peace, **The Hague Conventions and Declarations of 1899 and 1907** (New York, Oxford University Press, 1915).

واذ تعيد مرة اخرى تأكيد أنه لا يمكن تحقيق تسوية عادلة وشاملة للحالة في الشرق الاوسط دون اشتراك جميع اطراف النزاع، على قدم المساواة، بما في ذلك منظمة التحرير الفلسطينية بوصفها ممثلة الشعب الفلسطيني،

واذ تعرب عن سخطها الشديد لاستمرار واحتدام الانشطة العسكرية التي تقوم بها اسرائيل داخل لبنان، وخاصة في بيروت وحواليها،

واذ تشير الى قرارات مجلس الامن ٥٠٨ (١٩٨٢) المؤرخ في ٥ حزيران / يونيه ١٩٨٢ و٥٠٩ (١٩٨٢) المؤرخ في ٦ حزيران / يونيه ١٩٨٢، و٥١١ (١٩٨٢) المؤرخ في ١٨ حزيران / يونيه ١٩٨٢، و٥١٢ (١٩٨٢) المؤرخ في ١٩ حزيران / يونيه ١٩٨٢، و٥١٣ (١٩٨٢) المؤرخ في ٤ تموز / يوليه ١٩٨٢، و٥١٥ (١٩٨٢) المؤرخ في ٢٩ تموز / يوليه ١٩٨٢، و٥١٦ (١٩٨٢) المؤرخ في ١ آب / اغسطس ١٩٨٢، و٥١٧ (١٩٨٢) المؤرخ في ٤ آب / أغسطس ١٩٨٢، و٥١٨ (١٩٨٢) المؤرخ في ١٢ آب / اغسطس ١٩٨٢،

١ ـ **تكرر** تأكيدها للمبدأ الأساسي المتمثل في عدم جواز اكتساب الاراضي بالقوة؛

٢ ـ **تدعو** الى ان تمارس بحرية في فلسطين حقوق الشعب الفلسطيني، غير القابلة للتصرف، في تقرير المصير دون تدخل خارجي وفي الاستقلال الوطني؛

٣ ـ **تعيد تأكيد** رفضها لجميع السياسات والخطط الرامية الى اعادة توطين الفلسطينيين خارج وطنهم؛

٤ ـ **تطالب** بأن تحترم اسرائيل وتنفذ احكام القرارات السابقة للجمعية العامة المتصلة بالاراضي الفلسطينية والأراضي العربية الاخرى المحتلة، بما في ذلك القدس، فضلاً عن احكام قرار مجلس الأمن ٤٦٥ (١٩٨٠) المؤرخ في ١ آذار / مارس ١٩٨٠، الذي قام فيه المجلس، في جملة امور، بما يلي:

(أ) قرر أن كل ما تتخذه اسرائيل من تدابير لتغيير الطابع المادي او التكوين الديموغرافي او الهيكل أو المركز المؤسسي للأراضي الفلسطينية والأراضي العربية الاخرى المحتلة منذ عام ١٩٦٧، بما في ذلك القدس، او أي جزء منها، ليس له اي صحة قانونية، وأن سياسة اسرائيل وممارساتها المتمثلة في توطين قطاعات من سكانها ومن المهاجرين الجدد في هذه الأراضي تشكل انتهاكاً شديداً لاتفاقية جنيف المتعلقة بحماية الأشخاص المدنيين في وقت الحرب والمعقودة في ١٢ آب / اغسطس ١٩٤٩[١٧]، كما تشكل عقبة كأداء امام تحقيق سلم شامل وعادل ودائم في الشرق الأوسط؛

(ب) اعرب عن استيائه الشديد من مواصلة اسرائيل اتباع هذه السياسات والممارسات واصرارها عليها، ودعا حكومة اسرائيل وشعبها الى الغاء هذه التدابير، وازالة المستوطنات

(١٧) الأمم المتحدة، مجموعة المعاهدات، المجلد ٧٥، العدد ٩٧٣، الصفحة ٢٨٧ (من النص الانكليزي).

القائمة ودعاهما بصفة خاصة للتوقف، على وجه السرعة، عن انشاء وتشييد وتخطيط المستوطنات في الأراضي العربية المحتلة منذ عام ١٩٦٧، بما في ذلك القدس؛

٥ ـ **تطالب أيضاً** بأن تنفذ اسرائيل أحكام قرارات مجلس الامن ٥٠٩ (١٩٨٢)، و٥١١ (١٩٨٢)، و٥١٢ (١٩٨٢)، و٥١٣ (١٩٨٢)، و٥١٥ (١٩٨٢)، و٥١٦ (١٩٨٢)، و٥١٧ (١٩٨٢)، و٥١٨ (١٩٨٢)؛

٦ ـ **تحث** الأمين العام على ان يعمد، بموافقة مجلس الأمن وحكومة لبنان وريثما يتم انسحاب اسرائيل من لبنان، الى الاضطلاع بتدابير فعالة لضمان سلامة وامن السكان المدنيين الفلسطينيين واللبنانيين في جنوب لبنان؛

٧ ـ **تدين** اسرائيل لعدم امتثالها قرارات مجلس الأمن، تجاهلاً للمادة ٢٥ من ميثاق الأمم المتحدة؛

٨ ـ **تحث مرة أخرى** مجلس الأمن على القيام، في حالة استمرار اسرائيل في عدم امتثال المطالب الواردة في قراراته ٤٦٥ (١٩٨٠) و٥٠٨ (١٩٨٢) و٥٠٩ (١٩٨٢) و٥١٥ (١٩٨٢) و٥١٨ (١٩٨٢)، بالاجتماع من اجل النظر في طرق ووسائل عملية وفقاً لأحكام الميثاق المتصلة بالموضوع؛

٩ ـ **ترجو مرة أخرى** من الأمين العام أن يوفد لجنة عالية المستوى لتقصي مدى الخسارة في الحياة البشرية والضرر المادي واجراء تقييم حديث لذلك والقيام، في أقرب وقت ممكن، بتقديم تقرير عن نتيجة هذا التقصي الى الجمعية العامة ومجلس الأمن؛

١٠ ـ **ترجو** من الأمين العام ومن مؤسسات منظومة الأمم المتحدة القيام، في اطار التعاون مع لجنة الصليب الاحمر الدولية والمنظمات غير الحكومية الأخرى، بتقصي مدى التطبيق الدقيق من جانب اسرائيل لأحكام اتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩ والصكوك الأخرى في حالة الأشخاص المعتقلين؛

١١ ـ **تطلب مرة أخرى** الى الأمين العام المباشرة باجراء اتصالات مع جميع أطراف النزاع العربي الاسرائيلي في الشرق الأوسط، بما في ذلك منظمة التحرير الفلسطينية، ممثلة الشعب الفلسطيني، بهدف عقد مؤتمر دولي، برعاية الأمم المتحدة، لايجاد طرق ووسائل ملموسة لتحقيق حل شامل وعادل ودائم يفضي الى السلم طبقاً لمبادئ الميثاق والقرارات ذات الصلة؛

١٢ ـ **تقرر** تأجيل الدورة الاستثنائية الطارئة السابعة موقتاً والاذن لرئيس آخر دورة عادية للجمعية العامة باستئناف جلساتها بناء على طلب من الدول الأعضاء.

الجلسة العامة ٣١

١٩ آب/ أغسطس ١٩٨٢

مراسلات ومذكرات

•

مذكرة الوفد البرلماني اللبناني الى الأمين العام للأمم المتحدة (١٩٨٢/٢/١٦)

(ملحق البرقية الصادرة ٧٥)

February 16, 1982

Excellency,

The Lebanese Parliamentary Delegation, being charged to observe and follow the Security Council debate on South Lebanon, has the honor to state the following:

Security Council Resolution 425 (1978) was adopted in the wake of invasion and occupation of large areas of South Lebanon in March 1978. The Security Council reacted forcefully, and has since then, adopted many resolutions, aiming, inter alia, to restore normalcy to that embattled region. UNIFIL was established to implement these resolutions and was charged to:

a) confirm the withdrawal of Israeli forces from all Lebanese territory;

b) restore international peace and security; and

c) assist the Government of Lebanon in ensuring the return of its effective authority in the area.

Almost four years have passed since the adoption of Security Council Resolution 425 (1978), but South Lebanon has not been relieved of its burden. Indeed, South Lebanon has suffered enormously as a result of continued, direct or indirect Israeli occupation, and of the fact that Lebanese authority and sovereignty have not been restored to the area. The Lebanese people – whom we have the honor to represent – having had special hopes in the United Nations, and having been confident of the usefulness of its resolutions and of the effectiveness of its force, await patiently the full implementation of UNIFIL's mandate. Furthermore, as Security Council Resolutions were adopted with the consent of all members, the latter have a direct commitment to facilitate the implementation of all these resolutions. No state, therefore, is justified in objecting to, or obstructing in any manner their implementation. Unfortunately, it has been a bitter and frustrating experience for our people: the Security Council resolutions adopted by the international community and accepted by Lebanon remain to be implemented.

The Lebanese people are deeply concerned for the future. The occupation of part of their land in the South has weighed heavily on them, and as a result, they fear their destiny. Resolution 490 (1981) was adopted, and although inadvertently, resulted in freezing Resolution 425 (1978) and those subsequent resolutions dealing with South Lebanon. Resolution 490 (1981), to which Lebanon was not a party, called for an "immediate cessation of all armed attacks", thereby establishing a de facto cease-fire. No matter how appealing or desirable a cease-fire may be, we fear that it would lead to the consecration of direct or indirect Israeli presence on

Lebanese territory, as well as the continued absence of effective Lebanese authority and sovereignty from the area. Thus, uncertainties about our destiny are created, and a grave threat is posed not only to our people in the South, but in the whole of Lebanon. We find it needless to stress that Lebanese territory is one and indivisible. Besides, Lebanon will not be able to restore its image as a free democratic state, and as a model for coexistence between cultures and an emissary of welfare and friendship to all, unless it can maintain every inch of its land and restore its legitimate authority over every corner of its land, particularly in the South.

Excellency,

We request that you convey our point of view, as representatives of the Lebanese people, to members of the Security Council, when the question of South Lebanon is discussed by the Council. We also request that our viewpoint be conveyed to all members of the United Nations. Resolution 425 (1978) and 426 (1978) contain provisions enjoining UNIFIL to implement its mandate. Unfortunately, UNIFIL has not been enabled to exercise its prerogatives fully, which leads us to assume one of two things: one, either the Security Council, as an expression of the international will, decides on an issue and fails to carry out its decisions. In this case, the people's faith in the mandatory character of Security Council resolutions and in the effectiveness of the United Nations will definitely be undermined. Or, two, the Security Council is not sufficiently aware of the realities of South Lebanon. In the latter case, we consider it our duty to draw your attention to the fact that after four years, it is no longer permissible to treat the question as if UNIFIL were a mere observer Force.

The Security Council must, therefore, to be consistent with its resolutions, ensure their implementation by any means. We consider that any change of form cannot contribute to the effectiveness of UNIFIL. A mere increase in the number without a change in the nature of its mandate will be considered as a superficial and tranquilizing measure. We are confident that the members of the Security Council do not want their action to be envisaged in this manner. We are again hopeful that the Security Council and its resolutions remain very useful. We expect the outcome of its debates to take the form of sufficient arrangements, in order to render UNIFIL capable in the future of carrying out its mandate effectively, which we would like to reiterate:

To confirm the complete withdrawal of Israeli troops from Lebanon and to assist the Government of Lebanon in ensuring the return of its effective authority in the area.

Only the full implementation of this mandate will restore normalcy to South Lebanon; and only the Lebanese Government as the sole authority and guardian of Lebanon's sovereignty can restore peace to the area.

المذكرة اللبنانية الى رئيس مجلس الامن
حول مهمة القوات الدولية في الجنوب
(١٩٨٢/٢/١٦)

(ملحق البرقية الصادرة ٧٩)

February 16, 1982
Ref: 317/1b/29
Excellency,

Resolution 498 (1981), adopted by the Security Council on December 18, 1981, stated in Paragraph 10 that the Council "decides to remain seized of the question and to review, within two months, the situation as a whole in the light of the letter of the Permanent Representative of Lebanon to the Secretary-General, dated December 14, 1981 (S/14792).

It also stated in Paragraph 7 that the Secretary-General shall "continue his discussions with the Government of Lebanon, with a view to establishing a joint phased program of activities to be carried out during the present mandate of UNIFIL, aimed at the total implementation of Resolution 425 (1978), and to report periodically to the Council".

As the Council is about to meet, I am instructed by my Government to confirm our requests of December 14th, 1981, which you will find annexed to this letter.

We find it reassuring that the Secretary-General, in his special report on UNIFIL, document S/14869, paragraph 6, should have found it possible to recommend the increase of UNIFIL by no less than one thousand troops – in order to "reinforce present operations, as well as to make further deployment possible in a manner that conforms with Resolution 425 (1978)".

Furthermore, we wish to draw particular attention to paragraph 7 of the report, which emphasizes the following : the present cease-fire, while critically important, is precarious, and was never intended to be a substitute for the fulfillment of UNIFIL's mandate.

The Government of Lebanon, while reiterating its requests to the Secretary-General, feels that the resolution which the Council may wish to adopt should reflect the conclusions expressed in the Secretary-General's report, and more particularly, the remark in Paragraph 7, referred to above.

In conclusion, the Government of Lebanon takes this opportunity to reiterate its determination to cooperate fully with the Secretary-General in implementing the phased programme of activities referred to in Paragraph 7 of Resolution 498 (1981), and feels confident that with the full support of the Council and its members, substantial progress in this direction will be achieved in the present term of the mandate of UNIFIL.

I wish to request that this letter be circulated as an official document of the Security Council.

Please accept, Excellency, the assurance of my highest consideration, and full appreciation for the efforts you are deploying for a positive conclusion to the present case.

Ghassan Tuéni
Ambassador
Permanent Representative

ANNEX: REQUESTS OF THE LEBANESE GOVERNMENT CONCERNING UNIFIL

(as presented in a memorandum to the Secretary-General on December 14, 1981)

(a) An injunction by the Council, calling on Israel to withdraw forthwith from the border area where UNIFIL has not been allowed as yet to deploy;

(b) An articulation of the prerogatives of UNIFIL,enabling the Force to carry out its mandate in the face of all violations and to deploy, fully unimpeded, in the totality of its area of operations up to the internationally recognized boundaries, using if and when necessary, as a deterrent, its right of self-defense as clearly defined in the Secretary-General's report of 19 March 1978 (S/12611) and confirmed by resolution 426 (1978), and later restated in many resolutions, particularly in resolution 488 (1981);

(c) An increase in the number of the Force by no less than 1,000 troops, to make future deployment possible and, more immediately, to seal the present area of operations;

(d) A reactivation of the General Armistice Agreement of 1949, as called for by a number of recent Security Council resolutions;

(e) A clear support from the Security Council for the phased programme of activities, providing for Assistance by UNIFIL to the Government of Lebanon in deploying its own forces and "ensuring the return of its effective authority", in accordance with paragraph 3 of resolution 425 (1978).

الرسالتان المتبادلتان بين الأمين العام للأمم المتحدة ورئيسة مجلس الأمن
(١٩٨٢/٣/١١)

(ملحق البرقية الصادرة ١١١)

S/14899, 11 March 1982

LETTER DATED 1 MARCH 1982 FROM THE SECRETARY-GENERAL ADDRESSED TO THE PRESIDENT OF THE SECURITY COUNCIL

I have the honor to refer to Security Council resolution 501 of 25 February 1982, approving an immediate increase in the strength of the United Nations Interim Force in Lebanon (UNIFIL) from approximately 6000 to approximately 7000 troops.

In the light of Security Council resolutions 425 (1978) and 426 (1978) relating to the establishment and functioning of UNIFIL, bearing in mind the principle of equitable geographical representation and subject to the usual consultation, it would be my intention to: (a) request France to provide an infantry battalion to the Force; (b) request certain other of the present troop contributing countries, whose contingents need to be strengthened, to increase their numbers; and (c) request additions to the existing logistic and maintenance units of the Force.

I should be grateful if you could inform the members of the Council of the above.

Javier Perez de Quellar

S/14900, 11 March 1982

LETTER DATED 11 MARCH 1982 FROM THE PRESIDENT OF THE SECURITY COUNCIL TO THE SECRETARY-GENERAL

I wish to inform you that I have brought your letter dated 1 March 1982 (S/14899) concerning the implementation of Security Countil resolution 501 (1982) on the United Nations Interim Force in Lebanon (UNIFIL) to the attention of the members of the Security Council. They considered the matter in informal consultations, from 4 through 10 March 1982 and agreed with the proposals contained in your letter. The representative of the USSR has emphasized the importance of abiding by the accepted principle of equitable geographic representation in selecting UNIFIL contingents. The representative of the United Kingdom has further emphasized the importance of the contingents being selected in consultation with the Security Council and with the parties concerned, bearing in mind the accepted principle of equitable geographic representation.

Jeane J. Kirkpatrick
President of the Security Council

رسالة مندوب لبنان الدائم الى رئيس مجلس الأمن حول الحشود الاسرائيلية على الحدود الاسرائيلية اللبنانية
(١٩٨٢/٤/١٠)

(ملحق البرقية الصادرة ١٥٥)

S/14962
10 April 1982

LETTER DATED 10 APRIL 1982 FROM THE PERMANENT REPRESENTATIVE OF LEBANON TO THE UNITED NATIONS ADDRESSED TO THE PRESIDENT OF THE SECURITY COUNCIL.

I am instructed by my Government to draw the attention of the Security Council to the massive Israeli troop concentrations on the Lebanese-Israeli borders, in violation of the General Armistice Agreement of 1949 and of resolutions of the Security Council.

Massing of troops which has been taking place during the past few days, widely publicized, had been preceded and is now accompanied by official Israeli threats against the territorial integrity of Lebanon, in total violation of the United Nations Charter and the most elementary principles of international law.

While alerting the Security Council to the situation which endangers international peace and security in the Middle East, my Government reserves its right to call for an urgent meeting of the Security Council should the escalation continue or the situation deteriorate.

I am requesting Your Excellency to circulate this letter as a document of the Security Council.

(signed) Ghassan TUÉNI

مذكرة مندوب لبنان الدائم
الى رئيس مجلس الأمن
(١٩٨٢/٤/٢١)

(ملحق البرقية الصادرة ١٦٤)

Ref.: 317/lb/62
April 21, 1982

Excellency,

We request that you convey our point of view, as representatives of the Lebanese people, to members of the Security Council, when the question of South Lebanon is discussed by the Council. We also request that our viewpoint be conveyed to all members of the United Nations. Resolution 425 (1978) and 426 (1978) contain provisions enjoining UNIFIL to implement its mandate. Unfortunately, UNIFIL has not been enabled to exercise its prerogatives fully, which leads us to assume one of two things: one, either the Security Council, as an expression of the international will, decides on an issue and fails to carry out its decisions. In this case, the people's faith in the mandatory character of Security Council resolutions and in the effectiveness of the United Nations will definitely be undermined. Or, two, the Security Council is not sufficiently aware of the realities of South Lebanon. In the latter case, we consider it our duty to draw your attention to the fact that after four years, it is no longer permissible to treat the question as if UNIFIL were a mere observer Force.

The Security Council must, therefore, to be consistent with its resolutions, ensure their implementation by any means. We consider that any change of form cannot contribute to the effectiveness of UNIFIL. A mere increase in the number without a change in the nature of its mandate will be considered as a superficial and tranquilizing measure. We are confident that the members of the Security Council do not want their action to be envisaged in this manner. We are again hopeful that the Security Council and its resolutions remain very useful. We expect the outcome of its debates to take the form of sufficient arrangements, in order to render UNIFIL capable in the future of carrying out its mandate effectively, which we would like to reiterate:

To confirm the complete withdrawal of Israeli troops from Lebanon and to assist the Government of Lebanon in ensuring the return of its effective authority in the area.

Only the full implementation of this mandate will restore normalcy to South Lebanon; and only the Lebanese Government as the sole authority and guardian of Lebanon's sovereignty can restore peace to the area.

مذكرة القائم بالأعمال اللبناني
الى رئيس مجلس الأمن
(١٩٨٢/٥/١٠)

(ملحق البرقية الصادرة ١٩٠)

Excellency,

On instructions from my government and pursuant to our letter dated 21st of April (S/14989), I have the honor to bring to your urgent attention the most recent aggression commited by Israel against Lebanon.

On sunday May 9th, 1982, Israeli aircraft raided the following localities from 16:00 to 17:30 hours: El-Delhamieh, Ed-Dibbiyeh, Dahr El-Mghara, the Sarafand Hills, Al-Shazieh, Maghdoucheh, Aldoun, An-Najjarieh, and Ad-Daoudieh.

Preliminary reports speak of eleven persons killed, seventeen wounded, and very extensive damage to property.

On April 22, 1982, the Security Council issued a statement (S/14995), urgently demanding "an end to all armed attacks and violations which jeopardize the cease-fire in effect since 24 July 1981", and warning against "all recurrence of violations of the cease-fire, in accordance with Security Council Resolution 490 (1981) of 21 July 1981.

This unwarranted attack imperils international peace and security in the Middle East. It also delays the full implementation of resolution 425 (1981) and the ensuing resolutions, and particularly Resolution 501 (1982).

I am instructed by my government to bring the matter to your urgent attention, hoping that appropriate steps be taken to put an immediate end to repeated Israeli violations and threats of violations of Lebanese sovereignty and of Security Council resolutions, as well as of the general armistice agreement of 1949, as confirmed by those resolutions.

My government reserves the right, should the situation deteriorate further, to propose urgent measures, in accordance with the relevant provisions of the Charter.

I have the honor to request that this letter be circulated as an official document of the Security Council.

Please accept, Excellency, the assurances of my highest consideration.

Fakhri Saghiyeh
Charge d'affaires, A.I.

رسالة مندوب اسرائيل الدائم الى رئيس مجلس الأمن
(١٩٨٢/٥/١٠)
(ملحق البرقية الصادرة ١٩١)

S/15066, 10 May 1982

LETTER DATED 10 MAY 1982 FROM THE PERMANENT REPRESENTATIVE OF ISRAEL TO THE UNITED NATIONS ADDRESSED TO THE PRESIDENT OF THE SECURITY COUNCIL

I wish to draw your urgent attention to the latest outrages by the terrorist PLO operating from Lebanese territory against civilians in Israel.

On 9 May 1982, a bomb exploded in a crowded passenger bus in Jerusalem, injuring two small children and a woman.

On the same day, an explosive charge went off on the premises of a vocational high school in Ashkelon.

These terrorist attacks in which innocent children and civilians are deliberately selected as targets by the terrorist PLO, are by no means isolated ones. The following instances are only part of the ongoing series of atrocities attempted or perpetrated by this murder organization against Israelis, Jews and non-Jews alike, in Israel and elsewhere.

On 7 May 1982, several mines were planted inside Israel on the main road in the Har Dov region by PLO terrorists infiltrating from South Lebanon.

On 4 May 1982, an explosive device was planted at the crowded central bus station in Hadera. In the same week, a mine was planted at the Be'eri elementary school in Beersheba. In all these cases the explosive charges were detected and safely detonated by Israel security Forces.

On 7 April 1982, a grenade was thrown into the Greek Orthodox Church of Jacob's Well in Nablus, during a peak visiting hour for pilgrims. One nun was seriously wounded and a local resident sustained injuries.

These terror acts constitute only a small sample of those in the long list of atrocities perpetrated by the PLO, since the agreement between the Governments of Israel and Lebanon on a cessation of hostilities was reached through the good offices of the United States Government envoy Mr. Philip Habib, last July. Since that date, the toll of dead and wounded at the hands of the terrorist PLO in Israel and elsewhere has steadily mounted. It now stands at seventeen dead and two hundred and forty wounded in a total of one hundred and thirty-three terrorist acts – all of these originating from PLO terrorist bases inside Lebanon.

In these circumstances the Government of Israel considers itself duty-bound to take all necessary measures to protect the lives and safety of its citizens.

I have the honour to request that this letter be circulated as a document of the Security Council.

(Signed) Yehuda Z. Blum
Ambassador
Permanent Representative of Israel
to the United Nations

رسالة مندوب لبنان الدائم الى رئيس مجلس الأمن
(١٩٨٢/٥/١٧)
(ملحق البرقية الصادرة ٢٠٠)

A/37/228
S/15087

Excellency,

I wish to refer to the letter dated May 10, 1982, from the Permanent Representative of Israel, addressed to the President of the Security Council (S/15066), not to answer the usual allegations but principally to state, in the most unequivocal terms, that Lebanon can in no way be held accountable in this context.

I am instructed by my Government to clarify, more particularly, that contrary to what is claimed by the Permanent Representative of Israel in his letter, there is no "agreement" that was reached "between the Governments of Israel and Lebanon on a cessation of hostilities (...) through the good offices of the United States Government envoy Mr. Philip Habib, last July".

When Resolution 490 (1981) was adopted, and ever since that time, Lebanon has welcomed the cessation of hostilities and declared its support for the consolidation of the cease-fire. Yet, it was made clear, in more than one instance, that Lebanon was not a party to the cease-fire, having not been party to the hostilities that preceded it.

It is important for us all to set the record straight. In this perspective, I am instructed by my Government to make the following observations:

1) When the Security Council adopted Resolution 490 on July 21, 1981, calling for "an immediate cessation of all armed attacks", I addressed the Council, pledging "full support for the effort undertaken by the Secretary General, and by Governments that are in a position to influence developments in the area, to achieve not only a cease-fire, but a just and lasting peace". (S/PV.2293).

Nowhere in the records are we found to have said that we were a party to an "agreement", or were we described as one.

2) It was clear from the debate that took place in the Security Council and from consultations, that the Government of Lebanon was seeking a full implementation of Resolution 425 (1978). Indeed, the second paragraph of Resolution 490 (1981) reiterated the terms of Resolution 425 and ensuing resolutions as follows:

"Reaffirms its commitment to the sovereignty, territorial integrity, and independence of Lebanon, within its internationally recognized boundaries:.

3) In the report of the Secretary-General of July 24, 1981, in pursuance of Security Council Resolution 490 (1981), which contained the text of the announcement of the cessation of hostilities, the attitude of the Government of Lebanon was described as follows:

"The Lebanese Government welcomes the above announcement". (S/14613/Add.1).

Nowhere was it stated that my Government was a party to any "agreement".

However, it was clearly stated that "the P.L.O. abides by the understanding to respect, etc...".

4) On more than one occasion, both inside and outside the Council, my Government has made it clear that we only viewed Resolution 490 (1981) and the ensuing cessation of hostilities as a traditional measure. This position was stated comprehensively in our address to the General Assembly on October 5, 1981, from which it may be useful to quote the following:

"(...) The cease-fire called for by the Security Council in Resolution 490 of July 21, 1981, is not an end in itself. Indeed, we cannot allow it to be considered an end or to become a goal. (...) Our concern that hostilities not be resumed is not less intense than the concern of others. For, although we have not been a party to the hostilities (...), the majority of those killed and wounded have been innocent Lebanese civilians. Our attitude is dictated by our belief that a cease-fire is only a temporary measure. If a cease-fire is allowed to become permanent, or semi-permanent, it can only serve to add to the plight of the victims of aggression. (...) Our case against Israel in the Security Council should remain whole. What we are seeking is the total withdrawal of Israel, an end to its current attacks against us, and the full and unconditional implementation of the Security Council Resolution 425 (1978) and subsequent resolutions. Thus, the United Nations Interim Force in Lebanon (UNIFIL) must be deployed fully and effectively, and our internationally recognized borders should become secure and respected again, as stipulated in the provisions of the General Armistice Agreement of 1949". (A/36/PV.26).

5) Since the cessation of hostilities, there have been innumerable Israeli, as well as American statements, of varying degrees of officiality, speaking of "an agreement on cease fire between Israel and the P.L.O.", but never of an agreement with the Lebanese Government. To illustrate this point, the following most recent quotations may be of particular relevance:

a) In its April 22, 1982 issue, the Jerusalem Post quoted the Israeli Chief of Staff, General Eitan, as having said:

"If the P.L.O. is prepared to abide by the terms of the ceasefire, then there will be quiet. If they want conflict, that is what they will get..."

b) On April 23, 1982, the Jerusalem Post again reported:

"In Jerusalem yesterday, Premier Begin met with Under-Secretary of State Walter Stoessel and assured him that despite Wednesday's bombing, Israel was prepared to maintain the cessation of hostilities with the P.L.O. ...".

c) In his daily press briefing, Mr. Fischer, the U.S. State Department spokesman, made the following statement on Monday, May 10th:

"We welcome the announcement by the P.L.O. that they want to keep the cease fire". (Washington Post and The New York Times, May 11, 1982).

d) On May 11, 1982, The New York Times also reported:

"Secretary of State Alexander M. Haig, Jr. said today that the United States was "very concerned" over the latest breakdown in the cease fire between Israeli and Palestine Liberation Organization forces in southern Lebanon, and was actively trying to "shore up" the 10-month truce".

e) At a breakfast of the French Diplomatic Association, held in Paris on May 11th, Deputy Secretary of State Walter Stoessel declared the following:

"Both sides, both Israel and the P.L.O. have reiterated their intention to observe the cease-fire in the future; we hope that they will do so and that this will not develop into a large engagement on either side and that the peace process can continue".

6) In conclusion, we wish to reassert that the only "agreement" that governs Lebanese-Israeli relations is the General Armistice Agreement of March 23, 1949, affirmed by Security Council Resolution 73 of August 11, 1949.

The validity of this agreement has been reaffirmed and confirmed over and over again, particularly since the creation of UNIFIL in March, 1978, (Cf. Report of the Secretary-General, document S/12611, approved by Resolution 426 of March, 19, 1978).

The latest such confirmation came in Resolution 501 of February 25, 1982, paragraph 4, which called upon the Secretary-General "to renew his efforts to reactivate the General Armistice Agreement", and "in particular to convene an early meeting of the Mixed Armistice Commission. (S/RES/501, 1982).

7) It may be relevant, at this point, to bring again to your attention and to the attention of the Security Council that the Foreign Minister of Israel wrote to the Secretary-General on August 3, 1978, requesting "a reaffirmation from the Government of Lebanon that it abides by all the provisions of the General Armistice Agreement".

The Government of Lebanon replied to the Secretary-General on August 10, 1978, stating that it had "never ceased to confirm the validity of the said agreement, to ask for its application, and to act accordingly".

Our position remains unchanged.

I have the honor to request that the above letter be circulated as an official document of the Security Council.

Please accept, Excellency, the assurances of my highest consideration.

Ghassan Tuéni
Ambassador
Permanent Representative

رسالة مندوب اسرائيل الدائم الى الأمين العام للأمم المتحدة ردًا على رسالة مندوب لبنان الدائم في ١٩٨٢/٥/١٧ (١٩٨٢/٥/٢٨)

(ملحق البرقية الصادرة ٢٢٦)

A/37/257
S/15132
28 May 1982

LETTER DATED 27 MAY 1982 FROM THE PERMANENT REPRESENTATIVE OF ISRAEL TO THE UNITED NATIONS ADDRESSED TO THE SECRETARY-GENERAL

I have the honour to refer to the two identical letters from the Permanent Representative of Lebanon dated 17 May 1982 and addressed to Your Excellency (A/37/228) and the President of the Security Council (S/15087), respectively.

In those letters the Permanent Representative of Lebanon sought to disclaim "in the most unequivocal terms" the responsibility of his Government for acts of terrorism originating from Lebanese territory.

The untenability of the position adopted in those letters is only heightened by the fact that in concluding paragraphs of his letters the Permanent Representative of Lebanon purports to rely on the Israel-Lebanon General Armistice Agreement of 23

March 1949 - defunct since 1967. It should be recalled that article III, paragraph 3, of that Agreement provided that:

"No warlike act or act of hostility shall be conducted from territory controlled by one of the Parties to this Agreement against the other Party".

In any case, Lebanon's duty to prevent its territory from being used for terrorist attacks against other States is based on general international law. As has been stated in Oppenheim-Lauterpacht's well-known treatise on *International Law:*

"States are under a duty to prevent and suppress such subversive activity against foreign Governments as assumes the form of armed hostile expeditions, or attempts to commit common crimes against life or property".

(8th edition, vol. I, 1955, pp. 292-293).

This principle has been embraced by the General Assembly on numerous occasions, including, for example, the Declaration of the Inadmissibility of Intervention in the Domestic Affairs of States and the Protection of Their Independence and Sovereignty, adopted by the General Assembly on 21 December 1965 (resolution 2131 (XX); and the Declaration on Principles of International Law concerning Friendly Relations and Co-operation among States in accordance with the Charter of the United Nations, adopted by the Assembly on 24 October 1970 (resolution 2625 (XXV)).

If the Permanent Representative of Lebanon wishes to disclaim his country's responsibility for terrorist activities emanating from Lebanese territory, as indeed he has attempted to do in his letters under reply, he is in fact calling into question his country's very statehood and independence. It is not open to a State to invoke in its favour benefits deriving from certain principles and rules of international law unless it is at the same time prepared to abide by the concomitant duties.

I have the honour to request that this letter be circulated as a document of the General Assembly, under item 34 of the preliminary list, and of the Security Council.

(Signed) Yehuda Z. BLUM
Ambassador
Permanent Representative of Israel
to the United Nations

* A/37/50/Rev. 1.

رسالة مندوب لبنان الدائم الى رئيس مجلس الأمن

(١٩٨٢/٦/٤)

(ملحق اول للبرقية الصادرة ٢٢٨)

S/15161
4 June 1982

LETTER DATED 4 JUNE 1982 FROM THE PERMANENT REPRESENTATIVE OF LEBANON TO THE UNITED NATIONS ADDRESSED TO THE PRESIDENT OF THE SECURITY COUNCIL

I am instructed by my Government to bring to the urgent attention of the Security Council the most recent Israeli aggression against Lebanon that has taken place today.

At 3:15 p.m., Beirut local time, waves of Israeli military aircraft began to conduct no less than nine successive bombing raids on the city of Beirut and its outskirts. These fierce attacks have hit civilian targets in densely populated areas and resulted in as yet an undetermined number of casualties and immense destruction of property.

Later in the afternoon, Israel: forces began to shell the area in South Lebanon north of Nabatiyeh, and Israeli seacraft also joined in the shelling.

Israeli sources have tried to justify their raid by citing the attempted assassination of the Israeli Ambassador in London, although the attempt was carried out by non-Lebanese and as yet unidentified persons. While there is unanimous condemnation of this attempt, in no way can Lebanon be held accountable, and no principles of international law can justify Israel's violent aggression.

My Government, therefore, wishes to lodge a complaint against Israel at the Security Council for violating the General Armistice Agreement of 1949, Security Council Resolution 425 (1978) and ensuing resolutions, as well as the most elementary principles of the Charter and of international law.

On behalf of my Government, I wish to call for urgent consideration by the Security Council, and at the same time, to request that this letter be circulated as a document of the Security Council.

(signed) Ghassan TUENI

رسالة ثانية من مندوب لبنان الدائم

الى رئيس مجلس الامن

(١٩٨٢/٦/٤)

(ملحق ثانٍ للبرقية الصادرة ٢٢٨)

S/15162
4 June 1982

LETTER DATED 4 JUNE 1982 FROM THE PERMANENT REPRESENTATIVE OF LEBANON TO THE UNITED NATIONS ADDRESSED TO THE PRESIDENT OF THE SECURITY COUNCIL..

Pursuant to my previous letter of today, 4 June, and in view of the deterioration of the situation on the Lebanese border, I have been instructed by my Government to call for an urgent meeting of the Security Council.

Moreover, I have the honor to request that this letter be circulated as a document of the Security Council.

(signed) Ghassan Tuéni

رسالة وزير خارجية اسرائيل الى الأمين العام
رداً على القرار ٥٠٨ (١٩٨٢) في ١٩٨٢/٦/٦

(ملحق البرقية الصادرة ٢٢٨، مكرر ثان)

6 June, 1982

Excellency,

I have the honour to acknowledge receipt of your cable transmitting the text of Resolution 508 (1982) adopted by the Security Council.

Last year's Security Council Resolution 490 (1981), calling for an immediate cessation of all armed attacks has, in the intervening eleven months, been violated repeatedly by the so-called PLO whose bases and headquarters are concentrated in Lebanon, from which its operations are conducted elsewhere as well. The ominous accumulation of armaments by the terrorists in Lebanon has become a growing threat, serving as it does their declared intention to destroy the State of Israel. Numerous casualties and heavy damage to property have been inflicted on Israel and on Israeli and Jewish targets abroad. It would appear that in its Resolution 508 the Security Council did not address itself to these circumstances.

The Government of Israel, in the exercise of its inherent and inalienable right to self-defense, felt compelled to instruct the IDF to act so as to place all the civilian population of Galilee beyond the range of terrorists' fire.

The Government of Israel looks forward to working for the restoration of peace and quiet once the scourge of terrorism has been removed.

The Government of Israel continues to aspire to the attainment of peace and quiet for all the inhabitants of the region north and south of the border between Israel and Lebanon. Indeed, Israel aspires to peace with Lebanon–independent and its territorial integrity preserved.

Yours Sincerely,

Yitzhak Shamir
Foreign Minister

رسالة مندوب لبنان الدائم الى الامين العام للأمم المتحدة
في ١٩٨٢/٦/٧

(ملحق البرقية الصادرة ٢٣٧)

Ref.: 317/1b/85
June 7, 1982

Excellency,

Upon instructions from my Government, I have the honor to communicate to you Lebanon's positions with respect to the Security Council Resolution 509 of June 6, 1982.

As we stated during the debate, we consider that Israel has violated the General Armistice Agreement of 1949. While we continue to reiterate our adherence to this Agreement, Israel has continued its aggressive acts against Lebanon, against Lebanese territory, Lebanese cities and villages, and Lebanese civilians.

Despite the present Israeli aggression, Lebanon has not become a party of the hostilities that have ensued.

While my Government would have preferred a resolution clearly based on the Armistice Agreement, calling on Israel to abide by it, we cannot but welcome Resolution 509 in its present form and the call a cease-fire which it reiterates, though we have not become a party to the hostilities, but merely victims of aggression.

In the hope that the Security Council will be able to restore peace and security in Lebanon, my Government pledges its full support for the efforts deployed in this direction.

However, we cannot but regret that Security Council Resolution 509 did not provide, as it should have, for stronger means of implementation. We trust that such means will be examined by the Council at the appropriate time.

My Government takes note with great appreciation of perambulate paragraph 3 of Resolution 509, which reaffirms the strict respect for the territorial integrity, sovereignty, and political independence of Lebanon, within its internationally recognized boundaries. We hope that in the light of this paragraph, the Security Council will be able to ensure the full, immediate, and unconditional withdrawal of Israeli forces from Lebanon.

Please accept, Excellency, the assurances of my highest consideration.

Ghassan Tuéni
Ambassador
Permanent Representative

رسالة مندوب لبنان الدائم الى رئيس مجلس الامن
لطلب مساهمة الـ UNTSO
في تطبيق قرار مجلس الأمن ٥٠٩ (١٩٨٢)
(١٩٨٢/٦/١٣)

(ملحق برقية صادرة بدون رقم في ١٩٨٢/٦/١٣)

317/1b/88
June 13, 1982

Excellency,

Referring to our letter to the Secretary-General of June 7, 1982, transmitted to the Council in the Secretary-General's report in document S/15178, I am instructed by my Government to request that UNTSO be asked immediately to cooperate, within its prerogatives, in the implementation of Security Council Resolution 509.

My Government wishes to take this opportunity to reiterate its position vis-à-vis the cease-fire which has been proclaimed in Lebanon by virtue of Resolution 509. This position, as stated in our above-mentioned letter to the Secretary-General, and before the Security Council, remains unchanged by present developments.

In this context we wish to emphasize the well established principle that all matters related to Lebanon's territory, to its territorial integrity and sovereignty, and more generally all question involving Lebanon in any manner or form, should be dealt with, solely, with the Government of Lebanon and its representative.

Please accept, Excellency, the assurances of my highest consideration.

Ghassan Tuéni
Ambassador
Permanent Representative

رسالة الامين العام للأمم المتحدة الى رئيس الجمهورية اللبنانية حول مساعيه لوقف الاعمال الحربية

(١٩٨٢/٦/٢٤)

(ملحق البرقية الصادرة ٢٨١)

24 June 1982

Dear Mr. President,

The grave developments affecting Lebanon, which have been of profound concern to you over the past days, have also been of the deepest anxiety to me. The renewed escalation of hostilities and the instability of announced cease-fires have added to my concern.

In these circumstances, I wish you to know that I have addressed an urgent appeal to Prime Minister Begin of Israel to do everything within his power to bring about a cessation of hostilities and I have also recalled the relevant Security Council resolutions in this regard. In a separate communication, I have requested President Reagan to support my appeal. Further, I have sent messages to President Assad and Chairman Arafat relating to the situation.

I feel I should inform you of my efforts to bring about an effective cease-fire at the earliest possible time. Quite apart from other considerations, I have very strongly in mind the plight of the civilian population in Lebanon and the extreme dangers to which the present situation now exposes them.

As Secretary-General of the United Nations, I wish to assure you that I shall do all that I can to be of assistance to the Government of Lebanon at this critical juncture, which also has serious implications for world peace.

Please accept, Mr. President, the assurances of my highest consideration.

Javier Pérez de Cuéllar

رسالة مندوب لبنان الدائم الى رئيس مجلس الامن بطلب مراقبين من الامم المتحدة لمنطقة بيروت

(١٩٨٢/٧/١٣)

(ملحق البرقية الصادرة ٣١٨)

13 July 1982
Ref.: 317/1b/99

Excellency,

In accordance with the provisions of Security Council Resolutions 508 (1982) and 509 (1982) and subsequent Resolutions, I an instructed by my Government to bring to your attention that the situation in the Beirut area is still unsettled and the cease-fire is likely to remain precarious, unless appropriate mechanisms are set up to observe it and eventually supervise it.

Therefore, as an initial measure, my Government wishes to request the Security Council to station UNITED NATIONS OBSERVERS in the Beirut area to ensure that the cease-fire is fully observed by all concerned.

My Government wishes to state that this request is made pursuant to our letter to the Secretary-General of 7th June 1982, transmitted to the Council in the Secretary-General's report (Doc. S/15178), where Lebanon's position vis-à-vis the cease-fire has been stated unequivocally. This position remains unchanged by present developments. Our request, therefore, is made without prejudice to Lebanon's well-known attitude regarding the validity of the General Armistice Agreement of 1949 with Israel.

In this context we wish to reiterate Lebanon's strongly-held viewpoint that all matters related to Lebanon's territory or involving, in any manner or form, Lebanon's territorial integrity, sovereignty and independence, should be dealt with solely and exclusively with the Government of Lebanon and its representatives.

I have the honor to request that this letter be circulated as an official document of the Security Council.

Please accept, Excellency, the assurances of my highest consideration.

Ghassan Tuéni
Ambassador
Permanent Representative

c.c: The Secretary-General

رسالة مندوب لبنان الدائم الى الامين العام المساعد
بشأن الطلب الى اليونيفل القيام بمهمات انسانية في صور
(١٩٨٢/٧/٢١)

(ملحق البرقية الصادرة ٣٢٦)

21 July 1982
Ref: 317/1b/102

Dear Mr. Urquhart,

Pursuant to our conversation concerning the situation in Tyre and the report you have received from local authorities and dignitaries regarding the health and hazards, and particularly the damage to the sewage and water systems, I am writing to confirm the following:

The Government of Lebanon requests that you authorize UNIFIL to assist in undertaking the necessary works to prevent the present situation from deteriorating and to undertake or participate in all the necessary steps that would insure the city's welfare.

Hoping that you can respond to this request with utmost celerity, please accept the assurances of my highest consideration.

Ghassan Tuéni

رسالة مندوب لبنان الدائم الى امين عام الأمم المتحدة
حول انتهاك اسرائيل أشكال القانون الدولي كلها
(١٩٨٢/٧/٢٦)

(ملحق البرقية الصادرة ٣٣٠)

26 July 1982
Ref: 317/1b/104
H.E. Mr. Javier Perez de Cuellar

Excellency,

Upon instructions from my Government, I am writing to bring to your attention Israel's violation of all forms of international law in its occupation of South Lebanon.

Not content with acts of continued violence and brutality that have caused extreme destruction and innumerable casualties, Israel is now proceeding to establish parallel local administrations, ignoring the legitimate Lebanese local authorities in the various cities, towns and villages. The Lebanese authorities have thereby been constantly harassed and often physically prevented from carrying out their functions.

The President of the Republic has personally brought the issue before the Council of Ministers during its meeting held on Saturday, 24th July , 1982. He expressed his deep concern at the kidnapping of a member of Parliament visiting the area, attacks on Lebanese army barracks, the arrest and disarming of soldiers of the Lebanese Army and elements of the Lebanese Security Forces.

In bringing this matter to your attention, my Government requests you to do your utmost to help redress the situation and have Israel desist from such blatant violations of international law and of Security Council Resolutions. We suggest that UNIFIL, according to Resolution 511, be instructed to assist the Lebanese authorities in discharging their duties.

We hope that you will find it possible that UNIFIL, already active in the area, should assume this task under its present mandate, as stipulated in Security Council Resolution 425 (1978) : "... restoring international peace and security and assisting the Government of Lebanon in ensuring the return of its effective authority..."

I have the honor to request that this letter be circulated as an official document of the Security Council and of the General Assembly under the item "The Situation in the Middle East".

Please accept, Excellency, the assurance of my highest consideration.

Ghassan Tuéni
Ambassador
Permanent Representative

رسالة مندوب لبنان الدائم الى رئيس مجلس الأمن
حول الأوضاع الناتجة عن التصعيد الاسرائيلي
(١٩٨٢/٧/٢٦)

(ملحق البرقية الصادرة ٣٣٠)

Ref.: 317/1b/105
July 26, 1982

Excellency,

On instructions from my Government, I have the honor to inform the Security Council of the serious situation developing as a result of Israel's escalation of the hostilities in Lebanon, particularly in and around the city of Beirut and the Bekaa Valley.

Indeed, Israel has been using the intermittent cease-fires declared by resolutions 508 and 509 (1982), to conduct a real war of attrition, which is resulting in systematic destruction of West Beirut and progressive advances on the terrain, let alone the increasing number of civilian casualties. More particularly, since Thursday, July 22nd, Israel has been launching and is continuing to launch until today incessant air, sea, and land attacks on the heavily populated areas of West Beirut and its suburbs.

These raids have caused no less than 100 civilian dead and an uncounted number of wounded. Damage to property was extensive, and the number of casualties would have been much greater, if growing numbers of civilians were not forced to evacuate their homes and seek refuge in the center of town.

Air raids were also conducted against the Bekaa Valley, including the historical city of Baalbek, in a manner that cannot be justified by whatever military targets are said to be there. A total of 182 casualties has been counted.

It this situation is allowed to continue, the cease-fire declared under Security Council resolutions and constantly reiterated will soon be null and void, and all chances of reaching any settlement will be definitely impaired. My Government protests the continued hostilities in the strongest possible terms, and repeats its appeal for the unconditional and immediate implementation of the relevant Security Council resolutions.

In the event of non-compliance by Israël, my Government reserves its right to call for a meeting of the Security Council to seek practical ways and means under the Charter to ensure the implementation of these resolutions.

I have the honor to request that this letter be circulated as an official document of the Security Council.

Please accept, Excellency, the assurances of my highest consideration.

Ghassan Tuéni
Ambassador
Permanent Representative

رسالة امين عام الأمم المتحدة الى مندوب لبنان الدائم في طلب احصاءات متعلقة بالضحايا البشرية والجواب اللبناني عنها

(١٩٨٢/٧/٢٧)

(ملحق البرقية الصادرة ٣٣٢)

Ref: 317/1b/119.
27 July, 1982

Dear Ambassador Tuéni,

You will recall that, on 28 June 1982, the Seventh Emergency Special Session of the General Assembly adopted resolution ES-7/5 on the Question of Palestine, operative paragraph 9 of which requested me "to delegate a high level commission to investigate and assess the extent of loss of human life and material damage and to report, as soon as possible, on the result of this investigation to the General Assembly and the Security Council".

As you are well aware, in response to the request of your Government, I asked Ambassador Thunborg and a Survey Team to assess the material damage in Lebanon, and he has now provided me with a preliminary report on his findings.

Although that mission was organized prior to the adoption of resolution ES-7/5 and was therefore not undertaken pursuant to it, the mission did, in fact, provide the information currently available concerning material damage in Lebanon.

Therefore, the remaining request for information on the "extent of loss of human life" remains to be satisfied.

In these circumstances, I would be most grateful if your Government could provide me with such authoritative information as it now possesses on this subject. In this connection, I would also appreciate your advice on the timing of when the assessment requested by the General Assembly resolution may be made.

Yours Sincerely,
Javier Pérez de Cuéllar

July 27, 1982

Excellency:

I wish to thank you for your letter of July 27th, which I received earlier today.

I have already seen an abstract of Ambassador Thunborg's report on the Inter-Agency Survey Mission to Lebanon, which I have cabled to Beirut. I am looking forward to seeing the full text as soon as it is available.

May I take this opportunity to reiterate my Government's appreciation for the celerity with which the Commission was formed, for the excellent selection of its Chairman, as well as of the members of the survey team. I might add that Ambassador Thunborg and his colleagues left an excellent impression with the President, the Prime Minister, and the Foreign Minister of Lebanon, along with the various other Ministers and officials they met.

Concerning your request for information on the "extent of loss of human life", I regret to say I have no up-to-date figures that I can provide immediately. I am therefore forwarding your request to the Government, hoping to obtain the necessary information as promptly as possible.

May I add that given the present public debate on the figures of casualties, our sentiment is that we would all best be advised if figures could be obtained from independent sources, whose credibility will not be challenged.

Sincerely.
Ghassan Tuéni
Ambassador
Permanent Representative

مذكرة مندوب لبنان الدائم
الى امين عام الامم المتحدة يطلب فيها
تمركز مراقبين دوليين في منطقة بيروت
(١٩٨٢/٨/١)

(ملحق البرقية الصادرة ٣٣٩)

S/15333

LETTER DATED 1 AUGUST 1982 FROM THE PERMANENT
REPRESENTATIVE OF LEBANON TO THE
UNITED NATIONS ADDRESSED TO THE
SECRETARY-GENERAL

In accordance with the provisions of Security Council resolutions 508 (1982), 509 (1982) and 516 (1982), I am instructed by my Government to request the stationing of United Nations observers in the Beirut area

My Government wishes to state that this request is made pursuant to our letter of 7 June 1982, transmitted to the Council in your report (S/15178), where Lebanon's position vis-à-vis the cease-fire has been stated unequivocally. This position remains unchaged by present developments. Our request, therefore, is made without prejudice to Lebanon's well-known attitude regarding the validity of the General Armistice Agreement of 1949 with Israel.

In this context we wish to reiterate Lebanon's strongly-held viewpoint that all matters related to Lebanon's territory or involving, in any manner or form, Lebanon's territorial integrity, sovereignty, and independence, should be dealt with solily and exclusively with the Government of Lebanon and its representatives.

I have the honour to request that this letter be virculated as a document of the Security Council.

(Signed)
Ghassan TUÉNI
Ambassador
Permanent Representative

رسالة الى الامين العام للامم المتحدة حول استعداد لبنان التعاون
في تطبيق القرار ٥١٧ (١٩٨٢)
(١٩٨٢/٨/٥)

(ملحق البرقية الصادرة ٣٤٨)

5 August 1982
Ref. 317/1b/116

Excellency,

In reply to your communication, I am writing to assure you of the Lebanese Government's readiness to fully cooperate in the implementation of Resolution 517 (1982).

This cooperation is made pursuant to our letters of 7 June 1982 (see Doc. S/15178, para.3), and of 1 August 1982 (Doc. S/15333), and therefore without prejudice to Lebanon's well-known attitude regarding the validity of the General armistice Agreement of 1949 with Israel.

We also wish to draw attention to the immediate objectives of the present Lebanese policy in this context, as cast in the communiqué of the Council of Ministers of 14 July 1982, transmitted by our letter of 16 July 1982 (Doc.S/15300), and more particularly to ensure the total and unconditional withdrawal of Israel from Lebanon, and the assistance of a multinational force to render the Palestinian withdrawal from Beirut possible, and hence the exclusive deployment of the Lebanese Army and Security Forces over all of Lebanon's territory.

May I request that this letter be included as is in your report to the Council.

Please accept, Excellency, the assurances of my highest consideration.

Ghassan Tuéni

رسالة مندوب لبنان الدائم الى الامين العام للأمم المتحدة
حول خرق اسرائيل لوقف اطلاق النار
وتوسيع احتلالها للأراضي اللبنانية
(١٩٨٢/٨/١٢)

(ملحق البرقية الصادرة ٣٥٨)

12 August 1982
Ref. 317/1b/119

Excellency,

On instructions from my Government, I have the honor to bring to your immediate attention a very grave development in the situation in Lebanon. The Israeli armed forces, taking advantage of the intensive negotiations being conducted, concerning the fate of West Beirut, have undertaken military advances in areas north

of Beirut. Israeli armored carriers an tanks have reached as far as Byblos and from there into the mountain chain further into north Lebanon.

This expansion constitutes yet another violation of Security Council Resolutions 508, 509, 516, and 517 (1982). This present development escalates the conflict new dimensions that undermine, if unchecked, the on-going negotiations undertaken by President Reagan's envoy, Ambassador Philip Habib, and the attaining of a peaceful settlement in accordance with the relevant Security Council Resolutions.

I have the honor to request that this letter be circulated as an official document of the Security Council.

Please accept, Excellency, the assurances of my highest consideration.

Ghassan Tuéni

رسالة من الأمين العام للأمم المتحدة الى وزير الخارجية اللبنانية حول القرار ٥١٨ (١٩٨٢)

(١٩٨٢/٨/١٢)

(ملحق البرقية الصادرة ٣٥٩)

H.E. Mr. Fouad Boutros

Minister for Foreign Affairs of Lebanon

I have the honor to transmit herewith for your attention the text Resolution 518 (1982) adopted ununimously by the Security Council at its 2392nd Meeting on 12 August 1982 at 1805 hours New York time.

In view of my reporting responsibility under paragraph 5, I should be grateful if you could provide me with all information relevant to the implementation of this Resolution by 10.00 hours New York time, Friday, 13 August 1982.

Highest consideration.

J. Perez De Cuellar
Secretary-General

رسالة القائم بالاعمال الفرنسي الى الامين العام للامم المتحدة لاعلامه بقرار فرنسا المشاركة في القوات المتعددة الجنسيات

(١٩٨٢/٨/٢٠)

(ملحق اول للبرقية الصادرة ٣٦٨)

New York, le 20 août, 1982

Monsieur le Secrétaire Général,

Sur instruction de mon gouvernement, j'ai l'honneur de vous faire savoir – comme je vous l'avais déjà laissé prévoir lors d'un entretien que vous aviez bien voulu m'accorder le 13 août et ainsi, je crois, que l'Observateur de l'OLP vous

l'avait indiqué de son côté – que le gouvernement libanais a demandé officiellement le concours de la France pour le déploiement à Beyrouth d'une Force multinationale d'interposition destinée à appuyer les forces armées libanaises pour assurer le départ des combattants palestiniens de Beyrouth-Ouest. Le gouvernement français a accepté cette demande.

J'ai l'honneur de vous communiquer ci-joint l'échange de lettres intervenu à ce propos entre les deux gouvernements. La participation française prendra la forme d'un contingent de 800 hommes dont un détachement précurseur de 350 hommes devrait arriver à Beyrouth dès le 21 août. Il sera rejoint après quelques jours par les contingents italien et américain. La Force française, qui demeurera sous commandement national, se conformera strictement au mandat qui lui a été confié par le gouvernement libanais. Si, au cours de la durée du mandat fixé a trente jours, le gouvernement libanais ou l'un des belligérants récusait l'accord donné, le contingent français se retirerait aussitôt.

En répondant ainsi à la requête du gouvernement libanais et aux demandes pressantes de l'OLP, la France poursuit un double objectif:

– contribuer à mettre fin aux insupportables épreuves des populations assiégées et garantir l'exécution d'un accord qui permettra le départ dans la sécurité et la dignité des combattants palestiniens de Beyrouth-Ouest;

– contribuer à la mise en œuvre des résolutions du Conseil de Sécurité Nos. 508, 509, 512, 513, 515, 516, 517, 518 et particulièrement de celles qui ont demandé un cessez-le-feu immédiat et prévu l'envoi d'observateurs des Nations-Unies. A cet égard, les observateurs de l'ONU encore présents à Beyrouth, seront en mesure de jouer lors des prochains jours un rôle des plus précieux.

Les arrangements qui ont été conclus seront exécutés dans l'esprit des résolutions du Conseil de Sécurité que j'ai mentionnées.

Par-delà le souci de mettre, dans l'immédiat, un terme au drame de Beyrouth, la France demeure tout à fait convaincue que l'on ne saurait parvenir à une restauration pleine et entière de la souveraineté, de l'indépendance et de l'intégrité territoriale du Liban sans amorcer un processus politique conduisant à une solution négociée du problème palestinien.

Les principes qui, selon nous, doivent inspirer cette recherche, ont été énoncés dans la déclaration faite par le Conseil européen, le 29 juin dernier. Ils ont été repris dans le projet de résolution déposé conjointement le 28 juillet par la France et l'Egypte devant le Conseil de Sécurité. Ces principes peuvent se résumer comme suit:

– Droit de tous les Etats de la région à l'existence et à la sécurité, conformément à la résolution 242 du Conseil de Sécurité;

– droits légitimes nationaux du peuple palestinien, y compris son droit à l'autodétermination avec tout ce que cela comporte en vue de la création d'un Etat, étant entendu qu'à cette fin le peuple palestinien sera représenté dans les négociations et, par conséquent, que l'OLP y sera associée ;

– reconnaissance mutuelle et simultanée entre les parties concernées.

La France a l'intention de demander au Conseil de Sécurité de reprendre prochainement l'examen de ce projet de résolution, qui devra, certes, être actualisé et pourra faire l'objet d'amendements, mais qui marque la nécessité, après le sauvetage de Beyrouth-Ouest, de s'attaquer aux véritables problèmes de fond qui déchirent le Liban et le Moyen-Orient.

La France, dont la politique étrangère est fondée sur les principes mêmes de la Charte des Nations-Unies et qui attache le prix que vous savez au rôle de cette

Organisation et à l'action de son Secrétaire Général, ne manquera pas de vous tenir régulièrement informé de ses intentions sur tous ces problèmes et de rester en étroite liaison avec vous.

Je vous serais reconnaissant, Monsieur le Secrétaire Général, de bien vouloir faire porter connaissance de cette lettre au Président du Conseil de Sécurité ainsi qu'à tous ses membres.

Je vous prie, Monsieur le Secrétaire général, de croire aux assurances de ma très haute considération.

Philippe Louet
Ministre Plénipotentiaire
Chargé d'affaire, a.i.

رسالة الرئيس ريغان الى الامين العام للأمم المتحدة
لاعلامه بموافقة اميركا
على طلب لبنان المشاركة في القوات المتعددة الجنسيات
(١٩٨٢/٨/٢٠)

(ملحق ثان للبرقية الصادرة ٣٦٨)

August 20, 1982

Excellency,

I have the honor to transmit the following message from the President of the United States :

Dear Mr. Secretary General :

As you know, the government of the Republic of Lebanon has requested the deployment of a multi-national force in Beirut to assist the Lebanese armed forces as they carry out the orderly and safe departure of Palestinian personnel now in the Beirut area in a manner which will further the restoration of the sovereignty and authority of the government of Lebanon over the Beirut area. The Lebanese government has asked for the participation of United States military personnel in this Force, together with military personnel from France and Italy.

I wish to inform you that the United States government has agreed, in response to this request from the Lebanese government, to deploy a Force of about 800 personnel to Beirut for a period not exceeding thirty days. It is my firm intention and belief that these troops will not be involved in hostilities during the course of this operation.

The deployment of this United States force is consisted with the purpose and principles of the United Nations as set forth in Articles 1 and 2 of the Charter. It furthers the goals of security council resolutions 508 and 509 adopted in June at the beginning of the Lebanese conflict. The force will plan to work closely with the United Nations observer group stationed in the Beirut area.

This agreement will support the objective of helping to restore the territorial integrity, sovereignty, and political independence of Lebanon. It is part of the continuing efforts of the United States Government to bring lasting peace to that troubled country, which has too long endured the trials of civil strife and armed conflict.

Sincerely,
Ronald Reagan.

Accept, Excellency, the assurances of my highest consideration

Sincerely,
Kenneth L. Adelman
Ambassador

نص الرسالتين المتبادلتين بين وزير الخارجية اللبنانية والسفير الاميركي
في بيروت بشأن المشاركة الاميركية في القوات المتعددة الجنسيات
(١٨ و ١٩٨٢/٨/٢٠)

(ملحق ثالث للبرقية الصادرة ٣٦٨)

Beirut
August the 18th, 1962

Excellency,

I have the honor to refer to the many conversations between their Excellencies the President of the Republic of Lebanon, the Prime Minister and myself on the one hand, and with Ambassador Philip C. Babib, Special Emissary to the President of the United States of America, on the other hand, as well as to the resolution of the council of Ministers passed today. I have the honor to refer to the schedule set up by the Government of Lebanon, after consultations with interested parties, in order to assure the withdrawal from Lebanese territory of the Palestinian leaders, offices and combatants related to any organization now in the Beirut area, in a manner which will:

(1) assure the safety of such departing persons;

(2) assure the safety of the persons in the area; and

(3) further the restoration of the sovereignty and authority of the Government of Lebanon over the Beirut area.

In this context, the Government of Lebanon is proposing to several nations that they contribute forces to serve as a temporary Multinational Force (MNF) in Beirut. The mandate of the MNF will be to provide appropriate assistance to the Lebanese Armed Forces (LAF) as they carryout the foregoing responsibilities, in accordance with the annexed schedule. The MNF may undertake other functions only by mutual agreement. It is understood that, in the event that the withdrawal of the Palestinian personnel referred to above does not take place in accord with the predetermined schedule, the mandate of the MNF will terminate immediately and all MNF personnel will leave Lebanon forthwith.

In the foregoing context, I have the honor to propose, that the United States of America deploy a force of approximately 800 personnel to Beirut, subject to the following terms and conditions.

The American military force shall carry out appropriate activities consistent with the mandate of the MNF.

Command authority over the American force will be exercised exclusively by the United States Government through existing American military channels.

The American force wil operate in close coordination with the LAF. To assure effective coordination with the LAF, the American force will assign liaison officers to the LAF and the Government of Lebanon will assign liaison officers to the American force. The LAF liaison officers to the American force will, *interalia*, perform liaison with the civilian population and manifest the authority of the Lebanese Government in all appropriate situations.

In carrying out its mission, the American force will not engage in combat. It may, however, exercise the right of self-defense.

The American force will depart Lebanon not later than thirty days after its arrival, or sooner at the request of the President of Lebanon or at the direction of the United States Government, or according to the termination of the mandate provided for above.

The Government of Lebanon and the LAF will take all measures necessary to ensure the protection of the American force's personnel, to include securing assurances from all armed elements not now under the authority of the Lebanese Government that they will comply with the cease-fire and cessation of hostilities.

The American force will enjoy both the degree of freedom of movement and the right to undertake those activities deemed necessary for the performance of its mission or for the support of its personnel. Accordingly, it shall enjoy all facilities necessary for the accomplishment of these purposes. Personnel in the American force shall enjoy the privileges and immunities accorded the administrative and technical staff of the American Embassy in Beirut, and shall be exempt from immigration and customs requirements, and restrictions on entering or departing Lebanon. Personnel, property and equipment of the American force introduced into Lebanon shall be exempt from any form of tax, duty, charge or levy.

I have the further honor to propose, if the foregoing is acceptable to your Excellency's government, that your Excellency's reply to that offect, together with this note, shall constitute an agreement between our two governments, to enter into force on the date of your Excellency's reply.

Please accept, your Excellency, the assurances of my highest consideration.

Fouad Boutros,
Deputy Prime Minister/
Minister of Foreign Affaris

U.S. Reply to Lebanese Note
Requesting U.S. Contribution to MNF
(August 20, 1982)

I have the honor to refer to your Excellency's note of 18 August 1982 requesting the deployment of an American force to Beirut. I am pleased to inform you on behalf of my government that the United States is prepared to deploy temporarily a

force of approximately 800 personnel as part of a Multinational Force (MNF) to provide appropriate assistance to the Lebanese Armed Froces (LAF) as they carry out their responsibilities concerning the withdrawal of Palestinian personnel in Beirut from Lebanese territory under safe and orderly conditions, in accordance with the schedule annexed to your Excellency's note. It is understood that the presence of such an American force will in this way facilitate the restoration of Lebanese Government sovereignty and authority over the Beirut area, an objective which is fully shared by my government.

I have the further honor to inform you that my government accepts the terms and conditions concerning the presence of the American force in the Beirut area as set forth in your note, and that your Excellency's note and this reply accordingly constitute an agreement between our two governments.

[Signed by Ambassador
Robert S. Dillon]

برقية الامين العام للأمم المتحدة
الى رئيس الحكومة اللبنانية
بشأن اتفاقية بيروت
(١٩٨٢/٨/٢٣)

(ملحق البرقية الصادرة ٣٧٠)

Excellency,

It was with deep gratification that I learnt of the successful conclusion of the agreement aimed at bringing to an end the tragic situation existing in Beirut. This was certainly due in large part to your own dedicated and unremitting endeavours. I sincerely hope that this agreement will be faithfully adhered to by all the parties and pave the way for the full implementation of the relevant Resolutions of the Security Council without further delay. Only in this way, will it be possible to restore to the people of Lebanon the peace and stability which they earnestly desire after so much suffering.

May I take this opportunity to assure you that I, for my part, will continue to make every possible effort to assist you and your Government in meeting Lebanon's urgent humanitarian needs and reconstruction goals.

Highest consideration.

Javier Perez De Cuellar
Secretary-General
United Nations

رسالة مندوب لبنان الدائم الى الأمين العام للأمم المتحدة لاعلامه بطلب الحكومة اللبنانية انتشار القوات المتعددة الجنسيات

(١٩٨٢/٨/٢٠)

(ملحق البرقية الواردة ٥٨٥ والبرقية الصادرة ٣٧١)

20 August 1982
Ref.: 317/1b/121

Excellency,

I wish to inform you that the Government of Lebanon has requested the deployment of a Multinational Force in Beirut to assist the Lebanese Armed Forces as they carry out orderly and safe departure from Lebanon of Palestinian personnel now in the Beirut area, in a manner which will further the restoration of the sovereignty and authority of the Government of Lebanon over the Beirut area.

The Government of France, Italy, and the United States of America have entered into agreement with the Government of Lebanon for the deployment of forces to participate in this Multinational Force. In total, the Force will consist of approximately two thousand men, and will remain in West Beirut for a period of 30 days. I do not expect that these troops will become involved in hostilities during the course of this operation.

My Government has requested the deployment of this Force to make it possible to begin restoring the independence, sovereignty, and territorial integrity of Lebanon. My Government is fully committed to the observance of the purposes and principles of the Charter of the United Nations and the pertinent resolutions adopted by the Security Council relating to the situation in Lebanon. We intend to give all necessary assistance to the United Nations Observer Group, Beirut, in fulfilling its mission.

Please accept, Excellency, the assurances of my highest consideration.

Ghassan Tuéni
Ambassador
Permanent Representative

رسالة الأمين العام الى الرئيس المنتخب بشير الجميّل

(١٩٨٢/٨/٢٦)

(ملحق البرقية الصادرة ٣٧٨)

S.E. M. Bashir Gemayel
Président élu de la Republique du Liban

Aux bons soins de la Présidence de la République, Baabda

A l'occasion de votre élection à la Présidence de la République libanaise, je vous prie d'accepter mes félicitations les plus sincères.

Vous êtes appelé à la direction de votre pays à un moment particulièrement critique de son histoire. Je tiens a vous assurer mes meilleurs vœux pour le succès de votre haute mission de réconciliation et de reconstruction dans la paix et la justice.

L'Organisation des Nations-Unies a eu, dès ses premières années, des liens spéciaux avec le Liban dont l'indépendance, la souveraineté, l'unité et l'intégrité territoriale lui tiennent profondément à cœur. J'espère que la coopération qui a toujours marqué les rapports entre votre pays et l'ONU va continuer et s'intensifier sous votre présidence.

Veuillez agréer les assurances de ma très haute considération.

Le Secrétaire général des Nations-Unies
Javier Perez De Cuellar

رسالة القائم بالأعمال المصري الى الأمين العام للأمم المتحدة

(١٩٨٢/٨/٢٦)

(ملحق البرقية الصادرة ٣٨٥)

S/15376
A/37/411

LETTER DATED 26 AUGUST 1982 FROM THE CHARGÉ D'AFFAIRES A.I. OF THE PERMANENT MISSION OF EGYPT TO THE UNITED NATIONS ADDRESSED TO THE SCRETARY GENERAL

Upon instructions from my Government, and with reference to the recent events in the Middle East, particularly the current developments involving the situation in Lebanon with their direct bearing on the question of Palestine, I have the honor to inform you of the following:

First: As mush as the Government of the Arab Republic of Egypt commands the efforts made and welcomes the agreement reached on the situation in Beirut, the Egyptian Government cannot but state that the situation in Lebanon will not be solved except when arrangements involving the respect for the sovereignty, territorial integrity and political independence of Lebanon are stipulated and implemented. First among such arrangements is the immediate and unconditional withdrawal of the Israeli forces from Lebanese soil and putting an end to all vestiges of Israeli presence in Lebanon.

Second: The Government of Egypt is of the firm opinion that only through a comprehensive settlement primarily involving the recognition and the restoration of the national legitimate rights of the Palestinian people can the Middle East enjoy true peace and lasting stability.

Third: The Egyptian Government firmly opposes all attempts to undermine the Palestinian rights or to restrict the enjoyment by the Palestinian people of those rights.

Fourth: The Palestinian people's right to self-determination should be recognized as a *sine qua non* for a just solution of the Palestinian problem. Equally, Security Council resolutions 242 (1967) and 338 (1973) should be considered as constituting a basis for the solution of the situation in the Middle East. The rights and obligations contained in resolution 242 (1967) should find their way towards full and honest implementation in accordance with resolution 338 (1973).

Fifth: Under present circumstances, it is inconceivable that any process under whatever framework would be viable while Israel occupies the territories of Lebanon and conducts a policy aimed at settling the occupied territories of the West Bank, including Arab Jerusalem, and the Gaza Strip. It is therefore imperative that all those involved in the peace-making efforts in the Middle East, including, in particular, the United States of America, which has a special relationship with Israel, and the United Nations, whose mandate is unquestionable in the resolution of disputes of such a character and impact on international peace and security, should endeavor to pave the way towards putting an end to such Israeli policies and practices in order to prepare the ground for a fair and just settlement.

Sixth: To this effect, Egypt together with France proposed a joint initiative, tabled in the form of a draft resolution on 28 July 1982 (S/15317), wherein the following provisions were stipulated:

"(a) Reaffirm the right of all states in the region to existence and security in accordance with Security Council resolution 242 (1967);

(b) Reaffirm the legitimate national rights of the Palestinian people, including the right to self-determination with all its implications, on the understanding that to this end the Palestinian people shall be represented in the negotiations and, consequently, the Palestine Liberation Organization shall be associated therein;

(c) Call for the mutual and simultaneous recognition of the parties concerned."

I would like this letter to be circulated as an official document of the General Assembly, under items 31 and 34 of the provisional agenda, and of the Security Council.

(Signed) Amre M. Moussa
Ambassador
Alternate Permanent Representative of Egypt
to the United Nations

برقية الأمين العام للأمم المتحدة الى الرئيس الياس سركيس بعد اغتيال الرئيس المنتخب بشير الجميّل

(١٩٨٢/٩/١٥)

(ملحق البرقية الصادرة ٣٩٢)

15/9/1982

Monsieur le Président

C'est avec une grande émotion et une profonde tristesse que j'ai appris la mort du président élu Beshir Gémayel à la suite de l'odieux attentat dont il a été victime. Sa mort survient à un moment particulièrement critique de l'histoire du Liban, alors que les dirigeants libanais déployent tous leurs efforts pour la restauration de la paix et de l'intégrité territoriale du Liban.

En cette tragique occasion, je tiens à présenter mes condoléances les plus sincères à votre gouvernement comme aussi à la famille du disparu. En même temps, je formule des vœux ardents pour que vos efforts en vue de la réconciliation nationale aboutissent et pour que le Liban retrouve sans délai la paix et la prospérité auxquelles il aspire avec tant de ferveur.

Le Secrétaire Général des Nations Unies
Javier Perez de Cuellar

مذكرة مندوب لبنان الدائم الى الأمين العام للأمم المتحدة بشأن اعادة تشكيل القوات المتعددة الجنسيات

(١٩٨٢/٩/٢٠)

(ملحق البرقية الصادرة ٣٩٨)

Ref: 317/1b/134

September 20, 1982

Excellency:

Confirming our conversation of this morning, and in the context of the consultations you are conducting, I am writing to inform you that the Government of Lebanon has formally requested the reconstitution of the Multi-national Force which was operating in Lebanon as of August 21, 1982.

Your Excellency will recall that I had indicated before the Security Council, in the meeting held on saturday, that my Government was already discussing the possible return of the Multi-national Force, the mandate of which, we had hoped to see prolonged.

I am instructed to inform your Excellency that the Council of Ministers met this morning and decided to press its request for an early deployment with the Governments of the United States of America, France, and Italy.

As soon as my Government receives the replies, which are expected very shorlty, we will inform your Excellency of their contents.

My Government wishes to take this opportunity to reiterate, as in our letter of August 20th, Lebanon's commitment, in accordance with the Charter, to the Security Council resolutions relating to the situation in Lebanon, and more particularly, our continued readiness to give all necessary assistance to the United Nations Observer Group in fulfilling an extremely difficult mission for which we have the highest appreciation.

Please accept, Excellency, the assurances of my highest consideration.

Ghassan Tuéni
Ambassador
Permanent Representative

نداءات وأوراق عمل وتقارير لبنانية

●

برقيتا وزير الخارجية اللبنانية
الى سفير لبنان لدى جامعة الدول العربية
بشأن الموقف في اجتماع وزراء الخارجية العرب في تونس
(١٨ و٢٤/٦/١٩٨٢)

(ملحق البرقية الواردة ٤١٢، تاريخ ٢٤/٦/١٩٨٢)

في ما يلي البرقيّتان اللتان أبرقناهما الى بعثة لبنان لدى الجامعة العربية في تونس، الاولى بتاريخ ١٨ الجاري والثانية بتاريخ ٢٤ / ٦ / ٨٢.

البرقيّة الأولى

١ . نشكر الكويت على اهتمامها ولو متأخّراً لعقد اجتماع لوزراء الخارجية العرب بعد أن حصل ما حصل.

٢ . اهتماماتنا مركّزة الآن على إنقاذ مدينة بيروت من الدمار والاحتلال، وفي هذا السبيل إننا نقوم باتصالات واسعة تشمل أطرافاً محلّية ودولية. وهذا ما يستنفد كل طاقاتنا في الظرف الحاضر، وسنرى بنتيجة الاتصالات اذا كانت ثمة أرضية مشتركة يمكن ان نتوصّل اليها مع منظمة التحرير. فإذا حصل ذلك يمكن الانطلاق الى انعقاد مؤتمرات عربية على المستوى الذي سنتّفق عليه مع الأمين العام. أما اذا لم يحصل ذلك فلسنا في وارد حضور مؤتمرات عربية لا جدوى منها. لأن التجربة أثبتت ان مثل هذه المؤتمرات غير قادرة على إيجاد ارضية للتفاهم بيننا وبين منظمة التحرير.

٣ . عندما يطلب الى وزراء الخارجية الاجتماع تمهيداً لمؤتمر قمة يكون مؤتمر القمة تقرر وتحدد موعده ويأتي مؤتمر وزراء الخارجية قبله مباشرة للتحضير لأعماله وهذا ليس متوافراً في الدعوة التي تبلغناها، ومن مجمل المعلومات التي لدينا والاتصالات التي اجريناها لسنا نرى أن الأجواء مهيأة لعقد مثل هذا المؤتمر، وهذا ما نلمسه لدى معظم الدول العربية.

٤ . في ضوء جميع ما تقدّم وفي الظروف القائمة على الأرض يصعب، إن لم يتعذّر علينا، مغادرة الأراضي اللبنانية في الوقت الحاضر.

فؤاد بطرس

البرقية الثانية

يرجى أن تقدّموا إلى الأمين العامّ لجامعة الدول العربية المذكّرة التالية مع إضافة عبارات المجاملة التقليدية:

«جواباً على طلب الكويت عقد مؤتمر لوزراء الخارجية العرب، نتشرّف بلفت نظركم إلى ما يأتي:

١ . إن الطلب يهدف الى عقد اجتماع على مستوى وزراء الخارجية قبل أن يبتّ عقد مؤتمر قمة، إذ ينبغي، في حال الدعوة الى عقد مؤتمر قمة، تحديد موعد هذا المؤتمر، والدعوة إلى مؤتمر لوزراء الخارجية تحضيراً له.

٢ . إن لبنان كان قد طلب غير مرة عقد مؤتمرات عربية على مستوى القمّة ودونها، من أجل النظر في الأخطار المحدقة بجنوبه، وفي ما تتعرّض له الأراضي اللبنانية كافّة، نتيجة سياسة إسرائيل، من جهة، ونظراً لحصر العمل الفدائي في لبنان، دون استراتيجية عربية موحّدة عبثاً دعونا الى وضعها، كي تكون هناك حرب شاملة، أو هدوء شامل على سائر الجبهات، ولم نلق التجاوب المفروض.

٣ . اليوم، بعد أن وصلت الجيوش الإسرائيلية إلى أبواب العاصمة وتجاوزتها في بعض الجهات، ينصرف نشاط السلطات اللبنانية إلى إنقاذ العاصمة من الاحتلال والدمار، والمواطنين من الموت، ليس لأن العاصمة أعزّ من سواها، بل لأنها تكتظّ بالسكّان، وتؤوي نصف أبناء البلاد تقريباً، ناهيك عن مئات الألوف من الفلسطينيين، هذا فضلاً عن تكريس السلطات جهودها عبر الحكومة، وعبر هيئة الإنقاذ لمواجهة مواضيع وقف القتال، والاحتلال الاسرائيلي بالطرق الدبلوماسية والسياسية المتوافرة.

لا يخفاكم أن تحقيق هذه الاهداف الملحة يستدعي مشاورات متواصلة على الصعيدين العربي والدولي، كما يستدعي تفاوضاً دقيقاً مع منظّمة التحرير الفلسطينية، توصّلاً إلى موقف مشترك في مواجهة الأحداث ودرء الأخطار، وتصوّر المستقبل مما يستنفد كل طاقات الحكم.

٤ . إننا نرى أن انعقاد مؤتمر لوزراء الخارجية، ما لم يسبقه تفاهم صريح بين لبنان ومنظّمة التحرير الفلسطينية، نتيجة للأبحاث الجارية، لن يأتي بفائدة، لأننا لا نجد خارج هذا المؤتمر مساندة سياسية من الإخوة القادرين، ولأن الناحية العربية من المأساة لا يقدر المؤتمر على معالجتها، بشكل مجد، ما لم يكن ضمن تفاهم كامل بين الطرفين المعنيين بصورة رئيسية، وهما لبنان ومنظّمة التحرير الفلسطينية، وإننا نسعى إلى هذا التفاهم الذي لم نبلغه حتى الساعة. بالإضافة الى ما تقدّم، إن ثمّة صعوبات جمّة لمغادرة البلاد في الظروف الحالية.

ففي ضوء ما تقدّم، نرى أنه ليس ثمّة من فائدة، في الوقت الحاضر، من الدعوة الى مؤتمر لوزراء الخارجية العرب.

إما إذا أجمع الإخوان كلّهم على خلاف هذا الرأي، على أساس أن المؤتمر باستطاعته أن يواجه المشاكل المطروحة، وأن يتجاوز القيود والاعتبارات التي طالما شكونا منها في الماضي، فنرجو إبلاغنا ذلك لنتجاوب مع الدعوة.

فؤاد بطرس

نداء الرئيس سركيس
الى ملوك ورؤساء العالم
للمساهمة في انقاذ مدينة بيروت
(١٩٨٢/٦/٢٨)

(ملحق البرقية الواردة ٤٢٤، تاريخ ١٩٨٢/٦/٢٨)

يرجى الاتّصال فوراً برئاسة الدولة وإبلاغها النداء التالي الذي وجّهه أمس فخامة الرئيس سركيس إلى جميع ملوك ورؤساء العالم بمناسبة الأوضاع العسكرية القائمة على الأرض اللبنانية نتيجة الاجتياح الإسرائيلي. وأمّا النداء فهو:

«في أحلك الأوقات من سنوات المأساة الطويلة التي يعيشها لبنان منذ أكثر من سبع سنوات وفي الساعات الصعبة التي يحبس فيها اللبنانيون أنفاسهم مترقّبين المخاطر التي باتت تنذر مدينة بيروت بخراب شامل ومميت، أوجه اليكم هذا النداء الذي يعبّر عن صرخة نابعة من ضمير شعب معذب أصبح مهدّداً بأعزّ ما يرمز الى علّة وجوده.

«ولا يخفى عليكم ما تمثّله مدينة بيروت سواء بالنسبة إلى اللبنانيين أم بالنسبة إلى منطقة الشرق الأوسط والعالم الواسع من معان متأصّلة في التاريخ تعبر عن الديموقراطية والحرّية والانفتاح والتسامح، تلك الخصائص المميّزة لرسالة لبنان في محيطه ومساهمته في تطوّر الحضارة الإنسانية.

«إنكم ولا شكّ على اطّلاع على الاجتياح الإسرائيلي للأراضي اللبنانية منذ السادس من شهر حزيران الجاري ونحن في وقت نسعى باذلين كل جهد مستطاع لنجنّب مدينة بيروت، على الأخصّ، كارثة حقيقية من شأنها إن حلّت أن تعيد الينا ذكرى النكبات الكبرى التي حصلت في التاريخ، قديمه وحديثه، واضمحلّت بنتيجتها حضارات كان لها أثرها الدافع على مسيرة تاريخ الإنسانية.

«ورغبة في المحافظة على أرواح مئات الألوف من المدنيين الأبرياء وعلى ما تحتوي مدينة بيروت من معالم إنسانية وحضارية، جئت أوجّه إليكم نداء عاجلاً كي تساهموا معنا في إنقاذ بيروت من الكارثة الأكيدة المحدقة بها.

«وإنني إذ أرجو من صميم القلب أن يلقى ندائي هذا لديكم الاستجابة الفورية، أعرب لكم عن أسمى مشاعر اعتباري».

ورقة العمل اللبنانية المقدمة الى مؤتمر وزراء الخارجية العرب في تونس

(٢٦ - ١٩٨٢/٦/٢٧)

(ملحق البرقية الواردة ٤٢٥ ، تاريخ ١٩٨٢/٦/٢٨)

«حيال العدوان الغاشم الذي تتعرّض له الأراضي اللبنانية وتقديراً للظروف المأساوية التي يعيشها لبنان ولما يصيب شعبه والشعب الفلسطيني من قتل وتدمير وتشريد،

وحفاظاً على شعب لبنان وقدسية أرضه واستقلاله وسيادته، وحفاظاً على الشعب الفلسطيني وقدسية قضيته،

وتحقيقاً لوقف إطلاق النار في لبنان وانسحاب الجيش الإسرائيلي من أراضيه،

وحرصاً على وضع حدّ نهائي لحالة التشرذم والتسيّب وفلتان الأمن التي يعاني منها لبنان منذ سبع سنوات ونيّف،

ومساعدة له على استعادة سيادته على جميع أراضيه،

وانطلاقاً من أن مشكلة لبنان هي مشكلة عربية في مصدرها وجوهرها مما يخشى معه أن تنعكس على جميع الشعوب والدول العربية وعلى المنطقة بأسرها،

يقرّر ما يأتي :

أولاً: اعتبار أن مأساة لبنان هي مأساة تهمّ العرب جميعاً والإعلان عن تضامنهم مع لبنان واستعدادهم لمعالجة هذه المأساة وفقاً لما يطلبه لبنان.

ثانياً: إدانة العدوان الإسرائيلي على شعب لبنان وأرضه، وعلى الشعب الفلسطيني وقضيته بشدّة، ولفت الرأي العام الدولي إلى خطورة هذا العدوان ونتائجه على الأمن والسلام في المنطقة.

ثالثاً: دعم لبنان في كل ما يؤول لتنفيذ قراري مجلس الأمن الدولي رقم ٥٠٨ و٥٠٩ القاضيين بوقف إطلاق النار وانسحاب إسرائيل انسحاباً كاملاً من الأراضي اللبنانية، ولهذه الغاية مساندة لبنان في المحافل الدولية وممارسة جميع الضغوط على الدول القادرة على تأمين تنفيذ قرارات مجلس الأمن.

رابعاً: الإعلان عن وقف العمل العسكري الفلسطيني من لبنان نهائياً وما يستتبع ذلك من وضع حدّ لنشاط منظّمة التحرير العسكري من وفي الأراضي اللبنانية، وإزالة الوجود المسلّح لها وتمكين السلطة اللبنانية من ممارسة سلطتها وسيادتها على جميع أراضي لبنان دون قيد أو شرط بواسطة الجيش اللبناني وقوى الأمن اللبنانية.

خامساً: تقديم كل مساعدة من أي نوع آخر لمنظّمة التحرير الفلسطينية لتحقيق أهدافها الوطنية.

سادساً: تقديم مساعدة اجتماعية للشعب اللبناني . . .».

برقية السفير عادل اسماعيل عن اجتماع مكتب التنسيق لدول عدم الانحياز في قبرص

(١٩٨٢/٧/٢٣)

(ملحق البرقية الواردة ٥١١ ، تاريخ ١٩٨٢/٧/٢٣)

« ١ . في الجلسة الطويلة التي بدأت البارحة في الساعة العاشرة صباحاً وانتهت في الخامسة من صباح اليوم، بحثت البند « ٢٥ » موضوع برقيّتنا السابقة، وكنت قد اجتمعت في المساء بالسيد فاروق القدّومي لبحث التعديلات اللبنانية، وبعد مناقشات طويلة أعرب لي عن رفضه قبول مقترحاتنا، وإصراره على إبقاء النصّ الوارد في ورقة العمل بحرفيته ويتضمّن، كما تعلمون، رفع الحصار عن بيروت والالتزام بوقف إطلاق النار، وانسحاب القوّات الإسرائيلية، وإنشاء قوة موقّتة للحفاظ على السلم تحت رعاية الأمم المتّحدة تكون مهمّتها ضمان الأمن للفلسطينيين واللبنانيين كافة وفكّ الارتباط.

كما أن الفقرة « ٣ » من ورقة العمل توحي أيضاً بأن يعقب وقف إطلاق النار انسحاب القوّات الإسرائيلية، إجراء محادثات بين الحكومة اللبنانية ومنظّمة التحرير لتحديد نظام العلاقات في المستقبل بينهما.

٢ . شرحت للسيد القدّومي الأسباب التي تدعو إلى عدم قبولنا هذا النصّ وتلك التي تحملنا على تقديم مقترحاتنا، ومنها عدم إعطاء إسرائيل أي مبرر تستند اليه لترفض الانسحاب، ثم حرصنا على تسهيل المفاوضات القائمة الآن في لبنان وإنجاحها، ناهيك أن المطالبة بانسحاب القوّات الإسرائيلية والقوّات غير اللبنانية، ما عدا التي توافق على بقائها السلطات اللبنانية، هو مطلب رسمي قرّر منذ يومين في مجلس الوزراء اللبناني.

٣ . أبلغني رؤساء الوفود العربية أنهم، وإن كانوا مقتنعين بسلامة موقفنا، إلاّ أنهم لا يسعهم تأييده علناً، وقال لي رئيسا الوفدين السوري والجزائري بأنه إذا عرض مشروعنا على التصويت فلن ينال موافقة أحد من الأعضاء لأن المؤتمر عقد أصلاً لدعم المقاومة الفلسطينية ولا يسعه بأي حال أن يطالب بانسحابها من لبنان.

٤ . عند الساعة الثانية من صباح اليوم عرضت في المؤتمر التعديلات اللبنانية بالنصّ الذي وافقتم عليه في برقيّتكم الأخيرة، وشرحت الأسباب التي تدعو لبنان لتقديمها.

٥ . تكلّم رئيس الوفد الفلسطيني، ياسر عبد ربّه، فوافق على الفقرتين الأولى والثالثة من اقتراحنا. أمّا الفقرة الثانية فرفض مضمونها رفضاً قاطعاً، وقال بأن قرارات مجلس الأمن لم تتحدّث إلاّ عن الاسرائيلي فقط. القرار الفرنسي الذي سقط بالڤيتو الأميركي التزم هو أيضاً بهذا الموقف، وأنه ليس هناك أي قرار دولي يطلب الانسحاب لجميع القوّات الإسرائيلية والغريبة من لبنان. وإن هذا المطلب يعبّر فقط عن وجهة نظر إسرائيل والولايات المتحدة.

أبلغت المؤتمر عندئذ بأن هذا المطلب لبناني أصلاً وقد عرض على مؤتمري القمّة في تونس وفاس وفي الاجتماعات العربية الأخرى وفي الهيئة المصغّرة،وهو بالتالي، لبناني ويعود لما قبل الاحتلال الإسرائيلي.

٦ . أصبح جوّ المؤتمر عندئذ يتميّز بكثير من الارتباك، فطلب الرئيس رفع الجلسة للاستراحة وكانت الساعة قد بلغت الثالثة صباحاً، وتمنّى أن يصار إلى اجتماعات جانبية بين الوفود العربية لأي حلّ مقبول.

٧ . تمّت هذه الاجتماعات فعلاً، وجلت على معظم رؤساء الوفود العربية، وقال لي مندوبا سوريا والجزائر إنه لا يجوز أن تترك هذه القضية موضع جدل وانتقاد للأفارقة والآسيويين، ويجب تسويتها حفاظاً على كرامة المجموعة العربية، وأن لبنان الذي ضحّى بالكثير، يستطيع أيضاً أن يضحّي بجملة أو جملتين في قرار ليس له صفة التنفيذ. وقالا أيضاً بأنه لا يجوز بأي حال أن يوضع الانسحاب الإسرائيلي على نفس المستوى مع الانسحاب الفلسطيني والسوري وإن الانسحاب الإسرائيلي يجب أن يحلّ في إطار دولي. أمّا الانسحابان الآخران فيجب أن يحلاّ مباشرة مع لبنان، أو في إطار عربي. وقالا لي أيضاً بأن لا أحد في المؤتمر، لا العرب، ولا الأفارقة، ولا الآسيويين يقبلون بتعديلاتكم المقترحة.

٨ . أعربت لزملائي المشتركين بأننا كنّا وما نزال أهل تعاون وحوار وأن مقترحاتنا تضمن مصلحة لبنان، بقدر ما تضمن مصلحة المقاومة وسوريا، فاقترح السيد عبد ربّه، رئيس الوفد الفلسطيني، حلاً وسطاً يقضي بقبول الفقرة الأولى والثالثة في البند « ٢٥ » والاحتفاظ من الفقرة الثانية بالسطرين الأولين، فيصبح النصّ النهائي كما يلي:

(٢٥) كما أن الوزراء:

١ . يطالبون بأن ترفع إسرائيل الحصار عن بيروت وأن تلتزم وقفاً دائماً لإطلاق النار وسحب قوّاتها فوراً وبدون شرط من الأراضي اللبنانية.

٢ . يدعون مجلس الأمن بالاتّفاق مع الحكومة اللبنانية إلى البدء فوراً بإنشاء قوّة موقّتة للحفاظ على السلم في لبنان تحت رعاية الأمم المتّحدة.

٣ . يرحّب المؤتمر بالمباحثات الجارية الآن في بيروت بين الحكومة اللبنانية ومنظّمة التحرير ويشجّع على نجاحها...

٩ . قال لي رئيسا الوفدين السوري والجزائري بأن هذا النصّ قد أفرغ مضمون الفقرتين ٢و٣ من جميع النقاط التي يعترض عليها أصلاً الوفد اللبناني، لذا فإن النصّ الجديد هو لمصلحة لبنان.

١٠ . رأيت من الواجب ألاّ اتصرّف منفرداً في مثل هذا الموضوع الدقيق فوعدت رئيس المؤتمر بعرضه على معاليكم، وقد وافقتم عليه في مخابرتنا الهاتفية هذا الصباح، وباجتماع اليوم سأبلغ المؤتمر موافقتكم هذه.

سأبرق لكم أيضاً متى تجدّ مواقف بهذا الشأن».

نداء الوزيرين خالد جنبلاط ومحمد يوسف بيضون بشأن حصار المنطقة الغربية من بيروت (١٩٨٢/٧/٢٩)

(ملحق البرقية الواردة ٩/١٤٥٣، تاريخ ١٩٨٢/٧/٢٩)

«لليوم الخامس عشر على التوالي يستمرّ الحصار التمويني المفروض من قبل قوّات الاجتياح الإسرائيلي على المنطقة الغربية من عاصمة لبنان بيروت، دون أن يكون لاتّصالاتنا المكثّفة مع السفير حبيب ومعاونيه والصليب الأحمر الدولي، ومندوب الأمم المتّحدة والهيئات والمؤسّسات المعنية أي ردّ فعل إيجابي، يجعل قافلة شاحنات الطحين وصهاريج المازوت وحتى كميات ضئيلة جداً، لا تتعدّى الحاجة المحلية والحياتية للمواطن، تعبر مداخل المنطقة الغربية من بيروت.

إن الحصار المضروب على الشطر الغربي من العاصمة ينعكس سلباً على حياة المواطنين الذين ينوؤن تحت وطأة الأوضاع التي يعيشونها في ظلّ ظروف صعبة للغاية.

لقد لجأت قوّات الاجتياح الإسرائيلي إلى منع الموادّ الحياتية والتموينية عن سكّان العاصمة بيروت، وهذا الإجراء إن دلّ على شيء، فإنه يدلّ على تعمّد إسرائيل حرمان النساء والشيوخ والأطفال مقوّمات الحياة.

وهذا العمل اللاإنساني، الذي تقوم به إسرائيل مخالف لاتّفاقات جنيف، التي تقضي في حالات الاحتلال والحرب تأمين المؤن الغذائية والطبيّة للأهالي ومن واجبها أيضاً أن تستورد ما يلزم من الموادّ الغذائية وغيرها من الموادّ إذا كانت غير كافية.

ولا يجوز بأي حال من الأحوال أن تستولي إسرائيل على موادّ غذائية أو إمدادات بل عليها وعملاً بالقوانين المرعية أن تراعي الوفاء بحاجات السكّان المدنيين ومراعاة أحكام الاتفاقات الدولية الأخرى (قرار مجلس الأمن رقم ٥١٣، تاريخ ٥/٧/١٩٨٢ المتعلّق بفكّ الحصار عن بيروت لاهاي الخاصة بظروف الحرب).

إننا نناشدكم باسم الأطفال والنساء والشيوخ بأن تعملوا جاهدين على رفع الحصار التمويني عن بيروت الغربية حرصاً على حياة المواطنين، وبالتالي حرصاً على شرعة حقوق الإنسان، كما نناشدكم السعي الحثيث لدى أصدقائكم في جميع أصقاع العالم أن يهمّوا إلى مساعدة لبنان في هذا الشأن بمختلف الوسائل.

إن بيروت المحاصرة، تستصرخ ضمير العالم، فالتجويع استهدف جميع الناس دونما تمييز وإنه طال حتى المؤسسات الإنسانية والاستشفائية ودور العجزة».

نداء الرئيس الوزان كما القي بالانكليزية في مجلس الامن (١٩٨٢/٨/٢)

(ملحق البرقية الصادرة ٣٤٠)

TEXT OF APPEAL BY H.E. MR. SHAFIQ EL-WAZZAN PRIME MINISTER OF LEBANON

At dawn today, and as we were getting ready to start implementing the arragements decided at Djeddah concerning the withdrawal of armed Forces from West Beirut, we were surprised by a ferocious Israeli attack.

Our already bleeding city was attacked from land, sea and air. Unprecedented destruction was caused and death was again pursuing the tortured innocent citizens who were trying to flee with their children from street to street and house to house.

Our people are all asking one simple question, why?

Why the renewal of this vicious ferocious shelling, which come while 600.000 Lebanese have been trying to survive without water, electricity and food, for no crime they committed save their belonging to a civilized homeland whose history testifies to its faith in moral values, the principles of international law, the universal declaration of the rights of man, and the Charter of the United Nations as an instrument that should govern the future of nations, particularly the small states such as Lebanon.

I am addressing you this morning in the name of the people of Lebanon, the men and women, the aged and the children, who were all surprised by the specter of death at sunrise.

I am addressing all the peoples of the world. I am addressing this appeal to the Heads of State and Governments, to the Secretary General of the United Nations, to the President and Members of the Security Council, asking them all to come to Lebanon's rescue and to save an aggrieved people, besieged in its own capital city, devoured by the Israeli war machine, despite Security Council resolutions calling for a cease-fire, a lifting of the blockade, and the withdrawal of all forces.

What is now needed is an act of deliverance. It is asked from each and all, particularly from the United Nations in accordance with its principles, as our last resort.

The people of Lebanon is today the victim of an unprecedented tragedy. Lebanon has been for so long the arena of various regional and international confrontations. Let Lebanon's case be today a victory for rights and a vindication of human values and the worth of human lives.

ورقة العمل اللبنانية الى مؤتمر وزراء الخارجية العرب في المحمدية (المغرب) (١٩٨٢/٩/٢)

(ملحق البرقية الواردة ٦١٥، تاريخ ١٩٨٢/٩/٢)

« حيال الاجتياح الغادر الذي تعرّضت له الأراضي اللبنانية باحتلال القوّات الإسرائيلية لهذه الأراضي، ومواجهة للظروف المأساوية التي يعيشها لبنان وما يصيب شعبه والشعب الفلسطيني من قتل وتدمير وتشريد،

وحفاظاً على لبنان أرضاً وشعباً وعلى وحدة أراضيه وسيادته والقضية الفلسطينية وعلى الشعب الفلسطيني، وتثبيتاً لوقف إطلاق النار في لبنان وتأميناً لانسحاب الجيش الإسرائيلي من أراضيه،

ورغبة في وضع حدّ نهائي لحالة التشرذم والتسيّب والفلتان الأمني التي يعاني منها لبنان منذ سبع سنوات ونيّف،

وتحقيقاً لانسحاب جميع القوّات المسلّحة غير اللبنانية من الأراضي اللبنانية ومساعدة لبنان على استعادة سيادته كاملة على أراضيه بواسطة قوّاته الوطنية،

وانطلاقاً من أن مشكلة لبنان هي مشكلة عربية في مصدرها وجوهرها، مما يخشى معه أن تنعكس على جميع الشعوب والدول العربية وعلى المنطقة بأسرها،

يقرّر ما يأتي:

أولاً: إعلان تضامن الدول العربية مع لبنان في مأساته واستعدادها لتقديم أي مساعدة يطلبها في سبيل معالجة هذه المأساة ووضع حدّ لها.

ثانياً: إدانة العدوان الإسرائيلي واستمراره بشدّة على شعب لبنان وأرضه وعلى الشعب الفلسطيني، ولفت الرأي العام الدولي إلى خطورة هذا العدوان ونتائجه على الاستقرار والأمن والسلام في المنطقة.

ثالثاً: دعم لبنان في كل ما يؤول إلى تنفيذ قرارات مجلس الأمن الدولي رقم ٥٠٨ ـ ٥٠٩ ـ ٥١١ ـ ٥١٢ ـ ٥١٣ ـ ٥١٥ ـ ٥١٦ ـ ٥١٧ ـ ٥١٨، خصوصاً ما يقضي منها بانسحاب إسرائيل من الأراضي اللبنانية المعترف بها.

ولهذه الغاية تقديم أي مساعدة للبنان في المحافل الدولية وممارسة جميع الضغوط على الدول القادرة على تنفيذ هذه المقرّرات، ومقاومة المحاولات الإسرائيلية الهادفة للتطبيع بجميع الوسائل.

رابعاً: أ) أخذ العلم بقرار السلطات اللبنانية بضرورة انسحاب جميع القوّات المسلّحة غير اللبنانية من لبنان، ومن أجل ذلك:

- الإعلان عن وقف العمل العسكري الفلسطيني نهائياً من وفي الأراضي اللبنانية، وإنهاء الوجود المسلّح للمنظّمات الفلسطينية في لبنان.
- الإعلان عن انتهاء مهمّة قوّات الردع العربية في لبنان.

ب) دعم جميع الإجراءات التي يمكن أن تعتمدها الحكومة اللبنانية لوضع هذا البند موضع التنفيذ.

خامساً: تقديم كل عون للسلطة اللبنانية لممارسة سلطاتها وسيادتها على جميع الأراضي اللبنانية دون استثناء بواسطة الجيش اللبناني وقوى الأمن اللبنانية.

سادساً: تقديم كل مساندة من أي نوع آخر لمنظّمة التحرير الفلسطينية لتحقيق أهدافها الوطنية على أرض فلسطين.

سابعاً: إنشاء صندوق مالي مستقل لإعادة تعمير لبنان ومساعدة المتضرّرين.»

فؤاد بطرس

مداخلات ونصوص السفير غسان تويني

•

مشروع بيان للالقاء في بدء جلسة مجلس الامن
(١٩٨٢/٢/٢٢)
(ملحق البرقية الصادرة ٨٤)

Mr. President,

Of the now innumerable debates held by the Security Council on South Lebanon, in the past few years, none resembles the present one. It is unique in that there is no mandate of UNIFIL to renew, no breach of a cease-fire, no attacks on Beirut, or even on the "area of operations", no sudden flare-up of violence. And yet, the stage is set, as if we were nearing a major showdown :

The Council had ruled, when it last met on the 18th December, 1981, to "review, within two months, the situation as a whole in the light of the letter of the Permanent Representative of Lebanon to the Secretary-General, dated 14th December 1981".

Hence, our debate today should take place in the atmosphere of intellectual serenity and political wisdom which we were denied in the past.

This, Mr. President, Sir, is, we believe, what prompted you to give us all, since you started your consultations on the 16th of February, time to reflect and exchange views on the best possible course to follow, if we are to avoid another crisis and enable UNIFIL to perform the peace-keeping mission entrusted to it by this Council, nearly four years ago.

We were indeed reassured, Sir, not only by the style and perceptive spirit with which you conducted those consultations, but more generally by your presence in the Chair this month. While congratulating you, therefore, as is the custom, on the assumption of your responsibilities, may I add that your intimate and profound knowledge of Middle Eastern questions, let alone your long record of objectivity and wisdom in this Council, is a guarantee, if any, for enlightened leadership, and we dare hope, a successful conclusion as well.

May I also say, Sir, since your near retirement from the U.N. is now publicly known, that your contribution to the constant concern of the Council with my country's plight has been more dramatic than appeared on the surface of things. For this, and for everything else, the known and the unknown, please accept Lebanon's sincere appreciation.

Mr. President,

As soon as the Secretary-General issued his Special Report to the Council on the 16th of February, (Security Council Document S/14869), my Government found it necessary to write to you and reiterate our requests of last December. I ndeed not, therefore, at this stage, elaborate on them again.

I am instructed, however to emphasize that the increase in the number of UNIFIL, recommended by the Secretary-General, must clearly and unequivocally be related to the full implementation of Resolution 425 (1978), and so must the notion of the "joint phased programme of activities".

This basic principle has, in fact, been stated in the Secretary-General's report, and we beg to insist that it should be reflected in the Resolution which your Council will, we hope, find it possible to agree upon unanimously.

The prospective increase will then be not merely quantitative, but also qualitative. It will be an expression of confidence and determination, a renewed act of faith in peace and the necessity, and possibility, – as it were – of "peace-keeping Lebanon". It will also be a source of added strength and credibility to UNIFIL, and an encouragement to use, fully unhindered, all its prerogatives, as a deterrent to adverse military action and all acts of violence that prevent it from carrying out its mandate forcefully and with determination in the totality of its area of operations, up to the internationally recognized boundaries.

Mr. President,

Over and over again, this Council was called upon to assess the possibilities of ever fulfilling the objectives of Resolution 425 (1978). In the light of those objectives, and of the results reported by the Secretary-General, over the years, it appears pertinent to us that the Council should ask itself the following three questions, which literally re-state the terms of the mandate of UNIFIL :

1.- How, and when, is Israel going to "cease its military action against Lebanese territorial integrity and withdraw its forces from all Lebanese territory"?

2.- How and when, is UNIFIL going to be enabled to " restore international peace and security" in the area ?

3.- How, and when, is UNIFIL going to be allowed to complete its mandate successfully, by "assisting the Government of Lebanon in ensuring the return of its effective authority in the area "?

Mr. President,

We cannot be so unrealistic as to be unaware that there are no simple answers to such complex questions.

But, from past experience, and not with standing the present context of crisis escalation in Lebanon and the Middle East, we strongly believe that this Council has, within its powers, the capability of reversing what otherwise appears to be an irreversible process towards conflagration and war.

In the face of Israeli threats to invade Lebanon again – often expressed with a unique genius for inventive scenario writing – the Council is indeed called upon, and expected, by the peace-loving nations, to reinforce the already existing conflict-control mechanisms and undertake the necessary actions to prevent a frail and volatile cease-fire from becoming yet another prelude to death and destruction.

Mr. President,

The requests presented to this Council on the 14th of December, 1981, and repeated last week, are very moderate, when measured by the tremendous dangers the world is confronting. We are not, Sir, falling prey to blackmail by terror. But the Council should not be pressured into accepting the fact that the situation in South Lebanon would continue, spellbound by Israel's paranoiac obsessions, its grandiose schemes, its apocalyptic war games, and last, but not least, its capricious reading of history, geography, and the law of nations.

We count on you, Sir, and on this Council, to put an end to such an insane situation, we are confident that friendly governments who are in a position to influence events will respond, as they have in the past, to the Council's call.

For Lebanon cannot be allowed to fall prey to Israel's strategic designs, nor is any Lebanese ever prepared to become, wittingly or unwittingly, an accessory to Israel's strategic interests. Let all our friends be assured that none of us needs to be reminded that such a fate is detrimental to our independence and incompatible with our national dignity. And so would it be to allow Lebanon to drift as the one major casualty of a war that others have chosen to wage on its territory, with no hope for the Lebanese but to become the casualties of peace, as well.

Mr. President,

What did we, what do we request from your Council? To the three questions which we submitted earlier in our statement, here are our proposed answers:

ONE: An injunction to ensure Israel's total and unconditional withdrawal, so that the General Armistice Agreement of 1949 may be reinstated.

TWO: An enhancement of UNIFIL's capabilities, qualitatively and quantitatively.

THREE: A strict and forceful implementation of a joint phased programme of action, agreed upon between the Lebanese Government and the Secretary-General, to ensure the gradual transition of the responsibilities for peace and security from UNIFIL to the Lebanese Army, thereby restoring Lebanese sovereignty and territorial integrity.

Mr. President,

In previous debates, in this Council and in the General Assembly, when the nature of UNIFIL as a peace-keeping force was discussed, we suggested that rarely could such a dynamic mission be performed successfully by a Force that will be restricted to a static role. May we reaffirm here our strong conviction that if UNIFIL's dynamic character is not given a new lease on life, the Force will remain a helpless hostage caught in the quick-sands of the ever-expanding cycle of turmoil and violence.

The dynamics of war, which hold my country hostage, have also captured the peace-makers. Your Council is left with no alternative but to save both : UNIFIL and Lebanon. We know of no greater service to the cause of peace in the Middle East, and probably in the entire world, today.

Thank you, Mr. President.

مشروع فقرة خاصة بلبنان تصدر عن مكتب التنسيق لدول عدم الانحياز المجتمع في الكويت

(٨٢/٣/١٢)

(ملحق البرقية الصادرة ١١٢)

The Minister and Heads of Delegation reiterated their support for Lebanon's sovereignty, territorial integrity, unity, and political independence, and called for the full implementation of Security Council Resolution 425 (1978).

They expressed their deep concern over the situation resulting from Israel's intense campaign, threatening to intervene militarily in Lebanon, and, while

reiterating their condemnation of Israel's aggression and aggressive policy, they reaffirmed their support for the efforts of the Lebanese Government, with regional and international endorsement, to restore the exclusive authority of the Lebanese State over all of its territory up to the internationally recongnized boundaries.

In this connection, they welcomed Security Council Resolution 501 (1982) and urged all states to render increased and sustained support to UNIFIL and to exert their efforts to bring an end to the tragic situation which prevails in Southern Lebanon.

مداخلة في مجلس الامن

في ١٩٨٢/٦/٥

(ملحق البرقية الصادرة ٢٢٨ مكرر اول)

STATEMENT BY H.E. AMBASSADOR GHASSAN TUENI AT SECURITY COUNCIL ON JUNE 5, 1982

S/PV. 2374

MR. TUENI (Lebanon): I have just learned from official sources in Beirut that a party of Israeli commandos landed approximately two hours ago on the coastal road between Sayda and Beirut and shot with machine-guns at cars and buses which were transporting civilian refugees fleeing from the south. This action is of the utmost gravity, and my Government earnestly hopes that the Council is not thus confronted with yet another pre-emptive act by Israel.

Mr. President, within two weeks the Security Council is scheduled to meet again to discuss the fate of the United Nations Interim Force in Lebanon (UNIFIL). The Council's meeting under your presidency acquires a very special importance, not only because of the historical relations that bind Lebanon to France but also because France has played an instrumental role in the establishment of UNIFIL and is playing an important role in enhancing its capabilities. Last week the French contingent was deployed in south Lebanon. We are gratified that with you in the Chair the cause of peace in Lebanon will be well served.

In my letter to you yesterday, Mr. President, I mentioned some of the attacks launched by the Israelis. The Council met urgently and issued a statement which we read as a confirmation of the cease-fire. Yet military activity has been continuing intensively. More victims have fallen, and more damage has been wreaked. The total figures are rising minute by minute. Casualties are now beyond the hundreds, and destruction is immeasurable.

Once more we come to the Council requesting it to stop the aggression against Lebanon. The wanton bombardment of positions in Lebanon by Israel cannot be explained away by anything that its spokesmen have said. Nothing that happened could justify the air raids on Beirut and its suburbs yesterday or the attacks on cities and villages in Lebanon today.

Drawing on the wisdom of a well-known French author, La Fontaine, it appears to us that no matter what blow the Israeli wolf receives the Lebanese lamb

downstream is invariably accused of muddying the water upstream. Such logic is unacceptable to us and has been unacceptable to this Council, and it should be unacceptable to the world community at large. To penalize Lebanon for everyone's crimes is simply murderous. In simple terms, we condemn Israel's attacks on Lebanon, which are fuelling a cycle of violence and afflicting our country, which has become the victim of everyone's revolution and everyone's war.

"The world cannot stand aside watching in norbid fascination, as this small nation, with its creative and cultured people, slides further into the abyss of violence and chaos".

Those are not my words. Those are the words of the United States Secretary of State Mr. Haig, on 27 May 1982. Today I am speaking for this nation, the nation that is sliding into the abyss. In fact I am speaking from the bottom of the abyss, the abyss of violence and chaos, pictures of which were displayed yesterday and today in the media, beyond my capacity to describe.

The Secretary-General has just informed the Council briefly, surgically and in simple terms of what has happened in my country and I shall not burden the Council with details of the attacks. The air raids are continuing artillery shelling from land and sea and every possible means of destruction has been used - not against military positions as has been claimed, but against civilians - and not excluding those who were rushing to take part in rescue operations or those who were fleeing death and destruction in modest cars on public roads and highways and whose bodies are still lying there with no one able to recover them. Red Cross cars, civil defence cars, orphanages, schools, hospitals, warehouses, where food supplies were stockpiled - all are there to testify to the unique savagery which characterizes that aggression. Thousands of refugees - Lebanese refugees - are flooding the city of Beirut from the south, seeking shelter despite the air raids against the city itself. The chaos is also social chaos, threatening to disrupt the very fabric of society.

The Security Council has just adopted a resolution which we consider to be of historical importance. Yet we cannot fail to recall that the Council has already adopted many resolutions on Lebanon which have all been challenged and defied by Israel. We view the resolution which has just been adopted as a practical measure to stop a catastrophe, for not only is the fate of my country at stake but also that of the peace and security of the Middle East and probably international peace and security as well.

Mr. President, your Prime Minister visited Lebanon a week ago in dramatic circumstances and said that the world will not allow Lebanon to disappear. Can the Security Council meet the challenge and prove beyond doubt that it is more than a platform for rhetoric and that its executive power can still be effective? We hope that the resolution just adopted by the Council, for which we are indeed very grateful, will stop the war on Lebanon, safeguard the lives and property of our people and of all the people in the area, maintain the integrity of our land and restore peace, security and legitimate rights for all.

مداخلة في مجلس الأمن في ١٩٨٢/٦/٨

(ملحق البرقية الصادرة ٢٤١)

Mr. President,

My Government has asked for this urgent meeting because the situation in Lebanon is becoming increasingly grave and serious.

First allow me to take note of the Secretary-General's Report (S/15178). In this context, I would like to reiterate my government's position, and I would also ask the Council to take due note of Israel's flat non-compliance with the Security council's resolutions, number 508 and 509.

I would also like to thank the Secretary-General for his verbal report this morning, to thank his colleagues, and to take note of the flagrant attack by Israel, and the flagrant defiance by Israel of this Council and the Charter.

The situation is too serious to allow for speeches and rhetoric.

Allow me briefly to make two points.

1) What is at stake now in the invasion of Lebanon is the future of Lebanon itself, the territorial integrity, its independence, and its sovereignty. This must be preserved, and it is the responsibility of this Council and of the Charter to prevent a Member State from being literally murdered.

We bring this urgent appeal to the Security Council, in the most urgent terms, to the members of the Security Council, collectively and individually, to take all the measures that are in their power, within the Charter, and within this Cuncil's action, to stop the war immediately, and I say, immediately.

And also to enforce resolutions 508 and 509.

2) Israel has not only violated my country's integrity, it is also savagely violating the Geneva Convention, and all the rules of international morality and human rights. It is attacking civilians and civilian targets with great ferocity. Ancient cities such as Tyre and Sidon and small villages have become targets. The lebanese Red Cross, affiliated with the International Red Cross, is issuing an appeal, stating unequivocally, that the ambulances, automobiles, and its volunteered workers have been the targets of savage attack by Israelis, and that they have been prevented from fulfilling their duty towards the civilians by evacuating the wounded and transporting medicines, blood, and food supplies to the distressed.

This, Mr. President, Gives, in itself, an idea of the sort of war Israel is waging, and the sort of peace it claims to want.

Thank you, Mr. President.

المؤتمر الصحافي المعقود في الأمم المتحدة بتاريخ ١٩٨٢/٦/٨

(ملحق البرقية الصادرة ٢٤٢)

For Information of United Nations Secretary Only
8 June 1982

PRESS CONFERENCE BY LEBANON

In a press conference this morning, Ghassan Tuéni, Permanent Representative of Lebanon to the United Nations, said his Government had called for an urgent meeting of the Security Council to discuss the Israeli invasion of his country.

He said that thousands, mostly Lebanese civilians, had already died in the conflict and that the situation had gone beyond the capcity of the international community to tolerate and accept. The Lebanese Red Cross was not being allowed to operate in the areas where fighting was taking place.

He said his Government hoped that the Security Council meeting would be convened within the hour.

Mr. Tuéni said Israel had faltly refused to comply with Security Council resolutions 508 and 509, and, in fact, its military operations in Lebanon against the civilian population has become fierce and savage. The escalated Israeli action was directed against people who were not in any way connected with so called Israeli objectives.

Israeli forces had fixed upon cars and ambulances of the Lebanese Red Cross in violation of the Geneva Convention and against "all moral and legal rules", he said. There had been casualties among the Lebanese Red Cross workers, and details were being communicated to Red Cross headquarters in Switzerland. The Red Cross had been prevented from evacuating the wounded from beleaguered towns and even from taking in blood and other emergency medical supplies.

He said the Lebanese plan at the United Nations was to launch an appeal to the Security Council members, both collectively and individually, and ask them to do "everything in their power to stop the Israeli aggression". Lebanon would not seek to prejudice the work of the Council by demanding specific sanctions of that sovereign body. "I am interested in stopping this savage war", Mr. Tuéni said.

He did not know of any offers of military aid, but said the Lebanese Government had heard from the Arab States. The Secretary General of the Arab League was prevented from landing in Lebanon yesterday because Beirut airport was being shelled. However, he was expected in the Lebanese capital today.

Responding to a question regarding the United Nations Interim Force in Lebanon (UNIFIL), he said he refused to be involved in an assessment of the Force's activity in the conflict. He would do or say nothing to reduce the confidence that Lebanon had in the United Nations. Any debate at this juncture would reduce the role of UNIFIL.

Replying to a question whether the cities of Tyre and Sidon were actually bases of the Palestine Liberation Organization (PLO), he said the two cities had been Lebanese for the past 6,000 years. "Sidon has definitely no PLO bases", he said, "and it was being defended by the Lebanese Army up to an hour ago".

There had been Lebanese casualties by the thousands, he said, and he regretted that the media had so far, by and large, neglected the human tragedy in Lebanon which was beyond his ability to describe. The vast majority of casualties were civilian, he said, and a majority of those casualties were Lebanese.

He said there did exist a possibility of the current special session of the General Assembly being approached to take up the conflict in Lebanon. "How can we talk about disarmament when there are three ongoing wars", he asked. "This is a war – not a joke".

كلمة السفير غسان تويني في الدورة الخاصة الثانية للجمعية العامة للأمم المتحدة حول نزع السلاح

(١٩٨٢/٦/٢٣)

(ملحق البرقية الصادرة ٢٧٥)

سيدي الرئيس،

تفهمون ولا ريب موقف لبنان، ولا شكّ في أن مندوبه سيكون معذوراً إذا لم يكن لديه اليوم أي كلمات حول نزع السلاح العالمي، غير الصلاة بأن يتمّ ذلك عاجلاً ونحن ولا نزال أحياء.

بينما كانت هذه الدورة الثانية الخاصّة بنزع السلاح تبحث أموراً لها أهميّتها الكبرى بالنسبة إلى مصير البشرية والكون، كانت أمّة صغيرة، أمّة أحبّها هذا العالم على الدوام، تترك فريسة للاستشهاد والصلب.

فهل بامكاننا، إذاً، يا سيدي الرئيس، أن ننتظر بكل واقعية من لبنان، او من أي أمة أخرى مماثلة، محبّة مثله للسلام، أن تستمع بثقة إلى خطب حول الإبادة الذرّية بينما ديناميكية الحرب تستمرّ في خطّها الثابت؟

إن الإبادة الذرّية الممكنة في المستقبل تصبح خطراً بعيداً، يكاد يكون غير حقيقي، لأولئك الذين يعيشون الإبادة الآن، إبادة أرضهم الام، والرجال والنساء، والأطفال الذين يدمّرون مع المدن التي بنوا وأحبّوا.

سيدي الرئيس،

إنه أكثر من اختيار بين الاطمئنان والقلق. إنه اختيار بين الغد واليوم، بين تجاوز الموت الفوري، والتفكير مجرد التفكير في منع الدمار.

ليس من أمّة في العالم، أو في التاريخ، يمكنها أن تدعى لتجاوز محنة الحاضر هذه، وتغامر بحياتها مقابل خطة، لا تزال في إطار الوعد.

مع ذلك، سيدي، فإن شعبي يستقي اسمه التاريخي من أسطورة طائر مقدّس، «فينيق»، قيل إنه يعود دائماً إلى الحياة من الرماد. مثله، استطاعت مدننا القديمة التي دمّرت وحرقت مرّات عديدة، أن تقوم وتزدهر من جديد، وقدّمت إلى تاريخ الإنسانية رسالتها الخالدة في الحرّية والمحبّة.

تلك المدن لها أسماؤها التي ورقنا الآن في كل ساعة من كل يوم:

صور التي كانت منذ ستّة آلاف عام عاصمة لامبراطورية لم تقم على الحرب بل على الحوار، على التجارة والعلم، وصيدا التي أحبّتها الآلهة، وبيروت، التي كان اسمها «بيريتس» مدينة الشرائع.

لكن «إطلالة لبنان» ليست اليوم، كما وصفها سليمان الحكيم في نشيد الأناشيد: «ممتازة كالأرز». الآن، بقايا طائر الفينيق تغطّي «مرابض الأسود (...) وجبال الفهود (...) وشلال الجنان، وينبوع المياه الحيّة والجداول».

سيّدي الرئيس،

لسنا هنا للبكاء بل للرجاء.

إن شعبي سيعرف كيف يضمد جراحه. وفي وقت قريب، جراح أرضنا ستجفّ وتغطّى بالأشجار والأزاهير. البيوت والمصانع سوف تبنى من جديد، حيث تعرض الآن أدوات الموت والدمار بدون حياء. وحيث تدفن الجثث تحت أنقاض المدنية.

قريباً سوف نعود أقوياء.

لكن، هل المجتمع الدولي مهتم حقيقة بعودة لبنان معافى وقوي؟

إذا كان كذلك، فإنه من الواجب إفساح المجال لأن تحكم مستقبل لبنان المبادئ التالية:

- أولاً: أن لا يكون لبنان بعد اليوم المكان الملائم لحروب الأصدقاء والأعداء على السواء.
- ثانياً: أن لا يسمح لبنان بعد اليوم بأن تصبح حرّيته رهينة الذين شملتهم.
- ثالثاً: أن يكون لبنان قادراً على الدفاع، ليس فقط عن حرّيته حرّية شعبه وأرضه، بل كذلك عن مؤسّساته الديمقراطية الحرّة.
- رابعاً: أن يكون للبنان جيش وطني قوي ليس لحمايته ضد مزيد من الاضطراب فقط، بل لبلورة مجتمعه المتنوع وتوحيده ولاستيعاب وصهر القوى المتعدّدة المتفرّقة.
- خامساً: إن سلامة لبنان وأمنه والدفاع عن وحدة أراضيه وحماية سيادته، وتأكيد استقلاله، يجب أن لا تبقى مرتبطة باعتبارات خارجية من أي نوع، إقليمية كانت أم دولية.

سيّدي الرئيس،

كثيرون هم الذين يتطوّعون الآن لإعادة رسم خريطتنا أو كتابة دستورنا، بل والمفاوضة باسمنا على مواثيقنا الوطنية العتيدة.

لكل هؤلاء، أصدقاء وأعداء على السواء، يقول لبنان إن مستقبله سوف يقرّره اللبنانيون، واللبنانيون وحدهم. ليس في ظلّ السلاح، كل السلاح، سلاح القتل والدمار، يمكن أن يعاد بناء لبنان، بل من خلال إرادة اللبنانيين الجامعة، كل اللبنانيين، لأي فئة انتموا، في توحّدهم مرّة أخرى، ليس في «عقد اجتماعي» عابر، بل في ذلك التعاقد التاريخي المديد بين الأجيال، الماضية منها كالحاضرة، واللاحقة كذلك.

إن اللبنانيين، في رفضهم التبعية كأدوات الاستراتيجية، مصمّمون على تحقيق السلام في لبنان، ليس بمعزل عن الحلّ العادل الشامل لمسألة الشرق الأوسط، وإنّما من غير انتظاره.

ذلك إننا نشعر أن لبنان قد انتظر طويلاً ودفع ثمناً غالياً. إن السلم الفوري في لبنان ليس فقط واجب الوجود أخلاقياً بالنسبة إلى اللبنانيين، بل هو كذلك ضرورة جدلية عملية للأمن الإقليمي والدولي. وبالفعل، فإن أحداث الأسبوعين الماضيين قد برهنت فوق الشكّ ما خفنا منه على الدوام: أن الحرب في لبنان أصبحت خطراً ليس على لبنان وحده، بل على الآخرين كذلك وربما على العالم اجمع.

غير أن هذا يجب أن لا يفهم وكأنه يعني أن لبنان يستقيل من دوره العربي. بل على العكس من ذلك فإننا، أكثر من أي وقت مضى، مصمّمون على ممارسة دورنا الإقليمي والدولي كاملاً غير منقوص.

إن تحفّظاتنا الماضية والحاضرة، حول النشاطات الفلسطينية المسلّحة في لبنان لا تقلّل من تضامننا مع القضية الفلسطينية والتزامنا بدعم الحقّ المشروع للشعب الفلسطيني في أرضه ودولته.

وكما رفضنا في السابق أي حلّ لقضية فلسطين على حساب لبنان، فإننا لن نقبل اليوم، كنتيجة لحرب إسرائيل ضدّ منظّمة التحرير الفلسطينية، تسوية للقضية الفلسطينية تفرض على نصف مليون فلسطيني يتواجدون في لبنان، كمسلّحين أو غير مسلّحين، التخلّي عن «حقهم في العودة»، والبقاء في لبنان. إضافة الى ذلك، فإن الاجتياح الإسرائيلي لا ينقص من حقّ لبنان في الانفراد بممارسة سلطته السياسية والعسكرية على كل أراضيه بدون منازع، وتقرير مصيره بحرّية.

وقد يكون من الضروري، في هذا السياق، التأكيد على أن تصميم لبنان على تدعيم بناء جيشه سوف يطلق قوّات الردع العربية من دورها الحالي في لبنان. وهذا التصميم ليس بجديد، ولن يتغيّر تبعاً للتطوّرات الأخيرة. وقد تمّ إبلاغه رسمياً للهيئات العربية المعنية منذ أكثر من سنة، كما تمّ ذكره في خطابنا في الدورة ٣٦ للجمعية العامّة للأمم المتّحدة في ٥ تشرين الاول ١٩٨١.

وهكذا، وبتعابير عملية، فإن ما يسمّى بوقف إطلاق النار بين القوّات السورية والإسرائيلية التي اشتبكت في لبنان، لا يمكن أن ينظر إليه إلاّ كإجراء موقّت وفنّي فقط. وتبعاً لذلك، فلا يمكن لأي إجراءات وقف إطلاق نار أو أي وقف للعمليات العسكرية على الأرض اللبنانية، أن تعطي قوات غير لبنانية أية حقوق على الأرض اللبنانية، كما أنه لن يكون من حقّ أي طرف غير لبناني الإيحاء بما يسمّى «مطالب أمنية» نتيجة تواجد موقّت داخل الحدود المعترف بها دولياً.

ولا حاجة للقول بأن أخشى ما نخشاه هو أن القول بفكرة «الانسحاب المتوازي» كذريعة لتواجد متوازٍ مطوّل.

سيّدي الرئيس،

حين نطالب بانسحاب القوّات الإسرائيلية الفوري غير المشروط من لبنان، وإعادة إقامة السلطة الوحيدة للجيش اللبناني على كامل الأراضي اللبنانية، فإننا نعتمد على الدعم

المزدوج من الأمم المتّحدة ومن جامعة الدول العربية. ونحن مطمئنّون إلى أن أكثر تعابير الدعم العربي تأثيراً وبلاغة قد أتت، بالفعل، كما هو متوقّع، من عاصمة عربية قد تكون بعيدة جغرافياً - وهي الرياض - قيل إنها مشغولة عن مصيرنا بحرب اخرى.

وبأقصى الوضوح تحدّث الملك فهد، ملك المملكة العربية السعودية، فقال إن المملكة سوف تأخذ مبادرة تحمل «المسؤولية التاريخية» في الدفاع عن لبنان، بكل الوسائل المتوفرة. وقد حذّر الملك فهد كذلك من أن اجتياح عاصمة عربية، بيروت «سوف يبطل كل جهد سياسي ومسعى عربي».

ومما يطمئننا كذلك، بالطبع، المواقف التي اتّخذها قادة عالميون لدول أكثر بعداً، كعرض التجاوب مع أي مطلب لبناني الذي أعلنه الرئيس الفرنسي ميتران، أو التدخّل الفعّال عبر الجهد الدبلوماسي الأميركي المتواصل، أو التحذير الموجّه للعدو الذي أطلقته موسكو، فضلاً عن شعائر التضامن من بقية الدول في كل أنحاء العالم.

هذا الموقف العالمي ضدّ الاجتياح الإسرائيلي تجسّد في القرارات الإجماعية التي صوّت عليها مجلس الأمن الدولي، وخاصة القرار ٥٠٩.

نعرف أن القرارات ليست حلولاً. كما نعرف كم أصبحت سلطة مجلس الأمن مهلهلة. لكننا نعرف أيضاً قيمة أداة القانون الدولي مثل القرار ٥٠٩، الذي يجزم بكل وضوح وبدون لبس أن الانسحاب الاسرائيلي يجب أن يكون فورياً وغير مشروط.

إن استمرار إسرائيل في تحدّي هذا القرار لا يضعف من عزمنا على المثابرة على إعادة تأكيده. ونحن نصرّ على أصدقائنا في المجتمع الدولي أن يساهموا، باسم الشرعية الدولية، وبكل جهد ممكن، في فرض ما يعتبر قراراً تنفيذياً ملزماً للمنظّمة الدولية وفق شرعتها.

سيّدي الرئيس،

لقد اتّخذ مجلس الأمن كذلك قراراً يؤكّد على وجود الأمم المتّحدة الفعلي ومسؤوليتها المحسوسة في لبنان، هو القرار ٥١١ تاريخ ١٨ حزيران، الذي جدّد انتداب «اليونيفيل» بصورة موقّتة لمدّة شهرين، بالرغم من الظروف غير المؤاتية التي تجد قوّة حفظ السلام نفسها فيها.

إن النهج الماضي «لليونيفيل»، والوضع المأساوي الذي تتواجد فيه، يجعل من الضرورة أن نعيد هنا تأكيد ما كنّا قد قلناه تكراراً في مجلس الأمن. لقد أنيطت «بـ اليونيفيل» أكثر المهامّ ديناميكية وطموحاً في حين لم تعط القوّة سوى صلاحيات جامدة ليست في مستوى مهمتها.

إن مستقبل عمليات حفظ السلام هو الآن على المحكّ. هل يجب أن يستمرّ حفظ السلام مرهوناً بما يسمّى «تعاون جميع الفرقاء المعنيين» أم أنه من حقّ الأمم الصغيرة، المهدّدة مثل لبنان، أن تنتظر وجود تمكين قوّات حفظ السلام من الدفاع عنها ضدّ العدوان، «وإعادة الأمن والسلام الدوليين»، و«مساعدة» الحكومات (كما نصّ القرار ٤٢٥ بتاريخ ١٠ آذار ١٩٨٧) على ضمان عودة سلطتها الفعلية»؟

بالنسبة للكثير من المشتركين في هذه الجمعية يمكن التمعّن في هذه المسألة بصبر، وإنعام النظر فيها عبر مناقشات طويلة.

أمّا بالنسبة الينا، في لبنان، فإن هذه قضية ملحّة جداً.

وخلال شهرين، ستدعى حكومتي لاتّخاذ قرار كياني لا نظري في الموضوع.

هل نحن بحاجة إلى قوّة تابعة للأمم المتّحدة؟ وإذا كنّا كذلك، فأي نوع من قوّات الأمم المتّحدة يمكن أن يضمن انسحاب القوّات المحتلّة ومساعدتنا على إعادة سيادتنا على كل أرضنا؟

وإذا لم يكن بالإمكان انتظار هكذا قوّة من الأمم المتّحدة، فمن تكون تلك القوى الدولية الأخرى التي يمكن أن نلجأ اليها؟

هل نطلب المساعدة في الإطار الآخر، القابل للمناقشة إطار قوّات حفظ سلام إقليمية أو متعدّدة الجنسيات؟ وماذا تراه يكون تأثير ذلك على مستقبل الأمم المتّحدة ودورها في تسوية المشكلات وإقامة الأمن والسلام الدوليين.

سيّدي الرئيس،

هذا السؤال لم يولد اليوم.

لقد ساند وفد بلادي، منذ أربعة أعوام، خلال مناقشات الدورة الخاصّة الأولى حول نزع السلاح، فكرة قديمة ليست الآن، مع الأسف، في التداول ألا وهي: إقامة «قوّة حفظ سلام دولية»، تضمن بطريقة عملية ومحسوسة، استقلال ووحدة أراضي تلك الأمم الصغيرة التي ليست لديها الرغبة في الإسراف في الإنفاق في ميدان التسلّح، على حساب حاجاتها الأكثر ضرورة، كالإنماء والتقدّم.

إن السؤال، سيّدي الرئيس، يبقى صارخاً، لبلد مثل بلدي، هو ضحية دائمة للتهديدات الخارجية والاضطرابات الداخلية.

سيّدي الرئيس،

في إطار تلك المناقشة حول نزع السلاح، تحدّثنا كذلك عن مبدأ للحياد الدولي «ينطبق على تلك الدول التي تجسّمت فيها الصراعات الخارجية، وما تزال، في انقسامات داخلية، بحيث تنعكس الهيكليات الداخلية في حروب خارجية كالحروب الأهلية».

سيّدي الرئيس،

إن أحداثاً كثيرة خلال السنوات الأربع الماضية قد برهنت، وبأي ثمن، على حاجتنا لمثل هذا الحياد المضمون دولياً وكذلك، إلى أمم متّحدة، مستعدة، كما رجونا، «لممارسة مسؤولية جديدة: تأمين ملجأ للضعفاء ضد الأقوياء، للفقراء ضد الأغنياء، للأقلّ تطوّراً ضد الأكثر تطوّراً، للمحبّين للسلام ضد الغزاة».

سيّدي الرئيس،

بدلاً من طلب السلام عبر تسوية عادلة للنزاعات، عرض الوفد الإسرائيلي، في أشدّ الأشكال غرابة، اقتراحاً قديماً، ألا وهو إقامة منطقة خالية من السلاح الذرّي في الشرق الأوسط.

ترى، كيف يمكن أن ينتظر منّا أن نأخذ هذا الاقتراح على محمل الجدّ في حين يشهد الشرق الأوسط ليس أكثر الحروب شراسة منذ سنوات فحسب، بل تنافساً بين الأسلحة التقليدية المطوّرة بهدف تحقيق أقصى قدر من الدمار؟ وأقصى السخرية أن يجد البعض في اجتياح لبنان مجالاً فريداً لاختبار التقدّم التقني المتطوّر.

إذا لم يكن هذا هو أبشع أشكال سباق التسلّح، فما الذي يمكن أن يكون أشدّ هولاً وأكثر هزءاً، يا ترى؟

سيّدي الرئيس،

قبل أن نقيم منطقة خالية من السلاح الذرّي في الشرق الأوسط، لنضع حدّاً للعدوان ونتائجه على مستقبل الانسان والدولة.

لنجمد سباق التسلّح التقليدي الذي يجعلنا ننزف جميعاً، فقراء وأغنياء. حتى أولئك الذين يبنون أمنهم على قوّة وهمية، قد يصبحون في وقت قريب مجتمعاً فقيراً يولّد عنفه الذاتي. وسوف يصبح توسّل الحرب والإرهاب الخارجي طريقاً لامتصاص الإرهاب الداخلي والثورة.

ولا حاجة لتذكير هذه الجمعية أن الخيار الذرّي، المتوافر حالياً لإسرائيل فقط في كل منطقة الشرق الأوسط، كمظهر لما يسمّي «التفوّق النوعي»، يمكن أن يصبح يوماً ما سلعة للإرهاب الدولي. إن «العصابات النووية» التي هي حالياً إحدى ظواهر «الخيال السياسي»، يجب أن لا تصبح غداً، الحقيقة الممكنة لتطرّف جديد يولد من منطق اليأس.

سيّدي الرئيس،

إن الأسلحة، تقليدية كانت أم نووية، ليست هي المشكلة، وإنما هي التعبير. والمعضلة تبقى سياسية: إنها مسألة السلام.

وبعبارات بسيطة ومباشرة، فلنسعَ إلى حلّ المسألة اللبنانية ولنصل إلى تسوية عادلة وشاملة في الشرق الأوسط. عندها، لن يكون هناك سباق تسلّح في تلك المنطقة الحيوية من العالم، ولن يستمرّ النظام الدولي في التفسّخ كما هو الآن بسبب شبح الحرب.

إن بلدي لبنان، وهو الآن شهيد الحرب والسلم معاً، يناشدكم ألاّ تسمحوا بأن تتحوّل جمعيتكم هذه عن العمل إلى القول، فتكتفي بالبيانات المجرّدة عن السلام، والتحليلات التجريدية لأسباب الحروب.

ولنتذكّر، ونحن المهتمّون بضرورة وقف السباق نحو الإبادة الذريّة غداً، حقائق الرؤيا المأساوية التي نعيش اليوم واقعها.

كلمة مندوب لبنان الدائم في معرض توضيح التصويت على قرار الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية السابعة

(١٩٨٢/٦/٢٦)

(ملحق البرقية الصادرة ٢٨٩)

Mr. President,

My delegation had not co-sponsored the Draft Resolution now before us because we were hopeful that the Security Council could act, yesterday, on a draft resolution of its own, on the French proposal.

Regrettably, this has not been the case, despite infinite efforts to achieve unanimity.

While supporting the draft resolution submitted to the Assembly to-day, my government wishes to state that our vote does not mean that we are renouncing our right to call for a Special Emergency Session, should the Council fail to act when called upon again.

The Present Session, Mr. President, was originally convened to discuss the item "Question of Palestine". Yet, how could we not debate, concurrently, that other, now equally poignant question: the question of Lebanon?

Once more, Israeli attacks have brought Lebanese and Palestinians closer together, in a unique sense of kinship and solidarity, both seeking survival and the fulfillment of legitimate rights, the national rights of the Palestinians to their own state, in their own homeland, and the right of the Lebanese to live in peace and restore their sovereignty and resume their historic mission, unhindered, to their Arab World.

To those, therefore, who have alluded or discussed Lebanese-Palestinian relations in the context of this organisation and Assembly, my Government wishes to say that this question has been and is being discussed, in a spirit of fraternity, solidarity, and respect of mutual rights, within the more appropriate regional framework.

My Government is confident that the dramatic events of the past weeks will strengthen our ability, the Lebanese and the Palestinians alike, to meet the challenges of the present and the future, overcome the tremendous dangers and confront the threats.

To-day, more than ever, we are determined to preserve our independence, national unity and integrity, and restore our exclusive authority over our territory.

The savage war which was waged by Israel, these past days, with unprecedented violence, has caused my country and my people to suffer as no other people suffered in similar conditions.

So many speakers have described the holocaust, the genocide, that my delegation's testimony here would be superfluous. May I however say, once more, how appreciative, how grateful we are for such marks of friendship and support.

May I also, in the name of my Government, express Lebanon's gratitude to the various international agencies who have come to the assistance of Lebanon, and to those countries who have found it possible to contribute to the relief and rehabilitation effort, now undertaken. Finally, we wish to thank the Secretary General who, pursuing his efforts, has appointed yesterday a most distinguished group to conduct a most important task which all the members of this Assembly desire to see done with the utmost urgency.

مداخلات إبّان التصويت على القرار ٥١٧ وبعده

(١٩٨٢/٨/٥)

(ملحق البرقية الصادرة ٣٤٨)

(١)

Mr. President,

Preliminary consultations for the present meeting have been brief and decisive. They have enabled the Council to engage in the first phase of what promises to be a lenthy but, we hope, a productive debate… one that may pave the way for a major breakthrough in the Middle East Question.

Yet we cannot fail to remember that you had been, in the past weeks, conducting with admirable patience, skill, and wisdom, other consultations on the more specific question of the hostilities in Lebanon. More than once, you were confronted with difficult alternatives between lending the Council's forum to our natural sentiments of revolt and frustration, or accepting the course of pragmatism, whereby the Council woul only intervene if and when it can assume executive role in the search for peace.

May I be allowed, Mr. President, to express my delegation's sentiments of appreciation and admiration for your attitude of authority and your concern for what may become a historic responsibility in words and deeds.

Mr. President,

My delegation has asked to be heard today in order to express, with utmost clarity, our support for the initiative of France and Egypt.

We have listened carefully, and with extreme interest, to the presentation by the distinguished Ambassadors of two nations brought together by their common interest for international peace, the security of nations, and the right of the oppressed to freedom, dignity, and self-determination.

The Lebanese tragedy, Mr. President, speaks for itself, and this is not a day for verbal violence. The atrocities need no description. The martyrs will be content with our constant remembrance and infinite love beyond death. As for those who suffer, their desire is that we not lament, but work for their deliverance.

So, may I be allowed to make the following remarks which, I hope, the Council will accept as a constructive contribution to its deliberations.

ONE: Although the draft resolution is presented as a comprehensive package, it should by no means lead the Council into delaying the implementation of Resolutions 508 and 509. Failure to agree on all the elements of the package must in no way prevent the Council from acting, at the appropriate time, in the light of negotiations presently conducted by parties concerned, such as at the meeting now under may in Jeddah. Needless to say that paragraphs 2 and 3 of section "A" will, in due course, have to be reviewed and amended in a manner that will embody or sanction the accepted results of negotiations undertaken with the American Presidential envoy, Ambassador Philip Habib.

TWO: A key element of the draft, as we understand it, and support it, is the opening phrase of paragraph 1 of Section "C", which reads as follows:

"considers that the settlement of the Lebanese problem should contribute to the initiation of a durable restoration of peace and security in the region..."

We welcome, in this paragraph, this most solemn response to an appeal which we repeatedly addressed, both in this Council and in the Assembly, that peace in Lebanon should not and, indeed, cannot wait for the comprehensive settlement of the Middle East crisis. May we hope that recent event have now proved, beyond doubt, that peace in Lebanon should be the beginning – not the end – and that a Lebanon restored to strength and sovereignty will itself become a major factor, actively contributing to Middle East Peace.

THREE: In this perspective, we feel that the Council must be cautioned against the temptations of some parties to seek a so-called "comprehensive settlement" of the Middle East crisis, which will allow for territorial, demographic, political, economic, or security compensations in Lebanon, or at the expense of Lebanon's national integrity. This concern, we believe, is what prompted the governments of France and Egypt to propose paragraphs 4, 5, and 6 of Section "A" of their draft resolution, which supports and solemnly confirms Lebanon's policy, clearly and unequivocally expressed in the Communiqué of the Council of Ministers of July 14, 1982 distributed as an official document of the Security Council, S/15300.

For the sake of emphasis, it may be useful, in this context, to repeat the four immediate objectives stated in this document:

A) the withdrawal of Israel from all of Lebanon;

B) the withdrawal of all non-Lebanese Forces;

C) the assistance of a multi-national Force.

FOUR: Lebanon's national solidarity with the legitimate right of the Palestinians to self-determination is complemented by Lebanon's interest in the Palestinians' ability to exercise their right of return to their homeland. This we admit very candidly, since we have often been told, with equal candor, that the Lebanese Question is but a by-product of the Palestine Question. "the core of the Middle East problem."

Hence, the pressing concern with the cessation of hostilities must not be perceived as a licence to Israel to disperse the "demilitarized P.L.O." into the Lebanese community, against the national interests of both the Palestinians and the Lebanese. Indeed, my Government wishes to draw the Council attention to a number of Israeli official declarations which have explicitly advocated a so-called "dissemination" and "dispersion" of the Palestinians into the villages, towns, and cities, under false humanitarian pretenses.

Other Israeli declarations spoke, in greater frankness, of the fear that the reconstruction of Palestinian camps, particularly in South Lebanon, will re-create the objective conditions conducive to a resurgence of Palestinian nationalism and "terrorism" that will re-endanger Isral's security.

If asked where the Palestinians should therefore go, we and the Palestinians have and can only have an answer: back to Palestine.

Mr. President,

I would like to conclude at this stage by saying that Israel's security can only be guaranteed by peace and mutual recognition of every nations' and people's right to exist.

The draft resolution before us is nothing less than a charter for such mutual recognition.

Being the invaded country, Lebanon can neither be insentive to the security of others, not oblivious to the imperatives of its own security. Having been a hostage of war for years unending, may we, while expressing our appreciation for France, Egypt, and for our many friends, may we, Sir, in this Council, pray that you all understand us if we insist that the question of Lebanon be addressed as such, on its own merits, according to the sole interests of the Lebanese people, and that its ultimate solution should not be more contingent upon the settlement of any other question.

I thank you, Mr. President.

(٢)

S/PV. 2389

Mr.Tuéni, (Lebanon): I believe I have already congratulated you, Sir, on your assumption of the presidency, having had the privilege of being the first person to speak to you after you became President, at 1.15 in the morning of 1 August. However, I wish to associate myself with the remarks that have been addressed to you in this Council by the members and to say that if it were left to us we could willingly right now promise to make this a very pacific month for you, for the members here, and for all those who seek peace in our part of the world.

I wish to address my thanks to the representative of the Soviet Union for having asked for this meeting, also at an early hour,and for his support for my country.

I also wish to address particular thanks to my brother the representative of Jordan and to my friend the representative of Spain for having sponsored this resolution.

It is now 4.30 tomorrow morning in Beirut. The latest we have heard is that we have an undeclared cease-fire. Yet people are still dying. In such apocalyptic moments one's mind is not set on debates, and I shall not engage in one.

Even statistics assume names. They become real persons. They become brothers, sisters, friends, colleagues, students, children you knew and saw growing. Even institutions assume a certain personality. When you see images of destruction you cannot look at such a situation impersonally, as it were.

In this Council we have been discussing the fate of West Beirut. Both sides of Beirut have suffered tremendously today, and it is our hope that we shall soon be able to present something that will be another contribution to the return of peace to my country.

We have another resolution. It has been a long time since resolutions were solutions in this Council. Yet we still attach great importance to resolutions here, particularly we, small countries, that do not have much more to go by. We think that this Council has over the past two months built stone by stone a frame-work for peace in Lebanon, and we should like to stress that we approach the present resolution and look at it precisely from this perspective. Hence I should like to make the following remarks.

First, because we are dealing with a specific case, namely the latest invasion of Beirut yesterday and today, we have accepted and are grateful for certain words in this resolution, but we wish to emphasize that they must not be understood as a set-back to what has already been established in previous resolutions. To be very explicit, the withdrawal of Israel to line where its troops were yesterday when the Council was meeting, should in no way mean that we are relinquishing what was established in resolution 508 (1982) and 509 (1982), concerning the total and unconditional withdrawal of Israel from all of Lebanon's territories. Secondly, when we take note of the decision of the PLO to move its forces from Beirut, we are not underwriting a policy that limits our desire to see Lebanon again for the Lebanese and the Lebanese alone. We do not underwrite a desire to see this attitude limited by this very limited move. I am sorry for speaking in such a manner, but I want to make myself clear.

(٣)

Mr. Tuéni, Lebanon: My Government has already made its position very explicit to this Council, to public opinion and to the world. We have taken a very clear, unequivocal attitude. I have written to this Council about it in a letter that has been distributed as an official document and I have since had occasion to repeat it in this Council in an earlier debate.

The objectives of my Government are Israel's withdrawal from all of Lebanon, the withdrawal of all non-Lebanese forces, and the deployment of the Lebanese army and security forces – and their deployment alone – on all of Lebanon's territory. We know that is a very ambitious scheme. We may seek help from international or multinational forces. We are content today to have observers to assist us in this enterprise. But we are determined to see peace in Lebanon reestablished within a scheme to restore Lebanon's sovereignty exclusively, not only over West Beirut, not only over our capital, but over all of Lebanon.

I conclude by saying that all the members of the Council – with one exception – voted in favor of this resolution. I associate myself with the hope expressed by the representative of the United Kingdom that the fact that the United States abstained in the vote will not be read as impairing the impact of this resolution. Israel must in no way read – and I do not think it will read - the United States abstention as license given it to pursue its present acts. We want to emphasize that because we have been indeed, and remain, very supportive to the efforts deployed by presidential envoy Philip Habib, who, we hope, will in the next few days succeed – with the assistance of the United Nations and within the framework now being established by the Security Council – in reaching a solution to the problem that will ensure the withdrawal of Israel, of the Palestine Liberation Organization and of every other foreign force on our territory.

بيانات صحافية

•

نص البيان الصادر عن وكالة تاس حول الاعتداءات الاسرائيلية على لبنان (١٩٨٢/٦/٧) الذي طلب السفير السوفياتي توزيعه كوثيقة رسمية لمجلس الأمن

(ملحق البرقية الصادرة ٢٥٥)

S/15187
9 June 1982

LETTER DATED 9 JUNE 1982 FROM THE PERMANENT REPRESENTATIVE OF THE UNION OF SOVIET SOCIALIST REPUBLICS TO THE UNITED NATIONS ADDRESSED TO THE SECRETARY-GENERAL

I have the honor to transmit to you the text pf the TASS statement of 7 June 1982.

I request you, Sir, to have this statement circulated as a document of the Security Council.

(signed) O. Troyanovsky

ANNEX:
Statement by TASS

After the barbaric bombing of Beirut and other towns in Lebanon, Israeli Troops, supported by a large number of tanks and artillery units, have invaded Lebanon. At the same time, Israeli landings have been made from the sea. The agressor is advancing into the territory of Lebanon, bringing death and suffering to the peaceful inhabitants, both the Lebanese and the Palestinian refugees.

Defying the United Nations, Israeli troops have made their way through the areas in which United Nations forces, sent there under a decision of the Security Council after Israel's aggression in 1978, are stationed.

The facts show that the leadership of Israel has launched an extensive and massive aggression against neighbouring Lebanon and is attempting to drown the Palestinian resistance movement in blood and remove completely from the agenda the question of the exercise of the legitimate rights of the Palestinians. Simultaneously with these acts of banditry, Tel Aviv is attempting to intimidate the Palestinian Arabs on the West Bank of the Jordan and in the Gaza Strip, who are steadfastly struggling against Israeli occupation and for their freedom and independence.

اتفاقية ترحيل المحاربين الفلسطينيين عن لبنان

(١٩٨٢/٨/٢٠)

(ملحق البرقية الصادرة ٣٦٨)

PLAN FOR THE DEPARTURE FROM LEBANON OF PLO LEADERSHIP, OFFICES, AND COMBATANTS IN BEIRUT

1. *Basic Concept.* All the PLO leadership, offices and combatants in Beirut will leave Lebanon peacefully for prearranged destinations in other countries, in accord with the departure schedules and arrangements set out in this plan. The basic concept in this plan is consistent with the objective of the Government of Lebanon that all foreign military forces withdraw from Lebanon.

2. *Ceasefire.* A ceasefire in place will be scrupulously observed by all in Lebanon.

3. *UN Observers.* The UN observer Group stationed in the Beirut area will continue its functioning in that area.

4. *Safeguards.* Military forces present in Lebanon--whether Lebanese, Israeli, Syrian, Palestinian, or any other--will in no way interfere with the safe, secure and timely departure of the PLO leadership, offices and combatants.

Law-abiding Palestinian noncombatants left behind in Beirut, including the families of those who have departed, will be subject to Lebanese laws and regulations. The Governments of Lebanon (GOL) and the United States (US) will provide appropriate guarantees of safety in the following ways:

The Lebanese Government will provide its guarantees on the basis of having secured assurances from armed groups with which it has been in touch.

The United States will provide its guarantees on the basis of assurances received from the Government of Israel (GOI) and from the leadership of certain Lebanese groups with which it has been in touch.

5. *"Departure-Day"* is defined as the day on which advance elements of the Multinational Force (MNF) deploy in the Beirut area, in accordance with arrangements worked out in advance among all concerned, and on which the initial group or groups of PLO personnel commence departure from Beirut in accord wich the planned schedule (attached).

6. *The Multinational Force (MNF).* A temporary Multinational Force (MNF), composed of units from France, Italy and the United States, will have been formed at the request of the GOL to assist the Lebanese Armed Forces (LAF) in carrying out their responsibilities in this operation. The LAF will assure the departure from Lebanon of the PLO leadership, offices, and combatants, from whatever organization in Beirut, in a manner which will:

(A) assure the safety of such departing PLO personnel;

(B) assure the safety of other persons in the Beirut area; and

(c) further the restoration of the sovereignty and authority of the GOL over the Beirut area.

The new Israeli aggression was undoubtedly undertaken with the agreement and support of Washington, which has armed Israel to the teeth and is, by its policy, pushing Israel to engage in criminal anti-Arab actions. The attack on Lebanon is a direct consequence of the Camp David accord and of the "strategic cooperation" between the United States and Isrel. Today the whole world sees even more clearly what fruits are produced by the agreement between Washington and Tel Aviv.

Tass is authorized to declare that the Soviet Union strongly condemns Israel's aggression against the Lebanese and Palestinian peoples. Israel is attempting to impose its **diktat** on the Arabs and to compel them to renounce their legitimate rights and acquiesce in the military-strategic plans of imperialism in the Middle East; this is a venture which may prove very costly to Israel itself and its people.

The Soviet Union demands the immediate cessation of Israel's armed invasion of Lebanon and the withfrawal of Israeli troops to Israel's own territory. The United Nations Security Council, which bears the primary responsibility for the maintenance of international peace and security, must immediately take steps to halt the aggression, force Israel to comply with the Charter and decisions of the United Nations, and protect the soveignty and territorial integrity of Lebanon and the legitimate rights and interests of the Arab peoples.

Israel's aggression against Lebanon and the Palestinian people is once again bringing the Middle East to the danger point. It is the paramount duty of all peace-loving and justice-loving countries and people to prevent a new outbreak of war in the Middle East which threatens world peace and to turn the course of events in the Middle East towards efforts to find a comprehensive and just solution of the Arab-Israeli conflict.

تصريحات صادرة عن نظارة الخارجية الاميركية

(١٩٨٢/٦/١٥)

(ملحق البرقية الصادرة ٢٦٢)

NOTES FROM RAFIC MAALOUF, STATE DEPT. BRIEFING

«1. The U.S. Has been supportive of UNIFIL. We feel that UNIFIL has played an important role in maintaining the fragile cease-fire on the Israel-Lebanese border over the past four years. Given the current uncertainty, we believe it is prudent to extend UNIFIL when its mandate comes before the Security Concil this week. This mandate must not be allowed to lapse at this critical juncture.

Looking beyond such an extension, we believe that peace-keeping arrangements will be a necessary ingredient bringing about an Israeli withdrawal in accordance with Resolutions 508 and 509.

«2. We remain very concerned about reports of controversial fighting and troops' movement in spite of the cease-fire declarations of various parties. As the Secretary said, we will be assured that Israel has no intention of occupying Beirut and we anticipate that the Israeli Forces will not take this step.

«3. According to the State Dept. There is a «tentative» meeting between Reagan-Begin. They will not «confirm» it.

7. *Schedule of Departures and Other Arrangements.* The attached shcedule of departures is subject to revision as may be necessary because of logistical requirements and because of any necessary shift in the setting of Departure-Day. Details concerning the schedule will be forwarded to the Israeli Defense Forces (IDF) through the Liaison and Coordination Committee. Places of assembly for the departing personnel will be identified by agreement between the GOL and the PLO. The PLO will be in touch with governments receiving personnel to coordinate arrival and other arrangements there. If assistance is required the PLO should notify the Government of Lebanon.

8. *MNF Mandate.* In the event that the departure from Lebanon of the PLO personnel referred to above does not take place in accord with the agreed and predetermined schedule, the mandate of the MNF will terminate immediately and all MNF personnel will leave Lebanon forthwith.

9. *Duration of MNF.* It will be mutually agreed between the GOL and the governments contributing forces to the MNF that the forces of the MNF will depart Lebanon not later than 30 days after arrival, or sooner, at the request of the Government of Lebanon or at the direction of the individual governments concerned, or in accord with the termination of the mandate of the MNF provided for above.

10. *The PLO Leadership* will be responsible for the organization and management of the assembly and the final departure of PLO personnel, from beginning to end, at whicvh time the leaders also will all be gone. Departure arrangements will be coordinated so that departures from Beirut take place at a steady pace, day-by-day.

11. *LAF Contribution.* The Lebanese Army will contribute between seven and eight army battalions to the operation, consisting of between 1500-3500 men. In addition, the internal security force (ISF) will contribute men and assistance as needed.

12. *ICRC.* The International Committee of the Red Cross (ICRC) will be able to assist the GOL and LAF in various ways, including in the organization and management of the evacuation of wounded and ill Palestinian and Syrian personnel to appropriate destinations, and in assisting in the chartering and movement of commercial vessels for use in departure by sea to other countries. The Liaision and Coordination Committee will ensure that there will be proper coordination with any ICRC activities in this respect.

13. *Departure by Air.* While present plans call for departure by sea and land, departures by air are not foreclosed.

14. *Liaison and Coordination.*

– The LAF will be the primary point of contact for liaison with the PLO as well as with other armed groups, and will provide necessary information.

– The LAF and MNF will have formed prior to Departure Day a Liaison and Coordination Committee, composed of representatives of the MNF participating governments and the LAF. The committee will carry out close and effective liaison with, and provide continuous and detailed information to, the Israeli Defense Forces (IDF). On behalf of the committee, the LAF will continue to carry out close and effective liaison with the PLO, and other armed groups in the Beirut area. For convenience, the Liaison and Coordination Committee will have two essential components:

(A) Supervisory liaison; and

(B) Military and technical liaison and coordination.

– The Liaison and Coordination Committee will act collectively; however, it may designate one or more of its members for primary liaison contact who would of course act on behalf of all.

– Liaison arrangements and consultations will be conducted in such a way as to minimize misunderstandings and to forstall difficulties. Appropriate means of communication between the committee and other groups will be developed for this purpose.

– The Liaison and Coordination Committee will continually monitor and keep all concerned currently informed regarding the implementation of the plan, including any revisions to the departure schedule as may be necessary because of logistical requirements.

15. *Duration of Departure.* The departure period shall be as short as possible and, in any event, no longer than two weeks.

16. *Transit Through Lebanon.* As part of any departure arrangement, all movements of convoys carrying PLO personnel must be conducted in daylight hours. When moving overland from Beirut to Syria, the convoys should cross the border into Syria with no stops en route. In those instances when convoys of departing PLO personnel pass through IDF positions, whether in the Beirut area or elsewhere in Lebanon, the IDF will clear the route for the temporary period in which the convoy is running. Similar steps will be taken by other armed groups located in the area of the route the convoy will take.

17. *Arms Carried by PLO Personnel.* On their departure, PLO personnel will be allowed to carry with them one individual side weapon (pistol, rifle or sub-machine gun) and ammunition.

18. *Heavy and Spare Weaponry, and Munitions.* The PLO will turn over to the LAF as gifts all remaining weaponry in their possession, including heavy, crew-served, and spare weaponry and equipment, along with all munitions left behind in the Beirut area. The LAF may seek the assistance of elements of the MNF in securing and disposing of the military equipment. The PLO will assist the LAF by providing, prior to their departure, full and detailed information as to the location of this military equipment.

19. *Mines and Booby Traps.* The PLO and the Arat Deterrent Force (ADF) will provide to the LAF and the MNF (through the LAF) full and detailed information on the location of mines and booby traps.

20. *Movement of PLO Leadership.* Arrangements will be made so that departing PLO personnel will be accompanied by a proportionate share of the military and political leadership throughout all stages of the departure operation.

21. *Turnover of Prisoners and Remains.* The PLO will, through the ICRC, turn over to the IDF all Israeli nationals whom they have taken in custody, and the remains, or full and detailed information about the location of the remains, of all Israeli soldiers who have fallen. The PLO will also turn over to the LAF all other prisoners whom they have taken in custody and the remains, or full and detailed information about the location of the remains, of all other soldiers who have fallen. All arrangements for such turnovers shall be worked out with the ICRC as required prior to Departure-Day.

22. *Syrian Military Forces.* It is noted that arrangements have been made

between the Governments of Lebanon and Syria for the deployment of all military personnel of the Arab Deterrent Force (ADF) from Beirut during the departure period. These forces will be allowed to take their equipment with them; except for that -- under mutual agreement between the two governments-- which is turned over to the LAF. All elements of the Palestinian Liberation Army (PLA), whether or not they now or in the past have been attached to the ADF, will withdraw from Lebanon.

Schedule of Departures

August 21, 1982 - Departure Day.

The advance elements of the MNF (approximately 350 men) land at the Port of Beirut at about 0500 and deploy in the Beirut port area in preparation for the initial departures of PLO groups by sea.

Meanwhile, the LAF deploys to previously agreed positions in the Beirut area, primarily in the so-called demarcation line area, to assist in the departure of PLO personnel. The LAF will take over positions occupied by the PLO.

The PLO will ensure that National Movement (MN) Forces which had occupied these positions jointly with the PLO shall also withdraw.

As the day proceeds, the LAF will take up such other positions as necessary to assist in the departure of PLO personnel.

Meanwhile, the initial group of PLO personnel assemble in preparation for departure by sea later in the day (or on August 22). The vessel or vessels to be used for this purpose will arrive at pier on August 21.

The initial groups could include the wounded and ill, who would be transported in accordance with agreed arrangements -- by sea or land, or both -- to their destinations in other countries.

The initial group or groups of PLO personnel destined for Jordan and Iraq would move from their assembly point to the waiting commercial vessel or vessels for onward transport by sea.

August 22:

All groups destined for Jordan or Iraq will have boarded ship and will have sailed from Beirut.

Duplicating the model followed on August 21, PLO groups destined for Tunisia assemble and move to the Port of Beirut for departure by sea.

August 23:

All PLO personnel destined for Tunisia complete their assembly and embark on commercial vessel for Tunisia.

PLO personnel destined for South Yemen assemble and move to a vessel for departure, then or on August 24.

August 24-25:

Assembly and departure by sea of PLO personnel destined for North Yemen.

August 25:

Provided that satisfactory logistical arrangements have been completed, the initial groups of PLO personnel destined for Syria assemble and move overland via the Beirut-Damascus highway to Syria.

The advance French elements of the MNF already in the Port area will have taken up such other agreed positions on the land route in the Beirut area as necessary to assist in the overland departure of the PLO personnel for Syria.

The LAF joins with the French in occupying such positions.

(If it should be agreed that these initial groups should go by sea to Syria rather than by land, this departure schedule also is subject to amendment to assure that logistical requirements are met).

August 26-28 (Approximately):

The remaining forces of the MNF (from the U.S., France and Italy) arrive in the Beirut area and deploy to agreed locations as determined through the Liaison and Coordinating Committee. This movement may be accompanied by the transfer of the advance French elements previously in the Port area and elsewhere to other locations in the Beirut area.

August 26-27-28:

PLO groups destined for Syria continue to move - by land or sea - to Syria.

August 22 - September 4:

Turnover to the LAF of PLO weaponry, military equipment, and ammunition in a continuing and orderly fashion.

August 29-30-31:

Redeployment out of Beirut of the Syrian elements of the ADF.

September 1-4:

Completion of the departure to Syria by land or sea of all PLO or PLA personnel destined for Syria.

September 2-3:

Assembly and departure by sea of all PLO personnel destined for the Sudan.

Assembly and movement by sea of all PLO personnel destined for Algeria.

September 4-21:

The MNF assists the LAF in arrangements, as may be agreed between governments concerned, to ensure good and lasting security throughout the area of operation.

September 21-26:

Departure of MNF.

المحادثات الاميركية لترحيل الفلسطينيين

برقية خاصة الى رئيس الجمهورية

(صورة التلكس المرسل في ٨٢/٧/٢٠)

RCA GA
92321000+
234505 LBNN UR
JUL 20 1640 406990
NC MOM WE RETRY
PRL 21000LE
PRL 21000LE
234505 LBNN UR

URGENT

REMETTRE A S.E. LE PRESIDENT DE LA REPUBLIQUE
PERSONNELLEMENT ET TOUT SUITE

LES INFORMATIONS PRELIMINAIRES SUIVANTS SONT A CONFIRMER
ULTERIEUREMENT:

1.
USA A INSISTE SUR EVACUATION PALESTINIENS ET RESPONSABILITE
DES ARABES POUR TROUVER DES CENTRES D'ACCEUIL URGEMMENT.
DE PLUS, USA SPECIFIE QUE LIBAN DETERMINE A OBTENIR
EVACUATION.

2.
PLUSIEURS PROPOSTIONS (DONT CERTAINES QUALIFIEES NOUVELLES)
ONT ETE DISCUTEES, Y COMPRIS EVACUATION PAR ETAPES
(BEKAA ET NORD).

3.
ATTITUDE DE PRINCIPE ARAB: ''NOUS SOMMES VENUS POUR DISCUTER
EVACUATION ISRAEL ET NON PAS EVACUATION PALESTINIENNES.
RELATIONS LIBANO-PLA(PALESTINIENNES EST UNE QUESTION INTER-
ARABE SUSCEPTIBLE D'ETRE DEBATTUE ET TRANCHEE INDEPENDAMMENT''.

4.
ATTITUDE ARABE SUPPLEMENTAIRE: '' P.L.O. ET EN PARTICULIER
ARAFAT NE DOIVENT PAS QUITTER BEYROUTH ET LIBAN AVEC
AMERTUME ET SENTIMENT DE DEFAITE ETANT DONNE RISQUE DE
RADICALISATION ET ACTIONS TERRORISTES QUI SUIVRAIENT ET METTRAIENT
EN PERIL STABILITE NON SEULEMENT LIBAN MAIS TOUS LES REGIMES
ARABES. DONC IL EST IMPERATIF TROUVER FORMULE DE
COMPENSATION POLITIQUE (TEL QUE RECONNAISSANCE ET
COMMENCEMENT DE NEGOCIATIONS EN VUE DE DROIT A AUTO-
DETERMINATION), AINSI QUE CONSECRATION ET SANCTION ARABE
COLLECTIVE ET QUASI-UNANIME A DECISION D'EVACUATION''.

5.
REPONSE USA: NOUS GUARANTISSONS RETRAIT ISRAEL DANS
CONDITIONS A SPECIFIER MAIS IL FAUT REGLER PROBLEME
EVACUATION PALESTINIENNE DANS PLUS BREFS DELAIS.

QUANT A COMPENSATION POLIQUE, PLUSIEURS FORMULES ONT ETE
ENVISAGEES (SURTOUT EN COULISSE) ET IL Y A EN ECHANGE DES
PROPOSITIONS AVEC BEYROUTH SOUS RESULTATS IMMEDIATE. LA
QUESTION SERA CEPENDANT POURSUIVIE.

6.
REPONSE ARABE DEFINITIVE: P.L.O. DETERMINES A QUITTER,
MAIS MODALITES SERONT ARRETEES DANS REUNION LIGUE
NIVEAU MINISTRES (RESTRIENT) APRES RAMADAN. PROPOSITIONS
CONCRETES SERONT FORMULEES MAIS INITIATIVE DOIT VENIR
DU P.L.O. QUI DOIT DEMANDER EXPRESSEMENT DROITS D'ACCEUIL
OU D'ASILE. IL NE S'AGIT PAS SEULEMENT DE 5000 OUR 6000
COMBATTANTS, MAIS DE 10 A 15000 ET D'AVANTAGE (DANS TOUT LIBAN)
AVEC FAMILLES (DONC AU-DELA DE 100.000). SYRIE PRETE A
ACCEUILLIR SEULEMENT DIRECTION POLITIQUE ET STRUCTURE
ADMINISTRATIVE AVEC CONTINGENTS ARMEE LIBERATION. LES AUTRES
DOIVENT ALLER AILLEURS (IRAQ ACCEPTE, JORDANIE HESITE,
ETC.) DES CRITERES PRECIS DOIVENT ETRE ETABLIS POUR QUE
CHAQUE GROUPE AILLE LA OU IL APPARTIENT ET DE LA OU IL EST
VENU AFIN QUE NE DEMEURENT AU LIBAN QUE CEUX QUI Y ETAIENT A
L'ORIGINE (1948 ET DESCENDANTS).

7.
PHIL HABIB SERAIT EVENTUELLEMENT CHARGE DE DISCUTER AVEC
CERTAINES CAPITALES ARABES. AUSSIE DEMANDERA A JERUSALEM
DE PATIENTER. LA PERIODE DE FLOTTEMENT, SI AGREE, SERA
UTILISEE POUR NEGOCIER ''COMPENSATION POLITIQUE A P.L.O''.

8.
CONCLUSIONS: REUNION MOITIES POSITIVE MAIS PAS ENCORE
CONCLUANTE. RESULTATS IMMEDIATS FRUSTRANTS POUR CEUX QUI
ATTENDRAIENT DEVELOPPEMENTS DRAMATIQUES. MAIS DIALOGUE
ENTAME DANS ESPRIT D'ENTENTE. SEOUDIENS SATISFAITS.
OBSERVATEURS PALESTINIENS INTERESSES MAIS NON ENTHOUSIASTES.
KHADDAM PENSE ''BONNE AMBIANCE... NI OPTIMISTE NI PESSIMISTE''.

9.
RECOMMANDATION KHADDAM: PRESENCE BOUTROS REUNION MINISTRES
NECESSAIRE. ''IL FAUT MAINTENIR CLIMAT DIALOGUE NATIONAL
AVEC PALESTINIENS ETC. ET EVITER CONFRONTATION LIBAN
ARABES ET PALESTINIENS''.

,.B.

N.B.
A SOURCES DIVERSIFIEES DEPUIS COMMUNICATION TELEPHONIQUE.
RAPPORT PLUS COMPLET AVEC EVALUATION AMERICAINE DEMAIN.

BONNE FETE

GHASSAN
+
PRL 21000LE
234505 LBNN UR

BIEN RECU+?

PRA. 5 LINE 6.
''PROPOSITIONS AVEC BEYROUTH SANS RESULTATS IMMEDIATE.''

+
PRL 21000LE
234505 LBNN UR
+++
PRL 21000LE
ANYONE THERE O PLS

سجل أحداث العام ١٩٨٢

١/١: كزافييه بيريز دو كويلار يباشر مهماته كأمين عام للأمم المتّحدة.

١/٦: بداية انعقاد مجلس الأمن للبحث في الشكوى السورية ضد ضمّ إسرائيل للجولان المحتلّ (١٩٨١/١٢/١٤) بعد انتهاء مهلة الأسبوعين المعطاة من مجلس الأمن لإسرائيل للعودة عن قرارها (٨١/١٢/١٧).

١/١٨: «الفصائل الثورية المسلحة اللبنانية» تتبنّى اغتيال مساعد الملحق العسكري الأميركي في فرنسا.

١/٢٦: السلطات المصرية، برئاسة حسني مبارك الذي حلّ محل أنور السادات بعد اغتياله (١٩٨١/١٠/٦)، تطلق سراح معتقلين سياسيين للمرّة الثالثة في الشهر ذاته.

١/٢٨: مجلس الأمن يوافق بالإجماع (مع امتناع الولايات المتّحدة وبريطانيا العظمى) على مشروع قرار أردني بدعوة الجمعية العامة للأمم المتّحدة للانعقاد بصورة طارئة للبحث في مسألة الجولان.

٢٩/١ـ٥/٢: الجمعية العامة تقرّ بغالبية ٨٦ صوتاً (ضد ٢١ وامتناع ٣٤) قراراً بإنزال عقوبات «شاملة» بإسرائيل «لعزلها كلّياً في الميادين كلّها».

٢/٣: بداية أحداث حماه في سوريا.

٢/٢٤: الرئيس الأسد يعلن نهاية المواجهات المسلّحة في حماه ويتّهم قوى خارجية «مشبوهة» بمدّ العصاة فيها بالسلاح والذخائر.

٢/٢٥: قرار مجلس الأمن ٥٠١.

٣ـ٥/٣: فرنسوا ميتران (المنتخب رئيساً للجمهورية الفرنسية في ٨١/٥/١٠) يقوم بزيارة رسمية لإسرائيل ويلقي في الكنيست خطاباً يؤكّد فيه حقّ الشعب اليهودي والشعوب المجاورة بالحياة ويدعو إلى الحوار بينها.

٣/١٩: مشروع إسرائيل فرض «إدارة مدنية» في المناطق الفلسطينية المحتلّة يواجه بإضراب عامّ وأعمال عنيفة في الضفّة الغربية وقطاع غزّة.

٢٢–٣/٢٨: انتصار إيراني كبير على القوات العراقية واسترجاع ٢٠٠٠ كم٢ من الأراضي الايرانية المحتلّة.

٤/٢: ـ الولايات المتّحدة تستخدم حقّ النقض ضد مشروع قرار لمجلس الأمن بإعادة السلطات المنتخبة ديموقراطياً في الضفة الغربية.

ـ اجتياح الأرجنتين لجزر فوكلاند («مالفيناس») البريطانية.

٣–٤/٢٢: أعمال ارهابية عدّة في باريس مرتبطة بأزمة الشرق الأوسط واتّهامات في الاتّجاهات كلّها.

٤/١٠: سوريا تقفل خط كركوك ـ بانياس النفطي بعد اقفالها الحدود السورية – العراقية (٤/٨).

٤/١١: إعتداء إسرائيلي من أصل أميركي على مصلّين في المسجد الأقصى يثير سخطاً عاماً ويؤدي إلى مواجهات وإضرابات.

٤/١٥: تنفيذ حكم الإعدام (الصادر في ٣/٦) بقتلة الرئيس السادات.

٤/٢١: قصف جوي إسرائيلي للدامور يخرق للمرّة الأولى وقف إطلاق النار الإسرائيلي – الفلسطيني المقرّ في ١٩٨١/٧/٢٤ برعاية المبعوث الأميركي فيليب حبيب ومقتل ما يزيد عن الـ ٢٥ شخصاً.

٤/٢٥: مصر تستعيد القسم الأخير من سيناء وفقاً لبنود معاهدة السلام الإسرائيلية ـ المصرية المقرّة في آذار ١٩٧٩ بعد إخلاء الإسرائيليين مستعمرة ياميت.

٤/٢٦: الحكومة الإسرائيلية تقرّر إنشاء مستعمرات جديدة في الضفّة الغربية.

٤/٢٨: الجمعية العامة الملتئمة بدورة طارئة (منذ ٤/١٩) لبحث المسألة الفلسطينية تتبنّى بـ ٨٦ صوتاً (ضد ٢٠ وامتناع ٣٦) قراراً يؤكّد أن اسرائيل لا تحترم موجباتها كدولة عضو في الأمم المتّحدة.

١–٥/٣١: وقف الحرب البريطانية – الأرجنتينية واستعادة بريطانيا العظمى لجزر فوكلاند.

٥/٢٤: إنفجار سيارة مفخّخة داخل حرم السفارة الفرنسية في بيروت.

٢٤–٥/٢٥: إيران تستعيد خورمشهر، آخر مدينة يحتلّها العراق في أراضيها.

٦/٣: محاولة اغتيال السفير الإسرائيلي في لندن.

٦/٥: ـ اجتياح إسرائيل للبنان.

ـ قرار مجلس الأمن ٥٠٨ «يدعو كافة أطراف النزاع الى وقف كافة النشاطات العسكرية داخل لبنان وعبر الحدود اللبنانية الاسرائيلية فوراً...».

٦/٦: قرار مجلس الأمن ٥٠٩ «يطلب من اسرائيل سحب كل قواتها العسكرية فوراً ومن دون شروط الى حدود لبنان المعترف بها دولياً.»

٦/٧: الرئيس ريغان يوفد فيليب حبيب إلى بيروت وتلّ أبيب ودمشق في مهمّة وساطة.

٦/٨: ڤيتو اميركي على مشروع قرار اسباني في مجلس الأمن «يدين» اسرائيل لعدم تقيّدها بقراري مجلس الأمن ٥٠٨ و٥٠٩.

٦/٩: الطيران الإسرائيلي يقصف بطّاريات الصواريخ السورية في البقاع ومعارك جوّية عدّة.

٦/١٠: الإسرائيليون على أبواب بيروت.

٦/١١: وقف إطلاق نار بين سوريا وإسرائيل.

٦/١٤: الملك فهد يخلف الملك خالد في المملكة العربية السعودية.

٦/١٨: حصار بيروت الغربية وقرار مجلس الأمن ٥١١.

٦/١٩: قرار مجلس الأمن ٥١٢.

٦/٢٠: «هيئة الإنقاذ الوطني» تجتمع للمرّة الأولى برئاسة الرئيس سركيس ووليد جنبلاط يعلن انسحابه منها في ٦/٢٥.

٦/٢٥: قصف بيروت من البحر والبرّ والجوّ.

إستقالة ناظر الخارجية الأميركية الكسندر هيج وحلول جورج شولتز مكانه.

٦/٢٦: ڤيتو أميركي ضد مشروع قرار فرنسي في مجلس الأمن (نال ١٤ صوتاً وأيدته منظمة التحرير الفلسطينية).

٢٦–٦/٢٧: مؤتمر وزراء الخارجية العرب في تونس لا يتبنّى اياً من مواقف لبنان وسوريا ومنظمة التحرير الفلسطينية.

٦/٢٦: الجمعية العامة تطلب انسحاب اسرائيل الفوري غير المشروط حتى حدود لبنان الدولية وتدين الدولة العبرية بأكثرية ١٢٧ صوتاً ومعارضة اثنين (الولايات المتّحدة وإسرائيل).

٦/٢٩: ـ العراق ينهي انسحاب قوّاته من إيران الذي أعلن عنه صدّام حسين في ٦/٢٠ وذلك بحجة «التصدّي لإسرائيل في لبنان».

- بداية المفاوضات الأميركية السوفياتية للحدّ من الأسلحة الاستراتيجية في جنيف .

١ـ٧/٢: بشير الجميل في الطائف لمقابلة اللجنة الوزارية العربية (الجزائر ، السعودية ، الكويت ، لبنان ، سوريا ، منظّمة التحرير الفلسطينية) التي شكّلتها الجامعة العربية .

٧/٣: ١٠٠ ألف متظاهر في سبيل السلام في تلّ أبيب يعارضون الاجتياح العسكري للبنان .

٧/٤: - إسرائيل تُحكم حصارها على بيروت الغربية .

- مجلس الأمن يصدر القرار ٥١٣ المطالب «باحترام حقوق السكان المدنيين» والداعي الى «اعادة العمل الطبيعي بالخدمات الاساسية (...) خصوصاً في بيروت» . .

١٢ـ٧/٣٠: هجوم إيراني باتّجاه البصرة ونجاح العراق في إيقافه .

٧/٢٩: - مجلس الأمن يصدر القرار ٥١٥المطالب «بأن ترفع حكومة اسرائيل فوراً الحصار عن بيروت بغية السماح بارسال المؤن . . .» .

- منظّمة التحرير الفلسطينية تقبل مبدأ انسحاب المقاتلين الفلسطينيين من بيروت في اجتماع اللجنة الوزارية العربية في جده .

٨/١: - قصف إسرائيلي عنيف لبيروت الغربية لمدّة ١٤ ساعة متواصلة واستيلاء الجيش الإسرائيلي على مطار بيروت الدولي .

- مجلس الأمن يصدر القرار ٥١٦ الذي «يسمح للأمين العام بنشر فوري . . . لمراقبين من الأمم المتحدة لمراقبة الوضع في بيروت وحولها .»

٨/٤: القوّات الإسرائيلية تدخل بيروت الغربية من ٣ جهات .

٨/٥: الحكومة الإسرائيلية لا تقبل طلباً لريغان بالعودة إلى حدود ٨/١ وترفض إرسال المراقبين الدوليين الذي نصّ عليه قرار مجلس الأمن الأخير .

٨/٧: منظّمة التحرير الفلسطينية تقبل بخطّة فيليب حبيب الانسحاب من بيروت .

٨/١٠: الحكومة الإسرائيلية توافق على خطّة حبيب مع طلب إجراء بعض التعديلات .

١٠ـ٨/١١: القوّات الإسرائيلية تتقدّم شمال العاصمة اللبنانية وشرقها منتشرة في القسم الأكبر من الأراضي اللبنانية .

٨/١٢: - قرار مجلس الأمن رقم ٥١٨ .

- في بيروت ، وقف إطلاق النار الحادي عشر .

٨/١٧: قرار مجلس الأمن ٥١٩ .

٨/١٨: الحكومة اللبنانية تقبل خطّة فيليب حبيب .

٨/١٩: الحكومة الإسرائيلية تقبل بشكل نهائي خطّة حبيب بعد سحب شروطها السابقة (٨/١٥) .

- الحكومة اللبنانية تطلب إلى فرنسا وايطاليا والولايات المتّحدة إرسال وحدات إلى بيروت لتشكّل «قوات متعددة الجنسيات» وتفصل مع الجيش اللبناني بين المتحاربين .

- ختام الدورة السابعة غير العادية للجمعية العامة للأمم المتّحدة بثلاثة قرارات إدانة لإسرائيل . امتناع الدول الأوروبية (باستثناء اليونان) عن التصويت ومعارضة إسرائيل والولايات المتّحدة .

٨/٢١: تمركز ٣٥٠ مظلّياً فرنسياً في مرفأ بيروت وانضمام وحدات من الجيش اللبناني إليهم بعد انسحاب الإسرائيليين من المرفأ .

٨/٢٣: انتخاب بشير الجميّل رئيساً للجمهورية اللبنانية .

٩ـ٨/٣١: اعتداءات وتفجيرات إرهابية في باريس مرتبطة بقضية الشرق الأوسط وحرب الخليج .

٨/٣٠: ياسر عرفات يغادر بيروت .

٩/١: - إنهاء انسحاب القوّات الفلسطينية بحراً وجيش التحرير الفلسطيني وقوات الردع العربية (السورية) برّاً من بيروت .

- ريغان يذيع مقترحات أميركية تهدف للتوفيق بين «مخاوف الإسرائيليين المشروعة» و«حقوق الفلسطينيين المشروعة» .

٦ـ٩/٩: مؤتمر القمّة العربية في فاس يقرّ خطّة السلام العربية .

٩/١٣: قوّات الفصل المتعدّدة الجنسيّات تنسحب من بيروت بعد انتهاء مهمّتها .

٩/١٤: إغتيال الرئيس بشير الجميل .

٩/١٥: - دخول إسرائيل بيروت الغربية .

- مذابح صبرا وشاتيلا (كشفها الإعلام في ٩/١٨) .

٩/١٧: مجلس الأمن يصدر القرار ٥٢٠ الذي يطلب «الاحترام الدقيق» لسيادة لبنان «في ظل سلطة الحكومة اللبنانية وحدها دون سواها» و«عبر بسط الجيش اللبناني على كل الأراضي اللبنانية» .

٩/١٩: مجلس الأمن يصدر القرار ٥٢١ «الذي يدين المذبحة الاجرامية ضد المدنيين الفلسطينيين في بيروت» و«يسمح للأمين العام باتخاذ خطوات فورية لزيادة عدد مراقبي الأمم المتحدة. . .»

٩/٢٠: الولايات المتّحدة وفرنسا وإيطاليا تقبل طلباً جديداً للحكومة اللبنانية بإرسال قوّات متعدّدة الجنسيّات إلى بيروت دون تحديد فترة زمنية لمهمتها.

٩/٢١: انتخاب أمين الجميّل رئيساً للجمهورية اللبنانية.

٩/٢٣: انتهاء ولاية الرئيس الياس سركيس وتسلّم الجميّل مهامّه.

٩/٢٤: الجمعية العامة للأمم المتّحدة الملتئمة في دورة طارئة تدين مذابح بيروت وتطلب إلى مجلس الأمن القيام بتحقيق في الموضوع.

٩/٢٥: مظاهرة في تلّ أبيب ضدّ السياسة الإسرائيلية تجمع ٢٥٠ ألف متظاهر.

٩/٢٩: الجيش الإسرائيلي ينهي انسحابه من بيروت الغربية.

١٠/٧: تشكيل حكومة لبنانية جديدة برئاسة شفيق الوزّان.

١٧-١٠/٢٢: زيارة الرئيس الجميّل للبلدان الثلاثة المساهمة في «القوات المتعددة الجنسيات»: الولايات المتحدة، فرنسا، ايطاليا، والفاتيكان.

١٠/١٨: خطاب الرئيس اللبناني أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة.

١٠/١٩: لقاء الجميّل ريغان.

١٠/٢٠: لقاء الجميّل ميتران.

١٠/٢١: لقاء الجميّل بالرئيسين برتيني وسبادوليني وبالبابا يوحنا بولس الثاني.

١٠-١١/٢٤: وفاة ليونيد بريجنيف وحلول يوري أندروبوف محلّه.

١١/١١: تفجير مركز قيادة الجيش الإسرائيلي في صور.

١٢/٢٨: بداية المفاوضات اللبنانية – الإسرائيلية (دورياً في خلده وكريات شمونة) بمشاركة وفد أميركي.

فهرس الأعلام *

* يغطّي فهرس أسماء الأعلام هذا متن البرقيات دون العناوين والتواقيع والهوامش والملاحق.

المحتويات

الوثائق والنصوص

قرارات مجلس الأمن في النصّ الإنكليزي والترجمة العربية

مشاريع قرارات قدّمت إلى مجلس الأمن ولم تقرّ أو أقرّت معدّلة

تقارير الأمين العامّ للأمم المتّحدة المقدّمة إلى مجلس الأمن والخاصّة بلبنان واليونيفل

بيانات ونداءات دولية

نصوص صادرة عن الجمعية العامّة للأمم المتّحدة أو مقدّمة إليها

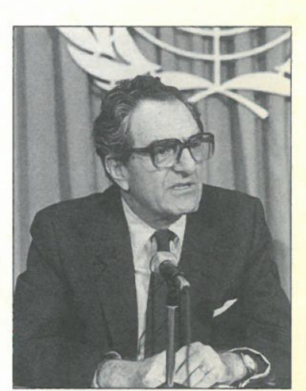
مراسلات ومذكّرات

نداءات وأوراق عمل وتقارير لبنانية

مداخلات ونصوص السفير غسان تويني

بيانات صحافية

أنجزت المطبعة العربية ش.م.ل.
طباعة هذا الكتاب
في الخامس والعشرين من ايلول ١٩٩٨



غسان تويني، ١٩٨٢:
"أعيدوا إليّ وطني!"
"وطني ليس للبيع ولا للإيجار!"

«**١٩٨٢، عام الاجتياح**» كتاب يروي أفظع مأساة في تاريخنا الحديث، كما سجّلتها «المراسلات الدبلوماسية» بين الحكومة اللبنانية والسفير غسان تويني في الامم المتحدة.

يأتي هذا الكتاب في أعقاب مراسلات ١٩٧٧-١٩٧٨ (القرار ٤٢٥)، لا ليؤكد الحق بمعرفة «اسرار الدولة» بل ليساهم في تكوين المادة الخام للتاريخ، ومن ثمّ طرح الاسئلة الكبرى التي لا جواب عنها بعد:

اولاً: هل خسر لبنان الحرب في الامم المتحدة، ام خسر الحرب لأنه لم يكن سيّد قراره الدبلوماسي والسياسي والعسكري؟

ثانياً: لماذا لم تمنع الامم المتحدة، وقواتها «يونيفل»، اسرائيل من اجتياح لبنان؟

ثالثاً: هل كان «القرار اللبناني» بالقبول بالمفاوضات الثنائية (مهمة فيليب حبيب) وبالقوات المتعددة الجنسية الافضل لاجلاء اسرائيل، ام كان يمكن حمل مجلس الامن على تطوير معالجته للموضوع و«تدويل» القضية والحل؟

رابعاً: لماذا خذلت الدول العربية لبنان، في الحساب النهائي، وتركته والفلسطينيين فريسة «الحل الاميركي» والاحتلال الاسرائيلي؟

لا تأتي الوثائق المنشورة بكل الأجوبة، ولكنها تحمل القصة الواقعية المتسلسلة لمعاناة لبنان وحكمه، والعذابات العربية، يوماً يوماً، بل ساعة ساعة، من منظار أعظم مركز مراقبة عالمي، وترسم تبلور نظرة العالم، الصديق والعدو، الى واقع اختصر مسألة الحرب والسلام في الشرق الأوسط.

- تولّى غسّان تويني (من مواليد بيروت عام ١٩٢٦) سفارة لبنان لدى الأمم المتحدة من أيلول ١٩٧٧ إلى أيلول ١٩٨٢. وكان قد مثّل قبل ذلك أمين عام الجامعة العربية في واشنطن في مهمّة استثنائية لثلاثة أشهر.
- من ١٩٧٥ إلى ١٩٧٧، كان وزيراً في حكومة رشيد كرامي، ومن ١٩٧٠ إلى ١٩٧١، كان نائباً لرئيس مجلس الوزراء في حكومة صائب سلام، وزيراً للتربية الوطنية والإعلام.
- عام ١٩٥١ انتخب نائباً عن الشوف، ثم عام ١٩٥٣ نائباً عن بيروت ونائباً لرئيس مجلس النوّاب حتى ١٩٥٧.
- تولّى رئاسة تحرير «النهار» منذ ١٩٤٨، إثر وفاة والده جبران تويني مؤسّس الجريدة، وظلّ المسؤول عن نشرها وتوجيه سياستها، على مهامه الدبلوماسية والسياسية والأكاديمية.

ISBN 2-84289-082-5